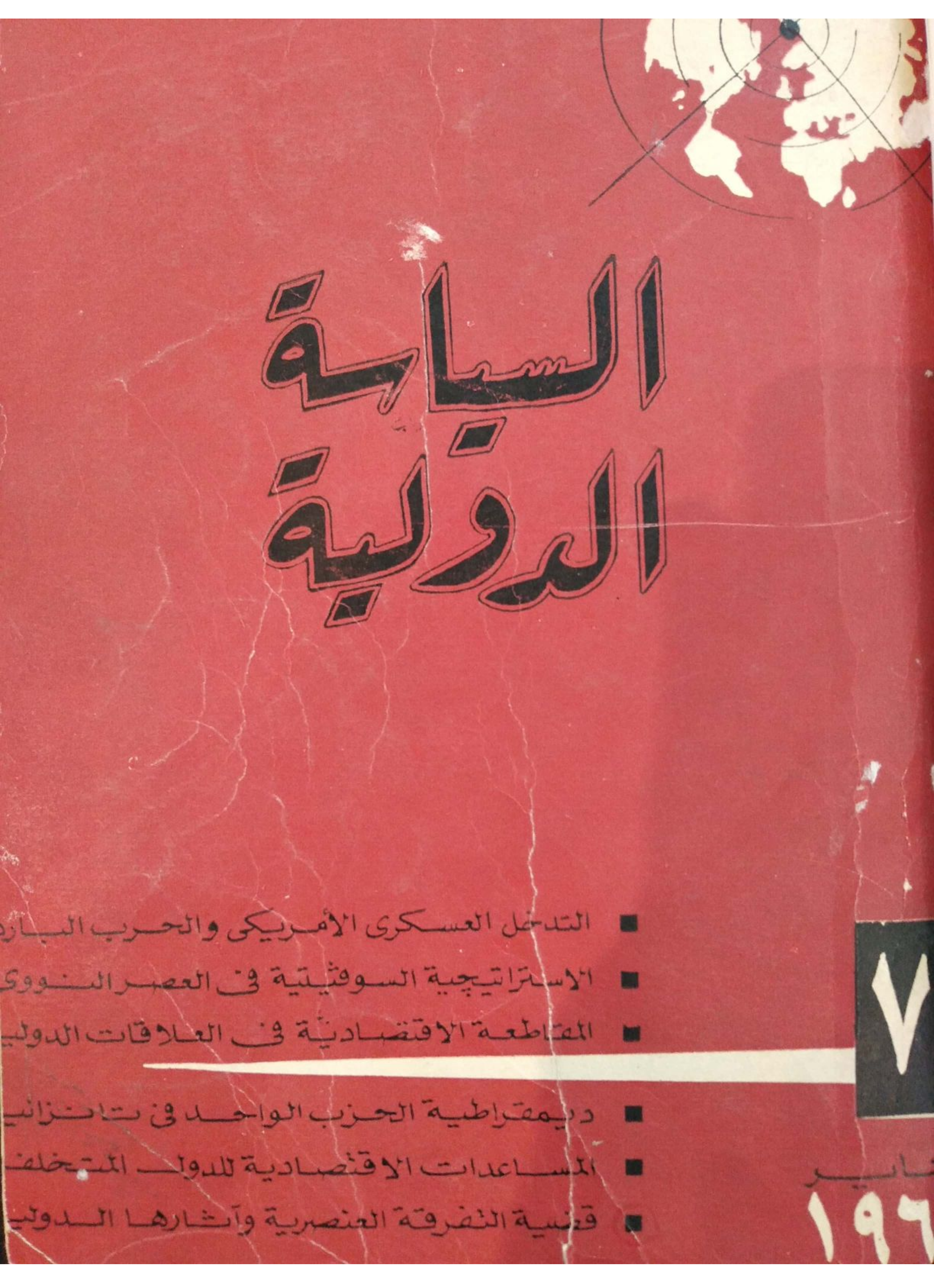

السياسة
الدولية
التدخل العسكرى الأمريكى والحرب
الاستراتيجية السوفيتية فى العصر
المقاطعة الاقتصادية فى العلاقات
ديمقراطية الحزب الواحد فى
المساعدات الاقتصادية للدول
قضية التفرقة العنصرية وآثارها
٧
١٩٦

يناير
فبراير
مارس
٧
السنة الثالثة

السياسة الدولية

مجله دوريه تصدر عن
مؤسسة الاهرام
كل ثلاثة أشهر

الفهرس

صفحة

رئيس التحرير

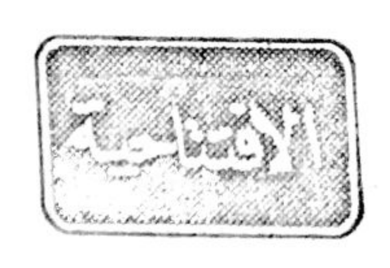
د. بطرس بطرس غالى

مدير التحرير

د. عبد الملك عوده

الادارة والتحرير والاعلانات :
١٢ ، ١٤ ش مظلوم — القاهرة
الاشتراكات : لسنه بالبريد العادى ج.ع.م. ودول اتحاد البريد العربى ودول الدار البيضاء — ٨٠ قرشا

الثمن ٢٠ قرشا



تصـــفية القـــواعد العســـكرية

القت المناقشات التى دارت فى محـافل الامم المتحدة خلال شهر مضى الاضواء على قضية طالما دعا اليها دعاة استقرار الامن والسلام فى العالم ، وتلك هى قضية القواعد العسكرية الموزعة فى نواح شتى من جهات المعمورة .

كان مندوب الاتحاد السوفيتى قد تقـدم بمشروع قرار الى اللجنـة السياسية الرئيسية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ، ويقضى هذا المشروع بتصفية جميع القواعد العسكرية فى اراضى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

وأثناء المناقشات التى دارت فى اللجنة قام مندوب الجمهورية العربية المتحـدة فى التاسع والعشرين من نوفمبر الماضى يؤيد المشروع السوفيتى ، معلنا أن القواعد العسكرية الاجنبية مرادفة للاستعمار ، وأن الحقوق والامتيازات التى يتمتع بهـا كثير من هذه القواعد انما انتزعت من المستعمرات انتزاعا ثمنا لاستقلالها . وأضاف مندوب الجمهورية العربية المتحدة الى ذلك قوله : ان المعاهدات العســكرية التى فرضت على بعض بلاد الشرق الاوسط تهدف الى امر واحد هو : تحويل الدولة التى توقعها الى قواعد عسكرية ..

أما الولايات المتحدة الامريكية فقد عارضت هذا المشروع ، وطلبت من اللجنـة السياسية أن ترفضه ، بل اكد المندوب الامريكى ان وجود القواعد العسكرية الامريكية فيما وراء البحار تبرره «التهديدات العدوانية من الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية» .

وأيا ما تكون توصيات الجمعية العامة للامم المتحدة فى هذا الشأن ، فالامر الذى لا جدال فيه أن القواعد العسكرية ما زالت منتشرة فى مختلف بقاع العالم ، بل أن معرفة حقيقة عددها ، وتعيين مواقعها على وجه التحديد امر لا يكاد يعرفه الا قلة قليلة من الخبراء العسكريين . واذا كنا نعرف أن هناك قاعدة على جبل طارق ، وهى قاعدة أنشأتها بريطانيا على صميم التراب الاسبانى ، ونعرف أن هناك عاقدة فى عدن

« ... ثم عمدت دول الاستعمار الى تقسيم أوصال الشعوب واقامة قواعد فيها تمزق وحدة الامة الواحدة ، ونضع فى قلبها قاعدة للعدوان تستعملها عند الحاجة كما حدث فى تجربتنا فى حرب السويس ، بل ولجأت هذه الدول الى استخدام هذه القواعد للتسلل البعيد المدى »

« من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر »
أول سبتمبر ١٩٦١

هى أيضا على صميم التراب العربى ، وأن هناك قاعدة أمريكية فى جوانتانامو على شواطىء كوبا ، وقاعدة فرنسية فى دييجوسوارز على الشواطىء الملجاشية ... اذا كنا نعرف ما نعرفه عن هذه القواعد وقليل غيرها ، فكم من قواعد أخرى نجهلها ويجهلها سوانا ، وعساها ان تكون أكثر من هذه التى نعرفها عددا وقوة وخطورة وتهديدا للسلام والامن الدولى .

ان قضية تصفية القواعد العسكرية التى ايدها ودعا اليها مندوب مصر فى الدورة الاخيرة للجمعيةالعامة للامم المتحدة ذاتاهميةبالغة للوطن العربى خاصةولدول العالم الثالث عامة . وان ننسى لا ننسي ان وطننا كان قبل نحو عشر سنوات مرزوءا بقاعدة عسكرية بريطانية هى قاعدة قناة السويس ، بل ان الوطن العربى مازال ينوء بقواعد عسكرية كالتى توجد فى امارات الخليج العربى ، وفى ليبيا ، وفى الجزائر ... بل ان القارة الافريقية بوجه عام رازحة تحت وطأة عشرات من هذه القواعد العسكرية الاجبية التى فرضت عليها على الرغم منها ثمنا لاستقلالها ، أو استغلالا لضعفها . فاذا لم يتدرع العالم الثالث بوعى تام وبيقظة دائمة فان قواعد عسكرية جديدة قد تقام فوق أرضها أو تقام من جديد ، فما أشبهها بالمرض اذا لم يكافح بحزم وعزم استشرى فى الجسد كله واستفحل اذاه حتى ينهك قواه ويعجزه عن المقاومة . ولن يكمل للوطن العربى ولافريقيا عامة استقلالها التام ولا اعتنا[...]ها الصحيح لسياسة عدم الانحياز التى سجلتها على نفسها الا اذا تخلصت نهائيامن القواعد العسكرية القائمة فى ديارها .

لقد آن للرأى العام المتحرر ان يضاعف جهده وكفاحه فى سبيل تصفية القواعد العسكرية ، وذلك لأكثر من سبب :

فأولا ــ كما ان اختراع البارود والمدافع كان نذيرا بانقضاء عهد القلاع فى العصور الوسطى كذلك أصبحت الاسلحة النووية والصواريخ عابرة القارات والغواصات

« ... تعتبر البلاد المشتركة اقامة قواعد اجنبية عسكرية والاحتفاظ بها فى اراضى البلاد الاخرى ، لاسيما اذا كان هذا ضد ارادتها الصريحة انتهاكا صارخا لسيادة هذه الدولة . »

من قرارات مؤتمر بلجراد لدول عدم الانحياز
سبتمبر ١٩٦١

الذرية بدورها نذيرا بانتهاء عهد القواعد العسكرية التى أصبحت باجماع النقـــاد العسكريين عديمة الجدوى ان لم تكن هدفا صالحا لان يصب عليها العدو نيرانه دون أن تستطيع حراكا . ولكن المنطق الاستعمارى العسكرى لا يمكن أن يقبل هذا التحول بسهولة ، لذلك نراه يبحث عن ذرائع جديدة يبرر بها بقاء القواعد العسكرية ، مثل الدفاع عن مصالح استعمارية محلية ، أو عن أنظمة سياسية عميلة ، أو عن احتكارات اقتصادية ... وخلاصة ذلك أن القواعد العسكرية تقام اذا لم تكن قائمة أو يبقى على ما هو قائم منها لا من أجل استراتيجية عسكرية دولية فى الواقع ولكن من أجل مصالح استعمارية . وتصفية القواعد العسكرية فى ظل هذه المقتضيات التى لا تمثل مصالح متصلة بالامن العسكرى ، قد تكون أيسر من تصفيتها فى ظل المقتضيات الاولى قبل ثورة الاستراتيجية النووية .

ثانيا — لم تعد الدول الاستعمارية الاوربية تملك قدرة مالية تمكنها من تحمل أعباء القواعد العسكرية الناجمة عن اقامة هذه القواعد او تمويل القائم منها ، أو تجديده وتدعيمه يدل على ذلك تلك المناقشات والدراسات التى دارت فى لندن وفى عـــواصم أخرى من أوربا حول ضرورة تصفية القواعد العسكرية البريطانية شرقى السويس ، أو حول تنظيم وضغط شبكة القواعد العسكرية الفرنسية فى أفريقية .. غير أنه يجب على الرأى العام صاحب الشأن أن يكون يقظا ليحول بين تحويل تلك القواعد العسكرية الاستعمارية من أوربية الى أمريكية بدعوى « ملء الفراغ » .

ومما يجدر التنبيه اليه ذلك الاتجاه الذى أخذ يميل الى اقامة قواعد عسكرية انجلو أمريكية ، أو اقامة قواعد عسكرية جماعية تنشأ فى الجزر الصغيرة المنبثة فى أرجاء المحيطات على أساس ان مواقعها فى وسط المحيط يتيح لها قدرة السيطرة على أطرافه ، كما أن عزلتها تيسر أمر الدفاع عنها ، ولا تجد دول العالم الثالث مبررا

« ... ان القواعد العسكرية الاجنبية تشكل عمليا اداة ضغط ضد الامم ، والتأخير من تحررها وتطورها وفقا لمفاهيمها الايديولوجية السياسية والاقتصادية والثقافية ... »

من بيان مؤتمر القاهرة لدول عدم الانحياز
أكتوبر ١٩٦٤

للاعتراض على اقامتها ما دامت ليست من ممتلكاتها فضلا عن بعدها جغرافيا عن شواطئها ، ثم ان الشعوب التى تعمر هذه الجزر قليلة العدد ولا صلة بينها وبين شعوب القارات النامية فلا ينتظر أن تثور أو تقوم فيها حركات تحررية تهدد كيان هذه القواعد وتعمل على تصفيتها .

ثالثا ـ منظمة الامم المتحدة تستطيع أن تقوم بدور ايجابى فى عملية تصفية القواعد العسكرية التى اقيمت فى الاوطان الاجنبية ، ولا يكون ذلك بمجرد اصدار القرارات والتوصيات ، ولكن بالعمل على أن يكون للامم المتحدة قوات تستطيع أن تحل محل القوات العسكرية الاجنبية حين تنسحب من القواعد العسكرية . واذا تم هذا تكون جميع القواعد العسكرية خاضعة للامم المتحدة ، تستعين بها على صيانة الامن وحفظ السلام فى العالم ، وبذلك تتحقق رسالتها السياسية ، وتصل الى الهدف الذى من أجله قامت وفى سبيله أنشئت .

تلك الملاحظات الثلاث يبدو منها ان قضية القواعد العسكرية قضية ذات صفة عاجلة ، وهى فى حاجة ماسة الى تخطيط ودراسة ، اذ لا يمكن المطالبة بتصفية القواعد العسكرية اذا لم يعرف الرأى العام العالمى أين تقوم هذه القواعد ، واذا لم يتيسر للرأى العام أيضا أن يعرف مدى خطورة هذه القواعد على السلام الدولى ، واذا لم يتبين الراى العام كذلك مدى الارتباط الوثيق بين هذه القواعد العسكرية وبين الاستعمار الجديد .

ومجلة « السياسة الدولية » ستحاول جهد المستطاع أن تكشف مستقبلا عن جوانب هذا الموضوع الخطير ، فهو ان كان يهم الوطن العربى خاصة فانه يهم العالم الثالث ، ويهم قضية السلام والامن الدولى عامة ..

رئيس التحرير

دراسة

التدخل العسكري الأمريكي والحرب الباردة

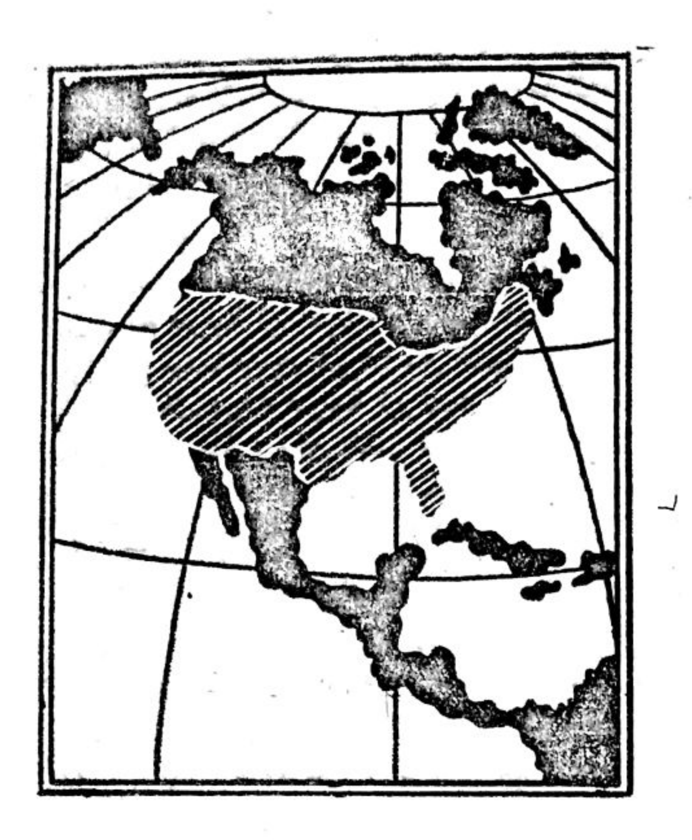
د. بطرس بطرس غالي

استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة . اشترك اخيرا فى مؤتمر جماعة القانون الدولى فى هلسنكى فى اغسطس ١٩٦٦ ، وكان احد الموضوعات التى نوقشت فى هذا المؤتمر موضوع التدخل العسكرى .

تدخل الدول فى شئون بعضها البعض يكاد يجرى مجرى العادة السياسية ، ويدل على مدى مابين هذه الدول من ارتباط على الرغم من الحدود السياسية ، والحواجز الجمركية ، والفواصل الايديولوجية التى تجزىء المعمورة أجزاء منفصلة بعضها عن بعض . ولكن هذا التدخل سياسيا كان أم اقتصاديا كثيرا ماينشأ عنه تدخل عسكرى ، يقابله موقف عسكرى مضاد ، ويكون ذلك مثار اشتباكات وحروب تنشب بين الامم المصطرعة وتهدد السلام العالمى والامن الدولى .

واذن فالتدخل يعبر من جانب عن مدى الارتباط بين الدول ، ولكنه ينطوى من جانب آخر على احتكاك بينهما قد تتولد عنه شرارة نواة الحرب والقتال . لذلك لم يكن غريبا أن تحاول المنظمات الدولية تحريم التدخل ، وأن تسعى لنقل اختصاص التدخل من الدولة العضو الى المنظمة الدولية ، وبهذا يصبح هذا التدخل الجماعى باسم المنظمة الدولية وتحت اشرافها ، باعتباره ركنا من اركان نظامها ، مظهرا من مظاهر السيادة الجديدة التى تحاول المنظمة الدولية أن تنفرد بها لغاية سامية هى تحقيق السلام والامن فى العالم .

ومن ثم جاء ميثاق الامم المتحدة مقررا مبدأ عدم التدخل ركنا من اركان نظامه السياسى والقانونى ، فنصت الفقرة الرابعة من المادة



الثانية منه بقولها « يمتنع اعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة، او استخدامها ضد سلامة الاراضى ، او الاستقلال السياسى لأى دولة ، او على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة » ولم يقتصر الميثاق على تسجيل مبدأ عدم تدخل الدول فى شئون دول اخرى ، بل لم يبح للتنظيم الدولى نفسه التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاعضاء اذ قال « ليس فى هذا الميثاق مايسوغ للامم المتحدة أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما ، وليس فيه مايقتضى الاعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لان تحل بحكم هذا الميثاق (١) » واستثنى الميثاق من قيد « الاختصاص الداخلى » أو « الشؤن الداخلية » حالة ما اذا اتخذ مجلس الامن قرارا بتطبيق عقوبات ، أو تدابير قمع ضد أى دولة ، فعندئذ لا يتقيد مجلس الامن بمبدأ عدم التدخل .

وعلى الرغم من أن الدول التى انضمت الى الامم المتحدة قد تعهدت باحترام مبدأ عدم التدخل،

(١) انظر الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة .

لا تكاد تمضي فترة من الزمان حتى نرى دولة تشكو من تدخل دولة أخرى فى شئونها الداخلية، او من تدخل منظمة الامم المتحدة لانه فى ـــ رأيها ـــ لا مبرر لـــه .

وقد جاء ميثاق جامعة الدول العربية معلنا بدوره مبدأ عدم التدخل ، ومؤكدا أنه لا يجوز لأى دولة عربية أن تلجأ الى القوة لفض المنازعات التى تقع بينها وبين غيرها من الدول العربية (٢) كما الزم كل دولة عربية أن تحترم نظام الحـــكم القائم فى غيرها ، وان تنظر اليه على أنه حق من حقوق تلك الدول ، وتتعهد بألا تقوم بعمل يرمى الى تغيير ذلك النظام فيها (٣) .

وعلى الرغم من ذلك طالما ارتفعت الشكوى من جانب دول عربية تتدخل فى شـــئونها دول عربية أخرى ـــ بل ان من الكتاب العـــرب من قد جاهر باستنكار مبدأ عدم التدخل بالنســـبة الى العالم العربى فى مجموعه على اعتبـــار أن القومية العربية تقتضى التدخل المســـتمر بين الدول العربية بعضها وبعض متخطية الحـــدود السياسية ، والحكومات المحلية ، تحقيقا للارادة الشعبية العربية .

واذا انتقلنا الى القارة الامريكية لوجدنا فيها مثل هذه الظاهرة ايضا فمنظمة الدول الامريكية تستنكر التدخل ، وتعلن فى المادة الخامسة عشرة من ميثاقها (٤) أنه «ليس لأى دولة ، او مجموعة من الدول ـــ الحق فى التدخل بطريق مباشر او غير مباشر ، لاى سبب كان ، فى الشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى ، ولا يمنـــع المبـــدأ السابق استخدام القوة المسلحة فحسب ، بل يمنع ايضا أى صورة من صور التدخل أو محاولة الاعتداء على شخصية الدولة ، أو على احدى العناصر السياسية أو الاقتصادية ، أو الثقافية التى تكونها » .

وتوضح المادة ١٦ من ميثاق المنظمة الامريكية حظر التدخل بقولها : « ليس لأى دولة أن تطبق، أو تعد العدة لاتخاذ وسائل تعسفية ذات صبغة اقتصادية أو سياسية لاكـــراه دولة اخـــرى ، والحصول منها على امتيـــازات مـــن أى نوع كان » .

ولكن على الرغم من هذا لا تكاد تنقضى حقبة من الزمان حتى تشكو دولة أمريكية من تدخل دولة امريكية أخرى فى شئونها ، بل ان الانقلابات العسكرية المتوالية التى تهز الحياة السياسية فى القارة الامريكية تعد أكثر ما تعد فى دولة مجاورة للدولة التى يراد أن يقع الانقلاب فيها ، ضاربة بذلك عرض الحائط مبدأ عدم التدخل الذى اريد به أن يكون ركنا من أركان العلاقات الدولية بين الدول الامريكية .

فاذا انتقلنا الى العالم الشيوعى وجدنا أنه على الرغم من الايديولوجية المشتركة بين جميع أعضائه تبدو مشكلة التدخل واضحة . فميثاق حلف وارسو الذى يربط بين جميع اعضاء الكتلة الشيوعية الاوربية ، تنص مادته الثـــامنة على ما يلى : « تعلن الدول المتعاقدة ان رائدها هو الصداقة والتعاون على تنمية علاقاتها الاقتصادية والثقافية ، وأن شعارها هو الاحترام المتبادل ، وعدم تدخل احداها فى الشئون الداخلية للآخرين» ولكن على الرغم من هذه المادة لم تتردد الحكومة السوفييتية فى التدخل فى شئون المجر الداخلية عندما وقعت اضطرابات بودابست سنة ١٩٥٦.

أما العالم الافريقى وهو يضم احدث مجموعة من الدول استقلالا ، فنجده قد منى بمثل هذه الظاهرة . فقد اجتمعت الـــدول الافريقية فى اديس أبابا ووافقت بالاجماع على ميثاق دولى من أركانه مبدأ عـــدم التدخل ، اذ قد ذكرت المـــادة الثالثة من ميثاق اديس ابابا أن من مبادىء هذه المنظمة الجديدة « عدم التـــدخل فى الشـــئون الداخلية للدول الاعضاء » ثم تـــأتى الفقـــرة الخامسة من المادة نفسها مؤكدة ذلك بقولهـــا : « الاستنكار المطلق لاعمال الاغتيال السـياسى بجميع صوره ، وكذلك الوان النشـــاط الهدام الذى تقوم به دول مجاورة ، أو أى دول أخرى». وفى مؤتمر اديس ابابا تكلم اكثر من مسئول عن ضرورة احترام مبدأ عدم التدخل . فقال هوفويه

(٢) انظر المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربيـــة .
(٣) انظر المادة الثامنة من ميثاق جامعة الدول العربيـــة .
(٤) ميثاق بوجوتا المعقود فى ٣٠ ابريل ١٩٤٨ .

بوانى رئيس جمهورية ساحل العاج : « ان ما نعتبره مخالفا لروح الوحدة التى تحركنا جميعا هو الاغتيال ، أو القتل المدبر فى الخارج ، أو الذى تشترك فيه دولة أجنبية بصورة خفية ، وذلك بغية قلب حكومة أو نظام حكم لا يلقى تأييد الدول الافريقية التى تدبر أو تشجع مثل هذه الأعمال ، ومن ثم يتعين على مؤتمرنا أن يحدد سياسة مشتركة نتبعها فى مثل هذه الحالات. ويجب ان تكون هذه السياسة واضحة تماما لهؤلاء الاخوة المزيفين حتى لا تنزلق افريقيا فنغرق فى مثل هذه الثورات التى طالما مزقت دولا كثيرة نتيجة لتحريض بعض الطموحين المتعطشين للشهرة ، وهذا يأتى دائما على حساب الجماهير المجاهدة ... التى تغرق بالتالى فى الفقر والبؤس ، وهى النتائج الحتمية لمثل هذه الاضطرابات » (٥) .

كذلك قال فى هذا الصدد تافاوا باليوا رئيس وزراء نيجيريا حينذاك « اننا لا نستطيع أن نحقق الوحدة طالما أن بعض الدول الافريقية لا تزال تمارس اوجه نشاط هدام فى دول افريقية أخرى » (٦) .

ولم يمض على هذه التصريحات القيمة ، وعلى ميثاق اديس ابابا وقت طويل حتى نسيت الدول الافريقية مبدأ عدم التدخل ، وانقسمت الى فريقين : فريق يتدخل فى الكونغو ليساند حكومة ليوبولدفيل ، وفريق يتدخل ليساند حكومة ستانلى فيل ...

واذن فواقع العالم يبدي لنا فى جلاء أنه مهما اختلفت القارات وتنوعت الحكومات ، وأيا كانت نصوص المواثيق الدولية ، فان مبدأ عدم التدخل لا يلقى الحرمة الواجبة له ، ولا حرصا من الدول على تنفيذه . فما سر ذلك يا ترى ؟ أهو ان هذا المبدأ خيالى اكثر مما هو واقعى ؟ وهل هناك مبادىء أخرى تستند اليها الدول فى تدخلها فى شئون الدول الاخرى ، وبالتالى هل هناك تدخل مشروع وتدخل غير مشروع ؟

ان الاجابة عن هذه الاسئلة تقتضينا ان نمهد لها بما يلى :

التدخل وصوره المختلفة (٧)

التدخل معناه أن تتعرض دولة للشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى ضغطا عليها كى تلتزم اتباع سياسة معينة ، أو كى تمتنع عن سياسة معينة . ويبدو هذا التدخل فى صور متعددة من ابرزها :

أولا ـــ التدخل الدبلوماسى ، ويكون بتقديم مطالب شفوية أو مكتوبة ، بطريقة علنية أو بطريقة خفية غير رسمية ، وتنطوى على تهديد. ومن امثلة ذلك تدخل السفير البريطانى فى شئون مصر فى فبراير عام ١٩٤٢ لفرض حكومة مصطفى النحاس على الملك فاروق ، وتدخل فيشنسكى المندوب السوفييتى فى يوليو ١٩٤٧ لفرض حكومة الدكتور جروز على الملك ميشيل ملك رومانيا السابق ، وقد يكون هذا التدخل الدبلوماسى من أجل تحقيق مآرب للسياسة الخارجية مثل التدخل السوفييتى فى ١٠ يوليو سنة ١٩٤٧ لدى تشكوسلوفاكيا لكى ترفض الانضمام الى مشروع مارشال الامريكى بعد ان كانت قد اعلنت العزم على الانضمام اليه .

ثانيا ـــ التدخل الاقتصادى : ويكون هذا التدخل عن طريق اتخاذ تدابير اقتصادية ترمى الى التأثير فى سياسة الدولة المراد التدخل فى شئونها ، وقد تخصصت الدول الاستعمارية فى انتهاج هذا الاسلوب فى نهاية القرن الماضى وبداية القرن الحاضر ، وهدفها من ذلك بسط نفوذها على البلاد التى تريد استعمارها . ففى القارة الامريكية عرف هذا النوع من التدخل باسم « دبلوماسية الدولار » ففى مقابل قروض ضخمة تقدمها الولايات المتحدة لدول أمريكا اللاتينية تبسط حمايتها المالية عليها عن طريق الاشراف على ادارة جمارك هذه الدول ، ذلك لان حصيلة هذه الجمارك تمثل المصدر الرئيسى لموارد الحكومات . وقد اتبعت الدول الاستعمارية الاوربية أسلوبا مماثلا فى البلاد

---

(٥) مضابط مؤتمر القمة الافريقى ـــ المجلد الثانى رقم ٣١ ، صفحة ٨ ـــ ٩ .

(٦) مضابط مؤتمر القمه الافريقى ـــ المجلد الثانى رقم ٣٥ ، صفحة ٣ .

(٧) انظر د. على صادق ابو هيف ـــ القانون الدولى العام ، الطبعة الخامسة ، الاسكندرية ١٩٦١ ، صفحة ٢٠٢ الى ٢١٨ .

الافريقية والآسيوية ، ونظام صندوق الدين الذى فرض على مصر فيما بين سنة ١٨٨٠ و سنة ١٩٣٧ خير مثال على ذلك . واصرار الدول النامية على أن تكون القروض والمساعدات التى تقدم اليها « غير مشروطة » ، وعملها على أن تصدر هذه القروض وتلك المساعدات عن طريق المنظمات الدولية .. هذا الاصرار من جانب الدول النامية يدل على مدى فهمها لخطورة التدخل الاقتصادى .

ثالثا ــ التدخل المستتر ، او الهدام : وهو من أخطر أنواع التدخل لانه يجرى فى تكتم وخفاء ، ويوكل الى أشخاص وجماعات تبعث بهم أو تشتريهم الدولة المتداخلة لكى يثيروا الفوضى ، أو يعملوا على نشر الاضرابات ، أو احداث الانقلابات .

وكانت روسيا السوفيتية فى بداية عهدها قد تبنت سياسة تروتسكى وفحواها : اشعال الثورات فى شتى انحاء العالم ، وكانت الاحزاب الشيوعية الوطنية هى أداة هذا التدخل الذى ادى الى كثير من الازمات الدبلوماسية بين روسيا وغيرها من الدول ، ومنها الازمة التى وقعت بينها وبين بريطانيا وادت الى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما فيما بين ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧ و ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ، والازمة بينها وبين فرنسا وقد ترتب عليها طلب فرنسا فى ٧ اكتوبر سنة ١٩٢٧ ابعاد السفير السوفييتى لدى باريس .

ومنظمة الكومنترن التى الغيت فى ٢٢ مايو سنة ١٩٤٣ ، ومنظمة الكومنفورم التى انشئت فى سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، وكان كل منهما يشرف على تدبير هذا التدخل وتنسيقه ، ولكن بعد أن اتبعت روسيا سياسة التعايش السلمى واتبعت الاحزاب الشيوعية الوطنية الاسلوب السلمى للوصول الى الحكم ، خفت حدة هذا التدخل المستتر .

وظاهرة التدخل المستتر لم تكن وقفا على الدول الشيوعية التى جعلت من المنظمات الشيوعية ركيزة لهذا التدخل ، بل ان الدول غير الشيوعية اتبعت هى ايضا هذه السياسة عن طريق أجهزة مخابراتها ، وجعلت منها سلاحا للتدخل . كذلك أجهزة المخابرات الامريكية قطالما ظهرت آثار أصابعها فى كثير من التغييرات السياسية المفاجئة ، والانقلابات التى حدثت فى بعض البلاد مثل اليونان وجواتيمالا وايران منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

رابعا ــ التدخل العسكرى : وهو أن تلجأ الدولة الى استخدام قواتها العسكرية فى التأثير فى الدولة المراد التدخل فى شئونها ، من نحو حشد جيوشها على الحدود ، او احتلال جزء من ارضها ، أو محاصرة شواطئها بقواتها البحرية ، أو خرق حرمة مجالها الجوى . وامثلة التدخل العسكرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية متعددة ، منها : العدوان الانجليزى الفرنسى على بور سعيد سنة ١٩٥٦ ، وحشد جيوش الصين الشعبية على الحدود الهندية ، وانزال قوات المظلات البلجيكية بطائرات امريكية فى مدينة ستانلى فيل بالكونغو فى ديسمبر سنة ١٩٦٤ الخ .. الخ ..

هذه صور من التدخل ، وقد تلجأ الدولة المتدخلة الى نوع منها او اكثر . فتلجأ مثلا الى الضغط الدبلوماسى ، ثم الى المقاطعة الاقتصادية ، ثم الى النشاط الهدام ، ثم الى التدخل العسكرى باعتباره المرحلة الاخيرة لتحقيق مآربها سواء كانت تلك المآرب تتمثل فى تغيير نظام الحكم فى دولة ما ، أو نيل امتياز معين ، أو حماية ماتراه حقا مكتسبا لها .

وقد تقوم بهذا التدخل دولة بمفردها ، كالتدخل الانجليزى فى تنجانيقا فى يناير سنة ١٩٦٤ ، وقد يكون التدخل من دولتين متعاونتين أو اكثر « كالعدوان الثلاثى » على مصر ، وكالتدخل الذى وقع على ستانلى فيل بالكونغو فى ديسمبر سنة ١٩٦٤ حيث كانت قوات المظلات بلجيكية ، والطائرات امريكية ، والمطار الذى انطلقت منه القوات المعتدية انجليزى (فى جزيرة اسانسيون) . وقد يتم تدخل الدولة عن طريق الايعاز به الى دولة أخرى ، فتدخل الولايات المتحدة فى جواتيمالا سنة ١٩٥٥ كان عن طريق ايعازها به الى الدول المجاورة لها .

الاساس القانونى للتدخل

الاصل فى التدخل انه عمل غير مشروع اذ يتضمن اعتداء صادرا من الدولة المتدخلة على اقليم الدولة التى وقع التدخل فى شئونها . ولكن اذا أساءت دولة استعمال حقوقها بشكل فيه

اضرار بدولة أخرى ، أو اذا مارست سياسة من شأنها الاضرار بدولة أخرى ، فهل يكون لهذه الدولة التى وقع الضرر عليها استنادا الى حقها فى البقاء ، أو استنادا الى حقها فى الدفاع الشرعى عن نفسها ، أن تتدخل فى شئون الدولة التى سببت لهاالاضرار لتدفععن نفسها مايهددها، أو لتحول دون وقوع الضرر عليها ؟

التاريخ الدبلوماسى منذ القرن الماضى يسجل عدة حالات جعلت التدخل العسكرى يرتفع الى مرتبة مبدأ من مبادىء السياسة الدولية . فبعد هزيمة نابليون الاول انشأت الدول المنتصرة « الحلف المقدس » وكان بمثابة نقابة ملوك من أهدافها تنظيم التدخل العسكرى فى أى دولة تقوم فيها ثورة داخلية ترمى الى تغيير النظام الملكى . ونظرية مونرو تدور كذلك حول فكرة منع تدخل الدول الاوربية فى امريكا اللاتينية ، ومقابل ذلك منحت الولايات المتحدة نفسها حق التدخل العسكرى فى هذه البلاد لتحميها من التدخل الاوربى ....

وفى بداية هذا القرن حاول فقهاء القانون الدولى أن ينظموا حق التدخل . فحدد العلامة فوشيه الحالات التى يباحفيها التدخل العسكرى، وهى حالة قيام دولة بزيادة تسلحها زيادة لا تتفق مع مقتضيات الدفاع عن نفسها ، وحالة تدبير مؤامرة فى اقليم دولة بغية اشعال ثورة فى دولة مجاورة ، وحالة قيام ثورة فى دولة وانتشارها بشكل يخشى منه على سلامة الدول المجاورة ، وحالة تصريح دولة علنا بعزمها على بسط نفوذها على جيرانها ...

ولما قامت عصبة الامم وقامت بعدها الامم المتحدة ، حاولت كل منهما ان تخرج حق التدخل أو ممارسته من دائرة اختصاص الدولة لادخاله فى دائرة اختصاص المنظمة الدولية على ما سبق القول . وعندئذ برز التدخل الجماعى المنظم الذى أصبح وسيلة من وسائل القهر يستطيع التنظيم الدولى أن يستخدمها فى معاقبة الدول التى لا تخضع لقراراته ، أو التى يخالف مبادىء وأهداف المنظمة الدولية .

ولكن حين وقعالخلاف بينموسكو وواشنطون وقامت الحربالباردة بينالعملاقين،أصبح اتفاق عدم التدخل الذى كان قائما وديا بينهما موقوفا، وأصبح كل من العملاقين يبيح لنفسه التدخل فى شئون البلاد الداخلة فى دائرة كتلته لمنع أى تدخل يصدر من العملاق الآخر ، أو لاتقاء تدخل منتظر. ومن هنا لم تتردد الولايات المتحدة فى أن تتدخل — بطريق غير مباشر — فى جواتيمالا سنة ١٩٥٤ بغية اسقاط حكومة غير موالية لها ، كذلك لم تتردد روسيا فى أن تتدخل سنة ١٩٥٦ فى المجر لاسقاط حكومة غير موالية لها . ووفقا لمنطق كل من العملاقين لا يخرج هذا التدخل عن أنه تدخل دفاعى لا لوقف تدخل هجومى صدر بطريق مباشر أو غير مباشر من العملاق الآخر .

ويحاول كل منهما تبرير تدخله بأسانيد قانونية من ميثاق الامم المتحدة ، أو من المعاهدات الدولية التى ارتبط بها لاقناع الرأى العام فى معسكره أو خارج معسكره بأنه انما يصدر فى تدخله عن مبادىء واهداف الامم المتحدة ، وان كانت هذه المبادىء وتلك الاهداف قائمة على مبدأ عدم التدخل أو على اتفاق وتراض ودى بين العملاقين على انه لا تدخل الا باتفاقهما .

فما هذه الاسانيد التى تستطيع الدول أن تستند اليها حينما تريد تبرير تدخل عسكرى وقع منها ، رغم أن ميثاق الامم المتحدة قد حرم التدخل العسكرى وجعل مبدأ عدم التدخل ركنا من اركان نظامه ؟

هذا ما سنحاول أن نجيب عنه عن طريق دراسة ثلاث صور من التدخل العسكرى الامريكى : الاولى للتدخل الذى وقع فى لبنان فى يوليو سنة ١٩٥٨ بناء على طلب الحكومة اللبنانية وقتذاك ، والثانية للتدخل الذى وقع فى سانتودومنجو فى ابريل سنة ١٩٦٥ تحت ستار وباسم منظمة الوحدة الامريكية ، والثالثة للتدخل فى فيتنام الذى مازالت المعارك العسكرية الدائرة بشأنه ناشبة حتى كتابة هذه السطور .

واختيارنا لهذه الحالات بالذات يقوم على عدة أسباب :

أولا — سبب أكاديمى بحت ، هوتوافر المراجع والوثائق الدولية والمناقشات العلمية المشتركفيها صاحب هذا البحث مما يجعل الدراسة والتحليل قائمين على أسس علمية .

ثانيا — حالات التدخل الثلاث السالفة الذكر وقعت من دولة واحدة ، وقدحاولت تبرير تدخلها، والدفاع عن مشروعيته عن طريق جهازها القانونى والدبلوماسى ، مما يتيح فرصة المقارنة العلمية بين هذه الحالات الثلاث .

ثالثا — بررت الدبلوماسية الامريكية مشروعية التدخل فى الحالات الثلاث بحجج استمدتها من أحكام ميثاق الامم المتحدة ، رغم مابين كل حالة وأخرى من تباين . بل ان الامم المتحدة تدخلت فى كل هذه الحالات باعتبارها المنظمة العالمية المشرفة على الامن الدولى ، ولكن الدبلوماسية الامريكية استطاعت الافلات من هذه الرقابة الدولية .

ونبادر هنا فنؤكد أن اختيارنا لهذه الحالات الثلاث للتدخل العسكرى الامريكى فى لبنان وسانت دومنجو وفيتنام لا يعنى أنه ليس هناك تدخل أمريكى آخر فى حالات أخرى (٨) ، ولايعنى أن دولا غير أمريكا قد تنزهت عن التدخل العسكرى . والامثلة التى أوردناها فى المبحث التمهيدى لتلك الدراسة كفيلة بالتدليل على أن التدخل العسكرى ظاهرة دولية تشكل خطرا يهدد الأمن الدولى .

المبحث الاول

التدخل العسكرى الامريكى فى لبنان (٩)

الاضطرابات التى وقعت فى لبنان سنة ١٩٥٨ وعرضت الوطن اللبنانى لحرب أهلية طاحنة تمزق أوصاله .. معروفة لكل قارىء عربى معرفة بما يغنينا عن الخوض فى تبيان تفاصيلها ، الا حين يقتضى الامر عرض بعض البيانات التى تعيننا على تكييف التدخل العسكرى الامريكى ، واستقراء مدى مشروعيته واستناده الى القانون الدولى العام .

فى الثانى والعشرين من مايو سنة ١٩٥٨ قدمت الحكومة اللبنانية شكوى الى مجلس الامن ضد حكومة الجمهورية العربية المتحدة ، مدعية أن الجمهورية العربية المتحدة ، وبخاصة اقليمها الشمالى وقتئذ (سوريا) قد تدخلت فى الشئون الداخلية للبنان تدخلا قد يؤدى استمراره الى تهديد السلام والامن الدوليين . وطلب العراق حينذاك تأجيل النظر فى الشكوى اللبنانية حتى تستطيع جامعة الدول العربية ، باعتبارها المنظمة الاقليمية المشرفة على امن هذه المنطقة ويشترك فى عضويتها كل من الدولتين المتخاصمتين أن تعالج هذه المشكلة . واستجابة لطلب العراق أجل مجلس الامن نظر الشكوى . وأخفق مجلس جامعة الدول العربية فى التوفيق بين الدولتين الشقيقتين ، فانعقد مجلس الامن فى السادس من يونية سنة ١٩٥٨ واستمع الى رأى مندوب كل من الدولتين فيما وقع من اضطرابات . أما مندوب الجمهورية العربية المتحدة فنفى نفيا قاطعا اى تدخل من بلاده فى لبنان ، وأن الامر لا يعدو أن يكون مشكلة داخلية يتعين على اللبنانيين أن يجدوا حلا لها . أما مندوب لبنان فقد أصر على اتهام الجمهورية العربية بتمويل الثورة فى لبنان .

وفى العاشر من يونية تقدم مندوب السويد بمشروع قرار يرمى الى ارسال مجموعة من المراقبين الدوليين للتأكد من عدم وجود أى تغلغل غير مشروع لأفراد أو أسلحة أو معدات عبر الحدود اللبنانية . ووافق مجلس الامن على هذا القرار بأغلبية عشرة أصوات ، وامتناع دولة واحدة عن التصويت ، وهى الاتحاد السوفييتى . وفسر مندوب الاتحاد السوفييتى عدم ممارسته حقه فى الفيتو بأنه قام على سببين هما :

— أولا — أن الطرفين المتنازعين وهما الجمهورية العربية المتحدة ولبنان تعارضان هذا القرار .

— ثانيا — أن هذا القرار لا يتضمن أى حكم فى موضوع شكوى لبنان .

والجدير بالذكر أن مجموعة المراقبين الدوليين الذين عينهم الامين العام للامم المتحدة بتكليف

---

(٨) سبق أن عرضنا للتدخل الامريكى العسكرى فى كوريا فى كتابنا « كوريا والأمم المتحدة » الذى نشرته الجمعية المصرية للقانون الدولى فى أكتوبر ١٩٥١ .

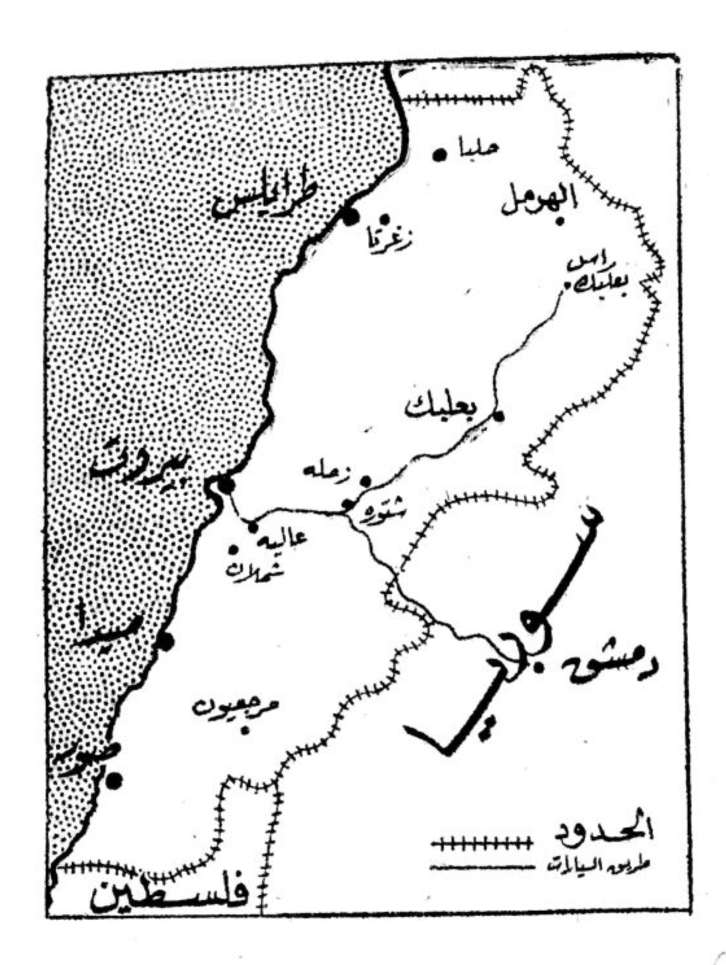
(٩) راجع مضابط مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة فى هذه القضية ، وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال لجنة المراقبين ، وراجع أيضا كتاب :

M. S. Agwani The Lebanese Crisis 1958. A Documentary Study, New Delhi. 1965.

من مجلس الأمن ، وصلوا الى بيروت فى الثانى عشر من يونية وقدموا أول تقرير لهم الى مجلس الامن فى الخامس من يوليه سنة ١٩٥٨ ، وكانت مجموعة المراقبين تتولى الاشراف على الحدود اللبنانيـــة .. وعلى الرغم من ذلك ، فانه فى الخامس عشر من يولية سنة ١٩٥٨ غداة قيام ثورة ١٤ تموز (يوليـــة) فى العراق ، طلبت الحكومة اللبنانية أن تتدخل القوات الامريكية ، فاستجابت لها حكومة واشنطن وبعثت بأسطولها السادس الى شواطىء لبنان ، وانزلت قواتها العسكرية على الاراضى اللبنانية .

على أثر هذا التدخل العسكرى اجتمع مجلس الامن اجتماعا كاد يكون مستمرا فيما بين ١٥ و ١٨ يولية وفيما بين ٢١ و ٢٢ يوليو ، وناقش عدة مشروعات عرضت عليه ، منهـا : مشروع بقرار سوفييتى باستنكار التدخل العسكرى الامريكى فى لبنان لما فيه من مخالفة لميثاق الامم المتحدة ، ويطالب الولايات المتحدة بأن تسحب قواتها على الفور ، الا أن مجلس الامن رفض هذا القرار بأغلبية ثمانى أصوات . ومنها مشروع قرار أمريكى باقتراح ارسال قوة طوارىء دولية لتحل محل القوات العسكرية الامريكية ، وكان هذا القرار لم يصدر مع أنه فاز بتسعة أصوات ، ذلك لان الاتحاد السوفييتى استعمل حق الفيتو ، الا أن مجلس الامن وافق على قرار أيده كل من الجانب الامريكى والجانب السوفييتى يقضى بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة لدراسة هذه القضية وقد صدر هذا القرار فى السابع من اغسطس سنة ١٩٥٨ ، واجتمعت الجمعية العامة فى الثامن منه ودارت فيها مناقشات حادة ، ودافع كل من الطرفين المعنيين عن سياسته ولكن الجمعية العامة لم تتمكن من اصدار اى قرار .

هدأت الامور بعدئذ فى لبنان ، وانتهت الثورة التى كانت قائمة هناك فى الثالث والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٥٨ على أثر انتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانيـــة وتكوين حكومة جديدة فى



الخامس عشر من اكتوبر ، وعقب ذلك انسحبت القوة الامريكية من الاراضى اللبنانية وكان هذا فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٨ .

هذا مجمل للملابسات التى وقع فيها التدخل العسكرى الامريكى فى لبنان . والذى يعنينا هنا هو : هل كان هذا التدخل العسكرى الذى حدث فيما بين ١٥ يولية سنة ١٩٥٨ و ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٨ عملا مشروعا ؟ وهل له سند فى القانون الدولى العام (١٠) ؟

وكان للتدخل العسكرى الامريكى فى شئون لبنان الداخلية أنصارا يستندون فى تبريره الى حجج فى مقدمتها :

أولا — أنه قد تم بناء على طلب رسمى من الحكومة اللبنانية الشرعية . فالحكومة اللبنانية بمقتضى ما لها من سيادة وسلطة فى وطنها قد

---

(١٠) R. J. Dupuy. Agression indirecte et intervention sollicitée à propos de l'Affaire Libanaise. A.F.D.I. 1959.
Quincy Wright. United States Intervention in Lebanon. A.J.I.L. January 1959.
M.S. Agwani op. cit. p.p. 228 - 239 and 334 - 371.

طلبته من الحكومة الامريكية وهى أيضا ذات سيادة وسلطة أن تتدخل عسكريا فقبلت أمريكا هذا الطلب ونفذته . وعلى هذا فهو تدخل مشروع .

ثانيا — يعتمد هذا التدخل على حق الدفاع الشرعى الجماعى الوارد فى ميثاق الامم المتحدة ، فالمادة الحادية والخمسون من الميثاق تقول : « ليس فى هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعى للدول فرادى أو جماعات فى الدفاع عن أنفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الامم المتحدة ، وذلك الى أن يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم والامن الدولى » وقد أكد مندوب لبنان فى مجلس الامن فى جلسته المنعقدة فى ١٥ يوليو ١٩٥٨ أن طلب بلاده للتدخل الامريكى كان بناء على حق الدفاع الشرعى الجماعى ، كما أن الرئيس ايزنهاور برر هذا التدخل يوم وقوعه بقوله : ان هذا التدخل العسكرى يستند الى أحكام المادة ٥١ من الميثاق . وعلى هذا فهو يتمشى مع أهداف ومبادىء الامم المتحدة .

ولئن كانت الحجة القانونية الاولى صحيحة ، ولو أن بعض الكتاب يشكون فى شرعية الحكومة اللبنانية التى طلبت التدخل العسكرى الا أن الحجة القانونية الثانية ضعيفة لأكثر من سبب :

أولا — وفقا لاحكام المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة لا يجوز الالتجاء الى حق الدفاع الشرعى الفردى أو الجماعى الا فى حال وقوع اعتداء مسلح على الدولة التى تطلب المساعدة العسكرية . والاضطرابات التى وقعت فى لبنان مهما بولغ فى وصفها فهى ذات صبغة محلية بحتة لا تخرج عن كونها صراعا أهليا لا يمكن أن يوصف على أى حال بأنه اعتداء مسلح ، ولكن مندوب لبنان حاول أن يقدم أمام الامم المتحدة تفسيرا جديدا لاحكام المادة ٥١ من الميثاق يتخذ منه مبررا للتدخل العسكرى الامريكى الذى طلبته حكومته ، فقال أن العناصر الوطنية المناوئة للحكومة الشرعية اللبنانية تتلقى معونات ومساعدات من الخارج وتلك المساعدات وهذه المعونات تعتبر عدوانا مسلحا غير مباشر(١١) ، وأحكام المادة ٥١ من الميثاق وان ذكرت عبارة العدوان المسلح بطريقة عامة شاملة ، غير أنه يفهم من ذلك أنه يشمل العدوان المسلح المباشر ، والعدوان المسلح غير المباشر . بيد أن هذا التفسير لاحكام المادة ٥١ لا يتمشى مع مفهوم الاعمال التحضيرية لمؤتمر سان فرنسسكو التى فسرت الاعتداء المسلح تفسيرا تقليديا ضيقا لا يدخل فى مضمونه العدوان غير المباشر الذى أشار اليه مندوب لبنان .

يضاف الى ذلك أن احكام المادة ٥١ انما هى استثناء من القاعدة العامة المذكورة صراحة فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة من الميثاق ، وهى التى تعهدت بموجبها الدول أعضاء الامم المتحدة بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضى أو الاستقلال السياسى لأى دولة ، وعلى هذا يجب تفسير هذا الاستثناء فى أضيق الحدود .

ثانيا — اذا افترضنا جدلا أن عدوانا غير مباشر قد وقع فعلا على لبنان ، وافترضنا جدلا كذلك أن هذا العدوان غير المباشر يبيح تطبيق أحكام المادة ٥١ من الميثاق ، فان البيان اللبنانى والبيان الامريكى لم يتعرض كلاهما لقيد آخر وارد على ممارسة حق الدفاع الشرعى الفردى أو الجماعى .

هذا القيد الآخر هو أن حق الدفاع الشرعى تظل ممارسته مباحة الى أن « يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم والامن الدولى » ومفاد ذلك أنه : اذا اتخذ مجلس الامن تلك التدابير فقدت الدول الاعضاء فى الامم المتحدة حقها فى ممارسة الدفاع الشرعى . وتلك التدابير قد اتخذها مجلس الامن قبل وقوع التدخل العسكرى

(١١) ليس هنا مجال مقارنة العدوان المسلح المباشر ، بالعدوان المسلح غير المباشر ، الا انه مما يجدر ذكره فى هذا المقام ان العدوان المسلح المباشر يكون منصبا اصلا على أقليم الدولة بغية اقتطاع جزء من هذا الاقليم أو الاستيلاء عليه كله او احتلاله عسكريا . اما العدوان غير المباشر فينصب اصلا على حكومة الدولة بغية تغيير رجال الحكم او تغيير نظام الحكم . ومن ناحية اخرى فالعدوان المباشر يستخدم القوة العسكرية النظامية استنادا الى الاستراتيجية التقليدية ، اما العدوان غير المباشر فانه يستعين بالفئة المعتمدة على الاستراتيجية غير المباشرة .

الامريكى عن طريق ارسال قوة من المراقبين الدوليين على الحدود اللبنانية للتثبت من صحة أو عدم صحة تهريب الاسلحة او المعدات عبر هذه الحدود . وعلى هذا فان التدخل العسكرى الامريكى فى لبنان لا يستطيع إن يستند الى حق الدفاع الشرعى الجماعى المنصوص عليه فى المادة ٥١ من الميثاق .

وقد يقال أن التدابير التى اتخذها مجلس الامن فيما بين ١٢ يونيه (تاريخ وصول لجنة المراقبين) و ١٥ يوليه (تاريخ انزال القوات العسكرية الامريكية فى لبنان) لم تكن كافية لحفظ السلام والامن فى المنطقة ، يدل على ذلك أنه على الرغم من وجود هؤلاء المراقبين ظل الصراع المسلح قائما داخل لبنان ، ولهذا يكون حكم المادة ٥١ القاضى بأن ممارسة حق الدفاع الشرعى تنتهى باتخاذ مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم لا وجه للتمسك به لعدم كفاية هذه التدابير . والرد على هذا هو : أن اثبات الكفاية وعدمها ليس من اختصاص الدول المعنية (لبنان او الولايات المتحدة الامريكية) ولكنه من اختصاص مجلس الامن مادامت القضية قد عرضت عليه . وقد يعترض على هذا بأن المشكلة تتلخص فى تفسير أحكام المادة ٥١ من الميثاق التى تقضى بأن ممارسة حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى يجب أن تقف بمجرد اتخاذ مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم . فما المقصود بالعبارة الاخيرة ؟ هناك تفسيران لذلك : « التفسير الشكلى » الذى يقول : أنه بمجرد اجتماع مجلس الامن لمناقشة القضية المعروضة عليه اتخاذ قرار فيها ، فان هذا يعنى ان مجلس الامن قد اتخذ التدابير اللازمة لحفظ السلم ، ويترتب على هذا أن تفقد الدول فرادى أوجماعات حقها فى ممارسة الدفاع الشرعى .. وهناك «التفسير الموضوعى» ومؤداه : أن العبرة ليست باجتماع مجلس الامن ، ولا بالقرارات التى يتخذها ولكن العبرة بوضع تلك القرارات موضع التنفيذ فاذا ترتب على تنفيذها استتباب السلام فقدت الدولة حقها فى ممارسة الدفاع الشرعى . أما اذا صدرت القرارات وظل العدوان قائما ، فمن حق الدولة ان تمارس الدفاع الشرعى الفردى أو الجماعى على الرغم من تدخل مجلس الامن فى القضية . فاذا أخذ بالتفسير الاول فان التدخل العسكرى الامريكى فى لبنان يكون غير مشروع، ويكون مخالفا لميثاق الامم المتحدة ، اما اذا اخذ بالتفسير الثانى وثبت ان العدوان ظل مستمرا فان التدخل العسكرى الامريكى فى لبنان قد يجد له سندا فى ميثاق الامم المتحدة .

ونحن من جانبنا نميل الى التفسير الاول الذى يتجه الى أن تدخل مجلس الامن فى قضية ما يبطل حق الدولة فى ممارسة حق الدفاع الشرعى واستعمال القوة . ومن راينا أن الذى من حقه ان يقرر ما اذا كان تدخل مجلس الامن مجديا أو غير مجد ليس هو الدول المعنيه بل مجلس الامن ، ومجلس الامن لم يقرر فى القضية اللبنانيه أن تدخله عن طريق ارسال قوه مراقبين لم تكن مجديه ، كما أنه لم يوافق على التدابير العسكريه التى اتخذتها الولايات المتحده فى لبنان ، لا قبل اتخاذها ولا بعده . لذلك فمن حقنا أن نقول : أن التدخل العسكرى الامريكى فى لبنان كان غير مشروع عند وقوعه ، وكان غير مشروع اثناء قيامه فى مده مابين ١٥ يوليه سنة ١٩٥٨ (تاريخ نزول القوات الامريكية فى لبنان) و ١٥ اكتوبر سنة ١٩٥٨ (تاريخ انسحاب هذه القوات) .

وقد يكون هذا التحليل القانونى لمشروعية أو عدم مشروعية التدخل العسكرى الامريكى فى لبنان امرا ثانويا بالقياس الى الآثار السياسية المترتبة على هذا التدخل ، الا أننا لا نراه ثانويا بالنسبة الى الامم المتحدة ، وما ينبغى لقوانينها من هيبة وحرمة ، فلا شك أن اخفاق هذه المنظمة العالمية فى اتخاذ قرار واضح فى التدخل الامريكى، واخفاقها فى ايجاد حل للازمة على حين أمكن الوصول اليه خارج نطاقها . كل هذا لاشك

يثبت انها لم تستطع بعد أن تقوم برسـالتها الحقيقية على الوجه الأمثل(١٢) .

المبحث الثانى

التدخل العسكرى الامريكى فى سان دومنجو

فى الرابع والعشرين من ابريل سنة ١٩٦٥ قامت فى جمهورية سان دومنجو ثورة مسلحة على رأسها انصار الرئيس بوش ، وكان قد اخرج من الحكم قبل ذلك التاريخ بنحو سنتين (سبتمبر سنة ١٩٦٣) ، وعاش فى المنفى يترقب العودة الى بلاده ليتولى زمام الحكم فيها من جديد . وأنصار الرئيس بوش هؤلاء كانوا يسمون انفسهم الثوار الدستوريين وميولهم يسارية (١٣) .

وفى الخامس والعشرين من ابريل نجحت الثورة ، واستولى الثوار على القصر الجمهورى، واختاروا لهم رئيسا مؤقتا هو السيد مولينا أورينا ، ريثما يعود الرئيس بوش . ولكن فى السادس والعشرين من أبريل قامت ثورة مضادة عمادها سلاح الطيران ومن زعمائها الجنرال اللبنانى الاصل وسين . ى . وسين . وبينما كان الصراع بين الجانبين على أشده ، تدخلت القوات العسكرية الامريكية ونزلت فى جزيرة سان دومنجو فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٦٥ ، وفى أقل من أسبوع وصل عدد قواتها الى ثلاثين ألف جندى مع أن قوات الثوار وقوات الثورة المضادة لهم لا يزيد عددهم مجتمعين على خمسة وعشرين ألفا .

وعلى الرغم من أن القوات العسكرية الامريكية تدخلت بحجة أن مهمتها هى العمل على استتباب السلام فى الجزيرة ، ووقف القتال بين الفريقين المتصارعين ، فانها تحيزت لانصار الثورة المضادة واخذت تساعدهم حتى مكنتهم من الاستيلاء على الحكم ، وتولى الجنرال امبرت زمام السلطة فى ٧ مايو سنة ١٩٦٥ بموافقة القوات العسكرية الامريكية .

تلك هى ــ بايجاز ــ الملابسات التى تم فى ظلها التدخل الامريكى فى سان دومنجو . فما هى الحجج القانونية والسياسية التى استندت اليها الولايات المتحدة لتبرر تدخلها فى هذه الجزيرة ؟ وما مدى صحة هذه الحجج او بطلانها ؟ هذا ما سنعرض له فى هذا المبحث :

نستطيع ابتداء أن نقول : ان الولايات المتحدة الامريكية بررت هذا التدخل باكثر من حجة وكان منها :

الحجة الاولى : ان التدخل قد تم دفاعا عن رعايا الولايات المتحدة ، ورعايا الدول الاجنبية فى الجزيرة .

فلكل دولة حق العمل على حماية رعاياها اين كانوا ، وتبعا لذلك يكون لها أن تتدخل لدى أى دولة اخرى قد يوجد فيها بعض رعاياها للدفاع عن أرواحهم . ومن صور هذا التدخل ما يكون دفاعا عن الانسانية (١٤) . ومن هذا يبدو أن حكومة واشنطن قد حاولت تبرير تدخلها فى سانتو دومنجو على أساس أن الغرض منه حماية رعاياها وحماية الاجانب الموجودين فى الجزيرة من الاخطار التىتهددهم بسبب الصراع المسلح الدائر هناك .

(١٢) ● من المراجع العربيـة المتعلقة بالأزمه اللبنانيـة :
ــ كمال جنبلاط : حقيقة الثورة اللبنانية ، بيروت ، دار النشر العربية ، ١٩٥٩.
ــ فؤاد عمون : سياسة لبنان الخارجية ، بيروت ، دار النشر العربية ، ١٩٥٩ .
— Chamoun Camille. Crise au Moyent Orient. Paris 1963.
ــ د. محمد فتح الله الخطيب : القـوى السياسية فى الامم المتحدة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٤٤ الى ٦١ .
● من المراجع الأجنبية المتعلقة بالأزمة اللبنانية :
— Malcolm Kerr, Lebanese views on the 1958 crisis, Middle East Journal Vol. 15 Spring 1916.
— Rondot Pierre. La crise du Liban. L'Afrique et l'Asie No. 43. 1958.
— Desmond Stewart. Turmoil in Beirut : A Personal Account London 1958.

(١٣) الكتب الامريكية التى صدرت عن الرئيس بوش تقول انه ان لم يكن شيوعيا ، فان كثيرين من انصاره والمقربين اليه شيوعيون ، اقرا فى ذلك على سبيل المثال:
— Jay Mallin Caribbcan Crisis. Doubledoy Company Garden City. New York 1965.

(١٤) انظر فى هذا المرجع السالف الذكر للدكتور ابو هيف صفحة ٢٠٨ ، وقد اشرنا فى بداية البحث الى التدخل الامريكى البلجيكى فى مدينة ستانلى فيل بالكونغو فى ديسمبر ١٩٦٤ لانقاذ بعض المواطنين الاوربيين .



وفى المؤتمر الصحفى الذى عقـــده الرئيس جونسون فى أول يونيه سنة ١٩٦٥ أدلى بتصريح جاء فيه « السبب الذى من اجله تدخلنـــا فى جمهورية الدومينيك هو بنسبة ٩٩٪ لغــرض حمــاية أرواح الامريكيين وأرواح رعايا دول أخرى ... لقد طلبنا من سفيرنا أن يجمع كل رعايانا فى فندق أمباسادور ليكونوا فى مجموعة واحدة فيتيسر لنا حمايتها .. »

وقد استند الرئيس الامريكى الى هـــذه الحجة ايضا فى خطاب سابق لهـــذا المؤتمر الصحفى بيومين اثنين ، وكان قد القاه فى جامعة بايلور بولاية تكساس ، وفيه يقول : « أكثر من ٦٥٠٠ شخص بين رجل وامرأة وطفل ينتسبون الى ٤٦ دولة استطعنا ترحيلهم دون تعريض أى روح بشرية للازهاق » .

ما قيمة هذه الحجة التى تمسك بها الرئيس الامريكى لتبرير تدخله العســكرى فى جزيرة سانتو دومنجو ؟

يلاحظ أولا : أنه مادام حق التدخل دفاعا عن الانسانية ، أو دفاعا عن رعايا الدولة يتضمن استخدام القوة ، فانه يصبح مقيدا بالنســبة الى الدول الاعضاء فى الامم المتحدة ، ووفقــا لاحكام الفقرة الرابعة من المــادة الثانيــة من ميثاق الامم المتحدة تمتنع الدول الاعضاء فى الامم المتحدة عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها. والولايات المتحدة الامريكيــة عضــو فى الامم المتحدة ، وبالتالى لا يجوز لها استعمال القــوة للدفاع عن رعاياها أو عن رعايا الدول الاخرى ، وبخاصة أن الدول الاخرى لم تطلب منها أن تدافع عن رعاياها .

ويلاحظ ثانيا : أن حق التدخل دفاعا عن رعايا الدولة لو افترضنا أنه مباح ، فانه يجب أن يكون مقصورا على تحقيق هذا الهدف فقط ، بمعنى

أن القوات العسكرية التى تتدخل يجب أن يكون عددها محدودا ، وأن تكون مهمتها محدودة أيضا، فتنسحب بمجرد انتهاء مهمتها . ولكن الذى لوحظ على التدخل العسكرى الامريكى فى سانتو دومنجو أن قوام قواته وصل الى ثلاثين الف جندى ، على حين أن حماية أرواح ٦٥٠٠ شخص لايحتاج الى مثل هذا العدد الضخم من الجنود، وفوق ذلك انه بعد أن تم ترحيل هؤلاء الرعايا ، لم تنسحب القوات العسكرية الامريكية كما هو الواجب ، ولكنها بقيت لتقوم بدور هام فى الكيان السياسى للبلاد ، كما يتبين من الدراسات العلمية المحايدة التى نشرت فيما بعد وأجمعت على أن التدخل العسكرى الامريكى لم يكن لحماية رعايا الدول الاجنبية المقيمين فى سانتو دومنجو ، بقدر ماكان لتأييد الثورة المضادة التى قامت لاخماد ثورة انصار جوان بوش (١٥) .

ومن ثم نستطيع أن نقول : انه حتى لو كان أساس التدخل الامريكى فى سانتو دومنجو هو الدفاع عن الانسانية عامة والدفاع عن رعايا الولايات المتحدة خاصة فانه تدخل غير مشروع ومخالف لميثاق الامم المتحدة . فمن الناحية القانونية أن هذا النوع من التدخل لا أساس له فى الميثاق ، ومن الناحية الواقعية اثبتت الأحداث أن الغرض منه لم يكن الدفاع عن رعايا الولايات المتحدة وعن الانسانية .

الحجة الثانية : أن التدخل قد تم بناء على طلب حكومة سانتو دومنجو :

استندت اليها حكومة واشنطن لتبرير تدخلها العسكرى الى أنه وقع بناء على طلب من حكومة سانتو دومنجو . فقد قال السيد أدلاى ستيفنسون المندوب الدائم للولايات المتحدة فى الامم المتحدة فى احدى جلسات مجلس الامن : أن حكومته قد تدخلت بناء على طلب تلقته من سلطات سانتو دومنجو (١٦) .

وقد جاءت هذه الحجة نفسها على لسان المستشار القانونى لوزارة الخارجية الامريكية ليونارد ميكر (١٧) اذ قال ان الحكومة الجديدة التى قبضت على زمام الحكم بعد اخفاق الثورة قد طلبت المساعدة من الولايات المتحدة للعمل على اخماد الثورة .

تلك الحجة الثانية تبدو فى نظرنا أوهى واشد ركاكة من الحجة الأولى ، لان الولايات المتحدة باعتبارها عضوا فى منظمة الوحدة الامريكية قد تعهدت بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لاى دولة عضو فى منظمة الوحدة الامريكية ، لاسيما اذا وقع فى اقليم هذه الدولة انقلاب ، او وقعت ثورة أدت الى تغيير نظام الحكم . ومما يؤكد تفاهة هذه الحجة أن طلب التدخل لم يصدر عن الحكومة الشرعية — على نحو ما تم التدخل الامريكى فى لبنان — ولكنه صدر عن حكومة مؤقتة اقامها أنصار الثورة المضادة ولم تقم برضاء من الشعب ، ولم يكن لها أى سند من الشرعية .

ولهذا فى وسعنا أن نقول : أن التدخل الامريكى اذا كان سنده هذه الحجة فهو عمل غير مشروع .

ولكن أنصار مشروعية التدخل الامريكى يتقدمون بحجة أخرى غير الحجتين السابقتين وهى تستند الى الدفاع عن الايديولوجية المشتركة التى تسود القارتين الامريكيتين والتى هددتها ثورة سانت دومنجو .

الحجة الثالثة : أن التدخل قد تم لحماية القارة الامريكية من التدخل الشيوعى :

استند الرئيس جونسون الى هذه الحجة فى معرض تبرير انزال قواته العسكرية فى سانتو دومنجو بقوله : ان الثورة التى وقعت هناك كانت فى بدايتها ثورة يسارية ديمقراطية ، ولكن سرعان ما تغلغلت العناصر الشيوعية فحولت هذه الثورة الى ثورة شيوعية تشبه ثورة كوبا ..

(١٥) Marcel Niedergang. Saint Dominique ou l'illusion lyrique. Le Monde (Paris) du 3au 9 Juin 1965.
Leslie F. Manigot. La crise dominicaine. Revue Française de Scienco Politique — Decembre 1965.

(١٦) جلسة ٣ مايو ١٩٦٥ ، انظر ...

(١٧) Leonard C. Meeker. The Dominican situation. A Problem of Hemispheric Security and International Law. American Foreign Law Association. Harvard Club. New York June 9. 1965.

وحينئذ – على حد قول الرئيس جونسون – فان التفرقة القديمة بين الحرب الاهلية والحرب الدولية ليس لها أهمية فى هذا المقام ، ومن واجب الولايات المتحدة الامريكية أن تتدخل. ومعنى ذلك: أن الصراع المسلح الذى وقع فى سانتو دومنجو بين انصار الثورة وأنصار الثورة المضادة ، رغم أنه كان فى مظهره صراعا داخليا (أو حربا أهلية) فلا يجوز للولايات المتحدة التدخل فيه ، الا أنه كان فى حقيقته صراعا دوليا بين العالم الشيوعى والعالم الغربى ، فمن واجب الولايات المتحدة اذن أن تتدخل دفاعا عن الايديولوجية الغربيـــة الديمقراطية التى تعتبر من أركان التضامن القائم بين دول القارة الامريكية .

ومناقشة هذه الحجة تقتضينا دراسة المواثيق التى تربط دول القارة الامريكية بعضها ببعض ، ليتبين لنا ما اذا كان هناك أساس قانونى يمكن أن تستند اليه الولايات المتحدة فى تدخلها عسكريا اذا ما وقع « **اعتداء شيوعى** » على حكومة احدى الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الامريكية .

فى المؤتمر التاسع للدول الامريكية الذى عقد بمدينة كراكاس عاصمة فنزويلا سنة ١٩٥٤ ، صدر قرار يقضى بأنه اذا وقع تسلط أو قامت رقابة على بعض الهيئات أو التنظيمات العامة لاحدى الدول الامريكية عن طريق الشيوعيـــة الدولية ، فان هذا فى ذاته يكون متضمنا تهديدا للسيادة وللاستقلال السياسى لبقية دول القارة الامريكية ، ويقتضى اجتماع الدول الامريكية فى الحال لاتخاذ التدابير اللازمة وفقا للمعاهـــدات والاتفاقات المعقودة بينها . وبمعنى آخر أصبح « العدوان السياسى الشيوعى » مرادفا للعدوان العسكرى ، ويستوجب تطبيق الضمان الجماعى الامريكى ، ومبادرة جميع الدول الامريكية لمساعدة الحكومة المعتدى عليها .

وهذا يعنى أنه اذا وقعت حرب أهلية داخل اقليم اى دولة من الدول الامريكية ، فبناء على مبدأ عدم التدخل الوارد فى دستور منظمة الوحدة الامريكية لا يجوز للدول الامريكيـــة الاخرى ، ولا لمنظمة الدول الامريكية أن تتدخل . أما اذا كانت تلك الحرب الاهلية ذات طابع شيوعى ، بمعنى أن أحد طرفى هذه الحرب الأهلية ذو صلة بالشيوعية الدوليـــة ، فحينئذ يكون من واجب منظمة الوحدة الامريكية أن تتدخل .

والسؤال الذى يتبادر الى الذهن هو : من الذى يحق له أن يقرر ما اذا كان هناك اعتـداء شيوعى يهدد احدى حكومات القارة الامريكية ؟ هل هى الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الامريكية كلها أو بعضها ؟ هل هى منظمة الوحدة الامريكية نفسها ؟ وما المعيار القانونى الذى بمقتضاه تقرر الدول الامريكية أو المنظمة الامريكية أن الاعتداء الذى وقع اعتداء ذو صبغة شيوعية ؟

ان الاجابة عن تلك الاسئلة قد نجدها فى دراسة الحجة الرابعة التى استندت اليها دبلوماسيـة واشنطن لتبرير تدخلهـــا العســـكرى فى سانتو دومنجو .

الحجة الرابعة : التدخل قد تم نيابـــة عن منظمة الوحدة الامريكية :

مما يجعل تحليل التدخل العسكرى الامريكى فى سانتو دومنجو عسيرا ، أن كلا من الولايات المتحدة الامريكية وسانتو دومنجو عضو فى الامم المتحدة ، وكل منهما عضو كذلك فى منظمة الوحدة الامريكية . فكما أن مجلس الامن قد اجتمع لبحث هذا التدخل ودراسة مدى مشروعيته ، كذلك اجتمع مجلس منظمة الوحدة الامريكيـــة لهذا الغرض نفسه، وأصدر فى التاسع والعشرين من ابريل أول قراراته وفيه يطالب الجانبين المتحاربين فى سانتو دومنجو بوقف القتال فورا ، وكلف القاصد الرسولى المعتمد فى سانتو دومنجو، باعتبـــاره عميد السلك الدبلوماسى هنـــاك ، أن يبذل مساعيه الحميدة لتحقيق الهـــدنة بين الطرفين (١٨) .

وفى اليوم التالى لاصدار القرار طلب مجلس منظمة الوحدة الامريكية عقد المجلس الاستشارى لوزراء خارجية الدول الامريكية وفقـــا لاحكام

(١٨) انظـر : U.N. S/6318, April 29 .

المادة ٣٩ ، والمادة ٤٠ من ميثاق بوجوتا (١٩)

وانعقد المجلس الاستشارى هذا فى أول مايو سنة ١٩٦٥ بمدينة واشنطن مقر الامانة العامة لمنظمة الوحدة الامريكية ، وقرر تشكيل لجنة من خمس دول هى: الارجنتين والبرازيل وكولومبيا وجواتيمالا وبناما ، لتسافر فورا الى سانتو دومنجو للعمل على استتباب السلام بين الفريقين المتنازعين ، ورافق هذه اللجنة الامين العام لمنظمة الوحدة الامريكية وهو الدكتور خوزيه أنطونيو موراه . وقد وصلت هذه اللجنة ومعها الامين العام الى سانتو دومنجو فى الثانى من شهر مايو سنة ١٩٦٥ ، وتفاوضت مع الجانبين المتنازعين وبذلت مساعيها الحميدة ، فأدت الى ابرام هدنة فى الخامس من مايو سنة ١٩٦٥ عرفت باسم « وثيقة سانت دومنجو » وفيها تعهد الجانبان بوقف اطلاق النار وتحديد منطقة حرام تشرف عليها منظمة الوحدة الامريكية ، وعن طريقها تتمكن من توزيع المواد التموينية والادوية، وتضمن سلامة رجال السلك الدبلوماسى .

وبذلت اللجنة جهودا جديدة لتحقيق هدف آخر هو تكوين جيش دولى ، أو قوة طوارىء دولية تتألف من القوات العسكرية من شتى الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الامريكية لتعمل الى جانب القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة الامريكية . وهذه الخطة كان هدفها ايجاد سند جديد لمشروعية الاحتلال العسكرى الامريكى لسانتو دومنجو ، اذ بموجب هذا التحول لم تعد القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة تمثل حكومة واشنطن وحدها ، بل كانت تمثل منظمة الوحدة الامريكية بأكملها . الا أن تنفيذ هذه الخطة قد اعترضته عدة صعاب :

أولا — وجدت معارضة من بعض الدول الامريكية وعلى رأسها فنزويلا ، فقد استنكرت التدخل العسكرى الصادر من حكومة واشنطن ، ورأت فيه مخالفة صريحة لاحكام المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٧ من ميثاق بوجوتا (٢٠) .

ثانيا — طالبت شيلى بسحب القوات الامريكية فورا من جزيرة سانتو دومنجو .

ثالثا — وجه النقد الى تشكيل اللجنة الخماسية السالفة الذكر لانها مكونة من دول معروفة بتأييدها لدبلوماسية واشنطون .

الا أن دبلوماسية واشنطن قد استطاعت تحقيق مآربها ، إذ وافق مجلس منظمة الوحدة الامريكية على اصدار قرار بتكوين جيش دولى « بان أمريكى » ليحل محل القوات التابعة للولايات المتحدة الامريكية . وقوبل هذا القرار بنقد من بعض المعقبين السياسيين لسببين : أولهما : أنه قرار صدر بأغلبية أربعة عشر صوتا من تسعة عشر ، بمعنى أن خمس دول قد صوتت ضده (٢١) وهذه معارضة ذات شأن . أما السبب الثانى فهو: أن دبلوماسية واشنطن لم تستطع أن تحقق تلك الأغلبية الا عن طريق صوت سانتو دومنجو ، وهو فى وزنه الحقيقى صوت مشكوك فيه اذ لم يكن معروفا ما اذا كان يمثل صوت الحكومة الشرعية التى وقع الانقلاب ضدها ، أم حكومة

---

(١٩) تنص المادة ٣٩ من ميثاق بوجوتا بأنه « على المجلس الاستشارى لوزراء الخارجية أن تجتمع لدراسة المشاكل ذات الصفة العاجلة ، والتى تتصل بالصالح العام للدول الأمريكية ، وأن يقوم بدور هيئة استشارية » . أما المادة ٤٠ فتقول : « لكل دولة عضو أن تطلب انعقاد المجلس الاستشارى . ويجب عرض هذا الطلب على مجلس المنظمة ليقرر الموافقة على انعقاد هذا المجلس بأغلبية الأصوات المطلقة » . أنظر النص الكامل لميثاق بوجوتا فى ذيل دراستنا لمنظمة الدول الامريكية المنشور (بمجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة ، عدد ديسمبر ١٩٥٧) .

(٢٠) المادة الخامسة عشرة تقول : « ليس لأى دولة أو مجموعة من الدول الحق فى التدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لأى سبب كان فى الشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى . ولا يمنع المبدأ السابق استخدام القوة المسلحة فحسب بل يمنع أيضا أى صورة من صور التدخل ، أو محاولة الاعتداء على شخصية الدولة أو على أحد العناصر السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية التى تكونها » . أما المادة السادسة عشرة فتقول : « ليس لأى دولة أن تطبق أو تعد العدة لاتخاذ وسائل تعسفية ذات صفة اقتصادية أو سياسية لاكراه دولة أخرى والحصول منها على امتيازات من أى نوع كانت » . وتقول المادة السابعة عشرة : « اقليم الدولة له حصانته ، فلا يجوز أن يكون محلا لاحتلال عسكرى أو لأى وسيلة أخرى . من وسائل الضغط المباشر أو غير المباشر من جانب دولة أخرى لأى سبب كان ولو لفترة موقتة » .

(٢١) الدول التى عارضت القرار هى : شيلى ، وأكوادور ، والمكسيك ، وبيرو ، واورجواى .

الثورة ، أم حكومة الثورة المضادة ». ولو أن هذا الصوت المشكوك فيه قد استبعد ، لما تحققت أغلبية الثلثين التى لابد منها لاصدار القرار ».

لكن هذه الانتقادات القانونية الموجهة الى القرار الصادر منمجلس منظمة الوحدة الامريكية، تبدو ثانوية اذا نظرنا الىالناحيةالتطبيقيةللقرار . فالقوات العسكرية التابعة لبقية الدول الامريكية التى كان مفروضا أن تصل الى سانتو دومنجو لتكون قوة الطوارىء البان أمريكية ، وتحل محل بعض القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة الامريكية ، لم تصل الى الجزيرة الا فى الخامس عشر من مايو سنة ١٩٦٥ . وقد كانت ضئيلة للغاية : فدولة كوستاريكا لم ترسل الا ٢٥ جنديا ، وهندوراس ٢٥٠ جنديا وهذه القوات اذا قورنت بالثلاثين ألف جندى التابعين للولايات المتحدة الامريكية لا تخرج عن كونها رمزا بالغ التواضع . ولم تتحسن الحال نوعا الا فى ٢٣ مايو سنة ١٩٦٥ حين أرسلت البرازيل نحو ١٢٥٠ جنديا ، واستطاعت منظمة الوحدة الامريكية أن تعلن رسميا انشاء قوة دولية بان أمريكية فى سانتو دومنجو .

تلك هى الملابسات التى أحاطت بتدخل منظمة الوحدة الامريكية فى سانتو دومنجو ، أما الحجة التى تستند اليها دبلوماسية واشنطن فيمكن تلخيصها فيما يلى :

أولا — ان التدخل العسكرى الامريكى قد تم نيابة عن منظمة الوحدة الامريكية نظرا لخطورة الموقف ، ولضرورة اتخاذ اجراء سريع حاسم .

ثانيا — أن مجلس منظمة الوحدة الامريكية قد برر بطريقة ضمنية هذا التدخل عن طريق ايفاد لجنة خماسية تعاونت مع قوات الولايات المتحدة الامريكية التى كانت تحتل الجزيرة ».

ثالثا — ان مجلس منظمة الوحدة الامريكية قد قرر انشاء قوة طوارىء دولية أمريكية من أعضائها قوات عسكرية تابعة للولايات المتحدة الامريكية ، وفى ذلك تبرير آخر لاستمرار التدخل العسكرى من قبل واشنطن الى أن يتم تكوين تلك القوة ».

رابعا — القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة الامريكية أصبحت ابتداء من ٢٣ مايو سنة ١٩٦٥ جزءا من القوات الدولية الامريكية التابعة لمنظمة الوحدة الامريكية . كل هذا فى مجمله ليس فى الواقع الا ستارا قانونيا أريد به ستر عدم مشروعية التدخل العسكرىالامريكى وراء قرارات منظمة الوحدة الأمريكية ».

ولكن لو افترضنا جدلا أن التدخل العسكرى الأمريكى له سند من دستور منظمة الوحدة الامريكية ، فمن الواجب الا نغفل أن الولايات المتحدة الامريكية كانت ومازالت عضوا فى الامم المتحدة ، وهى بحكم هذه العضوية مرتبطة بميثاق تلك المنظمة ، فاذا سلمنا جدلا بمشروعية هذا التدخل العسكرى وفقا لميثاق منظمة الوحدة الامريكية ، فهل يمكن التسليم بأنه عمل مشروع وفقا لميثاق الامم المتحدة ؟

التدخل العسكرى الامريكى وميثاق الامم المتحدة

بعثت الولايات المتحدة الامريكية بمذكرة الى مجلس الامن بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٦٥ تخطره فيها بتدخلها العسكرى فى سانتو دومنجو ، وتخطره أيضا بأن مجلس منظمة الوحدة الامريكية قد انعقد بناء على طلبها لدراسة الموقف فى سانتو دومنجو (٢٢) ».

وفى أول مايو طلب الاتحاد السوفييتى منمجلس الامن عقد اجتماع عاجل لدراسة التدخل الامريكى فى الشئون الداخلية لدولة سانتو دومنجو ، ولاصدار قرار باستنكار هذا التدخل ».

وعلى الرغم من المساعى الدبلوماسية التى بذلها الاتحاد السوفييتى فى المرات المتتالية التى اجتمع فيها مجلس الأمن ، وعلى الرغم من الانتقادات التى وجهتها اكثر من دولة للولايات المتحدة فى مجلس الأمن ، من هذه الدول :

---

(٢٢) انظر : U.N.Doc. S/6317

أورجواى وفرنسا والاردن وماليزيا وساحل العاج . .مع كل هذا رفض مجلس الامن فى ٢١مايو اصدار قرار باستنكارالتدخل العسكرى الامريكى، وبالمطالبة بسحب القوات العسكرية الامريكية التى كانت تحتل سانتو دومنجو ، ويلاحظ أن الانتقادات التى وجهت الى الولايات المتحدة ظلت على ماهى عليه من الحدة حتى بعد تكوين قوة الطوارىء « البان أمريكية » التى حلت رسميا محل القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة الامريكية .

ورغم أن تلك الانتقادات لم توصل الى اصدار قرار من مجلس الامن ، فانها جديرة بأن تكون موضع دراسة وتحليل لانها تساعد على معرفة مدى مشروعيــة التدخل العسكرى الامريكى بالنسبة الى ميثاق الامم المتحدة .

فأولا ــ هناك انتقاد من مندوب فرنسا فى مجلس الامن بجلسة ٧ يونيــه سـنة ١٩٦٥ خلاصته : استنكار التدخل الامريكى ، واستنكار تدخل منظمة الوحدة الامريكية عن طريق انشاء قوة الطوارىء الدولية الامريكية ، لان التــدخل معيب ولو تم تحت ستار منظمة متعددة الاطراف، نظــرا لحـدوثه بدون موافقــة من الحــكومة المحلية ، اذ أن جمهورية سانتو دومنجو ليس لها حكومة حقيقية منذ ستة أسـابيع ، وكل ما هنالك هو وجود عصابات يحارب بعضــها بعضـــا .

ثانيا ــ هناك انتقاد جاء على لسان مندوب الاتحاد السوفييتى ، وعلى لسان مندوب كوبا ومجمله : أن التدخل حتى فى صورته الجماعية « البان أمريكية » ، مخالف لميثاق الامم المتحدة مخالفة صريحة . فوفقا لأحكام المــادة ٥٣ من الميثاق لا يجوز للمنظمات والوكالات الاقليمية « القيام بأى عمل من أعمال القمع بغير اذن المجلس » ويراد به مجلس الامن ، وهو لم يأذن لمنظمة الوحدة الأمريكية ، وبناء على هـــذا فالتدخل غير مشروع .

غير أن مندوب الولايات المتحــدة بمجلس الأمن رد على هــذا النقد بحجــج منهــا : أن التدخل الأمريكى قد تم بناء على طلب حكومة سانتو دومنجو ، أما التدخل « البان أمريكى » الذى تبلور فى قوة الطوارىء الدولية الأمريكية التى حلت محل القوات العسكرية التابعــة للولايات المتحدة فيستند الى أحكام المــادة ٥٢ من الميثاق لا الى أحكام المــادة ٥٣ منــه . والمــادة ٥٢ من الميثاق تقول فى فقرتها الأولى : « ليس فى هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات اقليمية تعالج من الأمور المتعلقــة بحفظ السلم والأمن الدولى ما يكون العمــل الاقليمى صالحا فيها ومناسبا ، مادامت هــذه التنظيمات أو الوكالات الاقليمية ونشاطهــا متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئهــا » أما الفقرة الثانية منها فتقول : « يبذل أعضاء الأمم المتحدة الداخلون فى مثل هذه التنظيمات ، أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمى للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الاقليمية ، أو بواسطة هــذه الوكالات الاقليمية ، وذلك قبل عرضهــا على مجلس الأمن » وخلاصة هذا : أن التدابير التى تتخذ وفقا لأحكام المــادة ٥٢ لا تحتــاج الى اذن من مجلس الأمن خلافا للتدابير التى تتخذ وفقا لأحكام المــادة ٥٣ فانها تحتاج الى اذنه . وقوة الطوارىء « البــان أمريكيــة » تدخلت لا لتفرض أعمال القمع ولكن للعمل على حفظ السلام هناك . ويضاف الى ذلك أن تدخــل منظمة الوحدة الأمريكية يدخل أيضا فى نطاق أحكام المــادة ٥٤ من الميثاق اذ تقول : « يجب أن يكون مجلس الأمن على علم تام بما يجرى من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولى بمقتضى تنظيمات أو بواسطة وكالات اقليمية ، أو مايزمع اجراءه منها » ومنظمة الوحدة الأمريكية قد احترمت أحكام هذه المــادة كل الاحترام ، فكل التدابير التى اتخذتها لحفظ السلم والأمن الدولى قد أعلنتها تباعا لمجلس الأمن ، وقام تعــاون

وثيق بين منظمة الوحدة الأمريكية والأمم المتحدة فى جزيرة سانتو دومنجو (٢٣).

واذا وازنا بين هذه الحجج المتباينة أمكننا أن نقول : أنه اذا كان التدخل العسكرى للولايات المتحدة جاء مخالفا لميثاق هيئة الأمم فيما بين ٢٨ ابريل سنة ١٩٦٥ (تاريخ انزال القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة) و ٢٣ مايو سنة ١٩٦٥ (تاريخ تكوين قوة البان أمريكان الرسمية) فقد أصبح مشروعا وفقا لميثاق الأمم المتحدة بعد تكوين تلك القوة الدولية . يضاف الى ذلك أنه لم يصدر عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة أى قرار باستنكار تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا استنكار تدخل منظمة الوحدة الأمريكية بديلا من تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ، لذلك يرى أكثر من خبير فى القانون الدولى ممن حدث أن تناقشنا معهم فى هذا الموضوع(٢٤) — مثل: الاستاذ روجيه بنتو أستاذ القانون الدولى بكلية الحقوق بجامعة باريس (٢٥) والأستاذ جان ديبويه السكرتير العام لمجمع القانون الدولى بلاهاى (٢٦) وغيرهما — أن التدخل العسكرى فى سانتو دومنجو كان مشروعا مشروعية مستمدة من تبنى منظمة الوحدة الأمريكية لذلك التدخل .

المبحث الثالث

التدخل العسكرى الأمريكى فى فيتنام

هذه الصورة الثالثة من صور التدخل العسكرى الأمريكى تختلف عن الصورتين السالفتين — ونعنى بهما : التدخل فى لبنان ، والتدخل فى سانتو دومنجو — فى أمر هام هو انه تدخل يتعارض مبدئيا تعارضا قاطعا مع اتفاقات جنيف (٢٧) المعقودة فى ٢٠ ، ٢١ يولية سنة ١٩٥٤ ، وهى التى انهت حرب التحرر فى الهند الصينية فبموجب هذه الاتفاقيات تعهدت الدول الأطراف ، ومنها : الولايات المتحدة ، أن تجعل مبدأ عدم التدخل ركنا من أركان سياستها المستقبلة تجاه بلاد الهند الصينية .

---

(٢٣) هناك حجة أخرى ادلى بها خبراء القانون الدولى من الأمريكيين وهى أن تدخل منظمة الوحدة الأمريكية الذى حل محل تدخل الولايات المتحدة الامريكية يستند الى حق الدفاع الشرعى . أنظر :
Fenwicka Intervention or Collective Defense. American Journal of International Law. January 1966.

(٢٤) دارت هذه المناقشات فى لاهاى فى يوليو ١٩٦٦ أثناء انعقاد لجنة تعديل منهج الدراسة لمجمع القانون الدولى ، وفى هيلنسكى فى اغسطس ١٩٦٦ أثناء انعقاد المؤتمر الثانى والخمسين لجماعة القانون الدولى . وفى هاتين المناسبتين سنحت لنا فرصة مناقشة كبار رجال القانون الدولى من السوفييت والامريكيين والفرنسيين حول قضية التدخل ومبدا عدم التدخل .

(٢٥) انظر آراء روجيه بنتو فى :
Le Principe de Non - Intervention. Rapport préliminaire presenté par M. Roger Pinto à la Commission sur les principes de la coopéretion et de la securité internationales. 52ème Conference de l'Association de Droit International Helsinki.Aout 1966.

(٢٦) انظر آراء جان ديبويه فى :
Les Etats Unis, l'O.E.A. et l'O.N.U. à Saint - Dominque A.F.D.I. Vol. XI. 1965.

(٢٧) اشترك فى مؤتمر جنيف الذى انعقد لبحث قضايا الهند الصينية تسع بلاد هى الولايات المتحدة الامريكة وبريطانيا والاتحاد السوفييتى والصين الشعبية وفرنسا و « حكومة هانوى » و « حكومة سايجون » ولاوس وكمبوديا . واشترك كريشنا مينون مندوب الهندفى المفاوضات على هامش المؤتمر . وقد أدرجت قرارات المؤتمر فى وثيقتين : اتفاقية هدنة حملت توقيع فرنساوفيتنام الشمالية ، ثم تصريح ختامى يعتبر بمثابة محضر للمؤتمر (انظر : د. سمعان فرج الله — أزمة فيتنام والسلام — مجلة السياسة الدولية — العدد الأول من صفحة ٧٦ الى ٧٩) وانظر كذلك :
— J. Lacouture et P. Devilliers. La Fin d'une guerre. Paris 1960 p.p. 11 — 26.

وبموجب المادة ١٢ من التصريح الختامى لمؤتمر جنيف ، اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية باستقلال كل من كمبوديا ولاوس وفيتنام ، وتعهدت باحترام الوحدة الاقليمية لكل منها واحترام سيادتها على أرضها ، كما تعهدت بعدم التدخل فى شئونها الداخلية .

ومن الجدير بالملاحظة ان اتفاقيات جنيف التى تضمنت اتفاقية هدنة بين فرنسا وفيتنام الشمالية ، قد استنت الأحكام الرئيسية التالية :

أولا — تقسيم الدولة الفيتنامية الى منطقتين يفصل بينهما خط الهدنة وهو يقع على خط العرض ١٧ .

ثانيا — تحديد منطقة مجردة من السلاح عرضها خمسة كيلومترات ، محاذية لخط العرض ١٧ درجة .

ثالثا — هذا الخط لا ينطوى على تقسيم نهائى لفيتنام رغم ان كلا من المنطقتين يخضع لادارة خاصة . ويتم هذا التقسيم بعد اجراء انتخابات عامة هدفها توحيد المنطقتين ، وقد ورد هذا صراحة فى المادة السابعة من التصريح الختامى .

والمادة السابعة المشار اليها تحدد اربع نقط مهمة تتعلق بالانتخابات التى تجرى فى فيتنام لتوحيد المنطقتين اللتين يفصل بينهما خط العرض ١٧ درجة وهذه النقط هى :

١ — يجب اجراء الانتخابات فى مدة اقصاها يولية سنة ١٩٥٦ .

٢ — يجب أن يكون الاقتراع فى هذه الانتخابات سريا .

٣ — تشكل لجنة دولية مكونة من ثلاث دول هى : كندا والهند وبولونيا ، من مهامها الاشراف على الانتخابات .

٤ — السلطات المعنية فى كل من المنطقتين يجب أن تتشاور فى أمر تنظيم الانتخابات ابتداء من ٢٠ يولية سنة ١٩٥٥ .

تلك هى الخطوط الأساسية التى رسمت للسير على نهجها فى سياسة فيتنام مستقبلا . الا أن تقسيم البلاد الى منطقتين ادى الى الظاهرة ذاتها التى تبدت بعد تقسيم ألمانيا ، أو تقسيم كوريا . فسرعان ما ظهرت دولتان منفصلتان احداهما عن الأخرى انفصالا تاما ، بل متعاديتان اشد عداء ، وهما : جمهورية فيتنام فى الجنوب وعاصمتها سايجون ، والجمهورية الديمقراطية لفيتنام فى الشمال وعاصمتها هانوى . أما الانتخابات التى كان يجب أن تتم وفقا لاتفاقات جنيف فلم تتم ، وانما اجلت الى اجل غير مسمى لاختلاف الهيكل السياسى والاقتصادى لكل من الدولتين ، ولوقوع ازمة ثقة عميقة ، من اسبابها أن سكان فيتنام الشمالية اكثر عددا من سكان فيتنام الجنوبية ، فاجراء الانتخابات سيؤدى الى تغلب أصوات الشمال على أصوات الجنوب ، وهذا ما تخشاه حكومة الجنوب ، ولم يكن هذا الخوف مقصورا على حكومة الجنوب ، بل شاركتها فيه الدول الغربية المؤيده لها وعلى رأسها الولايات المتحدة (٢٨) .

والحقيقة أن اجراء بحث لاستقصاء المسئول عن عدم اجراء الانتخابات وفقا للشروط التى وضعت فى اتفاقات جنيف ، فضلا عن أنه ليس امرا سهلا . فهو ليس جوهريا فى تحليل التدخل العسكرى الأمريكى فى فيتنام ، خلافا للشروط العسكرية التى تم الاتفاق عليها فى اتفاقات مؤتمر جنيف ، ويمكن تلخيص هذه الشروط فيما يلى :

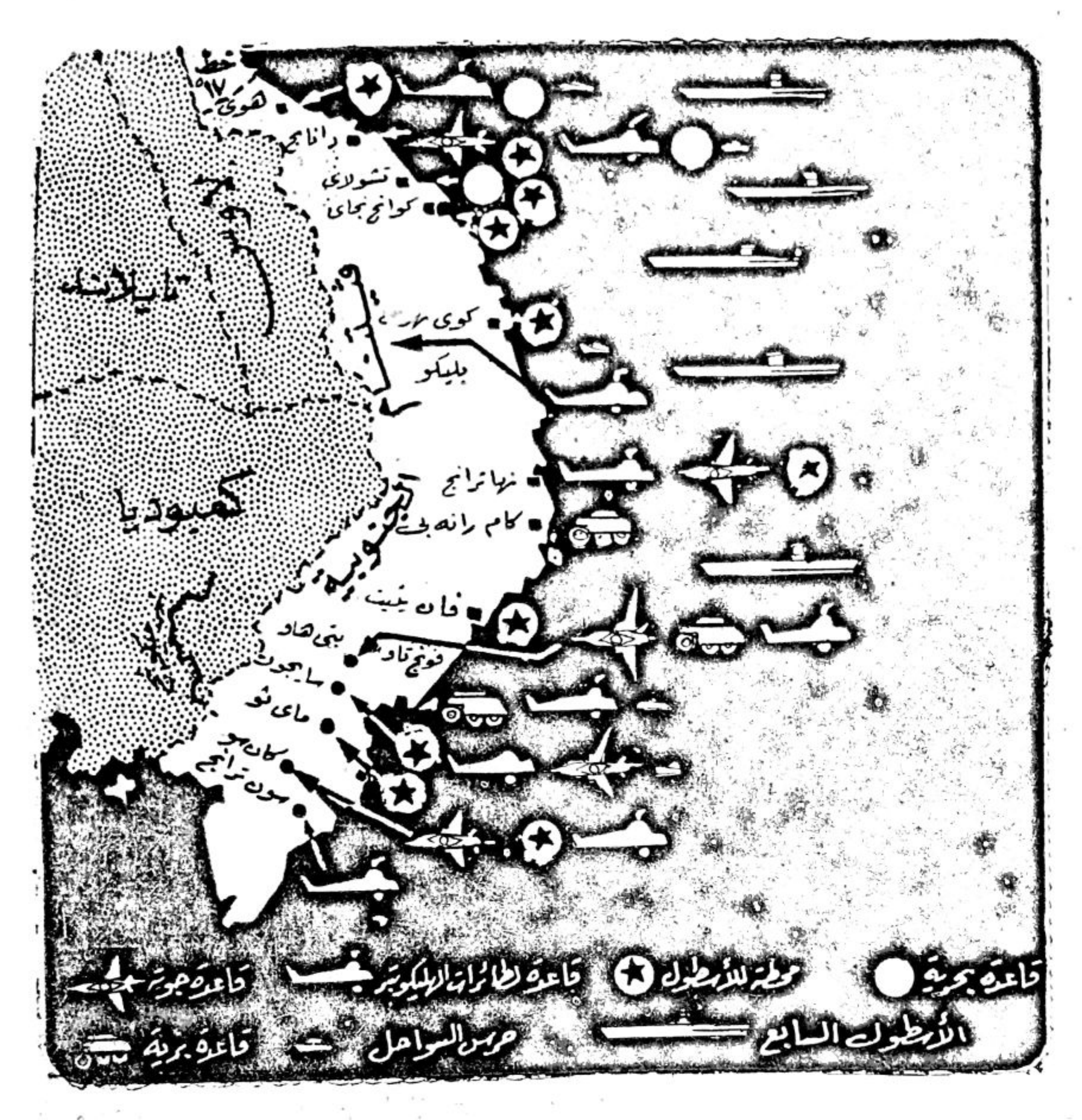
١ — ممنوع منعا باتا أن يدخل فيتنام بشطريها قوات عسكرية اجنبية ، أو خبراء عسكريون أجانب (المادة ١٦ من الاتفاق) .

٢ — ممنوع منعا باتا اقامة أية قاعدة عسكرية اجنبية فى أى جزء من اجزاء فيتنام بشطريها (المادتان ١٨ ، ١٩) .

---

(٢٨) انظر :

— Roger Pinto. La France et les Etats d'Indochine devant les accords de Genève. Revue Française de Science Politique. Mars 1955.



التدخل العسكرى الامريكى فى فيتنام

٣ ـــ فيتنام الشمالية أو الجنوبية ممنوعتان منعا باتا من التحالف عسكريا مع دولة أجنبية (المادة ١٨ ، ١٩) .

٤ ـــ لا يجوز لأى من فيتنام الشمالية والجنوبية أن تعمل على زيادة عدد قواتها المسلحة ، أو على زيادة تسلحها ، أو على اقامة قواعد عسكرية جديدة لها .

٥ ـــ أى تغيير فى توزيع تلك القوات أو أى تجديد فى اسلحتها يجب ا' يتم الا وفقا لاجراءات فنية دقيقة تضمنت تفصيلاتها اتفاقيات جنيف .

وواضح من هذه الشروط العامة أن هدفها هو تحييد فيتنام دوليا ، وتجميد الموقف العسكرى داخليا .

والحقيقة أن اتفاقات جنيف لم تكتف بوضع المبادىء العامة ، والقواعد الرئيسية التى تحكم العلاقات بين حكومة سايجون وحكومة هانوى ، بل نصت أيضا على انشاء أجهزة دولية من مهمتها الاشراف على تطبيق هذه المبادىء وتلك القواعد ، والتأكد من أنها موضع احترام كل من الحكومتين . ومن تفصيل ذلك :

١ ـــ لجنة دولية من ثلاثة أعضاء واحد كندى وآخر بولونى وثالث هندى . وقد روعى فى هذا الاختيار ان تكون هذه اللجنـــة ممثلة للمعسكر الشيوعى والمعسكر الغربى ومجموعة عـــدم الانحياز ، وكان الممثل الهندى هو الذى يراس اللجنة ، وصـــوته يعتبر مرجحا فى حالة عدم اتفاق العضوين الآخرين فى داخل اللجنة .

٢ ـــ هذه اللجنة مختصة بفض جميع المنازعات التى قد تقع بين الطرفين ، ومن حقها اصـــدار توصيات .

٣ ـــ تستطيع هذه اللجنة ان ترفع الأمر الى الدول التى اشتركت فى مؤتمر جنيف اذا امتنعت احـــدى الحكومتين المتخاصـــمتين عن تنفيـــذ توصياتها .

٤ ـــ من حق اللجنة اصدار قرارات بالاجماع تقترح فيها تعديل القواعد التى تنظم اتفـــاقات وقف اطلاق النار لتعزيز فاعلية هذه الاتفاقات .

٥ ـــ اتفقت الدول الأطراف فى اتفاقيات جنيف على ان تتشاور فى جميع المسائل التى تعرضها عليها اللجنة الدولية .

وجدير بالذكر هنا أن الولايات المتحدة قـــد رفضت فى تصريح صادر عنها قبول مبدأ التشاور .

٦ ـــ تم الاتفـــــاق على ان كلا من انجلترا والاتحاد السوفييتى ، باعتبار أنهما تولتا رياسة المؤتمر بالتناوب ، يقومان مستقبلا بدور الجهاز الادارى لمؤتمر جنيف . وقد اقتضى ذلك العمل على انشاء اللجنة الثلاثية ، وما ترتب على ذلك من اتصال الحكومات التى وقع الاختيار عليها لتشكيل اللجنة منها ، واعداد مشروع مالى لمـــا تحتاج اليه هذه اللجنة من مصروفات ، كما أن وزارة خارجيـــة كل من انجلترا وروســـيا تقوم بالوصل بين اللجنة الثلاثية ، والدول الأطراف فى اتفاقات جنيف (٢٩) .

هذا هو الوضـــع الســـياسى والقـــانونى والعسكرى فى فيتنام وفقا لاتفاقات جنيف . ولكن ابتداء من سنة ١٩٥٩ اخذ الموقف يتدهور أمام تدخل مزدوج فى اقليم فيتنام الجنوبية : تدخل من الولايات المتحدة لمســـاعدة الحكومة الحكومة القائمة فى سايجون ، وتدخل عسكرى من جمهورية فيتنام الشمالية لمساعدة جبهـــة التحرير الوطنية المعروفة باسم «فييت كونج» التى تحارب الحكومة فى سايجون . بل ان كلا من الجانبين المتداخلين يستنكر تدخل الطرف الآخر بينما يصف تدخله هو بأنه مشروع ، وكلما اشتد تدخل جانب اشد ـــ تبعا لذلك ـــ تدخل الجانب الآخر .

ولا مجال هنا لمناقشة الحجج التى تستند اليها حكومة واشنطن لتبرير تدخلهـــا العسكرى فى اقليم فيتنام الجنوبية ، سواء فى ذلك الحجة التى تستند الى حق الدفاع الشرعى الجماعى ، أو الى طلب حكومة سايجون لهذا التدخل ، أو الى الرد على تدخل شيوعى سابق للتدخل الأمريكى .. لا مجال لمناقشة هذا كله لأن هناك اتفاقية دولية ارتبطت بها الولايات المتحـــدة ، وهى تقضى بعدم جواز أى تدخل عسكرى فى فيتنام .

ومهما قيل عن ان حكومة هانوى تمد الثوار بالسلاح والعتاد والخبراء وان هذا يخالف أحكام اتفاقيات جنيف ـــ كما جاء فى تقارير اللجنـــة الثلاثيـــة ـــ فان هـــذا لا يبرر وجود القوات

(٢٩) انظـــر :

— Documents relating to British Involvement in the Indo china conflict 1945 - 1965. Cmd. 2834.

December 1965. no. 49, 50, 51, 52, 53.

العسكرية الأمريكية فى فيتنام الجنوبية فهو يعتبر مخالفا مخالفة صريحة لاتفاقات جنيف ».

وابتـداء من ٧ فبراير سـنة ١٩٦٥ انقلبت الأوضاع رأسا على عقب حين بدأت القوات الامريكية تشن غارات جوية على فيتنام الشمالية بطائرات تقوم من اقليم فيتنام الجنوبيـة ومن تايلاند ومن حاملات الطائرات الامريكية فى وسط البحـار .

وقد حاول أدلاى ستيفنسون مندوب الولايات المتحدة ــ حينئذ ــ أن يدافع فى الأمم المتحدة عن تصرف حكومته فى شن الغارات الجوية على فيتنام الشمالية ، فكان دفاعه يقوم على حجج أهمهـا :

١ ــ فى ٧ يناير سنة ١٩٦٥ صدر اعتـداء مسلح من الشمال من قوات عسكرية نظامية بعد أن كان الامر مقصورا على تمـويل الثوار بالخبراء والعتاد والأسلحة .

٢ ــ هذا الاعتـداء المسلح يبيح للولايات المتحدة الأمريكية وفقـا لحق الدفاع الشرعى الجماعى المنصوص عليه صراحة فى المـادة ٥١ من الميثاق ، أن تصد هذا العدوان بعمليات قمع داخل اقليم العدو .

كان هذا اهم ما استندت اليه الدبلوماسـية الامريكية لتبرير غاراتها على فيتنام الشمالية ، الا أن هناك من الحقائق ما ينفى هذه الحجج ، ومن ذلك :

١ ــ الوثائق التى تقدمت بها حكومة سايجون الى اللجنة الدولية الثلاثية تفيد أن هناك تغلغلا من العناصر الشيوعية فى اقليم بلادها ، ولكنها لم تشر الى وقوع أى اعتداء مسلح ، ولا الى دخول قوات عسكرية نظاميـة تابعة لحكومة هانوى فى بلادها ».

٢ ــ الوثائق الدبلوماسية الأمريكية الرسمية لم تشر الى هذا الاعتداء الذى ورد على لسان مندوبها فى مجلس الأمن ، فهناك تقرير رسمى لوزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢٧ ينـاير سـنة ١٩٦٥ ابلغ الى مجلس الأمـن (٣٠) ، بعد تاريخ ابتداء شن الغارات الأمريكيـة على فيتنام الشمالية وهو يشير الى التغلغل الشيوعى والى المسـاعدات ، ولكنه خلو تماما من أى اشارة الى وقوع اعتداء مسلح من قوات عسكرية نظاميه تابعه لحكومة هانوى .

٣ ــ دخول القوات النظامية التابعة لحكومة هانوى لم يقع الا بعد ٧ يناير سنة ١٩٦٥ وكان بمثابة رد على هجوم سلاح الطـيران الامريكى على اقليم فيتنام الشمـالية .

وعلى هـذا فليس من الحـق أن تزعم الدبلوماسية الأمريكية أن الغارات الجوية انما كانت لصد اعتداء مسلح صادر من الشمـال ، ولكن الحق يجافى هذا الزعم كل المجافاة ».

٤ ــ اللجنة الدولية الثلاثية التى تتبعت تطور الصراع فى فيتنام منذ ابرام اتفاقات جنيف قد رفضت الحجج الأمريكية . وقررت أن الغارات الجوية التى يشنها سلاح الطيران الأمريكى على اقليم فيتنام الشمالية يخالف اتفـاقات جنيف مخالفة صريحة (٣١) ».

---

(٣٠) U.S.A. Documents no. 2166 March 3, 1965 —

(٣١) تقرير ١٣ فبراير ١٩٦٥ . Cmd. 2600,

٥ ــ كذلك اعترف أكثر من مراقب محايد بأن القرار الذى اتخذ بشن الغارات الأمريكية على اقليم فيتنام الشمالية كان مرجعه الى ضعف حكومة سايجون اذ كانت على وشك الانهيار من الداخل فتقرر القيام بهذه الغارات لتكون وسيلة الى تقوية تلك الحكومة . وليس من المقبول أن يقال : ان انقاذ حكومة سايجون من التفكك يمت بصلة الى حق الدفاع الشرعى المنصوص عليه فى المادة ٥١ من الميثاق ».

٦ ــ اذا أخذنا بالمنطق الأمريكى القائل بأن اعتداء مسلحا وقع من فيتنام الشمالية على الاقليم الجنوبى فاستوجب شن الغارات الجوية الأمريكية على فيتنام الشمالية لرد هذا العدوان، فوفقا لهذا المنطق يكون من الجائز لفيتنام الشمالية أن تصد الهجوم الجوى الأمريكى بهجوم مضاد على اقليم الولايات المتحدة الأمريكية، واذا كان ذلك من المتعذر عليها فانها تستطيع ان تطلب مساعدة روسيا أو الصين مستعينة بحق الدفاع الشرعى الجماعى الذى استندت اليه الولايات المتحدة نفسها .

واذا طرحنا جانبا تلك الحجج التى يغلب عليها الطابع القانونى ، وانتقلنا الى حجج يغلب عليها الطابع السياسى أمكن أن نقول :

أولا ــ أن حكومة سايجون رغم المساعدات الأمريكية الضخمة لها ، ليس لها أى سند من الشعب بل ان الشعب ثائر عليها . فمنذ سنة ١٩٥٩ كان لديها جيش قوامه أكثر من نصف مليون جندى ، ولديها عدد من الخبراء الأمريكيين زاد عددهم من الفين سنة ١٩٦١ الى ثلاثة وعشرين الفا سنة ١٩٦٤ . ولكن على الرغم من هذا كله لم تستطع تلك الحكومة اخماد الثورة الشعبية العامة عليها .

ثانيا ــ ان الثوار الذين كانوا يحاربون حكومة سايجون بدءوا ثورتهم عليها قبل أن تصل اليهم أية مساعدة من الشمال .

ثالثا ــ ان حكومة سايجون قد تعرضت فى السنوات الأخيرة الى سبعة انقلابات ، مما يدل دلالة واضحة على تفككها وضعفها حتى مع مساندة العملاق الأمريكى لها ».

رابعا ــ ان نفوذ الثوار لا يمكن أن يقال ، على ما زعمت بعض التقارير ، أنه يحجم عن الارهاب الذى يفرضونه على الأهالى ، مادامت الحكومة القائمة فى سايجون تلجأ هى أيضا الى الارهاب ومع ذلك ليس لها أى نفوذ ، ولو كان الارهاب سبيلا الى تحقيق النفوذ لظفرت به الحكومة كما ظفر به الثوار ».

من كل هذا يتجلى فى وضوح أن القانون الدولى ، والمنطق السياسى السليم يدينان التدخل العسكرى الأمريكى فى فيتنام .

خاتمة : التدخل العسكرى الامريكى والحرب الباردة

دراسة الملابسات السياسية التى أحاطت بالتدخل العسكرى الأمريكى فى لبنان ، أو سانتو دومنجو ، أو فيتنام يتضح منها أن الغرض من هذا التدخل أو ذاك لم يكن أصلا هو السعى لمكاسب اقتصادية كما كان الغرض الغالب فى كل تدخل مثله فى أوائل هذا القرن ، فقد كانت الدول الاستعمارية تتدخل يومئذ بغية فتح أسواق جديدة ، أو نيل امتيازات جديدة ، أو الدفاع عن مصالح اقتصادية .

كما يتضح أيضا من هذه الدراسة أن الغرض من التدخل لم يكن أساسا لتحقيق مكاسب عسكرية أو استراتيجية كماكانت عليه الحالة عقب الحرب العالمية الثانية حين كان يسارع كل من العملاقين : السوفييتى ، والأمريكى لتثبيت أقدامه فى المواقع الاستراتيجية وفى كل ما يصلح لأن يكون قواعد عسكرية سواء فى أوربا أو فى آسيا

ويتضح لنا كذلك أن الغرض من هذا التدخل

العسكرى لم يكن لتحقيق مجد استعمارى أو ارضاء نزعات امبراطورية كما كان الوضع ابان عصر المغامرات الاستعمارية .

ولكن الذى يتضح لنا من دراسة الصور الثلاث التى ذكرناها فى هذا البحث هو أن التدخل العسكرى الأمريكى مرتبط كل الارتباط بمقتضيات الحرب الباردة التى دارت رحاها بين المعسكر الغربى والمعسكر الشيوعى فى تلك الآونة ، فهذه الحرب قد أدت الى تقسيم العالم الى ثلاث مجموعات كبرى هى البلاد المنحازة الى المعسكر الغربى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، والبلاد المنحازة الى المعسكر الشيوعى بزعامة الاتحاد السوفييتى ، والبلاد التى اختارت لنفسها سياسة عدم الانحياز . ودوافع التدخل العسكرى الأمريكى فى اطار الحرب الباردة لا يخرج على ما نعتقد عن دافعين اساسيين : أما منع دولة من الانتقال من المعسكر الغربى الى مجموعة عدم الانحيلز أو الى المعسكر الشيوعى ، واما لمنع دولة من أن تخرج من مجموعة عدم الانحياز لتنضم الى المعسكر الشيوعى .

وقد يكون للتدخل العسكرى الأمريكى دافع ثالث مترتب على الدافعين السالفين ، فقد يحدث التدخل فى اقليم دولة ليست مقصوردة لمنع دولة مجاورة لها أو مرتبطة بها من الخروج من المعسكر الغربى.او من مجموعة عدم الانحياز لتنضم الى المعسكر الشيوعى .

فالتدخل العسكرى الأمريكى دافعه الصحيح هو الرغبة فى الاحتفاظ بنوع من التوازن السياسى والاقتصادى والايديولوجى والعسكرى بين الكتلتين المتناهضتين . وقد أوردنا التوازن العسكرى أخيرا لأنه فى رأينا قد أصبح ثانويا بالنسبة الى مقتضيات الحرب الباردة ، ذلك لأن التوازن الذرى أو الصاروخى بين العملاقين المتناهضين قد أفقد الأقاليم والمواقع الاستراتيجية ماكان لها من أهمية عسكرية . فأمريكا ليست فى حاجة الى لبنان أو سانتو دومنجو أو فيتنام لكى تأخذ منها مواقع لمحاربة المعسكر الشيوعى، وروسيا ليست فى حاجة الى المجر أو بولونيا أو كوبا لكى تأخذ منها مواقع لمحاربة المعسكر الغربى ، فكل منهما يملك من الصواريخ عابرة القارات ، ويملك من الغواصات الذرية مايغنى عن كل ذلك ، واذا كانت أقاليم البلاد المتحالفة أو الموالية الدائرة فى فلك كل من المعسكرين قد فقدت أهميتها الاستراتيجية ، فهى ما تزال محتفظة بأهميتها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية .

ومما يستخلص أيضا من محصول هذه الدراسة ، اهتمام الدبلوماسية الأمريكية بأن تبرر تدخلها العسكرى بحجج قانونية تستند الى أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وهذه ظاهرة ترجع فى جملتها الى أمرين : أولهما : أن الدبلوماسية الأمريكية قائمة على تعزيز الأمم المتحدة التى كانت الى عهد قريب ومازالت خاضعة لنفوذها الى حد بعيد ، فأى مخالفة صريحة لميثاق الأمم المتحدة تصدر من الدولة التى تأوى المنظمة العالمية والتى جعلت من أركان دبلوماسيتها الدفاع عن الأمم المتحدة ، والتمسك بمبادئها وأهدافها .. من شأنها أن تضعف الدبلوماسية الأمريكية ، وتبرز تناقضاتها ، وهذا مالا تحب أن توصم به الولايات المتحدة ، ولهذا تحرص على أن تعتمد فى دفاعها على نصوص من ميثاق الامم المتحده .

أما الأمر الثانى فيرجع الى اهتمام حكومة واشنطن ليس فقط بنيل تأييد الرأى العام العالمى ، بل أيضا بنيل تأييد الرأى العام الأمريكى المحلى ، اذ أن الايديولوجية الأمريكية تدور أصلا حول احترام القانون ، وقداسة المعاهدات والتعاهدات الدولية ، وخروجها المكشوف على هذا يفقدها ما تحرص عليه من تأييد الرأى العام المحلى من ناحية ، وتأييد الرأى العام فى بلاد حلفائها .

وثمة ملاحظة تتعلق بالأمم المتحدة وسياساتها. فهذه المنظمة العالميــة قد قامت بدور مهم فى حالات التدخل الثلاث السالفة الذكر ، اذ كانت منبرا للمناقشة الحرة ، ومن فوق هذا المنبر استطاع الاتحاد السوفييتى أن يتولى زعامــة الحملة على السياسة الامريكية ن كل هـــذه التدخلات ، موضحا أن الولايات المتحدة التى تزعم انها اكثر الدول احتراما لميثاق الامم المتحدة هى نفسها تخالف مخالفة صريحة احكام هــذا الميثاق .

ولم تكن الأمم المتحدة منبرا لاعضــاء الكتلة الشيوعية وحدها بل كانت منبرا لمجموعة عدم الانحياز التى دافعت عن مبدا عدم التدخل دفاعا مجيدا باعتباره ركنا من اركان سياستها . ولكن فى كل حالات التدخل الثلاث هذه لم يتجاوز دور الأمم المتحدة جعل منبرها مسرحا للمناقشــات والمجادلات ومساجلات الدبلوماسية المفتوحة ، فلم تستطع اتخاذ اى قرار ايجابى بشأن اى تدخل من هذه التدخلات . ويرجع ذلك الى ان الولايات المتحدة الامريكيــة تتمتع بحق الفيتو داخل مجلس الأمن ، وهذه سلطة حتى ولو لم تمارسها فعلا ، فانها كافية للضغط على مجلس الامن . يضاف الى هذا ان الولايات المتحــدة مازالت تتمتع بأكثرية عددية من الدول الاعضاء فى مجلس الأمن ، وقد تشجع هذه الأكثرية فتوجه النقد الى الولايات المتحدة ، ولكنها لا تجرؤ على الموافقة على قرار حازم يصدر من مجلس الامن ويكون محرجا للولايات المتحدة . ولا تقتصر هذه الظاهرة على مجلس الأمن بل تشمل ايضــا الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وهناك ملاحظــة تتعلق بمفهوم « الدفاع الشرعى » ومفهوم « الاعتداء المسلح » اللذين بموجبهما تستطيع الدول الاعضــاء فى الامم المتحدة أن تستعمل القوة . فكل من المفهومين قد تغير تغيرا كبيرا عما كان عليه عندما وضع ميثاق الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ . ويرجع هــذا التغير الى أمرين : اولهما : اخفاق الامم المتحدة فى تثبيت أركان الضمان الجماعى العــالمى ، ونتيجة لهذا الاخفاق اضطرت الدول الى البحث عن امنها ، أما عن طريق الأحلاف العسكرية ، واما عن طريق التدخل العسكرى الفردى او الجماعى ، مما ترتب عليه التوسع فى مفهــوم « الاعتداء المسلح » ، ومفهوم حق « الدفاع الشرعى » للتخلص من القيود القانونية التى وضــعت لتقييد ممارسة هــذا الحق وقد كان يبرر هذه القيود قيام الضمان الجماعى العالمى . اما الامر الثانى الذى ادى الى تغيير مفهــوم الاعتداء المسلح ، وتغيير مفهوم الدفاع الشرعى تبعا لذلك ، فهو : تغير اساليب الحرب اذ اصبح لهـــا طابع حرب العصــابات القائمـــة على الاستراتيجية غير المباشرة . فالتوازن الذرى حال دون وقوع الحرب الذرية ، ومقتضيــات الحرب الباردة حالت دون وقوع الحرب الساخنة فلم يبق أمام المتصارعين الا حرب العصـــابات وحرب التحرير حيث يكون « الاعتداء المسلح » على صوره لم تخطر ببال المشرع الدولى حين وضع احكام المـــادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة، فقد اتخذ الاعتداء المسلح صوره جديدة تقوم على التغلغل وعلى بث الفتن ، وعلى حــرب العصابات . وقد اشرنا من قبل الى ان اهداف الحرب الباردة ليست فى ضم اقاليم جديدة او تغيير حدود سياسية لدولة ما ، بقدر ما ترمى الى اسقاط الحكومات لتحل محلها حكومــات موالية لايديولوجية الدولة المتداخلة .

ويلاحظ اخيرا اخفـــاق المنظمــات الاقليمية الدوليه فى القيام بواجبها نحو استتباب الســلام والامن الدوليين . فالصور الثلاث للتدخل قد اثبتت أن المنظمات الاقليمية عاجزة عن القيام بدور ايجابى فى مواجهة المواقف الدوليــة حين تتأزم فتؤدى الى التدخل . فالمنظمات الاقليمية سواء كانت الجامعة العربية فى موقفها من قضية

لبنان ، او منظمة الوحدة الأمريكية فى موقفهـا من قضية سانتو دومنجو ، او حلف جنـوب شرقى آسيا فى موقفه من قضية فيتنام لم تستطع جميعها ان تفض المنـازعات التى وقعت فى دائرة اختصاصها ، كما لم تستطع أن تمنع التـدخل الامريكى الذى ترتب على هذه المنازعات . ويرجع ذلك الاخفاق المزدوج — فى راينا — الى سبب واضح هو ان طبيعه المنظمة الاقليمية تجعـل قدرتها محصورة فى فض المنازعات الاقليميـة او معالجتها ، ولكن بسبب الحرب البـاردة اصبحت المنازعات الاقليمية مصطبغة بصبغـة العالمية فى ابعادها وفى آثارها ، ولو انها من الناحية الجغرافيه تعتبر اقليمية . ومن هنـا عجزت المنظمات الاقليمية عن القيـام بأى دور ايجابى فى توطيد السلام فى المنطقة التى تعمل فى دائرتها ، او عن منع تدخل الدول الأجنبية عند المنطقة تدخلا عسكريا .

يخلص من كل هذه الملاحظات أن الحـرب الباردة هى التى اصبحت تكيف التدخل العسكرى الأمريكى عقب الحرب العالمية الثانية ، كما أنها من ناحية أخرى اصبحت تكيف التدخل السوفييتى وبخاصـة التدخل غير المبـاشر الـذى تعتبره الايديولوجية السوفييتيـة أمرا مشروعا ما دام هدفه مساعدة حروب التحرر .

ومن ثم يمكن أن تقول : أن التدخل العسكرى قد صار ظاهرة دولية يتوقع لها الاستمرار الى أن تحل محلها ظاهرة دولية أخرى مع تطورات الزمن ، واستتباب قواعد التعايش السلمى بين المعسكر الشيوعى والمعسكر الغربى لا يقلل من احتمالات وقوع التدخل العسكرى مستقبلا ، بل على العكس ، قد يؤدى الى ازدياد احتمالات وقوعه بالنظر الى اطمئنان الدول المتدخلة الى أن يقام التعايش السلمى ليمنع من تطور تدخلها الى حرب عالمية تقليدية كانت أو ذرية . والشىء الوحيد الذى يرجى ان يمنع ظاهرة التـدخل العسكرى أو يحد منها على الأقل ، هو أن توفق الأمم المتحدة الى انشاء جهاز فعال من قـوة طوارىء دولية دائمة تقوم عند اللزوم بالتدخل العسكرى باسم المجتمع الدولى لتقطع الطريق على اى دولة تتدخل عسكريا لتحقيق مآربهـا الـذاتية .



دراسة

الاستراتيجية السوفيتية في العصر النووي

د. اسماعيل صبري مقلد

مدرس العلوم السياسية بكلية التجارة بجامعة اسيوط .

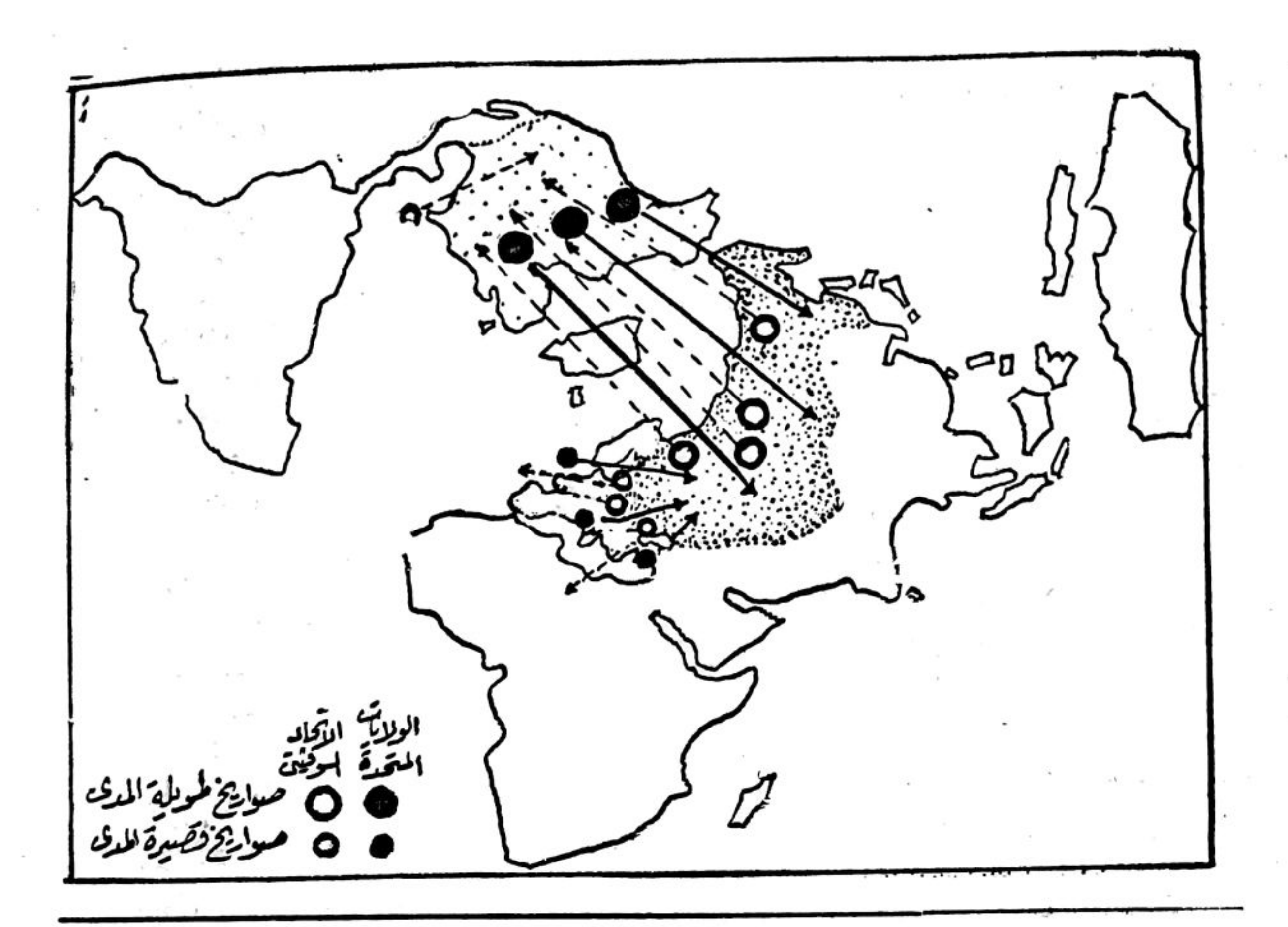
يهدف هذا البحث الى تحليل الاسس والمقومات التى ترتكز عليها الاستراتيجية العسكرية السوفيتية ، والى توضيح طبيعة التغييرات الكيفية التى صاحب تطور الفكر الاستراتيجي السوفيتي بفعل الثورة التكنولوجية فى دائرة انتاج الاسلحة النووية والصاروخية ، وذلك حتى يتسنى لنا ان نلم بحقيقة التأثيرات الجذرية التى امكن لهذه الاسلحة عن طريقها أن تخلص الاستراتيجية السوفيتية من طابعها الدوجماتى ، وأن تغلب الاعتبارات التكتيكية على التعليلات السياسية والايديولوجية وأن تطعمها بالكثير من عناصر الفكر الاستراتيجي الغربى ، على الرغم من التبديد السوفيتى المستمر بالاستراتيجيات المغربية بدعوى أنها مشتقة أساسا من المصالح البورجوازية والامبريالية المسيطرة على العالم الرأسمالى .

وفى هذا البحث سنتناول بالتحليل الجوانب الآتية :

١ — التعريفات السوفيتية للاستراتيجية بوجه عام .

٢ — طبيعة التغير فى معالم الصورة الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية وأثر ذلك فى تطور الفكر الاستراتيجى السوفيتى .

٣ — الاسس الاستراتيجية للحروب المقبلة من وجهة النظر السوفيتية .



٤ ــ طرق ادارة الحرب النووية .

٥ ــ الاستراتيجية السوفيتيةونظرية الحروب المحدودة .

١ ــ التعريفات السوفيتية للاستراتيجية

يقول مارشال سوكولوفسكى أبرز الخبراء الاستراتيجيين السوفيت المعاصرين : ان الاستراتيجية هى التى تحدد الهدف العام للحرب، كما تحدد الاساس المادى والتكنيكى للنزاع المسلح ، والقيادة المسئولة عن توجيهه وادارته، ونوع وتركيب القوات المقاتلة ، والوسائل اللازمة لانجاز العمليات العسكرية ، وذلك بالاضافة الى اختبار اتجاهات وامكانيات الاعداء المحتملين ، وتحليل مذاهبهم وآرائهم الاستراتيجية

ولا يقتصر دور الاستراتيجية على هذا فحسب، وانما يتصداه الى دراسة طبيعة الحروب المقبلة من خلال تحليل طبيعة العوامل السائدة فى حقبة زمنية معينة مثل : الالمام بكيفية توزيع القوى العسكرية والسياسية ، وتعرف الجوانب الكمية والكيفية للاسلحة المستخدمة ، وقياس القدرات النسبية للجهات والمحاور المناوئة ، وتحديد النطاق الجغرافى الذى تستخدم فيه هذه القدرات والاسلحة ، وذلك حتى تتحور عملية التخطيط

الاستراتيجى مع كل تغير يطرأ على ظروف الحرب شكلا ومضمونا . (١)

والاستراتيجية فى رأى سوكولوفسكى ترتبط ارتباطا وثيقا بالعمليات والتكتيكات وان كانت أوسع منها نطاقا ، ولذا فان المبادىء التكتيكية يجب أن تتفق وتتحور مع أهداف العمليات العسكرية وهذه بدورها تحددها الاستراتيجية ككل ، ومحك اختبار سلامة الافتراضات والاستنتاجات التى تنبنى عليها أية استراتيجية انما يكمن فى ميدان العمليات والتكتيكات . (٢)

ثم يقول سوكولوفسكى : ان المشكلة الرئيسية فى النظريات الاستراتيجية العسكرية هى دراسة وتقرير طبيعة الحروب ، وتحديد خواصها الاستراتيجية والتكتيكية ، وهو يرى أن المشكلة المتصلة بتحديد طبيعة الحرب لها تأثير حاسم فى حل الجوانب النظرية والعملية الاساسية فى مشكلة الاستراتيجية العسكرية ويقول:ان التعاليم الماركسية اللينينية والمادية الجولية ، تقدم التحليل الشامل لهذه المشكلة ، فهى توضح كنه الحروب سياسيا واجتماعيا ، وظروفها وأسبابها والعوامل المادية اللازمة لادارتها ، وتعطى الدليل على أن الحرب ، حتى الحروب العالمية الكبيرة ، انما تمثل جانبا واحدا من جوانب التطور الاجتماعى ، وأنها تعتمد أساسا على مجريات هذا التطور ، وعلى العلاقات السياسية بين الطبقات والدول، ومن ثم فانه يمكن تعريف الحرب بأنها نزاع بين مجموعات مختلفة من الطبقات الاجتماعية والدول والكتل للحصول على أهداف سياسية محدودة . فوسيلة الحصول على هذه الاهداف فى وقت السلم تتنوع اذ تستخدم فيها الاسلحة الايديولوجية والسياسية والدبلوماسية والسيكلوجية والدعائيةوالتجارية، وحتى الوسائل التخريبية وما اليه . ولكن حين تبلغ المتناقضات ذروة نموها وتفاعلها ، تلجأ الدول الى الوسائل العنيفة لحسم نزعاتها ، وذلك عن طريق الحرب، وهذا فى حد ذاته يبين أن الحرب لا تخرج عن كونها أحد أشكال الصراع السياسى والطبقى . وعى هذا الاساس تصبح الحرب — كما يقول سوكولوفسكى — صراعا تستخدم فيه كل وسائل السياسة حتى ليصح أن نعتبر الحرب من مرادفا للسياسة والصراع الطبقى بوجه عام . وينطبق هذا حتى على الحقبة الراهنة ، برغم وجود تلك الاشكال المنوعة من الاسلحة الذرية والنووية ، اذ أنه نتيجة للتطورات التكنولوجية المستمرة ، أصبحت الوسائل المستخدمة فى الحرب قوية الى حد تضاعفت معه فرص تحقيق اهداف سياسية حاسمة بواسطة الحرب ، وذلك على نحو غير مسبوق فى التاريخ الانسانى كله . (٣)

وهذا الربط بين الجوانب الايديولوجية والسياسية من جهة ، وبين الاستراتيجية العسكرية من جهة أخرى ، انما يبرز من خلال جميع تحليلات الخبراء الاستراتيجيين السوفيت . فالجنرال فيكولاى تالينسكى الذى شغل منصب عضو هيئة اركان الحرب السوفيتية ، وعمل أستاذا للعمليات بأكاديمية فورشيلوف الحربية ، كتب مثلا يقول : أنه لا يمكن تجريد اى تحليل استراتيجى لطبيعة الحرب عسكريا وسياسيا واقتصاديا ، من نظرة الطبقة الحاكمة ونوع المصالح اتى تدفعها الى استخدام الحرب كأداة للسياسة القومية ، ويقول ان هذا هو درس التجربة التاريخية التى تمخضت عنها الحربان العالميتان : الاولى ، والثانية ، ويضيف أنه وفقا للتعاليم الماركسية اللينية ، فان طبيعة الحرب ووسائلها وتكتيكاتها انما تعتمد على الاحوال الاقتصادية والاجتماعية ، وكذا على التطورات التكنولوجية العسكرية ، وهذه كلها عوامل مشتقة أساسا من تطور القوى الانتاجية فى المجتمع .(٤)

---

(١) Military Strategy : Soviet Doctrine and Concepts, edited by Marshal V.D. Sokolovsky, (Praeger, New York, 1963), pp 10 - 12.

(٢) Ibid

(٣) Ibid, pp 116 - 172.

(٤) Nikolai A. Talensky. « On the Character of Modern Warfare », International Affairs, Vol. X, Moscow, October 1960, pp 23 - 27. Sovier Behavior in World Affairs : Communist Foreign Policies, Compiled and edited by Devere E. Pentony (Chandler Publishing Company, San Fransisco), 1962, pp 248 - 249.

كما كتب الكولونيل كوزلوف يقول فى تعريف الاستراتيجية: انها عملية خلق الوسائل العسكرية التى تمكن السياسة من الحصول على أهداف (٥). كذلك كتب الجنرال السوفيتى كرازيلفكوف يقول: ان الاستراتيجية العسكرية تعتمد مباشرة على السياسة، وتخضع لها، وخطط الحرب الاستراتيجية يتم تصميمها على أساس الاهداف التى تحددها السياسة (٦). وهناك ايضا الجنرال بوخوفسكى الذى اعلن ان القوة المسلحة السوفيتية هى اداة فى يد سياسة دولة الاتحاد السوفيتى (٧). وهذه الآراء لا تخرج فى مضمونها عما سبق ان ردده الفقيه العسكرى الالمانى كلاوزفيتز من أن الحرب هى امتداد للسياسة واداة لها.

هذا عن التعريفات السوفيتية للاستراتيجية بوجه عام. أما عن الاستراتيجية السوفيتية، فيقول رايموند جارثوف ـ أحد الخبراء المتخصصين فى دراسة الاستراتيجية العسكرية السوفيتية، انها تشتمل على اربعة جوانب رئيسية هى: اولا: تحليل وتقييم الاشكال والوسائل المحتملة لاية حرب مقبلة، وذلك بغية تقرير المذهب الاستراتيجى الذى يتم بمقتضاه تشغيل القوات المسلحة السوفيتية بما يمكنها من الحصول على اهدافها من الحرب بأقصى فاعلية ممكنة. ثانيا: اجراء التحويرات الهيكلية والتنظيمية والحجمية للقوات السوفيتية وفقا لهذا المذهب الاستراتيجى بغرض مقابلة متطلبات النصر فى الحرب المقبلة. ثالثا: اعداد خطط الحرب البديلة حتى يمكن مواجهة جميع الاحتمالات التى تخلقها الظروف المتغيرة للحرب ـ سواء اكانت هذه الحرب دفاعية أم هجومية ـ ضد الاعداء المحتملين رابعا: بحث امثل الطرق لتشغيل القوات العاملة وقوات الاحتياط وفقا للاولويات الجغرافية والاستراتيجية كما يحددها الموقع الاستراتيجى للاهداف، وما اذا كان المطلوب تحييدها او تدميرها او شل فاعليتها على نوع يمنع العدو من الاستفادة منها على الاطلاق (٨).

وفى ذلك أيضا تقول احدى المؤلفات الرسمية السوفيتية عن الاستراتيجية والحرب: « ان التخطيط الاستراتيجى للحرب، والطريقة السليمة لاستخدام القوات المحاربة، لاتشكل ضرورة ماسة فى المراحل المبدئية للحرب فحسب، وانما خلال جميع مراحلها. والطريقة العلمية الحقيقية لتقدير حجم القوات الاستراتيجية، ومعدلات التعبئة، وقدرة القوات الجاهزة، وقوات الاحتياط، وتعزيز القوات المحاربة فى الميدان بالامدادات الضرورية فى الوقت المناسب، لهى من الامور البالغة الخطورة. ومن ثم فان العلم العسكرى السوفيتى يعلق أهمية قصوى على طريقة حل تلك المشكلات، وبقدر ما يكون القرار لحل هذه المشكلات سليما، يسهم فى احراز النصر النهائى فى الحرب » (٩).

٢ ـ طبيعة التغير فى معالم الصورة الاستراتيجية للاتحاد السوفيتى بعد الحرب العالمية الثانية

لقد تغيرت طبيعة المركز الاستراتيجى للاتحاد السوفيتى بعد الحرب العالمية الثانية بانتقال مركز الصراع المحتمل من أوربا وآسيا الى أمريكا الشمالية، وبات من الواضح انه لم يعد من الممكن تدمير قوة مناوئة لها خطورة الولايات المتحدة الامريكية بالاسلحة التقليدية التى كانت فى حوزة القوات السوفيتية اثناء الحرب. كل ذلك

---

(٥) Col. S. Kozlov, « Some questions of the Theory of Strategy », Military Thought, No. 11, November 1954, p 23. Quoted in Raymond h. Garthoff. « Soviet Strategy in the Nuclear Age », Praeger. New York, 1958, p 6.

(٦) Lt. Cen. S. N. Krasilnikov. « Military Strategy », in the Great Soviet Encyclopedia, 2ne ed., Moscow, Vol. 41, 1956, p 66.

(٧) Maj - Gen. Prof. N.V. Pukyovsky, « On Soviet Military Science », Voenizdat, Moscow, Nov. 16, 1953, p 2.

(٨) Soviet Strategy in the Nuclear Age, op. cit, p 10

(٩) Col. V.A. Zakharov, « Marxism - Leninism on War and the Army », 1955, p. 262.

أبرز حاجة الاتحاد السوفيتى الى ضرورة تطوير القدرات والامكانيات الدفاعية والهجومية عبر القارات لمواجهة الضرورات الاستراتيجية الجديدة ، كما حتم البحث عن مذهب استراتيجي جديد يتم بمقتضاه توجيه واستخدام هذه القوات . (١٠)

حتى عام ١٩٥٠ لم تختلف أبعاد الموقف كثيرا عما كان عليه بعد الحرب مباشرة ، ولكن دلائل التغيير بدأت تتضح معالمها جديا بتملك الاتحاد السوفيتى للاسلحة الذرية ، ولقاذفات القنابل والمقاتلات التكتيكية ، كما جاءت أيضا كنتيجة للتحويرات الهامة التى ادخلت على تنظيم وتسليح القوات البرية السوفيتية . وقد نجم عن كل ذلك زيادة ضخمة فى القدرات العسكرية للاتحاد السوفيتى ، ومع ذلك بقيت الحاجة الى ضرورة الحصول على أسلحة جويةوبحرية عابرة للقارات.
أما بعد عام ١٩٥٣ فقد ظهرت حملة تطورات على قدر بالغ من الخطورة ، وذلك فيما يتعلق بالميزان الاستراتيجي بين الكتلتين : السوفيتية والغربية ، وكان من أبرز مظاهر التغيير اقتراب كلتا الكتلتين من التكافؤ فى مستوى التسلح النووى ، وقدرة كل منهما على توجيه ضربات نووية قاصمة للطرف الآخر ، بغض النظر عن من البادىء بالهجوم النووى ، وذلك نتيجة لاختراع الصواريخ وقاذفات القنابل الاستراتيجية بعيدة المدى . كذلك ادى موت ستالين ، مقترنا بتطوير وسائل الحرب النووية عن القارات الى توضيح الضمنيات التى اشتمل عليها هذا التغيير فى المجال الجيوستراتيجى .

حينئذ بدأ قادة روسيا العسكرية يناقشون تأثير الاسلحة النووية فى النظريات الاستراتيجية السائدة ، وهى التى كانت حتى ذلك الوقت مزيجا من الافكار السوفيتية المستقاة من تجربة الحرب الثانية مع بعض الافكار الماركسية وكانت النظرة السوفيتية تتلخص بوجه عام فى أن العوامل السياسية تؤدى دورا حاسما فى التأثير فى مجرى الحرب ، وكذلك كانت هناك بعض عوامل تؤثر (فى تقدير هذه النظرية) فى نتيجة الحرب بدرجات متفاوتة من الاهمية منها : الروح المعنوية للقوات المحاربة فى الجبهة ، والروح المعنوية فى الداخل، والاستقرار فى المؤخرة ، وعدد الفرق ، وكيفية تنظيمها وتسليمها ، والقدرات التنظيمية للقيادات العسكرية . أما العوامل المؤقتة ، مثل الهجوم المفاجىءوما اليه ، فلم تكن لتستطيع أن تحدد بنفسها مصير الحرب ، ووفقا لهذه النظرية فان الهجوم المفاجىء بالاسلحة النووية لا يمكن أن يكون ذا تأثير حاسم (١١) .

وخلال حياة ستالين كانت هذه النظرية ذات الطابع الدوجماتى فرضا على الفكر الاستراتيجي السوفيتى ، وكان القصد منها دعم الثقة فى قدرة الاتحاد السوفيتى على مقاومة التحديات العسكرية التى تواجهه أيا كان مصدرها . وكانت تعنى بابراز أن للاتحاد السوفيتى تفوقا ملموسا فى هذه العوامل الدائمة على أية دولة ، وأنه كان محققا أن ينتصر فى أى حرب يخوضها . ولم يكن من الممكن للخبراء الاستراتيجية السوفيت خلال حكم ستالين ان يتناولوا بالتحليل المواقف التى يحتمل أن يصاب فيها الاتحاد السوفيتى بالهزيمة ، أو أن يناقشوا نوع الترتيبات التىيمكن اتخاذها لتقليل هذا الاحتمال . ولعل الدوافع الكامنة وراء تبنى هذه النظرية كانت سيكلوجية فى معظم جوانبها ، ولم يكن من قبيل المصادفة أنها وجدت أقوى دفاع عنها خلال فترة الاحتكار الذرى الامريكى بين ١٩٤٥ — ١٩٤٩ ، ثم خلال فترة التفوق الذرى الامريكى بين ١٩٤٩ — ١٩٥٣ .

عقب موت ستالين حدث خلاف بين الاستراتيجيين العسكريين السوفيت فانقسموا على أنفسهم فريقين : أولهما يعتقد فى صحة النظرية الستالينية التقليدية التى اغفلت أهمية الاسلحة النووية فى التأثير من مجرى الحرب ، وثانيهما كان يرى فى هذه الاسلحة عاملا ثوريا لا ينبغى التقليل من أهميته فى عملية التخطيط الاستراتيجى . وقد احتدم الجدل على صفحات

---

(١٠) Soviet Strategy in the Nuclear Age, op. cit, p 10.
لادراك طبيعة التغير الاستراتيجى فى المركز العسكرى السوفيتى بعد الحرب العالمية الثانية راجع أيضا Herbert S. Dinerstein, « The Revolution in Soviet Strategic Thinking », Foreign Affairs, January 1958.

(١١) Ibid.

Voennaia Mysl أى مجلة الفكر العسكرى الناطقه باسم القيادة العامة للجيش السوفيتى ، وانتهى الامر بانتصار دعاة التجديد فى الفكر الاستراتيجى السوفيتى ، وكان ابرز دعاة التجديد الجنرال نيكولاى تالينسكى الذى سبقت الاشارة اليه ، وقد كان يشرف على تحرير « ردستار » الصحيفة اليومية التى تصدرها وزارة الدفاع السوفيتية . فقد نشر تالينسكى فى مجلة الفكر العسكرى فى نوفمبر ١٩٥٣ آراءه التى عكست التغيير فى النظريات الاستراتيجية السائدة فى روسيا حينذاك . وارتكزت نظرية تالينسكى على ثلاثة محاور رئيسية هى :

١ — انه ينبغى على رجل الاستراتيجية أن يتخلص من ارتباطه الوثيق بالعوامل الدائمة ، وان يخلى عنها كأساس مستمر لجميع اشكال التخطيط العسكرى .

٢ — كما عليه أن يركزتحليله ويقيم افتراضاته على العوامل العسكرية وحدها ، وأن تجنب الدخول فى تحليلات للعوامل السياسية التى تفترض حتمية انتصار الاتحاد السوفيتى فى اية حرب يقحم فيها . فالعوامل السياسية ، فى رأى تالينسكى ، كانت من اختصاص الحزب الشيوعى وحده .

٣ — وبالاضافة فان على المخطط الاستراتيجى أن يقر بتماثل الاسس والمبادىء العسكرية التى يتبعها الجانبان المتخاصمان فى الحزب .

ولم يقتصر رفض تالينسكى واتباعه فى الاوساط العسكرية السوفيتية على افتراض ستالين الخاص بالتفوق الدائم للاتحاد السوفيتى فى العوامل التشغيلية ذات الطبيعة غير المتغيرة ، بل مال أيضا الى دحض الافتراض الآخر القائل بأن تفوق الاتحاد السوفيتى فى هذه العوامل كان حقيقة نابعة من كونه دولة اشتراكية .

ولكن وجهة النظر هذه لم تنتشر بسهولة ، فقد افتقدت نظريات تالينسكى على أنها غير علمية ومنافية للتعاليم الماركسية ، وقيل ان تبنيه الاستراتيجية من هذا القبيل جعلت آراءه اقرب ما تكون الى النظريات الاستراتيجية البورجوازية التى دعا اليها كلّ من دوهيت وفوللر . وكلّ هذا كان يعكس أمرا هاما ، وهو أن آراء تالينسكى لم تلق قبولا أو تأييداً من الاوساط الرسمية السوفيتية . وقد تأكد هذا فعلا المقال الذى نشره المارشال فاسيلفنيسكى فى روستار فى فبراير ١٩٥٤ ، وفيه أعاد تأكيد أن العوامل التشغيلية الدائمة أو غير المتغيرة ، كانت حجر الزاوية فى التخطيط الاستراتيجى السوفيتى لكونها القوة الحاسمة التى تحدد مجرى الحرب ، وانتهى الامر باعفاء الجنرال تالينسكى من مهامه الرسمية فى أواسط عام ١٩٥٤ .

ولكن ثمة تغير جديد طرأ على هذه النظرية الستالينية عقب اقصاء مالينكوف عن منصبه كرئيس للوزراء فى فبراير ١٩٥٥ . فعقب تولى المارشال جورجى زوكوف منصب وزير الدفاع فى حكومة بولجانين ، نشرت مجلة الفكر العسكرى مقالا للمارشال روتميستروف بعنوان « حول عنصر المفاجأة فى الحرب المعاصرة » ، وهو المقال الذى اشتمل على كثير من التأييد للآراء التى سبق أن أبداها الجنرال تالينسكى فى نوفمبر ١٩٥٣ ، وكانت نظرية روتميستروف هى أنه فى الحالات التى تستخدم فيها الاسلحة الذرية أو النووية ، يصبح عنصر المفاجأة ذا تأثير حاسم ، ليس فقط على مجرى العمليات والمعارك العسكرية ، بل على مجرى الحرب بوجه عام . (١٢)

ولميكن هذا التحول الجديدالا أنعكاسا لاعتقاد خروشوف ان الاتحاد السوفيتىيجب أن يكون فى حالة تأهب واستعداد دائم لخوض حرب نووية، حتى ولو كان احتمال وقوع مثل هذه الحرب ضعيفا . كما اعتقد خروشوف أن الاستراتيجيات السوفيتية كان عليها أن تتحور مع الحقائق الجديدة للعصر النووى . وفى الواقع أنه قبل اقالة مالينكوف من رئاسة الوزارة السوفيتية كان هناك خلاف متزايد بين معسكرى مالينكوف وخروشوف حول هذا الموضوع .

فأما عن مالينكوف والمجموعة التى كانت تؤيده فى الكرملين وأبرزها بوسبيلوف وبيرفوكين وسابوروف ، فقد رأوا أن القوة التدميرية الهائلة

---

(١٢) Ibid.

للاسلحة النووية كانت تشكل فى حد ذاتها عامل ردع ، وقيدا على حرية الولايات المتحدة فى شن حرب ضد الاتحاد السوفيتى ، واستخلصوا من ذلك أنه لم تكن هناك ثمة حاجة الى زيادة الميزانية العسكرية السوفيتية نظرا الى أن الجيش السوفيتى كان فى مستوى من التسليح والتدريب يسمح له بالدفاع عن الاراضى السوفيتية ، وحبذوا توجيه جانب كبير من المخصصات العسكرية الى التوسع فى الصناعات الاستهلاكية الخفيفة (١٣) .

أما المعسكر الآخر الذى كان يرأسه خروشوف ويتكون من بولجانين ومولوتوف وكاجانوفيتش وفورشيلوف ، فقد عارضوا هذه الحجة ، ولم يعتقدوا فى زوال الخطر الراسمالى على أمن الاتحاد السوفيتى ودعوا الى تقوية الجيش السوفيتى ودعمه بقدر الامكان ، وكانوا دائمى التحذير من احتمال وقوع هجوم راسمالى مفاجىء بالاسلحة النووية ضد روسيا . ولما كان من شأن كل هذا الهجوم النووى المفاجىء ان يحقق النصر للعدو ، لذا كان من العبث ــ هكذا قال خروشوف وانصاره ــ أن يعتمد الاتحاد السوفيتى فى حماية نفسه من اخطار الحرب النووية ، على مجرد الافتراض القائل بأن الاخطار التدميرية للاسلحة النووية ستكون وحدها القوة التى تردع الولايات المتحدة وتمنعها من المقامرة باشعال الحرب .

وقد ركز خروشوف على هذا بشكل واضح حينئذ ، وكان دائم التنديد بالسلوك الامريكى الذى وضعه بالتهور والاندفاع ، وقال : انه لم يكن من المعقول بالمرة أن يعتمد الاتحاد السوفيتى فى الدفاع عن نفسه على تظاهر عدوه بالرغبة فى السلام .

وقد اوضح خروشوف اراءه بأن قال : ان القدرات العسكرية اللازمة لردع أى عدو « محتمل » من المقامرة بهجوم نووى لايمكن ان تكون متماثلة مع تلك القدرات المطلوبة لمحاربة عدو « حقيقى » فى حرب نووية . فالحد الادنى المطلوب لمنع الولايات المتحدة من ضرب الاتحاد السوفيتى بالاسلحة النووية ، هو تملك اسلحة نووية على نطاق يكفى لالحاق تدمير أكبر بالولايات المتحدة نفسها . وكان تحقق هذا الشرط يتطلب فى تقدير خروشوف بناء جهاز عسكرى ضخم ، واقامة نظم تحذير على درجة عالية من الدقة والكفاية ، والتوسع فى بناء الاستحكامات الدفاعية للتحصين ضد خطر التدمير النووى ، حتى اذا ما فشل الردع واجبر الاتحاد السوفيتى على الدخول فى حرب نووية ، اصبح من الممكن تقليل الاضرار التخريبية التى ستلحق بالاتحاد السوفيتى، الى ادنى حد ممكن . (١٤)

كان هذا يعنى باختصار الانتقال من تملك القدرة على الردع الى تملك الجهاز القادر على الدخول فى حرب نووية عامة ضد الولايات المتحدة والكتلة الغربية ، وكان اول اجراء يتحتم اتخاذه

---

(١٣) بخصوص اعتقاد مالينكوف فى خطورة الاسلحة النووية ، واعتبار الحرب النووية حرب دمار شامل ومتبادل ، راجع
Speech to the leningradski Constituency of Moscow, Tass, March 12, 1954.

(١٤) فيما يتعلق بالآراء التى ابداها خروشوف والمعسكر المشايع له فى الكرملين حول احتمال هجوم راسمالى مفاجىء بالاسلحة النووية ضد الاتحاد السوفيتى ، وكذلك فيما يتعلق بالآراء الاستراتيجية التى تبنوها ودافعوا عنها فى مواجهة مالينكوف وانصاره ، راجع

Anue M. Jonas, « Changes in Soviet Conflict Doctrine », Soviet Behavior in World Affairs, op. cit., p 261.

Fred Warner Neal, « U.S - Soviet Relations », in Prospects for Peace, (San Fransisco, California Democratic Council Foreign Policy Committee, 1960), pp 23 - 27.

ثم هناك الآراء التى ادلى بها بعض الخبراء الامريكيين البارزين فى الشئون السوفيتية امام لجنة نزع السلاح المنبثقة من لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمركز الشيوخ الامريكى ، ومنهم على سبيل المثال فردريك بارجهورن ، ويحونو بوير ، ابرام برجسون ، هارولد بيرمان ، زبيجينو بريزنسكى ، دافيد كابتل ، وليام تشمبرلين ، الكسندر ايكستين ، مارشال مشولمان ، جورج فيشر ، كالفين هوفر ، اليكس انكليس ، ستيفن كرتسز ، وليام لانجر ، والفريد ماير .

Control and Reduction of Armaments, Final Report of the Committee on Foreign Relations. Subcommittee on Disarmament, Washington, October 18, 1958, pp 335 - 449.

فى هذا الخصوص هو تملك سلاح الصـواريخ القادر على تدمير الاهداف الاستراتيجية . وقد عبر الجنرال بوكروفسـكى ـ احد الخبـراء التكنولوجيين البارزين فى روسيا ـ عن هـذه الحقيقة عام ١٩٥٦ بأن قال ان الصواريخ كانت سلاحا ممتازا للاسباب الآتية :

اولا : أنه كان من الممكن تطويرها حتى تبلغ اقصى درجة من الدقة والكفاية .

ثانيا : ان قواعد اطلاق الصواريخ يمكن بناؤها ونقلها واخفاؤها بسهولة .

ثالثا : انه بمجرد انطلاق الصواريخ يصبح من العسير كشفها أو تحديد اتجاهها . (١٥)

وهذا الراى اكـده مارشال الجو السـوفيتى فرشينين فى أعقاب المحاولات السوفيتية الناجحة لاطلاق الصواريخ الاستراتيجية بعيدة المدى ، كما إضاف المارشال سوكولوفسكى الى سـلاح الصواريخ عده ميزات استراتيجيه اخرى،ابرزها ان استعمال الصواريخ مستقل عن الظواهـر الجوية وتقلباتها ، فضلا عن مداها غير المحدود ، وسرعتها الهائلة ، وتحليقها على ارتفاعـات شاهقة ، وقدرتها على المناورة ، واسـتطاعتها نقل الرءوس النووية مهما كانت قوتها التدميرية ، مما يعطيها القدرة على القيام بهجوم مفـاجىء وتدمير اكبر عدد من الاهداف تدميـرا سريعـا ومضمونا سواء فى المؤخرة او فى المقدمة ، وهذه كلها ميزات لا تتوافر لاى سلاح آخر . والحقيقة ان هذا السلاح احد الاتحاد السوفيتى ثقة كبيرة فى قدراته العسكرية ، وهى الثقة التى عبر عنها كل من المارشال روتميستروف والجنرال شاتيلوف اذ قالا انه كان فى مقدور الاتحاد السوفيتى ان يحرم اعداءه من ميزة عنصر المفاجأة وان يقابل كل ضربة بضربات اشد منها واقسى(١٦) .

وسنعود الى الكلام عن الميزة الحاسـمة التى تنسبها الاستراتيجية السـوفيتية الى سـلاح الصواريخ ، ولكن الذى يهمنا هنا هو أثر هـذا السلاح فى تخليص الاستراتيجية السوفيتية من جوانبها الدوجماتية القديمة وهو ما عبر عنه الجنرال بوكروفسكى بقوله : « ان ظهور الاسلحة النووية والصواريخ بعيدة المدى ، والصواريخ الموجهة ، والمقاتلات السوبرسونيك ، والغواصات التى تسير بالطاقة النووية ، والرادار المستخدم للاستكشاف والقصف الجوى ، كل هذا قد اثر بشكل حاسم فى وسائل الحرب الحديثة ، وفى الشئون العسكرية الراهنة على نحـو يختلف جذريا عما كان سائدا فى الحرب الكورية حتى عهد قريب . ومن ثم فان الخبرات المكتسبة من حروب الماضى ، لا تعدو أن تكون فى الوقت الحاضر معالم بارزة فى التاريخ العسكرى الماضى ، ولايصح النظر اليها كدوجما غير متغيرة تمس الشـئون العسكرية الحالية . » (١٧)

وعلى هذا فقد اصبح للتطورات التكنولوجية فى ميدان انتاج الاسلحة أثرها الواضـح ـ كمـا راينـا ـ فى الفكر الاستراتيجى السوفيتى الذى بدأ يحورنفسه علىحقائق العصر النووىالجديدة. وقد استمر هذا الاتجاه نحو الاعتراف بالاثـر الحـاسم للاسـلحة النـووية والصـواريخ الاستراتيجية على الحـرب يكتسب كل يـوم دعامات جديدة يرتكز عليها . يقول المارشـال سوكولوفسكى مثلا « ان التطورات التكنولوجية والعلمية فى انتاج الاسلحة النووية ، والصواريخ مختلفة الانواع ، واجهزة الرادار الاليكترونيـة انما تشكل الاساس الذى يستند اليه تسـليح الجيوش الحديثة ، وهذا بدوره يحدد طبيعـة الحرب المقبلة ، وطرق ادارتها ، والمبادىء التى يصح الارتكان اليها فى تنظيم القوات المسلحة . ويضيف سوكولوفسكى أنه لم يحدث فى التاريخ ابدا ان ادت التطورات التكنولوجية فى انتـاج الاسلحة الى احداث مثل هذا الاثر الخطير فى الاستراتيجيات العسكرية ، وهـو مايمكن أن نسميه بالثورة فى العلوم العسكرية . ففىالحروب الجديثة تقوم الاسلحة النووية بحل العـديد من المشاكل على كل نطاق ، سواء كانت مشـاكل

---

(١٥) Maj. Gen. Eng. Tech. Service Prof 6.I. Pokrovsky. « Science and Technology in Contemporary Wars », Voenizdat, Moscow, October 8. 1956, p. 88.

(١٦) Sokolovsky, op. cit, p. 188.

(١٧) Science and Technology in Contemporary Wars, op. cit,

استراتيجية أو تشغيلية أو تكتيكية . فمن وجهة نظر عسكرية بحتة تعد الاسلحة النووية قادرة على احراز نتائج باهرة لا تصح مقارنتها بالاسلحة التقليدية . فهى تسمح بتنفيذ العمليات العسكرية فى وقت اقصر كثيرا مما كان حادثا فى الحروب السابقة ، كما انها اكثر الاسلحة قوة وفعالية من حيث قدرتها على انجاز شتى انواع العمليات العسكرية . (١٨)

٣ ـ الاسس الاستراتيجية للحروب المقبلة

يقول الاستراتيجيون السوفيت ان ظهور اسلحة حديثة قوية مثل الرءوس النووية ، ووسائل نقل الاسلحة الاستراتيجية الى مدى بعيد ، والتطوير الذى لم يسبق له مثيل فى الاسلحة التقليدية ، وكذلك التغير فى الظروف السياسية التى تسمح بوقوع حرب نووية ، كل هذه عوامل تؤكد ان اية حرب مقبلة سوف تستعمل فيها طرق تختلف تماما عما كان سائدا فى الحروب السابقة، لأن الاستمرار فى استعمال هذه الطرق ينطوى على مخاطر فادحة من حيث عدم القدرة على صد العدوان . ويضيف هؤلاء الاستراتيجيون : ان الهدف الرئيسى من وراء الحرب هو تدمير كل تركيزات العدو من قوات الصواريخ ، والقوة الضاربة لاسطول غواصاته ووحداته البحرية واسلحته النووية ، ووسائل نقل الصواريخ التى يمتلكها العدو ، لان الفشل فى احراز هذا الهدف سيمكن العدو من تدمير المراكز الآهلة بالسكان ، وهذا ـ فى رايهم ـ هو ما يعد له الاتحاد السوفيتى من وراء تملك صواريخ نووية استراتيجية ذات مدى بعيد ، لانها تعطيه القدرة على الضرب المباشر ضد الاسلحة النووية الاستراتيجية للعدو ، وقاعدته الصناعية ، ووسائل سيطرته الحكومية والعسكرية ، وتسهيل عملية احتلال اقاليمه ، وهذه هى اهداف الحرب النووية العامة ، اما فى حرب محدودة فان الامر يختلف . (١٩)

ومن وجهة نظر الاستراتيجية السوفيتية ، فان تحديد اهداف الحرب لا يكفى لحل جميع المشاكل المتصلة بالحرب الحديثة ، وانما ينبغى ايضا تحديد نوع العمليات العسكرية والاستراتيجية التى تقوم بها القوات المسلحة لاحراز هذه الاهداف ، ومعرفة الاشكال المختلفة لهذه العمليات . ففى الحروب الماضية كان النزاع المسلح ينقسم بصفة رئيسية الى نوعين من العمليات الاستراتيجية : هجوم ، ودفاع ، وفيهما ادت القوات البرية دورا اساسيا ، على حين كان دور الفروع الاخرى للقوات المسلحة ، مثل السلاحين : الجوى ، والبحرى ، ينحصر فى دعم القوات البرية . ومن اهم العمليات الاستراتيجية فى الحروب المقبلة ـ كما يقول الاستراتيجيون السوفيت ـ هى حماية الاقليم السوفيتى من الهجوم النووى للعدو وذلك باستخدام الاسلحة المضادة للصواريخ والطائرات ، اذ أنه بدون هذه العمليات الفعالة ، يصبح من المتعذر ادارة الحرب بنجاح . وهذه العمليات تشتمل على افقاد العدو لفاعلية هجومه بالصواريخ ، وذلك اما بتدميرها فى حالة تحليقها ، أو اصابتها بعطب يحول دونها ودون الوصول الى الاهداف والمراكز الاستراتيجية اداريا واقتصاديا وسياسيا . وهناك ايضا ذلك النوع من العمليات الاستراتيجية الذى يهدف الى تدمير القوات البحرية للعدو ، ووسائل اتصاله البحرية . وسيكون لمثل هذه العمليات الاستراتيجية اهمية قصوى تفوق كثيرا ما حدث فى خلال الحرب العالمية الثانية . وهذا هو السبب ـ كما يقولون ـ الذى من اجله تسلح البحرية السوفيتية بالاسلحة النووية والغواصات النووية من حاملات الصواريخ ، والصواريخ البعيدة المدى مما يجعل من السهل الدخول فى معارك بحرية ناجحة فى اعالى البحار. ويضيف الاستراتيجيون السوفيت ان كل هذه العمليات الاستراتيجية ينبغى انتنفذ بعد أن ينسق بينها كلها ، فالعمليات المستقلة التى تقوم بها الفروع المختلفة للقوات المسلحة لا وجود لها ، واية استراتيجية لايمكنها أن تنجح فى حرب نووية مقبلة الا اذا امكنها ان تخلق الترابط والتكامل المطلوب بين العمليات العسكرية فى اطار خطة استراتيجية شاملة تشرف عليها قيادة مركزية ،

---

(١٨) Sokolovsky, op. cit, pp 182 - 187.

(١٩) Ibid, p 278.

مما يعينها على ايجاد حلول للمشكلات التى تظهر خلال الحرب . (٢٠)

ثم يقول هؤلاء الاستراتيجيون السوفيت ان الولايات المتحدة باعتبارها قلب المعسكر الراسمالى ، ستكون أكثر أعضائه تعرضا للهجوم النووى . ومما يزيد من خسائر المعسكر الرأسمالى فى حرب نووية — فى رأيهم — التركز الشديد فى أقاليم محدودة ، وسهولة تدمير خطوط مواصلاته ، واعتماده على الاستيراد . فالولايات المتحدة تعتمد على استيراد المواد الذرية الخام وغيرها من المعادن النادرة ، بينما تعتمد بريطانيا على استيراد خام الحديد والبترول والمواد الذرية الاولية والسلع الغذائية والمعادن النادرة . وعلى العكس فان الكتلة الشيوعية — كما يقولون — تمتاز بأوضاع مخالفة ، اذ تقل درجة التركز السكانى والصناعى ، كما انها لا تعتمد على الاستيراد بالدرجة نفسها،ويخلص الاستراتيجيون السوفيت الى ذلك بقولهم : ان اية حرب نووية يقامر المعسكر الرأسمالى باشعالها ستكون ضده . (٢١)

وعلى الرغم من هذه الصورة العامة التى يقدمها خبراء الاستراتيجية السوفيت عن طبيعة العمليات الاستراتيجية التى لابد وأن تشتمل عليها أية حرب نووية مقبلة ، الا أن هناكتساؤلا هاما قد ثار ولم تحسن بعد اجابة قاطعة محددة وهو : ما هو الهدف الاستراتيجى من حربنووية مقبلة تستخدم فيها الاسلحة النووية والصاروخية على نطاق شامل وبسرعة مذهلة ، هل هو افناء القوات المسلحة للعدو تماما ، أم تدمير الاهداف فى مؤخرته بقصد شله واشاعة الفوضى والخلل فى مؤسساته وتنظيماته ؟

هناك قسم كبير من الاوساط العسكرية السوفيتية يرى أن الهدف الاستراتيجى الاول للحرب يجب أن يتركز فى افناء القوات العسكرية للعدو ، وليس تدمير شعبه وامكانياتهالاقتصادية وهذه النظرية تناقض فى الاساس الاستراتيجية الامريكية التى تقوم على افتراض أنه فى حرب نووية عامة لن يمكن تدمير العدو الا بالقضاء على كل قدراته التى تتيح له الاستمرار فىالحرب وعلى رأسها موارده البشرية والاقتصادية (٢٢) وقد أكدت هذه الحقيقة مجلة الفكر العسكرى السوفيتية التى ذكرت فى أحد أعدادها أن تدمير العدو يمكن تحقيقه عن طريق استخدام كل وسائل الافناء لقواته المسلحة(٢٣) . كما عرف الجنرال تسفيتكوف هدف النزاع المسلح : بأنه الهزيمة الكاملة لقوات العدو (٢٤) . وكذلك كتب الجنرال ميلشتين والكولونيل سلو بودينكويقولان « ان الحروب يمكن كسبها بكسر قدرة العدو على المقاومة تماما ، وهذا هو ما تشهد به تجربة الحروب الماضية . ومن ثم فان هدف العمليات العسكرية هو تدمير القوات المسلحة للعدو ، وليس القصفالاستراتيجى لأهدافه فىالمؤخرة (٢٥) وهناك أيضا الجنرال كراز يلنكوف وقد أكد هذه النظرية بأنه قال « ان الاستراتيجية الصحيحة هى التى تقوم على توجيه الحرب بهدف تدمير القوات العسكرية للعدو عن طريق سلسلة من الضربات القوية المتواصلة »(٢٦) .

اما القسم الثانى من الاستراتيجية السوفيتية فيتولى زعامته المارشال سوكولوفسكى ، وهو يرى أن هدف الحرب يجب أن يكون شل كل فاعليات العدو ، وألا يقتصر على تدمير الاهداف العسكرية فقط . وهم يعطون تبريرا لهذه الضرورة الاستراتيجية ، ألا وهو الحاجة الى تدمير المعتدى نهائيا وفى أقصر وقت ، وهذا يتطلب حرمانه فى الوقت نفسه من الوسائل

---

(٢٠) Ibid, 279 - 285

(٢١) Ibid, p 288

(٢٢) Soviet Strategy in the Nuclear Age, op. cit, p 72

(٢٣) Vœnnaia Mysl. No. 4, April 1922, pp. 21 - 22

(٢٤) Lt. Gen. A. Tsverkov, Voennaia Mysl, No. 3, March 1922, p 52.

(٢٥) Maj. Gen. M.A. Milshtein and Col. A.K. Slobodenko, « Military Ideologists of the Capitalist Countries on the Character Methods of Conducting Contemporary Wars, » Znanie, Moscow, April 22, 1927, pp 46 - 47.

(٢٦) Lt. Gen. S.N. Krasilnikov « Marxism - Leninism on War and the Army», Voenizdat, Moscow, Nov 28, 1926, pp 126 - 127.

العسكرية والسياسية والاقتصادية التى تمكنه من خوض الحرب والاستمرار فيها ، والتى قد تكون موزعة او مشتتة فى اقليم متسع أو فى عدة قارات . ومثل هذا التدمير يستلزم استعمال الاسلحة الاستراتيجية البعيدة المدى بصفة اساسية ، وتقل الحاجة الى استعمالها فى حالة تركز القوات البرية فى المناطق ذات العمق الاستراتيجى البسيط ، اذ يصبح افناء هذه القوات أمرا سهلا عن طريق الاسلحة التى تستخدمها القوات البرية فى قتالها المباشر مع القوات البرية للعدو (٢٧) .

٤ ـ الاستراتيجية السوفيتية ورفض الاعتماد على سلاح واحد

تقوم الاستراتيجية السوفيتية على رفض مبدأ الاعتماد الكامل على سلاح واحد حتى وان كان هذا ما يسمى بالسلاح المطلق The absoluteweapon . وتصف الاستراتيجية السوفيتية الاستراتيجيات التى تأخذ بهذا المبدأ بانها استراتيجيات مفلسة مبنية على المقامرة . يقول مارشال موسكالينكو فى تأكيد هذا الرفض « ان العلم العسكرى السوفيتى يرفض بشدة النظريات الخاطئة التى يروج لها الاستراتيجيون البورجوازيون والتى مضمونها انه يمكن احراز النصر الاستراتيجى بواسطة استخدام سلاح واحد ، فليس هناك مثل هذه الاسلحة التى تتوافر لها من خصائص القوة ما يجعلها تحرز مثل هذا الانتصار . لقد تعلمنا من التجربة التاريخية أن تطور التكنولوجيا ، وظهور اسلحة مدمرة جديدة ، لا يعنى أن أهمية العنصر البشرى فى الحرب تتناقص ، وانما على العكس فهى تزيد أكثر وأكثر » (٢٨) .

وفى ذلك أيضا يقول الكولونيل مازهوروف والكولونيل تيكونوف « انه خلافا للنظريات العسكرية البورجوازية التى تميل الى المبالغة فى تقدير دور بعض الاسلحة ، فان العلم العسكرى السوفيتى يعتبر الاعتماد الكامل على سلاح واحد ، حتى ولو كان اقوى الاسلحة فتكا وتدميرا ، ينتهى حتما الى الفشل . ان اى نوع جديد من الاسلحة لا يمثل الا جزءا من التكنولوجى العسكرى المعقد ، ومن ثم فانه لا يقدر على حل كل مشاكل الحرب الحديثة . ان النصر فى الحرب لا يمكن الحصول عليه الا بالاستخدام المشترك لكل الاسلحة » (٢٩) . ويقول الجنرال كرازيلنكوف « لقد ظهرت فى اعقاب تطور صناعة القنابل الذرية والهيدروجينية والاسلحة الصاروخية ، نظريات قاصرة ومبتورة فى ميدان الاستراتيجية العسكرية وذلك فى عدد من الدول الامبريالية » (٣٠) . وهو يقصد بذلك ضمن ما يقصد التنديد بمبدأ الاعتماد الكامل على سلاح واحد كأساس لعملية التخطيط الاستراتيجى فى حرب مقبلة .

ولا تعنى مثل هذه الآراء ان الاستراتيجيين العسكريين السوفيت يميلون الى التقليل من تأثير القوة التدميرية للاسلحة النووية والصاروخية أو من ضرورة تملكها بكميات وفيرة ، ولكنهم يقصدون أنه على الرغم من خطورة هذه الاسلحة ، الا أنها غير كافية لاحراز النصر الاستراتيجى الكامل على العدو ، وهو ما عبر عنه المارشال جورجى زوكوف عام ١٩٥٦ حين قال : انه لا يمكن الادعاء بأن الاسلحة النووية وحدها يمكنها أن تكسب الحرب أو أن تقرر مصيرها (٣١) » . كما كتب الجنرال بوكروفسكى يقول : ان الاسلحة الذرية والنووية فى المرحلة الحالية من تطورها لا يمكن أن تشكل وحدها العامل الحاسم فى الحرب ، فالمدفعية والدبابات والطيران والاسلحة الصغيرة وغيرها كانت

(٢٧) Sokolovsky, op. cit, p 196.
(٢٨) Marshal K. Moskalenko, Kresnaia Zvezda, September 25, 1954. Quoted in Soviet Strategy. in the Nuclear Age, op. cit, p 77
(٢٩) Kresnaia Zvezda, Feb 28, 1954, Garthoff, op. cit, p 77
(٣٠) Lt. Cen. S. Krasilnikov, in Bol'shaia Sovetskaia. Entiskiopedila, 2nd ed; Vol. +1 1956, p. 22. Qvoted in Gartheff, op. cit, 77.
(٣١) Marshal G. Zhukov, Pravda, August 2, 1956.

وستبقى القوة النيرانية الرئيسية للجيش(٣٢) . وكذلك صرح الجنرال أوليسوف أن القنابل الذرية الاستراتيجية التى هى مصدر دمار خطير للمدن والسكان المدنيين ، ليس لها مفعول حاسم فى أرض المعركة ، وأضاف أن القصف الاستراتيجى لن يقرر مصير الحرب ، ولكن الذى سيقرره هو الجندى الذى يحارب على أرض المعركة (٣٣). وقد ايد مارشال روتميستروف هذه الحجج بقوله: أنه من الواضح تماما أن الاسلحة الذرية والنووية وحدها دون المساعدة الفعالة من القوات البرية بعتادها وتجهيزها الحالى ، لا يمكن أن تقرر نتيجة الحرب (٣٤) .

والتبرير الذىانبنى عليه هذا المنطقالعسكرى هو ما يأتى: ان النصر من وجهة النظر السوفيتية يحتاج الى هزيمة القوات العسكرية للعدو من أجل احتلال أقاليمه وأراضيه ، والقوات البرية هى القادرة فى التحليل الاخير على اتمام عملية الاحتلال هذه .

وفى حرب نووية تصبح الحاجة الى وجود قوات برية ضخمة أكبر منها فى حرب غير نووية اذ أن الدمار الذى سيلحق بالاتحاد السوفيتى من وراء عملية التخريب النووى سوف تجعله فى حاجة ماسة الى احتلال أقاليم واسعة للعدو حتى تمده بالقوة الاقتصادية اللازمة . وقد كتب الجنرال كرازيلنكوف مرة يقول : ان الحرب النووية تتطلب زيادة كبيرة فى أعداد القواتالبرية المقاتلة ، ذلك لان التهديد بابادة فرق بأكملها يزداد فى حرب من هذا النوع ، مما يجعل الحاجة مستمرة الى تعزيزها باحتياطيات ضخمة جديدة، كما انالنمو المطرد فىأعداد هذه الفرق هو ضرورة حتمية كنتيجة للتوسع فى عدد الجبهات الاستراتيجية ، لان الحروب ستغطى قارات بأكملها، وأن المحاولات التىيبذلها الاستراتيجيون العسكريون فى الغرب من حيث التدليل على أن وجود الاسلحة النووية والصواريخ الموجهة سوف تلغى الحاجة الى وجود قوات برية ضخمة هى افتراضات خاطئة تماما ، فأسلحة الدمار الشامل لا تتطلب فقط الاحتفاظ بقوات عسكرية ضخمة ، وانما تدعو حتما ودواما الى التوسع فيها (٣٥) » . وقد أكد هذا أيضا مارشال روديون مالينوفسكى وزير الدفاع السوفيتى الحالى ، فقد قال فى احدى تصريحاته « اذا اعتبرنا أن النصر فى الحرب سيتقرر عن طريق استخدام المجهود المشترك لشتى فروع القوات المسلحة والاسلحة المستعملة فيها، فاننا نستطيع أن نتبين مدى الاهمية الملقاة على تدريب وتنظيم قواتنا البرية والبحرية والجوية، وتشكيلات الصواريخ، وجميع الفروع العسكرية الاخرى(٣٦) » .

أما المارشال سوكولوفسكى فقد أيد الآراء السابقة ، وقال انه على الرغم منالقوة التدميرية الفظيعة للاسلحة النووية ، لن يمكن الاستغناء عن الاسلحة الاخرى ، اذ أن احراز النصرالنهائى يقتضى تدمير كل قدرة للعدو على المقاومة ، اى محو اسلحته النووية وقواعده البحرية ،ولايمكن الحصول على ذلك الا بهزيمة قواته المسلحة واحتلال اقاليمه ، ومن ضمنها تلك الاقاليم التى يخبىء فيها اسلحته النووية ، والحصول على هذه الاهداف جميعا غير ممكن بواسطة الاسلحة النووية وحدها ، فهناك العديد من الاسلحة التى يجب استعمالها ، وعلى الخصوص الاسلحة الكيمائية والبكتريولوجية. ويخلصسوكولوفسكى الى ذلك بقوله : أنه رغم التطوير والاستحداث المستمر فى الاسلحة النووية ، الا أن الاسلحة التقليدية لم تفقد أهميتها من حيث استخدامها فى الحروب المحدودة والحروب العالمية اليجانب الاسلحة النووية ، وتطوير الاسلحة التقليدية

---

(٣٢) Garthoff, op. cit, p. 78.

(٣٣) Maj. Gen. B. Olisov, Kresnaia Zvezda, August 8, 1954. See Garthoff, op. cit, p. 78.

(٣٤) Marshal P. Rotmistrov, Vœnnaia Mysl, No. 2, Feb 1955, p. 25. Garthoff, op. cit, p. 78.

(٣٥) Marxism - Leninism on War and the Army, op. cit, pp. 148, 150.

(٣٦) مارشال روديون مالينوفسكى فى حفل تخريج ضباط الاكاديميات العسكرية فى موسكو بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٥٧ .

سوف يستمر فى المستقبل ولن يتوقف على عكس ما يتوقعه البعض (٣٧) .

واذا نحن قيمنا رفض الاستراتيجية السوفيتية لمذهب الاعتماد على الاسلحة النووية وحدها ، على أساس مقارن ، لاتضح لنا بعد نظرها . ففى الغرب راجت الافكار الاستراتيجية الداعية الى زيادة مخزون الكتلة الغربية من الاسلحة النووية والذرية الصغيرة لاستعمالها فى الحروب المحدودة أو المحلية ، ومالت هذه الحجج الى التقليل بشكل ملحوظ من أهمية الاسلحة التقليدية وكان ذلك فى منتصف الخمسينات. ولكن التجربة العملية أثبتت خطأ هذه الافتراضات بالنظر الى التعقيدات الهائلة التى يجلبها استخدام الاسلحة النووية على أى نطاق ، وأيضا بالنسبة الى الصعوبة التى قد تصل الى حد الاستحالة فى الابقاء على الصبغة المحلية للحروب المحدودة ، والحيلولة دون تطورها الى حرب نووية عامة قد تنتهى بتدمير كل من الكتلتين المتصارعتين . كل هذا أدى الى اعادة تقييم دور الاسلحة النووية فى الاستراتيجية الغربية ، وانتهى الامر بالتراجع عن الخط الاستراتيجى الذى أغفل أهمية الاسلحة التقليدية ، وكان أن تجددت الدعوة فى الاوساط العسكرية الغربية الى زيادة القدرات العسكرية التقليدية للكتلة الغربية ، لان الاسلحة النووية لا يمكن أن تشكل بذاتها بديلا فى كل الظروف والاحوال ، للاسلحة التقليدية .

وسواء كان الدور الذى تنسبه الاستراتيجية السوفيتية الى الاسلحة التقليدية نابعا من التقييم الموضوعى لاحتمالات استخدام الاسلحة النووية فى الحروب المقبلة — على اختلاف نطاقاتها وأولوياتها الاستراتيجية والجغرافية — أو راجعا الى التفوق الملحوظ للكتلة السوفيتية فى هذه الاسلحة ، وبخاصة فى قطاع الاسلحة البرية ، فان ابراز الاهمية النسبية للاسلحة التقليدية فى عملية التخطيط العسكرى ، يعد فى الواقع من المعالم البارزة للفكر الاستراتيجى السوفيتى المعاصر .

٥ — الاستراتيجية السوفيتية وعنصر الهجوم المفاجىء

يتميز الفكر الاستراتيجى السوفيتى بعدم المبالغة فى تقدير أهمية عنصر الهجوم المفاجىء . ففى الماضى كان ينظر الى عنصر المفاجأة على أنه عامل ذو طبيعة موقتة غير حاسمة . ورغم التطور الهائل فى انتاج الاسلحة النووية والصاروخية الاستراتيجية ، الا أن نظرة الاستراتيجية السوفيتية الى قيمة عنصر الهجوم المفاجىء لم يلحقه تغيير يذكر . وفى هذا يقول المارشال روتميستروف « ان المفاجأة لا يمكن أن تؤدى الى نتائج حاسمة ، ولا تستطيع بذاتها أن تحقق النصر خاصة فى حرب عنيفة مع عدو قوى » (٣٨) . وقد ميز روتميستروف بين الضربة الوقائية والحرب المانعة على أساس أن الاولى هى عملية انتزاع زمام المبادرة من العدو فى اللحظة الاخيرة ، باحباط هجومه المفاجىء الذى يمكن تخمينه وتوقعه بشتى الوسائل الممكنة (٣٩) .

وهذا يجرنا الى الرأى الذى أبداه الجنرال تسيفيتكوف وقال فيه : « ان النتيجة النهائية للحرب المسلحة — أى الهزيمة الكاملة للقوات المسلحة للعدو — لن يمكن احرازها قط الا كنتيجة لعدد من الضربات التى تتميز كل منها بطبيعة ونطاق الاهداف التى تسعى لاصابتها ، وكذا بنوعية القوات المستخدمة فيها ، وبعنصرى التوقيت والمكان ، فهذا كله هو الذى يملى النتائج ويقود الى النصر » (٤٠) .

وعلى الرغم من التقليل من أهمية عنصر الهجوم المفاجىء فى تحليلات الخبراء الاستراتيجيين السوفيت ، الا أن الدعوة قد انتشرت فى روسيا الى التوسع فى انشاء أجهزة التحذير من الهجوم المفاجىء حتى يمكن توجيه ضربات وقائية ضد

---

(٣٧) Sokolovsky, op. cit, p. 224.

(٣٨) Kresnaia Zvezda, March 24, 1955, Garthoff, op. cit, p. 83.

(٣٩) Rotmistrov, « On the Role of Surprise in Contemporary War », Voennaia Mysl, No. 2, Feb 1955, pp. 20 - 21. See Carthoff, op. cit, p. 88

(٤٠) Voennaia Mysl, March 1955, p. 52.

العـــدو على جمـــيع المستويات الاستراتيجية والتكتيكية ، اذ رئى فى التأهب والاستعداد الدائم لتوجيه مثل هذه الضربات الوقائية ، الضمان لتحييد أيـــة ميزة قـــد يتوقعها العدو من وراء التجائه الى الهجوم المفاجىء .

من هذا نخلص الى أن السوفيت رغم تقديرهم لأهمية عنصر المفاجأة فى الحرب النووية ، الا انهم لا يقرون بأن المفاجأة حتى بالقنابل الهيدروجينية والصواريخ العابرة للقارات يمكن أن تشـــكل الاساس لهجوم مفاجىء ناجح .

٦ ــ الاستراتيجية السوفيتية ودور الفروع المختلفة للقوات المسلحة

سنعرض فى الجزء التالى من هذه الدراسة للاهمية النسبية التى تعلقهـــا الاستراتيجيـــة السوفيتية على دور كل فرع من فروع القـــوات المسلحة فى الحروب المقبلة .

(أ) أهمية قوات الصواريخ الاستراتيجية :

تقوم الاستراتيجية العسكرية السوفيتية على افتراض أن الشكل الغالب لاية حرب مقبلة ، هو حرب صواريخ نووية ، أى الحرب التى تستخدم فيها الاســلحة النووية وتكون أداة نقلهـــا هى الصواريخ ، كما تقوم هذه الاستراتيجية على اعتبار أن أى نزاع مسلح يقع بين الـــكتلتين : السوفيتية والغربية أو بين مجموعتين من الدول النووية ، سوف يتطور لا محالة الى حرب نووية عامة ، والمنطقة الذى ينبنى عليه هذا التقدير هو أنه اذا ما أقدمت الولايات المتحدة على اشعال الحرب ، فانه سيصبح من المؤكد نقل هذه الحرب الى اقليم الولايات المتحدة نفسها ، وســـوف نستخدم فى ذلك جميع الاسلحة ، من الصواريخ العابرة للقارات ، الى الغواصات من حاملات الصواريخ النووية ، وغير ذلك من انواع الاسلحة الاستراتيجية الاخرى . ولن يقتصر الامر على الولايات المتحدة وانما سيمتد الى غيرها من الدول التى توجد فيها قواعد عسكرية امريكية أو قواعد تابعة لحلف الاطلنطى ، اى ان أية حرب نووية ستنتشر وتغطى العالم كله .

وترتيبا على ذلك ، فان قوات الصـــواريخ الاستراتيجية تشكل فى الآونة الراهنة اساس القوات المسلحة السوفيتية ، وينظر اليها على أنها قوة حاسمة فى يد القيادة العليا . وهـــذه القوات هى التى سيعهد اليها بكسب الاهداف الرئيسية للحرب من حيث تدمير قوات العـــدو الاستراتيجية وأسلحته النووية الواقعة فى اقليمه، وتخريب اقتصاده العسكرى وشل سيطرته على قواته المسلحة وعلى المدنيين ، وتدمير المواصلات وسحق قوات الاحتياط الاستراتيجية ، كما أن الصواريخ ستقوم بعدد من العمليات العسكرية مثل تدمير مراكز امدادات العدو وأسلحته النووية التشغيلية وقواعـــده البحرية ، ونظم قيـــادته واتصالاته ، ويؤدى احراز هذه الاهداف الى خلق الظروف التى تمكن القوات البرية وشتى فروع القوات المسلحة من القيام بمهامها القتالية .

وبمقـــارنة قوات الصواريخ الاستراتيجيـــة بالفروع الاخرى من القوات المسلحة ، نجد أنه توافر لها درجة مرتفعة جدا من الكفاية والتأهب، وعلى استعداد للانطلاق الى أهدافها الرئيسية فى أقصر وقت ممكن وفى مساحات واسعة مهما بلغ عمقها الجغرافى والاستراتيجى ، وهـــذه القوات الصاروخية الاستراتيجيـــة قادرة على الحاق خسائر فادحة جدا بالعدو بل اجباره أيضا على الاستلام . وبالاضافة الى مجموعات الصواريخ الاستراتيجية هناك الصواريخ التكتيكية وما يطلق عليه الصواريخ التشغيلية **Operational rockets** وهاتـــان المجموعتـــان مـــن الصـــواريـــخ التكتيكية والتشغيلية تزود بهما قوات الدفاع البرية والبحرية والجوية ، وبذا أصبحت هـــذه الاسلحة الوسائل الضرورية لتدمير اية أهداف فى البر والبحر والجو .

كل هـــذه الميزات ــ كمـــا يقـــول الخبراء الاستراتيجيون السوفيت ــ تضـــع القـــوات الصاروخية فى المقام الاول من الاهمية فى القوات المسلحة ، وتستدعى نوعا من الاهتمام المستمر والتطوير الدائب فى خصائصها التكتيكية والتكنيكية وتبسيط استعمالها فى المعركة ، وهـــذا يتطلب العمل على زيادة فعاليتها ودقتها ، واختصـــار الوقت اللازم لاطلاقها، وتحسين وسائل تصويبها الى أهدافها .

ويقول سوكولوفسكى : أنه سواء تم فصل قوات الصواريخ الاستراتيجية فى فرع مستقل من فروع القوات المسلحة ، أو تم ادماجها فى باقى هـــذه الفروع كما هو الحال فى الولايات المتحدة ، فان

هذا لا يغير من الأهمية الفائقة لقوات الصواريخ فى اية حرب مقبلة . وعلى ذلك فان الخلق والتجديد المستمر كما وكيفا فى الاسلحة الصاروخية والاحتفاظ بتفوق دائم على العدو فيها ، يتيح حل الكثير من المشكلات الحساسة بالنسبة الى القوات المسلحة . ويوضح سوكولوفسكى هذه الاهمية الفائقة للصواريخ بقوله : ان الهجوم بالصواريخ النووية يحمل مشكلة تقليدية فى الحروب الماضية ، الا وهى كيفية اختراق المناطق العسكرية المحصنة على نحو قوى ، فهذه التحصينات لا يمكن أن تصمد أمام الهجوم النووى بالصواريخ ، وبينما كانت مهمة الجيوش المهاجمة فى الماضى هى الاستيلاء على مناطق بأكملها وهى التى تقع فى الحدود التى يغطيها الهجوم ، فان هذه المهمة تنحصر الان فى احتلال تلك الاقاليم وغيرها من المراكز الحيوية التى يصعب تدميرها بواسطة الصواريخ النووية .

ويضيف سوكولوفسكى أن الاثر الذى أحدثته الصواريخ النووية لم يقتصر على دائرة الهجوم، بل تعداه الى احداث تغييرات حيوية أيضا فى عمليات الدفاع ، لان الدفاع فى الحرب النووية المقبلة سوف ينبني على الرد على الهجوم بواسطة الصواريخ النووية ، وكذلك على المناورات التى تقوم بها قوات سريعة الحركة بقصد الاحتفاظ بالاقاليم التى يظن أنها تقع فى اتجاه القوات المهاجمة . وهذا التغيير سيمتد الى طرق القتال البحرى ، فمعظم العمليات البحرية سوف تتم عن طريق استخدام الصواريخ الاستراتيجية النووية، والغواصات من حاملات الصواريخ ، وستختفى العمليات البحرية المبينة على استخدام الوحدات البحرية العائمة ، وسيمكن للصواريخ أن تدمر القوات البحرية للعدو ، وأقاليمه الساحلية وطرق اتصالاته البحرية والمحيطية . وهذا كله يقتضى التحسين فى وسائل الدفاع ضد الصواريخ عن طريق الصواريخ المضادة للصواريخ **Anti-Missile Missile** التى تشغل بطريقة آلية، ومن شأن التحكم المتزايد فى نظم الدفاع ضد الصواريخ ، ان يقلل من الخسائر التى يسببها الهجوم النووى ، وتأمين المناطق التى تقع فى المؤخرة ، والارتفاع بالقدرات القتالية للقوات المسلحة ، ويقول سوكولوفسكى أننا لا زلنا فى المرحلة التى يفوق فيها الخطر التدميرى للصواريخ النووية ، القدرة على التحصين والدفاع ضدها (٤١) .

ولكن هل تعنى تلك الاهمية البالغة التى يخلعها الخبراء العسكريون السوفيت على قوات الصواريخ الاستراتيجية ، أنها حلت كل المشاكل المتصلة بالحرب المقبلة ؟ فى الواقع أن هؤلاء الخبراء ينفون ذلك ، ففى تقديرهم أن القوات البرية ستظل تحتل مكانا مهما فى هذا الصدد . وأما عن الخصائص الاساسية التى يجب أن تتوافر للقوات البرية فى الحرب الحديثة ، فهى الارتفاع بالقوة النيرانية للاسلحة التى تستخدمها وسرعة الحركة ، والقدرة على المناورة ، وكذلك القدرة على الزحف الى مسافات طويلة بدون طرق ، والقدرة على تكييف وحداتهم وتشكيلاتهم مع حركة الطيران . كما يجب أن تكون هذه القوات قادرة على القتال تحت ظروف حرب نووية شاملة . وزيادة القوة النيرانية للقوات البرية تستلزم تسليحها بجميع أنواع الاسلحة النووية والتقليدية التى تستطيع تدمير أى هدف على أى مدى ، بغض النظر عن ظروف الجو وتعذر الرؤيا واستحكامات العدو المضادة ، وهذا يخلع أهمية قصوى على قوات الصواريخ داخل القوات المسلحة لانها ستمهد الطريق أمام الدبابات وقوات المشاة الميكانيكية وتمكنها من القيام بمناوراتها وتغلغلها السريع الكاسح ، كما أنه عند الضرورة يمكن للصواريخ أن تزرع العقبات فى طريق تقدم وزحف القوات المعادية على شكل تدميره وتلويثه بالاشعاعات ، ولهذا يجب أن تكون قوات الصواريخ — كما يقول سولوكوفسكى — ذات كفاءة قتالية عالية ، وقدرة فائقة على الحركة السريعة (٤٢) .

من أجل هذه الميزات كلها ، استطاع الاتحاد السوفيتى — هكذا يقول العسكريون السوفيت — أن يطور اسلحته الصاروخية كما وكيفا ، وأن يصل بها الى المستوى الذى يمكنه من اصابة أى هدف فى أية منطقة جغرافية فى العالم مهما كانت بعيدة عن الاراضى السوفيتية ، وأن تدمر

---

(٤١) راجع فى ذلك **Sokolovsky, op. cit, pp. 186 - 197.**

(٤٢) **Ibid, p. 227.**

دولا كثيرة عن طريق هجوم شامل بالصواريخ الاستراتيجية النووية . وقد جاء فى مقال لاثنين من كبار الخبراء الاستراتجيين وهما: أ. جلاجوليف و ف. لاريونوف ، أن المحللين الغربيين يظنون خطأ أن الصواريخ النووية السوفيتية سهلة الاصابة والتدمير وانها صممت على أساس الضربة الاولى وليس على أساس الضربة المضادة ، ويؤكد هذان الخبيران أن الاتحاد السوفيتى يشتت ويخفى قواته الاستراجية ويزيد من صلابتها الى الحد الذى يجعل من الصعب جدا على العدو تدمير كل هذه التحصينات فى الوقت نفسه، ويقولان ان وسائل التحذير الحديثة تجعل من السهل على المدافع أن يتنبه لخطر الهجوم المفاجىء، وذلك برصد حركات الصواريخ منذ اقلاعها من قواعد اطلاقها ، وفى رايهما أن قوات الصواريخ الاستراتيجية انما تشكل عامل الردع الرئيسى فى القوة العسكرية السوفيتية ، كما يعتبرانها الركيزة الاساسية فى حماية أمن الاتحاد السوفيتى ، واحدى الادوات المهمة للدبلوماسية السوفيتية ، وقد نسب كل من جلاجوليف ولاريونوف الى قوات الصواريخ الاستراتيجية عدة انتصارات دبلوماسية سوفيتية فى المجال الدولى ، لعل ابرزها ، على ما جاء فى مقالهما ، حماية كوبا والصين الشيوعية من خطر الهجوم الامريكى ، وكذلك ردع الاعتداء الثلاثى على مصر خلال أزمة السويس ، والدفاع عن استقلال كل من سوريا والعراق ضد المؤامرات الاستعمارية (٤٣) . ونحن نخالف الكاتبين فيما ذهبا اليه بشأن هذه النقطة الاخيرة بالذات ، لان المسئول عن حماية الاستقلال هى الشعوب نفسها ، وليست القوى الاجنبية كائنا ما كانت .

(ب) دور المعارك البرية فى الحروب المقبلة

يقول الاستراتيجيون السوفيت ان الهدف الرئيسى من العمليات العسكرية البرية هو هزيمة العدو ، واحتلال اقاليمه الحيوية ، ومنعه من غزو أقاليم المعسكر الاشتراكى . والوسائل الرئيسية فى مثل هذا النزاع المسلح ستكون الاسلحة النووية ، والصواريخ التكتيكية وقاذفات القنابل ، والطائرات المقاتلة ، وهناك أيضا قوات الصواريخ الاستراتيجية ، كما ستستخدم قوات المظلات على نطاق واسع للنزول فى مواقع العدو ، وستستخدم الدبابات على نطاق شامل أيضا ، هناك قوات المشاة الميكانيكية التى لم تفقد قيمتها تماما وان كانت أهميتها قد تدهورت عن ذى قبل ، وعلى هذا فان الدور الحاسم فى هذه الحرب سيكون متروكا للاسلحة النووية ، وتكون مهمة الاسلحة الاخرى هى المساعدة فى احراز النصر النهائى على العدو .

ومن السمات التى تميز المعارك البرية المقبلة، اختفاء الخطوط الأمامية الدفاعية الثابتة ، اذ أن العمليات الاستراتيجية ستمتد الى مسافات بعيدة على طول المقدمة والمؤخرة ، والميزة الثانية هى المقدرة السريعة على الحركة ، والانتشار الواسع لعربات اللورى وطائرات الهليكوبتر وغيرها من قطع السلاح الجوى القادرة على المناورة بالنيران والهجوم النووى . والسمة الاخرى للمعارك البرية هى أنها ستتصف بالعنف والتدمير الشديد للقوات المحاربة والتلوث بالاشعاع والغبار الذرى فى جو المعركة . وبينما كان الدفاع فى الحرب العالمية الماضية عاجزا عن مقاومة الهجوم ، فانه فى الحرب المقبلة سيكون الهجوم اقوى كثيرا جدا من الدفاع ، ولا يعنى هذا أن الدفاع سوف يختفى تماما ولكنه يعنى أن الفارق بين الهجوم والدفاع لم يعد واضحا كما كان فى الحروب الماضية . وهذا فى حد ذاته يلقى عبئا أكبر على عملية الهجوم فى المعارك البرية ، وستقوم قوات الصواريخ التكتيكية المزودة بالاسلحة اليدوية والدبابات والمشاة الميكانيكية والطائرات من حاملات الجنود بتشكيل الاداة الرئيسية فى مثل هذا الهجوم الذى يكون هدفه تدمير قوات مشاة العدو وفرق دباباته بالاسلحة النووية فى معارك خاطفة تفقده القدرة على الرد والانتقام .

---

(٤٣) International Affairs, Moscow, Nov. 1963.
ثم راجع تحليل اراء هذين الخبيرين السوفيتيين فى
Thomas W. Wolfe, « Shifts in Soviet Strategic Thaught, » Foreign Affairs, Afril 1964, p. 479.

ومن أعقد مشاكل المعارك البرية هو العمل في تلك المناطق الملوثة بالاشعاع والغبار الذرى ، وهذا التلوث من الامور التي يصعب التخلص منها أو تفاديها اذ أنها معرضة دائما لاختراق الاقاليم التي تحدث فيها هذه المعارك ، وحين يتعذر ذلك تكون السيلة الى الدخول في هـذه المناطق هي الاختفاء في الدبابات والعربات المقفولة أوطائرات الهليكوبتر ، ورغم هذا فقد يتعذر العبور فيهـا الا بعد انخفاض درجة تلوث الجو بالاشعاع عن طريق استخدام بعض الوسائل المضادة للاسلحة النووية والكيمائية . وخلال هذه العمليات سوف تتعرض القوات المهاجمة الى هجوم نووى مضاد من العدو حتى أن هناك احتمال أن يتم تدمير وحدات وفيالق بأكملها ، ولكن ينبغى ألا يؤثر ذلك ــ كما يقول الخبراء الاستراتيجيون السوفيت ــ في السرعة التي تتم بهـا العملية . هـذا عن الهجوم .

أما عن الدفاع والعمليات المتصـلة به فهى ــ في رأى هؤلاء الخبراء ــ ممكنة أيضا في الحرب المقبلة . ففى مراحل معينة من هذه الحرب ، وفى بعض مناطق قتال متفرقة ، قد تضطر الظروف القوات السوفيتية الى البقاء في جانب الدفاع لبعض الوقت ، ولذلك يتم تدريب هذه القوات على تكتيكات الدفاع في الحـرب النووية حتى يمكنها أن تصمد أمام هجوم متفوق عليهـا من حيث التسليح والتجهيز . والدفاع في المعـارك البرية في الحرب النووية قد يستعمل بغـرض كسب الوقت ، أو دعم بعض الاهداف التي تم الحصول عليها ، أو كما سبق القول في احباط عدوان متفوق . ولـكن مثل هـذه التكتيكات الدفاعية يجب اللجـوء اليهـا فقط حين يتعذر التحكم في الموقف عن طريق الهجوم .

ويقول الاستراتيجيون السوفيت أن في الحرب المقبلة لن يكون هناك دفاع ثابت أو مستقر ، وربما تعـذر على الدفاع أن يصـمد في وجه الهجوم ، اذ أنه عن طريق استخدام الاسلحة النووية سوف يمكن للقوات المهاجمة أن تخلق ثغرات في هذا الدفاع ، وفى مثل هذه الحـرب ينبنى الدفاع على استخدام الاسـلحة النووية والقوات البرية القادرة على المناورة، ولم تعد هناك حاجة الى انشاء مراكز دفاعية بتركيزات كبيرة من التجهيزات والقوات ، فالقـوات سـتحتل الاقاليم المتناثرة على طول الجبهـة ، وتغطى الثغرات بين هذه المواقع بنيران الصـواريخ والطيران وغيرها من العوائق ، وفى هذه الحالة ستكون قوات الدفاع الرئيسية في مواقع عميقة وليست قريبة من الخطوط الامامية لما كان الحال في الماضى .

والدفاع ــ في رأيهم ــ يجب أن يصمم بمـا يكفل أقصى حماية ممكنة للقوات المقـاتلة من التدمير بالهجوم النووى المعادى . ونظم الدفاع المضادة للصواريخ والطيران يجب أن تنظم على أسس خاصة ، ومن ذلك أن مراكز اطـلاق الصواريخ ، ونقط الرقابة والمطـارات ، يجب حمايتها بالاسلحة المضادة للصواريخ . وهناك شرط آخر لتنظيم الدفاع هو أنه يجب أن يكون قادرا على مقاومة أى هجوم بالدبابات على نطاق شامل . ولهذا يجب استخدام الاسلحة المضادة للدبابات وعلى الخصوص الصواريخ الموجهـة المضادة للدبابات ، وتدل آخر تطورات هـذه الاسلحة أنها قادرة على اعاقة واحباط أى هجوم شامل بالدبابات يقوم به العدو .

وهناك الحالات التي يجبر فيها الدفاع على التقهقر والانسحاب ، وفى مثل هـذه الظروف يجب أن يتم الانسـحاب بناء على أوامـر من القيادة ، وأن يتم بنظـام وبدون ذعر . وأهم اللحظات هي تلك التي يتم فيها سحب القوات الرئيسية من ميدان المعركة تحت حماية قوية من المؤخرة ، وعلى أية حال فسوف يظهر في مثـل هذه الظروف هجوم ومناوشات مضـادة على طول الجبهة ، وربما استخدمت فيها الاسـلحة النووية ، وأثناء الانسحاب يجب اتخـاذ بعض الاجراءات السريعة مثل الحيلولة دون وصـول الامدادات التي يقذف بها العدو الى المعركة عن طريق الانزال الجوى ، وأن تطهر قواته المحاربة من الطرق والمسالك التي توازى المناطق التي يتم منها الانسحاب ، وأن تدمر أسلحته النووية .

والدفاع عن المناطق الداخلية ضـد هجوم العدو النووى يكون هدفه الاصـلى ضـمان استمرار الحكومة وعدم انهيارها ، وكذا ضمان الاقتصاد القومى ووسائل المواصلات ، والابقاء على تأهب واستعداد القوات المقاتلة . وأى نظام موثوق به للدفاع يجب من وجهة النظـر السوفيتية أن يعطى أهميـة خاصـة للمراكز الادارية والسياسية والصناعية ، والمخـازن الاستراتيجية للمواد والعتاد ، ومواقع اطلاق الصواريخ الاستراتيجية ، والمطارات ، والقواعد البحرية ، والمناطق التي يحتفظ فيها بقـوات

الاحتياط ، والمؤسسات التى يدرب فيها العسكريون .. الخ . وحماية كل هذه الاهداف من خطر التدمير النووى المضاد ، انما يكفل ايضا تحقيق هدف على قدر كبير من الاهمية الى جانب ما سبقت الاشارة اليه ، وهو الحيلولة دون القتل الجماعى للمدنيين ، وهذا يرتب أهمية خاصة على قوات الدفاع المدنى التى يجب أن تكون فى حالة استعداد دائم حتى فى أوقات السلم (٤٤) .

(جـ) دور المعارك البحرية فى الحرب النووية

يقول سوكولوفسكى أنه سوف تلقى على البحرية مسئوليات ضخمة فى الحرب المقبلة ، فسيكون هدف البحرية هو تدمير أساطيل العدو ومواصلاته البحرية ، كما أنه سيطلب من البحرية القيام بتصويب الصواريخ النووية ضد الاهداف الساحلية ، وأيضا دعم القوات البرية ، والدفاع عن خطوط المواصلات البحرية . ووجود أسطول بحرى مزود بغواصات من حاملات الصواريخ النووية سوف يجعل من الممكن القيام بعمليات بحرية حاسمة ضد البحريات القوية المعادية . ومن ثم يجب أن تكون البحرية السوفيتية قادرة على تدمير الطرادات والمدمرات وحاملات الطائرات ومراكز تموينهم وامداداتهم ووسائل حمايتهم وقواعدهم، ومن رأى سوكولوفسكى أن هذه القطع البحرية تصبح عرضة للتدمير السهل فى اثناء اجتيازها للمحيطات وتزودها بالوقود ، وايضا فى حالة استعدادها لاطلاق الطائرات .

واكثر الوسائل فعالية فى تدمير حاملات الطائرات وغيرها من القطع البحرية العائمة ، هى الغواصات من حاملات الصواريخ النووية ، وهذه الغواصات النووية تختلف عن الغواصات القديمة من حيث أن الغواصات القديمة قامت على تدمير السفن بزوارق الطوربيد تحت سطح الماء ، وكانت هذه الغواصات قريبة من أهدافها ومن السطح الى الحد الذى كان يجعلها هدفا سهلا للاصابة ، ولكن الغواصات النووية التى تحمل الصواريخ الموجهة اصبحت خطرا داهما على هذه القطع البحرية العائمة . وتتمتع هذه الغواصات بقدر كبير من الاستقلال والحركة ، والقدرة على اصابة أهدافها بالصواريخ من مسافات بعيدة حتى ولو كانت هذه الاهداف تحت الماء ، والغواصات النووية أقل تعرضا للاصابة وأكثر قدرة على المناورة ، وتستطيع أن تقوم بهجمات ناجحة على حاملات الطائرات وغيرها من القطع البحرية . كذلك فان المراكز الساحلية لاطلاق الصواريخ ستكون لها القدرة على تدمير أساطيل العدو ، ومثل هذه التركيزات المنوعة فى نظم الدفاع البحرية ــ كما قيل ــ تعين على حماية الاتحاد السوفيتى من الهجوم النووى البحرى . ومن أهم مسئوليات الاساطيل البحرية القدرة على الدخول فى حرب ضد الغواصات ، وخاصة ضد الغواصات النووية حاملة الصواريخ . ويزيد من أهمية هذا العامل تركيز المعسكر الغربى على الغواصات النووية حاملة الصواريخ بغرض توجيه هجوم ضد الكتلة السوفيتية ، مما جعل الغواصات العمود الفقرى لقوتها مثلما هو الحال مع الاتحاد السوفيتى . والقضاء على هذه الغواصات ــ فى رأى الاستراتيجيين السوفيت ــ ممكن عن طريق الغواصات المطاردة المسلحة بالصواريخ والطوربيدات ، وأيضا عن طريق الطائرات والسفن العائمة المضادة للغواصات والمجهزة بأسلحة نووية ، والمدمرات ، وزواق الطوربيد السريعة وطائرات الهليكوبتر .

ولضمان قتال ناجح من هذا النوع ضد الغواصات ، يجب أن تكون هناك نظم دقيقة للمخابرات ، حتى يمكن كشف تحركات الغواصات المعادية فى الوقت المناسب (وبصفة خاصة الغواصات من حاملات الصواريخ) ، وأيضا لابد من احكام نظم التصويب ضد هذه الغواصات ، كما يجب أن يكون هناك تنسيق دقيق لعمليات جميع الاسلحة المضادة للغواصات ، اذ أنه فى مثل هذه الظروف يمكن احباط وتدمير قوة العدو القائمة على استخدام الغواصات حاملات الصواريخ وفى الوقت نفسه حماية الاسطول وخطوط المواصلات من التدمير الذى يجىء عن طريق البحر .

(٤٤) راجع Sokolovsky, op. cit, pp. 289 - 296.

ويقول الاستراتجيون السوفيت ان استعمال الالغام فى المعارك البحرية سوف يستمر على نطاق واسع كما كان الحال فى الحروب الماضية ، ستستخدم لحماية الشواطىء ، وحصار قواعد العدو وموانيه ومضايقه وتخريب مواصلاته البحرية ، وغير ذلك من الاغراض . ويضيف هؤلاء الاستراتجيون أن الادارة الناجحة للحرب الحديثة لا تأتى بغير تنسيق استخدام جميع انواع العمليات الاستراتجية بغرض الحصول على أكفأ استخدام لهذه العمليات والقوات ، وهذا لا يتحقق الا عن طريق قيادة مركزية متخصصة ومرنة فى الوقت نفسه (٤٥) .

٨ — الاستراتيجية السوفيتية والحروب المحدودة

لا يعتقد السوفيت فى امكان الابقاء على الصبغة المحدودة للحروب الصغيرة وهو ما عبر عند الجنرال بوكرونسكى حين قال : ان عصر الحروب المحلية قد انتهى بلا رجعة (٤٦) . وكذلك جاء فى الخطاب الذى أرسله خروشوف الى حزب العمال البريطانى فى اكتوبر ١٩٥٧ أن الحروب العالمية تبدأ عادة بأفعال عسكرية محدودة النطاق اى انها تبدأ فى شكل حروب محلية ، ولكن فى عصر التطورات التكنولوجية العسكرية السريعة ، يصبح من المتعذر جدا الابقاء على الحرب داخل نطاق محدود (٤٧) . وقد ترددت هذه الحجج نفسها فى الخطاب الذى بعث به رئيس الوزراء السوفيتى الاسبق بولجانين الى ايزنهاور فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ، فقد تساءل فى هذا الخطاب قائلا هل من الممكن أن نعول على ابقاء الحرب فى أطوارها المحدودة فى عصر توجد فيه كتلتان مسلحتان متصادمتان تضم كل منهما دولا فى شتى انحاء العالم ، وحين يتجاوز مفعول الاسلحة الحديثة الحدود الجغرافية ؟ (٤٨) .

كما صرحت مصادر سوفيتية أخرى أن الحروب المحلية هى وسائل تستخدمها القوى الامبريالية لخوض حروب استعمارية ضد القوى الصغيرة المناضلة من أجل حريتها واستقلالها (٤٩) .

والفكرة التى تنبنى عليها هذه الافتراضات السوفيتية ، هى انه مع هذا المخزون الهائل من الاسلحة الذرية والنووية ، ومع تطوير الصواريخ العابرة للقارات ، يصبح من المستحيل التحقق من أية ضمانات تبقى على الصبغة المحدودة لمثل هذه الحروب الصغيرة (٥٠) .

وترتيبا على ذلك أعلن الزعماء السوفيت منذ عام ١٩٥٥ أن قصر استخدام الاسلحة النووية على النواحى التكتيكية ليس ممكنا ، كما وصفوا محاولات التفرقة بين الاسلحة الاستراتيجية والتكتيكية بأنها دعاية بورجوازية ومحاولة اجرامية لخداع الراى العام (٥١) . فمن وجهة النظر السوفيتية ، تعد الاسلحة الذرية اسلحة دمار شامل (٥٢) ، وفى ذلك تقول صحيفة مليتارى هيرالد الناطقة بلسان القوات البرية السوفيتية : « ان كل المناقشات التى تدور حول الاستخدام التكتيكى للاسلحة النووية ، هى أمر ضرورى لدعاة الحرب الذرية ، من أجل التغرير

---

(٤٥) Ibid, pp. 298 - 302

(٤٦) Pokrovsky, October 8, 1956.

(٤٧) New York Times, October 16, 1957.

(٤٨) Pravda, Dec 12, 1957.

(٤٩) Declaration of the Supreme Soviet of the U.S.S.R, Izvestia, Feb 10, 1955.

(٥٠) Soviet Plan for Atomic Weapons Ban is Workable, Radio Moscow, March 21,1957.

(٥١) Col. Kosorukov ad Lt. Col. V. Matsulenko, « The Atomic Prablem of the U.S Policy of Positions of Strength », Vœnnyi Vestnik, Iuly 1955. p. 92.

كذلك الخطاب الذى بعث به بولجانين الى ايزنهاور فى ١١ ديسمبر ١٩٥٧ ......

(٥٢) May. Cen. F. Isayev, « The Small Atomic Weapons Myth; New Times, March 26, 1955, p. 2.

بالرأى العام فى بلادهم ، وبغية اقناعهم بضرورة استخدام الاسلحة الذرية التكتيكية كخطوة مبدئية نحو استخدام الاسلحة النووية الاستراتيجية . ولا يخفى أن أية محاولة لاستخدام هذه الاسلحة الذرية التكتيكية سوف تقود حتما الى الاستخدام الواسع المدى للاسلحة الهيدروجينية والذرية » (٥٣) .

ويقول الاستراتيجيون العسكرين السوفيت : ان الافتراض القائم على حصر استخدام الاسلحة الذرية التكتيكية فى تدمير الاهداف العسكرية وحدها ، لهو افتراض قد تدحضه الحقائق . فالاهداف العسكرية تشتمل مثلا على مصانع الذخيرة ، والقواعد البحرية ، وخطوط السكك الحديدية ، وكلها تقع غالبا فى وسط مناطق مكتظة بالسكان ، وهذا يوضح ان استخدام الاسلحة الذرية التكتيكية لابد وان يتسبب فى احداث دمار وتخريب شامل بين السكان المدنيين ، هذا عدا الغبار والتلوث الذرى ، والحرائق وغيرها من الخسائر التى يمكن ان تنجم عن استخدام ما يسمى بالاسلحة الذرية التكتيكية (٥٤) .

وهناك بعض الاوساط العسكرية السوفيتية التى لا تعتقد — بالنظر الى طبيعة الاهداف العسكرية المعاصرة — امكان حصر استخدام الاسلحة الذرية والنووية فى نطاق تكتيكى محض (٥٥) . وفى هذا كتب الجنرال نيكولاى تالينسكى يقول : « فى الحرب الحديثة ، تمتد الاعمال العدائية لتغطى مساحات شاسعة . فأرض العمليات العسكرية ، والاسلحة المستخدمة ، تشتمل على خط للجبهة يمتد لمئات وربما آلاف الاميال ، ويبلغ عمقه ما يزيد على ثلاثمائة أو أربعمائة ميل على جانبى الجبهة ، أى من خط الالتحام المباشر بين القوات المقاتلة . ولا يخفى أن العناصر العدوانية التى تعد للحرب الذرية ، لا تنوى أن تخوض هذه الحرب فى الصحراء العربية ، أو فى مراعى البمبا فى الارجنتين ، أو حتى فى صحراء سيبريا ، وانما تنوى خوضها فى أوربا بسكانها المكتظين ، حيث تبلغ الكثافة فى بعض المناطق أكثر من مائتى فرد للميل المربع . فهل من المعقول أو المتصور اذن أن تقتصر الحرب والهجمات الذرية فى مثل هذه الظروف على أرض العمليات ، ولا تمتد الى المدنيين ؟ ان الدمار والخسائر بين المدنيين سوف تكون هائلة . انه لا يمكن أن يوجد فرق بين الاستخدام التكتيكى والاستراتيجى للاسلحة الذرية ، ولن يحدث أن ينشأ مثل هذا الاختلاف فى طرق استخدام هذه الاسلحة . ليس هذا فقط ، وانما الامر الاكثر أهمية هو أنه من وجهة نظر السكان الذين تقتلهم هذه الاسلحة الذرية ، لن يكون هناك فرق بين قتلهم بسلاح تكتيكى أو استراتيجى ، والذى لا جدال فيه هو ان الوسائل الاستراتيجية والتكتيكية للهجوم الذرى ، لهى وسائل بربرية للدمار الشامل الذى سيجلب الموت لملايين البشر » (٥٦) .

ومن هذا كله نجد أن الاستراتيجيين السوفيت يرفضون التمييز بين الاستخدام التكتيكى والاستراتيجى للاسلحة الذرية ، أو التمييز بين الاهداف العسكرية والمراكز المدنية ، ولا يقبلون فكرة حصر عمليات الهجوم الذرى فى أرض العمليات العسكرية دون أن تمتد الى حياة المدنيين ، وهو ما عبر عنه أيضا مارشال زوكوف اذ رفض فكرة الاستخدام التكتيكى للاسلحة الذرية على نحو ما شاعت فى الغرب ، وقال : ان الغربات الثأرية الذرية المتبادلة ستكون من العنف بدرجة ينتفى معها مثل هذا التمييز الوهمى بين استراتيجى وتكتيكى ، وأضاف أن الحرب فى كنهها لا تخرج عن كونها قتالا من جانبين (٥٧) .

---

(٥٣) May. N. Kopov, « The Employment of Atomic Artillery », Voennyi Vestnik. No. 3, March 1955, p. 77.

(٥٤) K. Orlov. « Tactical Atomic Warfare Talk Abroad », Radio Moscow. April 13, 1955.

(٥٥) Col. Kosorukov ed Lt. Col. V. Matsulenko, op. cit, p. 92.

(٥٦) Maj. Cen. N. Talensky, International Affairs, Moscow, Jan 1955, pp. 27 - 28.

(٥٧) C. Zhukov, Pravda, Feb 20, 1956.

والاستثناء الوحيد الظاهر من بين هؤلاء الخبراء الاستراتيجيين السوفيت البارزين هو الجنرال ج . ا . بوكروفسكى فقد أقر بوجود هذه الاختلافات وقسم الاسلحة النووية الى نوعين : (أ) اسلحة تكتيكية وتتلخص وظيفتها فى استخدامها بصفة مباشرة ضد قوات العدو فى مناطق القتال والمناطق الاخرى المتصلة بها (ب) أسلحة استراتيجية ووظيفتها تدمير الاهداف العسكرية المهمة للعدو حتى ولو امتد نطاقها الى المدنيين (٥٨) .

ولكن على الرغم من قبول بوكروفسكى لمبدأ تقسيم الاسلحة الى نوعين : استراتيجى وتكتيكى، الا أنه رفض فكرة الحرب المحدودة وقال: ان عصر الحروب المحلية قد انتهى بلا رجعة .

ولا يسعنا فى ختام هذه النقطة الا ان نعرض للرأى الذى سبق ان ابداه خروشوف فى خطابه المشهور فى ٦ يناير ١٩٦١ ، الذى أوضح فيه موقف الحكومة السوفيتية رسميا من نظرية الحروب المحدودة التى راجت وانتعشت فى الغرب فى أواخر الخمسينات . يقول خروشوف « ان هناك جدلا كثيرا فى داخل المعسكر الاستعمارى اليوم حول الحروب المحدودة ، كما نرى الاستعماريين يصنعون اسلحة ذرية صغيرة لاستخدامها فى هذه الحروب التى اخترعوا نظرية لها ، فهل هذا محض صدفة ؟ لا ، أبدا . فان الدوائر الغربية الاستعمارية أصبحت تخشى أن تنتهى أية حرب عالمية بالتدمير النهائى للرأسمالية ، ولذا فانهم يعولون على الحروب المحدودة كبديل للانتحار . لقد قامت حروب محدودة كثيرة فى الماضى . وقد تقوم هذه الحروب فى المستقبل ، ولكن فرصة اشعال هذه الحروب اليوم تتناقص باستمرار . ان أية حروب استعمارية صغيرة سوف تتطور الى حرب نووية عامة وحرب صواريخ . ولهذا يجب أن نقاتل ضد الحروب العالمية والحروب المحدودة » (٥٩) .

وعلى العموم فانه لم يلحق هذه النظرة السوفيتية تغيير مهم يذكر ، ولا زالت التحليلات السوفيتية الخاصة باحتمالات التصاعد النووى فى الحروب المحدودة ، تنبنى على الافتراضين التاليين : أما الافتراض الاول فهو أن الردع النووى قد يخفق فى حرب محدودة ، ومن ثم تتحول الى حرب عامة تستخدم فيها الاسلحة النووية ، وأما الافتراض الثانى فهو أن احتمال استخدام الاسلحة النووية فى الحرب المحدودة ، يتحول الى حقيقة واقعة فيما لو كانت الدول أطراف الحرب من القوى النووية ، أو كانت بعضها أو كلها مرتبطة بمعاهدات تحالف مع قوى نووية (٦٠) .

خاتمة

تلك باختصار هى الملامح الرئيسية للاستراتيجية العسكرية السوفيتية ، وكما أظهر البحث فقد مرت هذه الاستراتيجية بعدة مراحل فى تطورها ، أولاها : التركيز على ما أسمى بالعوامل الاستراتيجية ذات الطبيعة غير المتغيرة ، وتأكيد أهميتها الفائقة فى عملية التخطيط الاستراتيجى ، وكذلك فى التأثير فى النتيجة النهائية للحرب . وقد اقترن هذا التركيز بالربط المستمر بين الجوانب الايديولوجية والسياسية من ناحية ، وبين الجوانب العسكرية والاستراتيجية من ناحية أخرى ، وكان المقصود من هذا التفاعل والامتزاج اثبات شيئين : الاول ، تفوق الايديولوجية الماركسية وبالتالى النظام الاشتراكى على النظام الرأسمالى مما يغزى الادارة العسكرية السوفيتية بقدرات وامكانيات ضخمة تعينها على شل فعالية أى

---

(٥٨) Pokrovsky. October 8, 1956.

(٥٩) بخصوص تصريحات خروشوف عن الحرب المحدودة ، راجع مقالنا المنشور فى مجلة السياسة الدولية العدد الثالث — يناير ١٩٦٦ تحت عنوان « الاستراتيجية الامريكية فى العصر النووى » ، ص ٦٩ . وكذلك راجع الرسالة التى بعث بها خروشوف الى ايزنهاور فى أغسطس ١٩٥٨ وأوضح فيها استحالة الابقاء على الصفة المحدودة للحروب الصغيرة .

(٦٠) راجع Alice Langley Hsieh. « The Sino - Soviet Nuclear Dialogue ». The Rand Corporation, 1964, pp. 12 - 18.

هجوم راسمالى مضاد ، بل أيضا احراز النصر الاخير فى الحرب واتمام البناء الاشتراكى على انقاض الراسمالية المنهارة . أما الشيء الثانى ، فهو التقليل من أهمية الاسلحة الذرية فى تقرير المجري النهائى للحرب ، سيما وأن المرحلة التى دافع فيها الاتحاد السوفيتى عن هذه النظرية الاستراتيجية بحرارة ، شهدت فترة الاحتكار الذرى الامريكى ، وميل الميزان القوى العالمى الى الاختلال بشدة بين الكتلتين : الغربية والشيوعية ، لذا فقد كانت الدوافع الكامنة وراء تبنى السوفيت لهذه النظرية هى أسباب نفسانية ودعائية واضحة ، وكما سبق أن أوضحنا فقد استمر الدفاع عن هذه النظرية طيلة عهد ستالين .

اما المرحلة الثانية فى تطور الاستراتيجية السوفيتية فقد ظهرت فى أعقاب موت ستالين مباشرة ، وتميزت بالتخلخل فى الاسس التى قام عليها التخطيط الاستراتيجى فى الماضى ، وببروز محاور ارتكاز جديدة تدور حولها تحليلات الخبراء الاستراتيجين السوفيت ، ومن ذلك دور الصواريخ الاستراتيجية ذات الرءوس النووية القادرة على اصابة أهدافها عبر القارات المختلفة ، وكذلك دور الاسلحة النووية والهيدروجينية . ورغم الاعتراف بأهمية أسلحة الدمار الشامل هذه ، الا أن الاستراتيجية السوفيتية رفضت — كما رأينا — الاخذ بمبدأ الاعتماد الكامل على سلاح واحد مهما بلغت نظاعته التدميرية ، ورأت فى وجود الاسلحة التقليدية الى جانب الاسلحة النووية والصاروخية ضرورة استراتيجية تفرضها مقتضيات الامور . كذلك قامت هذه الاستراتيجية على رفض التمييز بين الاسلحة النووية الاستراتيجية ، وبين الاسلحة التكتيكية أو الاسلحة الذرية الصغيرة ، ولم تجد أى مبرر تكنيكي مقنع ينبنى عليه مثل هذا التمييز مثلما هو الحال فى الغرب . وبالاضافة فانها رفضت الاعتراف بنظرية الحروب الصغيرة أو المحدودة ، نظرا الى وجود احتمال التصاعد النووى وانقلابها الى حرب نووية عامة ، وكذلك بسبب الصعاب السياسية والدبلوماسية والسيكلوجية والعسكرية فى حصر نطاق الحروب المحلية تحت ضغط ظروف لا يمكن التحكم فيها أو التنبؤ بها .

ومهما يكن الامر فانه باستطاعتنا أن نقول : أن تأثير الثورة التكنولوجية فى انتاج الاسلحة — خاصة الاسلحة النووية والصاروخية — يزداد على الدوام ، وليست هناك ثمة دلائل تشير الى أن سيطرة هذه الاسلحة على عملية التخطيط الاستراتيجى السوفيتي سيقل فى المستقبل .

وفى اعتقادنا أنه كلما ازداد الاعتراف بأهمية الجانب التكنولوجى فى عملية التخطيط الاستراتيجى ، كبرت فرص التوصل الى وجهات نظر أكثر التقاء بمسلحة السلام مما لو انبنى هذا التخطيط فى أساسه على الاعتبارات السياسية والايديولوجية . لان هذه الحقيقة تشكل فى ذاتها عنصر ردع مهما لحرية السياسيين فى اثارة الحرب ، كما أنها تؤثر بشكل حاسم فى تقريرات واضعى قرارات السياسة الخارجية . أما الالتزام المطلق بأيديولوجية سياسية معينة قد تفترض حتمية انتصار نظام سياسى واجتماعى معين تحت أية ظروف ، فانه قد يحجب عن نظر واضع الاستراتيجية بعض الاعتبارات التكنيكية الحيوية ، وتجعله يبالغ فى تقدير تفوقه على خصمه ، على نحو يبعد به عن الواقع بكل ما فيه من أخطار .

وعلى أية حال فهذه وجهة نظر تحتمل الكثير من الجدل والنقاش .

دراسة

المقاطعة الاقتصادية في العلاقات الدولية

د . عبد الحسين القطيفي

استاذ القانون الدولى العام بكلية الحقوق بالجامعة الليبية حاليا . تخرج فى كلية الحقوق ببغداد ، ثم حصل على درجة دكتوراه الدولة فى القانون من جامعة باريس عام ١٩٥١ . اشتغل بتدريس القانون الدولى والقانون الدبلوماسى بجامعة بغداد حتى عام ١٩٦٣ . وله مؤلفات عدة باللغتين العربية والفرنسية .

نقصد بالمقاطعة الاقتصادية بمعناها العام وقف العلائق التجارية مع فرد أو جماعة أو بلد لتحقيق غرض اقتصادى أو سياسى أو عسكرى فى السلم أو الحرب . والمقاطعة قد تتناول الامتناع عن الشراء والاستيراد أو منعهما كما قد تتناول الامتناع أو منع التصدير وحظر الشحن الكلى أو الجزئى الى بلد أو بلاد معينة .

وفى الواقع أن المقاطعة ليست الأداة الوحيدة التى تستخدم فى ممارسة الضغط الاقتصادى فى العلاقات الدولية . فالى جانب المقاطعة تستخدم الدول وسائل أخرى كثيرة لممارسة الضغط المذكور ، منها ما هو معروف ومنها الوسائل الجديدة التى تظهر على وجه الدوام . ونذكر من الوسائل المعروفة على سبيل المثال : التعريفة الجمركية ، والاغراق ، والاتفاقات الدولية الخاصة ببعض السلع أو المواد الأولية ، وشراء بضاعة معينة بقصد حرمان عدو فعلى أو متوقع منها ، والاتفاقات الدولية لتنظيم شئون التجارة والدفع ، والرقابة على التحويل الخارجى والاستيراد ، ونظام الحصص والاجازات فى الاستيراد والتصدير ، ومنح القروض والهبات ، واتفاقات المقايضة ، والضرائب الاضافية على المواد المستوردة ، والتنظيمات الصحية التى

تستعمل بقصد تحديد الاستيراد ، والاجراءات الجمركية التى تنطوى على « التعريفـــة غير المنظورة » ، وتجميد أموال رعايا العدو الخ (١) .

ويمكن تقسم المقاطعة الاقتصادية تبعا لنطاق تطبيقها او لمشروعيتها أو للجهة التى تقررهـــا الى ما يأتى :

(أ) المقاطعة الداخلية والمقاطعة الدولية :

قد لا تسرى مقاطعة فرد أو جماعة ، الا فى داخل حدود الدولة الواحدة ، وقد تمس المقاطعة فردا أو جماعة أو بلدا فى خارج حدود الدولة . فتكون المقاطعة فى الحالة الاولى داخلية وتخضع للقانون الداخلى للدولة التى تجرى فى اقليمها المقاطعة ،

---

(١) انظــر « Ch. Rousseau » فى مقاله « Le boycottage dans les rapports internationaux » فى المجلة العامة للقانون الدولى العام سنة ١٩٥٨ ع ١ ص ١٨ — ٢٢ .

وتكون فى الحالة الثانية دولية فتخضع للقانون الدولى العام . وهذه المقاطعة الدولية هى مدار هذا البحث وهى التى تقصر الكلام عليها .

(ب) المقاطعة المشروعة والمقاطعة غير المشروعة :

يقسم الأستاذ « روسو » (٢) المقاطعة الاقتصادية الى نوعين : جزائية (٢) واجرامية(٤) ويعتبرها مشروعة فى النوع الأول وغير مشروعة فى النوع الثانى .

(ج) المقاطعة الأهلية والمقاطعة الرسمية والمقاطعة التى تقرر تطبيقها منظمة دولية :

تكون المقاطعة أهلية غير رسمية اذا ما تولى تنظيمها وفرضها أفراد أو جماعات خاصة ، أو اذا ما قام الجمهور أو الشعب بتطبيقها تلقائيا بدافع من مشاعره . ويميز فى هذا النوع بين المقاطعة السلمية والمقاطعة غير السلمية .

وتقتصر المقاطعة السلمية من حيث الوسائل على توزيع المنشورات وعقد الاجتماعات والدعوة الى المقاطعة من غير عنف ولا تهديد باستعماله . أما المقاطعة غير السلمية فهى التىتكون مصحوبة بارتكاب أعمال العنف ، كاتلاف البضائع الأجنبية المقاطعة ، وتدمير أو احراق المخازن والمتاجر التى توجد فيها تلك البضائع ، والاعتداء على اشخاص التجار الأجانب .

وتكون المقاطعة رسمية اذا ماقررتها وفرضتها سلطة حكومية مختصة . ولابد من التمييز فى هذا الشأن بين المقاطعة التى تفرضها الدولة فى حالة الحرب وتلك التى تفرضها فى حالة السلم .

وأخيرا قد تكون المقاطعة الاقتصادية تدبيرا جماعيا تقرر فرضه منظمة دولية استنادا الى السلطة التى تستمدها من ميثاق المنظمة .

هل المقاطعة الاقتصادية عمل مشروع بمقتضى قواعد القانون الدولى العام ؟ هذه هى المسألة التى اختلفت بشأنها مذاهب الفقهاء منذ أوائل هذا القرن ، حتى ساد أخيرا المذهب المؤيد للمشروعية ولا سيما بعد أن أقرت الجمعية العامة لعصبة الأمم سنة ١٩٣٣ بمشروعية المقاطعة الصينية لليابان .

أما فى الوقت الحاضر فقد أثيرت المسألة من جديد من أجل مقاومة مقاطعة الدول العربية لاسرائيل . فالأخيرة تحاول أن تطعن بمشروعية المقاطعة العربية ، وتطالب الدول التى تندد بالمقاطعة العربية بأن تصدر كل منها تشريعا داخليا لغرض مقاومة المقاطعة العربية ، كما أنها تطالب تلك الدول بالسعى لدى منظمة الأمم المتحدة لاستصدار قرار منها بتحريم المقاطعة الاقتصادية ضد أية دولة من الدول الأعضاء فى تلك المنظمة (٤) ●

وتختلف وقائع المقاطعة فى العمل الدولى كما يختلف الحكم فى مشروعية المقاطعة باختلاف الجهة التى تقررها وتنظم تطبيقها . ولذلك يتعين بحث هذه المشروعية بالنسبة الى كل نوع من أنواع المقاطعة على حدة . فنتناول فى المباحث الأربعة التالية المقاطعة الاهلية ، والمقاطعة الرسمية فى حالة الحرب ، والمقاطعة الرسمية فى السلم ، والمقاطعه التى تقرر تطبيقها المنظمات الدولية . ثم نخصص المبحث الخامس والاخير لبحث مشروعية مقاطعة الدول العربية لاسرائيل وذلك لما لهذه المقاطعة من طبيعة خاصة . وأخيرا نوجز فى الخاتمة المبادىء التى تحكم مسألة مشروعية المقاطعة فى القانون الدولى العام . وبالنظر الى عدم وجود سوابق قضائية دولية فى موضوع المقاطعة ، فان البحث فى مشروعيتها يقتصر على وقائع العمل الدولى وبيان المذاهب والمبادىء القانونية فى ذلك .

---

(٢) Boycottage — sanction

(٣) Boycttage — délit

(٤) هذا ما جاء فى تصريح لرئيس وزراء اسرائيل اذاعة راديو اسرائيل فى ١٥ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٦٥ . وورد فى التصريح نفسه أن عدد الدول التى تندد بالمقاطعة العربية ازداد الآن .

● انظر مؤلفه بعنوان « القانون الدولى العام » ، باريس ١٩٥١ ، ج ١ ، ص ٢٨٣ فى الهامش .

المبحث الأول

المقاطعـــة غير الرسميـــة

ينظم المقاطعة الأهليـــة أفراد أو جمـــاعات خاصة . ويجرى تنفيذ هذه المقاطعة عن طريق حمل الناس بمختلف الوسائل على وقف التعامل التجارى مع رعايا دولة أجنبية . والغاية التى يسعى وراءها منظمو المقاطعـــة هى الاضرار بالدولة الأجنبية عن طريق الحاق الضرر برعاياها وذلك لاكراهها على التخلى عن السياسة التى تتبعها فى علاقاتها مع البلد الذى نظمت فيـــه المقاطعة ، تلك السياسة التى يعتبرهـــا الراى العام فى هذا البلد مناهضـــة لحقوق الشعب ومصالحه الأساسية . والأمثلة على المقاطعة الأهلية كثيرة فى التاريخ الحديث للعلاقات الدولية. ونورد فيما يلى طائفة من تلك الأمثلة :

قاطع الشعب التركى سنة ١٩٠٨ البضائع النمساوية ــ المجرية وذلك احتجاجا على ضم اقليم « البوسنة والهرسك » الى الامبراطورية النمساوية المجرية . وقد شملت حركة المقاطعة مينائى الاستانة وسلانيك .

وقاطع الشعب التركى البضائع اليونانيـــة خلال سنتى ١٩٠٩ ــ ١٩١٠ وذلك احتجاجا على تقديم الحكومة اليونانية المساعدات الى الـــثوار فى جزيرة كريت . وقد شملت هذه المقاطعة موانى البحر الاسود ، اضافة الى مينائى : الاستانة وسلانيك . وقد اشتهرت المقاطعة الاهلية التى مارسها الشعب الصينى قرابة نصف قرن فى كفاحه المرير ضد مختلف الدول الكبرى ولا سيما اليـــابان .

وبدأت اول مقاطعة صينية فى مدينة شنغهاى سنة ١٩٠٥ وكانت موجهةضد التجارة الأمريكية . ونشأت هذه المقاطعة على أثر اصدار القيـــود التشريعية فى الولايات المتحدة الأمريكيـــة على هجرة الصينيين اليها .

واستعمل الصينيون سلاح المقاطعة الاقتصادية سنة ١٩٠٨ ضد اليابان لتكره الحكومة الصينية على دفع تعويض لليابان عن حادث حجز سفينة يابانية اتهمتها السلطات الصينية بالتهريب . واعلن الصينيون مقاطعة اليـــابان سنة ١٩٠٩ وذلك اســــتنكارا من الشعب الصينى لاكراه الحكومة الصينية علىعقد الاتفاقية اليابانيـــة الصينية بشأن سكة حديد « أنتونك ــ موكدن » ونشأت مقاطعة صينية ثالثة ضد اليابان سنة ١٩١٥ وذلك على اثر الانذار الذى قدمته اليابان الى الحكومة الصينية وكان يتضمن ٢١ مطلبا . وانتهى الانذار بأذعان الحكومة الصينية لمطالب اليابان فى المعاهدة المعقودة بين الجانبين بتاريخ ٢٤ مايو ١٩١٥ ، وقد تخلت بمقتضاها الصين عن اقليم « شانتونغ » فى منشوريا لليابان ، كما منحتها مناجم الحديد فى أواسط الصين .

وبدأت مقاطعة صينية أخرى لليابان ســـنة ١٩١٩ دامت حتى سنة ١٩٢٢ . وكان الباعث عليها منح الحلفاء اقليم « شانتونغ » الى اليابان بمقتضى معاهدة فرساى (المـــادة ١٥٦) التى رفضت الصين ان توقع عليها .

قاطعت غرفة تجارة شنغهاى ســـنة ١٩٢٣ اليابان وأسست لهذا الغرض جمعية شعبيـــة معادية لليابان ، كما انشأت لجنـــــة للحرب الاقتصادية ضد اليابان .

ونظمت فى حزيران (يونيـــو) سنة ١٩٢٧ مقاطعة أخرى لليابان على أثر حادث (تسينغ ــ تـــاو) ودامت هذه المقاطعة حتى شهر كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه .

وجرت على اثر حادث (تسينان) مقاطعـــة صينية ضد اليابان خلال سنتى ١٩٢٨ ــ ١٩٢٩ . وفى هذه المقاطعة وضعت الجمعيات المعـــادية لليابان أنظمة دقيقة لمراقبة المعاملات التجـــارية وفرض العقوبات على المخالفين .

وتجددت المقاطعة الصينية لليابان فى اثنـــاء سنتى ١٩٣١ ــ ١٩٣٢ وذلك على اثر مقتـــل الصينيين فى كوريا .

وجرت فى مصر بعد سنة ١٩١٤ محـــاولات لمقاطعة البضائع الانجليزية ، كما جرت فى الهند محاولات مماثلة لمقاطعة البضائع الانجليزية فى أثناء كفاح الهند من اجل نيل استقلالهـــا بعـــد الحرب العالمية الأولى .

ونشأت فى الولايات المتحدة الأمريكية قبيـــل نشوب الحرب العالمية الثانية حركة شعبيـــة واسعة النطاق لمقاطعة البضائع اليابانية .

وقرر اهالى روديسيا الجنوبية سنة ١٩٥٦ مقاطعة التجار الأوربيين والهنود .

وقررت بعض البلديات اليونانية (لبلدتى الكسندر وبوليس وكوموتينى) بتاريخ ١١ مايو ١٩٥٦ مقاطعة المنتجات البريطانية احتجاجا على تنفيذ حكم الاعدام من قبل السلطات البريطانية على شابين قبرصيين من القبارصة اليونانيين .

وقررت اللجنة الوطنيـة للحزب الاشتراكى الهندى فى اجتماعها بحيدر أباد بتاريخ ١٧ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٥٦ مقاطعة المنتجات البريطانية والفرنسية الى أن يتم جلاء القوات البريطانية والفرنسية عن مصر .

قررت الهيئة التنفيذية للاتحاد الدولى للنقابات الحرة بتاريخ ١٥ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٥ فى اجتماعها بمدينة « هامبورغ » مقاطعة التجارة السوفيتية بسبب التدخل السوفيتى فى المجر لقمع الثورة التى وقعت فيها سنة ١٩٥٦ .

رفض عمال ميناء « ليفربول » فى أثناء شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٦ القيام بشحن ثلاث سفن سوفيتية بسبب حوادث المجر أيضا .

قرر التجار البريطانيون فى شهر حزيران (يونيو) ١٩٥٢ مقاطعـة صائدى السمك الايسلانديين ، كما قرروا اغلاق الأسواق البريطانية فى وجه السمك الايسلاندى . وكان سبب هذه المقاطعة هو القرار الذى اتخذته الحكومة الايسلاندية بتوسيع مدى البحر الاقليمى لايسلاندا من ثلاثة أميال الى أربعة أميال (اللائحة الصادرة بتاريخ ١٩ مارس ١٩٥٢) ورفض تلك الحكومة لاحتجاجين قدمتهما الحكومة البريطانية فى هذا الشأن بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٥٢ و ١٨ حزيران (يونيو) من نفس السنة . وذامت هذه المقاطعة أكثر من أربع سنوات ، وانتهت بالاتفاق الذى عقد بين ممثلى المشتغلين بصيد الأسماك فى البلدين بتاريخ ١٤ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٥٦ .

يقول بعض الكتاب بعدم مشروعية المقاطعة الأهلية طبقا لأحكام القانون الدولى . ويرد الأستاذ « سيبر » (٥) الحجج التى يستند اليها انصار هذا المذهب الى العلات الثلاث التالية :

أولا : ان المقاطعة الأهلية عبارة عن « اغتصاب سلطة الحاكمين من قبل المحكومين » . وآية ذلك أن القانون الدولى العام لم يخول سوى الحاكمين سلطة توجيه وادارة العلائق الدولية لدولتهم وذلك على مسؤولية الدولة المالية . فلا يجوز اذن لغير الحاكمين أن يقرروا ماهية الأجراءات التى ينبغى اتخاذها ازاء حالة تعرضت لها دولتهم ، كاللجوء الى التحكيم والقضاء أو الى قطع العلاقات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو الى تدابير الاقتصاص أو وسائل الاكراه المختلفة أو الى الحرب . ويتبع ذلك أن الحكومة التى تتنازل عن اختصاصها الذى تستمده من القانون الدولى على الوجه المذكور ، وتترك للأفراد أو الجماعات الخاصة ممارسة هذا الاختصاص ، ترتكب بذلك تقصيرا فى اداء وظيفة عهد بها القناون الدولى الى الحكومات . فاذا نشأ عن هذا التقصير ضرر لدولة أخرى حق لها أن تحرك مسؤولية الدولة المقصرة وأن تطالبها بأداء التعويضات اللازمة (٦) .

---

(٥) انظر نفس الراى فى مقال Bouvé بعنوان « المقاطعة الدولية كجريمة دولية » فى المجلة الأمريكية للقانون الدولى سنة ١٩٣٤ ص ٣٩ . واورد « روسو » فى مقاله السابق الاشارة اليه (ص ٢٠) رايا مماثلا لمحكمة صلح مرسيليا فى حكمها الصادر بتاريخ ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٩٣٨ حيث حكمت بعدم مشروعية اجراءات المقاطعة التى أمرت بها نقابة عمال ميناء مرسيليا ضد السفن الاسبانية واليابانية . فقد انكرت المحكمة اى صفة للنقابة تخولها حق التدخل فيما لا يدخل فى نطاق عقد العمل . وقالت المحكمة ان النقابة قد ارتكبت خطأ جسيما « بانزال نفسها منزلة الرقيب على أعمال الحكومة » .

(٦) ويبدو ان « روسو » يرى عدم مشروعية المقاطعة حتى عند عدم وجود معاهدة تجارية تتعارض مع المقاطعة . وهو يرتب على الدولة فى حالة المقاطعة الأهلية واجبا مزدوجا : يجب على الدولة أن تحول دون وقوع المقاطعة ، ويجب على الدولة كذلك فى حالة عجزها عن منع وقوع المقاطعة أن تعاقب المسؤولين عنها . ويضرب « روسو » مثلا على هذا الواجب فى منع المقاطعة الأهلية ، القرار الاتحادى الذى صدر فى سويسرا فى ٢١ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٣٩ بمنع مقاطعة الدول الاجنبية اقتصاديا وبفرض عقوبة على المخالفين تتراوح بين الغرامة وقدرها ٢٠٠٠ فرنك والحبس لمدة ثلاثة أشهر (انظر مقاله السابق الاشارة اليه ص ٢٠) غير أننا نلاحظ على هذا المثل الذى اورده الاستاذ « روسو » ما يلى : (اولا) لا يوجد دليل على ان الاتحاد السويسرى اصدر القرار المذكور على اعتباره تنفيذ القاعدة قانونية من قواعد العرف الدولى تحرم

ثانيا : فى حالة وجود معاهدة تجارية سارية المفعول تقضي بمنح الأجانب حق الاقامة فى اقليم دولة متعاقدة لكى يمارسوا فيه تجارة او صناعة ما او يقوموا فيه بالاستيراد أو التصدير ، يجب على هذه الدولة المتعاقدة ان تحافظ على حقوق المنتفعين من تلك المعاهدة ، وأن تخص تلك الحقوق من كل عرقلة أو انكار . وأن الدولة التى لا تتخذ من الاجراءات ما يلزم لمنع المقاطعة تكون بحكم الممتنعة عن تنفيذ المعاهدة التى تعهدت بمقتضاها تلك الدولة بحرية ممارسة حق التجارة » ويستوجب هذا الامتناع مسؤوليتها » (٧) .

ثالثا : « أن فعالية المقاطعة غالبا ما تكون ملازمة لأساليب العنف » التى تستعمل ضد الأموال والأفراد . فقد حدث مثلا ان الأجانب المقيمين من رعايا البلد الذى حصلت المقاطعة ضده ، تعرضوا للحرمان من الاشياء الضرورية للحياة وارغموا على مغادرة الاقليم باستعجال شديد . ويقول الأستاذ « سيبر » أن تبديد البضائع التى تعود للغير واحراقها واتلافها واحراق المخازن التى تحفظ فيها ، وتوجيه الاهانات الى الأجانب المشمولين بالمقاطعة وايقاع الأذى بهم من جانب جمهور متحمس ، يستوجب تدخل الدولة تدخلا فوريا كاملا ضد مرتكبى الجناية او الجنحة . والدولة ان كانت مسؤولة عن أعمال موظفيها فهى مسؤولة كذلك عن امتناعهم عن العمل عندما يكون ذلك واجبا عليهم . ومن المعلوم ان العمل واجب على الموظفين من اجل ضمان الحماية التى يقررها القانون الجنائى فى الدولة ، للأجنبى الذى يقع ضحية الأفعال التى يعاقب عليها ذلك القانون .

تسود فقه القانون الدولى مذاهب تؤيد مشروعية المقاطعة الأهلية مع خلاف يدور بشأن اطلاق هذه المشروعية أو تقييدها بشروط ، فبينما يرى بعض علماء القانون الدولى أن المقاطعة الأهلية مشروعة على وجه الاطلاق ، يقيد آخرون هذه المشروعية بشروط يجعلونها قاصرة على « ظروف استثنائية » كحالة الدفاع الشرعى .

يقول العميد « ردسلوب » بأن « ليس من الواجب على الدولة أن تمنع فى اقليمها مقاطعة تباشر ضد التجارة مع بلد آخر . أن فى ذلك تصرفا خاصا . والدولة ليست ملزمة بأن تقيد حرية تجارها فى أن يشتروا او يبيعوا حيث يحسن ذلك لديهم ، وهذا حتى فى حالة انقيادهم لبغض سياسى . ولكن المقاطعة قدتكون مصحوبة باساءة معاملة الأجانب او قد يعرض رفض التصدير شعبا آخر الىخطر جسيم علىمعيشته، فالمسألة تطرح حينئذ من زاوية جديدة وتخضع الى ضوابط من نوع آخر » (٨) .

ويقول الأستاذ (لاوترباخت) ان « فى حالة عدم وجود معاهدة تجارية أو من غير مخالفة قواعد القانون الدولى المتعلقة بحماية حياة الأجانب واموالهم ، هل يوجد سبب وجيه لفرض اعتبار الدولة مسؤولة عن تنظيم وتأييد مقاطعة بضائع بلد آخر ؟ ان من الصعب ان نرى ما هى الأسس التى يمكن أن تقوم عليها المسؤولية الدولية فى مثل هذه الحالات » (٩) .

كما أن الاستاذ « سيبر » مع تحريمه للمقاطعة الاهلية من حيث المبدأ للاسباب الثلاثة التى ذكرناها فى البند السابق ، يقول بمشروعية

المقاطعة الاهلية للدول الاجنبية . فقد تكون السلطات السويسرية ، وهو الاقرب الى واقع الحال ، قد استوحت قرارها الموضوع البحث من مجرد اعتبارات سياسية خاصة بوضع سويسرا ومركزها كدولة محايدة تتجنب التورط فى نزاع مع الدول الاجنبية ولا سيما فى ظرف من التوتر الدولى كان ينذر بقرب وقوع الحرب العالمية الثانية . و (ثانيا) ان القانون الداخلى لدولة واحدة لا يكفى دليلا على وجود قاعدة دولية عرفية ملزمة لجميع دول العالم .

(٧) انظر Redslob فى كتابه Traité de Droit des Gens باريس ١٩٥٠ ص ٢٣٦

(٨) انظر Lauterpacht فى مقاله بعنوان « المقاطعة فى العلاقات الدولية » فى الكتاب السنوى البريطانى للقانون الدولى سنة ١٩٣٣ ع ١٤ ص ١٤٠

(٩) انظر « سيبر » المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٢٨٣ رقم (١) فى الهامش من اسفل الصفحة .

المقاطعة عند وجود « ظروف استثنائية » وفيما يتعلق بالمقاطعة الاهلية كتب ما نصه : « سبق أن قلنا أن المقاطعة هى سلاح الضعفاء . أن حرب الدفاع الشرعى ضد المعتدى اجراء يقره القانون من غير مناقشة . ولكن يتفق أن الظروف السياسية والعسكرية لبعض البلاد تحرمها من قوة السلاح فى وجه معتدين مسلحين بصورة مهولة . فهل يجب على هذه البلاد العاجزة عن الكفاح بفعالية فى ساحات القتال ، أن تكره على الاستعباد من غير أن تدافع عن نفسها ؟ ـ ان السلاح الاقتصادى ، المقاطعة التى تتسامح فيها الحكومة أو التى توافق عليها أو حتى تلك التى تشجعها ، هو السلاح الوحيد الذى تتصرف فيه تلك البلاد فلا يجوز للقانون أن يحرمها منه » (١٠).

ان هذا الرأى ينسجم والمبدأ السائد فى الفقه وقد تأيد فى سابقة مهمة لعصبة الامم فقد اصدرت الجمعية العامة لعصبة الامم قرارا مهما بتاريخ ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٣٣ يتضمن الموافقة على تقرير لجنة التحقيق المعروفة باسم لجنة «ليتون» التى ذهبت الى منشوريا سنة ١٩٣٢ لاجراء التحقيق فى القتال بين اليابان والصين . وقد ورد فى هذا التقرير بأنه « يبدو أن من العسير انكار أن المقاطعة سلاح للدفاع ضد اعتداء مسلح يقع من بلد اشد قوة » . كما اكد التقرير المذكور « أن استعمال المقاطعة من جانب الصين يدخل فى طائفة تدابير الاقتصاص . وذلك بعد حوادث ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣١ » (١١) أى بعد الغارات الجوية التى شنتها اليابان على مدينة (موكدين) الصينية والتى بدأت بها الاعمال العدائية بين البلدين .

المبحث الثانى

المقاطعة الرسمية فى حالة الحرب

جرى خلال الحربين العالميتين تطبيق واسع لمختلف أشكال الحرب الاقتصادية وتتضمن هذه الاشكال على وجه الاجمال ما يلى :

١ ـ نظام القوائم السوداء :

يعود هذا النظام فى اصله الى ما اتبعته بريطانيا فى اثناء الحرب العالمية الاولى ، ثم طبقته فرنسا والولايات المتحدة الامريكية . وبمقتضى هذا النظام تدرج اسماء من يظن ان لهم علاقة تجارية مع الدولة العدوة ، فى قوائم خاصة تعرف باسم القوائم السوداء . ويترتب على هذا الاجراء تطبيق مبادىء الحرب الاقتصادية من جميع الوجوه الممكنة ، على الافراد أو الاشخاص المعنوية المحايدة المدرجة اسماؤهم فى تلك القوائم واعتبارهم فى حكم الاعداء : فيحظر شحن البضائع المرسلة اليهم ، ويوضع الحجز على أموالهم الموجودة فى منطقة اختصاص الدولة ، ويمنع تسليم المراسلات الموجهة اليهم ، ويستولى على البضائع المرسلة اليهم على اعتبار انها فى حكم البضائع المرسلة الى العدو ، ويعتبر المواطنون الذين يتعاملون مع الاشخاص المدرجة اسماؤهم فى القوائم السود مشمولين بأحكام القوانين واللوائح التى تحرم التجارة مع العدو .

وجرى تطبيق نظام القوائم السوداء من قبل

---

(١٠) انظر تقرير لجنة Lytton ص ٢١ فى منشورات عصبة الأمم وانظر « روسو » فى مقاله السابق الاشارة اليه ص ١٩ .

(١١) أبرمت الدول المحايدة خلال الحرب العالمية الثانية مع الدول المحاربة « اتفاقات الحصار » و « الاتفاقات المضادة للحصار » وذلك فى سبيل ضمان تموين البلاد المحايدة وحماية تجارتها والحد من محاولات الدول المحاربة فى بسط اجراءاتها التشريعية على البلاد المحايدة . وحددت اتفاقات الحصار المعقودة بين سويسرا والحلفاء شروط الاستيراد عن طريق البحر .وحددت الاتفاقات المضادة للحصار المعقودة بين سويسرا ودول المحور الشروط التى يسمح بمقتضاها مرور البضائع القادمة من سويسرا . وقد التزمت سويسرا فى هذه الاتفاقيات فيما يتعلق بتجارتها الخارجية المبادىء التالية: (١) عدم اعادة تصدير البضائع على حالها . (٢) منع تصدير اصناف معينة من البضائع او اخضاع تصديرها لشروط مشددة . (٣) حرية تصدير أصناف معينة من البضائع . (٤) تصدير محدود لغير ذلك من البضائع .

دول الحلفاء خلال الحربين العالميتين. ومن أمثلة تلك القوائم: القائمة القانونية الانجليزية والقائمة الرسمية الفرنسية الصادرتان خلال شهر ايلول « سبتمبر » سنة ١٩١٦ ، والقوائم : الفرنسية الرسمية والشبه الرسمية التي صدرت في النصف الاول من سنة ١٩٤٠ ، والقوائم السوداء الانجليزية والامريكية خلال الحرب العالمية الثانية . وقد استخدمت الولايات المتحدة الامريكية نظام القوائم السوداء على نطاق واسع قبيل اشتراكها في الحرب الثانية ، وذلك لمنع الافراد والشركات في دول أمريكا اللاتينية من شحن البضائع الى دول المحور . ثم أصدرت الحكومة الامريكية في شهر تموز (يوليو) سنة ١٩٤١ قائمة تحتوي على أسماء الاشخاص الذين حظر على الامريكيين التعامل التجاري معهم والذين جمدت أموالهم في الولايات المتحدة . وقد ضمت القائمة الاولى (١٨٠٠) أسماء ، وبعد ذلك بخمسة اشهر امتد مفعول القائمة ليشمل حظر التعامل التجاري بين دول أمريكا اللاتينية واليابان . ثم أصبحت القائمة تشمل كذلك علاقات دول المحور بالدول الاوربية المحايدة . وكانت القوائم الامريكية تضم سنة ١٩٤٤ مايزيد على (١٥٫٠٠٠) اسم . وبقيت القوائم الانجليزية والامريكية والفرنسية نافذة بعد انتهاء الحرب بمدة تقارب السنة ، وذلك الى أن الغيت في ٨٫٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩٤٦ .

لقد برهن نظام القوائم السوداء خلال الحربين العالميتين على أهميته الكبرى كسلاح فعال وجزاء رادع لحمل المستوردين المحايدين أو المصدرين المحايدين على احترام تدابير الحرب الاقتصادية التي فرضتها دول الحلفاء على الدول المحايدة ولا سيما التعهد بعدم اعادة التصدير الى بلاد العدو .

٢ – نظام التعهد بعدم اعادة التصدير :

طبق الحلفاء هذا النظام في الحرب العالمية الاولى ثم طبقوه على نطاق أوسع خلال الحرب العالمية الثانية . والغرض منه هو منع تهريب البضائع المرسلة الى البلاد المحايدة منها الى بلاد العدو . فكان الحلفاء يطالبون المستورد المحايد باعطاء ضمان بعدم اعادة تصدير البضاعة المستورد الى بلاد العدو . وكان هذا الضمان هو عبارة عن تصريح يتعهد بمقتضاه المستورد بعدم تسليم البضاعة بأي شكل الى العدو . ثم استبدل بهذا التصريح الخاص شهادة رسمية تصدر عن سلطة مختصة في الدولة المحايدة وذلك بعد أن أبرمت « اتفاقات الحصار » بين دول الحلفاء والدول المحايدة (١٢) .

وكانت تعتبر كل بضاعة غير مرفقة بمثل هذه التصريحات من المواد المهربة ويجري التصرف فيها على هذا الاساس . أما المستورد المحايد الذي لا يتقيد بالتعهد الذي قطعه على نفسه بعدم اعادة التصدير ، فكان يتعرض لادراج اسمه في القائمة السوداء ، ولما يترتب على ذلك من اعتباره في حكم الاعداء . وكان يجوز اكراه السفن التي تنقل مثل هذه البضائع على تفريغها في احد الموانى الخاضعة لسيطرة الحلفاء .

٣ – الرقابة على صادرات العدو :

قررت كل من انجلترا وفرنسا خلال الحرب العالمية الاولى فرض الحظر على تصدير البضائع الالمانية المنشأ وذلك عن طريق ضبطها والاستيلاء عليها . وأعيد تطبيق هذا النظام من قبل الدولتين المذكورتين خلال الحرب العالمية الثانية على الصادرات الالمانية .

وكانت هذه الرقابة على صادرات العدو تقتضي الرقابة على صادرات البلاد المحايدة من أجل تحديد صفة البضاعة . وكانت الصفة المحايدة للبضاعة تثبت عن طريق « شهادات المنشأ » الصادرة عن السلطات القنصلية أو الدبلوماسية التابعة لدول الحلفاء في البلاد المحايدة . أما البضاعة غير المصحوبة بشهادة المنشأ فكانت

---

(١٢) أنظر في هذا الموضوع P. Ritchie في كتابه The Navicert System during the world War, Washington, 1938 وانظر M. Moos في مقاله « The Navicert in World War II » في المجلة الامريكية للقانون الدولي سنة ١٩٤٤، ١١٥ – ١١٩ .

تفترض فيها صفة العدوة وأن كانت منقولة على سفينة محايدة . وبذلك تخضع لحق الدولة المحاربة فى ضبط تلك البضاعة . والاصل ان لا يشمل هذا الضبط السفينة المحايدة ، غير أن هذه القاعدة قد تأثرت بنظام «شهادات الملاحة»

٤ ــ نظام شهادات الملاحة :

ادخل نظام « شهادات الملاحة » (١٣) لاول مرة من قبل الحكومة الانجليزية سنة ١٥٩٠ ، غير انه لم يستعمل على نطاق واسع قبل عام ١٩١٦ حيث ادخلت امارة البحر البريطانية لتسهيل مراقبة الملاحة التجارية بين البلاد المحايدة والمانيا . ثم استعمل هذا النظام من قبل الحلفاء منذ بداية الحرب العالمية الثانية ، فكانت السفن التى تحمل معها (شهادات الملاحة) تعفى عادة من التفتيش . ويستثنى من هذا الاعفاء حالة اكتشاف وقائع جديدة او الحالة التى يصبح فيها المحل الذى ترسل اليه البضاعة اقليما محتلا .

وكان نظام شهادات الملاحة اختياريا فى البداية ، فلا يعتبر فقدان هذه الشهادات سببا كافيا بحد ذاته للضبط والادانة . غير ان هذا النظام اصبح شبه الزامى بعد احتلال هولندا وفرنسا من قبل الجيوش الالمانية . فقد قررت الحكومة البريطانية فى ٣١ تموز (يوليو) سنة ١٩٤٠ بأن البضائع غير المصحوبة بشهادة الملاحة قد تتعرض للضبط كما يفترض انها بضائع مرسلة الى العدو .

وتصدر شهادات الملاحة عن ممثل دبلوماسى او قنصلى لدولة محاربة فى بلد محايد يؤكد فيها عدم التعرض لبضاعة منقولة بسفينة محايدة للضبط الذى تتعرض له البضاعة المهربة . ان شهادة الملاحة هى بمثابة رخصة مرور ، وهى تنطبق على البضاعة كما تنطبق على السفينة التى تنقل تلك البضاعة . أما السفينة التى كانت تبحر بدون « شهادة الملاحة » بعد قرار الحكومة البريطانية الآنف الذكر ، فكان يفترض انها تقوم بنقل اموال العدو وبذلك كانت تخضع هى وحمولتها للضبط والمصادرة ، سواء تعلق الامر بالبضائع المصدرة من بلاد العدو او المستوردة اليه .

وجرى تطبيق نظام « شهادات الملاحة » على وسائل المواصلات الاخرى ، فاستعملت شهادات مماثلة للبريد (١٤) وللنقل الجوى بين امريكا وأوربا (١٥) . وللنقل البرى (١٦) عبر شبه جزيرة اسبانيا والبرتغال .

٥ ــ نظام شهادات المرافقة (١٧) :

وقد اقامت دول المحور بدورها نظاما للرقابة على تجارة البلاد المحايدة « سويسرا والسويد » التى تمر من اقليم يخضع لسلطة دول المحور . وانشأت المانيا نظام « شهادات المرافقة » لتطبيقه على المواد ذات الاهمية الاستراتيجية المستوردة من سويسرا . وكانت البضائع غير المصحوبة بتلك الشهادة تضبط على حدود البلد المحايد تمهيدا لمصادرتها .

٦ ــ نظام جواز مرور السفن (١٨) .

انشأت المانيا منذ بداية الحرب نظام جواز مرور السفن الخاص بالسفن المحايدة . وهو نظام يشبه نظام « شهادات الملاحة » الذى اتبعه الحلفاء .

٧ ــ الرقابة على صادرات البلاد المحايدة

طلبت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا فى شهر نيسان (ابريل) سنة ١٩٤٤ الى عدد من

---

(١٣) Mailcert
(١٤) Aircert
(١٥) Landcert
(١٦) Gleitscheine
(١٧) Schiffsgeleitpass
(١٨) Hansetag

الدول المحايدة ، وهي: اسبانيا والبرتغال والسويد وتركيا وقف علاقاتها الاقتصادية مع دول المحور. وقد جرى بنتيجـــة ذلك وقف كلى او تخفيض فى صادرات تلك الدول المحايدة من المعادن الـــى المـــانيا .

٨ ـ نظام الحصص :

تحدد بمقتضى هذا النظام على وجه الدقـــة الكمية التى يرخص بلد محايد باستيرادها مـــن بضاعة معينة خلال مدة معلومة . وقد طبقت دول الحلفاء هذا النظام خلال الحـــرب العالميـــة الثانية ، كما سبق ان طبقته من قبل خلال الحرب العالمية الاولى ابتداء من سنة ١٩١٦ . ويجرى تحديد الحصة على أساس الحـــاجة الحقيقية للبلاد المحايدة ، وذلك بالرجوع الى احصـــائيات فترة زمنية معينة سبقت الحرب (سنة ١٩١٣ بالنسبة الى الحرب العـــالمية الاولى ، وســـنة ١٩٣٦ ـــ ١٩٣٩ بالنسبة الى الحرب العالميـــة الاخيرة) . وطبقت الولايات المتحدة الامـــريكية هذا النظام على اســـتيرادات اسبانيا من النفط الامريكى ، فانخفضت هذه الاســـتيرادات الى ١٧٫٧٧١ طنا من النفط فى سنة ١٩٤٢ ، فى مقابل ٣٤٧٫٢٢٧ طنا فى سنة ١٩٤١ ثم اوقفت الولايات المتحدة فى اول مايو سنة ١٩٤٤ تصـــدير النفط وقفا تاما الى اسبانيا وذلك لحملها على تخفيض صادراتها الى المانيا .

من المسلم به من غير خلاف ، أن قواعد القانون الدولى العام تبيح للدول المحاربة قطع كل تجارية مع العدو . ويدخل فى ذلك نظام القوائم السوداء ومختلف تدابير الحرب الاقتصادية التى ســـبق ذكرها فى البند السابق وكذلك الاشكال الاخرى للحرب او المقاطعة الاقتصادية التى لا تقع تحت حصر .

وقد جرت جميع الدول المحاربة ، ولا سيما خلال الحربين العالميتين ، على حظر التعامل مع العدو حظرا مطلقا . ومن ذلك مثلا « قانون التجارة مع العدو » الذى صدر فى بريطانيا سنة ١٩٣٩ . فقد منع هذا القانون كل معاملة او وفاء أو تبادل البضائع مع العدو . وفسر هذا المنع تفسيرا واسعا . فهو يشمل منع تنفيذ الالتزامات التى تم الارتباط بها قبل صدور القانون المذكور ، وبطلان العقود الخاصة التى كانت قائمة وقت نشوب الحرب ويقتضى لتنفيذها القيام بتصرفات تتعارض مع اجراءات الحرب الاقتصـــادية التى قررت الدول المحاربة اتخاذها ، وتجيز قواعد القـــانون الدولى العـــام كـــذلك للـــدول المحاربة أن تقرر ابطال العقود الخاصة التى تبرم مع رعايا العدو بعد اعلان الحرب .

المبحث الثـــالث

المقاطعة الرسمية فى السلم

ان سلاح المقاطعة التجارية ، خلافا لما يتصوره بعض الكتاب ، معروف منذ عدة قرون فى العلاقات الدولية . فقد استخدم هذا السلاح الاقتصادى من قبل الاتحاد الالمانى المعروف باسم عصـــبة «الهانسا» ذلك الاتحاد الذى كان يضم نحوا من سبعين مدينة المانية فى عهد ازدهارها خلال القرنين: الرابع عشر ، والخامس عشر . كان هذا الاتحاد يستعمل سلاح المقاطعة التجارية ضـــد خصومه بقرار يصدر عن مجلس اتحاد الهانسا (١٩) ، ويعتبر هذا القرار ملزما لكافة الاعضاء الذين يتألف منهم الاتحاد . ومن المعروف ان تلك المقاطعة كانت سليمة لا تتضمن القيام بأية اعمال حربية فى البر ولا فى البحر (٢٠) .

وقررت الولايات المتحدة الامريكية فـــرض الحظر على الشحن الى الصـــين وذلك بمقتضى تشريع خاص صـــدر بعـــد الحـــرب العـــالمية الثانية (٢١) .

وقرر مجلس الشيوخ الامريكى بالاجمـــاع فى ٢١ آب (اغسطس) سنة ١٩٥١ أن تقوم الولايات المتحدة بمقاطعة تشيكوسلوفاكيا الى ان تطلق

---

(١٩) انظـــر A. Nussbaum فى مؤلفه A Concise History of the Law of Nations الطبعة المنقحة ، نيويورك سنة ١٩٥٤ ص ٢٤

(٢٠) The Battle Act

(٢١) انظـــر Waltz فى كتابه National boyoott und Volkerrecht برلين سنة ١٩٣٩

هذه سراح الصحفى الامريكى « وليم أواتيس » الذى كانت قد حكمت عليه محكمة تشيكوسلوفاكية بالسجن مدة عشر سنوات بتهمة التجسس .

وقررت سلطات بعض الموانى البريطانية مقاطعة زوارق الصيد الايسلاندية اعتبارا من شهر مايو سنة ١٩٥٢ وذلك بسبب النزاع الانجليزى الايسلاندى بشأن مدى البحر الاقليمى الايسلاندى الذى سبق الكلام عنه .

وقررت الحكومة الاندونوسية اعتبارا من ٢٩ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٥٧ اتخاذ تدابير مشددة لمقاطعة الرعايا الهولنديين .

وأعلنت حكومة الولايات المتحدة فى عدة مناسبات خلال سنة ١٩٦٤ قرارها بمقاطعة الشركات الفرنسية والانجليزية التى تعاقدت على تجهيز كوبا بالسيارات أو الاجهزة الآلية المختلفة . كما أن تدابير الحصر الاقتصادى الذى فرضته الحكومة الامريكية على كوبا منذ عدة سنوات قد شملت شركات الملاحة التابعة لدول أوربا الغربية. ثم امتدت تلك التدابير الى شركة « النيكل » الفرنسية التى تحتل المرتبة الثانية بين الشركات المنتجة للنيكل فى العالم . فقد قررت الحكومة الامريكية خلال شهر تموز (يوليو) سنة ١٩٦٥ مقاطعة الشركة المذكورة وذلك لتعاقدها على ابتياع كميات من النيكل الكوبى ولتعاملها مع الصين .

قررت بعض الدول العربية مقاطعة فرنسا فى اثناء حرب التحرير الجزائرية . ومن تلك الدول: المملكة الاردنية (من ١١ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٥٦ حتى ٢٤ تموز (يوليو ١٩٥٧) وسوريا (سنة ١٩٥٦) والعراق (١٩٥٩ — ١٩٦٣) .

وقررت الدول العربية مقاطعة اسرائيل منذ عام ١٩٥١ وبالنظر الى اهمية هذه المقاطعة ولطبيعتها الخاصة ، ارجأنا الكلام فيها الى الفصل الخامس فيما يلى .

لقد ذهبت بعض الآراء المتطرفة الى القول بعدم مشروعية المقاطعة اطلاقا وفى جميع الاحوال. فتستوى فى ذلك المقاطعة الاهلية والمقاطعة الرسمية فى حالتى الحرب والسلم ، وكذلك المقاطعة التى تقرر من قبل عصبة الأمم استنادا الى ميثاقها (المادة ١٦) . ودافع عن هذا الرأى (فالتز) (٢٢) بحجة أن المقاطعة وسيلة من وسائل القسر والاكراه التى من شأنها أن تعكر صفو العلاقات الدولية . وقد ذهب فى معارضته المطلقة لمشروعية المقاطعة الى حد الاعتراض على الحصار الاقتصادى الذى فرضه الحلفاء على المانيا فى اثناء الحرب العالمية الاولى ، وعلى العقوبات الاقتصادية التى نصت على تطبيقها المادة ١٦ من ميثاق عصبة الامم .

على أن هذا الرأى المتطرف بقى منفردا لا سند له فى الفقه ، هذا فضلا عن تعارضه مع العمل الدولى ومبادىء القانون الدولى . ويبدو ان الرأى المذكور كان يعبر عن مصلحة وطنية سياسية .

اما الرأى الغالب فى الفقه فيؤيد على وجه العموم مشروعية المقاطعة الرسمية فى السلم . ولكن الخلاف يدور بين الفقهاء على تكييف المقاطعة، أهى من باب الاقتصاص ام هى رد بالمثل ؟ والاخذ سواء بهذا التكييف ام بذلك يؤثر تأثيرا جوهريا فى نطاق مشروعية المقاطعة فيتسع هذا النطاق او يضيق على حسب التكييف المأخوذ به .

٥ — المقاطعة بمثابة اقتصاص :

يدخل فريق من علماء القانون الدولى المقاطعة الاقتصادية فى طائفة تدابير الاقتصاص (٢٣) وهم لا يعتبرون المقاطعة مشروعة الا اذا كانت بمثابة اقتصاص (٢٤) أى اذا كانت للرد على عمل غير مشروع دوليا . ومعلوم أن الاقتصاص هو عبارة عن تدابير الاكراه المخالفة لقواعد القانون الدولى العادية ، التى ترد بها دولة على ضرر اصابها من اعمال غير مشروعة صدرت عن دولة اخرى،

(٢٢) Représailles

(٢٣) انظر الاستاذ « جورج سل » فى مجموعة محاضرات لاهاى سنة ١٩٣٣ ، ع ٤٦ ص ٦٧١ . وانظر « روسو » فى مقاله المشار اليه سابقا ص ١٩ .

(٢٤) انظر De La Briere فى محاضراته بعنوان « تطور الفقه والعمل فى مسالة الاقتصاص » فى مجموعة محاضرات لاهاى سنة ١٩٢٨ ، ع ص ٢٤١ وما بعدها .

وذلك بقصد حمل هذه الدولة على احترام القانون الدولى بوقف تلك الاعمال غير المشروعة او التعويض عنها (٢٥) . المسألة تتعلق اذن بعمل غير مشروع فى جوهره ولكنه يجد مايبرره فى استعماله للرد على عمل غير مشروع سبق ان ارتكبته دولة اخرى . وبعبارة اخرى ، الاقتصاص يعنى مكافحة سابقة لقاعدة قانونية عن طريق مقاومة تلك المخالفة بمخالفة جديدة اى مقابلة عدم المشروعية بعدم مشروعية اخرى .

ان الاستاذ « روسو » ، فى محاولة لوضع نظرية قانونية فى مشروعية المقاطعة يقسم المقاطعة الى نوعين : جزائية واجرامية . ثم يقصر صفة المشروعية على المقاطعة الجزائية ويعتبر ماعداها مجرد طريق من طرق التعدى ، وبالتالى عملا غير مشروع . وهو يدخل فى المقاطعة الجزائية حالتين : حالة العقوبات الاقتصادية التى تفرضها المنظمات الدولية ، وحالة المقاطعة الرسمية التى تستعملها الدولة « على سبيل الاقتصاص للرد على عمل دولى غير مشروع » .

يتضح مما تقدم ان هذا الفريق من علماء القانون الدولى يرى فى المقاطعة انها بذاتها وجوهرها عمل غير مشروع وانها لا تصبح مشروعة الا على سبيل الاستثناء ، وذلك عندما تستعمل المقاطعة بمثابة اقتصاص ردا على عمل غير مشروع . ولا شك فى ان هذا الراى يضيق كثيرا من نطاق مشروعية المقاطعة ، ويقيد بالتالى من حرية الدولة فى التصرف فى علاقاتها الاقتصادية مع الدول الاخرى . فما هو الاساس الذى يستند اليه هذا الراى ؟ .

يبدو ان انصار هذا الراى يستندون فى رأيهم هذا الى القياس ، فيقيسون على قواعد القانون الداخلى واحكام المحاكم الوطنية التى تحرم المقاطعة الاقتصادية وتعاقب عليها فى بعض الدول . فبعد ان يتحدث الاستاذ « روسو » عن قرار الاتحاد السويسرى الصادر بتاريخ ٢١ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٣٩ المتضمن منع المقاطعة الاهلية للدول الاجنبية ، وعن حكم محكمة صلح مرسيليا الصادر فى ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٩٣٨ بشأن المقاطعة المقررة من نقابة عمال ميناء مرسيليا ، يرى تطبيق الحكم نفسه على المقاطعة الرسمية فى غير حالة الاقتصاص ، وذلك بحجة « عدم وجود سبب جدى لاتباع حل مغاير » .

ويؤخذ على هذا القياس فى راينا مأخذان ، احدهما خاص بموضوع البحث بالذات ، والثانى عام يتعلق بتطبيق قواعد القانون الداخلى عن طريق القياس فى القانون الدولى .

فقواعد القانون الداخلى (السويسرى مثلا) او السوابق القضائية الوطنية التى يتخذها انصار الراى الذى نحن بصدده أساسا للقياس ، انما تتعلق بالمقاطعة الاهلية التى يأخذ القضاء عليها صدورها عن جهة لا تملك اى اختصاص فى الشئون الدولية ، ولذلك لا يصح تطبيق تلك القواعد الداخلية عن طريق القياس ، على المقاطعة الرسمية التى تقرر من قبل سلطات الدولة ذات الاختصاص فى الشئون الدولية . انه قياس مع الفارق فى ظروف الحالتين وفى علة الحكم فيهما .

كما انه لا يجوز من حيث العموم ، تطبيق قواعد القانون الداخلى عن طريق القياس على مسائل القانون الدولى العام ، وذلك للفوارق الجوهرية الموجودة بين الجماعة الدولية التى يحكمها القانون الدولى العام ، والجماعة الوطنية التى يحكمها القانون الداخلى . وقد حذر علماء القانون الدولى من الاخذ بالقياس فى القانون الدولى وخاصة بالنسبة الى قواعد القانون الداخلى التى لا ترقى الى سوية مبادىء القانون الجوهرية التى تؤلف الاساس المشترك للعدالة لأغلب شعوب العالم . ولهذا السبب لا يرجع القضاء الدولى الى القياس الا فى حالات خاصة نادرة وبكثير من الحذر والتحفظ .

واذ كان من الواضح ان من المتعذر نقل القواعد الداخلية التى تمنع المقاطعة الاهلية فى

---

(٢٥) Retortion

عدد قليل من الدول عن طريق القياس الى مجال العلاقات الدولية ، والى المقاطعة الدولية بالذات، فان من الواضح ايضا أن تلك القواعد لا يمكن بحال من الاحوال تطبيقها على العلاقات الدولية باعتبار أنها من « مبادىء القانون التى اقرتها الأمم المتمدنة » التى نصت عليها الفقرة (١ — ج) من المادة ٣٨ من النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية . أن لتطبيق المادة ٣٨ (فقرة ١ — ج) هذهيشترط ان يكون المبدأ معترفا به فى أغلب الانظمة القانونية الاساسية فى العالم ومما لاشك فيه ان القواعد الداخلية لموضوع البحث لا يتوافر فيها هذا الشرط اللازم لاعتبارها من « مبادىء القانون العامة التى اقرتها الامم المتمدنة » .

وفضلا عما تقدم نأخذ على الرأى الذى يعتبر المقاطعة الاقتصادية من حيث المبدأ عملا من اعمال الاقتصاص اطلاقه فى الحكم من غير تحفظ او استثناء . ونحن لا نرى سندا قانونيا لهذا الاطلاق . وآية ذلك أن هذا الاطلاق يفترض أن تكون المقاطعة مخالفة من حيث المبدا لالتزام دولى ناشىء عن احد مصادر الالتزامات الدولية : المعاهدات أو العرف الدولى أو مبادىء القانون العامة . وحيث انه لم ينشأ حتى الآن عرف دولى يقضى بتحريم المقاطعة وحيث أنه يتعذر كما رأينا اعتبارها عملا غير مشروع على أساس « مبادىء القانون العامة » أو القياس ، فالمقاطعة لا يمكن أن تكون غير مشروعة الا فى حالة تعارضها مع احكام معاهدة نافذة المفعول .

نخلص من كل ذلك أن مجال تطبيق مبدأ المقاطعة بمثابة اقتصاص ، انما ينحصر فى حالة مخالفتها للالتزامات الناشئة عن معاهدة قائمة. وفيما عدا هذه الحالة لا يوجد سبب قانونى لادانة المقاطعة ، ولذلك فهى تعتبر وفقا للرأى الغالب فى الفقه من تدابير الرد بالمثل .

(ب) المقاطعة بمثابة الرد بالمثل :

الرد بالمثل (٢٦) هو عبارة عن عمل غير ودى ، ولكن ليس فيه مايخالف قواعد القانون الدولى ، ترد به الدولة على عمل مماثل صدر عن دولة أخرى تعتبره الدولة الاولى ماسا بها أوبمصالحها. وتتميز تدابير الرد بالمثل أنها بخلاف الاقتصاص ، لا تخرق أية التزامات قانونية . وتتضمن تلك التدابير على العموم تقليل التسهيلات الممنوحة لدولة ما أو لرعاياها من ناحية المعاملات الدولية فالرد بالمثل هو اذن مقابلة عدم المجاملة بعدم مجاملة أخرى (٢٧) .

وتدخل المقاطعة الاقتصاديةعلىالرأى الراجح، باستثناء حالة تعارضها مع معاهدة ، فى طائفة تدابير الرد بالمثل . ولقد كتب العميد « ردسلوب» عن المقاطعة يقول انه (قديحدث أن تكون المقاطعة منظمة من جانب سلطات البلاد . ان ذلك عمل غير ودى بصورة خطيرة ولكنه لا يشكل جريمة الا اذا كان مثل التحريم للتجارة مخالفا لمعاهدة) كما انه اعتبر من تدابير الرد بالمثل الحرب الجمركية التى تنشب بين دولتين لا توجد بينهما معاهدة بشأن التعريفات الجمركية . وهو يرى أن ماقامت به انجلترا سنة ١٩٣٣ من فرض الحظر على استيراد أصناف معينة من البضائع السوفيتية للرد على اعتقال للمهندسين الانجليز من قبل السوفييت ، لا يعتبر من أعمال الاقتصاص بل من تدابير الرد بالمثل ، وذلك لان الاتفاق التجارى المعقود بين انجلترا والاتحاد السوفيتى كانت مدته منتهية حينذاك ، وعليه « فان بريطانيا العظمى كانت حرة فى أن تقفل سوقها » .

وقد عبر الاستاذ « لاوترباخت » عن الراى نفسه بقوله : « عند عدم وجود التزامات اتفاقية صريحة ، ولا سيما الالتزامات المنصوص عليها فى المعاهدات التجارية ، يحق للدولة أن تمنع دخول البضائع فى اقليمها جملة من دولة اجنبية .

(٢٦) انظر Panl Reuter فى مؤلفه بعنوان Les Instit tutions Internationales باريس وانظر روسو فى كتابهالسابق الاشارة اليه ص ٥٣٩ حيث يذكر كثرة استعمال تابير الرد بالمثل من جانب الدول الغربية ابتداء من سنة١٩٤٨ ضد دول الديموقراطيات الشعبية . وانظر « رد سلوب » فى كتابه السابق الاشارة اليه ص ٢٥٥

(٢٧) انظر لاوترباخت فى مقاله السابق الاشارة اليه ص ١٣٠ .

وتستطيع الدولة أن تفعل ذلك – كما يحصل في الغالب – عن طريق التعريفة الجمركية الحامية ، او بواسطة التحوطات الصحية أو بكيفية اخرى . وقد تعتبر الدول الاجنبية هذا الموقف عملا غير ودى وتتخذ تجاهه اجراء مقابلا، ولكنها لا تستطيع قانونا أن تعتبره خرقا للقانون الدولى » (٢٨) .

ان هذا الرأى السائد فى الفقه (٢٩) هو الذى يتمشى فى الواقع مع مسلك الدول ووقائع العمل الدولى .

(جـ) المقاطعة التى تقررها المنظمات الدولية

كان المشروع الايطالى وكذلك مشروع حكومة جنوب افريقيا الموضوعان سنة ١٩١٨ لميثاق عصبة الامم يتضمنان النص على المقاطعة بمثابة عقوبة اقتصادية جماعية ضد المعتدى . وقد أخذت المادة ١٦ (فقرة ١) من ميثاق العصبة بتلك الفكرة حين نصت على (قطع كل علاقة تجارية او مالية) مع الدولة المخلة بالتزامات الميثاق وعلى (وقف كل اتصال مالى او تجارى او شخصى) مع رعايا تلك الدولة .

وجرى تطبيق هذه العقوبة الاقتصادية فعلا من جانب عصبة الامم على ايطاليا بسبب اعتدائها على الحبشة وذلك من ١٨ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٣٥ حتى ١٥ تموز (يوليو) سنة ١٩٣٦ . واسهم فى تطبيق ذلك ٥٢ دولة من دول العصبة البالغ عددها حينذاك ٥٩ دولة . وقد تضمنت هذه المقاطعة منع استيراد البضائع الايطالية ومنع تصدير مواد معينة الى ايطاليا مع فرض بعض القيود المالية عليها .

اما الامم المتحدة فقد اخذ ميثاقها بفكرة مماثلة فى المادة ٤١ منه ، حيث نصت على حق مجلس الامن فى ان يقرر (مايجب اتخاذه من التدابير التى لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته ، وله أن يطلب الى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية .. وقفا جزئيا او كليا ...) .

وقد أوصت الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٥١ الدول بفرض حظر جماعى على شحن الاسلحة والعتاد ومهمات الحرب ، والمواد التى تستعمل فى انتاجها والنفط ومواد النقل الى المناطق الواقعة تحت حكم السلطات الصينية او سلطات كوريا الشمالية .

ولا خلاف فى ان العقوبات الاقتصادية التى تقررها منظمة دولية استنادا الى ميثاقها الذى انشئت بمقتضاه ، وكذلك المقاطعة الجماعية المستندة الى اتفاقية دولية لا تثير اية مشكلة قانونية خاصة من حيث مشروعيتها . فالمقاطعة تجد اساس مشروعيتها فى هذه الحالة فى اتفاقية دولية او ميثاق دولى ، وذلك بصفة خاصة عندما يجرى تنفيذ المقاطعة ضد احدى الدول التى هى طرف فى هذا الميثاق او تلك الاتفاقية .

المبحث الرابع

المقاطعة العربية الرسمية لاسرائيل

تعود فكرة المقاطعة العربية لاسرائيل (٣٠) الى ما قبل الحرب الفلسطينية بعدة سنوات . وكان الغرض الاول من المقاطعة حينذاك هو القضاء على خطر توسع الصناعة الصهيونية فى فلسطين وذلك للحيلولة دون تحقيق غرض الصهيونيين

---

(٢٨) انظر مقال Hyde & Whele فى المجلة الامريكية للقانون الدولى سنة ١٩٣٣ ، ع ٢٧ ، ص ١ – ١٠ وقد ورد فى الصفحة ٢ منه ما يلى :

« Suppose the government of a country... undertakes itself officially to pursue a like policy (of boycott)... there is nothing wrongful in such a conclusion, or in such an action in pursuance of it unless a treaty intervens. »

(٢٩) انظر « مقاطعة اسرائيل ، قواعدها واهدافها » من منشورات المكتب الرئيسى لمقاطعة اسرائيل ، دمشق آب (اغسطس) سنة ١٩٥٦ .

(٣٠) انظر فى تفاصيل هذه المرحلة من المقاطعة واسباب فشلها ، المرجع السابق ص ٨ – ١٤ .

من انشاء دولة لهم هناك . ومن أجل هذا الغرض قرر مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ٢ كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٤٥ بأن تتخذ كل دولة من دول الجامعة الاجراءات المناسبة لمنع دخول المنتجات والمصنوعات اليهودية ، سواء جاءتها منفلسطين مباشرة أو عن طريق آخر . كما قرر أن تؤلف لجنة من دول الجامعة تكون مهمتها التنسيق والاشراف على تنفيذ هذا القرار ودراسة الاقتراحات المؤدية الى دفع خطر الاقتصاد الصهيونى عن العرب . وقد تم تأليف تلك اللجنة وبدأت اعمالها فى ٥ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٤٦ . ثم قرر مجلس الجامعة فى شهر حزيران (يونيو) من العام نفسه انشاء لجان للمقاطعة فى فلسطين وفى كل دولة من دول الجامعة ، وأن تكون هذه اللجان على اتصال دائم باللجنة الدائمة للمقاطعة بالامانة العامة . غير أن المقاطعة ، بالرغم من هذه الجهود ، لم تنجح فى تحقيق الاغراض المرجوة منها ولم تكتمل لها أسباب الاحكام والشمول . واخيرا توقفت اعمال لجنة المقاطعة بنشوب الحرب الفلسطينية فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ فانتهت بذلك هذه المرحلة من المقاطعة .

اما المرحلة الحالية للمقاطعة فلم تبدأ الا فى أواخر عام ١٩٥١ . فلقد اتخذ مجلس الجامعة فى شهر مايو سنة ١٩٥١ اقرارا يقضى بانشاء مكتب للمقاطعة فى كل دولة عربية ، وبأن تعمل هذه المكاتب الاقليمية تحت اشراف مكتب رئيس للمقاطعة يكون مركزه دمشق ويرأسه مفوض عليها ويعاونه مندوب عن كل دولة بصفة ضابط اتصال . ويتولى هذا الجهاز المركزى تنسيق الخطط والتدابير اللازمة لمقاطعة اسرائيل والعمل لتحقيقها .

وقد تم تعيين المفوض العام للمكتب الرئيسي للمقاطعة كما تم انشاء المكاتب الاقليمية للمقاطعة فى الدول العربية ، وعقد أول اجتماع لضباط اتصال تلك المكاتب بالقاهرة فى ٣ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٥١ . فابتدأت بذلك الاجتماع المرحلة الحالية للمقاطعة (٣١) .

والغرض من المقاطعة العربية لاسرائيل هو دفاعى محض . انها وسيلة سلمية مشروعة المقصود منها حماية أمن الدول العربية وسلامتها من اخطار الصهيونية العالمية التى تحلم بالسيطرة على اقتصاديات البلاد العربية والانطلاق نحو دولة يهودية كبرى بين النيل والفرات .

وتحقيقا لهذا الغرض من المقاطعة انتهى بحث مكاتب المقاطعة بالتعاون مع المركز الرئيسى الى تحديد وجهين للمقاطعة : أحدهما سلبى والآخر ايجابى ، والى ضرورة اتباع كلا الوجهين لأجل تحقيق مقاصد المقاطعة .

ويتضمن الوجه السلبى من المقاطعة وقف التعامل بطريق مباشر أو غير مباشر مع اسرائيل ولتحقيق ذلك اتخذ المكتب الرئيسي بالاشتراك مع مكاتب المقاطعة الاقليمية ، جملة توصيات أقرها مجلس جامعة الدول العربية فى دوراته المختلفة ووضعتها الدول العربية موضع التنفيذ. كما أقر مجلس الجامعة بتاريخ ١١ كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٥٤ مشروع قانون موحد لمقاطعة اسرائيل ليعمل بموجبه فى جميع البلاد العربية ، وذلك لكى تتوحد فيها اجراءات المقاطعة وكذلك العقوبات المفروضة على مخالفتها. وقد صدر هذا القانون فى معظم البلاد العربية (٣٢).

اما الوجه الايجابى من المقاطعة فهو يهدف : (أولا) الى منع رؤوس الاموال الاجنبية من التدفق على اسرائيل ، واغراء الموجود بها على الهرب منها ، (وثانيا) الى منافسة اسرائيل فى اسواق صادراتها ، و (ثالثا) الى عرقلة حصول اسرائيل على المواد اللازمة لصناعاتها . واتخذت مؤتمرات ضباط الاتصال لمكاتب المقاطعة عدة قرارات وتوصيات لتحقيق الاهداف المذكورة . وقد أقر مجلس الجامعة تلك القرارات والتوصيات . ويتضمن قسم منها ما يؤلف دستور المقاطعة ،

---

(٣١) انظر فيما يخص المملكة الليبية قانون مقاطعة اسرائيل رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٧ ولوائح قانون مقاطعة اسرائيل للعام نفسه ، الجريدة الرسمية الأعداد (١١) و (١٤) و (١٥) بتاريخ ٢٠ مايو و ٢٠ يونيو و ٣١ يوليو سنة ١٩٥٧

(٣٢) راجع هذه المبادىء فى منشور المكتب الرئيسى لمقاطعة اسرائيل بدمشق الصادر فى تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٤ .

المعروفة باسم (المبادىء العامة لمقاطعة اسرائيل (٣٣) التى تعمل بمقتضاها الدول العربية. وتتعلق تلك المبادىء باخضاع الاستيراد لنظام الاجازة والتثبت من منشأ البضائع المستوردة ، وباخضاع الصادرات الى اجازة تصدير فى الحالات التى يخشى معها تسرب تلك الصادرات الى اسرائيل ، وبمكافحة التهريب على الحدود ، وبالاجراءات الواجب اتخاذها تجاه الشركات الاجنبية التى تعاون اسرائيل أو تستخدم موانيها ومطاراتها . وتتضمن تلك المبادىء كذلك القواعد الخاصة بالتعامل التجارى بين البلاد العربية ودول معينة كقبرص وتركيا والمانيا الغربية .

وتطعن اسرائيل باستمرار فى مشروعية المقاطعة العربية لها . وقد عرض الاستاذ « روسو » حجة اسرائيل فى هذا الموضوع كما أبداها المراقب الاسرائيلى لدى اللجنة الاقتصادية الاوربية بتاريخ ١١ نيسان (ابريل) سنة ١٩٥٦، واعتبر التدابير التى تطبقها الدول العربية ضد اسرائيل منذ عدة سنوات خرقا واضحا لمبادىء القانون الدولى ولميثاق الامم المتحدة . وعلق (روسو) على حجة اسرائيل هذه قائلا بأن مما لا شك فيه أن بعض تلك التدابير العربية تشكل خرقا لحرية الملاحة البحرية والجوية ولحرية التجارة ايضا : فينطبق ذلك على حالة ادراج البواخر الاجنبية التى ترسو فى الموانىء الاسرائيلية فى القوائم السوداء، وعلى حرمان شركات الطيران الاوروبية ذات العلاقة باسرائيل من التسهيلات التجارية المنوحة لتلك الشركات ، وعلى تهديد الشركات التى تتعامل مع اسرائيل بالتمييز فى المعاملة .

ثم اثار « روسو » الشك فى انطباق سياسة المقاطعة التى تسير عليها الدول العربية تجاه اسرائيل على الالتزامات التى تترتب على الدول العربية بمقتضى ميثاق الامم المتحدة ، الذى تلزم ديباجته جميع الدول الاعضاء بأن يأخذوا انفسهم « بالتسامح » والعيش « معا فى سلام وحسن جوار » ، والذى تنص المادة الاولى منه على التزام الدول الاعضاء « انماء العلاقات الودية » و « تحقيق التعاون الدولى » .

هذه هى الحجج التى تتردد للطعن فى مشروعية المقاطعة العربية لاسرائيل فما هى قيمتها من الناحية القانونية ؟ .

ان القول بمخالفة بعض تدابير المقاطعة العربية لحرية الملاحة البحرية والجوية لا يجد ما يؤيده من قواعد القانون الدولى الوضعى .

فمن الثابت أن قواعد العرف الدولى ليس فيها ما يلزم على وجه أكيد بان تفتح موانيها للتجارة الدولية وللسفن الخاصة . لقد استقرت خلال القرن التاسع عشر القاعدة التى تمنح الدولة سلطة مطلقة فى اغلاق موانيها فى وجه السفن الاجنبية الخاصة . وقد درجت محاكم التحكيم الدولية على تطبيق تلك القاعدة طيلة القرن المذكور وحتى مطلع القرن العشرين (أحكام التحكيم الفنزويلية سنة ١٩٠٣) . أما اليوم فاقل مايمكن قوله فى هذا الشأن هو أن الزام الدولة بفتح موانيها للتجارة الدولية أمر مشكوك فيه للغاية . فقد اغلقت فرنسا مثلا سنة ١٩٢٣ بعض موانيها فى وجه التجارة السوفيتية .

اما بالنسبة الى الدول المرتبطة باتفاقية جنيف المعقودة فى ٩ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٣ الخاصة بالنظام الدولى للموانى البحرية ، فيلاحظ ان هذا النظام ، بالرغم من انه نص من حيث المبدا على قاعدة حرية اتصال سفن الدول الموقعة على الاتفاقية المذكورة بالموانى البحرية لكل منها ، فقد حد كثيرا من نطاق تلك القاعدة : اذ اطلق النظام المذكور حرية الدولة فيما يخص سفن الصيد ، ونص من جهة اخرى على حالات معينة يجوز فيها للدولة أن تقفل موانيها على سبيل الاستثناء فى وجه السفن الاجنبية « فى حالة

(٣٣) من المقرر قانونا أن حالة الحرب لا تنتهى الا بعقد الصلح وأن الهدنة لا تنهى حالة الحرب وان تضمنت النص على عدم العودة الى القتال على نحو ما حصل فى عقود الهدنة التى أبرمت بناء على قرار مجلس الأمن بين اسرائيل وكل من مصر وسوريا ولبنان والاردن . وقد أدعت اسرائيل بان حالة الحرب بينها وبين مصر تعتبر منتهية بعقد الهدنة بينهما فى ٢٤ شباط(فبراير) ١٩٤٩ . غير أن هذا الادعاء لا يستقيم مع قواعد العرف الدولى ، كما ان اسرائيل بمعاودتها الاعتداء على مصر سنة ١٩٥٦ قد أخلت بالهدنة السابقة اخلالا جسيما من شأنه أن يجرد مدعاها من أى أساس(راجع الأستاذ الدكتور على صادق أبو هيف فى مؤلفه القانون الدولى العام ، طبعة ٥ الاسكندرية سنة ١٩٦٠.ص ٧٤٦ فى الهامش) .

حوادث خطيرة تتعلق بأمن الدولة أو بمصالح البلاد الحيوية » وكذلك على سبيل الاقتصاص (المادة ٨) . ولابد فى مثل هذه الحالات من اخطار الدول المعنية سلفا بالطرق الدبلوماسية . وللدولة ايضا ان تمنع سفنا معينة من دخول موانيها وذلك لاسباب تمليها الضرورات الصحية او تتعلق بسلامة الدولة . كما ان التزام الدولة فتح موانيها طبقا للنظام السالف الذكر لا يسرى على الموانى الحربية ولا على السفن الحربية الاجنبية . كل هذا فضلا عما تتمتع به الدولة من حرية فى اغلاق بعض موانيها التجارية فى وجه السفن التجارية لمبررات خاصة .

وفيما يتعلق بالملاحة الجوية ، فان اتفاقية الطيران المدنى الدولى (اتفاقية شيكاغو لسنة ١٩٤٤) التى بدأ العمل بها منذ سنة ١٩٤٧ قد اخذت بالمبدأ المعمول به سابقا فى اتفاقية باريس لسنة ١٩١٩ وهو الاقرار بمبدأ السيادة ، بمعنى ان لكل دولة السيادة الكاملة فى الفضاء الجوى الذى يعلو اقليمها . وقد نص اتفاق النقل الجوى الذى تم اعداده بشيكاغو سنة ١٩٤٤ على « الحريات الخمس » الخاصة بالملاحة الجوية ، وترك لكل دولة حق اختيار ما يناسبها من تلك الحريات . وعلى هذا النحو اخذ النقل الجوى التجارى ينظم فى الوقت الحاضر بسلسلة من الاتفاقات الثنائية بين الدول . وتضمن الدول عادة هذه الاتفاقات من النصوص ما يكفل لها صيانة مصالحها . وهذا هو مافعلته الدول اوالبلاد العربية فيما عقدته من اتفاقيات طيران وما منحته من تصريحات طيران ، فضمنت هذه الاتفاقيات او التصريحات نصوصا صريحة تحظر بمقتضاها نقل البضائع المعينة بقانون مقاطعة اسرائيل .

ويتضح مما تقدم ان الدول العربية لم تخالف بمقاطعتها اسرائيل قواعد القانون الدولى المتعلقة بالملاحة البحرية أو الجوية .

وفيما يخص الحجة المستمدة من حرية التجارة الدولية للطعن فى مشروعية المقاطعة العربية ، نقول : انها لا تستند هى الاخرى الى قاعدة من قواعد القانون الدولي الوضعي . ويبدو ان فى هذه الحجة مجرد عودة الى فكرة القانون الطبيعى ونظرية الحقوق الاساسية للدولة المستمدة من تلك الفكرة . وكانت نظرية الحقوق الاساسية للدولة تدخل ضمن تلك الحقوق احيانا ما يسمى بحق التبادل التجارى .

ومن المعروف ان النظرية المذكورة التى كانت رائجة حتى اواخر القرن التاسع عشر ،قد تعرضت لنقد شديد بسبب ما احاط بها من غموض وشكوك نتيجة الاختلاف على عدد الحقوق الاساسية وأسمائها وماهيتها ، وبسبب تعارض تلك الحقوق المزعومة مع قواعد القانون الدولى الوضعى . ولذلك اصبحت نظرية الحقوق الاساسية منبوذة فى الوقت الحاضر . ومن الغريب ان يستند الاستاذ « روسو » من اجل الطعن فى مشروعية المقاطعة الى حق التجاره على حين انه يقول فى نبذ نظريه الحقوق الاساسية ما نصه : « لقد تحدد تطور هذا المذهب بنظرية الحقوق الاساسية، وهى حقوق طبيعية مطلقة ، مصونه لاتقبل التنازل عنها تعود الى الدوله (على سبيل المثال : البقاء الاستقلال ، المساواة ، الاحترام ، التجارة) . ان نظرية الحقوق الاساسية هذه قد نبذت بالاجماع فى الوقت الحاضر » .

اما القانون الدولى العام الوضعى فلا يعرف للدول حقا فى التبادل التجارى . ان مثل هذا الحق لا وجود له فى قواعد العرف الدولى ، ولذلك لا يمكن ان ينشأ فى الوقت الحاضر الا عن طريق المعاهدات التجارية . والدليل على عدم وجود قواعد من العرف الدولى من شأنها ان ترتب للدول حقا قانونيا فى التبادل التجارى ، هو ان معظم الدول تتدخل باستمرار فى ميدان التبادل الدولى ، فتضع شتى القيود على حرية انتقال الاشخاص والبضائع والافكار ، دون أن يعتبر هذا التدخل اخلالا من جانبها بقواعد القانون الدولى . ان الدول تقيم عادة الحواجز الجمركية وتضع مختلف القيود الاخرى الظاهرة منها والخفية على انتقال البضائع ، وذلك لحماية صناعتها او زراعتها او عملتها او تجارتها . كما ان اغلب الحكومات فى العالم تتعاطى التجارة فى ظروف معينة وبالنسبة الى بعض البضائع . اما الدول الاشتراكية فتحتكر التجارة الخارجية برمتها . ويعنى كل ذلك ان حكومات اغلب الدول تسهم مباشرة على درجات متفاوتة فى التجارة الدولية ، الامر الذى يجعلها تسيطر على حجم هذه التجارة ووجهتها وتوقيتها ، ويمكنها بالتالى من ممارسة ضغط اقتصادى وسياسى فى غاية الاهمية . ومع ذلك لم يقل احد بأن احتكار التجارة الدولية من قبل الحكومة كليا او جزئيا واقامة الحواجز الجمركية

او منع دخول البضائع من دولة أجنبية يعتبر عملا مخالفا للقانون الدولى .

نستخلص مما تقدم اذن الا وجود لحق قانونى مطلق للدولة فى أن تلزم الدول الاخرى بقبول التبادل التجارى معها . وعليه تسقط الحجة التى تستند الى حرية التجارة للطعن فى مشروعية المقاطعة .

اما الحجة المتضمنة التشكك فى موافقة سياسة المقاطعة العربية لميثاق الامم المتحدة فلا عبرة بها لسببين : (أولا) لان نصوص ديباجة الميثاق والمادة الاولى منه التى ذكرها « روسو » انما تبحث فى المقاصد والاهداف ولاتؤلف التزامات قانونية محددة . وليس ادل على ذلك من تشكك الاستاذ « روسو » نفسه فى قيمة هذه الحجة. و (ثانيا) لا يبدو من المعقول ولا من العدل أن يتسع تفسير هذه النصوص بحيث تشمل حتى ضحايا الاعتداء أو من اغتصبت منهم أوطانهم وشردوا منها ، فيطلب اليهم « التسامح »والعيش مع المعتدى أو المغتصب « فى سلام وحسن جوار » !!

ان للمقاطعة العربية لاسرائيل طبيعة خاصة نشأت عن قيام الحرب بين اسرائيل وبعض الدول العربية (٣٤) ، واحتلال اسرائيل لارض عربية واخراج شعبها منها ، ورفضها المستمر لتنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بحق اللاجئين العرب فى العودة الى وطنهم .

ويترتب على ذلك ان المقاطعة العربية لاسرائيل تتوافر فيها (أولا) شروط المقاطعة الرسمية فى الحرب لقيام حالة الحرب . و (ثانيا) شروط المقاطعة الرسمية بمثابة اقتصاص بسبب مخالفات اسرائيل لقرارت الامم المتحدة ولاعتداءات اسرائيل المتكررة على الدول العربية وعلى حقوق العرب الفلسطينيين .

وعليه فان مشروعية المقاطعة العربية لاسرائيل ، حتى لو فرضنا جدلا عدم مشروعية المقاطعة فى حالة الرد بالمثل (وهو فرض لا أساس له من القانون الدولى الوضعى على نحو ما أوضحنا) ، تقوم على دعامتين مستقلتين تكفى كل منهما لتكون الاساس القانونى لتلك المشروعية : قيام حالة الحرب ، والاقتصاص للرد على أعمال غير مشروعة .

فى ختام هذا البحث يمكن أن نلخص المبادىء القانونية التى تحكم مشروعية المقاطعة الاقتصادية فى العلاقات الدولية على الوجه التالى : تكون المقاطعة مشروعة مطلقا بلا قيد ولا شرط فى الحالات الآتية : المقاطعة الجماعية استنادا الى ميثاق دولى ــ المقاطعة الرسمية فى حالة الحرب ــ المقاطعة الرسمية فى السلم على سبيل الاقتصاص ــ المقاطعة الاهلية فى حالة الدفاع الشرعى وعلى سبيل الاقتصاص .

تكون المقاطعة مشروعة على الرأى الراجح فى الحالات الآتية : المقاطعة الرسمية فى حالة الرد بالمثل بشرط عدم التعارض مع الالتزامات الاتفاقية ــ المقاطعة الاهلية فى غير حالة الدفاع الشرعى بشرط عدم التعارض مع المعاهدات القائمة ولا مع قواعد القانون الدولى المتعلقة بحماية الاجانب .

---

(٣٤) انظر بيان الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية المشرف على شئون المقاطعة فى موضوع استقالة اللورد ماتكروفت .

دراسة

ديمقراطية الحزب الواحد في تانزانيا

د . عبد الملك عودة

استاذ العلوم لسياسية المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم لسياسية بجامعة القاهرة . وقد زار تانزانيا وكينيا واثيوبيا فى رحلة دراسية خلال شهرى سبتمبر واكتوبر ١٩٦٦ .

في يوم ٢٨ يناير ١٩٦٤ أعلن الرئيس واليمو (المعلم) جوليوس نيريرى تشكيل لجنة لبناء ديمقراطية الحزب الواحد تنفيذا للقرار الذى اتخذته اللجنةالتنفيذية العليا لحزب التانو فى يناير ١٩٦٣ ، ومهمة اللجنة ان تبحث موضوع بناء ديمقراطية الحزب الواحد فىتنجانيقا وأن تقدم التوصيات والمقترحات اللازمة للتحول الى هذا الوضع . وتشمل اللجنة ممثلين عنحزب التانو وحركة التعاونيات ومنظمة الكبار والمواطنين من ذوى الاصل غير الافريقى والموظفين ، وينضم الى اللجنة اثنان : احدهما من غينيا ، والآخر من يوغوسلافيا بصفتهما مستشارين . ورئيس اللجنة هو رشيدى كاواوا نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس حزب التانو منذ عام ١٩٥٩ والسكرتير العام السابق لاتحاد نقابات العمال فى تنجانيقا ، ومن بين الاعضاء : اوسكاركامبونا وزيرالخارجية والدفاع والسكرتير العام لحزب التانو منذ عام ١٩٥٤ (باستثناء الفترة التى قضاها فى بعثة دراسية بانجلترا ما بين عامى ١٩٥٦ و ١٩٥٨) والشيخ عمر عبيدى وزير العدل وقد توفى عام ١٩٦٤ والآنسة لوسى لاميك عضو التانو والسكرتير البرلمانى لوزارة التعاونيات ، والسيد بهوك موناتكا السكرتير البرلمانى لنائب رئيس الجمهورية وقد اصبح الآن وزير الدولة لشئون المؤسسات برئاسة الجمهورية والامين القومى لصندوق حزب التانو ، والرئيس السابق ماريال من منظمة الكبار ورئيس لجنة شئون الموظفين فى الادارة



المحلية والرئيس الاسبق لقبائل الشاجا ، وآخرون . وفى ٢٦ ابريل ١٩٦٤ تم اعلان وحدة تنجانيقا وزنزبار فى جمهورية تانزانيا المتحدة ، وترتيبا على هذا انضم الى اللجنة أربعة أعضاء من زنزبار من بينهم موتورو ريحانى عمدة مدينة زنزبار ونائب رئيس حزب الافروشيرازى حاليا ، واحمد حسن ديريا سفير تانزانيا الحالى بالقاهرة والنائب السابق لرئيس اتحاد نقابات العمال المرتبط بحزب الافروشيرازى قبل ثورة ١٢ يناير ١٩٦٤ فى زنزبار (١) .

وأوضح الرئيس نيريرى فى اعلان تشكيل اللجنة ، وفى رسالتين أخرتين أرسلهما الى اللجنة قبل بدء العمل ، أن مبدأ اقامة حكم الحزب الواحد قد تقرر فليس من حق اللجنة أن تبحثه ، وانما عليها أن تنظر فى دستور الحكومة والحزب فى ضوء مبادىء أساسية : منها استمرار نظام الحكم الجمهورى وحكم القانون والمساواة التامة بين المواطنين وضمان الحريات الكاملة لهم ومشاركتهم فى شئون الحكم وحريات اختيار ممثليهم فى الهيئات التشريعية ، أما الرسالة

(١) — Report of the Presidential Commission on the establishment of a democratic one party state.
Government Printer, Dar es Salaam, 1965.

الاولى فتختص بتوضيح مبادىء الخلق القومى مثل الأعتراف بمبدأ مساواة بنى البشر وحقهم فى الكرامة والمشاركة فى الحكم وحريات التعبير والحقوق الانسانية والحماية ومسئولية الدولة تجاه حماية المواطن ومحاربة الاستغلال الداخلى والخارجى ، والتزام الدولة تطبيق مبدأ مساواة الفرص وعدم التمييز بسبب الاصل والدين والمركز ومحاربة نزعات الدعاية المغرضة والكراهية وعلى الحكومة تنمية المجتمع حتى يتم بناء مجتمع بدون طبقات .

وأما الرسالة الثانية فمختصة بتوضيح أن دولة الحزب الواحد تمثل رغبات جميع الناس ، وأن باب الحزب مفتوح أمام الجميع للانضمام اليه طبقا للشروط المنصوص عليها فى القانون . ولذا يجب على اللجنة أن تبحث طريقة تنظيم وترتيب العلاقات بين الحكومة والاجهزة التنفيذية للحزب ، وكيف يتم ترتيب علاقات أجهزة الحزب بجماهير الشعب ، مع النظر فى وظائف مسئوليات الرئيس وحركة التعاونيات والنقابات .. الخ .

تقرير لجنة بناء ديمقراطية الحزب الواحد :

وقد بدأت اللجنة عملها باعداد « استخبار » (قائمة أسئلة) نشرتها فى فبراير ١٩٦٤ وحددت موعدا لتسلم الاجابات والاراء حتى ابريل ١٩٦٤ ثم طافت اللجنة بالاقاليم وزارت لجان ووحدات الحزب ومختلف أماكن التجمعات البشرية فى البلاد ، واستخدمت على نطاق واسع جميع وسائل الاتصال من صحف واذاعة ومطبوعات .. الخ ، كما زارت اللجنة فينيا ويوغوسلافيا للدراسة والمناقشة حول المسائل المتعلقة بمسئولياتها . وينقسم الاستخبار الى المجموعات التالية من الاسئلة والموضوعات .

١ ــ عضوية حزب التانو : هل تصبح العضوية أمرا ميسرا لجميع المواطنين على الرغم من آرائهم السياسية الخاصة ، أم لابد من تحديد مبادىء معينة يجب قبولها حتى يتمتع المواطن بعضوية الحزب .

٢ ــ علاقة الجمعية الوطنية (البرلمان) واللجنة التنفيذية للتانو : هل يبقى الجهازان كل على حده أم يدمج الاثنان احدهما فى الآخر ؟ وكيف تحدد العلاقات بينهما فى كل حالة ، وبالتالى كيف يتم توزيع السلطة والمسئولية . وما هى طرق اختيار اعضاء كل من الجهازين فى كل حالة بقاء كل منهما جهازا متميزا عن الآخر .

٣ ــ علاقة أجهزة الحكم المحلى واللجان الفرعية للحزب : هل تقوم بينهما صلات أم يندمجان وما هى هذه العلاقة ؟

٤ ــ المرشحون للانتخابات وعضوية هذه الاجهزة المحلية والتشريعية : هل يشترط فى المرشح أن يكون عضوا فى الحزب وما هى الشروط الواجب توافرها فى المرشح .

٥ ــ اختيار أعضاء الاجهزة المحلية والتشريعية : كيف يتم اختيار الاعضاء ، وما هى أبعاد المعركة الانتخابية من دعاية واتصال بالجماهير ، وما هو دور فروع الحزب وأجهزته فى المعركة .

٦ ــ رئيس الجمهورية : كيف يتم ترشيحه وانتخابه ؟

٧ ــ علاقة اعضاء المجالس بالحزب : هل يخضعون لمبادىء التنظيم الحزبى أم يتكلمون فى المجالس ويصوتون طبقا لرغباتهم ومواقفهم الخاصة ؟ هل يبقى نظام « كرباج الحزب » فى الجمعية الوطنية ؟

٨ ــ الموظفون والحزب : هل تبقى الاجهزة الادارية وسلك الخدمة المدنية بعيدة عن الحزب أم ينضم شاغلوها الى عضوية الحزب ؟ ما هى قيمة قضية الحياد الادارى ؟

٩ ــ الموظفون وعضوية المجالس المحلية والتشريعية : هل يتمتعون بحق العضوية ، وما هى شروط ومتطلبات الخدمة العامة ؟

١٠ ــ هل توضع قيود خاصة على دور ونشاط الموظفين أعضاء هذه المجالس ؟

وهل يتمتع الوزراء ونوابهم «صغار الوزراء» بعضوية المجلس التشريعى ؟

١١ ــ علاقة اتحاد النقابات والتعاونيات بالحزب .

وقد نشرت اللجنة توصياتها فى تقرير طبعته المطبعة الحكومية فى دار السلام فى مارس ١٩٦٥ ، ويحتوى على ما سبق من مقدمات ثم تلخيص واف لآراء الجمهور ونتائج الاتصالات والمقابلات

العديدة التى أشرنا اليها، وأخيرا توصيات اللجنة وتبدأها بمقدمة تاريخية دستورية عن تطورات التاريخ والاوضـــاع منـــذ انتخابات ١٩٥٨ فى تنجانيقا ، ودور حزب التانو منذ ذلك التاريخ ، وحالة الامر الواقع التى جعلته ممثلا لكل الشعب ولكل الحركة الوطنية فى صورة وضع الحـــزب الواحد. كما ناقشت هذه المقدمة أوضاع تنجانيقا خاصة ، وأفريقيا عامة بشأن موضوع الحـــزب الواحد وتعـــدد الاحزاب ، وما يقـــال عن ان الديمقراطية هى وضع تعدد الاحزاب فقط ، وفى هذا المجال قدمت اللجنة مناقشة وافية لـــكل هـــذه الآراء ووصلت الى أن الواقـــع الداخلى والدولى لا يجعل سبيلا للتقدم والنمو الا خـــلال وضع الحزب الواحـــد فى مجتمعات أفريقيـــا والبلاد المتخلفة .

وتبدأ التوصيات بالحديث عن حزب التـــانو ووظائفه فى تنجانيقا ، فترى ضرورة تغيير دستور الدولة ودستور الحزب ، وأن تتم تعديلات فى ترتيبات وعلاقات الحكم والاجهزة المختلفـــة فى الدولة ، وترى اللجنة أن حزب التانو ليس حزبا للنخبة والصفوة انما هو حزب جماهيرى مفتوح العضوية لكل مواطن والشرط الوحيد الذى تراه اللجنة هوالتزام مبادىء الحزبوشروط العضوية المنصوص عليها فى قانونه الاساسى ، ولهـــذا تقترح اللجنة تعديل المادة الثانية من دســـتور الحزب وهى الخاصة بمبادىء الحزب وأهدافه وتقدم الصيغة التالية لهذه المادة :

« أهداف ومبادىء حزب التانو هى :

١ ــ المحافظة على استقلال الدولةوحريات الشعب .

٢ ــ التأكيد علىالاعتراف بالكرامة الطبيعية للفرد طبقا لـــا جاء بالاعلان العـــالمى لحقوق الانسان .

٣ ــ بناء نظام حـــكم ديمقراطى واشتراكى يقوم بالآتى :

(ا) دعم الاستقلال الوطنى وضمان مستوى معيشة مناسب لكل مواطن .

(ب) منح الفرصة المتساوية لكل الرجـــال والنساء بدون نظر الى العنصر والدين والمركز.

(جـ) القضاء على الفقـــر والمرض والجهـــل بوسائل التعاون بين المواطنين والحكومة .

(د) استئصال كل أنواع الاستغلال والتمييز والرشوة والفساد .

٤ ــ تنمية كاملة لوسائل الثروة فى الدولة حتى تتمتع الامة باستعمال الوسائل التالية :

(ا) ملـــكية جماعيـــة لكل عناصر ووكالات الانتاج الرئيسية (مثل الارض والمـــاء والهواء والطاقة ووسائل الاتصال والمواصلات) .

(ب) تنمية الى الحد الاقصى للجهد التعاونى فى ميدان الانتاج والتوزيع والتبادل .

(جـ) تشجيع القطاع الخاص حيثما تكونهناك منفعة لكل الدولة .

٥ ــ التعاون مع جميع الاحزاب السياسية المكافحة فى سبيل استقلال أفريقيا حتى تتخلص القارة من الاستعماريين ، وأن تتم المحافظة على حريتها واستقلالها .

٦ ــ العمل على الوصول الى وحدة أفريقيا بالتعاون مع الدول الافريقية المستقلة الاخرى .

٧ ــ العمل على اقرار الســـلم والامن فى العالم خلال أجهزة الامم المتحدة .

وتنتقل التوصيات الى الحديث عن العلاقة بين الجمعية الوطنية واللجنة التنفيذية العليـــا للحزب . فترى أن الاعتراف بنظام حكم الحزب الواحد يحطم التفرقة التقليدية بين مؤسسات الحكم ومؤسسات الحزب. ولكن ليس معنى هذا هو أن مؤسسات الحكم تصبح هى مؤسسات الحزب أو بالعكس ، ولذا ترى اللجنة مقاومة اغراء دمج النوعين من المؤسسات دمجا كاملا ، وترفض اللجنة هذا الدمج لان كلا منهما له دوره الخاص وتشكيله الخاص ووظيفته الخاصة ، وان كان لابد من قيام علاقة بينهما . ثم تقـــدم مقترحاتها بشأن تشـــكيل الجمعية الوطنيـــة وعضويتها . وترى أن اعداد الاعضاء المنتخبين والاعضاء المعينين حاليا فى الجمعية كافية ، ولكن اللجنة تقترح اضافة نوع جديد من العضوية هو (العضو القومى National member) ، وترى أن اختيار هـــذا العضو القومى يأتى من قوائم معينة وفئات اجتماعية وسياسية معينة، وهؤلاء الاعضاء هم حكام الاقاليم السبعة عشرفىتنجانيقا الذين يعينون طبقا لاعتبارات سياسية حزبيـــة ويشغلون بحكم وظائفهم منصب سكرتير الحزب الاقليمى ، وهم أعضاء تقوم الجمعية الوطنية

باختيار أسمائهم من قوائم تقدمها اللجنة التنفيذية العليا لحزب التانو . وهذه القوائم تأتى اصلا من مقترحات وقوائم أسماء يقدمها اتحاد النقابات واتحاد التعاونيات وغرف التجارة وجامعة تنجانيقا ، وكل المؤسسات القومية . وكل هيئة أو مؤسسة قومية مما سبقت الاشارة اليه ، تقدم مقترحاتها بخمسة أسماء . ومن مجموع هذه المقترحات تقوم اللجنة التنفيذية العليا للحزب باعداد القائمة الموحدة التى تعرض على الجمعية الوطنية ..

وبعد هذا تناقش اللجنة عمليات الترشيح والعضوية فى الجمعية الوطنية ، فترى أن يكون المرشح عضوا عاملا فى الحزب ، وعارفا المنطقة التى يرغب الترشيح فيها ، وأن يكون السن الادنى للمرشح ٢١ سنة . ثم تنتقل اللجنة الى مناقشة وضع المنافسة المفتوحة فى نظام الترشيح للعضوية فترفضه بعد تبيان مخاطره ، وتوحى بانتقاء المرشحين خلال أجهزة الحزب ، وذلك بأن توصى اللجان الفرعية للحزب بأسماء المرشحين من بين المتقدمين أو الراغبين فى الترشيح ، ثم تعرض القوائم على اللجنة التنفيذية العليا التى تقوم باختيار ثلاثة مرشحين فى كل دائرة انتخابية. وفى أثناء الحملة الانتخابية تمارس اللجان الفرعية للحزب دورا فى التنظيم والدعاية الانتخابية . وبالنسبة الى العمل فى الجمعية التشريعية ، تقترح اللجنة الغاء نظام كرباج الحزب والهيئة البرلمانية لاعضاء الحزب نظرا الى ان الاعضاء يمارسون حريات المناقشة والنقد فى الجمعية الوطنية ويكتفى حزب التانو بالولاء الحزبى من جميع أعضاء الجمعية الوطنية . ثم توحى اللجنة بزيادة عدد اللجان البرلمانية فى الجمعية الوطنية، ويعرض التقرير لعلاقة الوزراء بالجمعية الوطنية ، فيرى أن نظام الحكم هو النظام الرئاسى ومع ذلك لابد من أن يكون الوزراء ونوابهم « صغار الوزراء » أعضاء فى الجمعية الوطنية .

وتناقش اللجنة اجراءات انتخاب رئيس الجمهورية ، ثم تتقدم بمقترحاتها . فترى أن يتم انتخاب الرئيس مباشرة من كتلة الناخبين فى تنجانيقا وزنزبار . وبدلا من النظام الحالى الذى يقضى بأن تقوم الجمعية الوطنية بترشيح الرئيس فى انتخابات الرئاسة ، ترى اللجنة أن تجتمع اللجنة التنفيذية العليا لكل من حزبى : التانو والافروشيرازى ، ويقومان سويا باختيار المرشح الواحد لانتخابات الرئاسة . وفى الانتخابات يكون دور الناخبين هو اما الموافقة على المرشح واما الرفض . كما ترى اللجنة تغيير مواعيد انتخابات الرئيس الى الموعد نفسه الذى يتم فيه انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية .

وبعد ذلك تنتقل اللجنة الى مناقشة موضوع الموظفين وعلاقاتهم بالعمل الحزبى والسياسى. وأشهد ان المناقشة رائعة فيما يتعلق بموضوع الحياد الوظيفى ، اذ ترى اللجنة — صادقة — أن هذه القضية قد سقطت وأصبحت غير ذات موضوع فى الدولة ذات نظام الحزب الواحد وتضرب على هذا الامثلة المنوعة ، ولذلك ترى اللجنة انه يجب امتداد سريان القانون الذى أصدره رئيس الجمهورية من قبل والذى الغى المبادىء الانجليزية التقليدية الخاصة بمنع الموظفين من المشاركة فى العمل الحزبى والعمل السياسى بالعضوية . ولكن اللجنة ترى أن المشاركة السياسية ليس معناها عضوية الجمعية الوطنية والمجالس المحلية بالانتخاب ، وانما السبيل الوحيد للعضوية هو أن يعين رئيس الجمهورية عددا معينا من الموظفين فى هذه المجالس المحلية .

وتناقش اللجنة ايضا موضوع الحكم المحلى ، فترى أنه سبق اقتراح الغاء التفرقة التقليدية بين أجهزة الحكم وأجهزة الحزب عند مناقشة موضوع الجمعية الوطنية ، ولذلك ترى ادماج الاجهزة الفرعية للحزب فى بناء وتنظيمات الحكم المحلى ، بالاضافة الى الاعضاء المعينين فى جميع مستويات الادارة المحلية . وترى اللجنة أن المرشحين لعضوية هذه المجالس يجب أن يكونوا أعضاء عاملين فى حزب التانو ، وأن يبقى الحد الادنى لسن الناخب والمرشح هو ١٨ سنة كما هو الوضع حاليا . وأن يتم الاختيار النهائى لاسماء المرشحين لعضوية هذه المجالس على اساس قوائم تقدمها اللجان الفرعية المختلفة ، وأن تختار اللجنة التنفيذية للحزب فى المنطقة ثلاثة أسماء بالشروط والاجراءات نفسها التى تتم فى اختيار المرشحين الثلاثة لعضوية الجمعية الوطنية . ويتم هذا بشرط أساسى ، هو أن سلطة اللجان التنفيذية الاقليمية انما تأتى بالتفويض من اللجنة التنفيذية العليا للحزب .

وتنتقل اللجنة الى مناقشة علاقة اتحاد النقابات العمالية والتعاونيات بالحزب ، وتبدا

بمقدمة عن العلاقات منذ انشاء حزب التانو عام ١٩٥٤ ، وترى ان التعاون والمساندة هومضمون العلاقة باتحاد النقابات فيما عدا فترات معينة كان السكرتير العام لاتحاد النقابات تمبو قد اختلف فيها مع قيادة الحزب . وتشير اللجنة الى ان قرار رئيس الجمهورية صدر بعد ذلك بحق الرئيس فى تعيين السكرتير العام ونائبه من بين أعضاء اللجنة العليا لاتحاد النقابات . والسكرتير العام الحالى هو كماليزا ويشغل حاليا منصب وزير العمل فى تانزانيا . وتناقش اللجنة وظائف النقابات ومسئولياتها فى النظام الاشتراكى وتنتقد المفاهيم الرأسمالية الخاصة بدور النقابات العمالية فى المجتمع الرأسمالى . وترى ان تبقى العلاقة بين الحزب واتحادالنقابات (نوتا) على ماهى عليه حاليا،على أساس أن اتحاد النقابات هيئة مرتبطة بالحزب وأن يمثل اتحاد النقابات فى جميع مستويات الحزب التنظيمية وأن يتمتع السكرتير العام لاتحاد النقابات بعضوية اللجنة التنفيذية العليا بحكم منصبه . وأيضا بالنسبة الى التعاونيات تجد اللجنة أن العلاقات وثيقة وأن اتحاد التعاونيات هو أحد الهيئات المرتبطة بالحزب رسميا ، وان السكرتير العام المنتخب للاتحاد يتمتع أيضا بعضوية اللجنة التنفيذية العليا بحكم منصبه على النمط المقرر بشأن اتحاد النقابات العمالية .

واخيرا تناقش اللجنه القانون الاساسى لحزب التانو فترى وجوب مراجعته فى الوقت الذى تتم عملية اصدار الدستور المؤقت لجمهورية تانزانيا، ونقدم مقترحاتها بشأن المؤتمر السنوى العام للحزب والاعضاء الذين يحضرون هذا المؤتمر ، وتقترح اضافة فئات جديدة من الاعضاء وذلك بشرط أن تظل الاغلبية للاعضاء المنتخبين عن اللجان الفرعية للحزب ، وأن زيادة الاعضاء الحاضرين بحكم مناصبهم لا تلغى هذا المبدأ . ثم تناقش عدد اعضاء اللجنة التنفيذية العليا للحزب ، فترى ضم عدد من الاعضاء بحكم مناصبهم ، مثل حكام الاقاليم الذين يشغلون مناصب سكرتيرى اللجان التنفيذية لفروع الحزب الاقليمية ، وتعطى اللجنة التنفيذية سلطات استدعاء الشهود وسماع الآراء من خارج اللجنة وطلب ابحاث وتقارير خاصة من خارج اللجنة أيضا . ثم تناقش وضع السكرتير العام ونائبه وأمين الصندوق القومى للحزب ، فترى اضافة سلطات لرئيس الحزب خاصة بايقاف السكرتير العام ونائبه وأمين الصندوق القومى للحزب عن مباشرة أعماله بقرار خاص ، ثم يعرض الموضوع بعد ذلك على اللجنة التنفيذية العليا لبحثه واقراره . وتطلب اللجنة أن يكون حكام الاقاليم هم سكرتيرو اللجان التنفيذية الاقليمية للحزب .

وفى الختام تبحث اللجنة حقوق الفرد وحرياته فى دولة الحزب الواحد ، وتناقش اقتراح اصدار اعلان للحقوق الانسانية . ولكنها ترى أن عملية اصدار هذا الاعلان انما ترتبط أساسا بعمليات التنفيذ والتطبيق التى يمكن أن تجعله حبرا على ورق فى التنفيذ . ومن ثم تصل الى رأى أنه لاقيمة لهذه النصوص المكتوبة ألا بوجود رأى عام شامل يحميها حتى ولو لم تكن مدونة وكانت توجد فى صورة عرف وتقاليد . ومع هذا توحى بضمانات ضد استغلال السلطات ضد الحريات . وأخيرا تتكلم عن حكم القانون واستقلال القضاء .

مقترحات الحكومة لبناء ديمقراطيه الحزب الواحد

وفى مايو١٩٦٥اجتمعت اللجنة التنفيذية العليا لحزب التانو،ومجلس الثورة لحزب الافروشيرازى (اللجنة التنفيذية العليا) وتم النظر فى تقرير لجنة بناء ديمقراطية الحزب الواحد ، وبعد مقترحات وتعديلات ، وخاصة بوضع زنزبار السياسى والدستورى فى الجمهورية المتحدة ، تم اعداد مقترحات الحكومة بالنسبة الى هذا التقرير فى صورة مشروع قانون مقدم الى الجمعية الوطنية وقد وافقت عليه بعد ذلك فى مايو ١٩٦٥ وقبلت الحكومة التقرير فيما عدا بعض الاصنافات والتعديلات التى تتعلق باعتبار اعضاء مجلس الثورة فى زنزبار أعضاء فى الجمعية الوطنية بحكم مناصبهم ، وأن يتم تعيينهم بواسطة قرار من رئيس الجمهورية وبعد استشارة النائب الاول لرئيس الجمهورية (عبيد كرومى رئيس زنزبار أيضا) (٢) .

(٢) — Proposals of the Tanzania Government for the establishment of democratic one-Party state. Government Printer, Dar es Salaam, 1965.

وبالنسبة الى أعضاء الجمعية الوطنية تقترح الحكومة اضافة حكام اقاليم زنزبار الثلاثة لعضوية الجمعية بحكم مناصبهم ، وبالنسبة الى موضوع اختيار المرشحين ، لم توافق الحكومة على مبدأ ترشيح ثلاثة لكل دائرة ، وانما اقترحت أن يرشح اثنان فقط ، وأن اختيارهم الاولى فى الدوائر الانتخابية يتم فى مؤتمرات الاقليمية للحزب وليس بواسطة اللجان التنفيذية لفروع الحزب . وأيضا تم تعيين لجنة خاصة للاشراف على الانتخابات ، مع اشتراط عدم انسحاب اى مرشح بعد أن تتم موافقة اللجنة التنفيذية العليا للحزب على اسمه . وأيضا بالنسبة الى ترشيح اسم رئيس الجمهورية ، يتم هذا بواسطة المؤتمر السنوى العام لكل من الحزبين مجتمعين بدلا من اللجان التنفيذية للحزبين مجتمعين ، وفى نطاق الحكم المحلى يصبح رئيس اللجنة التنفيذية الفرعية للحزب هو رئيس مجلس الحكم المحلى . كما تحتفظ الحكومة لنفسها بالحق فى تقديم مشروع قانون خاص بتنظيم الحكم المحلى فيما بعد . وبالنسبة الى المنظمات والهيئات المرتبطة بالحزب يتحتم على كل منها أن تقدم تقريرها السنوى الى اللجنة التنفيذية العليا للحزب لمناقشته . واخيرا يتحدث مشروع القانون عن القانون الاساسى للحزب فتتقدم مقترحات بشأن عضوية المؤتمر السنوى العام للحزب الذى سوف ينعقد كل سنتين مرة واحدة بدلا من انعقاده سنويا . وتقر المقترحات سلطات رئيس الحزب الخاصة تجاه السكرتير العام ونائبه وامين الصندوق القومى ، ثم تقترح ايضا اضافة بعض أعضاء الى اللجنة التنفيذية العليا بشرط أن لا يتمتعوا بحقوق التصويت فى داخل اللجنة .

وفى عام ١٩٦٦ نشرت الحكومة مشروع القانون الخاص بالحكم المحلى ، وقد تمت موافقة الجمعية الوطنية عليه فى سبتمبر ١٩٦٦ بعد زيارة السيد الرئيس جمال عبد الناصر لتانزانيا. ويشير المشروع الى أن انتخابات الحكم المحلى قد صار تأجيلها حتى يصدر هذا القانون ، ولذلك تقترح الحكومة أن يمتد وضع المجالس الموقت حتى تتم الانتخابات الجديدة فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٦ (٢) .

وتبدأ مقترحات الحكومة بطلب اعداد قوائم موحدة لقيد الناخبين فى جميع الانتخابات فى تانزانيا (الرئيس — البرلمان — الحكم المحلى) وأن تخضع هذه القوائم لسلطات انتخابات دائمة . ولكن المشكلة هى أن قانون الحكم المحلى السابق كان يقرر أن الحد الادنى لسن الناخب هو ١٨ سنة بينما تقرر أحكام قوانين انتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان أن الحد الادنى هو ٢١ سنة . لذلك تقترح الحكومة أن يصبح الحد الادنى لسن الناخب فى الحكم المحلى هو ٢١ سنة ، بشرط أن لا يحرم الناخبون السابقون المقيدون فى الجداول من المشاركة فى الانتخابات ما دام سن الناخب ما يزال أقل من ٢١ سنة . وأن لا يقيد بعد ذلك الا من بلغ ٢١ سنة على الاقل .

وبالنسبة الى عضوية هذه المجالس يرى مشروع القانون أن يتكون الاعضاء من فئتين اثنتين فقط ، هما : المنتخبون ، والمعينون ، بشرط الا يزيد عدد المعينين على عشرة أعضاء فى كل مجلس ، وأن تمتد دورات مجلس الحكم المحلى الى ثلاث سنوات ، أى أن الانتخابات تجرى كل ثلاث سنوات. وبالنسبة الى رئيس مجلس الحكم المحلى فى القرية والحى والناحية والاقليم ، يكون هو رئيس فرع الحزب فيها . ولكن نظرا الى مسئولياته العديدة يقوم المجلس بانتخاب نائب للرئيس من بين الاعضاء المنتخبين ، وحتى يمارس المجلس صلاحياته تتم زيادة عدد اللجان الفنية المنبثقة عن المجلس فى كل مستويات الحكم المحلى .

ويشير القانون الى اهمية دور ونشاط لجان تنمية القرى التى تأخذ وضعا قانونيا فى تركيب الحكم المحلى . وهذه اللجان هى التى أقامها الحزب لتحل محل رؤساء القبائل والجماعات البشرية فى شئون توزيع وتعزيز مسائل الارض الزراعية والمحاصيل . وأن هذه اللجان القروية تعمل تحت اشراف لجنة الناحية فى كل منطقة ، وان لجنة الناحية تعمل تحت اشراف لجنة الاقليم . ونص القانون على أن لجان تنمية القرى تتكون من قيادات خلايا الكبار التابعة للحزب .

---

(٢) Proposals of the Tanzania Government on Local Government Councils Government Printer, Dar es Salaam, 1966.

واستطرادا نشير الى أن عمل هذه اللجان قد برز فى حياة تنجانيقا بعد القوانين الخاصة بالغاء الملكية الفردية للارض الزراعية التى كانت فى أيدى الاوروبيين وبعض الاسيويين . واقرار مبدأ الملكية الجماعية للارض الزراعية ، على أساس القيم القبلية القائلة بأن الارض وديعة الآباء للابناء جميعا فى تانزانيا . وأن المسئول عن كل ما يتعلق بها هو رئيس الجمهورية المنتخب من الشعب مباشرة بوصفه رئيس رؤساء وزعيم زعماء القبائل والوحدات البشرية فى تنجانيقا ،

وبعد ذلك يعمد مشروع القانون الى اقرار مبدأ ترشيح اثنين فقط فى انتخابات الحكم المحلى، وأن يتم اعداد قوائم المرشحين بواسطة المؤتمر السنوى لفرع الحزب فى الدائرة ، ثم ترفع القوائم الى اللجنة التنفيذية لفروع الحزب فى الناحية لانتقاء اثنين فقط . وأن سلطات اللجنة التنفيذية الفرعية انما هى سلطات تفويض من اللجنة التنفيذية العليا للحزب . وكذلك يطلب مشروع القانون اقرار مبدأ الانتخابات بالشعارات المميزة لكل عضو حتى يمكن التغلب على مشكلات الامية .

وفى عام ١٩٦٦ نشر تقرير اللجنة الرئاسية الخاصة بالبحث فى شئون الحركة التعاونية وهيئات التسويق ، وهو دراسة لاوضاعها ومشكلاتها ومقترحات اعادة تنظيمها وترتيب مستوياتها الادارية والمالية ، وقد تقرر أن تناقشه الجمعية الوطنية فى دورتها الحالية وذلك بعد مناقشته شعبيا وحكوميا . وفى الوقت نفسه تنهمك اللجنة الرئاسية الخاصة بالبحث فى شئون الحركة العمالية ، فى اعداد تقريرها وسوف يتم نشره قريبا ، وعلى النمط نفسه الذى اتبع بشأن التقارير السابقة سوف تتم المناقشة والدراسة ثم اقتراح التعديلات والتنظيمات المختلفة فى تانزانيا (٤) . وكل هذا يتم فى اطار الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى أقرها البرلمان فى مايو ١٩٦٤ وتنتهى عام ١٩٦٩، وهى خطة خاصة بتنجانيقا فقط . وقد وعد الرئيس نيريرى بأن يقدم خطة خاصة بالتنمية فى زنزبار بعد اعدادها واقرارها بواسطة التشاور بين سلطات حكومة زنزبار وسلطات حكومة الاتحاد فى تانزانيا . وحتى الآن لم تتقدم الحكومة بالخطة الى الجمعية الوطنية لاقرارها، وان كان تم اعداد المسودة الخاصة بها وتجرى مناقشتها حاليا (٥) .

الدستور المؤقت ونظام الحكم :

فى شهر يوليو ١٩٥٥ وافقت الجمعية الوطنية على الدستور الموقت لجمهورية تانزانيا ، كما اقرت ايضا القانون الاساسى لحزب التانو . ويتكون الدستور الموقت من مقدمة و ٨٦ مادة تقع فى تسعة فصول . وأما القانون الاساسى للحزب فيقع فى خمس مواد تنقسم كل منها الى نقاط فرعية عديدة (٦) .

وقبل أن نستعرض الدستور الموقت ، نعود الى مراجعة اعلان الاتحاد بين جمهورية تنجانيقا وجمهورية زنزبار الشعبية الذى تم التوقيع عليه يوم ٢٢ ابريل ١٩٦٤ من رئيس جمهورية تنجانيقا ورئيس جمهورية زنزبار الشعبية . ويتكون الاعلان من مقدمة وسبع مواد . واهم ما جاء فى الاعلان هو الاشارة الى الرباط التاريخى الطويل بين شعوب وأراضى البلدين وعلاقات القرابة والمحبة والرغبة فى الوحدة كمقدمة لوحدة الشعوب الافريقية . وان كلا الدولتين تندمجان فى دولة واحدة ذات سيادة واحدة . ومن يوم اعلان الاتحاد حتى تجتمع الجمعية التأسيسية لاصدار دستور الجمهورية المتحدة ،

---

(٤) — Report of the Presidential Special Committee of Enquiry into the Co-operative movement and Marketing boards. Government Printer. Dar es Salaam, 1966.

(٥) — Adress by the President on the Tanganyika Five Year Plan and review of the plan. Tanganyika Information service, Dar es Salaam, 1964.

(٦) — The Interim Constitution of Tanzania, 1965. Government Printer, Dar es Salaam, 1965.

تسمى هذه المـــدة بالفترة المؤقتة . وفى خـــلال هذه الفترة الموقتة يصير تعديل دستور جمهورية تنجانيقا على أساس اقرار سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية خاصة بزنزبار وتمتلكان سلطات شاملة فى داخل زنزبار فى جميع الامور فيما عدا ماتحتفظ به والسلطة التنفيـــذية والتشريعية للجمهورية المتحدة . وأن رئيس الجمهورية المتحدة سيكون له نائبان يقيم أحدهمـــا فى زنزبار ويكون رئيس السلطة التنفيذية فى زنزبار . ويكون أيضا مساعدا لرئيس الجمهورية فيما يختص بسلطاته التنفيذية المتعلقة بزنزبار . وسيتقرر أيضا تمثيل زنزبار فى برلمان الجمهورية المتحدة .

وتتقرر سلطة البرلمان والسلطـــة التنفيذية فى الجمهورية المتحدة على الامور التالية :

الدستور وحكومة الاتحاد ، الشئون الخارجية الدفاع ، البوليس ، الســـلطات الاســـتثنائية والطوارىء ، الجنسية ، الهجرة ، التجـــارة الخارجية والقروض الاجنبية ، الجهاز الادارى (سلك الخدمة المدنية) فى الاتحاد ، شئون ضرائب الدخل والجمارك والرسوم ، المـــوانى والطيران المدنى والبريد والتلغراف ، والى جانب هـــذه الامور الخاصة بالاتحاد ، تتقرر سلطة الجمهورية المتحدة على الشئون الاخرى الخاصة بتنجانيقا . علمـــا بأن القوانين الســـارية فى كل من زنزبار وتنجانيقا حاليا تظل كما هى فيما عدا ما يتم من تعديلات بواسطة السلطات المقررة دستوريا ، وما يقوم به رئيس الجمهورية من تطبيق قانونى خاص بزنزبار ، وأن رئيس الجمهورية سيكون المعلم جوليوس نيريرى وبمســـاعدة نوابه ومن يعينهم من الوزراء ، وأن النائب الاول لرئيس الجمهورية سيكون الشيخ عبيد كرومى الـــذى سيتولى سلطات رئيس الســـلطة التنفيذية فى زنزبار . ويتفق الاثنان فى وجوب تعيين لجنـــة لتقديم مقترحات خاصة بدســـتور الجمهـــورية المتحدة ، وفى وجوب دعوة جمعية وطنية تضم ممثلين من تنجانيقا وزنزبار (سيتم تحديد عددهم فيما بعد) فى بحر سنة من بدء الاتحاد . وهذه الجمعية الوطنية تختص بسلطات اقرار مقترحات اللجنة الدستورية . وأخيرا يتم التصديق على هذا الاعلان بواسطة برلمان تنجانيقـــا ومجلس الثورة فى زنزبار مع الوزراء المختصين فى كل من البلدين ، وأن اتمام هذا التصديق هو اعلان بقيام الجمهورية المتحدة وبتنظيم سلطة الحـــكم فى زنزبار (٧) .

وفى فترة اعداد مقترحات الـــدستور المؤقت استعان حزب الافروشيرازى فى زنزبار بمستشار دستورى هو الاستاذ توماس فرانك بجامعـــة نيويورك ، الذى يقرر أن علاقة الاتحاد بين البلدين انما تتم تنظيمها ــ من حيث المبدأ ــ طبقـــا للعلاقة الدستورية القائمة بين المملكة المتحدة وشمال ايرلندا ، وهذا بعد اجراء ما يلزم من تعديلات تناسب أوضاع التـــكييف السياسى فى الجمهورية المتحدة (٨) .

ويبدأ الدستور بمقدمة قصـــيرة تتحدث عن مساواة البشر وكرامتهـــم واحترام حقوقهم فى الحرية والعدالة والحياة والملكية وحرية الضمير وحرية التعبير وحرية التجمع للمشاركة فى شئون حكم بلادهم ، وفى أن يحصلوا على عائد عـــادل مقابل عملهم ، وعلى الحكومة أن تمنع استقلال انسان بواسطة انسان آخر ، وحيث أن الحكومة مسئولة أمام برلمان منتخب بحرية ويمثل سكان البلاد ، وحيث أن القضاء حر وغير متحيز ، لذلك يتم اعلان هذا الدستور لبناء مجتمع ديمقراطى فى تانزانيا .

والفصل الاول خاص بالمواد المتعلقة بالجمهورية والحزب والشعب . فتانزانيا جمهورية متحدة ذات سيادة وأراضـــيها هى أراضى جمهوريتى : تنجانيقا ، وزنزبار سابقا ، ثم تنص المادة الثالثة على أنه سيكون هناك حزب واحد فى تانزانيا ، ولكن حتى يتم توحيد حزبى التانو والافروشيرازى فى حزب واحـــد ، سيكون الحزب الواحـــد فى تنجانيقا هو التانو ، والحزب الواحد فى زنزبار هو الافروشيرازى ، وأن كل النشاط السياسى واجهزة الدولة المركزية والمحليـــة فى تنجانيقـــا وزنزبار ستكون تحت اشراف الحـــزب ، وانه سيتم اقرار القانون الاساسى الجـــديد لحزب التانو بواسطة الدورة الحالية للجمعية الوطنية

---

(٧) Michael Lofchie : Zanzibar, Background to Revolution. Oxford Uniersity Press, London 1965. pp. 285 - 287.

(٨) Ibid., p. 280.

التى تملك ايضا حق تعديله وحق اقرار الوضع الموحد للحزبين . ثم يشير الفصل الاول بعد ذلك الى المواطنة والجنسية وشئون القيد فى سجلات الناخبين . ثم تقرر المادة الاخيرة فى هذا الفصل ان كل مواطن بلغ الثامنة عشرة من عمره يستطيع أن يتقدم لعضوية الحزب ، بشرط أن يؤمن بمبادئه واهدافه وأن يدفع الاشتراك المقرر فى القانون الاساسى للحزب .

اما الفصل الثانى فيختص برئيس الجمهورية المتحدة الذى يصبح رئيس الدولة والقائد الاعلى للقوات المسلحة. وأن الرئيس ينتخب من الشعب طبقا لاحكام الدستوروطبقا للقانون الذى يصدره البرلمان لتنظيم عملية ومواعيد الانتخاب . وبعد هذا تتحدث المواد عن طريقة ترشيح الرئيس بواسطة اجتماع مشترك من الحزبين أو الحزب الموحد فى المستقبل ، والشروط الواجب توافرها فى هذا المرشح الوحيد ، وبعد النجاح فى الانتخابات يتولى الرئيس السلطة ، وتتحدث المواد عن خلومنصب الرئيس بالعجز أوالاستقالة أو الوفاة ، وعن سلطات ومسئوليات الرئيس .. الخ .

ويختص الفصل الثالث بالسلطتين: التشريعية، والتنفيذية فى الجمهورية المتحدة ، ويبدأ المواد بأن السلطة التنفيذية يمارسها الرئيس مباشرة أو بواسطة الوزراء وغيرهم من المسئولين فى الاتحاد . وأن هذه السلطة التنفيذية تشمل شئون الاتحاد وشئون جمهورية تنجانيقا . وأن للرئيس نائبين أولهما هو رئيس السلطة التنفيذية فى زنزبار ، وأن ثانيهما هو مساعد الرئيس فى شئون تنجانيقا ، كما يكون أيضا ممثل شئون الحكومة فى الجمعية الوطنية . وينشىء الرئيس الوزارات ، ويكون نائبا الرئيس والوزراء مسئولين امام الرئيس . ويعين الرئيس نواب وزراء (صغار الوزراء) ، ويكونون جميعا أعضاء فى الجمعية الوطنية . ثم تتحدث المواد عن حالات خلو هذه المناصب . وتتحدث ايضا عن مجلس وزراء يراسه الرئيس أو يحل محله احد الوزراء الذين يعينهم الرئيس لذلك . وتتحدث المواد عن مهام هذا المجلس ، ثم تنتقل المواد الى الحديث عن حكام الاقاليم الذين يعينهم الرئيس ويقيلهم ، ثم حق الرئيس فى الاعفاء من الاحكام القضائية فى تنجانيقا وزنزبار .

وتأتى بعد ذلك المواد الخاصة بالسلطة التشريعية ، وتنص على أن البرلمان يتكون من رئيس الجمهورية وأعضاء الجمعية الوطنية ، وعلى أن عدد أعضاء الجمعية وفئاتهم يحددها الدستور ، والعدد الحالى للاعضاء هو ١٨٤ بخلاف رئيس الجمعية . مع النص على عدم عضوية الرئيس فى الجمعية الوطنية . ثمتتحدث المواد عن سلطات البرلمان بشأن تقسيم تنجانيقا الحالى الى ١٧ أقليما وزنزبار الى ٣ أقاليم ، ثم تتحدث المواد عن الدوائر الانتخابية وتحديد عددها وسلطات اللجنة الانتخابية فى هذا الشأن وحق كل مواطن بلغ ٢١ سنة ويتمتع بعضوية الحزب فى التقدم للترشيح عن الدائرة . ثم تنتقل المواد الى الحديث عن اجراءات الترشيح وهى التى سبقت الاشارة اليها فى تقرير اللجنة الرئاسية وما أدخلته عليها الحكومة من تعديلات فى مشروع القانون الذى سبقت الاشارة اليه كذلك . وهناك مادة تنص على سلطات الرئيس فى تعيين أعضاء من مجلس الثورة فى الجمعية الوطنية بعد الاتفاق مع رئيس زنزبار ، وهذا الى جانب تعيينات اضافية لضمان تمثيل زنزبار تمثيلا مناسبا فى الجمعية الوطنية . وبعد هذا تشير المواد الى حالات خلو مقاعد الجمعية الوطنية واثبات العضوية فى حالات الطعن ، وانتخاب رئيس الجمعية الوطنية ونائبه بشرط الا يكون أحدهما شاغلا لمنصب وزارى . وبعد ذلك تأتى المواد المنظمة لانعقاد دورات الجمعية واجراءات عملها والتصويت فيها واللجان التابعة لهما، وسلطات التشريع الخاصة بالاتحاد .الخ.

ويختص الفصل الرابع بالسلطتين التنفيذية والتشريعية فى زنزبار ، فتقرر المواد وجود هذه الأجهزة الخاصة بزنزبار ، وأن النائب الأول للرئيس هو رئيس السلطة التنفيذية فى زنزبار وله سلطات رئيس زنزبار . ثم تتحدث المواد عن اجراءات خلو المنصب ، وسلطات التشريع فى نطاق دستور الاتحاد ، وسلطات تعيين حكام الأقاليم فى زنزبار .

ويختص الفصل الخامس بالسلطة القضائية للجمهورية المتحدة ولزنزبار وتتحدث المواد عن المحكمة العليا للجمهورية المتحدة ورئيس القضاة ، وطرق واجراءات تعيين قضاة المحكمة العليا ويمين الولاء الذى يجب أن يؤدوه قبل تولى المناصب . ثم تتحدث عن لجنة تنظيم الخدمة القضائية التىيرأسها رئيس القضاة فى تانزانيا وسلطاتها فى تعيين وفصل القضاة

ثم تحدث المواد عن امكان قيام محكمة عليا فى زنزبار تتبعها السلطات القضائية هناك . وتعطي المواد سلطات خاصة للمحكمة العليا فى تانزانيا المنعقدة فى هيئة كاملة بشأن تفسير مواد هذا الدستور ، وأن قرارها نهائي فى هذا المجال . وتتحدث أيضا عن درجات المحاكم وسلطاتها .

ويختص الفصل السادس باللجنة الدائمة للتحقيق والتحرى وهى تتمتع بسلطات البحث فى سلوك اى شخص فيما يتعلق بشئون اساءة سلطات المنصب واستغلال المنصب .

ويمكن أن تبدأ عملها بواسطة توجيهات من الرئيس أو من تلقاء نفسها . وأن تقريرها النهائى فى كل حالة يقدم الى الرئيس . ثم تتحدث المواد عن الأشخاص الذين يدخلون فى دائرة سلطات هذه اللجنة فترى أن جميع العاملين فى خدمة الجمهورية المتحدة أو ذوى المناصب الحزبية ، أو العاملين فى اجهزة الحكم المحلى او الهيئات والمؤسسات الأخرى فى الدولة . وأن هذا النشاط لا يدخل فيه عمل رئيس الجمهورية ورئيس السلطة التنفيذية فى زنزبار وسلطاتهما . وتتكون هذه اللجنة من رئيس وعضوين آخرين يعينهم جميعا رئيس الجمهورية ، ولا تكون لهم مسئوليات ومناصب وزارية او حزبية ، ويعينون لمدة سنتين قابلة للتجديد .

ويختص الفصل السابع بالاجراءات والأوضاع المالية فى الجمهورية المتحدة ، وأهم ما فى هذا الجزء هو أن فرض الضريبة يتم بقانون مع الاحتفاظ للسلطة التشريعية فى زنزبار بسلطات فرض ضرائب فيما لا يتعارض مع دستور الجمهورية المتحدة . ويتحدث عن سلطات وضع الميزانية وابوابها والانفاق منها . وعن أن هناك منصب مراقب ومراجع عام فى الجمهورية المتحدة (مثل ديوان المحاسبات أو ما يشبه هذا) وتحدث مواد هذا الفصل عن تعيينه واعفائه من منصبه .

ويختص الفصل الثامن بالقوات المسلحة ، ويبدأ بتحريم تكوين أى قوات عسكرية أو شبه عسكرية فى تانزانيا بدون قانون من البرلمان . وتتحدث المواد عن سلطات رئيس الجمهورية بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة .

وأخيرا يتحدث الفصل التاسع عن مواد ختامية مثل تكوين لجنة الانتخاب وعضويتها ومسئولياتها وتشير أيضا الى مسائل خاصة بسلطات تعيين الموظفين ثم تأتى بعض المواد الخاصة بتوضيح ما ورد من الدستور من مصطلحات وكلمات حتى يساعد هذا فى عملية تفسير المواد وتطبيقها . ومن الأمثلة على هذا استعمال مصطلح السلطة التشريعية ومتى يعنى البرلمان الاتحادى ومتى يعنى البرلمان السلطة التشريعية فى زنزبار . وأيضا كلمة وزير وكلمة حزب ومصطلح شئون الاتحاد . وبالنسبة الى شئون الاتحاد نلاحظ أن الدستور أقر ما ورد من تفسير فى اعلان الاتحاد بين تنجانيقا وزنزبار فى ٢٢ أبريل ١٩٦٤ ، ولكنه أضاف اليه شئون العملة معدنية وورقية والبنوك بما فيها بنوك التوفير ، والتعامل بالنقد الأجنبى وتحويل العملة الى الخارج .

وأخيرا نصت المادة ٨٦ على أن هذا هو الدستور الموقت لتانزانيا عام ١٩٦٥ ، وأنه ينطبق على تنجانيقا وزنزبار وأن يطبق فور انتهاء عمل البرلمان الحالى الذى أقره وصدق عليه .

تطور الحكم المحلى فى تنجانيقا :

التطورات الأخيرة فى تنظيم الحكم المحلى فى تانزانيا تظهر معانيها واهدافها اذا نظرنا نظرة شاملة الى تركيب الحكم المحلى فى تنجانيقا منذ عهد الاستعمار الانجليزى ، فقد ورثت تنجانيقا هذا النظام طبقا للأنماط الانجليزية التى تقوم على اساس انتخاب المجالس المحلية . ولكن بعد الاستقلال ظهر أثر وجود نظام الحزب الواحد ، واستدعى هذا بناء علاقات وأوضاع تتناسب مع وجود هذا الحزب الواحد ودوره فى حياة المجتمع .

قبل الاستقلال عام ١٩٦١ كانت تنجانيقا مقسمة الى تسع مديريات بالاضافة الى اقليم دار السلام ولكن بعد الاستقلال أعيد التقسيم الى ١٧ اقليما وصدر قانون يجعل تعيين حكام النواحى والأقاليم يتم طبقا لاعتبارات سياسية ، كما ألغيت سلطات الرؤساء القبليين والتقليديين ، وتم الغاء المجالس القديمة وحل محلها مجالس منتخبة يأتى غالبية اعضائها من انصار وقيادات حزب التانو ، وصدر قانون جديد ينظم درجات التقاضى ويضع نظاما موحدا لكل هيئات وتنظيمات القضاء . وقد تمت كل هذه التغييرات مع موجة

افرقة الوظائف التى بدأت منذ عام ١٩٦٠ . وكان هذا بقصد اعطاء الحكم المحلى الصورة الافريقية العامة والمحلية الخاصة بتصفية أوضاع الموظفين والمسئولين الأجانب فى مختلف مستويات التنظيمات المحلية . وفى الوقت نفسه كانت تسيطر على القيادة السياسية الجديدة الرغبة العميقة فى خلق وتشجيع نمو الولاء القومى للدولة وللمجتمع بدلا من النزعات المحلية والقبلية التى كانت منتشرة فى بعض المناطق والتجمعات البشرية . أضف الى هذا أن قيادة حزب التانو كانت هى القيادة العليا للدولة المستقلة ، وكان من الحتمى أن تظهر قيادات حزب التانو فى المستويات المعقودة للتنظيم الادارى والأجهزة التنفيذية والسياسية فى الدولة . ولهذا صدر قانون يلغى النظام الانجليزى التقليدى الخاص بمنع الموظفين والاداريين من العمل السياسى . ونتيجة لكل هذا ، يستطيع حزب التانو أن يشرف ويسيطر على جميع العلاقات والاتصالات بين الاجهزة القائمة فى الدولة والمجتمع .

وتبلورت كل هذه التغييرات فى قانون عام ١٩٦٢ الذى أعطى رئيس الجمهورية حق تعيين حكام الأقاليم والنواحى طبقا لاعتبارات سياسية . وفعلا تم تعيين شخصيات قوية من قيادات الحزب ، وتم الربط بين مناصبهم كحكام للأقاليم وبين مسئولياتهم السياسية كسكرتيرى الحزب فى الأقاليم ، ومنح حاكم الاقليم مرتب نائب الوزير (صغار الوزراء) و فى حالات عديدة كانوا يعينون بعد ذلك فى مناصب نواب الوزراء أو الوزراء مثل الشيخ عمرى عبيدى حاكم الاقليم الغربى الذى عين بعد ذلك وزيرا للعدل عام ١٩٦٣ . وبعد ذلك بفترة قصيرة صدر قانون يعطى رئيس الجمهورية الحق فى تعيين حكام للنواحى التى ينقسم اليها كل اقليم . طبقا للاعتبارات السياسية نفسها التى تتحكم فى تعيين حكام الأقاليم . وأصبح حاكم الناحية أيضا سكرتيرا للحزب فى الناحية نفسها . ويمكن تفهم معنى هذه التعيينات بصورة واقعية عندما ننظر فى طريقة تشكيل اللجان التنفيذية للحزب من الأقاليم والنواحى والمسئوليات والمهام التى تضطلع بها ودور السكرتير فى العمل السياسى اليومى فى كل وحدة . وهذا الفهم هو الذى يجعلنا نعرف قيمة ومعنى تعيين شخصيات حزبية كبيرة وشخصيات مهمة فى هذه المناصب ، ومن الأمثلة كيسومو احد الزعماء النقابيين ووزيرى جوما وجوزيف نيريرى .. الخ .

وحدثت تعديلات أخرى فى علاقة هذه التنظيمات المحلية بالمركز الرئيسى للسلطة فى دار السلام . فحتى عام ١٩٦٤ كان الحكم المحلى تابعا لمكتب رشيدى كاواوا النائب الثانى لرئيس الجمهورية ، ولكن نقلت اختصاصات الحكم المحلى الى رئيس الجمهورية وقد كان يمارسها بواسطة وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية بوهوك مونانكا ، ثم تم أخيرا انشاء وزارة للادارة المحلية ويشغل منصب الوزير أوسكار كاميونا سكرتير عام حزب التانو . وهنا يجب أن نراجع دستور الحزب لمعرفة سلطات اللجنة التنفيذية العليا للحزب واللجنة المركزية ودور سكرتير عام الحزب فى جميع فروع ولجان الحزب الاقليمية والمحلية . وهذا يجعلنا نتبين دور الوزير كمسئول عن الحكم المحلى بوجه عام خاصة أعمال حكام الأقاليم والنواحى المعينين من رئيس الجمهورية ، ودور الوزير فى الوقت نفسه كسكرتير عام للحزب ومسئولية هؤلاء الحكام أمامه بموجب كونهم سكرتيرى لجان الحزب فى الأقاليم والنواحى أيضا علما بأن حكام الأقاليم أعضاء فى الجمعية الوطنية بحكم مناصبهم .

وسلطات حكام الأقاليم منوعة ، فهم المسئولون عن حفظ القانون والنظام ولهم سلطات ضيقة محدودة بشأن القاء القبض على الأشخاص ، ولهم سلطات يحددها القانون فى مجالات الاشراف على السلطات الريفية وتنسيق العمل بين أجهزة الحكومة فى الاقليم ، ولهم دور فى قيادة لجان التنمية الاقليمية ومجالات نشاطها المتعددة فى شئون المواصلات والزراعة والأشغال .. الخ .

أما سلطات حكام النواحى فهى صورة من سلطات حكام الأقاليم ولكن فى نطاق الناحية وعلى مستوى أجهزتها الادارية . وكما سبقت الاشارة ينقسم كل اقليم الى نواح . وليس هناك عدد محدد ثابت لتقسيم كل اقليم : فبعض الاقاليم ينقسم الى ستة نواح ولبعضها ينقسم الى ثلاث أو اثنتين . ويظهر التنوع بصورة واسعة فى مجالس النواحى اذ ان بعضها يمثل مناطق الحضر وأحياء المدن ، وبعضها الاخر يمثل مناطق الريف والحياة الرعوية . وهناك قوانين تنظم عمليات التوظف والتعيين والمرتبات فى هذه المجالس . وقد أشرنا من قبل الى وجود لجنة دائمة لشئون موظفى الادارة المحلية .

وان عددا من التعديلات التى ادخلتها الحكومة

فى القانون الاخير للحكم المحلى ، يرجع سببه الى حوادث تمت فى انتخابات عام ١٩٦٣ ، أهمها عدم نجاح بعض المسئولين الاقليميين والمحليين فى الحزب فى انتخابات الحكم المحلى أمام منافسة مرشحين آخرين تقدموا للانتخابات كمستقلين ، وقد حدث هذا فى اقليم غرب البحيرة فى ناحية بوهايا وفى اقليم مواترا وفى ناحية كليمانجارو وفى موشى .. الخ . ولهذا ينص قانون الحكم المحلى الاخير على دور لجان الحزب فى عملية انتقاء المرشحين وفى تنظيم اجراءات الانتخابات .. الخ .

والتجربة الماضية تكشف عددا من المشكلات التى تواجهها تطبيقات الحكم المحلى ، مثل مسائل توزيع السلطة بين العاصمة والاقاليم ، والمركز والفروع ، ومشكلات تدريب الاعضاء المنتخبين على عمل اللجان وادارة الحكم المحلى، ومشكلات استغلال السلطة وتنمية المصالح الفردية للعضو على حساب الصالح العام . ومن الامثلة على هذا النوع الاخير من المشكلات ، ان وزير الحكم المحلى عزل رئيس مجلس بجامايو فى اقليم الساحل لاستغلاله منصبه فى قضاء مصالح شخصية ، وما حدث فى مجلس هاندينى فى اقليم تانجا حين اقترع اعضاء المجلس على عدم الثقة بالرئيس للاسباب نفسها الامر الذى أدى الى عزله .

الجهاز الادارى وأفرقة الوظائف

من الامور المقررة فى الادارة العامة ان كفاءة القيادة السياسية وقدراتها الخاصة فى رسم السياسة العامة للدولة لابد لها من جهاز ادارى يتولى ترجمة هذه السياسة وتنفيذ تفصيلاتها وتطبيقهما فى الحياة اليومية للمجتمع ، حتى تظهر آثار ونتائج هذه السياسة العامة . لذلك فمن الامور الضرورية ان تهتم القيادة السياسية لحزب التانو بالجهاز الادارى التنفيذى فى الدولة من حيث البناء والعلاقات والاداء والعمل اليومى .

ونحن نعرف ان الافريقيين لم يمارسوا دورا فعالا فى سلك الخدمة المدنية الا بعد استقلال تنجانيقا . فقد حرموا من الترقى أو التعيين فى الوظائف الادارية الوسطى والعليا حتى بعد الحرب العالمية الثانية ، لذلك قررت لجنة ليدبرى عام ١٩٥٤ أن تقسيم الوظائف الادارية بين وظائف عليا ووظائف صغيرة انما يتطابق مع تقسيم الموظفين الى أوروبيين وأفريقيين . ولقد حدث أن درست لجنة هولمز الوضع الادارى والوظيفى فى تنجانيقا عام ١٩٤٨ وقدمت توصياتها التى تقول بفتح باب التوظف والتعيين فى جميع الوظائف أمام جميع الاجناس ، وان مرتبات الوظائف العليا يجب أن تتحدد على أساس يضمن استمرار الاوروبيين بالعمل فى هذه الوظائف ، وان غير الاوربى يحصل على ثلاثة أخماس المرتب الذى يحصل عليه الاوروبى الذى يشغل وظيفة مماثلة . واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٥٤ حيث عدل الى وضع المساواة مع اعطاء الاوروبيين مبلغا اضافيا يقابل علاوة اغتراب لمواجهة طبيعة البيئة النائية .

وفى عام ١٩٦٠ كان فى سلك الخدمة المدنية ٣٣ ألف موظف غير العاملين بالاجر اليومى والعمال اليدويين . ومن بين هذا العدد كان يشغل وظائف الادارة العليا ٣٨٩٨ موظفا ينقسمون الى ٢٤٦٣ موظفا أوروبيا و ٦١٨ موظفا آسيويا و ٣٤٦ موظفا أفريقيا . وطبقا لقوانين الادارة الانجليزية امتنع الموظفون عن المشاركة فى العمل السياسى ، وقد أدى هذا بالرئيس نيريرى الى أن يطلب تعديل القانون عام ١٩٦٢ قائلا : ان بقاء هذا الوضع معناه أن يقوم على شئون الحزب وتنظيماته أفراد أميون، وانه ترتيبا على هذا فوصول تنجانيقا الى الاستقلال معناه ان الحكومة المستقلة يديرها مجموعة من السياسيين ينقصهم التعليم والثقافة .

وبعد الاستقلال تغير كل هذا ، فقد رصدت الحكومة أموالا لتدريب الموظفين وزيادة كفاءة العمل . مع تزايد الضغوط من أجل أفرقة الوظائف . وهذا واضح فى احصاءات ديسمبر ١٩٦١ ، فقد كان عدد شاغلى وظائف الادارة العليا والادارة الوسطى هو ٤٤٥٢ موظفا من بينهم ١١٧٠ موظفا أفريقيا . وبعد ثلاث سنوات (ديسمبر ١٩٦٤) زاد عدد وظائف الادارة العليا والوسطى الى ٥٣٨٩ واصبح مجموع الموظفين الافريقيين ٣٠٨٣ موظفا أى بنسبة ٥٧٪ .

وقد قدرت حكومة تنجانيقا احتياجاتها الجديدة لمدة خمس سنوات من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٧ على النحو الآتى :

نوع التخصص	احتياجات فى ٥ سنوات	الأعداد الممكن تدبيرها بالتعليم والتدريب	النقص
وظائف تحتاج الى تخصص علوم ورياضة	١٫٤٣٧	٨٤٣	٥٩٤ —
تخصص تدريس وخدمة اجتماعية وقانون وتدريب خاص . . . الخ	٩٤٣	٥٩٩	٣٤٤ —
تخصص عام فى وظائف الادارة . . . الخ	٥٢٥	٥٢٢	٣ —

وفى هذه الفترة نفسها حدثت التغييرات التى أشارت اليها الدراسة فى ميدان تنظيمات الحكم المحلى ، وفى الغاء وظائف الرؤساء القبليين ، وفى تعميم نظام اللجان والاستعانة بالموظفين فى أعمال المجالس الريفية والمحلية .. الخ ، وتم تغيير جذرى فى المفهوم السياسى للوظيفة العامة ، ويبدو هذا فى الهجوم الذى شنته لجنة ديموقراطية الحزب الواحد على مبدأ الحياد الوظيفى .. الخ .

القانون الاساسى لحزب التانو

تختص المادة الاولى باسم الحزب وهو اتحاد تنجانيقا الوطنى الافريقى ، ثم تختص المادة الثانية بأهداف الحزب . وتبدأ المادة بمقدمة تؤكد ايمان حزب التانو بمساواة بنى البشر اجمعين وحقهم فى الكرامة وحقهم فى المشاركة فى شئون الحكم على مختلف المستويات ، وحقهم فى حريات التعبير والحركة والتدين والاجتماع فى نطاق القانون ، وحقهم فى ان يمنحهم المجتمع حماية الحياة والملكية طبقا للقانون وان يحصلوا على عائد عادل مقابل عملهم ،و ان المواطنين جميعا يمتلكون من الموارد الطبيعية فى الدولة وديعة من أسلافهم ، وانه لكى تتأكد العدالة الاقتصادية يتحتم على الدولة ممارسة سيطرة فعالة على الوسائل الاساسية للانتاج . وانه من مسئولية الدولة أن تتدخل ايجابيا فى الحياة الاقتصادية للامة لضمان الحياة الطيبة للمواطنين ولمنع استغلال انسان لآخر وجماعة لأخرى ، ويمنع تراكم الثروة بشكل يتناقض مع وجود مجتمع غير طبقى . ومن ثم فان اهداف التانو الاساسية هى (٩) :

١ — دعم وحماية استقلال الدولة وحريات شعبها .

٢ — حماية كرامة الانسان الطبيعية وفقا للميثاق العالمى لحقوق الانسان .

٣ — ضمان قيام حكومة ديموقراطية اشتراكية من الشعب لحكم البلاد .

٤ — التعاون مع جميع الاحزاب السياسية فى افريقيا التى تشترك فى تحرير افريقيا .

٥ — التأكد من أن الحكومة تعبىء جميع الموارد فى البلاد للقضاء على الفقر والجهل والمرض .

٦ — التأكد من أن الحكومة تساعد ايجابيا على تكوين ودعم التنظيمات التعاونية .

٧— التأكد من قيام الحكومة بمنح الفرص المتساوية لكل النساء والرجال بدون النظر الى اعتبارات الجنس والدين والمركز .

---

(٩) — The Contitution of Tanganyika African National Union. Government Printer, Dar es Salam, 1965.

٨ ـ التأكد من أن الحكومة تقوم باستئصال كل أنواع الاستغلال والتفرقة والرشوة والفساد .

٩ ـ التأكد من أن الحكومة تمارس سيطرة فعالة على الوسائل الاساسية للانتاج ، وتتبع سياسات من شأنها تسهيل الطريق نحو الملكية الجماعية للموارد فى البلاد .

١٠ ـ التأكد من أن الحكومة تتعاون مع الدول الاخرى فى افريقيا للوصول الى الوحدة الافريقية .

١١ ـ التأكد من أن الحكومة تعمل بدون توقف من أجل حفظ السلم والامن الدوليين خلال منظمة الامم المتحدة .

وتتناول المادة الثالثة شئون العضوية ، فتتحدث عن العضوية الفردية وأنها مفتوحة أمام كل مواطن يقبل قيم واهداف الحزب ، وان يكون الحد الادنى لسن العضو هو ١٨ سنة . وطريقة التقدم لنيل العضوية هى تقديم طلب لسكرتير الفرع الذى يقع فى منطقة اقامة المتقدم . وعند قبول الطلب يدفع العضو رسم عضوية واشتراكا شهريا . وتنتهى العضوية بالاستقالة أو بالفصل. وهناك نحو آخر من العضوية وهى العضوية المنتسبة وتتمتع بها الهيئات والمنظمات التى تقبل مبادىء واهداف الحزب . وطريقة التقدم لنيل العضوية هى التقدم بطلب مكتوب ويعرضه السكرتير العام للحزب على اللجنة التنفيذية العليا التى تتخذ بشأنه قرارا . وعند قبول الطلب ، هناك التزامات مالية مقررة ، وتنتهى مثل هذه العضوية بالانسحاب أو الفصل . وحاليا توجد ثلاث هيئات تتمتع بوضع العضوية المنتسبة للحزب وهى :

١ ـ الاتحاد الوطنى لعمال تنجانيقا (نوتا)
٢ ـ اتحاد تعاونيات تنجانيقا (سوت) .
٣ ـ جمعية الآباء الافريقيين بتنجانيقا (تابا) .

ويلى هذا ، المادة الرابعة الخاصة بتنظيم الحزب واجهزته المختلفة وهى على المستويات التالية :

١ ـ الخلية .
٢ ـ الشعبة
٣ ـ الناحية .
٤ ـ الاقليم .
٥ ـ المستوى القومى .

الخلية : هى الجهاز الاساسى لحزب التانو ، وتتكون من كل عشرة منازل يتم تنظيم علاقاتها لهذا الغرض الحزب . والاعضاء المقيمون فى هذه المنازل العشرة هم أعضاء الخلية . وينتخبون لهم قائدا يمثل شئونهم لدى الحزب ويمثلهم فى مؤتمرات الفروع السنوية .

الشعبة : وعلى مستوى الشعبة يوجد المؤتمر السنوى للشعبة واللجنة التنفيذية للشعبة . ويتكون المؤتمر السنوى للناحية من رئيس الشعبة وسكرتيرها وكل قادة الخلايا وكل أعضاء مجلس الحكم المحلى فى منطقة الشعبة وكل الاعضاء الممثلين للشعبة فى المؤتمر السنوى للناحية . وينضم اليهم ممثل واحد عن كل فرع من فروع الناتو ، وهى شعبة النساء ومنظمة الشباب وشعبة الكبار . ولهذا المؤتمر مهام ، منها : انتخاب رئيس الشعبة وانتخاب ممثلى الشعبة فى المؤتمر السنوى للناحية وانتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية للشعبة . ويناقش المؤتمر الموضوعات التى يراها مهمة بالنسبة اليه ويقدم بشأنها توصيات للمؤتمر السنوى للناحية ، كما يناقش التقرير السنوى للشعبة عن النشاط الحزبى . والى جانب هذا هناك مواد خاصة باجراءات الاجتماع ومواعيده وطريقة التصويت فيه .

أما بالنسبة الى تكوين اللجنة التنفيذية للشعبة ، فتتكون من رئيس الشعب وسكرتيرها وستة أعضاء منتخبين ، وكل الاعضاء الذين يمثلون الشعبة فى المؤتمر السنوى للناحية ، وممثل عن كل من شعبة النساء ومنظمة الشباب وشعبة الكبار . ومسئولياتها هى عن النشاط الحزبى وتنفيذ قرارات المؤتمر السنوى والمستويات العليا للحزب ، ولابد أن تجتمع مرة على الاقل كل شهر . وهناك مواد خاصة باجراءات العمل وطريقة التصويت . كما يوجد نص صريح بانتخاب رئيس الشعبة من المؤتمر السنوى ، وتعيين السكرتير بواسطة اللجنة المركزية للحزب .

الناحية : على مستوى الناحية يوجد المؤتمر السنوى للناحية واللجنة التنفيذية للناحية ولجنة العمل بالناحية . أما المؤتمر السنوى فيتكون من رئيس الناحية وسكرتيرها وكل أعضاء اللجنة التنفيذية الاقليمية المقيمين فى الناحية ، وكل أعضاء لجنة العمل الذين يعينهم رئيس الناحية ،

وكل أعضاء المؤتمر الاقليمى المقيمين فى الناحية ، وكل أعضاء البرلمان الذين يمثلون دوائر انتخابية تقع فى الناحية ، ومن عضوين منتخبين عن كل شعبة فى الناحيـة ، وكل رؤســاء الشعب فى الناحية ، وكل سكرتيرى الشعب فى الناحية ، وعضو يمثل كل منظمة منتسبة فى الناحية ، وعضو يمثل كل من شعبة النســاء ومنظمة الشـباب وشعبة الكبار . ويتمتع الجميع بحق التصويت ما عدا اعضاء لجنة العمل المعينين من قبل رئيس الناحية ، وكل سكرتيرى الشعب فى النـاحية ، والمعينـين مـن قبـل اللجنـة المـركزيـة .

ومهـــام المــؤتمر الســنوى هى : مناقشـة المسائل الخاصة بالتنظيم الحزبى والسياسى فى الناحية ، واقرار التقرير السنوى عن نشـاط أجهزة الحزب ، وانتخاب عشرة أعضاء يكونون اللجنة التنفيذية للناحية ، وانتخاب ممثلين عن الناحية لحضور المؤتمر القومى وانتخاب رئيس الناحية . ويقوم هذا المؤتمر الســنوى ببحث أسماء المرشحين للانتخابات البرلمانية والحـكم المحلى طبقا لما ورد فى قوانين الانتخـابات . ويجتمع هذا المؤتمر سنويا . وهناك مواد خاصة باجراءات الاجتماع والتصويت .

ويلى هذا ، اللجنة التنفيذية للناحية وتتكون من رئيس الناحية وسكرتيرها وكل أعضاء اللجنة التنفيذية الاقليمية المقيمين فى الناحية وكل أعضاء البرلمان الذين يمثلون دوائر انتخابية فى الناحية ، وأعضاء لجنة العمل فى الناحيـة والمعينين من رئيس الناحية ، وعشرة أعضـــاء منتخبين من المؤتمر السنوى للناحية ، وممثل عن كل منظمـة منتسبة ، وممثل عن كل من شعبة النساء ومنظمة الشباب وشـعبة الكبار . ويتمتع الجميع بحق التصويت ما عدا أعضاء لجنـة العمل المعينين بواسطة رئيس الناحية . ولهذه اللجنة مهام ، منها : مســئوليات تنفيذ القرارات الحزبية على مختلف المستويات وتنسيق العمل بين أجهـزة الحزب التابعة ، وتجتمع مرة كل ثلاثة أشـهر على الاقل ، وهذا بخلاف المواد الخاصة باجراءات الاجتماع وطريقة التصويت . أما لجنة العمل فى الناحية فتتكون من الرئيس والسكرتير وأعضاء معينين لا يزيد عددهم على أربعة ، وهى جهاز العمل اليومى للادارة والتنظيم وتجتمع مرة واحدة على الاقل كل أسبوعين .

وينص القانون الأساسى على ان رئيس الناحية يجب أن يتم انتخابه فى المؤتمر السنوى للناحية وفى الوقت نفسه يصبح رئيس مجلس الحـكم المحلى الواقع فى الناحية سواء كان مجلس مدينة أو مجلس بلدى أو مجلس حى أو مجلس بندر .. الخ ، أما سكرتير الناحية فهو معين من قبل رئيس جمهورية تانزانيا وهو المسئول التنفيذى الرئيسى فى الحى .

الاقليم : على مستوى الاقليم يوجد المؤتمـر الاقليمى واللجنة التنفيذية للاقليم ولجنة العمل بالاقليم ، ويتـكون المؤتمـر الاقليمى من رئيس الاقليم وسكرتير الاقليم واعضاء اللجنة التنفيذية للاقليم وأعضاء لجنـة العمل بالاقليم والمعينين بواسطة رئيس الاقليم ، وخمسة أعضاء منتخبين عن كل ناحية فى الاقليم ، وكل رؤساء النواحى فى الاقليم ، وكل سكرتيرى النواحى فى الاقليم ، وكل أعضاء اللجنة التنفيذية العليا المقيمين فى الاقليم ، وكل أعضاء البرلمان الذين يمثلون دوائر انتخابية فى الاقليم ، وممثل عن كل منظمة منتسبة ، وممثل عن كل من : شعبة النساء ومنظمة الشـباب وشعبة الكبار بالحـزب . ويتمتع الجميع بحق التصويت ما عدا أعضاء لجنـة العمل بالاقليم والمعينين بواسطة رئيس الناحية . ولهذا المؤتمر الاقليمى مهام ، ومنها : انتخاب الرئيس ومناقشة موضوعات حزبية وسياسية ، واقرار التقرير السنوى عن النشاط الحزبى فى الاقليم ، ويجتمع المؤتمر مرة واحدة كل سنتين ، وهنـاك مواد خاصة باجراءات الاجتماع وطريقة التصويت .

أما اللجنة التنفيذية للاقليم فتتكون من الرئيس والسكرتير وكل أعضاء اللجنة التنفيذية العليـا المقيمين فى الاقليم وكل أعضاء لجنة العمل بالاقليم ، وكل رؤساء وسكرتيرى النواحى الواقعة فى الاقليم ، وكل أعضاء البرلمان الذين يمثلون دوائر فى الاقليم ، وعضو منتخب عن كل ناحية بالاقليم ، وعضو عن كل منظمة منتسبة ، وممثل عن كل من شعبة النساء ومنظمة الشباب وشعبة الكبار . ويتمتع الجميع بحق التصويت ما عدا أعضاء لجنة العمل بالاقليم وكل سكرتيرى النـواحى فى الاقليم . واللجنة التنفيذية مسئولة عن تنفيذ كل العمل الحزبى وقرارات أجهزة الحزب ، وهى مسئولة أمام المؤتمر الاقليمى . ومن مهامها ، تنسيق العمل الحزبى ، وتجتمع مرة كل ثلاثة أشهر ، وهناك مواد خاصة باجراءات الاجتماع وطريقة التصويت وأما لجنة العمل بالاقليم فتتكون من : رئيس وسكرتير الاقليم وعـدد من الاعضـاء المعينين لا يزيد عددهم على أربعة . وتتحمل

مسئولية مباشرة ومتابعة النشاط اليومى للحزب وتجتمع مرة على الاقل كل أسبوعين . وينص القانون على انتخاب رئيس الاقليم من المؤتمر الاقليمى ، كما ينص على أن السكرتير الاقليمى معين من قبل رئيس جمهورية تانزانيا . وهو المسئول التنفيذى الرئيسى فى العمل الحزبى .

المستوى القومى : يوجد على هذا المستوى المؤتمر القومى واللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية ولجنة التأديب والمؤتمر الانتخابى والمجلس المالى . ويتكون المؤتمر القومى من رئيس الحزب ونائبه والسكرتير العام وأمين الصندوق القومى ، وعضوين منتخبين عن كل ناحية ، وكل أعضاء البرلمان ، وكل رؤساء الاقاليم ، وكل رؤساء النواحى ، وكل سكرتيرى النواحى وأعضاء اللجنة المركزية الذين يعينهم رئيس الحزب ، وكل أعضاء اللجنة التنفيذية العليا المنتخبين من المؤتمر القومى ، وممثل عن كل هيئة منتسبة لحزب التانو . ويتمتع الجميع بحق التصويت ما عدا سكرتيرى النواحى التابعة للحزب وأعضاء اللجنة المركزية المعينين بواسطة رئيس الحزب . وبالنسبة الى أعضاء البرلمان لا يتمتع بحق التصويت الا أعضاء حزب التانو فقط . وهذا المؤتمر القومى هو الجهاز الاعلى فى الحزب ، وهو مسئول عن صياغة السياسة العامة للحزب ، وله حق متابعة ومناقشة كل نشاط الحزب . ويقوم المؤتمر القومى بانتخاب الرئيس ونائب الرئيس مباشرة ثم يقوم بانتخاب ١٧ عضوا لعضوية اللجنة التنفيذية العليا . وللمؤتمر حق مراجعة ومناقشة أى قرار يصدر عن اجهزة الحزب ومسئولية على مختلف المستويات ، وله حق فصل أى عضو من الحزب ، ويستطيع تعديل القانون الاساسى للحزب بأغلبية ثلثى الاعضاء الذين لهم حق التصويت . ويجتمع هذا المؤتمر مرة واحدة كل سنتين فى اجتماع عادى . وهناك مواد خاصة باجراءات الاجتماع وطريقة التصويت .

وتتكون اللجنة التنفيذية العليا من الرئيس ونائبه والسكرتير العام وامين الصندوق القومى للحزب ، وأعضاء اللجنة المركزية الذين يعينهم رئيس الحزب ، و ١٧ عضوا منتخبا من المؤتمر القومى ، والسكرتير العام لاتحاد عمال تنجانيقا والسكرتير العام لاتحاد التعاونيات ، وكل رؤساء وسكرتيرى الاقاليم فى تنجانيقا ، وعضو عن كل من المنظمات المنتسبة للحزب ، وعضوين يمثلان منظمة الشباب التابعة للحزب ، وينضم أيضا الى اللجنة سكرتير رئيس الجمهورية والمدعى العام ، بشرط أن يكونا أعضاء فى حزب التانو . ويتمتع الجميع بحق التصويت ما عدا أعضاء اللجنة المركزية ، وكل سكرتيرى الأقاليم ، وممثلى منظمة الشباب ، وسكرتير رئيس الجمهورية والمدعى العام ، وتقوم اللجنة التنفيذية العليا بانتخاب السكرتير العام للحزب وأمين الصندوق القومى ، وتعين مراجعى حسابات الحزب ، وتنظر فى قوائم أسماء المرشحين لعضوية البرلمان والمرشحين للتعيين فى البرلمان . وتنظر فى ميزانية الحزب ونفقاته ، وتناقش تقرير السكرتير العام عن النشاط الحزبى ، وترسم برامج نشاط الحزب طبقا لقرارات المؤتمر القومى . وتشرف على نشاط اعضاء الحزب طبقا لما تمليه أهداف ومبادىء الحزب . ولها الحق فى تعيين لجان فرعية ، وتجتمع مرة واحدة كل ثلاثة اشهر ، ولابد من اجتماعها فى مدينة دار السلام . وهناك اجراءات خاصة بالاجتماع والتصويت فيه .

وتتكون اللجنة المركزية من الرئيس ونائبه والسكرتير العام وأمين الصندوق القومى وعدد غير محدد من الاعضاء يعينهم رئيس الحزب ، وهى الجهاز الحزبى الخاص بالعمل اليومى ، ولها سلطة خاصة فى فصل وتعيين فئات معينة من المسئولين فى الحزب والمسئولين الذين يعينهم رئيس الجمهورية ، ولها أجهزة دائمة فى المقر الرئيسى للحزب ، ولها سلطات النظر فى أسماء المرشحين للحكم المحلى مع تفويض هذه السلطات الى المؤتمرات السنوية للنواحى ، وتجتمع مرة واحدة على الاقل كل شهر . وهناك مواد خاصة باجراءات الاجتماع والتصويت .

أما لجنة التأديب الحزبية فتتكون من ثلاثة اعضاء ينتخبهم المؤتمر القومى للحزب لمدة سنتين . وتمتلك سلطات التحقيق والاستقصاء لما يوجه الى أعضاء الحزب من اتهامات ، وتقدم تقريرها الى اللجنة التنفيذية العليا . وأما المؤتمر الانتخابى فينعقد كلما كانت هناك انتخابات لمنصب رئيس الجمهورية ، ويتكون من أعضاء المؤتمر القومى لحزب التانو واعضاء المؤتمر القومى لحزب الافرو شيرازى ، والمهمة الوحيدة لهذا المؤتمر هى اختيار المرشح لانتخابات منصب رئيس الجمهورية . وتكوين

هذا المؤتمر يكون بالاتفاق بين الحزبين المذكورين . أما المجلس المالى فيتكون من : رئيس الحزب ونائبه والسكرتير العام وأمين الصندوق القومى ، ومهماته مالية متعلقة بالاتفاق الحزبى فى الظروف الاستثنائية أو الطارئة ، ويقدم تقريرا عن ذلك الى اللجنة التنفيذية العليا . وهناك أيضا مواد خاصة بانتخاب رئيس الحزب فى اجتماع المؤتمر القومى ، لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد . ولا تجوز اقالته الا بقرار من المؤتمر القومى بأغلبية ثلثى اعضاء هذا المؤتمر ، ومسئوليته تكون أمام المؤتمر القومى فقط . أما نائب الرئيس فينتخب بواسطة المؤتمر القومى لمدة سنتين قابلة للتجديد ، ولا تجوز اقالته الا بقرار من المؤتمر القومى بأغلبية ثلثى اعضاء هذا المؤتمر ، وهو المساعد الرئيسى لرئيس الحزب . وبالنسبة الى السكرتير العام فيكون انتخابه بواسطة اللجنة التنفيذية العليا لمدة سنتين قابلة للتجديد ، ولا تجوز اقالته الا بقرار من اللجنة التنفيذية العليا بأغلبية ثلثى الاعضاء . وهو المسئول التنفيذى الرئيسى للحزب والمسئول عن العمل القومى الحزبى . وهو مسئول أمام اللجنة التنفيذية العليا ومسئول ايضا امام رئيس الحزب . وأما امين الصندوق فيتم انتخابه بواسطة اللجنة التنفيذية العليا بمثل شروط وأوضاع انتخاب السكرتير العام . ويمتلك رئيس الحزب سلطات وقف السكرتير العام وأمين الصندوق عن العمل ، ثم يقدم تقريرا بذلك الى اللجنة التنفيذية العليا لمناقشة الموقف .

وتختص المادة الخامسة بامور متعددة ، منها : ان للحزب شعبا ثلاثا ، وهى منظمة الشباب ، وشعبة النساء ، وشعبة الكبار . اما منظمة الشباب فمفتوحة امام المواطنين المؤمنين بأهداف الحزب ممن تتراوح اعمارهم بين السادسة والخامسة والثلاثين من العمر وهى تتخذ من الاجراءات التنظيمية اللازمة لنشاطها بشرط اقرارها مسبقا من اللجنة التنفيذية العليا . اما شعبة النساء فتنظم نفسها داخل الحزب بشرط ان توافق اللجنة التنفيذية العليا مسبقا على هذه التنظيمات الادارية . وكذلك الوضع بالنسبة الى شعبة الكبار . ونلاحظ ان تحديد الاعمار قد اقتصر على منظمة الشباب وحدها ، بينما لم يرد تحديد لاعمار أعضاء شعبة النساء والكبار . كما نلاحظ ان منظمة الشباب تأخذ شكلا تنظيميا يختلف عن اوضاع شعبة النساء وشعبة الكبار . ونلاحظ ايضا ان هناك اتحادا لنساء تنجانيقا بينما الذى يعمل فى الحزب هو شعبة النساء فقط ، على حين انه لا يسمح للشباب بتأليف منظمات اخرى غير العاملة فى داخل الحزب والمرتبطة به ، وبالنسبة الى شعبة الكبار فهناك هيئة منتسبة هى جمعية الآباء الافريقيين بتنجانيقا . والى جانب هذا توجد مواد خاصة بهيئة امناء تختص بأمور استثمار أموال ومنقولات التانو ، مع وجود مؤسسة تقوم بالعمل فى هذا المجال . ويختتم القانون الاساسى بالقسم الذى يؤديه الاعضاء المنضمون للحزب وهو يشير الى دور الحزب ، وضرورة الوحدة والتواضع ، والعمل من اجل بناء الحكومة العادلة ، والايمان باخوة البشر ووحدة افريقيا ، والعمل على خدمة الشعب ، والابتعاد عن العيوب التى تشيد الانسان ، والاسهام الايجابى فى بناء الامة ، مع قول الصدق ، والولاء لرئيس جمهورية تانزانيا .

الجمعية الوطنية

تتكون الجمعية الوطنية الحالية من ١٨٤ عضوا الى جانب الرئيس المنتخب من الجمعية الوطنية . وتتكون من الوزراء وعددهم ٢٦ عضوا بما فيهم نائبا رئيس الجمهورية ، ومن الاعضاء الآخرين المنتخبين والمعينين (١٠) .

ويمثل زنزبار ٤١ عضوا ينقسمون الى اعضاء مجلس الثورة ، وأعضاء معينين ، واعضاء بحكم منصابهم . والفئة الاخيرة هم حكام الاقاليم الثلاثة فى زنزبار . كما يوجد من بين الاعضاء المعينين سيدة واحدة هى السيدة (بيبى) فطومة حاجى وتشغل منصبها طبقا لفئة « عضو قومى » ويوجد عضو آخر من هذه الفئة نفسها . ويمثل الاعضاء الآخرون تنجانيقا وينقسمون الى اعضاء منتخبين واعضاء معينين واعضاء بحكم مناصبهم ، وايضا يظهر فى هذه المجموعة فئة

---

(١٠) — The National Assembly, the United Republic of Tanzania. Government Printer, Dar es Salaam, 1965.

« عضو قومى » التى سبقت الاشارة اليها عند الحديث عن مقترحات اللجنة الرئاسية لبناء ديموقراطية الحزب الواحد فى تنجانيقا .

حكومة الاتحاد

تتكون حكومة الاتحاد من رئيس الجمهورية ونائبى الرئيس والوزراء ونوابهم وعدد من اللجان المرتبطة وحكام الاقاليم السبعة عشر فى تنجانيقا . ويشغل مواليمو (المعلم) جوليوس نيريرى منصب رئيس الجمهورية والقائد الاعلى للقوات المسلحة . ويتبع رئاسة الجمهورية الجهاز المركزى للمؤسسات واللجنة الدائمة للتحقيق ووزارة الخارجية . وبالنسبة الى الجهاز المركزى لشئون المؤسسات ، هناك وزير دولةلشئون المؤسسات هو بوهوك موناتكا، وفى وزارة الخارجية يوجد وكيل دائم فى تنجانيقا وفى فرع وزارة الخارجية بزنزبار يوجد سكرتير برلمانى للشئون الخارجية ويتبع الرئاسة منصب وزير الدولة لشئون الاتحاد ويشغله عبد الله قاسم هانجا ، وفى نطاق رئاسة الجمهورية يوجد مكتب النائب الاول لرئيس الجمهورية الشيخ عبيد كرومى ويوجد مكتب النائب الثانى لرئيس الجمهورية رشيدى كاواوا ، ويشرف النائب الثانى على شئون الدفاع وجيش الدفاع الشعبى بمختلف اسلحته ، كما تتبع ادارة العدل رئاسة الجمهورية ويراسها المدعى العام ، وهذا لعدم وجود وزارة للعدل (١١) .

وطبقا للتنظيم الحالى لجهاز السلطة التنفيذية تنقسم الوزارات الى ما يلى :

١ — وزارة الزراعة والغابات والحياة الحيوانية ووزيرها ديريك برايسيسون .

٢ — وزارة المالية ووزيرها امير جمال (السكرتير البرلمانى سالم راشد) .

٣ — وزارة الشئون الاقتصادية وتخطيط التنمية ووزيرها بول بومانى .

٤ — وزارة الصناعة والموارد المعدنية والطاقة — ووزيرها نسيلوسواى .

٥ — وزارة الادارة المحلية — ووزيرها اوسكار كاميونا (السكرتير العام للحزب) .

٦ — وزارة المواصلات والاشغال — ووزيرها جوب لوسيندى .

٧ — وزارة الاراضى وشئون الرى — ووزيرها سعيد على ماسوانيا .

٨ — وزارة العمل — ووزيرها ميشيل كماليزا (سكرتير عام اتحاد النقابات) .

٩ — وزارة الداخلية — ووزيرها لاوى سيجاؤنا .

١٠ — وزارة الاسكان — ووزيرها أوستى شابا .

١١ — وزارة التجارة والتعاونيات — ووزيرها احمد محمد عبد الرحمن بابو .

١٢ — وزارة الاستعلامات والسياحة — ووزيرها ادريس عبد الوكيل .

١٣ — وزارة الصحة — ووزيرها حسن مقام .

١٤ — وزارة تنمية المجتمع والثقافة القومية — ووزيرها شيديل ماجونجا .

١٥ — وزارة التربية والتعليم — ووزيرها سولومون اليوفو .

وهناك أيضا عدد من الاجهزة الدائمة ، مثل جهاز شئون الخدمة المدنية وجهاز شئون موظفى الحكم المحلى وجهاز المحاسبات ، وهذا بخلاف جهاز اللجنة الدائمة للتحقيق التى سبقت الارشارة اليها .

---

(11) — Tanzania Directory, The Government of the United Republic of Tanzania.
Government Printer, Dar es Salaam, september, 1966.

راينا ان اتفاقية اعلان الاتحاد بين زنزبار وتنجانيقا والدستور المؤقت لعام ١٩٦٥ — فقد نصا على قيام سلطة تنفيذية خاصة فى زنزبار يراسها النائب الاول لرئيس الجمهورية الشيخ عبيد كرومى وهو يتمتع بسلطات رئيس زنزبار . ولهذا تتكون السلطة التنفيذية برئاسته فى زنزبار وتضم الوزراء التالية اسماؤهم :

١ — عبود جومبى وزير الدولة لشئون مكتب النائب الاول ويشغل ايضا منصب وزير الصحة .

٢ — عبد العزيز توالا وزير المالية .

٣ — على سلطان عيسى وزير التربية والتعليم والثقافة الوطنية .

٤ — حسن نصور مويو وزير الزراعة والاصلاح الزراعى .

٥ — صالح سعد الله وزير المواصلات والطاقة .

٦ — بدوى كولاتين نائب وزير المواصلات والطاقة .

٧ — شعبان سعود نائب وزير التجارة والصناعة .

واخيرا

استعرضنا فى هذه الدراسة الشكل الرسمى لبناء الحكومة وعلاقات السلطات بعضها ببعض والبناء الحزبى ومستويات العمل السياسى ، وسبق ان قدمنا فى العدد الماضى من مجلة السياسة الدولية ، دراسة عن وضع الاقليات الاسيوية فى شرق افريقيا مع دراسة تطبيقية لوضعهم فى زنزبار خلال شرح مراحل وتطور الحركة الوطنية فى زنزبار حتى قيام الثورة فى يناير ١٩٦٤ (١٢) .

ويتبقى بعد ذلك دراسة تطبيقية للعمل الحزبى والسياسى فى تنجانيقا فى داخل هذا الاطار الرسمى ، واستكمال الدراسة التطبيقية للعمل الحزبى والسياسى فى زنزبار منذ ثورة يناير ١٩٦٤ حتى اعلان الاتحاد بين تنجانيقا وزنزبار ، ثم نختتم الدراسة بتقييم عام للعلاقات بين الحزبين ومستقبل الوحدة فى داخل تانزانيا وآثارها فى شرق افريقيا عامة .



(١٢) انظر دراسة الاقليات الاسيوية فى شرق افريقيا — مجلة السياسة الدولية عدد اكتوبر ١٩٦٦ — دكتور عبد الملك عوده .

دراسة

"International Aid"

المساعدات الاقتصادية للدول المتخلفة

for (Underdeveloped Countries)

جودة عبد الخالق

معيد بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة . حصل على درجة بكالوريوس فى الاقتصاد بمرتبة الشرف عام ١٩٦٤ . أتم الدراسة التحضيرية لدرجة الماجستير .

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية اهتماما متزايدا بالتنمية الاقتصادية للدول المتخلفة . ويعتبر رأس المال من المحددات الهامة لهذه العملية . ونظرا الى ندرته النسبية فى الدول المتخلفة ، لجأت الى الدول المتقدمة للحصول عليه . ولذلك يمكن القول بأن تقدم البلاد المتخلفة اقتصاديا يعتمد — بين ما يعتمد عليه — على كمية رؤوس الاموال التى تقدمها الدول المتقدمة . والمساعدات الاقتصادية هى احد أشكال تدفق رؤوس الاموال .

وفى هذا المجال تثور مجموعة من الاسئلة تعتبر هذه الدراسة محاولة للاجابة عنها . من هذه الاسئلة : الى اى حد تكفى المساعدات الاقتصادية للتأثير الايجابى الفعال فى التنمية الاقتصادية للدول المتخلفة ؟ وللاجابة عن هذا السؤال الرئيسى نوضح أولا المقصود بالمساعدات الاقتصادية ، وثانيا نبين الاهمية النسبية للمساعدات الاقتصادية ، أى مدى حاجة الدول المتخلفة الى المساعدات الاقتصادية ، وأخيرا نحدد مدى الاسهام الفعال لهذه المساعدات فى تنمية الاقتصادات المتخلفة .

أولا : المقصود بالمساعدات الاقتصادية

يقصد بالمساعدات الاقتصادية للدول المتخلفة ، تدفق رأس المال من الاقتصاد المتقدم الى

الاقتصاد المتخلف ، تدفقا لا تقدر الحوافز العادية للسوق على جذبه (١) . وعلى ذلك فالمساعدات الاقتصادية أضيق نطاقا من حركة رؤوس الاموال الاجنبية الى الدول المتخلفة . فهى تشمل : (١) القروض طويلة الاجل واجبة السداد بالعملة الاجنبية . (٢) المنح و « القروض السهلة » Soft loans ، بما فيها القروض «واجبة السداد بالعملة المحلية» Loans repayable inlocal currency (٣) بيع فائض المنتجات الزراعية التى تتوافر فى بعض الدول المتقدمة الى الدول المتخلفة (مثل برنامج « الطعام من أجل السلام » الذى تنفذه الولايات المتحدة الامريكية طبقا للقانون العام رقم ٤٨٠) مقابل الدفع بالعملة المحلية . (٤) المساعدات الفنية .

١ — **القروض طويلة الاجل** : وهى القروض التى مدتها طويلة نسبيا . ويرى البعض (٢) تحديد هذه المدة بعشر سنوات ، بينما تذهب

(١) Cf. P.N. Rosenstein - Rodan, « International aid for Underdeveloped Countries », The Rev - of Econ - & Stat., May 1961, No. 2, p. 109.

منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD الى اعتبار القروض التى مدتها سنة فأكثر قروضا طويلة الاجل . الا انه يمكن القول أن القرض طويل الاجل هو الذى يمكن تسديده من ايراد المشروع ، سواء كان مباشرا او غير مباشر . وواضح ان هذا النوع من القروض يتيح للبلد المقترض فرصة اكبر فى السداد المريح ، وبذلك يكون أقل ارهاقا له واقل عبئا على التنمية الاقتصادية . ذلك ان القروض طويلة الاجل تتفق ومقتضيات التوازن الاقتصادى من حيث ضرورة تساوى العرض الكلى مع الطلب الكلى . وسداد القرض فى هذه المدة الطويلة نسبيا يعنى ان المجتمع يحول جزءا من موارده — وقد زادت نتيجة لاستخدام القرض الاجنبى — الى الخارج . ويترجم ذلك اما بزيادة الصادرات او بنقص الواردات .

٢ — المنح والقروض السهلة : يقصد بالمنح حركات رؤوس الاموال من جانب واحد ، أى تلك التى لا يترتب عليها دائنيه أو مديونية . فاذا منحت الدولة س للدولة ص جزءا من رؤوس أموالها ، لا يترتب على ذلك مديونية الاخيرة للاولى . اما القروض السهلة يقصد بها القروض التى تكون اعباؤها بسيطة ، كأن يعقد القرض لمدة طويلة جدا (٩٩ سنة) بسعر فائدة منخفض (مثل قروض مؤسسة التنمية الدولية IDA التى تعطى بفائدة سعرها ٣/٤ ٪ تسدد بعد عشر سنوات) ، او أن تكون فترة الميسرة طويلة نسبيا بحيث لا يسدد الاصل او الفوائد الا بعد عشر سنوات او عشرين سنة مثلا (كقروض الكتلة الشرقية) . ومن امثلة القروض السهلة كذلك تلك التى تكون واجبة السداد بالعملة المحلية للبلد المقترض .

وبالاضافة الى اتباع طريقة المهلة لتخفيف عبء القروض ، هناك ايضا ما يعرف بطريقة الخطوتين Two - step Approach ومؤدى هذه الطريقة ان تسدد الهيئة المقترضة الى حكومتها بشروط صعبة على أن تقوم الحكومة بالسداد بشروط اسهل .

٣ — بيع فائض المنتجات الزراعية مقابل الدفع بالعملة المحلية للبلد المشترى : والمثال التقليدى لذلك هو بيع الولايات المتحده لفائض منتجاتها الزراعية تحت اسم برنامج « الطعام من اجل السلام » Food for Peace بموجب القانون العام رقم ٤٨٠ .

ولكن قد يقال : كيف تسهم هذه المنتجات الزراعية فى التنمية الاقتصادية طالما انها سلع استهلاكية ؟ والواقع انه لا فرق فى هذا المجال بين سلع استهلاكيه وأخرى انتاجية . فاذا حصل البلد المتخلف على سلع انتاجية فانه يستخدمها مباشرة فى الاستثمار وزيادة الطاقة الانتاجية بالتالى . اما اذا حصل على سلع استهلاكية فان ذلك يساعده على « اطلاق » جزء من موارده لزيادة طاقته الانتاجية .

ويفترض روزنشتاين — رودان ان ثلث السلع الاستهلاكية التى يحصل عليها الاقتصاد المتخلف تذهب لزيادة الاستثمار والباقى لزيادة الاستهلاك (١) .

٤ — المساعدات الفنية : كتقديم الخبرة والاستشارة فى المجالات الادارية والتكنولوجية وغيرها . ولا تخفى الاهمية الكبرى لهذا النوع من المساعدات الاقتصادية بالنسبة الى الدول المتخلفة التى تتأهب للانطلاق . ومن مزاياها انها لا تؤثر تأثيرا ضارا ملموسا فى ميزان مدفوعات الدولة التى تقدم هذه المساعدات ، كما انه اذا لم يلزم البلد المتلقى لها بتحويل دخل للخارج مقابل خدمات هذه الخبرة ، فانها تكون اكثر ملاءمة من ناحية اثرها فى ميزان المدفوعات ، يضاف الى ما تقدم انها تزيد الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى .

من ذلك يتضح ان القروض القصيرة والمتوسطة الاجل والاستثمار الاجنبى الخاص لا تعتبر مساعدات اقتصادية . فهى « تجارة وليست مساعدة » Trade not Aid . ذلك انها تسعى وراء الحوافز العادية للسوق وتتأثر باتجاهات هذه الحوافز . فالقروض القصيرة الاجل ، وان اتاحت للاقتصاد القومى قدرا من

---

(١) Ibid., p. 110

جدول رقم (١)

المساعدات الاقتصادية للدول المتخلفة فى الفترة ٥٩ ــ ١٩٦٣

(مليون دولار)

المســاعدة	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
١ ــ صافى المساعدات الثنائية الرسمية :	٤ر٢٠٠	٤ر٤٩٩	٥ر٦٣٥	٥ر٨٣٠	٦ر٨٥٤
من الدول الصناعية OECD	٤ر٠٠١	٤ر٢٧٧	٥ر٢٩٢	٥ر٣٨١	٥ر٦٦٢
منح واشباههــا	٣ر١٢٤	٣ر٦٢٩	٣ر٩٤٨	٣ر٩٨٠	٣ر٩٥٩
قروض ثنائية	٨٧٧	٦٤٨	١ر٣٤٤	٨ر٤٠٠	١ر٧٠٣
من الدول الصناعية الاخرى	٣٨	٣٦	٤٩	٥٧	٦٧
من الكتلة الصينية ــ السوفيتية	١٦١	١٨٦	٢٩٤	٣٩١	٤٢٥
٢ ــ صافى المساعدات متعددة الاطراف :	٥٧٦	٨٩٠	٩٨٣	٩٠١	٣٨٥
من الدول الصناعية فى OECD	٥٥٤	٨٦٩	٩٥٣	٨٨٠	٣٥٥
رسميــة	٣٤٨	٦٦٤	٨٤٢	٦٣٣	٢٨٦
خاصــة	٢٠٦	٢٠٥	١١١	٢٤٧	٣١٠
من الدول الصناعية الاخرى	١٥	١٦	٢٤	١٤	٢٤
رسميــة	١٤	١٦	٢٤	١٤	٢٤
خاصــة	١	—	—	—	—
من الكتلة الصينية ــ السوفيتية	٧	٥	٧	٧	٦
—	٤ر٧٧٦	٥ر٣٨٩	٦ر٦١٨	٦ر٧٣١	٥٣٩

Source, OECD the flow of financial resources to Less - developed countries, Paris, 1964, p.26

الموارد الخارجية ، الا أن قصر المدة التى يتاح له فيها استخدام هذه الموارد لا يســاعد على على زيادة الطاقة الانتاجية لاغراض التنميــة الاقتصادية .. أما الاستثمار الاجنبى الخاص ، ويهمنا الاستثمار المبــاشر بالذات ، فقد اثبت التاريخ الاقتصادى لمناطق كثيرة فى العالم ، أن الاثر المباشر للاستثمار الاجنبى الخاص هــو اصابة البنيان الاقتصادى بالازدواج (٣) . ومؤدى ظاهرة ازدواج البنيان الاقتصادى أن يتعــايش شطرا الاقتصاد القومى جنبا الى جنب بحيث تكون علاقة الشطر المتقدم بالخارج أقوى من علاقته بالشطر المتخلف .

ماذا ركزنا فى فهم فكرة البنيان الاقتصادى على انسجام أجزائه وتكاملها ، بمعنى أن يتم بين مجموعة العلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية تفاعل يضعها جميعا فى اطار واحد ، كان مقتضى ذلك وجــود نوعين من البنيــان الاقتصادى فى المجتمع ، واستحالة انصهارهما فى بنيان متكامل ومتفاعل عن طريق الاســتثمار الاجنبى المبشر .

ويــذهب أوســكار لانجه الى انه فى ضوء الظروف التاريخية الراهنة ، لا يمكن الحصول على رأس المال الاجنبى الا بشروط استعمارية من شأنها جعل الاقتصاد المتخلف ملحقا للزراعة والمواد الخام للبلد الاصلى . ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليها لتنمية البلاد المتخلفة عن طريق التصنيع (٤) .

(٣) انظــر Said El-Naggar, Foreign Aid to U.A.R., INP, Cairo.
حيث تجد تفصيلا لفكرة ازدواج البنيان الاقتصادى كما صادفت تطبيقها فى مصر ، ص ٣ .

(٤) O. Lange, Essays on Econ. Planning, London, 1960, P. 3.

الا أن الظروف الدولية الراهنة قد أدت من ناحيتها الى انحسار موجة الاستثمار الاجنبى الخاص فى صورته المباشرة . وتتمثل هذه الظروف بصفة اساسية فى عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى للبلاد المتخلفة ، وتعاظم الاتجاه نحو تأميم مثل هذا النوع من الاستثمارات بسبب التحول الاشتراكى الذى يجتاح العالم الثالث الآن ، وما يصحبه من اخذ بالتخطيط القومى الشامل . ومثال ذلك هروب رؤوس الاموال Capital flight من كثير من دول منطقة الفرنك ودول أمريكا اللاتينية حيث قامت الاضطرابات السياسية بدورها الى جانب التضخم . ويقدر صندوق النقد الدولى رؤوس الاموال الخاصة التى هربت من امريكا اللاتينية على شكل موجات ، بحوالى ٣٠٠ مليون دولار سنويا خلال الخمسينيات (او حوالى ثلث الاستثمارات الخاصة الجديدة فى المنطقة) ، مع وضوح تزايد معدلها فى السنوات الاخيرة . فقد انخفض تدفق رؤوس الاموال الخاصة طويلة الاجل من ٢ر٥٦ بليون دولار سنة ١٩٦١ الى ١ر٨٧ بليون دولار سنة ١٩٦٢ ، اى الى ما يقرب من النصف بسبب نقص الاستثمارات المباشرة فى قطاع استخراج البترول (٥) .

ولنحاول الان أخذ فكرة عن حجم المساعدات الاقتصادية للدول المتخلفة . من الجدول رقم (١) يتضح أن الدول المتخلفة قد تلقت فى سنة ١٩٦٣ من المنح والقروض من مصادر رسمية (ثنائية او متعددة الاطراف) ٥ر٦ بليون دولار . وكان نصيب التدفقات الرسمية الثنائية وحدها ٢ر٦ بليون دولار (٩٥٪ من المجموع) والباقى وقدره ٣ر٠ بليون دولار للتدفقات متعددة الاطراف .

ولا شك ان تقسيم المساعدات الاقتصادية الى مساعدات ثنائية Bilateral اى تقدمها دولة الى اخرى ، ومساعدات متعددة الاطراف أى تقدمها هيئة دولية او اقليمية الى دولة أو اكثر ، هو تقسيم له مغزاه . فكما سيتضح بعد ذلك نجد ان مجال الضغط السياسى او الاقتصادى أو العسكرى على الدول المستفيدة من المساعدات الاقتصادية الثنائية ، اكبر منه فى حالة المساعدات متعددة الاطراف . ولذلك فغالبا ما تنقلب المساعدات الثنائية الى وسيلة للضغط والمساومة أكثر من أن تكون وسيلة للتعاون الدولى لتحقيق تقدم عالمى — يزيد من وضوح ذلك انقسام العالم الى شرق وغرب وتحول هذا الانقسام بالتدريج الى صراع بين شمال العالم وجنوبه . واذا كان انقسام العالم الى شرق وغرب ظاهرة تأخذ طريقها الان نحو الاختفاء التدريجى ، فلن يقدر لظاهرة انقسام العالم الى شمال وجنوب أن تختفى الا باختفاء الفارق فى المستوى الاقتصادى بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف فى عالمنا المعاصر . الا أن استقرار التاريخ الاقتصادى للعالم فى القرن العشرين يؤكد حقيقة صارخة : تلك هى تباعد المسافة بين الدول المتخلفة من ناحية والدول المتقدمة من ناحية اخرى . بما يتضمنه ذلك من بؤس متزايد للدول المتخلفة .

فاذا كان ٩٥٪ من مجموع المساعدات التى تحصل عليها الدول المتخلفة يتم فى صورة ثنائية ، فان ذلك يدعم ما سبق أن ذهبنا اليه من قصور المساعدات الاقتصادية كوسيلة فعالة للتنمية الاقتصادية .

ومن السمات الأخرى للمساعدات الاقتصادية ، اتباع اسلوب المعونة للبلد Country Appreach لا للمشروع Project Approach ذلك أن هذا الاسلوب يعتبر ضرورة ادارية للتلاؤم مع سياسة الحرب الباردة (٦) .

ولنا الآن ان نتساءل: هل يمكن أن نتوقع تزايد نسبة المساعدات الاقتصادية متعددة الاطراف فى المستقبل ، على حساب تضاؤل الاهمية النسبية للمساعدات الثنائية ؟

ان الاتجاه الحالى نحو تدويل المساعدات الاقتصادية لا يعنى القضاء نهائيا على ثنائيتها ، فالثنائية لابد وأن تستمر طالما وجد صراع دولى

---

(٥) OECD, The Flow of Financial Resources to Less - Developed Countries, Paris, 1964, pp. 20 - 25.

(٦) John D. Montgomery, The Politics of Foreign Aid : American Experience in Southeast Asia, N. Y., 1962, p. 196.

بين الكتل المختلفة . وكل الذى يمكن أن يحدث هو تغير طرق تقديم المساعدات ، على ان تحتفظ بشكلها الثنائى بصفة اساسية . ان انعدام اللون السياسى للمساعدات الاقتصادية امر قد يفيد فى نواح كثيرة ، غير أنه يستحيل الفصل بين الحرب الباردة وتقديم المساعدات الاقتصادية . لذلك فان القوى الكبرى فى هذا المجال لابد وان تعارض تدويل المساعدات الاقتصادية . فالولايات المتحدة تقدم وحدها اكثر من نصف المساعدات الاقتصادية الى الدول المتخلفة ، واعطاء المنظمات الدولية سلطة اتخاذ القرارات الخاصة بالمساعدة لن يفى اطلاقا بمتطلبات السياسة الامريكية (٧) .

ثانيا : احتياجات الدول المتخلفة لرؤوس الاموال

ذكرنا ان الفقر النسبى للدول المتخلفة فى رؤوس الاموال ، هو الذى يدفعها الى الاستعانة بامكانيات الدول الاكثر تقدما . وفى هذا الجزء من الدراسة نسعى لتوضيح الاهمية المعلقة على رؤوس الاموال الاجنبية ، وذلك عن طريق تقدير احتياجات الدول المتخلفة لرؤوس الاموال .

هناك عاملان اساسيان لابد من مراعاتهما عند تحديد احتياجات البلاد المتخلفة الى رؤوس الاموال لتنميه اقتصادياتها . الاول : هو القدرة على الامتصاص Capacity to Apsorb ، والثانى هو : القدرة على السداد . اما القدرة على الامتصاص فيقصد بها قدرة الاقتصاد القومى على « هضم » الموارد الخارجية التى تتيحها له رؤوس الاموال التى يحصل عليها والافادة منها بما يدعم البنيان الاقتصادى . فقد « يحقن » الاقتصاد القومى بجرعات من رؤوس الاموال فوق طاقته ، وفى هذه الحالة يكون مثله كمثل المريض الذى يسرف فى تعاطى الدواء .

وتتوقف الطاقة الانتاجية بدورها على مجموعة من العوامل ، منها السياسى ومنها الاجتماعى ومنها الاقتصادى . فالاستقرار السياسى يتيح للمجتمع أن يتفرغ لبناء الاقتصاد القومى ، وانعدامه يقلل من فرص هذا البناء . كذلك فان الخلفية الاجتماعية وما تفرضه من هيكل معين للقيم الاجتماعية تؤثر تأثيرا بالغ الخطورة فى قدرة المجتمع على امتصاص الموارد الخارجية التى تتاح له (٨) . واستقراء التاريخ الاقتصادى لكثير من بلاد العالم وخاصة فى امريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا ، يثبت أن موقف الافراد من العمل كثيرا ما عاق التوسع فى الاستثمار الاجنبى فى تلك البلاد . فبمجرد أن يحصل العامل على مبلغ من النقود ، يتغيب عن العمل ليعود بعد انفاقها . وهذا يؤدى الى عدم انتظام العمل وتعطيل الانتاج .

والعوامل الاقتصادية لها ايضا وزنها فى هذا المجال . ذلك ان مرحلة النمو الاقتصادى التى يمر بها المجتمع وما تتضمنه من حجم معين لرأس المال الاجتماعى الثابت وهيكل معين للانتاج والاستهلاك والاستثمار والعمالة ، كل ذلك يجعل المجتمع اكثر او اقل قدرة على امتصاص الموارد الخارجية . ولا يقل اهمية عن العوامل السابقة الظروف الادارية والفنية للمجتمع . فكلما كان مستوى الادارة فى المجتمع مرتفعا أمكن استغلال الموارد التى تتاح له بكفاءة ، والعكس صحيح . كذلك فان مستوى الخبرة الفنية المتاحة يحدد كثيرا مدى افادة المجتمع من الموارد . وليس ادل على ذلك من ان الدول المنتجة للبترول فى الشرق الاوسط لم تتقدم اقتصاديا رغم ضخامة متحصلاتها من البترول ، والسبب فى ذلك هو عدم الاستقرار السياسى وعدم النضج الاجتماعى ونقص الخبرة الادارية والفنية .

واما عن القدرة على السداد فيقصد بها امكانية تسديد المجتمع لالتزاماته التى تترتب على حصوله على المساعدات الاقتصادية او رؤوس الاموال الاجنبية . اذ لا يخفى ان ثمة حدا اقصى لما يمكن ان يحصل عليه المجتمع بحيث « يمتصه » ثم « يفرزه » مرة اخرى .

---

(٧) Ibid., p. 276.

(٨) مما يؤيد ذلك ، ويدعو للدهشة فى الوقت ذاته ، ان دولة كالهند فيها حوالى ربع عدد رؤوس الماشيه الموجودة فى العالم . ومع ذلك فان الشعب الهندى يعيش تحت ضغط المجاعة بين لحظة واخرى .

ومن ثم يتضح الارتباط العضوى بين هذين العاملين . فقدرة المجتمع على السداد رهينة بقدرته على امتصاص الموارد التى حصل عليها . فاذا لم تكن السيولة الذاتية (وهى دليل القدرة على السداد)خاصية لازمة لأىمشروع استثمارى بمفرده الا ان الاستثمار القومى لابد وان يغطى نفقاته ، وان يسهم ايجابيا فى زيادة الدخل . (وهذا معنى القدرة على الامتصاص) .

واذا كانت القدرة علىالامتصاص عاملا محددا فى ضوء الظروف التى تمر بها الدول المتخلفة حاليا ، الا أنه يمكن زيادتها بمقدار خمس اوثلث الاستثمار المتحقق فعلا (٩) . هذا يدعونا الى التساؤل عن كيفية قياس قدرة المجتمع على الامتصاص .

وللوصل الى تقديرات أقرب الى الدقة للطاقة الامتصاصية ، يلزم توافر البيانات عن بعض المتغيرات الاقتصادية الهامة مثل : السكان ، وقوة العمل ، والموارد الطبيعية ورصيد راس المال الثابت ، وحجم ونمط الانتاج ، وتوزيع الدخل ، ونمط الانفاق وهيكل ونوعية الجهاز الادارى . كما يلزم ايضا توافر البيانات عن التطورات المستقبلة فى هذه المتغيرات . ومن العوامل ذات الاهمية فى هذا المجال ، التطورات المستقبلة فى الاقتصاد العالمى .

ولما كان بعض هذه العوامل غيرقابل للقياس الكمى ، بالاضافة الى أن ما يمكن قياسه منها غالبا ما لم يتم قياسه بعد ، يمكن الاسترشاد فى تقدير الطاقة الامتصاصية للمجتمع بالمؤشرات الاتية (١٠) :

(أ) معدلات زيادة الاستثمار فى الماضى .

(ب) الفرق بين الميل المتوسط والميل الحدى للادخار .

(د) قدرة المجتمع على تنظيم مشروعات التنمية وادارتها .

وثمة طريقتان لحساب احتياجات الدول المتخلفة لرؤوس الاموال (١١) ، يهمنا فى عرضهما توضيح مضمونهما الاقتصادى فقط :

أولا : طريقة نسبة رأس المال / العمل

Capital - Laboar Approach وتستخدم لتقدير الموارد اللازمة لرفع مستوى العمالة خارج الزراعة ، وذلك بحساب ما يلزم من الاستثمار لتشغيل عامل واحد ، وحساب معدل نمو العمالة .

ثانيا : طريقة نسبة رأس المال / الناتج

Capital - Output Approach وهى الطريقة الاكثر شيوعا ، وتفترض أن زيادة الانتاج ترتبط بنسبة ثابتة بالاستثمار الصافى . ويقتضى استخدام هذه الطريقة تقدير معامل راس المال / الناتج .

ومع التسليم بضرورة توافر بيانات دقيقة فى اى من الحالتين بقدر المستطاع ، الا اننا يمكن أن نستنتج أن الطريقة الاولى اكثر ملاءمة لظروف الدول المتخلفة . فمعظم الدول المتخلفة يعانى بدرجة أو بأخرى ، من البطالة المقنعة فى الزراعة وما يترتب عليها من انخفاض متوسط انتاجية المشتغل . وحتى يتم سحب فائض القوة العاملة وتشغيله بكفاءة ، ينبغى تقدير رأس المال اللازم لكل عامل . اى معامل رأس المال / العمل . اما الاعتماد على معامل راس المال / الناتج ، ففيه خطورة مؤداها الاسراف فى تشغيل عمال اكثر من مقتضيات العملية الانتاجية ، بما يترتب على ذلك من انخفاض متوسط انتاجية المشتغل فى القطاعات الجديدة . هذه الظاهرة تواجه المجتمعات التى يتسع فيها نطاق القطاع العام ، وبوجه أخص تلك التى تقضى فلسفتها الاجتماعية والسياسية باعتبار الحصول على فرصة عمل حقا لكل مواطن .

وقد بذلت عدة محاولات لتقدير احتياجات الدول المتخلفة لرؤوس الاموال . وجدير بالذكر

---

(٩) P.N. Rosenstein - Rodan, Op. Cit., p. 108.

(١٠) Ibid., p. 108 - 109.

(١١) U.N., Capital Development Needs of the Less - Developed Countries, N.Y., 1962, p. 2.

ان هذه التقديرات لم تم كلها فى ضوء العوامل المحددة السابق ذكرها ، وان قامت على فروض مختلفة بعضها عن بعض .

فقد قام ميليكان وروستو (١٢) منذ عشر سنوات بدراسة من هذا النوع على اساس قدرة البلاد المتخلفة على امتصاص الموارد الخارجية ، انتهيا فيها الى ان جزءا من راس المال الذى تحتاج اليه الدول المتخلفة (من ١٥ ٪ الى ٢٥ ٪) يمكن ان يأخذ شكل سلع زراعية . واقترحا انشاء « بنك دولى للاغذية والالياف » Inter national food and fibre bank تكون من مهمته تقديم هذه السلع للدول المتخلفة لمقابلة زيادة الطلب الناشىء عن زيادة العمالة والدخول .

وقام هونمان بدراسة اخرى سنة ١٩٥٦ (١٣) مبنية على اساس معدل مستهدف لزيادة دخل الفرد ، وعلى اساس تنبؤاته عن التجارة الخارجية لمدة عشر سنوات . وقد اغفل هوفمان الطاقة الامتصاصية للدول المتخلفة كأساس لبناء تقديراته . وبذل روز نشتاين — رودان مجهودا طيبا سنة ١٩٦١ فى دراسة من هذا النوع ، لعلها أكثر المجهودات التى بذلت قيمة وأهمية (١٤) ويرى رودان أن « حجم » المساعدات الاقتصادية لكل بلد متخلف يجب ان يعتمد على « القدرة على الامتصاص » على ان يتحدد « نوع » هذه المساعدات « بالقدرة على السداد » . فاذا كانت قدرة المجتمع على السداد اقل من قدرته على الامتصاص ، فان جزءا من هذه المساعدات لابد وان يأخذ شكل المنح والقروض السهلة .

ولعل احدث ما ظهر بهذا الخصوص هو الدراسة التى قام بها بيلا بلاسا سنة ١٩٦٤ (١٥) وقد حاول فيها أن يوزع هذه الاحتياجات حسب المناطق المتخلفة فى العالم .

وأيا كان اختلاف التقديرات السابقة عن حجم ونوع المعونة ، وهو ما يرجع الى اختلاف الفروض ، الا انها جميعا تتراوح بين ٣ بلايين دولار ، ٥ بلايين دولار سنويا . ويذهب خبراء هيئة الامم المتحدة الى أن هذه التقديرات جميعا (باستثناء تقدير بلاسا) تعتبر تقديرات متحفظة .. ويقدر هؤلاء الخبراء الاحتياجات الكلية للتصنيع والزراعة فى الدول المتخلفة بمبلغ ١٩ بليون دولار. غير ان هذا الرقم لا يغطى الا الاحتياجات المباشرة للزراعة والصناعة من رؤوس الاموال ، كما أنه يستبعد الارصدة المطلوبة للاستثمار فى راس المال الاجتماعى . ومعنى ذلك ان المطلوب اكثر من ذلك كثيرا . وحتى بصرف النظر عن ذلك فان الحجم السابق من الاستثمارات يمكن ان يزيد الدخل القومى الفردى بمعدل ٢ ٪ سنويا .

وحسب تقديرات الخبراء يمكن للدول المتخلفة ان تدبر بمدخراتها المحلية مبلغ ٥ بلايين دولار وتبقى محتاجة سنويا الى ١٤ بليونا من رؤوس الاموال الاجنبية . ورغم انه يمكن زيادة المدخرات المحلية الا أنه — حتى بهذه الزيادة — لن يتسنى زيادة الدخل القومى الفردى بمعدل ٢ ٪ سنويا الا باستيراد مقادير سنوية من راس المال الاجنبى تزيد على ١٠ بلايين دولار (١٦، ١٧) .

واذا افترضنا ان الدول المتخلفة « قادرة » على امتصاص هذه الجرعة من الموارد الخارجية ، فيبقى ان نتساءل عن « قدرتها على السداد » . لاشك ان هذه القدرة محدودة الى درجة كبيرة جدا ، خصوصا فى ضوء الاعتبارات التالية :

١ — اتجاه معدل التبادل الدولى فى غير صالح الدول المتخلفة ، ذلك الاتجاه الذى يتوقع

---

(١٢) M. F. Millikan & W.W. Rootow, A Proposal, Key to an Effectivo Foreign Policy, N. Y., 1956.

(١٣) P. G. Hoffman, One Hundred Countries, One and One Billion People. Washington, 1960.

(١٤) P. N. Rosenstein - Rodan, op. cit.

(١٥) B. Balassa, « The Capital Needs of the Developing Cointires », Kyklos, Vol. XVII, No. 2, 1964.

(١٦) U.N. Capital Development Needs, op. cit., p. 6.

(١٧) ليس هناك ما يجعلنا نزكى رقما معينا على وجه اليقين ، وكل المقصود هو ان توضح احتياج الدول المتخلفة الى استيراد بعض رؤوس الاموال من الخارج.

له أن يزداد قوة ، يضاف الى ذلك التراخي في الزيادة في حجم صادرات البلاد المتخلفة (١٨) . وقد أصبحت التكتلات الاقتصادية خطرا يهدد هيكل الاسواق الدولية ويفضي الى ظهور قوانين قاسية للتوازن الاقتصادى والتبادل الدولى .

٢ ــ اتجاه رؤوس الاموال الخاصــــة الى الهروب من البلاد المتخلفة . وقد أصبحت هذه الظاهرة من الوضوح حتى انه ليقدر أن تصبح بعض الدول المتخلفة (فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا بالذات) مصدرا صافيا لرؤوس الاموال الاجنبية اذا انعدمت المساعدات الاقتصادية التى تحصل عليها .

٣ ــ ارتفاع أسعار الفائدة التى تحصـــل بمقتضاها الدول المتخلفة على القروض ، الامر الذى يزيد من أعباء القروض ويقلل بالتالى من القدرة على السداد . فلم تقل أسعار الفائدة على القروض التى قدمها البنك الدولى للتعمير والتنمية سنة ١٩٦٤ عن ٤ ٪ ، بل تجاوزت ٦ ٪ . كما أن ٣٥ ٪ من القروض التى قدمتها دول منظ التعاون الاقتصادى الاوروبى (O E C D تم بسعر فائدة ٥ ٪ فأكثر . فما بالنا بالقروض التى تقدمها المنظمات الاقليمية .

ان ذلك يؤكد ما سبق أن نادى به روزنشتين ــ رودان من أن نصيب المنح والقروض الس يجب يزداد بالقيـــاس الى غيرهـــا من أنـو المساعدات الاقتصادية .

تناولنا فيما سبق احتياجات الدول المتخلفة مجموعها لرؤوس الاموال الاجنبية . ولنحد الان توزيع هذه الاحتياجات بين مختلف المنا المتخلفة فى العالم . والجدول رقم (٢) يوض هذا التوزيع .

ومن هـــذا الجدول يتضـــح أن أكثر المنا احتياجا لرؤوس الاموال هى الشرق الاقص ثم جنوب آسيا ، ثم أفريقيا . وتبلغ احتياجا المناطق الخمس المتخلفة من العالم زهاء ١٤ بليو

جدول رقم (٢)

الاحتياجات السنوية للمناطق المتخلفة من رؤوس الاموال لزيادة دخلها الفردى بمعدل ٢٪ سنويا

	السكان فى منتصف ١٩٤٩	المعدل المتوقع لزيادة السكان ١٩٥٠/٦٠ ٪	بالمليون دولار: الدخل القومى ١٩٦٠	الادخار المحلى ١٩٤٩	احتيـــاجات: الصناعة	احتيـــاجات: الزراعة	المجموع
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
أمريكا اللاتينية	١٥٨	٢ر٢٥	٢٤ر٠٠٠	١٩٩٠	١٥٨٠	٩٦٠	٢٥٤٠
افريقيا (عدا ج.ع.م.)	١٧٨	١ر٢٥	١٣ر٢٠٠	٧٢٠	١٧٨٠	٥٢٨	٢٣٠٨
الشرق الاوسط بما فيه ج.ع.م.	٩٤	١ر٥٠	٩ر٠٠٠	٥٤٠	٩٤٠	٣٦٠	١٣٠٠
جنوب آسيا	٤٣٦	١ر٥٠	٣٤ر٠٠٠	١ر٢٠٠	٤٣٦٠	٩٦٠	٥٣٢٠
الشرق الاقصى	٦٦١	ر٧٥	٢٦ر٤٠٠	٧٩٠	٦٦١٠	١٠٢٦	٧٦٦٦
المجموع	١ر٥٢٧	١ر٢٥	٩٦ر٦٠٠	٥ر٢٤٠	١٥ر٢٧٠	٣ر٨٦٤	١٩ر١٣٤

Source, U.N., Measures for the Econ. Development of Underde velopment Countries.

(١٨) انظر : د. محمد زكى شافعى : مشاكل التجارة الدولية للبلاد المنتجة للمواد الأولية ، معهد الدراسات المصرفية ، فبراير ١٩٦٤ ، ص ١٠ .

دولار . والملاحظ وجود ارتباط قوى بين حجم سكان كل منطقة وما تحتاج اليـــه من رؤوس الاموال الاجنبية .

ولا يفوتنا ان نؤكد هنا ، أن القول بأن المناطق المتخلفة من العالم فى حاجة الى هذا القدر من رؤوس الاموال سنويا ليس انعكاسا لاتجاهات وظروف اقتصادية فقط ، بل انه ترجمة عمليــة للحقيقة السياسية فى العالم المعاصر أيضا . ذلك أن النمو السريع لاقتصادات هذه المناطق يعتبر ضروريا لتدعيم الاستقرار والسلم الدوليين(١٩) .

ولنا أن نتساءل الان عن مدى « قدرة » المناطق الاكثر تقدما فى العالم ، على تقديم هذا القدر من رؤوس الاموال الى المناطق الاقـــل تقدما . ان الحكم فى هذه القدرة متوقف على النسبة التى تمثلها هــــذه المبالغ من الدخل القومى للـــدول المتقدمة ، ومقارنتها بنسبة ما ينفق فى نواح أقل فائدة للصالح الدولى العـــام ، مثل الانفـــاق العسكرى . وشتان بين القدرة والرغبة . فقد بلغ صافى ما قدمته الدول المتقدمة للدول المتخلفة ما نسبته ٠ر٦٤ ٪ من الدخـــل القومى للـــدول المتقدمة فى الفترة ١٩٦٠/١٩٦٢ (٢٠) . وقـــد ذهبت الامم المتحـــدة الى ان الـــدول المتقدمة يجب ان تخصص ١ ٪ من دخلها القومى للمساعدات الاقتصادية للدول المتخلفة حتى يتسنى لها زيادة الدخل القومى بمعدل ٥ ٪ سنويا فى أواخر عقد التنمية . فاذا استجابت الدول المتقدمة لنداء الامم المتحدة ، فان ما يمكن توفيره لمساعدة الدول المتخلفة يصل الى ١١ بليون دولار سنويا .

وليس هذا استجداء من جانب الدول المتخلفة فى العالم للدول المتقدمة . فالاعتبارات الاقتصادية تقضى بضرورة اتباع سياسة « اغناء الجار » بدلا من سياسة « افقار الجار » التى روجت لهـــا بعض الفلســـفات فى القرن المـــاضى . فالتقدم الاقتصادى لبلد من البلاد انما ينعكس بالخير دائما على غيره من البلاد . كما ان الاعتبارات السياسية تدعم فكرة مساعدة الدول المتقدمة للدول المتخلفة فى عالم اليوم . فالظروف الدولية الراهنة تجعل من الاضطرابات السياسية التى تجتاح احدى مناطق العالم خطرا يهدد العـــالم بأسره . وليس أقوى من التخلف الاقتصـــادى والفقر مثيرا لهذه الاضطرابات . فالسلم الدولى والقلق الدولى أصبحا تركة مشتركة أمام العالم كوحدة . ويهمنا أن نعرف مدى ادراك الجـــزء المتقدم من العالم لهذه الحقيقة ، وهو ما يقودنا الى بحث حجم وتوزيع المساعدات الاقتصـــادية حاليـــا .

ثالثا : التوزيع الحالى للمساعدات الاقتصادية

يهمنا فى هذا الجزء من دراستنا الوقوف على « حجم » رؤوس الاموال التى تتدفق الى الدول المتخلفة . ويهمنا من رؤوس الاموال هـــــذه ما يعتبر فى حكم تعريفنا مساعدات اقتصادية . ثم نحاول التعرف على « توزيع » هذه المساعدات حسب أنواعها من ناحيـــة ، وحســـب المناطق الجغرافية التى تحصل عليها من ناحية أخرى ، محاولين تفسير ذلك التوزيع .

(ا) الحجم الحالى للمساعدات الاقتصادية:

من الجدول رقم (١) يتضح أن الدول المتخلفة قد حصلت من الدول المتقدمة على حوالى ٥ر٦ بليون دولار . وهـــذا القـــدر من المساعدات الاقتصادية يقل عن نصف ما تحتاج اليه هذه البلاد حسب تقديرات هيئة الأمم المتحدة . وحسب تقديرات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بلغ حجم المساعدات الاقتصادية للدول المتخلفة ٨ر٤ بليون دولار سنة ١٩٥٩ وأخذ فى التزايد حتى وصل الى ٥ر٦ بليون عام ١٩٦٣ . أى أن المعدل السنوى لزيادة المساعدات الاقتصـــادية للدول المتخلفة بلغ حوالى ٩ ٪ سنويا . ومعنى ذلك أنه اذا استمر هذا المعدل سائدا فى المستقبل (وليس هناك ما يدل على ذلك) فان على الدول المتخلفة أن تنتظر الى أواخر العقد القادم حتى تحصل على احتياجاتها السنوية من رؤوس الاموال .

---

(١٩) G. Ohlin, Foreign Aid Policies Reconsidered. Development Centre Studies of the OECD, Paris 1966, p. 69.

(٢٠) U.N. International Flow of Long — term Capital and Official Donations 1960 — 1962, N.Y. 1964, p. 15.

(ب) التوزيع النوعى للمساعدات الاقتصادية

الجدول رقم (٣) يوضح الاهمية النسبية للمساعدات الثنائية والمساعدات متعددة الاطراف . فقد كانت النسبة الساحقة مساعدات ثنائية وصلت الى ٩٠ ٪ من مجموع المساعدات ١٩٦٠ . أما المساعدات متعددة الأطراف فقد أسهمت المنظمات الاقليمية غير التابعة للامم المتحدة بـ ٢٠ ٪ منها. وقدم البنك الدولى للانشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية ومؤسسة التنمية الدولية ٦٠ ٪ منها . أما الباقى فقد أسهمت به الامم المتحدة فى صورة مساعدات فنيـــة .

والحقيقة أن المساعدات الثنائية تصل الى أكثر من ٩٠ ٪ . فعلى الرغم من أن نصيب التدفقات متعددة الاطراف قد وصل الى ١٠ ٪ فى السنوات الاخيرة ، الا أن تعدد الاطراف شكل ينبغى أن لا يخفى العلاقات الثنائية . فبعض المنظمات الاقليمية ، كمشروع كولمبو مثلا ، ليس هيئة متعددة الاطرافبالمعنى الدقيق، فالمساعدات التى تقدم عن طريقه تتم بالتفاوض الثنائى بين الحكومات المعنية .

ولثنائية المساعدات الاقتصادية مضمون على جانب كبير من الخطورة . فهى دائما تجعل البلد المتلقى للمساعدات عرضة للضغط المستمر من جانب البلد المعطى لها. وكثيرا ما يقيد استعمالها بواردات من البلد الذى يقدمها ، الامر الذى يفقد هذه المساعدات جانبا من فعاليتها ، بل حتى من معناها . ولذلك دعا البعض (٢١) الى المناداة بالغاء مثل هذه الشروط ، الا فى حالة تعرض البلد المعطى للمعونة لعجز فى ميزان مدفوعاته.

وتفسير هذه الثنائية أن عددا قليل جدا من البلاد المتقدمة هو الذى يقدم هذه المساعدات . بل ان الولايات المتحدة الامريكية قد انفردت وحدها بأكثر من نصف المساعدات الاقتصادية

جدول رقم (٣)
التقسيم النوعى للمساعدات الاقتصادية
١٩٦٠

النوع	النسبة المئوية
ثنائية	٩٠
متعددة الاطراف	١٠
المنظمات الاقليمية غير التابعة للامم المتحدة	٢
البنك الدولى ، مؤسسة التنمية الدولية مؤسسة التمويل الدولية	٦
الامم المتحدة	٢
المجموع	١٠٠

Source, U.N. The Cap. Dew - Needs of the less - Development Countries, N.Y. 1962, p. 42.

للدول المتخلفة . وتنظر الولايات المتحدة الى مساعداتها الاقتصادية على أنها « ورقة » ينبغى اللعب بها بمهارة . بل انها تعتبر أرصدة العملات المحلية التى تتراكم لها مقابل بيع فائض الحاصلات الزراعية « سيفا مصلتا على البنوك المركزية وهيئات التخطيط المركزى فى أية أمة » (٢٢) .

ويقول جاكوب فاينر فى معرض حديثه عن المساعدات الاقتصادية التى تقدمها الولايات المتحدة . انها تعطى للصديق وللعدو ، لاغراض استراتيجية وعسكرية (٢٣) ولعل أدق ما يصور مغزى المساعدات الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية ، ما كتبه تايلور وارد ، وهو مسئول بادارة التعاون الدولى وهى هيئة أمريكية لتقديم المساعدات الاقتصادية : « لقد سمعنا مناقشات كثيرة لشعارات « المعونة بلاقيود » . ومن المؤكد أن القيود التى تتضمن شروطا ومساسا بسياسة بلد ما ، لا يمكن التنازل عنها » (٢٤) .

بالاضافة الى ذلك يمكن تفسير ثنائية

(٢١) P.N. Rosenstein — Rodan, op. cit., p. 111

(٢٢) H. Cleveland, « The Convalescence of Foreign Aid », Am — Econ — Rew., May 1959, p. 225.

(٢٣) J. Viner, « Econ. Foreign Policy », Foreign Affaires, Tuly 1961, p. 573.

(٢٤) T. Word, « Problems of Foreign Aid Viewed from the Inside », Am. Econ — Rev., May 1959, p. 213.

المساعدات الاقتصادية تفسيرا تاريخيا ، فقد سعت الدول الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا، الى الارتباط الاقتصادى والسياسى والعسكرى والثقافى بمستعمراتها بعد الاستقلال . وأدى وجود هذه « العلاقات الخاصة » الى ثنائية المساعدات الاقتصادية من جانب الدول ذات الماضى الاستعمارى .

وقد يكون مفيدا فى تفسير هذه الظاهرة ، والحال ذلك ، أن نستعرض سياسة المساعدات الاقتصادية الخاصة بالدول ذات الشأن فى هذا المجال . ولما كان الاتحاد السوفيتى والصين قد ظهرا فى السنوات الاخيرة على مسرح المساعدات الاقتصادية الدولية والتعاون الاقتصادى الدولى ، فلا يفوتنا التعرض لسياسة كل منها .

١ — المساعدات الاقتصادية لدول المعسكر الغربى :

اهم هذه الدول هى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا . وسوف نعرض لسياسةكل منهما على ضوء الوثائق الرسمية . فقد ظهرت ثلاث وثائق رسمية لشرح سياسة المساعدات الاقتصادية من وجهة نظر هذه الدول ، وهى على الترتيب : تقريرى كلاى ، وتقرير جانيتى ، والكتاب الأبيض(٢٥) .

اما عن الولايات المتحدة ، فقد ورد فى تقرير كلاى الذى ظهر سنة ١٩٦٣ ان الهدف الاساسى هو التركيز فى المساعدات الاقتصادية على الحلفاء وبعض الدول الاخرى على الحدود الصينية — السوفيتية . وهذا يفسر تفضيل الولايات المتحدة لمبدأ ثنائية المساعدات من ناحية ، واتباع أسلوب البلد فى تقديمهما من ناحية أخرى .فهذا الاسلوب أفضل الطرق من الناحية الادارية لتحقيق الاهداف المتشعبة والمتشابكة للولايات المتحدة . وقد انتقدت اللجنة سياسة تقديم المساعدات الاقتصادية لعدد متزايد من الدول التى ليس هناك داع ، من وجهة نظر المصالح الامريكية بالطبع ، الى مدها بالمساعدات (٢٦) . وترى اللجنة ايضا وقف منح المساعدات لانشاء مشروعات تجارية وصناعية مملوكة للحكومة فى البلاد التى تتلقى المساعدة ، لانها تنافس المشروع الخاص وتقضى على هيكل القيم الذى يعتز بها العالم الحر .

أما عن بريطانيا وفرنسا بأن المساعدات الاقتصادية التى تقدمها تختلف فى فلسفتها عن المساعدات الامريكية . فهى امتداد لتقليد طويل نشأ عن ظروف تاريخية معينة . ولكن هاتان الدولتان لم تعرفا اصطلاح « المعونة للدول المتخلفة » الا فى اواخر الخمسينات . وتجد المساعدات البريطانية للدول المتخلفة جذورها فى السياسة الاستعمارية . وكان أساسها مساعدة المستعمرات كما يظهر من الوثيقة التى ظهرت سنة ١٩٥٧ بعنوان : « دور المملكة المتحدة فى تنمية الكمنولث » ، واتسع نطاقها كما يعكسه الكتاب الابيض الذى ظهر سنة ١٩٦٠ بعنوان « مساعدات المملكة المتحدة لتنمية ما وراء البحار » ولاول مرة تعلن بريطانيا أن سياسة المساعدات الاقتصادية الخارجية هى مسئولية الدول المتقدمة عن مساعدة الدول المتخلفة وذلك فى الكتاب الابيض الذى ظهر سنة ١٩٦٣ بعنوان : « المساعدة للدول المتخلفة » .

وفى هذا الكتاب الابيض ، الذى يمكن اعتباره تعبيرا من وجهة النظر البريطانية الرسمية ، ورد أن تفسير المساعدات البريطانية انما يكمن فى التاريخ البريطانى ومركز بريطانيا فى العالم . كما أن المبالغ التى يمكن تخصيصها لهذا الغرض تتوقف أولا على حالة ميزان مدفوعاتها ، ثم على ما اذا كانت المعونة مشروطة أم لا ، وأخيرا على الشروط التى تعطى بموجبها المساعدات .

وفى فرنسا جاء تقرير لجنة جانينى ليركز على الجانب المعنوى دون الجانب المادى فى أهداف المساعدات الاقتصادية التى تقدمها فرنسا (٢٧) .

---

(٢٥) انظر G. Ohlin, op. cit. حيث تجد عرضا مسهبا لمحتويات هذه الوثائق الثلاث من حقائق وآراء .

(٢٦) Ibid., pp. 21 — 23.

(٢٧) ليس معنى ذلك انصراف فرنسا عن الاهداف المادية للمساعدات الاقتصادية او زهدها فيها ، بل لعلها تحقق جانبا كبيرا منها عن طريق العمل المشترك فى الجماعة الاقتصادية الأوربية .

فقد استبعد التقرير فى تبريره لسياسة المعونة الاقتصادية الفرنسية فوائدها المادية ، وذكر أن الذى يفرضها هو التضامن الانسانى ، ونشر الثقافة الفرنسية ، وحاجة فرنسا الى الاشعاع الحضارى فى العالم .

وترى فرنسا ضرورة عدم «بعثرة» المساعدات التى تقدمها لان ذلك يقلل من الدور الدبلوماسى الذى يمكن أن تؤديه . كما ترى ضرورة التركيز على الدول الافريقية بحكم ارتباطاتها التاريخية بهذه المنطقة . ويحبذ التقرير تقديم المساعدات الاقتصادية الفرنسية عن طريق صندوق التنمية الخاص بالجماعة الاقتصادية الاوروبية ، وان كان الاتجاه السائد فى الرأى العام الفرنسى يرى أن المساعدات الاقتصادية مسألة دولية لا تهم فرنسا بالذات ، لذلك يجب أن تناقش فى اطار دولى .

٢ — المساعدات الاقتصادية للكتلة الصينية — السوفيتية :

تعتبر مجهودات هذه الكتلة فى هذا الصدد مجهودات حديثة العهد نسبيا اذ ترجع الى سنة ١٩٥٣ تقريبا . ولم يوضح القادة السوفيت أهداف المعونة الاقتصادية السوفيتية صراحة . ولذلك فان أى نتيجة فى هذا المجال تعتبر من قبيل الاجتهاد . وتؤدى العوامل السياسية دورا مؤكدا فى سياسة المساعدات الاقتصادية لهذه الكتلة (٢٨) .

وبالاضافة الى الاهداف السياسية والايديولوجية ، هناك أيضا اهداف اقتصادية تتمثل فى الحصول على المواد الخام من الدول المتخلفة مباشرة وباتفاقات طويلة الاجل بدلا من الاعتماد على وساطة الدول الغربية .

ان مطالب الدول المستقلة حديثا تتمثل فى المحافظة على الاستقلال والاسراع فى التنمية الاقتصادية وتحقيق السلام الدولى . وسياسة المعونة السوفيتية هى المثل لكل هذه المقاييس الثلاثة ، خصوصا وأن دول هذه الكتلة لا تميل الى التدخل فى اختيار المشروعات اللازمة للدول المتخلفة (٢٩) . ففى الغالب الاعم تتمثل مساعدات هذه الكتلة فى اتفاقات لانشاء مشروعات التنمية وهو مايحقق تكامل المساعدات الفنية والاقتصادية فى اطار واحد (٣٠) .

والعرض السابق لمختلف سياسات المساعدات الاقتصادية فى الدول المختلفة ، يوضح حقيقة هامة هى تعدد هذه السياسات واختلاف الاهداف من ورائها باختلاف البلاد التى تقدمها ، بالاضافة الى اختلاف سياسة كل منها من حيث مدى احترامها لسيادة الدول التى تتلقى مساعداتها . وعلى ضوئه يمكننا أن نميز بين ثلاث سياسات للمساعدة الاقتصادية :

١ — يعكس برنامج الولايات المتحدة اهتماما بالمستقبل السياسى للعالم ، كما تراه السياسة الامريكية ، ومن ناحية أخرى فان اتساع نطاق وحجم هذه المساعدات يجعل الولايات المتحدة حريصة على تقصى استراتيجية استعمال المساعدة فى البلد الذى يحصل عليها .

وتلعب القوى الاستعمارية دورا مشابها فى مستعمراتها السابقة وبالذات فى أفريقيا ، ولكنها تحاول توسيع نطاق معونتها ليشمل دولا أخرى .

٢ — هناك دول أخرى مثل المانيا واليابان ، توزع مساعداتها على عدد كبير من دول العالم فى صورة مشروعات محددة أكثر منها كتدعيم لخطط التنمية .

اما الدول ذات الوزن الأقل ، فانها تركز على المساعدات الفنية والاشتراك بحصص لتمويل مؤسسات التنمية الدولية وهيئاتها .

٣ — وتعتبر المساعدات التى تقدمها دول الكتلة الشرقية ظاهرة حديثة نسبيا فى عالم اليوم . وجدير بالذكر أن دول هذه الكتلة أقل ميلا الى التدخل فى شئون الدول التى تتلقى مساعداتها .

---

(٢٨) Ibid., p. 30.

(٢٩) I.S. Berliner, Soviet Economic Aid, London 1958, pp. 14 — 15.

(٣٠) Said El - Naggar, op. cit., p. 12.

٣ ـ التوزيع الجغرافى للمساعدات الاقتصادية :

الجدول رقم (٤) يوضح(٢١) التوزيع الجغرافى للمساعدات الاقتصادية التى قدمتها دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والمنظمات الدولية متعددة الاطراف الى الدول المتخلفة سنة ١٩٦٣ فاذا استثنينا أوروبا وأوقيانوسيا Oceania يتضح أن شمال أفريقيا يأتى فى مقدمة المناطق المستفيدة . ويعزى ذلك الى ضخامة المنح التى تقدمها فرنسا بحكم ارتباطاتها التاريخية والثقافية والسياسية والعسكرية بهذه المنطقة ، خصوصا اذا قورنت بحجم سكانها ــ يلى ذلك منطقة الشرق الاوسط . ومرة أخرى يرجع سبب ارتفاع نصيب الفرد من المساعدات الاقتصادية فيها الى ضخامة حجم المنح التى تحصل عليها المنطقة .. ولا يخفى ما للاعتبارات الاستراتيجية ، سياسية وعسكرية واقتصادية ، من وزن فى تفسير هذا الوضع . أما المنطقة الثالثة فى الاهمية من حيث ارتفاع نصيب الفرد من المساعدات الاقتصادية فهى أفريقيا جنوب الصحراء . وبذلك تحتل أفريقيا فى مجموعها المركز الاول بين قارات العالم . ولا غرو ، فأفريقيا هى القارة العذراء ! وتحتل أمريكا الجنوبية المركز الرابع بين مناطق العالم المتخلف من حيث نضيب الفرد من المساعدات

جدول رقم (٤)
التوزيع الجغرافى للتدفقات الرأسمالية الصافية الى الدول المتخلفة سنة ١٩٦٣(*)

المناطق المستفيدة بالمساعدات	التدفقات الرأسمالية الصافية بالمليون دولار	السكان بالمليون	نصيب الفرد بالدولار
مجموع الدول المستفيدة	٣١٧ر٦	٥١١ر١	٢ر٤
١ ـ آسيا	٧٥٦ر٢	٩١٠	ــر٣
(١) الشرق الاوسط	٦٦٢	٨٤	ــر٨
(ب) جنوب آسيا	٤٨٤ر١	٥٥٨	٧ر٢
(ج) الشرق الاقصى	٧٢٠	١٨٣	ــر٤
(د) أخرى	٣١٢	١٤٣	٢ر٢
٢ ـ افريقيا	٦٥٠ر١	٢٨١	٩ر٥
(١) شمال الصحراء	٥٠٤	٢٩	٢ر١٧
(ب) جنوب الصحراء	٦٩٢	٩٦	٢ر٧
(ج) أخرى	٢٤٣	١٢٨	٩ر١
٣ ـ أمريكا	١٤٠ر١	٢٢٦	١ر٥
(١) الشمالية والوسطى	٣٨٤	٦٢	٥ر٦
(ب) الجنوبية	٤٨٦	١١٢	٣ر٤
(ج) أخرى	٢٧٠	٥٢	٢ر٥
٤ ـ اوربا	٢٥٠	٦٠	٢ر٤
٥ ـ اوقيانوسيا	٢٦	٥	٢ر٥
٦ ـ غيرمعينة	٢٧٤	ـ	ـ

Source = OE CD, The Flow of Financial Rousources to Less - developed Countries - Paris 1964, pp. 44 - 45.

(*) لا يشمل المساعدات التى قدمتها دول الكتلة الصينية ـ السوفيتية .

(٢١) هذا الجدول يشمل فقط المساعدات التى قدمتها دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، والهيئات الدولية . ونظرا الى ان هذه الأطراف تمثل اهم مصدر للمساعدات الاقتصادية (عدا الكتلة الشرقية) فلهذه الأرقام دلالتها .

الاقتصادية . ومرجع ذلك الى ارتفاع حجم القروض التى تحصل عليها دول هـذه المنطقة بالاضافة الى المنح التى تقدمها الولايات المتحدة فى ظل برنامج « التحالف من أجل التقدم » .

وأخيرا تأتى منطقتنا الشرق الاقصى وجنوب آسيا . فرغم أن هاتين المنطقتين تحصلان على مقادير ضخمة من المساعدات الاقتصادية لاعتبارات استراتيجية : سياسية وعسكرية ، الا أن ضخامة حجم سكانها أدت الى تواضع نصيب الفرد من هذه المساعدات .

واذا أغفلنا حجم السكان كان ترتيب المناطق السابقة من حيث ما حصلت عليه كل منها من المساعدات الاقتصادية سنة ١٩٦٣ على النحو التـــالى :

آسيا ، ثم أفريقيا ، ثم أمريكا ، اللاتينية .
وخلف التوزيع الجغرافى السابق للمساعـدات الاقتصادية التى تقدمهـا دول منظمة التعـاون الاقتصادى والتنميـة ، والهيئات الـدولية ، وهى المصدر الاكبر للمساعدات الاقتصادية للدول المتخلفة (٣٢) ، يمكننا أن نلمح المآرب السياسية والاقتصادية والعسكرية للدول المتقدمة .

فقد وجهت فرنسا ٩٥ ٪ من مساعداتهـا الرسمية الثنائية سنة ١٩٦٢ الى مستعمراتهـا السابقة . كما وجهت كل من بريطانيا وهولندا ٩٢ ٪ ، ٩٠ ٪ (٣٣) على الترتيب من مساعداتها الى مستعمراتهـا السابقة أيضـا التى تربطها بهـا الان روابـط عسكرية أو سـياسية من نوع أو آخر . مثال ذلك : دول الحلف المركزى فى الشرق الاوسط ، أو دول حلف جنوب شرقى آســيا . وكان دور الاعتبـارات السياسـية والعسكرية واضحا أيضـا فى برامج الولايات المتحدة للمساعدات الاقتصادية . فقد وجهت ٢٠ ٪ من معونتها الثنائية سنة ١٩٦٢ الى عدد من الدول ذات الاهمية الاستراتيجية ــ بالنسبة الى أمريكا ــ لا يزيد عدد سكانها على ٦٠ مليون نسمـــة وهى : لاوس ، ، وكمبوديا ، وكوريا الجنوبيـــة ، وفيتنـــام الجنوبية ، وتايـــوان والاردن . وهذه الدول جميعا لهـا ارتباطات عسكرية بالولايات المتحدة الامريكية . فالخمس الدول الاولى أعضاء فى منظمة حلف جنوب شرقى آسيا ، والدولة الاخيرة لها ارتباطاتها السياسية والعسكرية الواضحة بالكتلة الغربية وبخاصة بريطانيا والولايات المتحدة .

ولنا الان أن نتســاءل عن مدى التناسب بين التــوزيع الفعــلى للمسـاعدات الاقتصــادية والاحتياجات التى سبق الاشارة الى التقديرات الخاصة بها . انه بمقارنة الجدول رقم ٢ بالجدول رقم ٤ ، يتضح أن هناك تفـاوتا ملوحوظا بين احتياجات مختلف المناطق وما حصلت عليه كل منها بالفعل . فقد كانت أكثر المناطق احتياجا هى الشرق الاقصى (عدا اليابان) يليه جنوب آسيا ، فأفريقيا (عدا ج . ع . م) ، فالشرق الاوسط (بما فيه ج . ع . م) ، وأخيرا تأتى أمريكا اللاتينية . وقد يبدو من الجدول رقم ٢ أن التوزيع الجغرافى جاء منسجما مع هذا الترتيب ، اذ حصلت آسيا على النصيب الاكبر تليها أفريقيا فأمريكا اللاتينية، ولكن الامر غير ذلك .

فاذا كان الترتيب واحدا فى الحالتين ، الا أنه يغفل حجم ســكان كل منطقة . فاذا أخذنا حجم السكان فى الاعتبار لوجدنا أن ثمة تفاوتا واضحا بين الاحتياجات وبين التوزيعات ، ذلك التفاوت الذى سبق وأرجعناه للاعتبـارات السياسـية والعسكرية ، والنتيجة المهمة التى نخرج بهـا هى أن المعايير الاقتصادية لم يعد لها الوزن الاكبر فى اعادة توزيع الموارد النادرة على مسـتوى العـالم .

وقد حسب معامل ارتباط الرتب Rank Correlation بين الاحتياجات الكلية والتوزيعات الـكلية لثلاث وعشرين دولة فوجـد ٧٩ر٠ (٣٤) ويعزى معامل الارتباط المرتفع هذا الى أن الدول الكبيرة تحصل على مساعدات اقتصادية أكثر . أما اذا حسب معامل ارتباط الرتب بين احتياجات الفرد الواحد من رؤوس الاموال الاجنبيـة ، ونصيب الفرد الواحد من المساعدات الاقتصادية،

---

(٣٢) Ibid., p. 84.

(٣٣) فلم يزد ما قدمته الكتلة الصينية السوفيتية من مساعدات الى الدول المتخلفة على ٧ر٤٪ مما قدمته دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لهذه الدول سنة ١٩٦٣ — أنظر . G. Ohlin, op. cit., p. 88.

(٣٤) Ibid., p. 69.

فان الارتباط يضعف . وبحساب معامل الارتباط فى هذه الحالة ، وجد أنه ٢٨ر فقط بحيث يمكن القول بعدم وجود ارتباط من الناحية العمليـة بين هاتين الظاهرتين .

رابعا : ماذا حققت المساعدات الاقتصادية ؟

من عرضنا للموضوع فى الاجزاء الثلاثة السابقة تتجلى أمامنا الحقائق التالية :

اولا : قصور المساعدات الاقتصادية التى تقدمها الدول المتقدمة الى الدول المتخلفة . فقد راينا ان الحجم الفعلى لهذه المساعدات لم يتجاوز ثلث الاحتياجات المقدرة للدول المتخلفة الى رؤوس الاموال الاجنبية ، حتى يتحقق لها زيادة دخلها القومى الفردى بمعدل ٥ ٪ سنويا كما ذهبت هيئة الامم فى قرار جمعيتها العامة رقم ١٧١٠ .

ثانيا : وتبدى لنا ايضا سوء توزيع هـذه المساعدات من حيث النوع فقد جاء أغلبها فى صورة مساعدات ثنائية بينما كان نصيب المساعدات متعددة الاطراف متواضعا . وقد أوضحنا كيف أن المساعدات الثنائية تعتبر الوسيلة المثلى لتحقيق مآرب الدول التى تقدمها بصرف النظر عن مصالح الدول التى تتلقاها ، والا لما كان ثمة داع لعرضها فى هـذا القالب الثنائى ، وخصوصا فى ضوء وجود منظمات دولية متخصصة فى هذا المجال .

ثالثا : ويترتب على الحقيقة الثانية نتيجة على جانب كبير من الاهمية . فالطابع الثنائى للمساعدات الاقتصادية لا يضمن بأى حال استمرار تدفق هذه المساعدات . فالامر مرهون بمشيئة الدولة التى تقدمها : ان شاءت أعطت ، وان شاءت منعت . وبديهى أن الاطمئنان الى استمرار المساعدات الاقتصادية أمر لا يقل أهمية ، ان لم يزد ، عن حجم هذه المساعدات .. ذلك أنه حتى يتأكد فعالية مشروعات التنمية، يجب أن يتم وضعها وتنفيذها خلال مدى طويل نسبيا (٣٥) فالتنمية الاقتصادية احدى ظواهر المدى الطويل .

ومن نتائج هذه الحقيقة كذلك امكانية امعان الدول التى تقدم المساعدات الاقتصادية فى فرض شروط مجحفة بالدول التى تستفيد منها . بل ان ذلك حدث فى أحيان كثيرة . ونظرة عابرة الى التاريخ الاقتصادى المعاصر توضح حقيقة مانذهب اليه ..

رابعا : اتضح لنا كذلك سوء توزيع هـذه المساعدات — رغم تواضعها — على مختلف مناطق العالم المتخلف حسب الحاجة النسبية لكل منطقة اليها — هذه الحقيقة تجد تفسيرها فى الحقيقة السابقة . فثنائية المساعدات الاقتصادية بصفة غالبة . أتاحت للدول المتقدمة توزيع مساعداتها حسب مصالحها المتعددة والمتشابكة، دونما نظر الى الاولويات المبنية على الاعتبارات الاقتصادية فى التوزيع الجغرافى (٣٦) فما أحوج العالم فى هذا المجال الى تطبيق المبدأ الشيوعى « فى اعطاء كل حسب حاجته » .

خامسا : وعلى ضوء الاعتبارات السابقة كلها ، يمكننا القول بأن الدول المتقدمة فى تعاملها مع الدول المتخلفة ، تميل الى انتهاج السبيل الذى يجعلها الطرف الأقوى باستمرار . وهـذا ذكاء ولاشك . لكن أن يستخدم هذا الذكاء الـذى تدعمه الامكانيات الهائلة فى الابقاء على الجزء المتخلف من العالم على تخلفه ، فهذا ينطوى على قصر نظر . ذلك أن لا سلام للعالم اذا استمرت الفجوة فى الاتساع بين شماله المتقدم وجنوبه المتخلف .

وأخيرا نشيرا الى أن عقم المساعدات الاقتصادية فى عالم اليوم ، انما يرجع الى قصور التنظيم الدولى . أن العالم فى حاجة الى مراجعة تنظيماته الدولية بشتى أنواعها ، سياسية واقتصادية واجتماعية . فالتنظيمات الدولية الحالية نشأت استجابة لوضع دولى معين قوامه الصراع بين الشرق والغرب ، على حين أن معالم الصراع بين الشمال والجنوب بدأت تلوح فى الافق ، الامر الذى يقتضى مراجعة حاسمة .

---

(٣٥) U.N., Capital Development Needs, op. cit., p. 9.

(٣٦) كما أنها جعلت التنسيق بين المساعدات التى تقدم لمختلف الدول ولمختلف المشروعات أمرا يكاد يكون مستحيلا ، انظر Said El - Naggar, op. cit., p. 78.

دراسة

قضية التفرقة العنصرية وآثارها الدولية

د. عبد العزيز كامل

أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا بكلية الاداب جامعة القاهرة . اشترك فى مؤتمر الامم المتحدة عن التفرقة العنصرية الذى انعقد فى مدينة برازيليا فى صيف ١٩٦٦ .

مدخل

كلمة : أبارتهيت قاموس السياسة الدولية عام ١٩٤٧ عندما جاءت فى بيان الحزب الوطنى الذى خاض على أساسه معركة الانتخابات فى جنوب افريقية(١) ،وأصبحت بعد هذا شعار الحزب الذى يجمع به الأنصار فى قضية لها جذورها التى تضرب فى أرض افريقية الى منتصف القرن السابع عشر ، وانعكاساتها السياسية على الصعيد المحلى والافريقى والعالمى .

فى ذلك البيان يشرح الحزب الوطنى سياسته فقال :

« انها سياسة تقوم على أساس من صيانة وحفظ الشخصية المحلية كجماعات للسكان البيض فى البلاد .. وصيانة وحفظ شخصية الشعوب المحلية كجماعات عنصرية منفصلة ، مع توفير فرص للتنمية فى وحدات ذات حكم ذاتى .. والاحترام المتبادل بين اجناس البلاد . ان سياستنا ترى عزل كل سلالة فى موطنها فى

(١) Duncan, P. ; South Africa's Rule of Violence, p. 16. London, 1964.
ويذكر دنكان ان الكلمة Aparthite. تعنى « الفصل »



وحدة مكتفية ذاتيا .. اننا نؤيد العزل الاقليمى لـــكل من البانتو والبيض . وينبغى أن يعتـــبر البانتو فى المدينة مواطنا مهاجرا ليس له أى حق سياسى أو اجتماعى يســـاوى حقوق البيض . وينبغى الابقاء على الأوضاع القبلية وحمايـــــة مصالح العمـــال البيض فى المناطق البيض .. وليس أمامنا الا أحد أمرين : اما أن يندمج (مع الافريقيين) وسيكون هذا لنـــا نحن البيض فى المدى الطويل انتحارا قوميا ، واما أن نمارس الأبارتهيت (٢) ..

وخاض مالان رئيس الحزب الوطنى المعـــركة بهذا الشعار . وارتفعت أصوات أنصاره :

« فليبق الكافر (أى الافريقى) فى مكانـــه ، وليعد الكولى (أى الآسيوى) الى بـــلده(٣) .. واستطاع مالان بهذا الأسلوب العنيف أن ينال أغلبية أصوات البيض وأن يرأس الوزارة رافعا لواء الأبارتهيت .

---

(٢) Legum, C., : South Africa, Crisis of the West, pp. 49 — 50, London, 1964.

(٣) دنكان (١٩٦٤) ص ١٥ ، ١٦ م

ومنذ ذلك الوقت والكلمة تتردد فى جنوب افريقية وفى المحافل الدولية حتى أصبحت علما على سياسة التفرقة العنصرية أو التنمية المنفصلة فى جنوب افريقية . وحكومة الأقلية البيضاء تصدر القانون بعد القانون وتصادر حريات الافريقيين بصورة لا نظير لها فى العالم كله .. ويرى فرفورد قبل أن يصل الى رئاسة الوزارة عام ١٩٥٨ ، أن الاجراءات التى تتخذها الحكومة ليكون الأبارتهيت أكثر فاعلية لا تزال قاصرة . وينادى بمزيد من الضغط ، فكان عنفه المنتظر النور الأخضر الذى فتح له الطريق الى رئاسة الوزارة وقد ظل فى رئاستها حتى مصرعه فى سبتمبر ١٩٦٦ .

وكان حكم فرفورد تعميقا للأبارتهية نظريا وعمليا : « اننا نريد أن نحتفظ بجنوب افريقية بيضاء . وليس لهذا الا معنى واحد هو السيادة البيضاء . انها ليست قيادة ولا توجيها . ولكنها ضبط وسيادة . واذا ما كنا متفقين على أن يحمى الرجل الأبيض نفسه عن طريق السيادة البيضاء ، فليس أمامنا من طريق نسلكه الا التنمية المنفصلة(٤) ..

جذور تاريخية

ومع أن جنوب افريقية — من الناحية الجغرافية البحتة — هو أبعد أجزاء افريقية عن أوربا ، الا أنه كان من أول أجزائها التى اجتذبت أنظار المستوطنين الأوربيين منذ منتصف القرن السابع عشر .

فعندما أحس الهولانديون الخطر يتهدد تجارتهم الخارجية نتيجة ضغط الاسبان عليهم بعد استيلائهم على البرتغال فى نهاية القرن السادس عشر ، أسسوا شركة الهند الشرقية الهولاندية فى عام ١٦٠٢ لتكون وسيلتهم الى التحرر من التحكم الأسبانى وصيانة حريتهم الدينية والاقتصادية(٥) .

وفى عام١٦٥٢ أرسلت الشركة جان فان ربيك الى رأس الرجاء الصالح ليؤسس هناك محطة لتموين السفن بالخضر والفاكهة واللحوم . وكانت الأوامر الصادر اليه وقتئذ من الشركة ، أن يوجه عنايته الى المهمة التى نيطت به ، دون أن يدخل فى صراع مع من عساه يلقاهم من سكان الأرض .

ولكن الأرض لم تكن خالية . ولم يكن من اليسير ولامن المعقول أن يتركها أصحابها طوعا. ولم تكن هناك من وسيلة الا الحرب غير المتكافئة بين الأسلحة القديمة والحديثة .. ونظم البوير (وهم الزراع الهولانديون) فرقا من القناصة ، تصيد .. الشباب من الافريقيين وتبطش بمن يبدى مقاومة وتتخذ من الأسرى رعاة وزراعا وخدما(٦) .

وأخذت حملاتهم تستولى على ما عند الرعاة من قطعان الماشية وتطرد الأحياء من الأرض أو يقبلوا العمل كما يهوى الغزاة الجدد .

وقاوم البشمن والهوتنتوت هذا الغزو بما استطاعوا من بسالة ، ولكن مستوى التسلح كان العامل الحاسم فى تحديد نتائج المواقع .. وهبط عدد الشعبين اللذين كانا طليعة الشعوب الافريقية فى صراع البوير .. ومع المعارك كانت تتحدد الأصول العريضة للحياة المنتظرة فى أقصى جنوب افريقية : سيطرة أوربية قائمة على انتزاع الأرض من أهلها واستغلالهم فيها أو طردهم منها . وفوق أرض المعارك القيت بذور التفرقة العنصرية التى استوت على سوقها لا تزال تحمل ثمارها السامة .

---

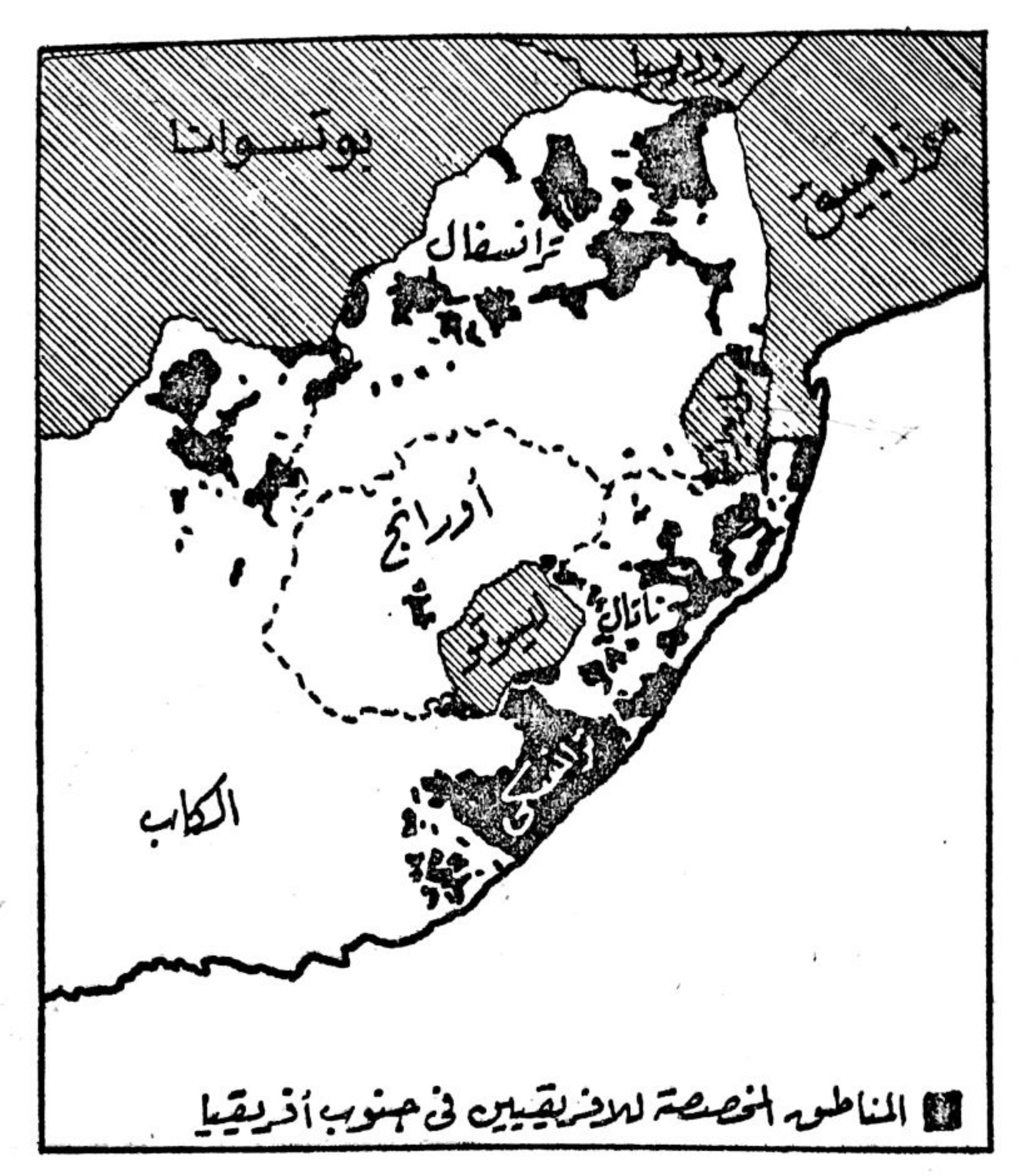
(٤) United Nations, Special Committee on the Policies of Apartheid of the Government of the Republic of South Africa : Apartheid in The Republic of South Africa, p. 2. Working Paper No. 1/66, I July 1966.

وهذه الوثيقة مجموعة من المختارات المتعلقة بقضية التفرقة العنصرية فى جنوب افريقية وسنشير اليها — فيما بعد — برقمها فى اللجنة الخاصة وتاريخها.

(٥) Marquard, L. : The Peoples and Policies of South Africa, p. 2, Oxford, 1960.

(٦) Resha, R. : Working Papaer No : WP/EX/4 p. 4. United Nations Human Rights Seminar on Apartheid, Brasilia, Brasil, 23 aug. — 5 Sep. 1966.

وسنشير الى بحوث هذه الندوة — فيما بعد — بالرمز الآتى (حلقة برازيليا ١٩٦٦) .



المناطق المخصصة للافريقيين فى جنوب أفريقيا

وأصبح أصحاب الارض رقيقا يعيش فيها . للأبيض كل حـــق . ولاحق للافـــريقى . لقد كان الأبيض تمليك كل شىء حتى الحياة والأطفـــال وما تنتج الأرض(٧) .

وجاء الانجليز فى مطلع القرن التاسع عشر ، والغى الرق عام ١٨٠٧ ولكن البوير قاوموا ، كمـــا قاوم البيض فى أمريكا . وقويت قبضـــة الانجليز على الأطراف الجنوبية ، واتخذوا من الغاء الرقيق سلاحا استخدموه لتحطيم اقتصاد البوير وقتئـــذ ، فزحف البوير الى الـــداخل فى مسيرتهم الكبرى عام ١٨٣٤ وأقاموا جمهوريتى الأورانج والترنفال على أساس « لا مساواة بين الأسود والأبيض فى الكنيسة أو الدولة » .

وفيما بين القرنين السابع عشر والتاسع‌عشر لقى البوير مقاومة عنيدة من الافريقيين وخاضوا فى مائة عام تسع حروب فى منطقة الكيب‌وحدها. واذا كان البوشمن والهوتنتوت أول من اصطلى بناء هذه الحروب ، فقد خاضتها شعوب افريقية أخرى كانت تسكن الارض . وهذه الحقيقة الكبيرة هى التى يحـــاول البيض اخفاءهـــا منـــادين بـــأن الارض كانت خـــالية وأنهم عندمـــا كانوا يتقدمون شمالا كان البانتو يتقدمون جنوبا ، ولم يحدث الاصطدام الا عند الحـــدود التى يراها البيض الآن صالحة للتمييز بـــين المناطق الغنية التى خصصوها لأنفسهم والمناطق الفقيرة التى خصصوها للافريقيين(٨) .

---

(٧) ريشـــا (١٩٦٦) ص ٥

(٨) Cole, M. : South Africa, p. 97, London, 1961.

ويعقب لورد هيلى على مشكلة حيازة الأرض فى افريقية – بعامة – واستيلاء الأوربيين عليها فيقول :

« ان الحكومات قد بسطت نفوذها على الأرض وامتلكتها بوسائل متعددة : ففى بعض الأحيان تم هذا عن طريق الفتح . وفى بعض الأحيان تم عن طريق معاهدات مع رؤساء القبائل ، واعتبرت كأنها تسليم للأرض الى المستعمرين . وأحيانا كان يتم الاستيلاء عن طريق تفسير النصوص من وجهة النظر الأوربية، بصرف النظر عن فهم الافريقيين اياها عند توقيع الاتفاق. وفى الواقع كان العامل الجوهرى الذى يقرر انتقال ملكية الأرض الى المستعمرين هو مدى ملاءمتها للاستعمار ، لا الأسس والحجج القانونية . هذه الملاءمة تفسرها ظروف المناخ والتربة . وهى التى وجهت تيار الاستيطان الأوربي الى جنوب وشرق القارة أكثر مماوجهت نحو الغرب(٩) ».

واذا كان خصب الأرض واعتدال المناخ قد أديا الى أن يمارس البيض التفرقة العنصرية فى مجال الزراعة ، فان كشف مناجم الذهب والماس وسع دائرة التفرقة العنصرية لتشمل الصناعة والتعدين . واقتصر استغلال الافريقيين على العمل غير الماهر بينما احتفظ الأوربيون لأنفسهم بالأعمال الفنية والمناصب الادارية . وجاء نظام الحكم والنظام الاجتماعى معبراً عن المصالح الاقتصادية للأقلية البيضاء واجتذبت صناعة التعدين رءوس الأموال الأجنبية. والتقت رأسمالية الصناعة من اقطاع الزراعة على استغلال اليد العاملة الافريقية ، والاحتفاظ بها كوقود بشرى يدور به عجلة الاقتصاد هناك .

ومع التقدم العلمى وكشف المزيد من المعادن والوصول الى استخدامات جديدة لها وبخاصة فى البحوث والانتاج الذرى ، يزداد التقارب بين حكومة الأقلية البيضاء الى جنوب افريقية والدول الغربية الكبرى ويشتد الضغط على الافريقيين .

ومع ارتفاع موجة الحرية فى افريقية ووصول كثير من أقطارها الى استقلالها السياسى ، تتركز قوى المقاومة فى جنوب القارة لتقابل الموجة الزاحفة من الشمال ، وتتحدد فوق أرض القارة أبعاد معركة من أضخم معارك التحرير وأشدها تهديدا للسلام العالمى ، اذا ما ظل الحكم هناك – ومن ورائه تأييد الاستعمار – يحاول مقاومة حركة التاريخ نحو الحرية بأبعادها السياسية والاقتصادية والعلمية .

أرض الميعاد

عندما استطاع الحزب الوطنى فى جنوب افريقية الوصول الى الحكم عام ١٩٤٨ قال مالون رئيس الوزراء :

« اليوم عاد جنوب افريقية لنا مرة أخرى ، انها أول مرة منذ قيام الاتحاد يصبح جنوب افريقية لنا . وعسى الله أن يحفظه لنا دائما(١٠) ».

فما هى أهم ملامح الطبيعة والبشرية لهذه الأرض التى يعتقد الأفريكانيون فى جنوب القارة أنها وطنهم وأرض الميعاد التى يعيشون فيها ويدفنون فى ثراها(١١) .

يتكون جنوب افريقية من هضبة يتراوح ارتفاعها بين ألف وألفين من الأمتار . ولها سهل ساحلى ضيق فى الغرب والجنوب والشرق . وتتشابه درجات الحرارة فى مساحات واسعة من الهضبة . ويرجع هذا الى تدرجها فى الارتفاع كلما اتجهنا شمالا، فيعوض الارتفاع من اقترابنا من خط الاستواء . ويتأثر الاقليم بالرياح التجارية والغربية . والأخيرة مقتصرة على منطقة الكيب . ومعدل المطر السنوى ٧٥٠ ملليمترا فى ناتال وسواحل الكيب الشرقية والأجزاء الشرقية المرتفعة . ويصل فى جبال ترانفال الى أكثر من ١٢٠٠ ملليمتر . ثم يقل المطر كلما اتجهنا غربا حتى يهبط الى ٢٥٠ ملليمترا . وتهبط معدلات المطر بعد هذا الى

---

(٩) Hailey : An African Survey, Revised 1956, p. 686, Oxford, 1957.

(١٠) ليجم (١٩٦٤) ص ١٧

(١١) Peinnaar : Safeguarding The Nations of South Africa, p. 4, in Pienmaar and Sampson, A. : South Africa, Two Views of Separate Development, Oxford, 1960.

ضفاف صحراء كلهارى . ومن الممكن أن يقسم خط المطر المتساوى ٣٧٥ ملليمترا جنوب افريقية الى قسمين : أولهما الجزء الغربى الجاف حيث لاتقوم الزراعة الا على الرى . والقسم الشرقى الذى يمكن أن نميز فيه — بدوره — قسمين فرعيين يتراوح مطر أولهما بين ٣٧٥ ملليمترا و ٥٠٠ ملليمتر والزراعة فيه معرضة لأخطار الجفاف اذا ما اعتمدت على المطر وحده . بينما يزيد معدل المطر فى القسم الثانى على ٥٠٠ ملليمتر وبه المزارع الصالحة المستثمرة(١٢) .

ولتوزيع المطر تأثير عميق فى قضية التفرقة العنصرية فى جنوب افريقية وفى توزيع المناطق التى اصطفاها الأوربيون لأنفسهم وما تركوه للافريقيين . وكان له من قبل تأثيره فى توجيه البوير فى مسيرتهم الكبرى عام ١٨٣٤ نحو الشمال الشرقى حيث المطر أغزر ومجالات الزراعة والاستقرار أوسع .

وتبلغ مساحة جنوب افريقية نحو ٤٧٢ الف ميل مربع . وله سواحل يبلغ طولها نحو ٢٥٠٠ كيلو متر وتزداد أهمية هذه السواحل اقتصاديا واستراتيجيا اذا ما أضيفت اليها سواحل جنوب غرب أفريقية ، وما تسيطر عليه البرتغال من أرض افريقية فى أنجولا وموزمبيق ، فيصبح بذلك طول السواحل الواقعة تحت النفوذ الاستعمارى فى جنوب القارة نحو ٧٥٠٠ كيلو متر.

وتسيطر الأقلية البيضاء على ٧٨٪ من مجموع أرض جنوب أفريقية . أما الافريقيون فليس لهم الا ١٣٪ من أرض بلادهم . وهى فضلا عن قلتها مبعثرة وقليلة الخصب .

ويشمل القطاع الأوربى كل المدن الكبرى كجوهانسبرج ، والموانى مثل كيب تاون ودربان، والمطارات والمناطق التى تتمتع بأكبر نصيب من خدمات الطرق الرئيسية والخطوط الحديدية ومحطات القوى ومشروعات الرى الكبرى ، مثل مشروع رى نهر الأورانج ، والأراضى الخصبة والمراعى الغنية ، ومناطق الصناعة والثروة المعدنية كمناجم الذهب والماس والفحم .

أما القطاع الافريقى وتبلغ مساحته ٣٦٠ر٦١ ميلا مربعا (مقابل ٦٤٠ر٤١٠ للبيض) فتعتبره الحكومة هناك « وطن الافريقيين » وهذا الوطن أو المعازل الافريقية أو البانتوستانات كما سمتها الحكومة فى قانون ١٩٥٩ يتكون من معزل ترانسكى . وتبلغ مساحته أكثر من عشرة ملايين فدان ، و ٢٦٣ قطعة من الأرض غير منتظمة الشكل تتخللها الكثير من الأراضى التى يسيطر عليها البيض . وتتناثر هذه القطع على شكل هلال يبدأ من شرق نهر جريت فيش الى الجنوب من نهر جريت كى ، ممتدا على طول السهل الساحلى والسفوح المطلة عليه فى ولاية الكيب، شاملا معزل ترانسكى . ويتابع الهلال امتداده فى ليسوتو ومناطق متفرقة على طول السهل الساحلى والسفوح المطلة عليه فى ولاية ناتال حتى سوازى لاند ، ومنها يتجه شمالا بانحراف نحو الغرب فى الأجزاء الشمالية من ولاية ترانسفال ، ثم يتجه نحو الجنوب الغربى ليشمل الأجزاء الشمالية الشرقية من ولاية الكيب. وبهذا يقع الهلال الافريقى فى النصف الشرقى من أرض جنوب افريقية . ولانكاد نجد أية منطقة استقرار أفريقية . فى ولاية الأورانج . والمفروض — نظريا — حسب التخطيط الحكومى أن تستطيع هذه الأرض الفقيرة اعاشة أربعة ملايين ونصف مليون أفريقى يعملون فى زراعة أرضها ..

واذا ماقارنا بين القطاعين : الأبيض والافريقى لرأينا أن القطاع الافريقى خلو من الصناعات والمدن وليس فيه الا موارد محدودة جدا . ثم هو يحوى أكثر جدا مما يستطيع أن يعول من الافريقيين . وهناك أجزاء محدودة من البانتوستانات . يتوافر فيها المطر . ولكن البيض تركوها بعد أن عرت الأمطار تربتها وأصبحت صخرا مجردا لا يصلح لشىء .. أما البقية الباقية من الأرض الصالحة فقد أرهقها السكان رعيا وزراعة حتى عجزت عن أن تستجيب لمكاسبهم .

هناك اذن قطاعان واضحان فى الزراعة وفى كل مرافق الحياة فى جنوب افريقية : القطاع

(١٢) Maurette, F. : Afrique Equatoriale, Orientale et Australe, pp. 256 — 258, 1938. Geographie Universelle T. XII.

اتجاه زحف البوير فى القرن التاسع عشر
نحو الشمال الشرقى

الأبيض المسيطر على مقدرات الحياة هناك ، والقطاع الأفريقى الذى تستنزف الأقاية البيضاء حيويته فى العمل المرهق فى المناجم والمصانع والحقول .

وتبدو حقيقة الحياة فى المزارل ومستواها الاقتصادى المنخفض اذا ما علمنا أن لجنة توملنسن ذكرت فى تقريرها الذى أصدرته عام ١٩٥٤ عن المعازل الافريقية ، أنه فى الفترة مابين ١٩٤٦ و ١٩٥٢ كانت ماشيتان من كل ثلاث تهلك بسبب غير الذبح . وأن ٥٦٪ من نفوق الماشية و ٤٧٪ من نفوق الأغنام الافريقية فى المعازل راجعا الى الجوع والعطش(١٣) .

أما المراعى البيضاء فتمثل قطاعا هاما من الثروة فى جنوب افريقية وتتركز فى النصف الشرقى ومع أن هذه المراعى توجد حيث الأعشاب الطبيعية جزءا من الغطاء النباتى . . الا أن توزيع مناطق تربية الماشية يتأثر بتوزيع المدن الكبرى فحولها تقوم الزراعة المختلفة وتربية الماشية لتمد المدينة بما تحتاج اليه من الألبان ومستخرجاتها فى حياتها اليومية ، وهذا يبدو — على سبيل المثال — حول جوها نسبيرج وديربان وكيب تاون .

والانتاج الزراعى من القمح والذرة والفاكهة تسيطر عليه الاقلية الاوربية أيضا . وأهم مناطق الانتاج مثلث الذرة على الهضبة التى تشغل الجزء الشمالى من الاورانج والجنوب من ترانسفال ، وتحدده — بعامة — مدن مفكنج ومدلبرج وبلمفنتين . ويأتى القمح تاليا للذرة من حيث الاهمية الاقتصادية ويزرع فى مناطق المطر الصيفى فى الشرق ، والشتوى فى الجنوب الغربى . أما الفاكهة فتجود فى مناطق المطر الشتوى فى أقصى الجنوب وفى السهول الساحلية الشرقية ذات المطر الصيفى وعلى المنحدرات الجبلية . يساعد على هذا المناخ المعتدل وطول فترات سطوع الشمس . ويزرع قصب السكر فى ناتال ، والقطن والطباق فى ترانسفال بصفة خاصة .

ولقد ظل الطابع الزراعى والرعوى السمة الرئيسية لاقتصاد جنوب افريقية منذ منتصف القرن السابع عشر حتى أواخر القرن التاسع عشر ، عندما كشفت مناجم الذهب فى أقليم الراند عام ١٨٨٦ . وبدأ استغلال المناجم المجاورة لجوهانسبرج وامتد الاستغلال شرق جوهانسبرج وغربها وجنوبها الغربى الى منطقة كلركسررب على مسافة ٨٠ ميلا الى الجنوب الغربى) ثم اتسعت دائرة الاستغلال من ولاية الترانسفال الى الاورانج بعد الحرب العالمية الثانية ، ويعمل العمال الافريقيون هناك على عمق ٧٠٠٠ قدم تحت سطح الارض ثم امتد استخراج الذهب فى سرعة الى مرتفعات الفلد العليا فى شرق الترانسفال . وعاد الاستغلال الى المناجم القديمة أيضا ، فأصبح العمال الافريقيون يستخرجون على عمق ١١٫٠٠٠ قدم تحت سطح الارض . ومع هذا التوسع تقوم مدن جديدة ويشتد الضغط على اليد العاملة الافريقية . ويرتبط هذا — كماسنرى — بارتفاع الاستثمارات الاجنبية . وينعكس هذا تأييدا من الدول المشاركة فى الاستغلال لموقف جنوب افريقية من قضية التفرقة العنصرية (١٤) .

(١٣) Friedman, J. : Background Paper B, p. 20 Brasilia Seminar, 1966.
(١٤) Church, H. : Africa and the Islands, p. 420, London, 1965.

وشهدت أواخر القرن التاسع عشر نشاطا فى كشف الماس ، وهو يوجد هناك اما فى أعماق البراكين القديمة واما فى الرواسب الفيضية التى حملتها مياه الانهار وبخاصة فى منطقة نهر الفال رافد الاورانج . وتسيطر مجموعة دى بيرز على انتاج الماس فى كل جنوب افريقية .

ويقدر احتياطى الفحم فى جنوب افريقية بنحو ٧٥٫٠٠٠ مليون طن ، ٩٠٪ منها فى ترانسفال . واستخراجه سهل لوجوده فى طبقات أفقية يتراوح سمكها بين ٦ أقدام ، ١٥ قدما وكلما يزيد عمق المنجم على مئات قليلة من الاقدام مما يجعل تكاليف استخراجه منخفضة .

ومع استمرار العناية بالمسح الجيولوجى ودخول رءوس الاموال الاجنبية ، أمكن العثور على موارد من اليورانيوم والبلاتين والحديد والكروم والمنجنيز والاسبستس . ومعظم اليورانيوم يوجد فى الشعاب الحاملة للذهب ، مما يهبط بتكاليف استخراجه اذ يغطيها انتاج الذهب (١٥) .

وعلى أساس من هذه الموارد الاقتصادية : رعوية وزراعية ومعدنية ، بالاضافة الى صيد البحر ، استطاعت جنوب افريقية تكوين قاعدة صناعية تمثل المرحلة الثالثة من التطور الاقتصادى بعد مرحلتى : الزراعة والتعدين .. فقامت فيها صناعة الحديد والصلب قريبة من مناطق استخراج الذهب فى بريتوريا والراند وفرينجنج. وتقع بريتوريا فى الوقت نفسه قريبة من الحديد فى نايمبول هل ويربطها خط حديدى بمناجم الفحم فى ترانسفال . وأمكن الاعتماد على تدفق مياه نهر الفال لتوليد الكهرباء هناك . أما المنطقة الصناعية الرابعة فتقع فى نيوكاسل (فى ولاية ناتال) . استطاعت الصناعات الاستهلاكية ومصانع الاسلحة أن تعتمد على مصانع الحديد والصلب وأمدت الدول الكبرى جنوب افريقية بمصانع للعتاد الحربى ..

العلاقات العنصرية :

ويحسن قبل أن نعرض لمظاهر الصراع العنصرى فى جنوب افريقية أن نمهد له بعرض موجز للتكوين السكانى ..

بلغ مجموع السكان حسب تقديرات منتصف عام ١٩٦٥ : ١٧٫٨٣٢٫٠٠٠ (١٦) توزيعهم على النحو الآتى :

	المجموع	النسبة المئوية
افريقيون	١٢٫١٦٢٫٠٠٠	٦٨٫٣
بيض	٣٫٣٩٥٫٠٠٠	١٩٫٣
ملونون	١٫٧٤٢٫٠٠٠	٩٫٤
آسيويون	٥٣٣٫٠٠٠	٣٫ـــ

وكان هذا المجموع السكانى ١٦٫٠٠٢٫٧٩٧ نسمة فى عام ١٩٦٠ . بينما كان فى عام ١٩١٠ عند قيام اتحاد جنوب افريقية ٥٫٩٧٢٫٧٥٧ نسمة (١٧) . والملاحظ أن نسبة الافريقيين الى البيض لم يصبها منذ مطلع القرن العشرين الى الوقت الحاضر الا تغير طفيف وظلت حول ٤:١. وان حدث تغير فى الاسماء التى تطلق على العناصر المختلفة .

فالبيض فى جنوب افريقية كان يطلق عليهم من قبل : الاوربيون . والمقصود بهذه التسمية من تراهم الحكومة منحدرين من أصول أوربية أو قوقازية . وان كان منهم عدد غير قليل يرجع أحد أبويه الى أصول غير بيضاء .

والملونون يرجعون الى أصول تختلط فيها

---

(١٥) هاريسون تشرش (١٩٦٥) ص ٤٢٢

(١٦) Horrell, M.; A Survey of the Race Relations in South Africa; 1965, p. 110, Johannesburg, 1966.

وهو من اولى التقارير السنوية عن مشكلات جنوب أفريقية ويصدره معهد العلاقات العنصرية فى جنوب افريقية .

(١٧) Thompson, L. : The Republic of South Africa, p. 30, Boston and Toronto, 1965.

دماء المهاجرين البيض القدامى بدماء البشمن والهوتنتوت الرقيق الذى جاء من افريقية المدارية وجنوب غرب آسيا .

ويرجع الاسيويون بأصولهم الى الجماعات التى جاءت من شبه القارة الهندية فى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين الى ناتال مع التوسع فى زراعة قصب السكر .

والافريقيون (أو البانتو أو الاهالى) هم سكان الارض وذراريهم . والاسم الذى يرتضون لانفسهم هو : الافريقيون (*)

وترجع الزيادة فى المجموع الكلي للبيض الى عاملين رئيسيين : الزيادة الطبيعية والهجرة . وبلغ مجموع عدد الوافدين البيض فيما بين ١٩٦٣/١٩٢٤ — ٤٢٠ر٠٠٠ نسمة مع ذروة بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٨ وكان هذا جزءا من سياسة الحزب المتحد التى نسختها سياسة الحزب الوطنى . وثمة ذروة ثانية فى الستينات من هذا القرن ترجع الى التقدم الاقتصادى الاخير . والفرق الكبير بين الهجرتين أن أكثر من نصف الوافدين قبل عام ١٩٤٨ كانوا من بريطانيا ، فهبطت نسبتهم الى الثلث بعد سيطرة الحزب الوطنى على الحكم ، مع زيادة فى الوافدين البيض من أقطار افريقية التى تركها المستوطنون البيض . وهو مصدر ينتظر نضوبه مما يوجه أنظار الاقلية البيضاء مرة أخرى الى أوربا (١٨) . وقد كان تحويل اتجاه الهجرة مظهرا من مظاهر الصراع فى داخل المجتمع الابيض .

ويتميز فى المجتمع الابيض قطاعان رئيسيان: الافريكانيون والانجليز . والقطاع الاول هو الاكثر عددا . وكانت نسبتهم الى مجموع البيض فى عام ١٩٣٦ : ٥٥ر٩ ٪ فارتفعت هذه النسبة الى ٥٨ ٪ فى عام ١٩٦٠ .

والتجانس أهم مميزات المجتمع الافريكانى ويرجعون بأصولهم الى نحو ألف من المهاجرين كانوا يعيشون فى مستعمرة الكيب عام ١٦٩١ ولا تزال تجمعهم رابطة أقرب ما تكون الى تماسك الاسرة فى الريف . ولهم منظمات كثيرة علنية وسرية تنظم أمرهم وتعنى بأفرادهم من مولدهم الى وفاتهم وهم يتبعون دينيا كنيسة الاصلاح الهولاندية والافريكانيون على درجة غير عادية من التعصب الدينى الذى يتخذون منه سندا لفلسفتهم العنصرية واستعلائهم حتى على بقية البيض من الانجليز . ويحرصون على وحدتهم هذه ويقاومون من أجلها محاولات الانجليز نشر لغتهم وسياتها فى جنوب افريقية وهذا الصراع القومى داخل المجتمع الابيض هو الاخدود العميق الذى يفصل بين الافريكانيين والانجليز هناك ، كما يحدد الخطين الرئيسيين للفكر الاوربى هناك : خط الحزب المتحد ، وخط الحزب الوطنى . ووحدة المجتمع الابيض فى نظر الحزب الوطنى تتم بأن يمتص الافريكانيون الانجليز لا أن يمتصهم الانجليز (١٩) .

ويقابل هذا التماسك والتجانس نوع من التفكك بين المتكلمين بالانجليزية . وأصولهم هناك يرجع الى عام ١٨٢٠ ولا تزال الروابط قوية بينهم وبين موطنهم الاول بريطانيا خاصة . وهم موزعون فى جنوب افريقية ولا تجمعهم كنيسة واحدة ونحو ١٠ ٪ منهم يهود ويكونون جالية مصالحها الخاصة (٢٠) .

ولا شك فى أن الصراع الداخلى بين الافريكانيين والانجليز ظاهرة لها خطرها فى المجتمع الابيض هناك وأن جمعهم معا الخوف من المد الافريقى الصاعد ..

وترجع الزيادة فى كل من الملونين والاسيويين الى ارتفاع معدلات المواليد فيهم أما الهجرة الآسيوية فقد أوقفها الاتحاد رسميا عام ١٩١٣ بينما يرجع جانب من الزيادة الافريقية الى هجرة من الاقطار الافريقية المجاورة بحثا عن العمل أو دفعا اليه .. وفى احصاء ١٩٦١ كان عدد « البانتو الاجانب » والاتحاد ٧٨٣ر٦١٨ فى الجمهورية . وليست هناك احصاءات دقيقة للافريقيين هناك ، ولذلك تكتفى الحكومة بالتقديرات ، وان كان أهم ما يمتاز به المجتمع

(١٨) طومسن (١٩٦٥) ص ٣٢
(١٩) ليجم (١٩٦٤) ص ٢٧ ، ٢٨.
(٢٠) طومسن (١٩٦٥) ص ٣٥.

الافريقى من الناحية السكانية ، انخفاض أمد الحياة وارتفاع معدلات المواليد والوفيات وبخاصة الاطفال ثم الانخفاض الرهيب فى معدلات الدخل اذا ما قيس بالدخل بين الاوربيين ثم التباعد الكبير بين المجتمعين فى نصيب الفرد من قطاع الخدمات ..

وفى دراسة قام بها « باك » عام ١٩٦٠ لدخل الفرد فى جنوب افريقية كان معدل دخل الابيض ١٩٥٢ (راندا) والاسيوى ١٤٧ والملون ١٠٧ والافريقى ٨٧ (والراند يعادل ١٠ شلنات أو دولارا وأربعين سنتا) أى أن معدل دخل الابيض يزيد على عشرة أمثال دخل الافريقى (٢١) . وفى عام ١٩٦٤ قامت مارى دريير (من معهد العلاقات العنصرية — جوهانسبرج) بدراسة الاحتياجات الاسرة الافريقية من حيث علاقتها بخط الكفاف الذى يبين الحد الادنى لما يمكن أن يقيم أود الاسرة ، فوجدت أن أقل ما تحتاج اليه الاسرة فى الشهر الواحد ٥٢ر٦٧ راند ، نصفها للطعام ونحو الخمس للملابس ويأتى بعد هذا أجر المسكن ونفقات النقل والوقود والاضاءة والضرائب والنظافة .. ولا يدخل فى هذا التقدير ما تحتاج اليه الاسرة من ميزانية للاثاث أو العلاج الطبى وأقساط التعليم والكتب أو الترويح (٢٢) !! وبعملية حسابية بسيطة (نعتمد فيها على أرقام مارى دريير وباك) يبدو فى وضوح أن معدل الدخل السنوى للفرد الافريقى يقل بنحو ٤٠ ٪ من حد الكفاف . أى أن دخله الحالى ينبغى أن يرتفع بنحو ٤٠ ٪ كى يعيش — مجرد حياة — ليس فيها أى تعليم أو علاج أو ترويح أو أثاث يشتريه ..

وإذا ما أخذنا نموذجا واحدا من قطاع الخدمات ، وليكن من التعليم لاستطعنا أن نرى صورة التفرقة العنصرية بملامحها الكئيبة فى جنوب افريقية ..

والاتجاه الذى اتخذته حكومة الحزب الوطنى يرمى الى زيادة نسبية فى عدد الطلاب الافريقيين فى المراحل الاولى وحرمانهم من التقدم العلمى بوضع عراقيل متتابعة تجعل اكمال التعليم العالى هناك غير متيسر الا لقلة ضئيلة جدا ..

وفى احصائية تبين عدد طلاب الجامعات فى جنوب افريقية فى منتصف ١٩٦٥ كان مجموع الطلاب البيض ٥٠ر٧٣٥ يليهم الاسيويون ٢ر٥٣١ ثم الافريقيون ٢٤١٣ والملونون ١١٤٢ (٢٣) .

فمع أن عدد الافريقيين يبلغ أربعة أمثال عدد البيض ، الا أن عدد الطلاب الافريقيين يهبط الى ١ ÷ ١٢ من الطلاب البيض .. وبعبارة أخرى — اذا ما راعينا النسبة العددية ، تهبط فرصة الطالب الافريقى أمام الابيض فى التعليم الجامعى الى ١ : ٤٨ تقريبا .

كل هذه القيود المضروبة على الافريقى فى جنوب افريقية ، تستهدف توفير اليد العاملة الرخيصة للحقل والمنجم والمصنع ، ومع انخفاض تكاليف الانتاج ترتفع الارباح التى تجنيها الشركات والاستثمارات الاجنبية . هذه السياسة طبقتها حكومة جنوب افريقية فى المرحلة الزراعية ومرحلة التعدين ، وهى تطبقها الان فى المرحلة الثالثة التى ضمت الصناعة الى كل من الزراعة والتعدين ..

القصة بهذا قديمة ... وفى موقف من مواقف الصراحة وقف سيسل رودس فى برلمان ولاية الكيب يقول « سوف أضع أمامكم سياستى ازاء الاهالى .. اما أن تقبلوهم معكم مواطنين على قدم المساواة .. واما أن يعيشوا عنصرا خاضعا .. ولقد عزمت على أن يكون التشريع عنصريا . هذه هى سياستى فى جنوب افريقية . يجب أن تعامل المواطن (الافريقى) كطفل تحرمه حق الانتخاب .. يجب أن نتخذ نظاما استبداديا كالذى ثبت نجاحه فى الهند ونحن نعامل برابرة جنوب افريقية (٢٤) .

ولقد أثبتت التجربة العملية أن السياسة

(٢١) هورل (١٩٦٦) ص ٢٠٥
(٢٢) هورل (١٩٦٦) ص ٢٠٥
(٢٣) هورل (١٩٦٦) ص ٢٧٤
(٢٤) ريشا (١٩٦٦) ص ٨

العنصرية التى نادى بها رودس منذ نهاية القرن التاسع عشر لا زالت مطبقة حتى الان ، بل اعمق مما نادى به رودس . وكان جلب الايدى العاملة الاسيوية لزراعة قصب السكر فى ناتال لا يعدو ان يكون وقودا جديدا القى فى اتون العنصرية البيضاء الذى كانت تشعل نيرانه اطماع الاستعمار والاستثمارات الاجنبية .

ورغم سلسلة القوانين التى كانت مطبقة قبل عام ١٩٤٨ لتحمى مصالح ومطامع الاقلية البيضاء هناك ، الا ان سيلا جديدا من القوانين الاشد جورا ، بدأ يتدفق مع انتقال الحكم الى الحزب الوطنى . ومن هذه القوانين (٢٥) .

١ — قانون قمع الشيوعية عام ١٩٥٠ ويعطى وزير « العدل » سلطة حل جميع المنظمات وفض الاجتماعات وان يمنع المطبوعات وان يحدد اقامة الافراد . ودعمت الحكومة القانون بعد هذا بصلاحيات تعطى وزير العدل حق اعتقال الافراد تسعين يوما دون محاكمة و ١٨٠ يوما تحت التحقيق والمدة قابلة للتجديد .

٢ — وفى العام نفسه (١٩٥٠) اصدرت الحكومة قانون مناطق الجماعات الذى اعطاها سلطة تحديد منطقة خاصة لكل جماعة او سلالة . واستطاعت بهذا ان تقضى على التماسك القائم او الممكن بين الجماعات التى يجمعها عنصر واحد . ولقى الهنود من ذلك عنتا كبيرا واصابتهم خسائر اقتصادية كبيرة .

٣ — واصدرت الحكومة بعد هذا (عام ١٩٥١) قانون سلطات البانتو الذى استطاعت ان تحطم به الكيانات القبلية القديمة بما فيها من اوضاع ديمقراطية واقامت بدلها نظاما استبداديا اعطيت فيه سلطات شكلية لزعماء يأتمرون بأمر الحكومة .

٤ — وفى العام نفسه (١٩٥١) اصدرت قانون عمال البناء من الاهالى . ويحرم هذا القانون عليهم ان يقوموا بأى عمل من اعمال البناء المعتمد على مهارة فى مناطق المدن . وجاء هذا حماية لعمال البناء البيض من منافسة الافريقيين .

٥ — وفى عام ١٩٥٣ صدر قانون تعليم البانتو الذى استهدف حرمانهم من التعليم وتأكيد المبدا الذى اتخذته الحكومة من انه لا مكان للافريقى فى المجتمع الابيض ، فوق مستوى معين من العمل ..

٦ — وفى السنة نفسها صدر قانون يحرم الافريقى حقه فى مساومة صاحب العمل على الاجر او الاضراب احتجاجا على معاملته .

٧ — وتبلغ الموجة المحمومة احدى ذراها عام ١٩٥٩ بصدور قانون الحكم الذاتى عند البانتو . او قانون سلطات البانتو ، وعلى اساسه اخذت الحكومة فى تطبيق مشروع البانتو ستانات او الاوطان القومية للافريقيين ليحل محل قوانين ١٩٣٦ ويؤكدها فى الوقت نفسه .. وكانت حجة الحكومة انها تريد ان تحتفظ لكل من وحدات البانتو القبلية بارضها التى ترتبط بها تاريخيا . والوضع المنطقى — عند الحكومة — انه ما دامت هناك مناطق مخصصة للبانتو تحفظ لهم فيها حقهم التاريخى ، فلابد من ان تخصص ايضا للبيض مناطق تحفظ لهم فيها حقوقهم . والى هذه المناطق التى تمثل ٧٨ ٪ من مجموع ارض الدولة ، هاجرت اعداد كبيرة من البانتو . وعمل هؤلاء دون ان يستقروا استقرارا كاملا ، اى ان دخولهم ارض البيض كان مؤقتا وخاضعا لرغبة الاوربيين ، وجاء هؤلاء من معازل البانتو التى خصصتها لهم الحكومة ومن اراضى الوازى والسوتو والتسوانا . ووضع العمال الافريقيين — فى نظر الحكومة — انهم جاءوا الى المناطق

---

(٢٥) راجع فى هذه القوانين وآثرها فى المجتمع الافريقى فى جنوب افريقية :
(ا) ريشا (١٩٦٦) ص ١٠ — ١٢
(ب) United Nations : Apartheid in South Africa II, pp. 18 — 19. New York 1956. Sales No. 65. I. 12.
(ج) Oliver Tambo : Apartheid — the Indictment pp. 15 — 30. In : Segal, R. (editor) : Sanctions Against South Africa, London, 1964.

البيض ليكسبوا قدرا من المال يحصلون به على ما يحتاجون اليه ، وليعينوا أهلهم فى المعازل ، على أن يترك هؤلاء العمال المناطق البيض بعد أن يحققوا أهدافهم من هجرتهم المؤقتة هذه الى مناطق التعدين والصناعة والزراعة . ولما كانت معازل البانتو (وهى لا تزيد فى المساحة على ١٣ ٪ من مجموع أرض الدولة كما سبقت الاشارة الى ذلك ، محفوظة لهم كمجال حيوى ، ولا يستطيع أوربى أن يسكنها الا باذن من أهلها ومن الحكومة ولمدة مؤقتة وهدف محدود ، كان من الطبيعى الا يدخل أى فرد من البانتو ارض الرجل الابيض دون موافقة المجتمع الاوربى . وهذا الدخول لابد أيضا من أن يكون لاداء خدمة معينة . وقد هاجرت أعداد كبيرة من البانتو الى أرض البيض ، بينما ظل البعض ممنوعين من الهجرة الى معازل البانتو .. وصفوة القول أن قانون ١٩٥٩ حرم الافريقيين من أى حق فى القطاع الابيض بكل ثرواته وامكانياته .

هذه هى الخطوط العريضة التى أوردتها الحكومة فى كتابها الابيض عن مشروع البانتو ستانات (٢٦) .

وازداد توتر الجو السياسى فى جنوب أفريقية بعد هذا واشتد الصراع العنصرى . وحاول الافريقيون الاحتجاج على نظام تصاريح المرور وحدثت تجمعات سلمية فقابلتها الحكومة بعنف كانت من أبرز مظاهره مذبحة شاربفيل فى ٢١ مارس ١٩٦٠ . وهو اليوم الذى أوصت الحلقة الدراسية للتفرقة العنصرية التى عقدتها الامم المتحدة فى برازيليا (٢٣ أغسطس — ٥ سبتمبر ١٩٦٦) باعتباره ذكرى سنوية تجمع فيها التبرعات من كل أنحاء العالم تدعيما لحركة مقاومة التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقية (٢٧) .

وتوالت بعد هذا المحاكمات فى جنوب أفريقية، ومن أهمها محاكمات ريفونيا (١٩٦٣ — ١٩٦٤) . وفيها قدمت الحكومة للمحاكمة صفوة زعماء جنوب افريقية وأدانت منهم ثمانية ومنهم نلسن منديلا ووالتر سيسولو وجوفان مبكى .. وقد حكمت عليهم المحكمة بالسجن مدى الحياة .

وجاء هذا بعد أن ألغت الحكومة جميع الاحزاب السياسية عام ١٩٦٠ وسجنت معظم الزعماء وتحولت المقاومة الظاهرة الى مقاومة سرية ومقاومة من المنفى ، واشتد غضب الرأى العام العالمى على حكومة جنوب افريقية ، وظهر هذا فى أعمال هيئة الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ودول العالم الثالث والمعسكر الشرقى . ولم يبق مؤازرا لجنوب افريقية من الناحية العملية الا الدول الكبرى فى المعسكر الغربى . وبسلطاتها فى مجلس الامن استطاعت وقف الخطوات الحاسمة — على المستوى العالمى — لحل القضية على أساس من احترام حقوق الانسان .

هيئة الامم المتحدة والعنصرية :

كانت مشكلة التفرقة العنصرية من أول ماقابل هيئة الامم المتحدة منذ دورتها الاولى عام ١٩٤٦ . وبدأت القصة بشكوى من الهند من سوء المعاملة التى يلقاها الهنود فى جنوب افريقية والتشريعات التى تصدرها ، مهدرة بذلك اتفاقات سبق عقدها بين الحكومتين .

وفى عام ١٩٥٢ تقدم ثلاثة عشر مندوبا يطلبون ادراج مشكلة التفرقة العنصرية فى جدول أعمال الجمعية العامة تحت عنوان « مشكلة الصراع العنصرى فى جنوب افريقية الناشىء من سياسات الابارتهيد لحكومة اتحاد جنوب افريقية » .

وظل كل من الموضوعين يبحث على حدة فى جدول أعمال الامم المتحدة حتى عام ١٩٦٢ عندما ضم الموضوعان تحت عنوان « سياسات الابارتهيد لحكومة جمهورية جنوب افريقية » .

وأبرزت مناقشة الموضوع فى الجمعية العامة وفى مجلس الامن وقد بدأ يعنى بالموضوع فى عام ١٩٦٠) وفى الوكالات المتخصصة واللجان التى

---

(٢٦) Keesing's Contemporary Archives.
مجلد ١٢ لعامى ١٩٥٩ — ١٩٦٠ عدد ٢٧/٢٠ يونيو ١٩٥٩ ص ١٦٨٦٥ — ١٦٨٦٦

(٢٧) UN : Report of the United Nations Human Rights Semenar on Apartheid, Brasilia 23 Aug. — — 4 Sep. 1966, p. 15. No A/6412, 13 Sep. 1966.

عقدت لبحث المشكلة — أظهر هذا كله أن سياسة حكومة جنوب افريقية وبخاصة فى موضوع الابار تهيت تتعارض مع ميثاق الامم المتحدة وتهدر حقوق الانسان وحرياته الاساسية . وكررت الامم المتحدة النداء بعد النداء لتقلع حكومة جنوب افريقية عن سياستها العنصرية ، كما كررت فى السنوات الاخيرة اقتناعها بأن هذه السياسات أدت الى احتكاك عالمى ، وأنها تعوق بشدة — صيانة الامن والسلام العالمى (٢٨).

ولكن حكومة جنوب افريقية كانت تستند دائما الى الفقرة السابعة من المادة الثانية الفصل الاول من ميثاق الامم المتحدة وتنص على ما يأتى:

« ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ « للامم المتحدة » أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضى الاعضاء ان يعرضوا مثل هذه المسائل لان تحل بحكم هذا الميثاق ، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة فى الفصل السابع » .

ويختص الفصل السابع بما يتخذ من الاعمال فى حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان . ولابد أولا قبل اتخاذ أية اجراءات ، من موافقة مجلس الامن على أن الحالة المعروضة أمامه « تهديد السلام » وبهذا يمكن تطبيق المادتين ٤١ ، ٤٢ وبعد أن يدعو المجلس الاطراف المتنازعة الى اتخاذ التدابير السلمية التى تنص عليها المادة ٤٠ ، فاذا ما عجزت هذه الوسيلة كان للمجلس أن يلجأ الى وسائل دون استخدام القوات المسلحة (مادة ٤٠) ، كوقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الجوية والحديدية والبحرية وقفا جزئيا أو كليا . فاذا ما عجزت هذه الوسيلة كان للمجلس أن يلجأ الى استخدام القوات الجوية والبحرية والبرية والاعمال التى تلزم لحفظ الامن والسلم أو لاعادته الى نصابه (مادة ٤١) .

فمفتاح القضية اذن فى المادة ٣٩ وهى اعتبار أن الموقف أو المشكلة يهدد السلام أو يخل به أو أن عدوانا قد وقع فعلا ..

وهذه الحقوق قد احتفظ بها مجلس الامن لنفسه وهو الذى يملك اصدار القرارات فى هذا الامر .. أما قرارات الجمعية العامة فلا تعدو أن تكون « توصيات » تقدم الى مجلس الامن .

هذا التركيب الادارى للامم المتحدة يحدد « عنق الزجاجة » الذى تتعثر عنده توصيات الجمعية العامة ، وتظل القرارات الكبرى من اختصاص مجلس الامن وللاعضاء الدائمين فيه حق الاعتراض الذى يوقف أى قرار ..

ومن هنا يبدو التأثير الفعال للدول الغربية الضالعة مع جنوب افريقية .. ولها معها روابط اقتصادية ، متشابكة . وهذه الروابط فى نظرها مقدمة تمليان على احترام حقوق الانسان .

وقد طلبت الجمعية العامة عام ١٩٦٢(٢٩) من الدول الاعضاء اتخاذ اجراءات سياسية واقتصادية ضد جنوب افريقية ، وكونت لجنة خاصة من أحد عشر عضوا سميت « اللجنة الخاصة بسياسات الابارتهيد لحكومة جنوب افريقية » لمتابعة الموقف هناك وتطوراته ورفع تقارير عنه الى الجمعية العامة والى مجلس الامن . وقد قدمت اللجنة تقارير منتظمة الى كل من الجهازين فى الامم المتحدة .

وفى عامى ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ دعا مجلس الامن الدول الاعضاء الى وقف بيع وشحن الاسلحة والمعدات الحربية بكل أنواعها ووسائل النقل الحربى الى جنوب افريقية ، بما فى ذلك المعدات والمواد اللازمة لصناعة وصيانة الاسلحة والمعدات هناك .

وفى عام ١٩٦٥ اتخذت الجمعية العامة قرارها رقم (١) ٢٠٥٤ فى الدورة العشرين ،

(٢٨) براجع تقرير السكرتارية العامة للامم المتحدة المقدم الى حلقة برازيليا (١٩٦٦) : Background Paper ص ١ — ٣

(٢٩) هناك خلاصة وافية لجهود الامم المتحدة فى مشكلة الابارتهيت يمكن الرجوع اليها فى تقرير السكرتارية العامة للامم المتحدة (حلقة برازيليا ١٩٦٦) ودراسات مستفيضة عن القضية فى أعمال اللجنة الخاصة وتقاريرها المقدمة الى الجمعية العامة ومجلس الامن .

وفيه توجه نظر مجلس الامن الى أن الموقف فى جنوب افريقية يشكل « تهديدا للسلم والامن الدولى » وأنه بهذا يستوجب تطبيق مواد الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . وأنه لابد من تطبيق المقاطعة الاقتصادية الشاملة ضد جنوب افريقية باعتبارها الوسيلة السلمية الوحيدة لحل قضية التفرقة العنصرية هناك . وأيدت الجمعية العامة فى القرار نفسه ، أسفها لتعاون بعض الدول الاعضاء مع جنوب افريقية سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، مما شد من ازر جنوب افريقية وزادها امعانا فى سياستها العنصرية ، معارضة بهذا توصيات هيئة الامم المتحدة . ودعا القرار هذه الدول الى أن توقف علاقاتها المتزايدة مع حكومة جنوب افريقية . كما دعا الوكالات المختصة فى الامم المتحدة الى ان توقف العون الفنى والاقتصادى الذى تقدمه الى حكومة جنوب افريقية ، دون اخلال بالعون الانسانى الذى تقدمه لضحايا سياسات الابارتهيت .

ووضعت الامم المتحدة برنامجين يقومان على التبرعات ويقدمان العون لضحايا سياسات الابارتهيت ، كما اعتمد السكرتير العام للامم المتحدة فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ مشروعا لتعليم وتدريب أبناء جنوب افريقية خارج بلادهم تنفيذا لقرار مجلس الامن الصادر فى ١٨ يونيو ١٩٦٤ .

وعلى اساس من القرار رقم ٢٠٥٤ (ب) للدورة العشرين ، أنشأت الجمعية العامة صندوقا ليوفر العون القانونى للافراد الذين اتهمتهم حكومة جنوب افريقية فى قضايا التمييز العنصرى وتشريعات القمع ، كما يمد بالعون ذويهم واسر الذين ادانتهم حكومة جنوب افريقية فى هذه القضايا ، ويتيح تعليم المسجونين وذويهم ورعاية اللاجئين من جنوب افريقية . وتشرف على هذا الصندوق لجنة مكونة من مندوبين من شيلى والمغرب ونيجيريا وباكستان والسويد (٣٠) .

واضح من هذا ان قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة قد سارت شوطا طويلا ، وقد كانت هذه القرارات تصدر بأغلبية ساحقة لصالح الشعب الافريقى المقهور فى جنوب افريقية ضد طغيان الاقلية البيضاء هناك : فهى قد أقرت أن الوضع فى جنوب افريقية يشكل تهديدا للسلام العالمى ، مما يستوجب تطبيق مواد الفصل السابع من الميثاق .

وازاء هذا الضغط المتوالى من الجمعية العامة ، أخذ مجلس الامن الاصوات على مشروع قرار قدمته غانا والمغرب والفلبين فى جلسة ٧ أغسطس ١٩٦٣ . وكان المشروع ينص على ما يأتى :

١ ــ ادانة سياسة جنوب افريقية واصرارها على التمييز العنصرى معارضة بهذا ميثاق الامم المتحدة وواجبات الدول الاعضاء .

٢ ــ دعوة حكومة جنوب افريقية الى نبذ سياسة الابارتهيت وتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ١٣٤ (١٩٦٠) فى اول ابريل ١٩٦٠ لاطلاق سراح المسجونين ومن طبقت عليهم الحكومة اية قيود راجعة الى مقاومتهم لسياسة الابارتهيد.

٣ ــ دعوة جميع الدول الى مقاطعة بضائع جنوب افريقية والامتناع عن أن تصدر اليها المواد الاستراتيجية ذات الاهمية العسكرية المباشرة .

٤ ــ دعوة جميع الدول الى أن توقف بيع وشحن الاسلحة والمعدات الحربية من كل الانواع ووسائل المواصلات الحربية الى جنوب افريقية.

٥ ــ رجاء السكرتير العام للامم المتحدة أن يظل ملاحظا الموقف هناك وأن يقدم تقريره الى مجلس الامن فى موعد اقصاه ٣٠ أكتوبر ١٩٦٣.

والنقطة الحساسة فى هذا كله هى الفقرة الثالثة . وهى التى حددت مواقف الدول الكبرى من قضية الابارتهيت ومدى التعاون الفعلى بين هذه الدول وبين حكومة الاقلية البيضاء فى جنوب افريقية . مما يستوجب عرضا مفصلا لهذا الموقف بالذات .

ومن اجل ذلك كان التصويت على هذه الفقرة منفصلا .. كان المؤيدون خمسة (غانا والمغرب

(٣٠) نفس المرجع ص ٢.

والفلبين والاتحاد السوفيتى وفنزويلا) ولم يعارضها احد . وانما امتنع عن التصويت ستة على رأسهم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا .

أما بقية مشروع القرار فقد أقره مجلس الامن بأغلبية تسعة أصوات مؤيدة ودون معارضة ، وامتناع اثنين عن التصويت هما : ممثلا فرنسا والمملكة المتحدة وصدر وفقا لقرار الامن رقم ١٨١ لعام ١٩٦٣ (٣١) .

والنقطة التى وقفت عندها مجلس الامن هى أن الوضع فى جنوب افريقية يعوق السلام ، وبهذا تجنب استخدام تعبير « يهدد السلام » . وحاول بهذه الطريقة اللغوية ، أن يتجنب تطبيق مواد الفصل السابع مع انه من الواضح أن الفقرة الرابعة بالذات منقرار مجلس الامن تدخل فى الفصل السابع وفى المادة ٤١ بالذات .

وبهذا أوقع مجلس الامن نفسه فى تناقض عرض له أكثر من متحدث فى الحلقة الدراسية فى برازيليا (٢٣ اغسطس — ٥ سبتمبر ١٩٦٦) واشار الى هذا تقرير الامم المتحدة عن الحلقة(٣٢) وقد قال رونالد سيجال فى الحلقة ، ان لفظ disturb من الناحية اللغوية البحتة أقوى من threat ذلك لانه يشمل امرا وقع فعلا بينما التهديد أمر متوقع !!. ومن هذه الزاوية تبدو حقيقة سيطرة الدول الكبرى على الامم المتحدة ، مما دعا الى المناداة باعادةتكوينها والنظر فى اختصاصاتها وعلاقة الجمعية العامة بمجلس الامن بما يضمن صدق التعبير عن الرأى العام العالمى وامكانيات تنفيذ ما تنتهى اليه الاغلبية الساحقة فى الجمعية العامة دون أن تستتر الدول الغربية الكبرى وراء النصوص متمسكة بحرفيتها دون مضمونها .

منظمة الوحدة الافريقية :

منذ قيام منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ وهى تولى قضية التفرقة العنصرية فى جنوب افريقية عنايتها ، وتنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق المنظمة على « القضاء على جميع صور الاستعمار فى قارة افريقية » وبدت هذه العناية فيما صدر عن اجتماع رؤساء الدول الافريقية من قرارات ، وما قامت به المنظمة من جهود ايجابية لتدعيم حركة التحرير فى جنوب افريقية ورعاية ضحايا التفرقة العنصرية ..

وفى اجتماع الرؤساء فى أديس ابابا (٢٢ — ٢٥ مايو ١٩٦٣) صدر قرار يدعو جميع الدول ، وبخاصة ذات العلاقة التجارية والمتعاونة مع جنوب افريقية ، الى ضرورة تطبيق قرار الامم المتحدة رقم ١٧٦١ (الدورة ١٧) الصادر فى ٦ نوفمبر ١٩٦٢ خاصا بالابارتهيد . كما دعا الدول التى لم تقطع بعد علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية مع جنوب افريقية الى ان تفعل ذلك . وأكد القرار المسئولية الكبيرة التى تقع على عاتق السلطات الاستعمارية فى الاقطار المجاورة لجنوب افريقية . وأدان جميع صور التمييز العنصرى فى افريقية والعالم كله . كما عبر القرار عن الاهتمام الكبير الذى تبديه الحكومات والشعوب الافريقية باجراءات التمييز العنصرى التى تلقاها الاقليات الافريقية فى خارج القارة وبخاصة فى الولايات المتحدة الامريكية ، مع تقديره للجهود التى تبذلها الحكومة الفيدرالية هناك لوضع حد للمعاملة الظالمة (التى يلقاها الافريقيون) والتى يمكن أن تتدهور من أجلها العلاقات بين الشعوب والحكومات الافريقية وبين الولايات المتحدة .

وعاد مجلس رؤساء الدول الافريقية فىاجتماع القاهرة (١٧ — ٢١ يوليو ١٩٦٤) ليؤكد هذه القرارات ويؤكد أن الموقف فى جنوب افريقية يهدد السلام والامن العالمى ، وأدان سياسة حكومة جنوب افريقية وادعاءها أن تصرفاتها داخلة فى نطاق سيادة الدولة ولا حق لاحد فى ان يتدخل فيها . وطالب بتوقيع المقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية والسياسة والعسكرية التى قررها كل من الجمعية العامة ومجلس الامن . ودعا

---

(٣١) نفس المرجع ص ١١

(٣٢) تقرير الامم المتحدة عن حلقة برازيليا سنة (١٩٦٦) رقم A/64/2 بتاريخ ١٣ اغسطس ١٩٦٦ ص ٢٥ .

الشركاء الكبار فى تجارة جنوب افريقية الخارجية الى وقف تشجيعهم لتلك الحكومة ، وهو التشجيع الذى اعانها على الاستمرار فى سياسة الابارتهيد. وقرر عدم السماح لأية طائرة أو سفينة أو وسيلة اخرى من وسائل المواصلات ذاهبة الى جنوب افريقية أو آتية منها ، بأن تطير فوق سماء الدول الافريقية الاعضاء أو تستخدم موانيها او تقدم اليها اية تسهيلات(٣٣) .

ولا تكتفى منظمة الوحدة الافريقية بما تتخذه من قرارات ، وانما تخطو خطوات عملية ، من اهمها تكوين لجنة التحرير الافريقية . وتعتمد لها ميزانية خاصة . وتتحرك الدول الغربية الكبرى محاولة عرقلة أعمال اللجنة او حلها اذا أمكن . وتستعين فى هذا بممثلى بعض الدول الافريقية فى المنظمة . ويبلغ الصراع احدى ذرواته فى اجتماع الرءساء من ٥ الى ٩ نوفمبر ١٩٦٦ عندما طالب مندوب تونس (بورقيبة الابن) بحل لجنة التحرير ، لان وجودها يستفز قوى كبرى(٣٤) .

وبذلك لا تكتفى الدول الغربية الكبرى بما تمارسه من نشاط ضد القضية فى دوائر الامم المتحدة ، وانما تمد جهودها الهدامة الى منظمة الوحدة الافريقية محاولة نسفها من الداخل وتحويل جهودها عن الاهداف الرئيسية الى معارك جانبية تمتص حيويتها كما حدث فى قضية حجز وفد غينيا المسافر الى مؤتمر اجتماع وزراء الخارجية الذى يمهد ويعد لاجتماع رؤساء الدول والحكومات الافريقية فى نوفمبر ١٩٦٦ . ولولا الجهود التى بذلها الرئيس جمال عبد الناصر متعاونا مع رؤساء الدول والحكومات الحريصة على انجاح المؤتمر لعصفت قضية احتجاز الوفد الغينى بالمؤتمر كله ..

هذه الجهود الدائبة التى تبذلها قوى الغرب الكبرى تأييدا لحكم الاقلية البيضاء ، ومحاربة — سافرة أو خفية — للقوى التقدمية فى افريقية والعالم كله ، لها ركيزتها من المصالح الاقتصادية المتبادلة بين هذه الاطراف . وهى المحرك الرئيسى الذى يدير قضية التفرقة العنصرية فى جنوب افريقية فى مستواها العالمى .

موقف دول الغرب الكبرى :

من الناحية النظرية البحتة لا نجد أى فرق بين تصريحات الدول الغربية الكبرى فى ادانة التفرقة العنصرية ، وبين التصريحات الافريقية المخلصة ! ففى جلسة ٢ اغسطس ١٩٦٣ يقول ادلاى ستيفنسون ممثل الولايات المتحدة « لقد أكدنا ونعيد التأكيد ان الابارتهيد أمر شنيع . ونحن نؤمن بحقوق الانسان كما جاءت فى ميثاق الامم المتحدة . ان الابارتهيد والعنصرية — رغم كل ما سمعناه ممن يحاولون تبريرها ، تتعارض مع الاسس الدستورية والاجتماعية والاخلاقية لمجتمعاتنا .. (٣٥) »

ولكن حينما يحين الانتقال من النظرية الى التطبيق ، تظهر الحجج التى يحاول بها ممثلو الدول الغربية الكبرى فى الجمعية العامة وفى مجلس الامن تمييع القضية وتجنب تطبيق مواد الفصل السابع على حكومة الاقلية فى جنوب أفريقية ، ويحاولون ثنى الدول الافريقية والآسيوية ودول المعسكر الشرقى عن اتخاذ اجراءات حاسمة ضد جنوب افريقية . واهم الحجج التى يحاولون تأكيدها(٣٦) .

١ — ان اتخاذ اجراءات حاسمة ضد حكومة جنوب افريقية سيؤدى الى تدهور اقتصادى داخلى ، لن يقتصر اثره على الاقلية البيضاء

---

(٣٣) UN — Special Committe on the Policies of Apartheid of the Government of the Republic of South Africa : Apartheid in the Republic of South Africa, Working Paper No 1/66, pp. 124 — 127. I July 1966.

(٣٤) محمد حسنين هيكل : قصة ازمة افريقية . ملحق الاهرام ١١ نوفمبر ١٩٦٦

(٣٥) طومسون (١٩٦٥) ص ٢١٨

(٣٦) يراجع تقرير الامم المتحدة عن حلقة برازيليا ١٩٦٦ — رقم A/64/2 ١٣ اغسطس ١٩٦٦ فى القسم الخاص بالمقاطعة الاقتصادية والاجراءات العالمية للقضاء على التفرقة العنصرية فى جنوب افريقية من ص ٢٧ الى ٤٨

وحدها وانما سيمتد الى الاغلبية الافريقيــة ، وهى تعيش على خط الكفاف أو دونه ».

٢ ـ انه اذا مرت هــذه الفترة ـ فترة الاجــراءات الانتقالية ـ وانتهت بأن يتسلم الافريقيون مقاليد الحكم ، فلن يستطيعوا القيام به لنقص فى الكفاءة من ناحيتى الكم والكيف ، ومشكلة « الكادرات » الفنية لا تزال من أهم ما يواجه الدول النامية فى تطورها ، فكيف بدولة كجنوب افريقية فيها قاعدة اقتصادية متقدمة ؟.

٣ ـ ومع استيلاء الافريقيين على الحكم ، من الذى يضمن المستوى والوضع الذى تعيش فيه الاقلية البيضاء ؟ وهم لا يستطيعون الا أن يبقوا لانهم يعتبرون جنوب افريقية وطنهم . واذا كان الانجليز يستطيعون العودة الى بريطانيا ، كما عادوا من قبل عندما خرجوا من الهند ، وكما عاد الهولانديون عندما خرجوا من اندونوسيا ، وكما عاد الفرنسيون عندما خرجوا من الجزائر. فأين يذهب الافريكانيون وهم أمة لهــا لسانهــا وثقافتها . وعلى نفسها أطلقت هذا الاسم تأكيدا لارتباطها بالارض الافريقية؟ ليس لهؤلاء ـ كما يقولون من وطن الا جنوب افريقية يعيشون فوق أرضه ، ويعملون فيه ، ويدافعون عنه ، ويدفنون فيه . ومشكلة خط التراجع هذه من أهم الشعارات التى ترفعها الدول الغربية مدافعــة عن حكم الاقلية البيضــاء هناك .

٤ ـ ثم من الذى يضمن الا تجتاح البـلاد موجة من الانتقام الدموى تخلط من أذنب بمن لم يذنب ويهلك فيها الآثم والبرىء ؟ ومبرراتها ـ من وجهة النظر الغربية قوية ـ لشدة ماقاساه الافريقيون تحت نير الاقلية البيضاء . بل ان بعض الكتاب الاوربيين الذين يعارضون الابارتهيد معارضة سافرة (مثل كولن ليجم) يضع موضوع « الانتقام الافريقى » فى بؤرة الانتباه عند حل قضية جنوب افريقية . ويرى أن استخدام القوة استخداما عاجلا خير وسيلة لوضع حد للاحقاد

٥ ـ ثم من الذى يضمن اذا ما مرت هذه الموجة أن تتوافر الحياة للبيض فى جنوب افريقية كمواطنين يستطيعون أن يتابعوا حياتهم فى هدوء وسلام مع الاستفادة من المستوى العلمى الذى وصلوا اليه وما حققوه فى جنوب افريقيــة من انجازات ؟ وكيف ييسر لهم الحكم الجـديد أن يحافظوا على لغتهم وثقافتهم وكيانهم كأمة فى اطــار من تــكافؤ الفرص وتســاوى الحقوق والواجبات ؟

٦ ـ ثم ماذا يكون ـ عند تطبيق المقاطعة الاقتصادية ـ من أمر الدول التى لها مصــالح اقتصادية اما كبيرة واما آخذة فى الزيادة مع جنوب افريقية؟ ومن الذى سيتولى أمر «تعويض» هذه الدول أو الشركات عن « الخسائر » التى ستصاب بها نتيجة المقاطعة الاقتصادية ؟

وهنا يبرز الوجه الحقيقى للقضية .. مصالح اقتصادية ورءوس أموال تعتمد على اليد العاملة الرخيصة فى جنوب افريقية ودول كبرى تساند حكم الاقلية البيضاء هناك .

ولا تترك الدول الكبرى الموقف عند هــذه المرحلة من التيه الفكرى الذى تتشابك فيــه مشكلات الحاضر وتغطيهــا غيوم كثيفــة من احتمالات المستقبل الدموى فى جنوب افريقية . وانما تحاول أن تقدم ما تراه من حل سلمى يقوم على ضغط جزئى على حكومة الاقلية البيضاء لعلها أن تستمع الى صوت الرأى العام العالمى و « تمنح » الافريقيين حقوقهم على أســاس من التدرج والاقتناع ، باعتبــار الموقف فى الوقت الحاضر لا يهدد ـ عمليــا ـ الســلام والامن العــالمى(٢٧) .

وهو حل لا يخرج عن أسلوب المفاوضــات الذى عجز عن حل أية قضية من قضايا الحرية فى العالم: ينظر الى مصالح الاقلية البيضاء وشركائها ويهدد الحق الاول والطبيعى للافريقيين .

واذا ما اظهرت الدول الكبرى فى العالم الغربى اقتناعها العقلى بأن الوضع القــائم فى جنوب افريقية يجب أن يتغير ، فان المشكلة الكبرى عندهم هى « كيف يتغير » . و « كيف » هــذه

(٢٧) Austin, D.; Britain and South Africa, p. 105, Oxford 1966.

تنتهى اخيرا — وعمليا — الى ترك الزمام فى يد حكومة الاقلية البيضاء هناك ، لتتولى أمر التغيير بالتدريج .

وتأتى حكومة جنوب افريقية لتضيف الى ما يدافع به عنها قادة الغرب ، انها تقف سدا دون انتشار الشيوعية فى افريقية ، وتضرب على هذا الوتر مبينة خطورة انهيار الحكم الابيض هناك وما يتبعه من ضياع موارد اقتصادية ضخمة وبعضها كاليورانيوم له أهميته الاستراتيجية عند العالم الغربى . ثم ما تجتنيه الشركات الغربية من ارباح مرتفعة نتيجة توظيفها رءوس أموالها فى جنوب افريقية ، وهى أرباح تصل الى ١٢ر٦ ٪ بينما لا تزيد هذه الارباح على ٦ر٦ ٪ فى غرب أوربا . وأن الشركات الامريكية التى تستثمر رءوس أموالها فى جنوب افريقية تجنى أرباحا سنوية تصل الى ٢٧ ٪ من قيمة الاستثمار سنويا (٣٨) .

ومثل هذه الحجج لها تأثيرها فى بعض الدوائر فى العالم الغربى . وبخاصة العناصر الرجعية فى غرب أوربا التى تأسى لانتهاء عهد الاستعمار السابق ، كما أن هذه الحجج تجتذب العناصر الرجعية فى الولايات المتحدة وبخاصة فى ولاياتها الجنوبية حيث يشتد الصراع العنصرى بين البيض والزنوج . ففى بعض تلك الولايات ينظرون الى كرفورد كواحد من أبرز ساسة القرن العشرين . والى هؤلاء جميعا ينضم رجال الاعمال فى العالم الغربى الذين لا يهمهم الا ما يجنونه من ارباح بصرف النظر عن القيم التى يهدرونها فى هذه السبيل .

وقد أنشأت الاقلية البيضاء فى جنوب افريقية « مؤسسة جنوب افريقية » وأصبح لها سبعة عشر شعبة اقليمية فى دول العالم الغربى . وهذه الفروع تقوم بدور خطير فى الحياة السياسية هناك ، ولها نفوذها فى مجلس اللوردات البريطانى وتأثيرها أيضا فى الكونجرس الامريكى . وتنظم هذه المؤسسة دعاية واسعة واتصالات سياسية تعتمد فى تمويلها على الشركات الكبرى التى توظف رءوس أموالها فى جنوب افريقية . ثم هى تعتمد فى الامم المتحدة على الاصوات الغربية الدائمة فى مجلس الامن: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا (٣٩) .

الأساس الاقتصادى للسياسة الدولية :

ويبين الجدول الآتى الاستثمارات الاجنبية فى جنوب افريقية . وكان مجموع هذه الاستثمارات فى نهاية عام ١٩٦٤ : ١٣٥ر٣ مليون راند (يعادل ٣٨٩ر٤ مليون دولار) توزيعها كالآتى :

الاستثمارات الاجنبية (بمليون الراند)
فى نهاية عام ١٩٦٤

الدول المستثمرة	قطاع حكومى وبنوك	قطاع خاص مباشر	غير مباشر	مجموع
المملكة المتحدة	٢١٢	١٢٧٩	٤١٣	١٩٠٤
الولايات المتحدة	٣٤	٢٦١	٥٤	٣٤٩
بلجيكا ولكسمبرج	٢	١٢	١٦	٣٠
فرنسا	٧	٧٩	٨٩	١٧٥
سويسرا	٢٥	٦١	٥٤	١٤٠
منظمات دولية	١٢٠	—	٢٢	١٤٢
آخرون	٤٤	٢٣٨	١١٦	٣٩٨
مجموع	٤٤٤	١٩٢٩	٧٦٢	٣١٣٥

(٣٨) طومسون (١٩٦٥) ص ٢١٦
(٣٩) ليجم (١٩٦٤) الفصل الرابع من ص ٢٤٣ الى ٢٥٥ بعنوان المناورات ضد التدخل .

والقيمة الفعلية لهذه الاستثمارات أعلى من قيمتها الاسمية . ويبدو من الجدول ان بريطانيا وحدها تمتلك نحو ثلثى الاستثمارات الاجنبية .. وتليها الولايات المتحدة ونسبتها ١١ ٪ الى مجموع الاستثمارات .

ولاشك فى أن الاغراء الكبير الذى يجتذب رءوس الاموال الى جنوب افريقية هو العائد المرتفع . وقد ارتفعت الارباح من ١٠٥ مليون راند (١٤٧ مليون دولار) عام ١٩٦٠ الى ١٤٦ مليون راند (٢٠٤ مليون دولار) عام ١٩٦٥ (٤٠).

والظاهرة الرئيسية فى حركة راس المال فى جنوب افريقية فى السنوات الاخيرة ، هى زيادة حجم الاستثمارات رغم انسحاب بعض رءوس الاموال من الميدان بعد مذبحة شاربفيل عام ١٩٦٠ . واصبح عائد الاستثمار مرتفعا الى درجة ان اعادة الاستثمار عوضت من رأس المال الهارب . وقد تناقص التأثر براس المال الهارب ويرجع هذا الى الاستثمارات المباشرة التى أسهمت بها الشركات الاجنبية فى جنوب افريقية منذ عام ١٩٦٥ .

ولا يقتصر الامر على الاستثمارات الاجنبية وانما يمتد الى التجارة الخارجية بين جنوب افريقية ودول الغرب الكبرى . ففى عام ١٩٦٤

التجارة الخارجية لجنوب افريقية عام ١٩٦٤ بالألف راند(٤١)

القارة	الواردات	الصادرات (دون الذهب)
افريقيا	٩٠ر١٧٠	١١٣ر٧٥٧
اوربا	٨٣٨ر٨٧٧	٣٥٠ر٢٣٦
امريكا	٣٥٦ر٨٧٠	١٠١ر٩٨٢
آسيا	٢١٩ر٢٠٢	١١٧ر٧٣٥
استراليا ونيوزيلندا	١٨ر٦٩٦	١٤ر٣٨٧
مواد ذرية واعادة تصدير وبنود اخرى	١٢ر٠٢٣	١٦٣ر٣٥٤
المجموع الكلى	١ر٥٣٥ر٨٣٩	١ر٠٤١ر٤٥٢

كان حجم تجارة الصادر من جنوب افريقية ١ر٠٤١ر٤٥٢ (بالألف راند) مقابل ١ر٥٣٥ر٨٣٩ الف راند حجم الواردات وتوزيعها على النحو الآتى على أساس القارات .

وواضح من الجدول المكانة الاولى التى تحتلها أوربا فى حجم التجارة الخارجية مع جنوب افريقية وتأتى بريطانيا اولى دول أوربا فى حجم التجارة فى القارة وفى العالم كله . فمجموع واردات جنوب افريقية من بريطانيا ٤٣٢ر٧١٥ الف راند وصادراتها ٣٠١ر٠٢٣ الف راند. وتليها الولايات المتحدة والمانيا الغربية .

خاتمة :

يبدو من العرض السابق أن جنوب افريقية لا تقف وحدها من الناحية العملية . ولا تستطيع أن تقف وحدها . وهى تعتمد اعتمادا رئيسيا على دول الغرب الكبرى وتوسع من حجم الاستثمارات الاجنبية وبخاصة فى مجال التعدين والصناعة . وعلى أساس من هذا الترابط تضمن أصوات دول الغرب الثلاث الكبرى فى مجلس الامن : الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا . كما تضمن العون العلمى لتمكين القاعدة الصناعية وحمايتها بالانتاج المستورد والمحلى من الاسلحة

ثم هى عمليا القوة الكبرى فى شبه القارة الافريقية الجنوبى ولا تزال تسيطر على جنوب غرب افريقية بعد أن خذلت محكمة العدل الدولية قضيته « من ناحية الشكل » فى عام ١٩٦٦ . وهى تتعاون وتؤيد حكومة ايان سميث العنصرية فى روديسيا وتتعاون اقتصاديا وعسكريا مع الحكم البرتغالى فى أنجولا وموزمبيق .

ومن هذه الدول تتكون قاعدة المقاومة للتحرر الافريقى « وخط المقاومة » وراء نهر الزمبيزى .

واذا ما كانت دول الغرب توظف رءوس أموالها فى جنوب افريقية وتدعم حكم الاقلية البيضاء لتحصل على ما يلزمها فى صناعاتها

(٤٠) فريدمان (١٩٦٦) ص ٣٦

(٤١) فريدمان (١٩٦٦) ص ٣٧

وبخاصة من المواد الذرية .. فان هذه السرعة تمثل جزءا من النزف الاقتصادى فى افريقية . وهو الصورة الجديدة لامتصاص حيوية القارة بعد ان انتهى عهد الاسترقاق البشرى السافر .

انتهى هذا العهد ليحل محله استرقاق مستتر يعمل فيه أبناء افريقية فى قارتهم فىظروف لاتختلف ــ الا فى الاسم ــ عن ظروف الرق القديم . اما الذى ينقل عبر البحار ، فليس الانسان ، ولكن ثروة الارض المعدنية التى لا يمكن تعويضها .

وهذه السرعة فى استنزاف الموارد المعدنية فى القارة لا تختلف أهدافها عما يتبع فى القطاع البترولى فى العالم الثالث اذا ما قارنا معدلات الاستخراج فيها بما فى الولايات المتحدة (على سبيل المثـــال) حيث يحتفظ بالثروة المحليـــة ، رصيدا واحتياطيا للمدى البعيد .

ومن هنا تبدو شخصية الاستعمار الجديد فى جنوب افريقية واساليبه ومدى اختلافها عمـــا يتبع فى مناطق الانتاج الزراعى فى افريقية المدارية عندما يعتمد فى الضغط السياسى على التحكم فى سعر الغلة الزراعية عالميا .

واذا كانت دول الغرب الكبرى تظن ان كل جهود الدول الافريقية والاسيوية ودول العـــالم الثالث والمعسكر الشرقى ستتحطم على ابواب مجلس الامن .. فلا يسعنا الا أن نذكرها بما قاله أوثانت فى ٣ فبراير ١٩٦٤ فى كلمته التى القاها فى برلمان الجزائر :

« ان هناك من الادلة ما يشير الى انالصراع العنصرى ــ اذا لم نتمكنمن كبح جماحهوالقضاء عليه ــ سوف يتحول الى وحش مدمر تبدو امامه الصراعات الدينية والمذهبية الماضية والحاضرة كأنها خلافات عائلية صغيرة . ان هذا الصراع ــ ان حدث ــ سوف يأتى على كل أمر طيب فيما وصل اليه الجنس البشرى ، وسوف يهبط بالانسان الى ادنى مستويات الحقد والانتقـــام الوحشى . انه من اجـــل ابنائنا ــ مهما تـــكن أجناسهم والوانهم ــ ينبغى أن نحول دون وقوع ذلك (٤٢) .

ولا زال ــ حتى الآن ــ أقرب الوسائل الى السلام أن يتخذ مجلس الامن قرارا بالمقاطعة الاقتصادية الشاملة التى تتعهد الدول جميعـــا وبخاصة الدول الغربية الكبرى ذات المصالح الاقتصادية فى جنوب افريقية بتنفيذها والاشراف على تطبيقها اشرافا يشمل جميعالموانى الافريقية فى سواحل موزمبيق وجنوب افريقية وجنوب غرب افريقية وأنجولا.. ذلك لان وجود ثغرة فىالتطبيق سوف يحفظ لجنوب افريقيـــة امكانية الصـــلة بالخارج . واقرب الامثلة على ذلك ما حدث مع روديسيا عندما أعانتها جنوب افريقية بعد فرض المقاطعـــة الاقتصادية عليهـــا . وصرح فرفورد وقتئذ بأنه سمح للتجارة الطبيعية بالاستمرار بين الدولتين . وأن التجارة الطبيعية معناها أن كل المتنافسين يحاولون بيع أقصى ما يستطيعون (٤٣) .

وليس هناك من بديل للمقاطعة الاقتصادية الشاملة وما يتبعها من القضاء على حكم الاقلية البيضاء وارساء قواعد العدل فى جنوب افريقية ، الا صراع دموى ــ ان حدث ــ فسوف « يشمل افريقية والعالم كله » (٤٤) .

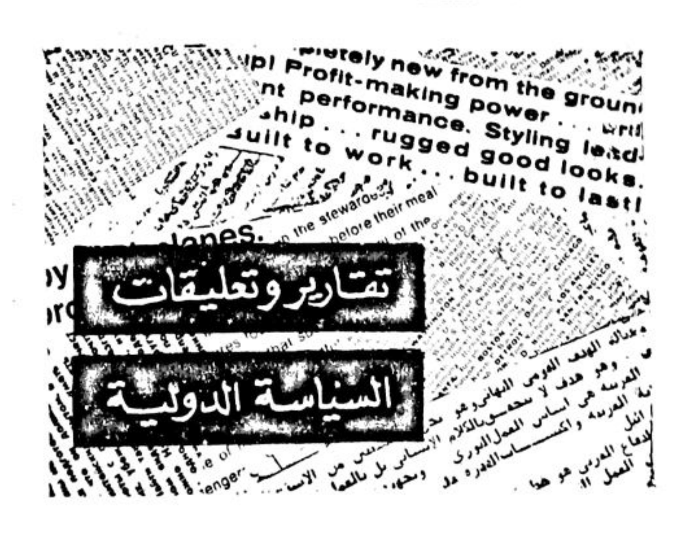
وليس من المنتظر أن يترك الاقلية البيضاء هذه الامتيازاتالضخمة التى تتمتع بهافىجنوب افريقية دون أن تجبر على ذلك . والحجج التى تسوقها ويساندها فيها شركاؤها فىالتجارة والاستثمارات فى دول الغرب ، لا تعبر الا عن وجهة نظـــر استعمارية سافرة. والتهديد بالانهيارالاقتصادى والانتقام الافريقى لا نجد فى افريقية حادثا واحدا يؤكده الا ما كان من تدبير الاستعمار نفسه ..

واذا كان على افريقية أن تتابع مسيرتهـــا الكبرى نحو استكمال حريتها وصيانة هذه الحرية ــ وهذا حقها وواجبها ــ فان التخويف من تبعات الاستقلال أمر لا تقبله القارة رغم العقبات التى يضعها الاستعمار الجديد فى طريقها الى مستقبل أفضل .

(٤٢) **UN, Report of the Group of Experts established in pursuance of the Security Council Resolution of 4 Dec. 1963 : A New Cource in South Africa, p. 15. Sales No : 64. 1. 13. New York, 1964.**

(٤٣) ريتشا (١٩٦٦) ص ١٥

(٤٤) تقرير لجنة الخبراء فى الامم المتحدة رقم البيع: 64.1.13 ، ص ٥٣ نيويورك ١٩٦٤ .



مؤتمر القمة الإفريقى

" أديس ابابا ١٩٦٦ "

عقد مجلس رؤساء الدول والحكومات الافريقية دورته الثالثة العادية فى اديس ابابا فى الفترة من ٥ الى ٩ نوفمبر ١٩٦٦ وقد اشتركت فى اعمال هذه الدورة جميع الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية ما عدا جمهورية غينيا . كما استقبلت الدورة عضوين جديدين هما : مملكة لوسوتو (باسوتولاند سابقا) ، وبوتسوانا (بتشوانالاند سابقا) وبذلك يصبح عدد الدول المشتركة فى المؤتمر ٣٧ دولة، وحضره ملوك ورؤساء ١٨ دولة . وانتخب الرؤساء الامبراطور هيلاسلاسى امبراطور اثيوبيا رئيسا للدورة لحين عقد الدورة القادمة فى سبتمبر ١٩٦٧ فى اديس ابابا .

وقد سبق مؤتمر الرؤساء اجتماع لمجلس وزراء المنظمة فى دورته السابعة العادية ، واستغرقت اعماله سبعة أيام من ٣١ اكتوبر الى ٦ نوفمبر تمهيدا للمؤتمر ولاعداد جدول الاعمال للرؤساء . وتضمن جدول أعمال مؤتمر القمة ١٥ بندا .

مشكلة غانا وغينيا

وقد استهل مؤتمر القمة الافريقى أعماله بمعالجة مشكلة غانا وغينيا التى لم يفلح مجلس الوزراء فى حلها ، والتى فرضت نفسها على المؤتمر وكادت تهدد انعقاده وتهدد المنظمة كلها. وكانت حكومة اكرا قد طلبت ادراج مشكلة اللاجئين الغانيين المقيمين فى غينيا فى جدول اعمال مؤتمر القمة ، بدعوى ان هؤلاء اللاجئين يقيمون فى غينيا ضد ارادتهم . وبينما كان وفد غينيا برئاسة السيد بيافوجى لانسانا وزير الخارجية فى طريقه الى اديس ابابا توقفت الطائرة (بان امريكان) التى تقلهم فى مطار اكرا الدولى . وهناك فى المطار اعتقلت السلطات

الغانية اعضاء الوفد جميعا و ١٥ طالبا غينيا كانوا فى طريقهم الى لاجوس . واعلنت حكومة اكرا انها لن تفرج عن الغينيين الا بعد تسليمها جميع الغانيين الموجودين فى غينيا ، او ان يتم سؤال الغانيين فى دولة محايده ما اذا كانوا يريدون العوده الى بلادهم او البقاء فى كوناكرى .

وبذل مجلس وزراء المنظمة جهودا مضنية للافراج عن الوفد الغينى . وتوسط الامبراطور هيلاسلاسى للافراج عنهم ، ولكن غانا بقيت مصرة على موقفها . وشكل الوزراء بعثة من رؤساء وفود الكونجو كينشاسا وكينيا وسيراليون للسفر فورا الى اكرا وكوناكرى فى محاولة عاجلة لحل المشكلة واعداد تقرير عنها .

الجلسة الافتتاحية وتأجيل العمل

وفى الساعة المحددة للافتتاح الرسمى للدورة الثالثه لرؤساء الدول والحكومات الافريقية ، وبينما الدبلوماسيون وكبار المدعوين ورجال الصحافة يجلسون فى اماكنهم فى قاعة افريقيا ، فى انتظار دخول الرؤساء فى موكبهم التقليدى ، كان الرؤساء يعقدون جلسة مقفلة خاصة بدعوة من الرئيس جمال عبد الناصر والسيد اسماعيل الازهرى رئيس مجلس السيادة السودانى لبحث المشكلة التى اثارها اعتقال الوفد الغينى والتى ترتب عليها عدم حضور الرئيس الغينى سيكوتورى . وبالفعل شكل الرؤساء لجنة ثلاثية من الرئيس جمال عبد الناصر والامبراطور هيلاسلاسى والرئيس الليبرى وليام تايمان لبحث المشكلة مع الجنرال انكراه رئيس الحكومة العسكرية فى غانا . واتفقوا ايضا على حضور الجلسة الافتتاحية الرسمية ثم اعلان التأجيل الى جلسة اخرى يحدد موعدها فيما بعد ، حتى تتمكن لجنة الرؤساء الثلاثة من حل المشكلة .

وعقدت الجلسة الافتتاحية متأخرة بعد الوقت عن موعدها الرسمى . والقى الامبراطور هيلاسلاسى خطاب الافتتاح ، كما القى الكولونيل جان بيديل بوكاسا رئيس جمهورية افريقيا الوسطى وقائد الانقلاب الاخير فيها خطابا طويلا اكد فيه ضرورة الابقاء على العلاقات الطيبة بين الدول الافريقية والقوى الاستعمارية القديمة . وتأجلت الجلسة حسب الاتفاق .

وفى مساء نفس اليوم — عقب الافتتاح الرسمى للدورة — اجتمع الرؤساء الثلاثة مع الجنرال أنكراه واستطاعوا اقتناعه بالافراج عن الوفد الغينى ، مقابل أن تعهد الرؤساء بالتوسط لدى سلطات غينيا للافراج عن الغانيين الموجودين فى غينيا ضد ارادتهم الحرة .

تقرير السكرتير العام

وهكذا بدا المؤتمر اعماله المقررة فى مساء اليوم التالى ٦ نوفمبر ، بالاطلاع على تقرير السيد ديالٍلو تللى السكرتير العام الادارى للمنظمة ، ويتضمن التقرير عرضا عاما لنشاط المنظمة والسكرتارية الدائمة فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ورحب السكرتير العام فى بداية تقريره بعضوية الدولتين الافريقيتين الجديدتين — مملكة لوسوتو وبوتسوانا — وحذر المنظمة من المؤامرات والنوايا التى تبيتها حكومة بريتوريا للدولتين . وقال ان على المنظمة ان تتخذ كافة الخطوات لضمان استقلال الدولتين وسيادتهما، وذلك بتقديم المساعدات التى يتطلبها وضعهما الخاص ، اذ تقع الدولتان فى قلب جنوب افريقيا .

واستعرض السيد تللى قضايا تحرير افريقيا، ووصف قرار الجمعية العامة للامم المتحده بشأن جنوب غرب أفريقيا بأنه واحد من اعظم الانتصارات التى حققتها الدول الافريقية .

وقال انه يتعين على منظمة الوحدة الافريقية الاستفادة من هذا النصر الى اقصى الحدود ، وذلك بتقديم الاقتراحات المتكاملة والواقعية حول افضل الطرق والوسائل لتطبيق قرار الجمعية العامة .

وتحدث السيد ديالٍلو تللى بصراحة تامة عن الاوضاع فى روديسيا الجنوبية ، فقال ان حكومة المملكة المتحدة نجحت فى شل حركة الدول الافريقية والدول الصديقة — سواء فى افريقيا

او فى داخل الامم المتحدة ـ للاطاحة بحكومة المتمردين البيض التى اغتصبت السلطة فى روديسيا الجنوبية .

وقال أن ائتلاف القوى الرجعية فى جنوب القارة مع مختلف أشكال التأييد الخارجي يقدم لنظام المتمردين فى روديسيا الجنوبية مساعدات فعالة فى المجالات السياسية والديبلوماسية والاقتصادية . وبالرغم من كل الجهود التى بذلتها المنظمة خلال الاشهر الماضية فانه يبدو أن حكومة أيان سميث المتمردة أكثر استقرارا الآن عنها وقت اعلان الاستقلال ، وأن هذا الموقف خطير ومثير للقلق . وأنه يتحتم على مؤتمر القمة الافريقى أن يواجه هذا التحدى الذى تفرضه روديسيا على الشعوب والحكومات الافريقية ، وذلك بتوحيد صفوفهم واتخاذ موقف عملى وواقعى عاجل .

وتناول التقرير المستعمرات البرتغالية فى أفريقيا فقال ان الحكومة البرتغالية لا تزال تتمسك بنظرية الاقاليم البرتغالية فيما وراء البحار فى أفريقيا ، وأنه لم يعد هناك أدنى احتمال لتصفية الاستعمار البرتغالى فى افريقيا بالطرق السلمية . ولهذا فان الوطنيين فى هذه الاقاليم ليس أمامهم من وسيلة لتحرير بلادهم سوى زيادة حدة الكفاح المسلح فى غينيا بيساو (غينيا المسماة بالبرتغالية) وأنجولا وموزامبيق . وأن البرتغال بفضل الاشكال المتعددة من المساعدات التى تتلقاها من حليفاتها وأصدقائها ، تضاعف من ميزانياتها العسكرية لابادة الشعوب الافريقية .

وتحدث التقرير عن لجنة تحرير أفريقيا التى أنشأتها الرؤساء للعمل على تصفية الاستعمار ، فطالب السكرتير العام الدول الاعضاء أن تسدد أنصبتها فى ميزانية اللجنة حتى تتمكن من القيام بواجباتها بنجاح .

وتعرض تقرير السكرتير العام الى مشكلة اللاجئين فى أفريقيا الذى يزيد عددهم الآن عن ٧٠٠ ألف لاجىء ، وتعيش التجمعات الكبرى منهم فى الدول المجاورة للاقاليم الخاصة للادارة الاستعمارية . وقال أن لجنة من الخبراء القانونيين الافريقيين قد اجتمعت فى اديس أبابا فى شهر سبتمبر الماضى وأعدت مشروع اتفاقية بشأن اللاجئين فى أفريقيا .

ثم تناول السكرتير العام فى تقريره المشكلات والخلافات بين الدول الاعضاء فى المنظمة . وقال أن كثيرا من الحكومات والاصدقاء المخلصين لمنظمة الوحدة الافريقية يودون أن تتيح اجتماعات المنظمة الجارية الفرصة للتغلب على هذه الصعوبات ، التى تشكل عقبة خطيرة فى سبيل توحيد الجهود من أجل تحقيق الاهداف المنصوص عليها فى ميثاق المنظمة . كما أشاد بكل من الجزائر والمغرب لتعاونهما مع اللجنة الخاصة التى اقامتها المنظمة لتسوية النزاع بينهما .

وسرد السيد ديالو تللى اوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى التى قامت بها سكرتارية المنظمة ، وأهمها تحقيق التعاون الكامل مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة، وخاصة فى مجالات التكامل الاقتصادى للقارة . كما نظمت السكرتارية ندوة أفريقية فى القاهرة عن التصنيع فى يناير ١٩٦٦ ، واجتماعا فى أديس ابابا فى مارس ١٩٦٦ لمناقشة المسائل المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

ومن ناحية النقل فقد قامت دول شرق افريقيا باعداد برامج لتطوير الطرق والسكك الحديدية بينها ، الامر الذى يعتبر غاية فى الاهمية لتعاونها الاقتصادى . وقد سبقتها فى ذلك دول شمال افريقيا ودول وسط أفريقيا .

وبالنسبة للتعاون فى الميدان الاجتماعى فقد عقد وزراء العمل الافريقيين اجتماعا قبل الدورة الخمسين لمنظمة العمل الدولية .

وتجرى السكرتارية حاليا مفاوضات مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة التغذية والزراعة ومنظمة رعاية الطفولة واليونسكو ووكالة الامم المتحدة لاستخدام الطاقة الذرية فى الاغراض السلمية ، تمهيدا لاعداد مشروعات اتفاقات معها .

واختتم السيد ديالو تللى تقريره بتقديم عدة توصيات بشأن لجنة التوفيق والوساطة والتحكيم ، واجتماعات الرؤساء السنوية ،

والنزاع بين الدول الاعضاء .

وجاء فى توصيته الاولى ان يصدر الرؤساء توجيهاتهم للجنة التوفيق والوساطة والتحكيم وأن يرصدوا الاعتمادات اللازمة لكى تبدأ نشاطها فى أقرب فرصة . والمعروف أنه قد تم اختيار اعضاء اللجنة فى الدورة الاخيرة لمجلس الرؤساء فى أكرا فى أكتوبر ١٩٦٥ .

كما أوصى السكرتير العام بأن يعقد الرؤساء اجتماعاتهم السنوية قبل بدء الدورة العادية للجمعية العامة للامم المتحدة ، وأن يتم تحديد موعد ثابت لاجتماعات مجلس الرؤساء ومجلس وزراء المنظمة لتفادى المصاعب والتكاليف التى تتكبدها السكرتارية لتحديد هذه المواعيد .

وتقضى آخر توصية بأن يبذل الرؤساء مساعيهم للوصول الى حلول أخوية للخلافات بين الدول الاعضاء ، وأن يؤكد المؤتمر العوامل المختلفة التى من شأنها توحيد الشعوب الافريقية .

قطع العلاقات مع بريطانيا

وبعد ان اخذ الرؤساء علما بتقرير السكرتير العام الادارى انتقلوا الى البند الثانى فى جدول أعمالهم وهو اقرار القرارات والتوصيات التى اتخذها مجلس وزراء المنظمة فى دوراته العادية وغير العادية منذ مؤتمر أكرا فى العام الماضى .. وهى دورة ديسمبر ١٩٦٥ غير العادية ، ثم دورة مارس العادية وأخيرا دورة أكتوبر/نوفمبر التى سبقت مؤتمر القمة الاخير .

وأثارت قرارات دورة ديسمبر غير العادية مناقشات حادة حول قرار قطع العلاقات السياسية مع الحكومة البريطانية ، وهل تلتزم الدول الاعضاء فى المنظمة بقرار يتخذه مجلس الوزراء ، أم أن مجلس الوزراء يصدر توصيات فقط .

ووقفت الدول الافريقية المتحررة الى جانب قرار مجلس الوزراء على أساس أنه تطبيق للقرارات التى اتخذها مجلس الرؤساء فى أكرا بالنسبة لروديسيا الجنوبية . وبدا الانقسام واضحا . وانتهت المناقشة بأن أخذ الرؤساء علما بقرارات الدورة غير العادية ، أى أنهم لم يقروها ولم يرفضوها .

ثم وافق الرؤساء على قرارات وتوصيات الدورة العادية لمجلس الوزراء المنعقدة فى أديس أبابا فى مارس ١٩٦٦ .

تقرير مجلس الوزراء

وانتقل الرؤساء بعد ذلك الى البند السادس فى جدول الاعمال وهو توصيات الدورة السابعة العادية لمجلس الوزراء المنعقد فى أديس أبابا للتحضير لمؤتمر الرؤساء . وقدم مقرر اللجنة السياسية تقريرا الى الرؤساء يتضمن ملخصا لأعمال وزراء الخارجية ، وعرضا لمشروعات القرارات المقدمة الى الرؤساء لاقرارها (أنظر الملحق) .



بتسوانا وليسوتو
عضوان جديدان فى منظمة الوحدة الافريقية

ومن أهم الموضوعات التى بحثها وزراء الخارجية التقرير الذى أعدته لجنة تحرير أفريقيا والذى قام بعرضه السيد أوسكار كمبونا وزير الادارة المحلية فى حكومة تنزانيا ورئيس لجنة التحرير .

وقد شنت وفود تونس والدول الموالية للعرب حملة شديدة ضد اللجنة . وطالب الوفد التونسى بالغائها تماما بدعوى عدم جدواها . غير أن وفود جميع الدول الاعضاء لم توافق على الغاء لجنة التحرير .

وعندما عرضت السكرتارية التنفيذية للجنة التحرير على مجلس الوزراء مشروع ميزانيتها لعام ١٩٦٦ — ١٩٦٧ ، الذى يبلغ ١٣٧ الف دولار ، عادت تونس من جديد الى الهجوم على السكرتارية التنفيذية بدعوى ضخامة الميزانية ، وانضمت الى تونس مجموعة دول « الاوكام » . ولم تفلح كل المحاولات الذى بذلتها الدول الافريقية المتحررة لاقرار ميزانية السكرتارية التنفيذية أو تعديلها . وأخيرا تقرر عرض الامر على الرؤساء .

انسحاب الرئيس نيريرى

وفى اجتماعات الرؤساء دارت مناقشات عنيفة استغرقت ما يقرب من ليلة كاملة حول ميزانية السكرتارية التنفيذية . ولم تتراجع تونس ودول الاوكام الا بعد أن هدد الرئيس نيريرى رئيس جمهورية تنزانيا بأن بلاده لن تقبل استمرار اللجنة فى أعمالها فى دار السلام وأن على المنظمة أن تختار مقرا آخر ، وعقب ذلك انسحب الرئيس نيريرى من الاجتماع .

وأخيرا استطاع الرؤساء الخروج من هذه المشكلة بادماج الاقتراحين المقدمين من مالى وداهومى . ويقضى الاقتراح المشترك بأن تستمر السكرتارية التنفيذية للجنة التحرير فى أعمالها على أساس مشروع الميزانية الذى أعدته حتى شهر فبراير ١٩٦٧ ، ثم يتولى مجلس الوزراء فى دورته القادمة بحث الميزانية من جديد بعد عرضها على اللجنة الاستشارية للميزانية التابعة للمنظمة .

تقرير البعثة الثلاثية

وفى هذه الاثناء عادت الى أديس أبابا البعثة الثلاثية التى شكلها وزراء الخارجية من الكونجو كينشاسا وكينيا وسيراليون لزيارة أكرا وكوناكرى للتوسط فى حل مشكلة الوفد الغينى ، واعداد تقرير عن النزاع القائم بين الدولتين .

وعقد الرؤساء جلسة سرية لم يشترك فيها سوى رؤساء الوفود وحدهم . واستمعوا الى التقرير وأخذوا به علما . وتضمن التقرير عرضا لاحوال الغانيين المقيمين فى غينيا ، اذ تدعى حكومة غانا بأنهم يقيمون هناك ضد رغبتهم .

وقال اعضاء البعثة الثلاثية أنهم اجتمعوا بجميع الغانيين فى كوناكرى وعددهم ٨١ شخصا ، وناقشوهم فردا فردا فيما اذا كانوا يرغبون فى العودة الى غانا . وأكد لهم الغانيون انهم يقيمون فى غينيا بارادتهم الحرة .

مشكلة رواندا وبوروندى

وانتقل الرؤساء بعد ذلك لبحث مشكلة رواندا وبوروندى التى أثارها رئيس وفد رواندا فى اجتماعات وزراء الخارجية . فقد ادعى بأن بوروندى تشن حربا ضد بلاده ، ورفض وفد بوروندى هذا الادعاء مؤكدا بأن حكومة رواندا تبحث عن مخرج لمشكلاتها الداخلية بتحويل الانظار الى مشكلة خارجية .

وقرر الرؤساء أرسال برقية الى الدولتين يناشدونهما تسوية خلافاتهما بالطرق السلمية . كما طلب الرؤساء من حكومة الكونجو كينشاسا أن تتوسط لدى الحكومتين لتسوية خلافاتهما .

لجنة التوفيق والوساطة والتحكيم

وتناول الرؤساء الافريقيون البند الخاص بلجنة التوفيق والوساطة والتحكيم التى تم تشكيلها فى العام الماضى فى أكرا ولم تبدأ نشاطها حتى الآن . ولم يتخذ الرؤساء بشأن اللجنة ، وأقروا اقتراح مجلس الوزراء بتشكيل لجنة

Scanned by CamScanner

من رئيس الدورة السابعة لمجلس الوزراء ورئيس لجنة التوفيق والوساطة والتحكيم والسكرتير العام الادارى للمنظمة لاعداد تقرير عن برنامج نشاط اللجنة تمهيدا لعرضه على مجلس الرؤساء فى اجتماعه القادم .

والى جانب موضوع اللجنة فقد ناقش الرؤساء الاقتراح الذى تقدمت به الحكومة السودانية بتحديد يوم الثلاثاء الثالث من شهر اغسطس كل عام موعدا لاجتماع مجلس الرؤساء ورفض الرؤساء هذا الاقتراح وقرروا عقد اجتماعهم القادم فى شهر سبتمبر ١٩٦٧ فى أديس أبابا .

وكان وفد السودان فى اجتماع مجلس الوزراء قد عرض مشروعا باصدار ميثاق يضمن حدا أدنى لحقوق الانسان الافريقى . ولكن مجلس الوزراء رفض هذا الاقتراح على اساس ايمان الدول والشعوب الافريقية وتمسكها بالاعلان العالمى لحقوق الانسان .

وقد أعفى مجلس الوزراء مؤتمر القمة من مناقشة كثير من الموضوعات باحالتها على لجان للدراسة أو بتأجيل بحثها . فبالنسبة لموضوع اقامة مقر دائم لمنظمة الوحدة الافريقية قام المجلس بتكليف السكرتارية الدائمة بتشكيل لجنة من الخبراء الفنيين لدراسة المشروع ، كما ناشدوا الامبراطور هيلاسلاسى أن تستمر السكرتارية الدائمة فى مقرها المؤقت .

واقر مجلس الوزراء اقتراح وفد ملاجاش بتأجيل بحث موضوع انشاء وكالة أنباء أفريقية الى اجل غير مسمى .

ورفض مجلس الوزراء اقتراح وفد سيراليون باعادة تشكيل لجنة تحرير أفريقيا . ويقضى اقتراح سيراليون بأن تضم اللجنة خمسة اعضاء دائمين وهم ممثلو الدول المتاخمة للمناطق المستعمرة ــ تنزانيا وزامبيا واوغندا وغينيا واثيوبيا ــ وستة اعضاء غير دائمين بالتناوب .

وقرر الوزراء ايضا تأجيل عرض اتفاقية اللاجئين التى أعدها الخبراء القانونيون الافريقيون ، على ان تناقش الاتفاقية فى الاجتماع القادم لمجلس الوزراء فى دورته العادية الثامنة .

وفشل مشروع القرار الذى قدمته تنزانيا والجمهورية العربية المتحدة بشأن استغلال جزر الكومور . فقد حصل على موافقة ١٨ دولة واعتراض ثلاثة وامتناع ١٥ عن التصويت .

كما قرر وزراء الخارجية تأجيل بحث المسائل الادارية والتنظيمية الى دورتهم القادمة .

وأقر الوزراء كذلك تخفيض عدد اللجان المتخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية الى ثلاث لجان :

١ ــ اللجنة الاقتصادية والاجتماعيةولشئون المواصلات .

٢ ــ اللجنة العلمية والثقافية والتعليمية .

٣ ــ لجنة الدفاع .

وتقرر أن تعقد كل واحدة من هذه اللجان اجتماعاتها مرة كل سنتين .

تقييم أعمال المؤتمر

كان الرئيس جوليوس نيريرى رئيس جمهورية تنزانيا أول رئيس يعلن رأيه بصراحة فى أعمال الدورة الثالثة العادية لمجلس رؤساء منظمة الوحدةالافريقية ، فقال : أنقرارات المؤتمر كانت مخيبة للآمال لان مؤتمر القمة كان يتحاشى عن عمد أن يلتزم بشىء فى قراراته ، لدرجة أن الامم المتحدة تبدو أكثر اهتماما بمشكلات أفريقيا من منظمة الوحدة الافريقية .

وأبدى الرئيس نيريرى أسفه البالغ بشأن موقف عدد من الدول الافريقية تجاه لجنة تحرير افريقيا ، وقال : ان ميزانية السكرتارية التنفيذية للجنة لا يمكن أن تكون هى السبب فى محاولة شل اعمال اللجنة . ولست ادرى اذا كان هناك دافع سياسى أم أنها مسألة نقص فى الوعى والادراك .

والحقيقة أن الدول الافريقية المتحررة بذلت جهودا جبارة للمحافظة على منظمة الوحدة الافريقية والحيلولة دون انقسامها . فقد عاشت المنظمة أحرج لحظات حياتها طوال فترة انعقاد مجلس الوزراء ثم مجلس الرؤساء . وانشغل

الراى العام العالمى كما انشغل وزراء الخارجية والرؤساء بمشكلة اعتقال الوفد الغينى فى أكرا، وتعطلت اعمال الدورة وضاع وقتها فى مشكلة جانبية لا علاقة لها بالمؤتمر .

وقد اوضحت اجتماعات رؤساء أن هنـــاك سببين لضعف منظمة الوحدة الافريقية .

السبب الاول هو : الفكرة الخاطئة لدى بعض الدول عن علاقاتها بالدول الاستعمارية القديمة. فهذه الدول تظن أن أغضاب الدول الاستعمارية القديمة سوف يؤثـــر على رفاهية شعوبهـــا . ولهذا فهى تتخذ مواقف بعيـــدة عن الاستغلال تكاد تصل الى حد العمالة .

والسبب الثانى هو : نقص التفاهم العميق بين الدول الافريقية وضعف الصلات الوثيقة بينها . وهذا يتطلب العمل الجاد لازالة أسباب عـــدم الثقـــة وزيادة أواصر الصـــداقة بين الـــدول الافريقيـــة .

رضا خليفة

الصـــين الشـعبيـة والتســـلح الــــذرى

يعتبر موقف الصين الشعبية من مشكلة انتشار الاسلحة النوويـــة ، من أكثر الأمور مدعاة للتساؤل والتحليل من قبـــل المهتمين بالشئون الصينية بوجه عام ، وكذلك من قبل المهتمين بمشاكل نـــزع السلاح على نحو خاص ، ذلك أن الصين تعد من الـــدول القليلة التى تحبـــذ صراحة انتشار الاسلحـــة النووية وتروج للحجج التى تبرر هذا الانتشار ، رغم ما ينطوى عليه ذلك — كما يبـــدو للكثيرين — من أخطار تتهدد السلام والأمن الدوليين ، لانه يزيد من احتمالات استخدام الاسلحة النووية فى النزاعات المحدودة ، كما أن تعدد القوى النووية مع وجود بعض زعامات سياســـية لا تـــدرك الخطورة الهائلة التى تكمن فى استعمال هـــذه الأسلحة ، يضاعف من فرص وقوع حرب نووية عامة . ولكن الصين تعتقد على خلاف ذلك ان الانتشار النووى هو اكثر القوى الضاغطـــة فعالية فى سبيل النزع الشامل للسلاح النووى وتدميره نهائيا فى المستقبل ، كمـــا انه يجـــرد الامبريالية العالمية من احتكارها النووى ، الذى يخلق فى راى الصين جوا من الصدام والتدهور المستمر فى العلاقات الدولية .

والحق أن موقف الصين من موضوع الانتشار النووى لم يتبلور على نحو محدد وواضح قبـــل الستينات ، فحتى ذلك الوقت لم تجسر الصين — وهى تحت الحماية النوويةالسوفيتية — على تحدى احتكار الاتحاد السوفيتى للكية الأسلحة النووية داخل الكتلة الشيوعية باعتباره زعيما لها . وحينما بدات الصين تحـــدد موقفها ازاء مشكلة انتشار الأسلحة النووية تبنت الاتجـــاه المحبذ لتوسيع نطـــاق التملك النووى للـــدول الأخرى الأعضـــاء فى الـــكتلة الشيوعية ، ولم تتزحزح عن هذا الاتجاه حتى بعد أن اجـــرت تفجيرها النووى الأول فى اكتوبر ١٩٦٤ . وهنـــا يجب أن نفرق بين موقف الصين من تأييد انتشار الأسلحة النووية بالنسبة الى الدول الشيوعية وبين معارضتها لتملك الدول غير الشيوعية لهذه الأسلحة . اذ انه فى الحالة الأولى كانت وجهة

نظر الصين تتلخص فى أن لهذا التملك أبعاد خطيرة تتعلق بمستقبل قضية الصراع الطبقى العالمى . وقد عبرت الحكومة الصينية عن ذلك بقولها : « أنه فيما يختص بموضوع انتشار الأسلحة النووية ، كان من راى حكومة الصين الشيوعية دائما رفض حجج الامبرياليين الامريكيين ، والنظر الى المشكلة من زاوية الصراع الطبقى ، والأسلحة النووية لا يمكن ان تشكل بذاتها ضمانا او تهديدا للسلام الدولى ، ولكن الأمر يتوقف اولا قبل كل شىء على حقيقة القوى والعناصر التى تستحوذ على هذه الأسلحة ، والذى لا شك فيه هو ان الأسلحة النووية يمكن ان تكون خطرا على السلام اذا ما كانت فى حوزة الدول الاستعمارية ، ولكنها يمكن أن تكون احدى دعامات السلام اذا ما كانت فى حوزة الدول الاشتراكية . ومن ثم يصبح من الخطأ الترديد — بلا تمييز — ان خطر الحرب النووية يتزايد مع كل توسع يطرا على دائرة التملك النووى » .

وتستمر الحجج الصينية قائلة أن القدرات النووية القومية انما هى ضرورة لازمة لدعم امن الدول الشيوعية والدفاع عنها بالنظر الى اعتبارين اساسيين : اولهما — ان المسئولية الرئيسية فى حماية امن الدول الشيوعية والدفاع عن كيانها الاقليمى وسلامة اراضيها ، انما تقع بالضرورة على عاتق هذه الدول نفسها ، أما المساعدات العسكرية التى قد تحصل عليها من الدول الصديقة فانها تأتى فى المقام الثانى من الأهمية . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، فان القوة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية انما تضيف بدورها الى امكانيات الدفاع عن العالم الشيوعى فى مواجهة الأخطار العدوانية التى تهدده . وأما ثانى هذه الاعتبارات ، فهو يتصل بالارتباط بين انتشار الأسلحة النووية بين الدول الشيوعية ، وبين الثقة بفاعلية الردع النووى الشيوعى ضد التحديات والاستفزازات الامبريالية التى يقصد منها الحصول على امتيازات او تنازلات تحت ضغط التلويح باستخدام الأسلحة النووية .

وقد أوضح الصينيون ان اوضاع التوازن الاستراتيجى الراهن فى مستويات التسلح النووى السوفيتى والأمريكى ، سيؤدى بكل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الى التفكير جديا فى مدى التدمير الذى يمكن أن تتعرضا له فيما لو لجأتا الى حماية حلفائهما بالاسلحة النووية ، وتبعا لذلك ، فانه لن يصبح من المتعذر تصور المواقف التى يمكن أن يحجم فيها الاتحاد السوفيتى من استخدام ترسانته من الأسلحة النووية والصاروخية فى الدفاع عن دولة او مجموعة من الدول الداخلة فى نطاق المعسكر الشيوعى . وهذه الحجة تشابه فى مضمونها الى حد كبير الحجج التى ترددها فرنسا داخل الناتو لتبرير قرارها الخاص بتملك قوة نووية قومية مستقلة ، يكون لها وحدها سلطة توجيهها واستخدامها لحماية المصالح الفرنسية حينما تدعو الضرورة الى ذلك .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، كانت وجهة النظر الصينية هى أن انتشار الأسلحة النووية على اكبر نطاق دولى ممكن ، سوف يسهل عملية حظر انتاج الأسلحة النووية ، بل سيزيد من احتمالات تدميرها والتخلص منها نهائيا ، وكان منطق هذه الحجة مستمدا من اعتبارين : اما الاعتبار الأول فهو أن الانتشار الواسع المدى للأسلحة النووية سيدفع الدول المتقدمة فى مضمار التسلح النووى الى عمل تقييم دقيق للاخطار الناجمة عن هذا الانتشار ، ومن ثم سوف تجد نفسها مضطرة الى ضرورة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بوضع حد فاصل لعملية التسابق النووى . وأما الاعتبار الثانى فهو رأى الصين الخاص من أن المفتاح الى نزع السلاح النووى، يكمن فى كسر الاحتكار الذى تمارسه مجموعة الدول الأعضاء فى النادى النووى ، بما يتبع ذلك من أحداث تغيير جذرى فى اتجاهات هذه القوى النووية التى تعارض مبدأ الانتشار النووى ، من حيث جعل سلوكها اكثر مسايرة لمصلحة السلام وبعيدا عن محاولات الضغط والاملاء . ويعبر عن هذا الاعتقاد أحد البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة الصينية حين يقول : « هل تزايد أم تناقص خطر الحرب النووية حين زاد عدد القوى النووية من دولة واحدة الى دولتين ؟ اننا نقول أن هذا الخطر قد تضاءل بالتأكيد ولم يتفاقم » .

وقد وصلت دعوة الصين الشيوعية الى انتشار الأسلحة النووية ذروة الحماس فى اعقاب توقيع معاهدة الحظر الجزئى على اجراء التجارب النووية فى اغسطس ١٩٦٣ ، وهى المعاهدة التى نددت بها الصين وحملت عليها بشدة ووصفتها بأنها مؤامرة طرفاها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لتبرير استمرار احتكارهما النووى ، مما أدى الى زيادة حدة التدهور فى العلاقات الصينية السوفيتية .

ويقول فى ذلك مورتون هالبرين ودوايت بيركنز : « لقد كانت معاهدة الحظر الجزئى على اجراء التجارب النووية ، احدى نقط التحول الفاصلة فى تاريخ الحركة الشيوعية العالمية » . ذلك أن هذه المشكلة — على اختلاف تفسيراتها بين موسكو وبكين — دفعت الأحزاب الشيوعية فى العالم الى اتخاذ مواقف تناهض هذا الجانب أو ذلك . فمعظم الأحزاب الشيوعية فى امريكا اللاتينية ، وفى دول اوربا الشيوعية باستثناء البانيا ، وكذلك فى استراليا والهند وسيلان ومنغوليا الخارجية كانت مع موسكو ، بينما كانت الأحزاب الشيوعية فى نيوزيلندة وماليزيا وبورما فى صف الصين . وهناك أحزاب شيوعية حاولت ان تتخذ موقف الحياد ، وهى احزاب كوريا الشمالية ، وفيتنام الشمالية واندونيسيا واليابان ، وان كانت فى حقيقة الأمر أقرب الى بكين منها الى موسكو .

الاتجاهات الصينية بعد التفجير النووى الاول

بعد التفجير النووى الأول فى الصين ، لم تحدث اية متناقضات او تذبذبات فى الاتجاهات الصينية المحبذة لانتشار الأسلحة النووية ، وبرز هذا على نحو واضح فى التصريح الذى صدر عن الحكومة الصينية تعليقا على هذا التفجير ، اذ نكر ان خطر الحرب النووية يكاد يصبح مؤكدا ، مع الاتجاهات الامبريالية الأمريكية الرامية الى احتكار الأسلحة النووية لأن هذه الاسلحة تغذى فى الولايات المتحدة الشعور بالغرور . ولكن تملك الدول التى تعارض الاستعمار الأمريكى للاسلحة النووية سوف يفقد سياساته المبنية على الابتزاز والتهديد النووى فعاليتها ، ولسوف تزيد من امكانية التوصل الى حظر كامل على انتاج واستخدام الأسلحة النووية ، بل أنها قد تؤدى الى تدميرها تماما فى النهاية .

ومن جديد بدات الصين تشير الى النتائج الايجابية التى يمكن ان ينطوى عليها مبدأ انتشار الأسلحة النووية ، وهى النتائج التى المعنا الى جانب منها فيما سبق ، ولكن التحفظ الواضح الذى بدات الصين تتشدد فى تأكيده واظهاره هو الحيلولة دون تملك الدول التى تشايع الولايات المتحدة أو الكتلة الغربية لهذه الأسلحة

غير ان ثمة اعتبارا تجدر الاشارة اليه ، وهو انه فى اعقاب التفجير النووى الصينى الأول ، لم تلجأ الصين الى المبالغة فى ابراز الأهمية الاستراتيجية للسلاح النووى ، بل أنها لم تبرز على أى نحو ما يمكن أن يؤدى اليه تملكها للاسلحة النووية من تغيير فى توازن القوى فى منطقة الشرق الاقصى وجنوب شرقى آسيا . ويقول بعض المعلقين السياسيين ان الحذر الذى ابدته الصين ازاء استخدام الأسلحة النووية كان ينطوى على حكمة سياسية بعيدة النظر ، اذ انها حاولت تفادى اثارة الولايات المتحدة الى الحد الذى تقوم فيه الأخيرة على ضرب المؤسسات النووية فى الصين ، ويضيفون ان الصين كانت تدرك ان الطريق لا زال طويلا امام تملك قوة نووية قادرة من وجهة نظر عسكرية على الصمود فى وجه التحديات الامريكية التى تقابلها فى الشرق الأقصى ، ومن ثم آثر الصينيون عدم التورط فى مواقف تدفع بخصمهم المتفوق عليهم فى تسلحه النووى الى القضاء على قوتهم النووية التى كانت لا تزال فى مراحل نموها الأولى — وبخاصة فى ظل افتقادهم الى الحماية النووية السوفيتية . وذلك فى الوقت الذى يستفيدون منه سياسيا على اى نحو ، من جراء تحطيمهم لدائرة الاحتكار النووى ، وهى الحقيقة التى عبر عنها ليوشاوشى فى خطابه الذى القاه فى ٣٠ أكتوبر ١٩٦٤ حين قال : « لقد شعرت كل الدول والشعوب المقهورة ، والأمم المحبة للسلام ، بالزهو نتيجة لتفجير الصين الناجح لأولى قنابلها الذرية . وذلك كما لو كانت هذه الأسلحة هى أيضا أسلحتهم » .

ثم بدأت الصين تردد مبدأها القديم ، وهو أن القنبلة النووية ليست الا نمرا من ورق ، وان الناس ، وليست القنابل هى التى ستحدد فى النهاية مصير الصراعات السياسية والعسكرية وتستمر الحجج الصينية قائلة ان الانسان هو الذى اخترع القنابل الذرية والنووية ، وأنه قادر على تدميرها بدلامن أن يفنى بقائه ووجوده، ورغم أن هذه الحجج لم تتناقض مع الدعوة الى انتشار الأسلحة النووية ، الا أن الصين بدأت تقود حملة تنادى بضرورة التوصل الى اجراءات فعالة وواقعية لنزع السلاح النووى . واقترن ذلك بالتأكيدات التى بدأت تصدر عن الحكومة الصينية ، ومؤداها أن السلاح النووى الصينى لن يستخدم الا فى أغراض الدفاع وأنها لن تكون البادئة باستخدامه مهما كانت الظروف والاسباب، كما استمرت الصين تؤكد ان استعمال الأسلحة النووية لن يكون ذا قيمة كبيرة للدول الشيوعية فى حروب التحرير الوطنى ، وهى الحروب التى تعلق عليها الصين اهمية كبرى .

الاتجاهات الصينية بعد التفجير النووى الثانى

بعد التفجير النووى الصينى الثانى فى مايو ١٩٦٥ ، بدأت الصين تواصل تأييدها لسياسة انتشار الأسلحة النووية بعد فترة من السكون النسبى امتدت لنحو ستة أشهر . وقد عبر عن هذا التأييد التصريح الصادر عن الحكومة الصينية تعليقا على التفجير ، وفيه ذكرت أن سياسات التهديد النووى التى تتبعها الولايات المتحدة وحلفائها لن يمكن مقاومتها والتصدى لها الا بتملك الدول المناوئة للمعسكر الامبريالى للاسلحة النووية . ومن جديد ذكر التصريح أن انتشار الأسلحة النووية سوف يساعد فى النهاية على التخلص من هذه الأسلحة ، ودعم السلام العالمى ، تماما كما ورد فى التصريح الذى صدر عقب تفجير الصين لسلاحها النووى الأول . ثم نجد انه فى الرسالة التى بعث بها شواين لاى رئيس وزراء الصين الشيوعية الى مؤتمرطوكيو لمعارضة التسلح النووى ، فى ١١ اغسطس ١٩٦٥ ، يقول : ان محاولات حظر انتشار الاسلحة النووية لا تعدو ان تكون تسليما بالاحتكار النووى الأمريكى ، وتخليا عن حق الدفاع عن النفس من قبل الدول غير النووية ».

ولكن أقوى دفاع صينى عن تأييد انتشار الأسلحة النووية ، جاء فى الواقع على لسان شين — لى وزير خارجية الصين الشيوعية فى المؤتمر الصحفى الذى عقده فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٥ وقال فيه :

« ان أى دولة متقدمة صناعيا وعلميا وتكنولوجيا تستطيع أن تصنع القنابل الذرية ، سواء تم ذلك بمساعدة الصين أو بدونها ، وتأمل الصين أن تستطيع الدول الافريقية والاسيوية أن تنتج السلاح الذرى بنفسها ، ذلك أنه من الأفضل بكثير أن يزيد عدد الدول التى تمتلك هذه الأسلحة ، وان كانت وجهة نظرنا هى انه لا داعى للمبالغة فى أهمية الأسلحة النووية اكثر من اللازم ، فالولايات المتحدة حاولت تجريب جميع أساليب الابتزاز النووى على مدى العشرين عاما الماضية ولكن فشلت. ويقيننا الأكيد هو أن الصراع العادل للشعوب الافريقية والآسيوية ضد الاستعمار والامبريالية أقوى من القنابل الذرية على الاطلاق » .

وطوال صيف عام ١٩٦٥ ظلت الحجة التى ترددها الصين — كما فعلت دائما — هى انه كلما زاد انتشار الأسلحة النووية ، كان ذلك فى مصلحة السلام العالمى ، وزادت فرص نزع السلاح النووى عن طريق تحطيم الاحتكار النووى الذى تمارسه الدول الكبرى ، أو بمعنى آخر الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ومن جهة أخرى كان واضحا من خلال البيانات والتعليقات الرسمية الصادرة فى الصين الشيوعية ، ان انتشار السلاح النووى كان ضرورة يمليها الدفاع الفعال ضد الاميرياليين الأمريكيين . ويقول أحد خبراء الشئون الصينية أن كسر الاحتكار النووى الأمريكى من وجهة نظر الصين لم يكن سوى مقدمة للوصول الى أحد هدفين : اما بلوغ التكافؤ النووى ، أو تحقيق نزع شامل للسلاح النووى . وكسر هذا الاحتكار يتم باحدى طريقتين : اما بزيادة عدد الدول المتلكة للاسلحة النووية ، أو الزيادة الهائلة فى القدرات النووية الصينية . ويضيف هذا الخبير انه من خلال التصريحات الصينية الأخيرة يبدو أن الصين تحبذ الطريقة الثانية بعد أن كانت تتجه فى السابق الى تشجيع الطريقتين معا .

الاتجاهات الغينيـــة بعـــد التفجـــير النووى الثـــالث « ٩ مايو ١٩٦٦ »

جاء التفجـير النووى الصينى الثالث بـداية مرحلة جديدة وحاسمة فى طريق محاولات الصين لتطوير ترسانتها من الأسلحة الذرية والنووية. وقد كشفت نتائج التحليلات التى اجريت عـلى الغبار المتخلف عن التفجير ان فى مقدور الصين انتاج قنابل هيروجينية من اكثر الأنواع قـدرة على التدمير ، كمـا اصبحت تمتلك المفاعلات الكيمائية القادرة عـلى فصل جـزئيات المواد المتشابهة فى صفاتها الكيماوية لاستخراج مختلف الاشعاعات الذرية من كل منها ، وقـد تمكنت الصين من ذلك بفضل استخدام علمائها طريقة الانقسام الشطـرى المستخدمة فى التفجـيرات الهيدروجينية بدلا من طريقة الانصهار المستخدمة فى التفجيرات الذرية . ولكن التقديرات اختلفت حول معدلات الانتاج النووى ، وكفاية وسائـل نقل الأسلحة النووية الصينية ، وان كان معظم الخبراء قد اكدوا الوفرة النسبية لهذا الانتاج .

ولم تشهد هذه الفترة اية تغييرات اساسية فى اتجاهات حكومة الصين من مشكلة الانتشار النووى ، وكان هذا واضحا من التصريح الرسمى الـذى صدر عقب التفجير وجاء فيـه : « ان استمرار الصـين فى اجـراء تجاربها النووية ، الضرورية والمحدودة بقصد انتاج اسلحة نووية، انما هو لمعارضة الابتزاز النووى الذى تلجأ اليه الامبريالية الأمريكية وشركائها ، وكذلك لـكسر المؤامرة التى يحبكها الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة للابقاء على احتكارهما النووى ، وتخريب الصراعات الثورية للامم والشعوب المقهورة ». وذكر التصريح أن النجاح التام للتجربة النووية الصينية كان انتصارا عظيما لأفكار ماوتسى‌تونج.

امـا شوان لاى ، رئيس وزراء الصـين الشيوعية ، فقد صرح وقت التفجير ان الصـين لن تستخدم اسلحتها الذرية لتهـديد الآخرين ، وانما بقصد الدفاع ، وهدفها الذى تسعى اليه هو القضاء على الأسلحة الذرية ، وان تفجـير القنبلة الأخيرة اسهام فعال فى الدفاع عن الصين والسلام العالمى ، ولن تكون الصـين أول من يستخدم هذه الاسلحة . ثم قال : « لقد اضطرت الصين الى صنع الأسلحة الذرية لأن الولايات المتحـدة رفضت اقتراحها بأن يـلتزم كل من الجانبين بعدم استخدام الأسلحة الذرية ضـد الآخر . وهى لم تـكتف برفض الاقتراح فقط ، وانمـا اتجهت الى توسيع قواعدها الـذرية فى جميع انحاء العالم ولا سيما حول الصين ، كمـا واصلت انتاج وحشد الأسلحة الذرية من مختلف الأنواع . ولا تملك الصين ازاء ذلك الا ان تقوم باجراء التجارب اللازمة لانتاج الاسلحة النووية، وان كانت، مقتنعة بامكان منع الحرب الـذرية وحظر استخدام هذه الأسلحة تماما ، بشرط أن تعمل جميع الدول والشعوب المحبة للسلام معا، وان تثابر على الكفاح » .

وتقول صحيفة نيويورك تايمز فى ١٠ مايـو ١٩٦٦ ان الاقتراح الذى أشار اليه شوان لاى، تضمنه البيان الذى اصدرته حكومة الصين تعقيبا على تفجيرها النووى الأول . كما تردد أن هذا الاقتراح اثير فى المباحثات الثنائية التى تجـرى بين الممثلين الدبلوماسيين للدولتين فى وارسو . والولايات المتحدة رفضت الاقتراح على أساس أنه يحرمها من استخدام سلاح تتملكه ، ويقوم بدور الرادع ضد الصين فى آسيا . .

وفى ٢٠ يونيو ١٩٦٦ رفضت الصين اقتراحا تقدمت به الولايات المتحـدة ومؤداه أن تمتنع الصين عن اجراء أية تجارب أو تفجيرات نووية اخرى فى مقابل أن تحصل على وعد من الولايات المتحدة بالا تكون البادئة باستخدام الأسلحـة النووية . وقد وصفت الحكومة الصينية هـذا الاقتراح بأنه خدعة كبرى ، وقالت أن الصين ستواصل انتـاج اسلحتهـا النووية ، وانهـا ستمتنع عن المشاركة فى أعمال مؤتمرات نـزع السلاح سواء تمت داخل الامم المتحدة أو خارجها واضافت ان هدف الاقتراح الأمريكى هو تقييد حرية الصين من خلال ربطها بمعاهدات عـلى غرار اتفاقية جنيف للحظر الجزئى على اجـراء التجارب النووية ، وهى المعاهدة الاجراميـة التى ترمى الى تأكيد الاحتكار النووى السوفيتى الأمريكى ، وهذا يقطع باستحالة انضمام الصين

اليها ، حيث انها خيانة لمصالح الشعوب التى تناضل ضد الاستعمار .

وقالت صحيفة جينمين جى باو تعليقا على الاقتراح الأمريكى : « ان نزع السلاح يعنى فى قاموس الولايات المتحدة التوسع فى انتاج الأسلحة . والمشكلة الخطيرة التى تتطلب حلا عاجلا انما هى الحرب فى فيتنام ، وليست مشكلة نزع السلاح . فمقترحات نزع السلاح واتفاقات الحظر الجزئى على اجراء التجارب النووية ليست الا تكتيكا استعماريا لتقييد الحق المشروع للصين وغيرها من الأمم المحبة للسلام فى بناء قواتها المسلحة للدفاع عن النفس ، وكذلك حقهم فى انتاج اسلحة نووية . والتجارب النووية الناجحة للصين انما تقضى على احلام الامبرياليين الأمريكيين ، وتمنح الشعوب المكافحة املا فى صراعها ضد الاستعمار » .

وقد لاحظ بعض المعلقين السياسيين الحذر الذى ابدته بكين تجاه الغرب عقب التفجير خاصة فيما يتعلق باحتمال اقدامها على التدخل عسكريا فى حرب فيتنام والاصطدام مع الولايات المتحدة بصفة مباشرة . فالتعليقات الصينية تفادت التمادى فى ابراز الأبعاد العسكرية لهذا التفجير ، وانما لجأت الى تأكيد القيمة الكبرى لهذا السلاح فى دعم النضال الثورى لشعوب العالم ، ولكنها لم تشأ ان تطبق هذا الدعم على بعض المواقف الدولية الحقيقية مثل فيتنام او لاوس . كذلك فان هذه التعليقات وضعت اهمية كبرى على اقتراح نزع السلاح الخاص بتعهد الدول الأطراف فيه ألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية . ويعلق البعض على هذا الاصرار انه كان يهدف فى الأساس الى تهدئة مخاوف بعض الدول الآسيوية وجعلها تحجم عن انتاج اسلحة خاصة بها . هذا فى الوقت الذى يعتقد فريق آخر من المعلقين السياسيين ان مناداة الصين بمبدأ عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية كان يرتبط الى حد بعيد بتدهور الحرب فى فيتنام وخشيتها من ان يؤدى هذا التدهور الى صدام مسلح مباشر بينها وبين الولايات المتحدة .

والحقيقة ان التفجير النووى الصينى الثالث اثار مخاوف الدول الآسيوية التى تجاور الصين جغرافيا ، ففى اليابان صرحت الصحافة أن التفجير النووى الصينى له أبعاد خطيرة لاتستطيع اليابان السكوت عليها ، وقالت انه من المؤسف أن يتم هذا التفجير فى الوقت الذى تسعى فيه القوى النووية الحالية الى خطر انتشار الأسلحة النووية . وفى الهند أدين التفجير كما ورد فى تصريح وزير الخارجية الهندى سردار سواران سنغ الذى قال ان هذه التجارب الصينية تتعارض ورغبة الشعوب فى وضع حد للتفجيرات النووية، والانتشار النووى ، وقد وجه تحذيرا الى الدول المالكة للاسلحة الذرية من أن الدول غير الذرية ستصنع قنابلها الذرية الخاصة اذا لم تحصل على ضمانات ضد التهديد النووى ، وأضاف أن مباحثات نزع السلاح فى جنيف لم تحرز أى تقدم منذ توقيع معاهدة الحظر الجزئى عام ١٩٦٣ ، واعلن أن الدرع الذرى لوقاية الدول غير الذرية ينبغى أن تجرى مفاوضات بشأنه على مستوى دولى . وفى أندونيسيا أعلن الجنرال سوهارتو فى مجال التعليق على التفجير النووى الصينى أن اندونيسيا تنوى صنع قنبلتها الذرية الخاصة حيث أنه لا يمكنها أن تتخلف عن الدول الأخرى فى هذا الخصوص .

أما فى الولايات المتحدة فقد حاولت الدوائر الرسمية وغير الرسمية على السواء التقليل من فاعلية السلاح النووى الصينى وذلك من خلال التشكيك فى كفاية نظم نقل الأسلحة النووية الصينية الى أهدافها البعيدة ، وهى الوسائل التى كانت تتكون بصفة رئيسية من قاذفات قنابل اليوشن — ٢٨ ذات المدى الذى يتراوح بين ٦٠٠ — ٧٠٠ ميل ، والطائرات السوفيتية ت ى — ٤ ، والصواريخ السوفيتية المتوسطة المدى « الف ميل جوى » . وقد صرح روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكى انه لن يكون فى مقدور الصين انتاج صواريخ نووية يمكنها اصابة اقليم الولايات المتحدة قبل منتصف السبعينات .

أما صحيفة النيويورك تايمز فقد ذكرت أنه من الخطأ المبالغة فى القيمة العسكرية للسلاح النووى الصينى ، وأضافت : « لقد برهن التاريخ العسكرى أن الاسلحة النووية تصلح اساسا كرادع ، ولسوف تنحصر تكتيكات بكين فى اتباع

اساليب غير استعمال هذه الاسلحة طالما بقيت آسيا تحت المظلة النووية الامريكية . والتهديد الرئيسي الذى يمكن أن ينتج عنها ، هو فى تنشيط الانتشار النووى فى القارة الاسيوية خاصة فى الهند واليابان ، ففى الهند زادت قوة الاتجاه الذى يعارض الارتباط بمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، ولسوف تستمر الاتجاهات الرامية الى تملك قوات نووية قومية فى آسيا مع كل تعثر فى المفاوضات الجارية بين روسيا والولايات المتحدة نحو اتفاق بينهما حول منع انتشار هذه الاسلحة ، وهذا يتطلب جهدا خاصا من الدبلوماسية الامريكية نحو تذليل العوائق التى تعترض اتفاقها مع روسيا — خاصة فيما يتعلق بالمشكلة الالمانية — والا فسيمتد خطر الانتشار النووى من آسيا الى أوربا ، مما يهدد السلام الدولى فى النهاية بأفدح الاضرار » .

الاتجاهات الصينية بعد التفجير النووى الرابع (٢٧ أكتوبر ١٩٦٦)

اعلنت الصين فى ٢٧ أكتوبر ١٩٦٦ أنها نجحت فى تفجير سلاح نووى واطلاقه بواسطة صاروخ موجه ، ولم تعط الحكومة الصينية أية بيانات عن مدى المسافة التىقطعها الصاروخ الىمنطقة الهدف . وقد جاء فى البيان الذى أصدرتهالحكومة الصينية تعليقا على التفجير : « فى ٢٧ أكتوبر الحالى أمكنللصين أن تطلق فوقاقليمها صاروخا نوويا موجها ، وقد انطلق الصاروخ الى هدفه بدقة تامة وبطريقة طبيعية حيث انفجر فى المنطقة المحددة له » .

وقد شهدت هذه التجربة النووية الصينية بداية مرحلة جديدة نحو دخول الاسلحة النووية فى الصين الى حيز التشغيل بمعدل أكبر مما كان متوقعا لها من قبل والى الحد الذى جعلها تتفوق على دولة مثل فرنسا فى مجال تطوير قدراتها النووية ونظم التشغيل والاطلاق والتحكم بدقة فى اصابة الاهداف . والحقيقة أن افلاح الصين فى انتاج صواريخ موجهة ذات رءوس نووية قد اخلت بتوقعات الخبراء العسكريين الامريكيين الذين اعتقدوا انه لن يكون فى مقدور الصين أن تطلق صواريخ نووية تصيب الدول المجاورة لها قبل عامين ، كما أنها لن تتمكن من ارسال هذه الصواريخ للولايات المتحدة قبل منتصف السبعينات .

ولكى تخفف الصين من ردود الفعل العدائية فى آسيا لتجربتها الخطيرة الجديدة ، بدأت تؤكد من جديد أن هذه الصواريخ النووية الموجهة انما أنتجت بقصد الدفاع عن النفس ، وأن الهدف النهائى للسياسة الخارجية الصينية سيظل كما كان دائما ، التدمير الكامل لهذه الاسلحة . وقد جاء أخيرا فى أحد التصريحات الصينية : « نؤكد من جديد أننا لن نكون البادئين — فى أى وقت وتحت أية ظروف — باستخدام الاسلحة النووية . . وكما حدث فى الماضى فان الصين حكومة وشعبا ستواصل نضالها المستميت مع غيرها من الأمم المحبة للسلام ، من أجل التدمير الكامل للاسلحة النووية » .

ثم بدأ البيان يهاجم بشدة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ويصف مباحثاتهما لحظر انتشار الاسلحة النووية بأنها مؤامرة لاستمرار احتكارهما النووى ، واستئصال شأفة الحركات الثورية فى العالم . وأضاف أن تملك الصين للصواريخ الموجهة والاسلحة النووية انما يمنح تأييدا كبيرا لشعب فيتنام البطل ضد الحرب العدوانية التى تشنها عليه الولايات المتحدة كما يعطى الامل لكل الشعوب الثورية فى العالم التى تناضل ضد الاستعمار . وكذلك فهو دعامة من دعامات السلم العالمى .

ويقول بعض المعلقين السياسيين انه يجب الا نتشكك فى تأكيدات الحكومة الصينية من أنها لن تكون البادئة باستخدام الاسلحة النووية حيث أن الالتجاء الى هذا الاجراء فى ظل التفوق النووى الهائل لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى سيكون انتحاريا . ولكن من ناحية أخرى فان حصول الصين على أسلحة صاروخية ذات رءوس نووية يعطيها قوة رادعة ضد محاولات الغزو سواء تمت عن طريق الشرق أو الغرب . أما عن الجانب الهجومى فى الصواريخ الصينية فهو يكمن فى أنه يعطى الصين فرصة التدخل بحرية فى العمليات العسكرية التقليدية التى تجرى على حدودها مثلما يحدث فى فيتنام .

اما عن ردود الفعل التى تسببت عنها التجربة الصينية النووية الاخيرة ، فكانت كثيرة واتسمت معظمها بالخوف من هذا النمو السريع فى المخزون الصينى من الاسلحة النووية والصاروخية .

ففى الولايات المتحدة قال السناتور هنرى جاكسون ان الصين ستحاول اطلاق هذه الصواريخ الموجهة من غواصات من مسافات لا تبعد كثيرا من الشواطىء الامريكية ، وعدد الغواصات الصينية لهذا الغرض تقرب من ثلاثين غواصة . وأضاف أن هذه التجربة هى مقدمة نحو انتاج رءوس نووية للصواريخ متوسطة المدى تقدر على ضرب الدول المشتركة فى مؤتمر مانيلا (الذى عقد فى أواخر اكتوبر ١٩٦٦ لبحث موضوع الحرب فى فيتنام) باستثناء استراليا ونيوزيلندة والولايات المتحدة ، وهذا يقطع بالأثر السيكولوجى الذى ستتركه التجربة الصينية على مؤتمر مانيلا الذى يحضره الرئيس الامريكى جونسون . كذلك صرح عالم الذرة الامريكى دكتور رالف لاب أن الصين قد تتمكن من انتاج مائة قنبلة ذرية وقذيفة صاروخية فى منتصف عام ١٩٦٧ ، وقال ان هذا التطور قد يرغم الولايات المتحدة على اعادة النظر فى استراتيجيتها فى فيتنام . ويعتقد بعض الخبراء العسكريين الآخرين أن الصين ربما تكون قد شرعت فى برنامجها الخاص بانتاج أسلحة صاروخية بعيدة المدى (٤٨٠٠ــ٩٦٠٠ كيلومتر) أما عن الدوائر الدبلوماسية الامريكية فقد أكدت أن الصواريخ الصينية لم تؤثر على توازن القوى الحالى فى آسيا أو على الارتباطات الامريكية هناك . وهذا التأكيد يتناقض مع ادعاء الولايات المتحدة أنها لا تعرف على وجه التحديد نوع الصاروخ الصينى ومداه . ولكن هذا التقدير ينبنى غالبا على افتراض أن الصواريخ الصينية هى من النوع المتوسط المدى .

وفى اليابان صرحت المصادر الحكومية أن التجربة الصينية تؤكد الحاجة الى استمرار معاهدة الامن المتبادل المعقودة بين الولايات المتحدة واليابان عام ١٩٦٠ لمدة عشر سنوات ، باعتبارها الوسيلة العملية الفعالة لدعم أمن اليابان . وقالت هذه المصادر ان التجربة كانت من الضخامة بحيث لا يمكن تجاهلها ، وأنها تدفع اليابان نحو تقييم موقفها الخاص بالدفاع عن سلامتها ضد الاسلحة النووية الصينية .

وفى الهند جاءت التجربة مفاجأة للمصادر التى توقعت الا تقدر الصين على انتاج صواريخ نووية موجهة قبل عام ١٩٧٠ . وصرح البعض بأن الحكومة الهندية يجب أن تعيد تقييم الاخطار الناجمة عن التوسع المستمر فى الامكانيات النووية للصين ، لا سيما بعد أن أصبحت الهند هدفا سهلا لاسلحة الصين النووية والصاروخية التى لا تملك الصين ضدها دفاعا فعالا كافيا .

المقترحات الصينية بخصوص نزع السلاح :

ترتبط المقترحات الصينية بنزع السلاح باتجاهاتها من الدعوة الى انتشار الاسلحة النووية . وتحليل هذه المقترحات يساعد على تفهم مزيد من الجوانب المتعلقة بموقف الصين من وضوع الاسلحة النووية عموما .

ان موقف الصين الشيوعية من النزاع العالمى الشامل للاسلحة ــ بنوعيها التقليدى والنووى ــ يقوم على المعارضة المستمرة لاسباب أجملتها الحكومة الصينية فى التصريح الصادر عنها فى اول سبتمبر ١٩٦٣ حين قالت : « ان النزع العالمى الشامل للاسلحة لا يمكن التوصل اليه طالما وجدت الامبريالية والراسمالية وجميع النظم الاجتماعية الاخرى القائمة على الاستغلال .. والدعايات التى تناهض التسلح وتروج للافكار التى تنادى بوجود عالم بلا أسلحة ، وبلا قوات مسلحة ، وبلا حروب ، من خلال النزع الشامل للسلاح ، انما هى دعايات مغرضة هدفها التغرير بالشعوب ، كما أنها ليست فى مصلحة السلام العالمى » .

وعلى الرغم من هذه المعارضة الصينية للنزع العالمى الشامل للاسلحة ، الا أن الصين الشيوعية تعتقد فى ضرورة نزع الاسلحة النووية ، حتى ولو لم يكن من الميسور القضاء نهائيا فى الوقت الحالى على الاستعمار والامبريالية ، فتحريم انتاج السلاح النووى نهائيا يماثل فى رايهم حظر استخدام الغازات السامة . ويعتبر التصريح الصادر عن الصين فى ٣١ يوليو ١٩٦٣ ، اول اقتراح محدد تتبنى فيه الصين الدعوة الى

النزع الكامل للسلاح النووى ، فيما لو أمكن عقد اتفاق دولى فى هذا الشأن ، والعناصر التى يمكن ان يشتمل عليها هذا الاتفاق فى رأى الصين هى :

١ — تدمير جميع القواعد العسكرية والاسلحة النووية الواقعة فى أقاليم الدول الاخرى .

٢ — اقامة مناطق منزوعة السلاح النووى فى آسيا ، ومنطقة الباسفيك ، ووسط أوربا ، وافريقيا ، وأمريكا اللاتينية .

٣ — الامتناع عن تصدير واستيرادالاسلحة النووية أو المعلومات الفنية التى تساعد على انتاجها .

٤ — ايقاف كل التجارب النووية ، بما فى ذلك التفجيرات النووية تحت الارض .

وقد دعت الصين الى عقد مؤتمر عالمى لمناقشة مشكلة نزع السلاح النووى ، بغية التوصل الى خطة تفصيلية تساعد على تنفيذ الاجراءات والترتيبات التىسبقت الاشارة اليها.

ولكن ثمة تغييرات جذرية طرات على هذه المقترحات ، وقد تضمنتها المذكرة الصينية الصادرة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٤ حول موضوع الرقابة على الاسلحة ، وفيها ابدت الصين ميلا قويا نحو عقد اتفاق بين القوى النووية ، تتعهد فيه هذه الدول بألا تكون البادئة باستخدام الاسلحة النووية تحت أى ظرف من الظروف . كما أن الصين تراجعت عن احد الاجراءات التى دعت اليها قبل تملكها للسلاح النووى ، الا وهو تحريم اجراء التجارب النووية ، وبرزت هذا التراجع بأن حظر هده التجارب كان فى مصلحة الدول المتفوقة فى تسليحها النووى ، كما شككت فى القيمة العملية لهذا الاجراء اذا لم يقترنباتخاذ خطوات فعالة نحو تدمير الاسلحة النووية . وفضلا من ذلك ابدت المذكرة الصينية بعض التحفظات حول الفائدة العملية التى يمكن ان تنجم عن اقامة مناطق منزوعة السلاح النووى . وقالت انه ما لم يصاحب انشاء هذه المناطق اتفاقات تحرم البدء باستخدام الاسلحة النووية، فان هذا الاجراء سيكون قيدا على حرية الدول غير النووية ، فى الوقت الذى تطلق هذه الحرية للدول النووية لكى تزيد من طاقات تسلحها النووى .

وقد يبدو أن هذه المقترحات الصينية الخاصة بنزع السلاح ، تتناقض فى جوانب كثيرة منها مع تحبيذ انتشار الاسلحة النووية ، وذلك من عدة جوانب يمكننا أن نبرزها على النحو التالى :

اولا : أن النزع الشامل للسلاح النووى لن يكون ممكنا فى الوقت الذى تدافع الصين عن انتشار الاسلحة النووية .

ثانيا : ان اقتراحات الصين بشأن انشاء مناطق منزوعة السلاح النووى لا تخرج فى مضمونها عن كونها دعوة الى حظر انتشار الاسلحة النووية .

ويقول بعض خبراء العلاقات الدولية أنه رغم ما يبدو فى هذه المواقف الصينية من تناقض ، الا أننا اذا تعمقنا فى هذه الآراء ، لوجدنا ان هذا التناقض هو تناقض ظاهرى وليس تناقضا حقيقيا ، لان الصين الشيوعية تجد فى انتشار الاسلحة النووية احدى أدوات الضغط الفعال نحو التعجيل بنزع السلاح النووى ، على النحو الذى سبق أن فصلناه . هذا رأى ، وهناك راى آخر يقول : ان الصين الشيوعية تعلم مقدما أن مقترحاتها الخاصة بنزع السلاح النووى لن تلقى قبولا من الدول النووية الاخرى ، ولذا فهى تدعو الى هذه المقترحات بغية الحصول على مزايا سياسية . ويدعمون هذا الراى من واقع التصريح الذى صدر عن الحكومة السوفيتية عقب رفض الصين الشيوعية لمعاهدة الحظر الجزئى على اجراء التجارب النووية ، وقالت فيه : « ليس لدى الصين اية مقترحات لنزع السلاح ، والصينيون ليسوا على استعداد للنضال من أجل هذا الهدف ، حتى وان تكلموا احيانا عن نزع السلاح ، وهم حين يفعلون ذلك فهم يتخذونه ستارا يغلف نواياهم الحقيقية » .

تاثير انتشار الاسلحة النووية على المصالح الصينية :

عرضنا فيما سبق للاتجاهات الصينية من موضوع انتشار الاسلحة النووية ، ونعرض فى

القسم التالى التقديرات المختلفة لتأثير انتشار الاسلحة النووية فى مصالح الصين فى الأجلين : القريب ، والبعيد ، وذلك من واقع التحليلات الكثيرة التى يجريها خبراء الشئون الصينية .

يقول بعض هؤلاء الخبراء أن سياسة تحبيذ انتشار الأسلحة النووية تحقق للصين عدة مزايا فى المدى القصير ، منها :

١ — ان الدعوة الى الانتشار النووى تغذى الاحساس بالقومية فى مناطق كثيرة ، مما يهيىء للصين فرصة الافادة من نتائج المواقف التىتنجم عن التطرف فى الشعور القومى ، على نطاق دولى واسع المدى .

٢ — ان الانتشار النووى سوف يؤدى الى تصفية الأحلاف التى تسيطر عليها أمريكا ، وبالتالى انهاء ارتباطات الدفاع التى تلتزمها فى المناطق غير الاوربية من العالم ، وبخاصة فى منطقة جنوب شرقى آسيا حيث تتركز معظم مصالح الصين الحيوية هناك .

ويضيف هؤلاء الخبراء ان مصلحة الصين الشيوعية فى الاجل الطويل تتناقض مع الدعوة الى انتشار الاسلحة النووية ، وذلك بالنظر الى الاعتبارات الآتية :

١ — ان الانتشار النووى سيؤثر حتما فى سلوك الصين الشيوعية من حيث جعلها تبحث مثلها مثل القوى النووية الكبرى عن دواعى الاستقرار فى العلاقات الدولية بغض النظر عن ارتباطاتها الايديولوجية او اهداف سياستها الخارجية، وذلك منعا لخلق اشكالات اوتعقيدات قد تؤدى الى وقوع حرب نووية عامة . ومثل هذا السلوك فى رأى بعض المعلقين السياسيين لا ينسجم مع اهداف الصين كدولة ديناميكية تسعى الى تغيير الاوضاع الراهنة من خلال ثورة بروليتارية عالمية .

٢ — ان الانتشار النووى فى القارة الآسيوية على وجهالخصوص سوف يخلق مشاكلحساسة لأمن الصين فى المستقبل ، ويورطها فى سباق على التسلح النووى ، مما يلقى اعباء جسيمة ومرهقة على الاقتصاد الصينى ، هذا فضلا عن أن امتلاك عدة دول آسيوية للاسلحة النووية سوف يهدد آمال الصين لأى نوع من الوفاق السياسى فى آسيا ، وسيفتح الباب أمام بعض الدول التى تطالب بتغيير الوضع الراهن ، وابرز مثل لذلك هواليابان. وستكون الحصيلة النهائية لذلك القضاء على استراتيجية الصين الخاصة بالاستئثار بالنفوذ السياسى المطلق فى القارة الاسيوية .

والسؤال الذى يتبادر الى الذهن فورا هو : هل يعقل اذن أن تتغاضى الصين عن هذه الاعتبارات الخطيرة فى المستقبل مقابل الحصول على عدة ميزات سياسية قصيرة الاجل ؟

يقول البعض ان تقييم النتائج البعيدة المدى لانتشار الاسلحة النووية فى القارة الاسيوية لا تحظى باعتبار كبير فى التقديرات الحالية لسياسة الصين الخارجية . لان كثيرا من الدول الكبرى فى آسيا لن تقدر على امتلاك أسلحة نووية قبل مضى فترة طويلة من الوقت ، اما بسبب أوضاعها الاقتصادية أو الافتقار الى المعلومات التكنولوجية الضرورية لانتاج هذه الاسلحة ، واما بسبب القيود الدولية التىتحظر انتاج الاسلحة النووية فى بعض هذه الدول ، ويحللون أوضاع هذه الدول على النحو التالى :

١ — **الهند** : وهى المنافس الاول للصين فى النفوذ السياسى فى آسيا ، وا نكانت الصين لا تعبأ بمحاولات التسلح النووى فى الهند لعدة اعتبارات منها : ان القدرات النووية للهند ستكون ضئيلة نسبيا اذا ما قورنت بالقوة النووية للصين، كما ان تملك الهند لاسلحة نووية سوف يضعف مركزها السياسى فى دول العالم الثالث لان نفوذ الهند مبنى على الدعوة الى الحياد والسلام ومعارضة الاسلحة النووية لاعتبارات ادبية واخلاقية ، كذلك فان انتاج أسلحة نووية فى الهند سيرهق الاقتصاد الهندى وهو يعانى من الاضطراب ، وفى ذلك مصلحة كبيرة للصين . وبالاضافة فان البرنامج النووى الهندى سيجعل بعض الدول ، مثل الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، تعيدان النظر فى أمر مساعداتهما العسكرية للهند . ثم أن هناك احتمال ان يؤدى تسلح الهند النووى الى جعل باكستان تطالب بالمثل . ومن وجهة نظر الصين فان مثل هذا التسابق على التسلح النووى سوف

يجعل الصين حرة أو طليقة اليد اذ أن الصراعات الجانبية بين الدول الاسيوية بعضها وبعض ، ستؤدى الى استقطاب جهدها بعيدا عن مناوأة نفوذ الصين على أى نحو فعال .

٢ — أندونيسيا : أما أندونيسيا فليس فى مقدورها أن تحصل فى المدى القصير على السلاح النووى نظرا الى عدم توافر الخبرة العلمية والتكنولوجية التى تساعد على انتاجه . فاذا اضفنا الى ذلك الاختلافات السياسية الحادة الموجودة حاليا بين الصين الشيوعية واندونيسيا، لتبين أن الصين ستعارض فى تسليح أندونيسيا نوويا ، ولن تقدم لها أية مساعدات فى هذا الخصوص .

٣ — اليابان : واما اليابان فقد عارضت الصين بشدة وباستمرار تسليح اليابان نوويا أو اعطاءها اى قدر من المشاركة فى سلطة استخدام الاسلحة النووية طالما بقيت مرتبطة بالنفوذ الامريكى بالشكل الحالى . وتنبع حساسية الصين لتسليح اليابان نوويا من واقع التلاحم الجغرافى بين الدولتين ، مما يمكن أن يسبب مشاكل أمن لا حدود لها للصين فيما لو قررت اليابان أن تدخل فى عداد القوى النووية بموافقة الولايات المتحدة ، اذ انه سوف يمكن لليابان أن تدمر قاعدة الصين الصناعية وكثيرا من مدنها دون حاجة الى صواريخ بعيدة المدى لحمل القنابل النووية الى أهدافها القريبة . ويماثل تخوف الصين من التسلح النووى لليابان، تخوف الاتحاد السوفيتى من التسلح النووى لألمانيا الغربية .

ورغم أن احتمال اقدام اليابان على التسلح النووى فى الوقت الحالى ليس كبيرا ، الا أن تخوفات الصين تدفعها فى المستقبل الى محاولة عقد اتفاق للحيلولة دون انتشار الاسلحة النووية اما مع الولايات المتحدة ، أو مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى معا . ومن شأن مثل هذا الاتفاق أن يقود الى الاعتراف بالصين كدولة نووية ، وتكون مهمته هى منع دخول دول اخرى الى مضمار التسلح النووى ، كما قد يؤدى الى ازالة أو تخفيف قلق الصين حول احتمال اقدام الولايات المتحدة على القيام بحرب وقائية ضد الصين لاستئصال قوتها النووية فى مراحل نموها الاولى . هذا الى جانب الميزة الاخرى التى تجنيها الصين من وراء مثل هذا الاتفاق ، الا وهى الظهور فى نظر الراى العام العالمى بمظهر الدولة التى تقدر المسئوليات والاخطار الناتجة عن تعدد القوى النووية .

ولكن حيث أن هذه المزايا لن تظهر الا فى الاجل الطويل على اغلب الاحتمالات ، لذا فان تأثيرها فى صانعى القرارات فى الصين حاليا ، لن يكون ذا قيمة كبيرة فيما يقول البعض . ويضيفون أن هناك عدة عوامل اخرى قد تحول دون اقدام الصين فى المدى القريب على الدخول فى اتفاق لمنع انتشار الاسلحة النووية ، ومن ذلك :

١ — أن التوصل الى مثل هذا الاتفاق مع الولايات المتحدة قد يحرم الصين الشيوعية من احدى الدعامات التى يستند اليها نفوذها الدولى، الا وهى اعتبار الولايات المتحدة العدو الرئيسى، والعمود الفقرى للامبريالية العالمية التى يجب محاربتها والقضاء عليها .

٢ — أن الصين لن تقبل الدخول فى اتفاق ينقل الاحساس بأن الولايات المتحدة استطاعت أن تحصل على بعض إهدافها ، دون عمل اية تنازلات فى مقابلها للصين ، ومن شأن هذا أن يجعل الصين تخسر من ورائه عالميا .

٣ — أن الدخول فى اتفاق لمنع انتشار الاسلحة النووية سيؤثر فى وضع الصين داخل الكتلة الشيوعية من حيث وضعها فى موقف ضعيف تجاه الاتحاد السوفيتى لاسيما فى الامور المتصلة بالنضال ضد الاستعمار العالمى ، والتعايش السلمى ، وخط سير الحركة الشيوعية العالمية.

٤ — أن اتفاقا من هذا النوع قد يضعف من المركز القيادى للصين بين دول العالم الثالث، وذلك اذا ما صور هذا الاتفاق كدليل على اتفاق الصين مع غيرها من القوى النووية على الاستئثار بالقوة والنفوذ فى المجتمع الدولى .

٥ — ثم هناك صعوبة التوصل الى هذا الاتفاق بالنظر الى الهوة التى تفصل بين الصين والاتحاد السوفيتى من جهة ، وبين الصين والولايات المتحدة من جهة اخرى .

٦ ــ أن الصين قد تحبذ الاستمرار فى سياستها الحالية المشجعة لانتشار الاسلحة النووية حتى تحصل من الولايات المتحدة على بعض الامتيازات التى ترغب فيها ، وبذا يكون دخولها مثل هذا الاتفاق أداة للمساومة ، ولكن الثمن الذى تدفعه الولايات المتحدة فى مثل هذه الحالة لابد وأن يكون غاليا، لان الصين قد تضطر الى المساومة على مركزها كقوة ثورية عالمية تعارض استمرار الاوضاع الراهنة . وقد يكون التنازل للصين عن فرموزا ثمنا مقبولا للدخول فى اتفاق لمنع انتشار الاسلحة النووية ، ولكنه من وجهة نظر الولايات المتحدة سيكون مستحيلا . أما البدائل الاخرى لهذا التنازل ، فقد تكون ابعاد الولايات المتحدة عن جنوب شرقى آسيا ، كاخراجها من فيتنام مثلا ، أو فى تصفية القواعد العسكرية الامريكية فى آسيا ، او فى تخليص السياسة الخارجية لليابان من النفوذ الامريكى.

وكل هذه أمور تقطع بصعوبة الدخول فى اتفاق قريب له مثل هذه الاهداف بعيدة المدى .

كانت هــذه باختصار هى بعض الجــوانب المتعلقة بموقف الصين الشيوعية من موضوع انتشار الاسلحة النووية . والذى لاشك فيه هو أن أى تحول فى اتجاهات الصين ازاء هذه المشكلة الخطيرة سيكون رهنا بمدى ما يطرأ على الموقف الدولى العام من تغييرات ، وبخاصة فى مجال العلاقات الصينية السوفيتيــة ، ذلك لان افتقاد الصين الى الحماية النووية السوفيتية فى السنوات القليلة الماضية هو الذى دفعها الى تحبيذ تعدد القوى النووية فى العالم حتى تسد الفرصة أمام العملاقين : السوفيتى والامريكى نحو التوصل الى اتفاقات أو تسويات قد تمس فى جانب منها المصالح الحيوية لدولة الصين .

د. اسماعيل صبرى مقلد

قضية فلسطين فى الأمم المتحدة

نص البند ٣٢ من جدول أعمال الدورة الحالية للامم المتحــدة على أن تناقش اللجنة السياسة الخاصة التابعة للجمعية العامة تقرير المدير العام لوكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين . ومعنى هذا انه لم تعد هناك قضية تسمى قضية فلسطين فى جــدول أعمال الجمعية العامة ، اذ انها تحولت منــذ الدورة الثالثة الى مشكلة لاجئين ترعاهم وكالة الاغاثة ، وهى وكالة فرعية مؤقتة تنتهى مهمتها فى يونيو ١٩٦٩ (حسب قرار الجمعية العامة فى الدورة العشرين) وتعتمد فى تمويلها على التبرعات الدولية الاختيارية .

من هنا يتبين لنــا بوضوح واقع القضــية الفلسطينية والمصير المقدر لهــا وهو التصفية النهائية فى المنظمة الدولية ، مالم تقم الدبلوماسية العربية فى الامم المتحدة باعادة النظر فى عرض القضية من جديد ، عرضا يبرزها كقضية تحرير لا كمشكلة لاجئين فقط . ذلك لان جوهر القضية ــ من وجهة النظر العربية التقدمية ــ هو تحرير فلسطين من العصابات الصهيونية التى تمثــل أبشع أنواع الاستعمار الاستيطانى ، وأما مشكلة اللاجئين فهى جزء لا يتجزأ من القضية لان حق اللاجىء الفلسطينى مرتبط بحق الوطن الفلسطينى ولا يمكن الفصل بينهما .

مراحل القضية فى الامم المتحدة :

ادرجت قضية فلسطين فىجدول أعمال الجمعية العامة فى الثانى من أبريل عا م١٩٤٧ بناء على طلب من الحكومة البريطانية المنتدبة علىفلسطين آنذاك . وناقشت الجمعية العامة القضية فى كل دورة عادية عقدتها منذ دورتها الثانية حتى الدورة الحالية ، كما خصصت لها جلستين خاصتين عام ١٩٤٧ ، وعام ١٩٤٨ وكذلك أول جلسة استثنائية طارئة عام ١٩٥٦ . هذا فضلا عن معالجة القضية فى كل من مجلس الامن والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوصاية ومحكمة العدل الدولية ، كما نظمت كثير من الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة برامج خاصة ترتبط ارتباطا مباشرا بالوضع فى فلسطين ومثال ذلك: وكالة الاغاثة الدولية ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولية واليونسكو .

وفى الجلسة الخاصة التى عقدتها الجمعية العامة فى التاسع والعشرين من نوفمبر عام ١٩٤٧ وافقت بأكثرية الثلثين على مشروع تقسيم فلسطين الى دولة يهودية ودولة عربية وتدويل منطقة مدينة القدس . وقد تمت الموافقة على مشروع التقسيم نتيجة مساعى الوفد الامريكى وضغوطه المختلفة على كثير من الوفود الدولية فى الامم المتحدة . وقد لقى قرار التقسيم معارضة قوية من وفود الدول العربية ومعظم الدول الاسيوية والافريقية .

ويهمنا أن نوضح هنا أن قرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين كان خارج نطاق صلاحيات الجمعية العامة وسلطاتها المنصوص عليها فى ميثاق الامم المتحدة ، كما جاء مخالفا لمبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها .

وتطورت الاحداث بعد ذلك على أرض فلسطين .. الارهاب الصهيونى .. الحرب الاهلية .. تخلى بريطانيا عن مسئولية الانتداب .. اعلان قيام دولة « اسرائيل » .. دخول الجيوش العربية أراضى فلسطين وكانت موشكة على أن تسيطر على الموقف كله هناك لولا الخيانات المعروفة ... ثم صدور قرارات مجلس الامن بوقف القتال .. ثم فرض الهدنة الاولى والثانية .. وأخيرا عقد اتفاقات الهدنة وانهاء فترة القتال المسلح فى فلسطين .

ولقد اعتبرت الامم المتحدة أنها بصدور قرار التقسيم وتوقيع اتفاقات الهدنة ، قد انتهت من قضية فلسطين كقضية سياسية . وبدأت منذ دورتها الثالثة تولى اهتمامها لمشكلة فرعية نتجت عن قضية فلسطين ألا وهى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم وأراضيهم تحت ضغط وارهاب العصابات الصهيونية ، ولا زالوا يتمسكون بحقهم فى العودة الى وطنهم وهو حق تكفله لهم قواعد القانون الدولى .

واعترافا من الجمعية العامة بحق اللاجئين بالعودة الى وطنهم أصدرت فى دورتها الثالثة القرار رقم ١٩٤ فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ الذى أكد هذا الحق ونصت الفقرة الثانية عشرة منه على ما يلى :

« ان الجمعية العامة ... تقرر ان اللاجئين الراغبين فى العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم يجب ان يسمح لهم بأن يفعلوا ذلك فى اقرب وقت ممكن ، وان يعوض الذين لا يرغبون فى العودة عن ممتلكاتهم وعن كل ضياع أو ضرر يلحق بها من قبل الحكومات والسلطات المسئولة حسب قواعد القانون الدولى أو العرف » .

ولقد صار هذا القرار هو الاساس الذى بنيت عليه بعد ذلك مواقف الامم المتحدة من قضية اللاجئين الفلسطينيين ، فقد أكدت الجمعية العامة فى دورتها العادية الرابعة عام ١٩٤٩ مضمون هذا القرار وخاصة الفقرة الثانية منه ، كما أضافت فى دورتها العادية الخامسة عام ١٩٥٠ ضمانات مهمة على القرار المذكور ضد أى احتمال لتمييز قانونى أو واقعى ضد اللاجئين عند عودتهم الى وطنهم . والجدير بالذكر أن الجمعية العامة ربطت ربطا مباشرا بين قبول اسرائيل فى عضوية المنظمة الدولية فى ١١ مايو ١٩٤٩ وبين تنفيذ قرار عودة اللاجئين أو تعويضهم .

وأكثر من هذا أكدت الجمعية العامة فى كل دورة عادية عقدتها منذ عام ١٩٤٨ ، الاعتراف بحق اللاجئين فى العودة الى ديارهم وفق رغباتهم

الحرة ، وعبرت فى كثير من قراراتها عن عدم رضاها لأن توصيات قرار عودة اللاجئين لمتنفذ كما حثت الوكالات المساعدة (خاصة لجنة التوفيق الفلسطينية ووكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) التى يرتبط بها الامر ارتباطا مباشرا ، على أن تعمل على تنفيذ هذه التوصيات .

لجنة التوفيق الفلسطينية :

تضمن قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ ، انشاء لجنة تسمى لجنة التوفيق الدولية لفلسطين ، وقد عهد اليها بتنفيذ التوصيات التالية :

— اعادة اللاجئين الذين يرغبون فى العودة الى ديارهم .

— دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يختارون عدم العودة .

— دفع تعويض من الخسائر والاضرار التى لحقتهم .

وتتولى لجنة التوفيق (المكونة من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا) مهمة الدخول فى مفاوضات مع الأطراف المعنية لتنفيذ قرارات الامم المتحدة وتقديم التوصيات الخاصة بحل المشكلة الى الجمعية العامة .

وقد دعت لجنة التوفيق الحكومات العربية بعد توقيع الهدنة المصرية الى مؤتمر عقد ببيروت فى ٢١ مارس ١٩٤٩ حيث اجمعت هذه الحكومات على وجوب التمسك بتنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بحق اللاجئين فى العودة والمحافظة على حقوقهم واموالهم . كما زارت اللجنة تل ابيب فكان رأى الاسرائيليين هو تعليق حل مشكلة اللاجئين على التسوية النهائية لقضية فلسطين ورفض تنفيذ قرارات الامم المتحدة الا بعد ابرام صلح نهائى مع الدول العربية .

وازاء اختلاف وجهتى النظر العربية والاسرائيلية دعت لجنة التوفيق العرب والاسرائيليين الى مؤتمر لوزان وحددت للاجتماع يوم ٢٦ ابريل ١٩٤٩ . وفى ١٢ مايو وقع كل من العرب والاسرائيليين على حدة بروتوكولا مع لجنة التوفيق استهدف الوصول فى اسرع وقت ممكن الى تنفيذ توصيات قرار عودة اللاجئين وتعويضهم والحفاظ على ممتلكاتهم .

وما لبثت اسرائيل أن تنكرت للبروتوكول الذى وقعته مع لجنة التوفيق وذلك بعد أن تم قبولها فى عضوية الامم المتحدة ، فتعثر مؤتمر لوزان واستحال التوفيق بين مزاعم الصهيونية وحقوق العرب فى جميع المؤتمرات التى دعت اليها لجنة التوفيق بعد ذلك فى نيويورك صيف ١٩٤٩ ، وفى جنيف صيف ١٩٥٠ ، وفى ليك سكسيس خريف العام نفسه ، وفى باريس خريف ١٩٥١ .

وكان من نتيجة هذا ركود اعمال لجنة التوفيق سنوات عديدة ، مما دعا الجمعية العامة أكثر من مرة الى حث اللجنة على «مواصلة جهودها» أو « مواصلة سعيها » أو « أن تبذل جهودا جديدة » أو « أن تحدد فى جهودها لتنفيذ توصيات الفقرة الثانية من القرار ١٩٤ (الدورة الثالثة)» .

وفى عام ١٩٦٣ عقدت لجنة التوفيق عدة اجتماعات واقترح ممثل الولايات المتحدة فى اللجنة القيام بسلسلة من المحادثات الهادئة بين الاطراف المعنية ، وأبدت اللجنة تأييدها لهذا الرأى ورفعته الى الجمعية العامة ، فعادت الجمعية فأكدت فى ٣ ديسمبر ١٩٦٣ (الدورة الثامنة عشرة) حق اللاجئين فى العودة حسب الفقرة الثانية من قرار الدورة الثالثة رقم ١٩٤ .

وكانت لجنة التوفيق قد كلفت الخبير فرانك جارفيس ليضع تقريرا مرحليا لتقدير اراضى العرب وممتلكاتهم فى فلسطين المحتلة . وبعد اكثر من عامين خرج بتقرير أطلق عليه « ورقة عمل » لتحديد وتقدير أملاك اللاجئين العرب غير المنقولة فى القسم المحتل من فلسطين . وقد عالج جارفيس فى تقريره موضوعين : الاول احصاء الاملاك ، والثانى تقدير هذه الأملاك .

وفى المدة من ٢٧ يوليو حتى ١٣ أغسطس ١٩٦٦ اجتمعت لجنة من خبراء الاراضى العرب من ١١ دولة فى مدينة القدس برئاسة د . سيد

نوفل الامين العام المساعد للجامعة العربية وناقشت تقرير خبير لجنة التوثيق . وقد تبين للجنة ان الخبير الدولى لم يمارس الاسلوب القانونى فى تقريره ولم يذهب الى أرض فلسطين لاجراء معاينة على الطبيعة للممتلكات العربية ، ولكنه وضع تقريره من بيانات استقاها أساسا من مصادر اسرائيلية . هذا وقد انتهت اللجنة الى تقرير من ٣ اجزاء : الاول منه يعالج موضوع تحديد الاملاك العربية فى فلسطين المحتلة ، والثانى يعالج موضوع تقدير هذه الاملاك، والجزء الثالث يتناول الخسائر العربية فى الاملاك المنقولة والشخصية .

وفى الثالث من اكتوبر ١٩٦٦ أذاعت لجنة التوفيق تقريرا أعلنت فيه انها فرغت من جهودها الفنية لتحديد وتقييم ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين وان اللجنة اغلقت مكتبها وانهت خدمات المستر فرانك جارفيس ممثلها الفنى المختص بممتلكات اللاجئين .

ولا شك أن لجنة التوفيق فشلت فى تنفيذ مهمتها طوال الثمانية عشر عاما منذ تاليفها ، ويبدو هذا واضحا فى ركود نشاطها وجمود اعمالها فضلا عن تحيزها السافر للمصالح الصهيونية ، ولو كانت اللجنة منصفة لحملت اسرائيل وحدها مسؤولية فشلها لان اسرائيل هى التى ما زالت ترفض عودة اللاجئين الى وطنهم ، ولعله من المنطق القول ان الولايات المتحدة الموالية للمصالح الاسرائيلية هى التى كانت تسير أعمال اللجنة وفق المصالح الاستعمارية والصهيونية المشتركة .

لهذا يتعين على الوفود العربية أن تطالب بحل لجنة التوفيق واعادة تاليفها على أسس جديدة لكى تحقق التوصيات التى نيطت بها وهى عودة اللاجئين العرب أو تعويضهم .

وكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين :

اقرت الجمعية العامة فى ٨ ديسمبر ١٩٤٩ انشاء وكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ونص القرار على أن مهمة الوكالة القيام بأعمال اغاثة اللاجئين واعداد المشاريع لتشغيلهم بالتعاون مع الحكومات المضيفة، وطلب من المدير العام تقديم تقرير سنوى الى الجمعية العامة .

وبدأت الوكالة أعمالها فى أول مايو ١٩٥٠ ، واتخذت من مدينة بيروت مقرا لها ، وجعلت لها مكاتب فرعية فى عمان والقاهرة ودمشق وغزة ، وقد مدت أعمال الوكالة اكثر من مرة كان آخرها فى الدورة العشرين حيث صدر قرار الجمعية العامة بمد أعمال الوكالة الى يونيو ١٩٦٩ .

ويعاون مدير عام الوكالة لجنة استشارية من ممثلين لحكومات ج. ع. م وسوريا ولبنان والاردن وبلجيكا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا . كما تنهض الوكالة بوظيفتها بالتعاون مع حكومات الدول المضيفة (ج. ع. م وسوريا ولبنان والاردن) .

وقد كلفت الوكالة فى الاصل بالاضطلاع بوظائف حددت تحديدا عاما بكلمتى: الاغاثة ، والتشغيل. واستمرت وظيفة الاغاثة (أى تقديم الغذاء والمأوى والعناية الطبية) تستوعب معظم اعمال الوكالة وجهودها على عكس ما كان مقصودا به فى أوائل عهد الوكالة ، بل ازدادت أهمية هذه الوظيفة نظرا الى الزيادة الطبيعية فى عدد اللاجئين المسجلين على مر الزمن . فقد أربى عدد هؤلاء اللاجئين المسجلين فى قوائم الوكالة على ١٫٣٠٨٫٨٣٧ لاجئا الآن مقابل ٩٠٠٫٠٠٠ عام ١٩٥٠ وهم موزعون على النحو الآتى :

فى الاردن : ٧٠٢١٩٥ لاجئا يؤلفون ١٢٦٩٦١ عائلة .

فى غزة : ٣٠٤٢٤٣ لاجئا يؤلفون ٥٣٩٠٢ من العائلات .

فى لبنان : ١٦٣٥٨٩ لاجئا يؤلفون ٣٩٠٧١ عائلة .

فى سوريا : ١٣٨٨١٠ لاجئا يؤلفون ٣١٩٣٨ عائلة .

وأكثر من نصف مجموع اللاجئين سنهم اقل من ١٨ سنة .

اما وظيفـــة التشـــغيل او التأهيل التى كان المقصود منها اتاحة الاستقلال الاقتصادى لعدد كبير من اللاجئين ، وبالتالى خفض عبء الاغاثة تدريجيا ، فلم تحقق اية نتائج ملموسة ، اذ كان الهدف آنذاك محاولة ادماج اللاجئين فى الحياة الاقتصادية فى بلاد المنطقة اما بالعـــودة واما بالاسكان ، وقامت الوكالة بمساع بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٤ لتحقيق مشاريع الاسكان ولكنها عجزت عن احراز أى تقدم فى هذا السبيل ، مما ارغم مديرها على أن يبلغ الجمعية العامة عجزه عن ذلك ، مؤكدا اصرار اللاجئين على العودة وامتناعهم عن المعاونة فى مشاريع الاسكان ، مما أجبر الوكالة على تقديم الاغاثة المباشرة ، ثم التدريب المهنى الذى استجاب له اللاجئون طالما انه لا يمس حقوقهم السياسية .

ولكن يلاحظ فى تقارير المدير العـــام للوكالة تخفيض تكاليف الاغاثة كل عام لزيادة مخصصات التعليم والتدريب المهنى ، ولا شك أن الاكثار من مراكز التدريب المهنى والمـــدارس والمعـــاهد التعليمية تعود على أولاد اللاجئين بالمنفعـــة الثقافية والمادية .. الا أن وراء ذلك مخططا على المدى الطويل يساعد على ادماج اللاجئين فى الكيان الاقتصادى للبلاد التى يعيشون فيها .. ذلك لان الوكالة تقطع مخصصات بطاقات تموين ما لا يقل عن الف طالب وطالبة سنويا بمجرد تخرجهم فى مراكز التدريب والتعليم .

كما يلاحظ ايضا ضآلة خدمات الاغـــاثة اذ اصبحت قاصرة على انفاق أكثر من سبعة سنتات أمريكية يوميـــا على كل لاجىء وهو مبلغ من الواضح لا يوفر لجماعة معوزة الا أدنى الكفاف.

الازمة المالية لوكالة الاغاثة

لم تخصص الجمعية العامة اية ميزانية لوكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين عندما قررت انشاءها فى أواخر عام ١٩٤٩ ، وقد حددت اجل مهمتها بعشر سنوات ، وانما قررت أن تعتمد الوكالة على ما تتلقاه من تبرعات ، ومعنى ذلك أن تستـــمد تمويلها مما يمكن أن نطلق عليه « الاحســـان الدولى » ومن هنا لا يكون للوكالة ميزانية ثابتة .. وهذا يضعها فى موقف سيىء لان التبرع يمكن أن يتخذ وسيلة للضغط أو التهديد من جانب اكثر الدول المتبرعة مثل الولايات المتحدة على نحو ما سنوضحه فيما بعد .

واذا كانت ميزانية الوكالة تعانى عجزا الآن . فان أسباب ذلك ترجع الى ما يلى :

— قامت ميزانية الوكالة على أساس تقديرات خاطئة ، فالارقام التفصيلية لكل خدمة من خدماتها لا تمثل حقيقة ما تحتاج اليه هذه الخدمات . كما حددت لكل من هذه الخدمات تقديرات معينة لا تؤدى الى تحسينها على مر السنين .

— لا تراعى الميزانية بصورة عامة النمو الطبيعى للاجئين الفلسطينيين واحتياجاتهم المتزايـــدة تبعا لذلك ، كما لا تراعى اغاثة المحتاجين الجـــدد .

— يشـــغل بعض وظائف الوكالة الرئيســـية موظفون أجانب يتقاضـــون مرتبات باهظة ، بينمـــا أن الكفاءات اللازمـــة متوافرة بين الفلسطينيين وابناء البلدان المضيفة . . ولاشك انهم اقدر من الاجانب على حل قضاياهم ومشكلاتهم الخاصة .

— قرر الاتحاد السوفيتى مع بقيـــة دول أوربا الشرقية منذ البداية عدم الاسهام اطلاقا فى نفقات الوكالة على أساس أن الوكالة ليست هى الاسلوب الصحيح لحل مشكلة اللاجئين.

— بدأ العجز منذ عام ١٩٦٣ ، وكانت آنذاك طفيفا لا يتجاوز نصف مليون دولار وهو مبلغ كان يمكن تداركه ببعض الاجـــراءات التى لا تمس حقوق اللاجئين فى الخدمـــات ، كأن تخفض الوكالة مثلا عدد الموظفين الاجانب الذين يستنفدون حوالى ١٠ ٪ من ميزانية الوكالة .

ثم تفـــاقم العجـــز فبلغ عـــــام ١٩٦٤ حوالى ٤ ملايين دولار . وفى عام ١٩٦٦ بلغت ميزانيـــة الوكـــالة التى تنفق على اللاجئـــين ٣٨٫٤٠٠٫٠٠٠ دولار ، وقد اسهـــمت الـــدول بتبرعات قدرها ٣٤٫٢٠٠٫٠٠٠ دولار ، وبقى عجز قدره ٤٫٢٠٠٫٠٠٠ دولار .

ولقد استطاعت الوكالة حتى هذا العام أن تواجه العجز فى ميزانيتها باحتياطياتها المتراكمة، ولكن هذه الاحتياطيات قد انخفضت الى أقل من ١٥ مليون دولار ، وهو الحد الادنى لضمان استمرار تدفق المؤن . وعلى ذلك فانه ما لم يتم الحصول على اعتمادات جديدة ستضطر الوكالة الى خفض خدماتها للاجئين . ويتبين من ذلك أن الامم المتحدة يتعين عليها البحث عن وسائل تمويل ثابتة للوكالة .

الوكالة .. أداة ضغط أمريكية

كان من أهم نتائج اعتماد وكالة الاغاثة على التبرعات الدولية ، اتخاذ التبرع أداة للضغط او التهديد لتحقيق اهداف معينة أو مصالح سياسية خاصة . ويبدو هذا واضحا فى علاقة الولايات المتحدة الامريكية بالوكالة .

ويتم اسهام الولايات المتحدة الاختيارى السنوى فى ميزانية الوكالة كجزء من قانون المعونة الخارجية ، وهذا القانون الذى يشمل جميع اسهامات الولايات المتحدة الاختيارية لوكالات الامم المتحدة ، يتيح تقديم ما يصل الى ١٥ر٢ مليون دولار نقدا الى ميزانية الوكالة لسنة ١٩٦٦ .. وهذا المبلغ بالاضافة الى مبلغ ٧ر٧ مليون دولار فى صور مواد غذائية ومواد تموينية سلمية يجعل مجموع اسهام الولايات المتحدة ٩ر٢٢ مليون دولار .

ويخضع هذا الاسهام لنص فحواه أن لا تزيد على نسبة ٧٠ ٪ من مجموع الاسهامات فى ميزانية وكالة الاغاثة.وهو شرط حدده الكونجرس ويسرى مفعوله منذ سنوات . واذا استعرضنا المبالغ التى قدمتها الدول الى ميزانية الوكالة منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٥ ، وجدنا أنها مبلغ ٢٦٤ر٣٣٦ر٥١٦ دولارا ، ومن هذا المبلغ دفعت الولايات المتحدة ٣٦٤ر٤٦٨ر٠٦٩ دولارا، ومعنى ذلك أن امتناع الولايات المتحدة عن تقديم اسهامها او حتى خفضه من شأنه تصفية أعمال الوكالة .. ومن ثم استخدمت الولايات المتحدة اسهامها كأداة ضغط تحقق بها مصالح الصهيونية فى تصفية قضية فلسطين نهائيا على الصعيد الدولى ، ومن امثلة ذلك : ما أعلنته الولايات المتحدة منذ سنوات عن عزمها على تخفيض نسبة اسهامها فى ميزانية الوكالة ، بحجة أنه لا بد من الانتقال باللاجئين من مرحلة الاعتماد على برامج الاغاثة الى حالة الاكتفاء الذاتى . كما ادعت الولايات المتحدة بأن هنالك تلاعب واضح فى قوائم الاغاثة ، تريد بذلك أن توهم الراى العام العالمى بأن عدد اللاجئين المحتاجين فعلا لخدمات الوكالة يقل كثيرا عن عدد المسجلين على قوائم الاغاثة .

وفى صيف عام ١٩٦٥ اقدمت الولايات المتحدة فعلا على تخفيض مبلغ ١ر٨٠٠ر٠٠٠ دولار من اسهامها فى الوكالة. كما عارض المندوب الامريكى فى الدورة الاخيرة للامم المتحدة تسجيل الجيل الثالث من اللاجئين فى قوائم الاغاثة ، وكذلك عارض مبدأ توسيع تلك القوائم محتجا بأن الوضع المالى للوكالة لا يسمح بذلك ، واشار المندوب الامريكى الى المرسوم الذى صدر فى قطاع غزة والذى يقضى بتدريب الفلسطينيين على حمل السلاح تحت لواء منظمة التحرير قائلا : « ان تلك المنظمة تعمل على القضاء على دولة عضو فى الامم المتحدة ، وانه لهذا لا يجوز لوكالة تابعة للامم المتحدة مساعدة تلك المنظمة بطريق مباشر أو غير مباشر ، مما يوجب عليها لذلك حذف أسماء أولئك المجندين من قوائم الاغاثة » .

ومما يؤكد أن الامبريالية الامريكية تنوى تصفية وكالة الاغاثة ، ظهور « المشروعات الانمائية » — بأشكالها المختلفة — التى قدمتها الولايات المتحدة وابدت استعدادها للاسهام فيها بمئات الملايين من الدولارات فى سبيل استقرار اللاجئين فى البلدان العربية وتصفية وكالة الاغاثة نهائيا. ومن أمثلة هذه المشروعات : مشروع كلاب ، ومشروع جونسون ، ومشاريع القروض الفردية ومشروع همرشلد عام ١٩٥٩ . هذا فضلا عن المشروعات التى جاءت فى ميزانية الوكالة عام ١٩٥٢ تحت اسم برنامج « بلاند فورد » وقد خصص بموجب هذا البرنامج مبلغ ٢٥٠ مليون دولار ، منها ٥٠ مليونا للاطعام خلال السنوات الثلاث والباقى وقدره ٢٠٠ مليون دولار لمشاريع اسكان اللاجئين فى البلاد العربية ، على أن يتم ذلك خلال ثلاث سنوات .

ولكن تمسك الفلسطينيين بحقهم فى الوطن الفلسطينى هو الذى وقف حائلا دون تنفيذ هذه المشروعات .

الا فلتعلم الولايات المتحدة أنه من العدل أن يتناسب اسهامها فى اغاثة اللاجئين الفلسطينيين مع دورها فى وقوع كارثة فلسطين وفى اقامة وتدعيم دولة العصابات الصهيونية على أنقاض الكيان الفلسطينى وفى تشريد شعب فلسطين وحرمانه من أرضه وممتلكاته .

مستقبل القضية فى الامم المتحدة

ظفرت قضية فلسطين منذ بداية عرضها باهتمام المنظمة الدولية ، اذ عولجت من قبل المنظمات الست الرئيسية فى الامم المتحدة التى حددتها المادة السابعة من الميثاق ، ولكن القضية فقدت الآن كثيرا من اهتمام الامم المتحدة واصبحت تحتل مكانا ثانويا بين القضايا الدولية المعاصرة المطروحة على المنظمة الدولية .

وليس أدل على المكانة الثانوية التى اصبحت تمثلها قضية فلسطين فى أعمال الامم المتحدة من احالة موضوع فلسطين كله على اللجنة السياسية الخاصة (الفرعية) لا على اللجنة السياسية الاولى التى تعالج القضايا السياسية الرئيسية ، وأكثر من هذا فان بحث القضية ينحصر فى مناقشة التقرير السنوى الذى يقدمه مدير عام وكالة الاغاثة كما سبق ان اوضحنا .

ان مناقشة القضية فى اللجنة السياسية الخاصة لا يؤدى الى اتخاذ قرارات اساسية جديدة تدفع بالقضية الى الامام ؛ ذلك لان مشاريع القرارات التى تعرض على اللجنة يجب أن تظل — من ناحية اجرائية واخرى منطقية — ضمن نطاق البند المدرج على جدول اعمالها وهو مناقشة تقرير مدير عام وكالة الاغاثة ، والا اعتبرت خروجا عن موضوع البند .

وعلى سبيل المثال فان قرارات اللجنة السياسية الخاصة فى الدورة الأخيرة (الواحد والعشرين) لم تأت بجديد ؛ بل ان مشروعات القرارات الأفرو آسيوية التى تساند وجهة النظر العربية لم تلق نجاحا فى هذه الدورة . فقد أقرت اللجنة المشروع الذى قدمته الولايات المتحدة ، وهو يدعو كلا من الدول العربية واسرائيل الى التعاون فى المساعدة على اعادة اللاجئين الفلسطينيين الى وطنهم أو تعويضهم ، وتمت الموافقة على المشروع بأغلبية ٦٥ صوتا ضد لاشىء وامتناع ٤٥ دولة عن التصويت . وكان عدد كبير من ممثلى الدول متغيبا وامتنعت جميع الدول العربية عن التصويت على المشروع لانها تطالب بادانة اسرائيل وحدها فى منع لجنة التوفيق من العمل على تنفيذ قرار الامم المتحدة باعادة الفلسطينيين الى وطنهم .

ورفضت اللجنة بأغلبية ضئيلة المشروع الرباعى الذى قدمته نيابة عن الدول الآفروآسيوية : الصومال وباكستان وافغانستان وماليزيا ، وهو يدعو لتعيين حارس دولى على ممتلكات العرب فى فلسطين . ورفضت اللجنة كذلك بأغلبية ضئيلة جدا تعديلا اقترحته الصومال على المشروع الامريكى بشأن لجنة التوفيق ، وهو يقضى بالقاء مسئولية فشل المحاولات السابقة للجنة على اسرائيل ، ولكن اللجنة وافقت على تعديل صومالى آخر بحث جميع الدول المساهمة فى ميزانية وكالة اغاثة اللاجئين على أن تزيد من انصبتها ويطالب بمشاركة بقية الدول فيها .

والحقيقة أن الوفود العربية فى اللجنة السياسية الخاصة، تنتهز فرصة مناقشة تقرير مدير الوكالة وتثير القضية من كل جوانبها السياسية والاقتصادية والانسانية وتكشف المخططات الاستعمارية والصهيونية التى تستهدف تصفية القضية ، ولكن اثارة القضية على هذا النحو لا يجدى فتيلا من الناحية العملية .

ان وكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين لا تستطيع بمفردها أن تحل مشكلة اللاجئين . طالما أن الوكالة لاتأخذ فى حسبانها الأبعاد الحقيقية للقضية، اذ أنها تفرق بين حق اللاجىء الفلسطينى وحق الوطن الفلسطينى .. ويبدو هذا واضحا فى كثير من مشروعات الوكالة التى تهدف أساسا الى توطين اللاجئين فى البلاد العربية المضيفة .

وأخيرا فان دخول قضية فلسطين فى اطار قضايا الحركات التحريرية مرهون باعادة النظر فى واقع القضية فى الامم المتحدة والمطالبة بتحرير

فلسطين دون التركيز على القرارات السابقة التى أصدرتها الامم المتحدة ، فان هذا يخلق موقفا جديدا للقضية برمتها ، كما يجب التركيز على بعض الامور الهامة ومنها :

■ تأكيد أن شعب فلسطين هو صاحب الحق فى تقرير مصيره وهو طرفها الأساسى والرئيسى . وطبيعى أن تعمد الوفود العربية الى زيادة هذا التأكيد تمشيا مع مخططها الذى اتبعته منذ سنوات خاصة منذ انشاء منظمة التحرير الفلسطينية ، وسيساعد هذا التأكيد على هزيمة المناورات الاسرائيلية ومخططاتها التى ستعمد اليها أثناء الدورة ، لتقديم مشروع قرار لاجراء المفاوضات عن طريق أصدقائها أو تقديم تعديلات ترمى الى مثل هذا لأى مشروع قرار يقدم كما فعلت فى العام الماضى .

■ معالجة القضية على اساس علمى مدعم بالحقائق والارقام وقائم على سلامة المنطق وقوة الحجة ، بدلا من الخطب والبيانات الانشائية التى تلقيها كثير من الوفود العربية ، وجل اعتمادها على فصاحة الكلام وبلاغة القول .

■ القيام بالمساعى والاتصالات العربية على جميع المستويات لاستقطاب أكثر الوفود الدولية فى التصويت لصالح القضية العربية .

■ تقديم مشروع قرار يدعو الى تعيين قيم لحماية أملاك اللاجئين فى فلسطين المحتلة وجمع ريعها .. واذا كان من المتوقع أن لا ينجح هذا المشروع فى الجمعية العامة ، فان نجاحه فى اللجنة السياسية الخاصة أمر يمكن تحقيقه اذا كللت بالنجاح المساعى والاتصالات العربية لوفود الدول الاخرى غير العربية .

■ المطالبة باعادة تأليف لجنة التوفيق على أسس جديدة بعد أن ثبت فشلها وهي بوضعها الحالى ، وتحيزها الى جانب المصالح الاستعمارية والصهيونية ، فالمهمة الرئيسية للجنة هى تنفيذ الفقرة الحادية عشرة من قرار الدورة الثالثة رقم ١٩٤ التى تنص على : عودة اللاجئين العرب الى وطنهم .

■ ان الامم المتحدة هى المسئولة كامل مسئولية عن المصير الذى وصل اليه شعب فلسطين ، وعلى المنظمة الدولية فى اطارها الجديد الذى يشمل عضوية الشعوب الاسيوية والافريقية والشعوب المحبة للسلام ، أن تواجه مسئولياتها كاملة بعد أن تورطت فى اتخاذ قرار التقسيم .

■ ان العمل على ابراز قضية فلسطين فى الامم المتحدة كقضية تحرير يعتبر كسبا معنويا للقضية ، وفى الوقت نفسه فان وجهة النظر العربية الثورية التقدمية تعتقد أن حرب التحرير هى الطريق الوحيد لعودة الشعب الفلسطينى الى أرضه ودياره ، وأن منظمة التحرير الفلسطينية والجيش الفلسطينى هما طليعة الشعب الفلسطينى فى حرب التحرير .

أحمد يوسف القرعى

مستقبل جيبوتى بين أثيوبيا والصومال

فى اغسطس الماضى قام الرئيس الفرنسى شارل ديجول بجولة حول العالم زار اثناءها مستعمرة جيبوتى . وكانت صدمة للجنرال ديجول ان يستقبل بمظاهرات ضخمة وعنيفة تطالب باستقلال المستعمرة . فقد كانت السلطات الفرنسية تعتقد حتى ذلك الوقت ، وخصوصا بعد استفتاء ١٩٥٨ على الجمهورية الخامسة ، ان هذه المستعمرة

راضية بوضعها الراهن من حيث اعتبارها جزءا من الاراضى الفرنسية ولكن اتضح أن هـذا الاعتقاد كان خاطئا ، لانه لم يأخذ فى الاعتبار التطور الذى حدث فى الاراضى الصومالية منذ الحرب العالمية الثانية وبصفة خاصة وضع مستعمرة الصومال الايطاليـة تحت الانتداب وتحديد فترة معينـة لاستقلالها لا تتجاوز عشر سنوات . وبعـد انتهاء فترة الوصايـة انضم الصومال الايطـالى الى الصومال البريطـانى لتكوين جمهورية الصومال المستقلة فى ١٩٦٠ . وكان لهذا التطور اثرا بالغا فى تطور الحيـاة السياسية فى الصومال الفرنسى ، وهو يعرف عادة باسم جيبوتى . ولذلك فان لتفهم الوضع الراهن فى جيبوتى ومعرفة مصير هذه المستعمرة لابد من الرجـوع قليلا الى الماضى ، الى نشـأة الاستعمار الفرنسى فى المنطقة وارتباطه بالتنافس الاستعمارى بـين فرنسا وبريطانيا وايطاليـا واثيوبيـا .

الاستعمار الفرنسى فى شرق افريقيا

وبالرغم من ان الاحتـلال الفرنسى الفعـلى لساحل الصومال الفرنسى لا يرجع الى ابعد من اواخر القـرن التاسع عشر ، الا ان اهتمـام فرنسا بهذه المنطقة يعود الى الثلث الثانى من القرن التاسع عشر عندما بدات البعثات الفرنسية تدرس المنطقة ونشاط بريطانيا فيها . ويبـدو واضحا من استقراء حوادث النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، أن التنافس الاستعمارى فى شرق افريقيا ارتبط « بالمسالة المصرية » وحفر قناة السويس بصفة خاصة . فان السـيطرة على هذا الممر المائى الحيوى تقتضى السـيطرة كذلك على مداخله ومخارجه ، اى السيطرة على شواطىء شرق البحر المتوسط وشواطىء البحر الاحمـر (السودان واريتريا واثيوبيا وبـلاد الصومال) . ادراكا لهذه الحقيقة قامت فرنسا فى ١٨٦٢ ، اى قبل فتح قناة السـويس للملاحة الدولية ، بشراء ميناء اوبوك من احـد مشايخ هذه الجهة وهو «دنى احمد ابو بكر» كممثل لمشايخ الدناقل . وقد تعهد هؤلاء المشايخ باسـتخدام كل ما فى وسعهم لتسهيل صلات الفرنسيين فى أوبوك مع داخلية البلاد . كما تعهدوا برفض كل محاولة تقوم بها حكومة أجنبية للتفاوض معهم دون الحصول على موافقة فرنسا .

بالاضافة الى هذا العامل الاستراتيجى الخاص بقرب فتح قناة السـويس للملاحة ، ثمة عامل استراتيجى واقتصادى آخر مرتبط بالعامل الاول دفع فرنسا الى التمسك بحقها فى احتلال ميناء اوبوك على الرغم من اعتراض السلطات المصرية واعتراض السلطات البريطانية فى عدن . فقـد ارادت فرنسا تحويل ميناء أوبوك الى محطـة بحـرية لتموين السفن الفرنسية المتجهـة الى جزيرة مدغشقر والى الهند الصينية ، دون ان تبقى تحت رحمة السلطات البريطانية فى عدن . واتضحت هذه الأهمية بالنظـر الى الثورة التى واجهت الاستعمار الفرنسى فى الهند الصينية وفى مدغشقر عام ١٨٨٢ و ١٨٨٣ .

ولكن الحوادث المهمة التى شغلت أوروبا فى اواخر الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر،ساعدت على اهمال ونسيان تلك الاراضى التى اشترتها الحكومة الفرنسية فى شرق افريقيا. ولم يعد اهتمام فرنسا بالمنطقة الا فى السنوات الثمانينية من القرن الماضى بعد ان ساد اوروبا سلام نسبى نتيجة لنظام التوازن الذى حققـه بسمارك فقد بدات الدول الاوروبية منـذ ذلك الـوقت جولة اخرى فى التنافس الاستعمارى ، خصوصا وأن الثورة الصناعية كانت قد اجتاحت دول أوروبا الغربية من بريطانيا . ولذلك نلاحظ أن عودة اهتمام فرنسا ببلاد الصومال وتوسعها فى هذه المنطقة لم يكن فقط بسبب فتح قنـاة السويس أو اقامة محطة تموين بحرية ، ولكن ايضا نتيجة للمخطط الاستعمارى الفرنسى العام فى افريقيا فى مواجهـة المخطط الاسـتعمارى البريطانى.فمنذ احتلال بريطانيا لمصر فى سنة ١٨٨٨ فكرت السلطات الفرنسية فى اتخاذ ميناء اوبوك قاعدة انطلاق لبسط النفوذ الفرنسى على بلاد الحبشة ، وبالتالى الضغط على بريطانيا لتسوية « المسالة المصرية » . ثم ان بعض الاوسـاط الاستعمارية الفرنسية ارادت خلق امبراطورية تمتـد من الغرب الى الشرق بعرض القـارة الافريقية بأكملهـا ، من المحيـط الاطلسى الى المحيط الهندى . وبذلك تقطع الطريق امام تكوين امبراطورية بريطانية تمتـد من الشمال الى

الجنوب ، من الاسكندرية حتى مدينة الكاب . فاذا استطاعت فرنسا بسط نفوذها على اثيوبيا والاستيلاء على منطقة اعالى النيل فى جنوب السودان ، فانها تحقق مخططها الاستعمارى العام فى افريقيا فى مواجهة المخطط البريطانى .

وقد وضحت اهمية جيبوتى فى المخطط الاستعمارى الفرنسى فى عدة مناسبات ، منها الحرب الايطالية — الاثيوبية من ١٨٩٤ الى ١٨٩٦ . فبعد ان تم لايطاليا احتلال جزء من بلاد الصومال فى ١٨٨٥ واحتلال اقليم اريتريا فى١٨٨٨ ، بدأت تتدخل فى شئون اثيوبيا الداخلية بقصد تحويلها تدريجا الى محمية ايطالية . ونشبت حرب دامية بين الطرفين انتهت بهزيمة ايطاليا فى موقعة عدوة فى مارس ١٨٩٦ ، واضطرت ايطاليا الى ابرام معاهدة صلح مع اثيوبيا . وفى هذه الحرب وقفت فرنسا الى جانب اثيوبيا فأمدتها بالمال والسلاح عن طريق مستعمرتها جيبوتى[1] .وقد زاد النفوذ الفرنسى كثيرا فى الحبشة الى درجة ان امبراطور الحبشة خول فرنسا فى ٩ مارس سنة١٨٩٤ امتياز انشاء خط حديدى يصل اديس ابابا بميناء جيبوتى . ومعنى هذا انه بانشاء هذا الخط تستطيع فرنسا السيطرة الفعلية على اقتصاديات اثيوبيا اذ انه لم يكن لهذه الاخيرة منفذ الى البحار المفتوحة ، خصوصا بعد ان اصبحت محاصرة بالاستعمار الايطالى فى الصومال واريتريا وبالاستعمار البريطانى فىجزء آخر من الصومال وفى السودان.

وقد تم تقسيم البلاد الصومالية بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا واثيوبيا بمقتضى عدة معاهدات نذكر منها المعاهدة الاثيوبية الفرنسية فى ١٨٩٧ والمعاهد البريطانية الاثيوبية فى العام نفسه ، والبروتوكولات التى ابرمت بين ايطاليا وفرنسا فى ١٩٠٠ و ١٩٠١ وخصوصا اتفاقية ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا التى حددت مصالح كل منها ، ومناطق نفوذها الاقتصادى فى اثيوبيا ، وأخيرا الاتفاقية الايطالية الاثيوبية فى ١٩٠٨ لتعيين الحدود بين الصومال الايطالى واثيوبيا .

تطور الحياة السياسية فى الصومال الفرنسى

لم تظهر الروح الوطنية فى الصومال الفرنسى بشكل واضح الا بعد الحرب العالمية الثانية ، وان كانت قد قامت شواهد قبل ذلك تشير الى قيام حركة مقاومة للاستعمار الفرنسى فى صورة مطالبة ببعض الحقوق السياسية . فقد طالب اتحاد البحارة ، الذى تكون فى جيبوتى فى ١٩٣١ بضرورة اشراك الصوماليين فى حكم البلاد . وزاد اهتمام الصوماليين بالشئون السياسية بعد احتلال ايطاليا لاثيوبيا فى ١٩٣٥ .

وفى اثناء الحرب العالمية الثانية ظل الصومال الفرنسى تابعا لحكومة فيشى ، ولكن القوات البريطانية احكمت عليه الحصار برا وبحرا الى ان تم استيلاء قوات فرنسا الحرة على الاقليم فى ديسمبر عام ١٩٤٢ .وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت عدة عوامل اثرت تأثيرا بالغا فى تطور الحياة السياسية فى الصومال الفرنسى ، اهمها تسوية قضية المستعمرات الايطالية وفعالية الحركات الوطنية فى آسيا والشرق الاوسط وشمال افريقيا .

ففى اثناء مناقشة مستقبل المستعمرات الايطالية اقترح وزير الخارجية البريطانية ، ارنست بفن ، ضم الصومال الايطالى والصومال البريطانى وبعض أجزاء اثيوبيا (اقليم اوجادين) وكينيا (الاقليم الشمالى) فى وحدة اقليمية تخضع لنظام الوصاية باشراف هيئة الامم ، على ان تتولى بريطانيا مسئولية الادارة . ولئن كان هذا الاقتراح قد فشل ازاء معارضة الاتحاد السوفييتى ، الا انه اثار اهتمام الصوماليين الذين فكروا منذ زمن فى جمع شملهم وتكوين

---

(١) ان مساعدة فرنسا لاثيوبيا فى حربها ضد ايطاليا لم يكن مجرد وسيلة لزيادة النفوذ الفرنسى فى اثيوبيا فحسب ، ولكنه كان ايضا مظهرا من مظاهر مقاومة فرنسا لايطاليا بسبب تنافس البلدين فى شمال افريقيا (قضية تونس) من جانب ، وبسبب انضمام ايطاليا الى الحلف الثلاثى الذى كونه بسمارك وضم المانيا والنمسا والمجر وايطاليا فى مواجهة فرنسا من جانب آخر . وثمة سبب اضاف لعداء فرنسا لايطاليا ، هو تقرب هذه الاخيرة الى بريطانيا (ابرام معاهدة صداقة وعدم اعتداء) التى كانت المنافس التقليدى والرئيسى لفرنسا فى الميدان الاستعمارى .

دولة صومالية كبرى مستقلة . وقد ظهر هذا واضحا فى برنامج حزب « عصبة الشباب الصومالى » بزعامة الحاج « محمد حسين » فى الصومال الايطالى . ومن ناحية اخرى فان نجاح حركات التحرر الوطنى والحملات المتكررة ضد التسلط الاستعمارى فى جميع انحاء العالم ، وبصفة خاصة الحملات الاذاعية الموجهة من راديو القاهرة باللغة الصومالية ، اثرت تأثيرا بالغا فى نمو الحركات الوطنية فى جميع اجزاء الصومال بما فيها شاطىء الصومال الفرنسى .

الا انه عند بحث الحياة السياسية فى الصومال الفرنسى يجب أن نأخذ فى الاعتبار عاملين على قدر كبير من الاهمية ، وهما : اولا — انقسام السكان الى مجموعتين قبليتين : الصوماليين ، والدناقل ، وثانيا — الوضع الاقتصادى للاقليم. فان سكان الاقليم وعددهم حوالى ٧٠ الفا ينقسمون الى ٣٠ الفا من الصوماليين و ٢٨ الفا من الدناقل . اما العدد الباقى فيتكون من جاليات عربية اساسا وهندية واوروبية . وقد حاولت فرنسا استغلال هذا الانقسام القبلى لاستمرار سيطرتها على الاقليم . وفى واقع الامر ، يجب أن لا يبالغ فى تقييم أهمية هذا الانقسام من حيث نمو وتطور الحركة القومية فى الاقليم . فهناك عدة عناصر مشتركة بين الصوماليين والدناقل فكلاهما من البدو الرحل ، وبالتالى يشتركون معا فى النظم الاجتماعية والاقتصادية والتنظيم القبلى ، اى انهم يتمتعون بعقلية ووعى سياسى مشترك . فضلا عن ذلك فهم يدينون جميعا بالاسلام ، كما انهم ينتمون الى اصل عنصرى واحد . ولئن اختلفت اللهجات التى ينطقون بها ، الا انها من اصل مشترك ولذلك فهى متقاربة جدا .

اما العامل الثانى الذى يؤثر فى الحياة السياسة للاقليم ، فمرتبط بالوضع الاقتصادى لميناء جيبوتى . وهذا العامل يعتبر أهم من عامل الانقسام القبلى . فان ميناء جيبوتى يضم حوالى نصف سكان الاقليم ، ويعتمد اساسا على التجارة الخارجية ، وبصفة خاصة تجارة الترانسيت . وهو يعتبر اهم منفذ لتصريف السلع الاثيوبية نظرا الى ارتباطه بخط حديدى مع اديس ابابا . فحوالى ٧٠٪ من سلع اثيوبيا يتم تصريفها عن طريق ميناء جيبوتى . ويقدر سكان جيبوتى هذه التبعية الاقتصادية تمام التقدير ، وبالتالى يهمهم المحافظة على علاقات ودية مع اثيوبيا ، فهى تملك وسيلة ضغط قوية وفعالة هى تحويل تجارتها الخارجية الى مينائى : عصب ، ومصوع فى أريتريا .

ولذلك يمكن القول بصفة عامة ان مستقبل الصومال الفرنسى مرتبط بعوامل خارجية نتيجة لوضع ميناء جيبوتى من الناحية الاقتصادية ، اكثر من ارتباطه بعامل الانقسام القبلى .

وقد تطورت الحياة السياسية فى الصومال الفرنسى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تطورا تدريجيا ولكنه ملحوظ . ففى ١٩٤٦ انشىء اول مجلس نيابى اقليمى يختص بوضع ميزانية الاقليم والاشراف على الاشغال العامة فيه وبعض الشئون الادارية. وتكون المجلس من مجموعتين كل منها تضم عشرة اعضاء . المجموعة الاولى تمثل الجالية الفرنسية ، اما المجموعة الثانية فتمثل اهل البلاد . وتكونت هذه المجموعة الاخيرة من ستة اعضاء منتخبين (ممثلين لكل من الصوماليين والدناقل والعرب) واربعة اعضاء يعينهم حاكم الاقليم الفرنسى من بين قوائم تضعها الغرفة التجارية ونقابات العمال ونقابات المهن الحرة . فضلا عن ذلك نص الدستور الفرنسى على حق الاقليم فى أن يكون له ممثل فى البرلمان الفرنسى يتم اختياره عن طريق الاقتراع العام ، وان يكون له ممثلون فى مجلس الجمهورية » الفرنسى و « جمعية الاتحاد الفرنسى » يتم اختيارهم بواسطة مجلس الاقليم النيابى .

وفى ١٩٥٧ اصدرت الحكومة الفرنسية دستورا جديدا للصومال الفرنسى تطبيقا « للقانون الاطارى » الذى صدر فى ١٩٥٦ . وقد نص هذا الدستور الجديد على انشاء « جمعية اقليمية » عن طريق الانتخاب العام وانشاء مجلس وزارى يراسه حاكم الاقليم الفرنسى ، بينما يتولى زعيم الاغلبية فى الجمعية الاقليمية منصب نائب الرئيس . وفى الانتخابات العامة التى جرت فى ١٩٥٧ لتكوين الجمعية الاقليمية ، فاز حزب « الاتحاد الجمهورى » الذى كان يراسه محمود حربى (وهو صومالى)

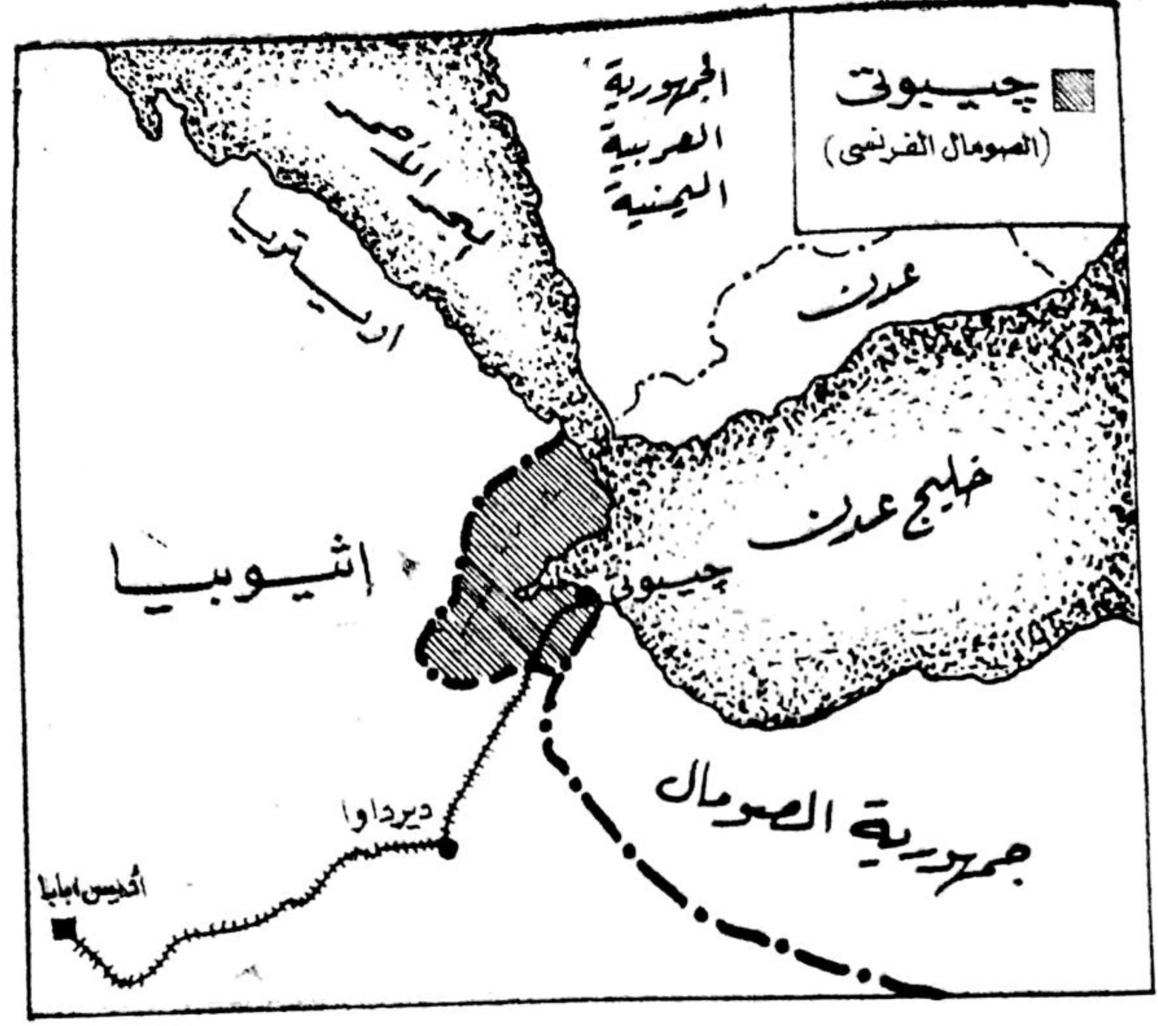
بأغلبية كبيرة نظرا الى التأييد العام الذى حصل عليه من جميـــع المواطنين بصرف النظـــر عن انتمائهم الى العنصر الصومالى أو الى العنصر الدناقلى . وفى هذا دليل كاف لهدم أوهام أولئك الـــذين يثيرون الشـــكوك حول امـــكان شعب الصومال الفرنسى تكوين جبهة قومية واحدة ، وبالتالى عجزه عن حكم نفسه بنفسه . وقـــــد تولى محمود حربى ، باعتباره زعيم الاغلبية ، منصب نائب رئيس المجلس الوزارى ، كما أنه انتخب نائبا عن الاقليم فى البرلمـــان الفرنسى . وتكون المجلس الوزارى من أربعة من الصوماليين واثنين من الدناقل وواحد يمثل الجالية العربية وآخر يمثل الجالية الاوروبية . وكان الاقليم فى « مجلس الجمهورية » الفرنسى حسن غولاد وهو من الصوماليين ، أما ممثل الاقليم فى « جمعيـــة الاتحاد الفرنسى » فكان من الدناقل . نتيجـــة لهذا النظام المتحرر الى حد ما ساد الاقليم هدوء نسبى حتى عام ١٩٥٨ حين تم الاســـتفتاء العام على دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة .

فى هذا الاستفتاء خير سكان الصومال الفرنسى بين استمرار تبعيتهم لفرنسا ، والاستقلال تمهيدا لانضمامهم الى الصـــومال البريطانى والصومال الايطالى الخاضع للوصاية الايطالية وتكوين دولة صومالية كبرى . وقد أثار هذا الاستفتاء خلافا كبيرا بين الصوماليين ، كما أنه كان عاملا مهما فى تنمية الوعى السياسى عند الدناقل . وكان محمود حربى ، زعيم الاغلبية فى الجمعية الاقليمية ونائب رئيس المجلس الـــوزارى ، من انصـــار الاستقلال ، بينما كان حسن غولاد من انصـــار استمرار التبعية لفرنسا . وجاءت نتيجـــة الاستفتاء مخيبة لآمال العناصر الوطنية الواعية ، فاسفـــر الاقتراع عن ٧٥٪ فى صالح استمرار التبعية لفرنسا . وقد اتهمت العناصر الوطنية السلطات الفرنسية فى جيبوتى بتزوير الاستفتاء ، وليس فقط لاستمرار الاستعمار الفرنسى للمنطقة ، ولكن أيضا لايهام الرأى العام الفرنسى والدولى بأن هنـــاك انقساما قبليا خطـــيرا فى الصومال الفرنسى بين الصوماليين والدناقل لا يشجع على قيام أمة واحدة مستقلة . ويبدو ان هذا الاتهام كان صحيحا الى حد كبير ، فانه بتحليل نتيجة الاستفتاء يتضح جليا ما يلى :

من ١٥٨٣٣ مسجلا فى قوائم الانتخـــاب ، لم يشترك فى الاستفتاء سوى ١١٥٧٩ . وقد تبين أن معظم الممتنعين كانوا من الصوماليين الذين قاطعوا الاستفتاء اعرابا عن شكوكهم فى سلامة أجراءاته وحياده . وقد تبين أيضا أن الاوروبيين والدناقل فى مجموعهم قد صوتوا لصالح استمرار تبعية الاقليم لفرنسا . وقد أضفت فرنسا على هذا التوزيع أهمية مبالغا فيها لايهام الرأى العام بوجود انقسام قبلى خطير فى جيبوتى .

ولكن هناك دلائل كثيرة تشير الى أن شبه اجماع الدناقل على استمرار تبعيتهم لفرنسا ، كان مصطنعا بفعل السلطات الفرنســـية التى تدير الاقليم . فقد ثبت أن التنافس بـــين سكان الصومال الفرنسى لم يكن على أساس قبلى بل على أساس شخصى . والـــدليل على ذلك أن التنافس الاساسى كان بين محمود حربى وحسن غولاد وكلاهما من الصوماليين . كما ظهر تنافس آخر بين زعيمين من الدناقل هما : محمد كامل ، وابو بكر . والامر الذى يلفت النظر أن حسن غولاد الصومالى تحالف مع محمد كامل الـــدناقلى ، بينما تحالف محمود حربى الصومالى مع ابو بكر الدناقلى . وبالتالى يمكن القول بأن اســـتفتاء ١٩٥٨ أدى الى انقسام الشعب الى مجموعتين سياسيتين تعدت الفواصل والحواجز القبلية . ومن هنا يأتى الشك فى صحـــة نتيجة الاستفتاء المذكور ، خصوصا وأنه قبل ذلك بعـــام واحـــد تمكن محمود حربى من الحصول على اغلبيـــة ساحقة بتأييد الصوماليين والدناقل على حـــد سواء . وهناك دليل آخر على صدق هـــذه الملاحظة هو انه فى يونيو ١٩٦٠ واجه أحمـــد دينى نائب رئيس المجلس الوزارى وهو دناقلى ، ثورة عنيفة ضده داخل الجمعية الاقليمية تولى زعامتها على عارف برهان وهو دناقلى أيضا . فالتنافس السياسى فى الصومال الفرنسى أساسه اذن تنافس بين شخصيات وليس تنافسا قبليا .

وان كان قـــد ترتب على اســـتفتاء ١٩٥٨ استمرار تبعية جيبوتى لفرنسا ، الا انه كان بداية لنشأة روح التذمر عند الشعب . ويبـــدو أن السلطات الفرنسية فى جيبوتى ، اما أنها تجهل تذمر وتبرم الشعب ضد السلطة الفرنسية نظرا الى بعدها من القاعدة الشعبية ، واما انهـــا



أخفت هـذه الحقيقة عن الحكومة المركزية فى باريس . ومن هنا كانت دهشة الرئيس شارل ديجول عندما استقبل بمظاهرات صاخبة نادت باستقلال البـلاد ، فانه استنادا الى نتائج استفتاء ١٩٥٨ ظن الجنرال دى غول أن شعب الصومال الفرنسى يدين بالولاء لفرنسا .

وقد حاول بعض المسئولين الفرنسيين التقليل من شأن المظاهرات التى اجتاحت جيبوتى أثناء زيارة دى غول لها فى أواخر اغسطس المـاضى التى راح ضحيتها بعض القتـلى وعشرات من الجرحى . فقد صرح بيير بيبوت ، وزير الدولة الفرنسى المختص بشئون «اقاليم ما وراء البحار» فى مؤتمر صحفى عقـده فى جيبوتى يـوم ٢٨ أغسطس الماضى ، ان المظاهرات كانت مجـرد تعبير عن استياء بعض العناصر من سوء ادارة الاقليم . فقد اتهموا المجلس الـوزارى بالتحيز لعنصر معين من السكان هو عنصر الدناقل ، لان منصب نائب رئيس المجلس يتولاه على عارف برهان وهو دناقلى . وقد اعترف الوزير الفرنسى فعلا بصحة هـذه الاتهامات ، ولذلك تم عـزل الحاكم العام الفرنسى رينيه تيران واستبدل به حاكم آخر هو لوى ساجيه . وكذلك تم ابعـاد على عارف برهان الى باريس ومنعه من العودة الى جيبوتى . ولكن الوزير الفرنسى أضاف : أن بعض العناصر الاجنبية القادمة من جمهورية الصـومال ، استغلت هذا التذمر المشروع الذى أرادت جموع الشعب التعبير عنه أمام الجنرال دى غول ، وحولتـه الى مظاهـرات داميـة واضطرابات فى ميناء جيبوتى الهادىء .

ان تصريح الـوزير الفرنسى بيبوت ينطوى على جانب من الحقيقة ، ولكن يجـانبه الصواب فى جوانب اخرى . صحيح ان ادارة الاقليم كانت سيئة للغاية ، وصحيح أيضا أن المجلس الوزارى انحاز الى نصر الدناقلى ضد العنصر الصومالى

بتشجيع من الحاكم العام الفرنسي رينيه تيران اذ اراد تنمية روح العداوة بين الدناقل والصوماليين تطبيقا للقاعدة الاستعمارية « فرق تسد » . ولكن يؤخذ على تصريح الوزير الفرنسي انه استند الى ادعاء لم يثبت بعد ، وهو التنافس القبلي بين الصوماليين والدناقل . وقد اوضحنا ان هذا التنافس مبالغ فيه الى حد كبير . ويكفي أن نشير هنا الى ان الحزبين اللذين اشتركا في مظاهرات اغسطس الماضي هما : « حزب الحركة الشعبية » ويراسه موسى احمد ادريس وهو صومالي ، وحزب « اتحاد عفر الديمقراطي » وهو يمثل الدناقل ويراسه محمد احمد عيسى ومن بين اعضائه البارزين احمد ديني . وقد كون هذان الحزبان جبهة مشتركة لمتابعة تطور الاحداث وتوحيد جهودهما لتحقيق استقلال البلاد . وهكذا نجد انه سواء في انتخابات ١٩٥٧ او انتخابات ١٩٥٨ او في مظاهرات اغسطس ١٩٦٦ ، قد تمكن شعب الصومال الفرنسي من توحيد وجهة نظره بصرف النظر عن الاعتبارات القبلية ، ولم يشذ عن هذا الوضع سوى بعض العناصر التي تسير في ركاب الاستعمار .

ومن ناحية اخرى يؤخذ على تصريح الوزير الفرنسي انه اتهم جمهورية الصومال باثارة حوادث الشغب في جيبوتي . وهذا قول لايستند الى دليل . من الطبيعي ان تهتم جمهورية الصومال بمستقبل جيبوتي كما انه طبيعي ايضا ان تسعى الجمهورية الصومالية لضم هذا الاقليم اليها تحقيقا لحلم يراود الصوماليين وهو تحقيق وحدتهم . ولكن ان يتطرق الوزير الفرنسي من هذه الملاحظة العامة الى اتهام جمهورية الصومال باثارة الشغب وان تقوم السلطات الفرنسية بترحيل الآلاف من الصوماليين المقيمين في جيبوتي الى جمهورية الصومال بحجة انهم لايملكون مايثبت انهم من سكان الاقليم الاصليين، فيه كثير من التعسف والتمويه اخفاء لحقيقة الحركة الوطنية في الصومال الفرنسي . ولا ادل على ان جمهورية الصومال لم تكن وراء المظاهرات التي اجتاحت جيبوتي في اواخر اغسطس الماضي ، من التصريح الذي اصدرته الجبهة المشتركة لحزب الحركة الشعبية واتحاد عفر الديمقراطي تستنكر فيه نوايا جمهورية الصومال التوسعية . ولذلك يمكن القول بان مظاهرات اغسطس الماضي تعبر في الواقع عن قيام حركة وطنية أصيلة تريد التخلص من الحكم الاستعماري ، وأن تمارس بحرية حق تقرير المصير . فحوادث جيبوتي تعيد الى الاذهان الدرس الذي تلقته الدول الاستعمارية مرارا ، الا وهو انه من العبث أن نتصور أن بعض الاقاليم الخاضعة للتسلط الاستعماري سوف تبقى خاضعة الى الابد لهذا التسلط . فهي لا تستطيع ان تبقى بمنأى عن موجة التحرر التي اجتاحت جميع الشعوب المغلوبة على امرها . ويبدو ان فرنسا قد استوعبت هذا الدرس جيدا . وظهر هذا واضحا في الخطاب الذي القاه الرئيس شارل دي غول امام الجمعية الاقليمية في جيبوتي يوم ٢٦ اغسطس الماضي .

موقف فرنسا :

صرح الجنرال دي غول في خطابه المذكور أنه على استعداد لقبول ما يقرره سكان جيبوتي بشأن مستقبل الاقليم ، بشرط ان يتم ذلك بالطرق الديمقراطية . ان الجنرال دي غول لم يعترف صراحة بحق شعب جيبوتي في تقرير مصيره واعلان استقلاله اذا أراد . ولكن سياق الخطاب أفاد فعلا هذا المعنى وتأكدت نية الجنرال دي غول بالقرار الذي اصدره مجلس الوزراء الفرنسي في ٢١ سبتمبر الماضي : فقد اعترف هذا القرار صراحة بحق شعب جيبوتي في تقرير مصيره عن طريق استفتاء يجرى قبل اول يوليو ١٩٦٧ ، وسوف يصدر قانون انتخابي لتنظيم عملية الاستفتاء .

هذا القرار يؤكد واقعية الدبلوماسية الفرنسية في السنوات الاخيرة ، على الاقل من حيث المبدا . ولكن هذه الواقعية لا تخلو من رواسب الماضي .فان تصريحات بعض المسئولين الفرنسيين تذكرنا بالتجربة التي مرت بها غينيا عام ١٩٥٨ عندما اختارت لنفسها الاستقلال بدلا من الانضمام الى « الجماعة الفرنسية » .

فقد اذاع لوى ساجيه (حاكم الاقليم الجديد) يوم ٢١ سبتمبر الماضي أن الاستفتاء الشعبي المقرر اجراؤه قبل يوليو ١٩٦٧ سوف ينصب

على امرين : اما الاستمرار فى الاطار الفرنسى ، واما الخروج منه . ولكن الحاكم العام استطرد قائلا : « ان الاستمرار فى الاطار الفرنسى يعنى التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى والامن بالنسبة الى الجميع ، اما الخروج من الاطار الفرنسى فمعناه المغامرة . وكان بيير بييوت وزير الدولة الفرنسى المختص بشئون اقاليم ما وراء البحار ، أكثر وضوحا عندما قال : انه اذا اختار شعب شاطىء الصومال الفرنسى ان يبنى مستقبله مع فرنسا ، فان النظام الادارى الحالى للاقليم سوف يناله بعض التغييرات ، اما اذا اختار الشعب الاستقلال فعليه ان يفهم ان هذا الاختيار معناه « نهاية التعاون مع فرنسا . فلن تكون هناك معونة فرنسية عسكرية او اقتصادية او مالية. .فاختيار الاستقلال يبدو لى مغامرة بالنظر الى التنافس القبلى المحلى .. وبالنظر ايضا الى تعارض مطامع الدولتين المجاورتين (يقصد الصومال واثيوبيا) فى الاقليم فسيكون استقلالا على الطريقة الغينية » .

هذه التصريحات ، كما هو واضح تنطوى على التهديد والضغط وهى ان دلت على شىء فهى تدل على بقاء رواسب استعمارية فى أذهان بعض الساسة الفرنسيين . فكيف نتكلم عن حرية الاستفتاء الشعبى ومع ذلك نعمل على بث روح الفرقة بين أفراد الشعب ، فضلا عن تهديده بالاختناق الاقتصادى ، فى حالة اختياره للاستقلال ، فان شاطىء الصومال الفرنسي لا تتوافر له وسائل العيش بمفرده دون معونة خارجية . فالتهديد بقطع هذه المعونة كلية هو وسيلة فعالة للضغط على سكان جيبوتي لكى يستمروا تحت سيطرة السلطة الفرنسية . ولكن حتى اليوم لم يصدر تصريح من الجنرال دى غول بهذا المعنى ، الامر الذى يجعلنا نشك فى جدية هذه التهديدات ، خصوصا وقد سبق فشلها فى غينيا وفى الجزائر .

الخلاصة ان فرنسا لن تحاول ان تمكث فى اقليم جيبوتى دون موافقة الشعب هناك ، وجميع الدلائل تشير الى ان السلطات الفرنسية تعمل جاهدة على ضمان سلامة الاستفتاء القادم وحياده عن طريق اتخاذ الوسائل القانونية اللازمة . ولكن من ناحية اخرى لن تتأتى سلامة الاستفتاء من الناحية الواقعية الا بالكف عن الحرب النفسية التى يقوم بعض الساسة الفرنسيين بتهديد شعب جيبوتى بالتدهور والوبال اذا اختار أن يعيش بعيدا عن فرنسا . فان هذا الضغط السافر يتنافى مع دور فرنسا الجديد فى مناصرة قضايا استقلال الشعوب .

موقف جمهورية الصومال واثيوبيا :

لاشك أنه تبدو هناك عقبات تقف عائقا فى سبيل تحقيق استقلال جيبوتى فى المدى القريب . وهذه العقبات ذات شطرين : فهناك عقبات داخلية مرتبطة بالحياة السياسية فى الصومال الفرنسى وسنعرض لها بعد قليل ، وهناك عقبات خارجية تأتى أساسا من جانب الحكومة الاثيوبية .

مما لاشك فيه أن جمهورية الصومال تسعى لضم الصومال الفرنسى اليها تحقيقا جزئيا للامل الذى يراود جميع الوطنيين الصوماليين بضم شمل الشعب الصومالى فى دولة صومالية كبرى. ونحن نعلم ان الشعب الصومالى خضع لعدة سلطات مختلفة نتيجة للتنافس الاستعمارى فى شرق افريقيا ، وحتى عام ١٩٦٠ ظل الشعب الصومالى على هذا الوضع ، فقد كان موزعا بين خمسة اقاليم تخضع لادارات مختلفة : الصومال الايطالى ، والصومال البريطانى ، والصومال الفرنسى ، واوجادين (وهو جزء من اثيوبيا الآن) ، والاقليم الشمالى الشرقى لكينيا . وفى ١٩٦٠ تم توحيد الصومال الايطالى والصومال البريطانى فى دولة واحدة هى جمهورية الصومال . وعلى هذا الاساس نجد ان حكومة جمهورية الصومال تحبذ استقلال الصومال الفرنسى ، واثقة بأنه سوف ينضم اليها حتما . وقد طلبت الحكومة الصومالية مثلا فى ٢٩ اغسطس الماضى ادراج موضوع استقلال شاطىء الصومال الفرنسى فى جدول أعمال الدورة الرابعة لمؤتمر القمة الافريقى.

ومن ناحية اخرى فان لاثيوبيا مطامع فى جيبوتى فقد صرح الامبراطور هيلاسلاسى ، فى ١٦ سبتمبر الماضى ، بأن ساحل الصومال جزء لا يتجزأ من الاراضى الاثيوبية لاعتبارات تاريخية وعنصرية واقتصادية . فالصومال الفرنسى (على حد

تعبير الامبراطور الاثيوبى) كان تابعا لاثيوبيا منذ التقدم الى أن تم تقسيم شرق القارة الافريقية بين الدول الاستعمارية . الا أنه يجب الاشارة الى أن بلاد الصومال خضعت بالفعل للادارة المصرية وكونت جزءا لا يتجزأ من أراضى تلك الدولة المصرية الافريقية التى قامت أثناء القرن التاسع عشر . ومن ناحية أخرى أكد امبراطور اثيوبيا أن شعب الصومال الفرنسى بشطريه : الصومالى من قبيلة عيسى ، والدناقلى هو من أصل اثيوبى . هذا ادعاء مبالغ فيه الى حد كبير اذ أن سيطرة أثيوبيا على اقليم أوجادين الذى تقطنه العناصر الصومالية سيطرة حديثة العهد ومازالت الحكومة الاثيوبية تواجه المتاعب فى ادارة هذا الاقليم ، وهو بالفعل محل نزاع حاد بين أثيوبيا وجمهورية الصومال .

أما الاعتبار الثالث الذىاستند اليه الامبراطور فى مطالبته بالصومال الفرنسى ، فهو اعتبار اقتصادى اذ أن ساحل الصومال الفرنسى هو المنفذ الاساسى لاثيوبيا على البحر الاحمر وذلك نظرا الى موقع ميناء جيبوتى وحسن استعداده للملاحة الكبرى وارتباطه بخط حديدى يمر عبر الاراضى الاثيوبية حتى اديس ابابا . ان الارتباط الاقتصادى بين ميناء جيبوتى وأثيوبيا ، خصوصا بالنظر الى تصريف السلع الاثيوبية ، امر حقيقى واقعى . ولكن هل يبرر هذا وحده ضم اقليم الصومال الفرنسى الى أثيوبيا على الرغم من مقاومة السكان لهذا الضم ؟ بالطبع لا ، خصوصا وأنه فى امكان أثيوبيا توجيه جزء من تجارتها الى مينائىعصب ومصوع. كما انجمهورية الصومال فى حاجة الى ميناء جيبوتى نظرا الى ان ميناء بربرة لا يفى بالحاجة . وبالتالى يمكن القول أن جميع الحجج التى استندت اليها أثيوبيا لتبرير المطالبة بضم ساحل الصومال الفرنسى ، هى حجج غير كافية وليست مقنعة تماما . ومنناحية أخرى فان معارضة اثيوبيا الشديدة لضم الاقليم الى جمهورية الصومال يعتبر أيضا عائقا كبيرا أمام تحقيق آمال الصوماليين ، ومن شأنه تهديد السلم فى هذا الجزء من العالم ، خصوصا وأن العلاقات الاثيوبية — الصومالية يسودها التوتر بصفة عامة بسبب منازعات الحدود .

لذلك فان خيروسيلة لتسوية مشكلة الصومال الفرنسى هى ضرورة اعتراف اثيوبيا والصومال باستقلاله وعدم التعرض لهذا الاستقلال باية صورة كانت ، الى أن تسمح الظروف بتسوية قضية الحدود بصورة نهائية ومرضية لسائر الاطراف . ويبدو ان هذا هو الموقف الذى تتخذه فعلا جمهورية الصومال واثيوبيا حاليا ، اذ أنهما وافقتا على مشروع القرار الذى اقرته فى ٤ نوفمبر الماضى اللجنة السياسية المنبثقة من المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية . وبالتالى يمكن القول بأن أهم عقبة خارجية تعترض سبيل استقلال جيبوتى قد تم تسويتها الان ولم يبق سوى المشاكل التى تلى مرحلة الاستقلال ، وهذه المشاكل تتعلق اساسا بالوضع الاقتصادى للاقليم بالنظر الى أهمية ميناء جيبوتى فهو يعتبر عماد الحياة الاقتصادية . ومن هذه الناحية فان الامل معقود على أن تهتدى كل من اثيوبيا وجمهورية الصومال بمبدأ التضامن الافريقى ، فتستمر أثيوبيا على استخدام الميناء لتصريف تجارتها الخارجية، كما أنه يجبالسماح لجمهورية الصومال باستخدام هذا الميناء المهم . بعبارة أخرى يمكن الوصول الى نوع من الادارة الاثيوبية الصومالية المشتركة بشأن ميناء جيبوتى .

أما العقبات الداخلية التى تعترض سبيل استقلال الصومال الفرنسى ، فهى مرتبطةبالحياة السياسية داخل الاقليم ، أو بعبارة أخرى تفاعل الاحزاب السياسية وتقوية الروح القومية بصرف النظر عن الاعتبارات القبلية . هذا الامر يقتضى اقلاع الزعماء السياسيين عنأطماعهم الشخصية تحقيقا المصلحة العامة ، وهو امر حيوى بالنظر الى طبيعة الحياة الاجتماعية فى الاقليم . فقد اصبح ثابتا أن سكان ميناء جيبوتى ، سواء من الصوماليين أو من الدناقل ، يحبذون استقلال البلاد ، وان كانت هناك بعض التحفظات من جانب فئة التجار الذين يخشون توقف الحركة فى ميناء جيبوتى اذا قاطعت أثيوبيا هذا الميناء فى حالة اعلان استقلال البلاد . أما العقبة الحقيقية فتأتى فى الواقع من جانب البدو الرحل فى شمال الاقليم ، وهم فى الغالب من الدناقل . فلا يوجد من الناحية الفعلية وعى سياسى وطنى لديهم ، وهم بالتالىيخضعون لتوجيهاتزعمائهم القبليين، ليس عن ادراك للصالح العام ولكن عن عدم اكتراث للمسائل السياسية الكبرى . ومن هنا

تأتى المسئولية الكبرى الملقاة على عاتق الزعماء الدناقل . فاذا غلبوا المصلحة العامة على اطماعهم الشخصية ، فلاشك انه سيكون شبه اجماع لصالح استقلال البلاد من السيطرة الاستعمارية .

الخلاصة ، أنه لتحقيق استقلال الصومال الفرنسي لابد من توافرعدة شروط داخليةوخارجية أهمها :

١ ــ تغليب المصلحة القومية العامة على المطامع الفردية للزعماء السياسيين .

٢ ــ اقناع فئة التجار فى ميناء جيبوتى بأن الاستقلال لن يؤدى الى كساد التجارة فى الميناء.

٣ ــ تأييد كل منجمهورية الصومال واثيوبيا لاستقلال الاقليم وعدم المطالبة بضم الاقليم اليها على الاقل مؤقتا ، الى أن تسوى قضايا الحدود بين البلدين . وفى هذا الشأن تظهر بكل وضوح أهمية مبدأ التضامن الافريقى .

٤ ــ أن تستمر اثيوبيا على استخدام ميناء جيبوتى ، كما أنه يتعين توجيه جزء من تجارة جمهورية الصومال الى هذا الميناء ، وبالتالى لا يصاب الاقليم باختناق اقتصادى .

٥ ــ أن تتحمل منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الامم المتحدة مسئولية خاصة لضمان استمرار الحياة الاقتصادية للاقليم واطراد نموه، كما تتحمل مسئولية خاصة فى تسوية مشاكل الحدود بين دول المنطقة وتشجيع قيام وحدة اقتصادية بينها فى اطار منظمة الوحدة الافريقية مع احترام مبدأ تقرير المصير الذى أصبح مبدأ مقدسا بالنسبة الى جميع الشعوب الافريقية على وجه الخصوص .

د. سمعان بطرس فرج الله

أندونيسيا والأمم المتحدة

فى التاسع عشر من سبتمبر ١٩٦٦ بعث لامبرتوس بالار سفير أندونيسيا فى الولايات المتحدة برسالة الىيوثانت فحواها عزم بلاده استئناف تعاونها معمنظمة الامم المتحدة ، والمشاركة فى انشطتها التى تبدأ مع الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة .

وقد وضحت رغبة اندونيسيا هذه اثر انتهاء سياسة المواجهة ــ كحرب غير معلنة ــ ضد دولة ماليزيا . وأعلن قرار العودة هذا بعد أن مضى ما يقرب من العشرين شهرا على انسحاب أندونيسيا من المنظمة ، فكانت السابقة التى أحدثت دويا عاصفا واثارت العديد من التساؤلات حول قانونية الانسحاب وآثاره★ .فهذا هوالحدث الاول من نوعه فى تاريخ المنطقة الذى بلغ العشرين عاما . فبرغم الخلافات التى طالما ثارت بينممثلى الدول الغربية وممثلى الدول الاشتراكية فىساحة المنظمة ، وبرغم التوتر الحاد الذى يثيره ادانة

★ انظر فى هذا الموضوع :
ــ ل . ميزار ، انسحاب اندونسيا من الامم المتحدة ،الكتاب الفرنسى السنوى للقانون الدولى ١٩٦٥ ، المجلد ١١ ، ص ٤٩٨ ــ ٥٢٧ .
ــ د . حامد سلطان ، انسحاب اندونسيا من الاممالمتحدة ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد الحادى والعشرون ، ١٩٦٥ ، ص ٢٣ ــ ٣٦ .

القوى الاستعمارية ، وبرغم الازمة الدستورية التي تحيط بالمنظمة العالمية منذ القضية الكونغولية لم يحدث أن انسحبت الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي أو فرنسا أو جنوب افريقيا . بل اتخذت هذا القرار دولة آسيوية من دول العالم الثالث حين أعلن وزير الشئون الخارجية الاندونيسية رسميا نبأ انسحاب بلاده من الأمم المتحدة في رسالته التالية الى السكرتير العام للمنظمة :

« سبق أن أحاط رئيس البعثة الدائمة لبلادنا في نيويورك سيادتكم علما بنص اعلان الرئيس سوكارنو ، وفحواه انسحاب أندونيسيا من الامم المتحدة اذا ما دعيت ماليزيا صنيعة الاستعمار الجديد . الى عضوية مجلس الامن . ومن ثم فاعتبارا من ٧ يناير عام ١٩٦٥ وبعد أن دعيت ماليزيا لعضوية مجلس الامن ، فان حكومتي وقد ناقشت الامر بامعان وترو قررت الانسحاب من الامم المتحدة » .

وفي ٧ يناير أكد الرئيس سوكارنو هذا القرار وسط حشد هائل في جاكرتا « انني أعلن انسحاب أندونيسيا من الامم المتحدة . ومن الآن فصاعدا لن تكون بلادنا في الامم المتحدة . ولتذهب الامم المتحدة الى الجحيم » .

وبدت عبارات الرئيس الاندونيسي وهو ينـدد بالمنظمة العالمية وكأنها تحمل التهديد بانشـاء منظمة أخرى تقوم على منافستها وتضم القوى الجديدة الصاعدة كما يطلق عليها . « ان القوى الجديدة الصاعدة . الصين وكوريا الشـمالية واندونيسيا ليست بحاجة الى الامم المتحدة » .

وقد كان رد المنظمة الدوليـة ـــ المتمثل في سكرتيرها العام ـــ بالغ الحذر في تجنب تكييف الحالة الناشئة « .. تلقيت كتابكم المؤرخ ٢٠ يناير ١٩٦٥ .. ولقد استحدث قرار حكومتكم حالة لم ينص الميثاق صراحة على أية اجراء يتخذ حيالها . ومع هذا جدير بالذكر أن مؤتمر سان فرانسسكو قد اتخذ قرارا في هذا الشأن .. ولقد نشر كتابكم كأحد مستندات مجلس الامن والجمعية العامة . وهما الهيئتان اللتان أنيطت بهما مسائل العضوية في المنطقة .. هذا وقد أخذ بعين الاعتبار ما اكدتموه من أن « أندونيسيا سوف تظل مخلصة للمبادىء الخاصة بالتعاون الدولي والتي ارتآها ميثاق الامم المتحدة » .

« واعرب في النهاية عن عميق الاسف الذي قوبل به في المنطقة نبأ قرار اندونيسـيا .. وعن عظيم أملي في ان تعاود أندونيسيا يوما القيـام بدورها في التعاون مع الامم المتحدة » .

وفي الاول من مارس سنة ١٩٦٥ أغلقت مكاتب أندونيسيا في الامم المتحدة ، وبالمثل أغلقت مكاتب المنظمة في جاكرتا .

وأثار انسحاب أندونيسيا مسائل عدة تناولها الفقهـاء بالبحث والدراسة ، محورها نظـام الانسحاب وشرعيته وآثاره القانونية . فقـد اعلنت أندونيسيا قرار الانسحاب بارادتها المنفردة ولم تطلب أية موافقـة من المنظمـة ، وهي اذ افصحت عن الاسباب السياسية التي حدتها على انتهاج هذا السبيل ، لم تحاول تقديم أية مبررات قانونية ، اذ أنها لم تستشعر ضرورة لذلك .

وتشير السابقة الاندونيسية الى حقيقتين : أولاهما أن من اليسير الانسحاب من المنظمـة الدولية ، وثانيهما أن ممارسة هذا الحق لاتخضع لاية قيود تحد من اطلاقها .

حق الانسحاب من المنظمة الدولية :

خلافا لما قررته الفقرة الثالثة من المادة الاولى من عهد عصبة الامم بشأن وجود حق الانسحاب، وتنظيمها لاجراءات ممارسته ، آثر ميثاق الامم المتحدة التزام الصمت المطبق في صدد الانسحاب .. الا ان هناك اعلانا تفسيريا وضعته اللجنـة الفنية الثانية التابعة للجنـة الخاصة الاولى ، وحظي بموافقة المؤتمرين في سان فرانسسكو ، وضمنته رأيها فيما يتعلق بالانسحاب وظـروف ممارسته .

وقد رأت اللجنة « أن الميثاق لا ينبغي له أن يتضمن نصا يجيز الانسحاب من المنظمة الدولية أو يمنعه . وأنها لتقدر أن من أخص واجبـات الامم التي تنتظم سلك العضوية ، أن تسير قدما في طريق التعاون داخل الهيئة في سبيل حفظ السلام والأمن الدولي . على انه اذا ما احست دولة من الدول في ظروف استثنائية أن لا مناص لها من الانسحاب والقاء عبء حفظ السلام والامن الدولي على عـاتق الاعضاء الآخـرين ، فليس

ما يدخل فى أغراض الهيئة أن ترغم مثل هذه الدولة على الاستمرار فى هذا التعاون داخل الهيئة .

ومن البديهى أنه لا مناص من انسحاب الدول بعضها اثر بعض ، أو من حل الهيئة بأية صورة أخرى اذا هى انتهى أمرها الى أن خيبت آمال الانسانية بأن عجزت عن حفظ السلام ، أو الى أن حفظها للسلام على حساب القانون والعدل .

وكذلك لا يدخل فى أغراض الهيئة ان ترغم عضوا على البقاء فيها اذا ما تغيرت حقوقه والتزاماته بسبب تعديل ادخل على الميثاق لم يشترك فى الموافقة عليه ، ولا قبل له بقبوله ، أو اذا كان التعديل الذى أقرته الاكثرية المطلوبة فى الجمعية العامة أو فى مؤتمر عام ، لم يحصل على تصديق العدد اللازم من الدول لكى يصبح نافذا .

لهذه الاسباب قررت اللجنة الا توصى بوضع نص فى الميثاق باجازة الانسحاب أو منعه صراحة »

والحقيقة الواضحة هى أن بعض مسوغات الانسحاب التى أوردها تقرير اللجنة (ومثال ذلك عجز المنظمة عن حفظ السلام والامن الدولى أو اذا كان حفظها للسلام على حساب العدل والقانون) هى مسائل ذات صبغة سياسية ، ولا يتأتى — والحال هذه — اثبات عكس ماتدعيه دولة لجأت فى تبرير انسحابها الى أى من هذين السببين أو كليهما .

وتبع الصمت الذى ران على الميثاق فى شأن الانسحاب ، ظهور نظريتين تعينان على تفسيره : أولاهما ترى أن الميثاق هو فى حقيقة الامر معاهدة جماعية ، ومن ثم فليس للدولة العضو حق ممارسة الانسحاب بارادتها المنفردة — اذا ما أغفل النص على جواز ممارسته — الا بموافقة جماعية من أطراف المعاهدة .

أما ثانيتهما فتلتزم الواقعية فى النظر الى الميثاق — اذ لا تراه معاهدة ، قدر ما تراه دستورا انشأ منظمة دولية ، ولا يخضع فى بعض جوانبه لقانون المعاهدات ، ويرتكن وجود حق الانسحاب وفقا لهذه النظرية الى طبيعة المنظمة المنشأة . فحيثما كان لها الطابع الفيدرالى ، لا تتأتى ممارسة هذا الحق ما لم ينص فى دستورها على امكانه صراحة ، وحيثما اتسمت بالطابع الكونفدرالى . ومثالنا منظمة الامم المتحدة وغالبية المنظمات الدولية ، فان حق الانسحاب يمكن ممارسته وان لم يرد ما يجيزه من نصوص . حيث تصبح كل الصلاحيات التى لم يمنحها الميثاق صراحة للمنظمة ، من شأن عضو المنظمة اى من حق الدولة . وتبدو النظرية الثانية أكثر واقعية ، وأكثر ملاءمة للمجتمع الدولى بصورته الراهنة . وعلى كل اذا كان الميثاق قد اغفل ذكر الانسحاب ، فيجب الا ننسى أن نصوص الميثاق لم يقرها المؤتمر نهائيا الا فى ضوء الملاحظات والتحفظات التى أبديت على التقارير المختلفة . هذا الامر الذى يعنى أن غالبية أعضاء الاسرة الدولية آنذاك قد ارتضت خلو الميثاق من أحكام تجيز الانسحاب أو تمنعه ، ومن ثم فليس غريبا اذن أن ترى وزارة خارجية المملكة المتحدة فى تعليقها على مقترحات دمبارتون أوكس « أن ليس لاعضاء المنظمة حق الانسحاب الاختيارى منها وأن نية واضعى المقترحات قد انصرفت الى أن تكون العضوية فى المنظمة عضوية دائمة لا تنتهى الا بالفصل منها » .

ويمكن استخلاص سببين دفعا اللجنة الى أن لا تضمن الميثاق مثل هذه الاحكام : اول هذين السببين هو التخوف من أن يفضى وجود نص صريح يعترف بالانسحاب الى الاغراء بممارسته ، وثانيهما خشية تولد عقيدة مؤداها أن الانسحاب هو حق لاصق بسيادة الدولة .

وترتيبا على ذلك تنص المادة ٣٩ من مشروع قانون المعاهدات الذى قدمته لجنة القانون الدولى فى شأن الانسحاب ، على أن « أى معاهدة لا تتضمن بين نصوصها ما يقرر كيفية انهائها ، لا يجوز الانسحاب منها ، ما لم تنصرف تصريحات الدول الاطراف الى أن يدخل فى نواياهم الموافقة على الانسحاب منها » .

وبعض المنظمات المتخصصة ينكر على الدول الاعضاء حق الانسحاب من المنظمة ، طالما لم يرد بدستورها نص صريح يعترف به . فحين أعلن الاتحاد السوفيتى فى ١٢ فبراير ١٩٤٩ « أنه لا يعتبر نفسه عضوا فى منظمة الصحة العالمية » أعلن مدير هذه المنظمة أنه « طالما لم يرد فى دستور المنظمة نص فى هذا الشأن فلا محل لاعتبار هذا البيان انسحابا من المنظمة » .

واتخذ اليونسكو مثل هذا الموقف حين أعلنت كل من بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا اعتزامها الانسحاب من المنظمة .

وفى مثل هذه الحالة لا تعد الدولة المنسحبة دولة أجنبية ، ولكنها فى حسبان المنظمة عضوا غير عامل ، واذا ما أعلنت هذه الدولة عزمها على استئناف عضويتها فعليها أن تفى بجزء من الحصص الخاصة بسنوات غيابها عن ساحة المنظمة .

ويصعب القياس على مواقف المنظمات المتخصصة اذ أنها تمارس أنشطة فنية بحتة ، وفى مجال المقارنة بين رد السكرتير العام للامم المتحدة على القرار الاندونيسى ، وبين رد مدير منظمة الصحة العالمية على القرار السوفيتى يبين لنا عمق الخلاف . اذ لم ينكر الاول على أندونيسيا حق الانسحاب من المنظمة الدولية . حقيقة هو لم يعترف صراحة بوجود مثل هذا الحق ، وأن تجنب تكييف الواقعة ، الا أنه لا يمكن تجاهل اشارته الى اعلان سان فرانسسكو الذى يجيز الانسحاب فى بعض الحالات . وقد يدل هذا بالرغم من حذره فى هذه الاشارة ، على أن صمت الميثاق ينبغى تفسيره فى ضوء هذا الاعلان .

ولم تنكر بعض الدول ممن التزمت موقفا معينا من انسحاب أندونيسيا ، وجود هذا الحق . واذا كانت المملكة المتحدة قد أوردت بعض التحفظات ، فهذه لا تتعلق بوجود حق الانسحاب وانما بشروط ممارسة هذا الحق .

شروط ممارسة حق الانسحاب :

هل حق الانسحاب هو من الحقوق النابعة عن الاختصاص الاختيارى للدول أعضاء التنظيم الدولى ، ومن ثم فلا قيود تحد من اطلاقه ، أم أن هذا الحق — رغبة فى تدعيم الهيكل التنظيمى الدولى — ينبغى الحد من اطلاقه بغرض بعض الشروط على صلاحية ممارسته ؟

الواقع أن الميثاق قد أغفل هذا الامر ، فلا مبرر لذكر شروط ممارسة حق الانسحاب ، اذا كان لم ينص على وجود هذا الحق ذاته . ولهذا يتجه البحث الى الشروط التى وضعتها اللجنة الفنية الثانية ، حيث يفترض اعلان هذه اللجنة أسبابا ثلاثة قد تكون مدعاة الى الانسحاب : اثنتين منهما تحيل الى ظروف خاصة ترتبط باجراءات مراجعة الميثاق : اذ تنكر امكان انسحاب اية دولة من المنظمة — اذا ما حدث تعديل فى الميثاق يؤثر فى حقوقها والتزاماتها ورفضت الدولة هذا التعديل ، أو فى حالة عدم حصول التعديل — الذى صدر بالاكثرية المطلوبة — على عدد التصديقات المتطلبة لنفاذ أثره .

ولا ينضوى انسحاب أندونيسيا من الامم المتحدة تحت ستار اى منها ، فهل يمكن ادراجه تحت دافع الظروف الاستثنائية التى قد « تكره أحد الاعضاء على الانسحاب » ؟

الحقيقة أن هذا الغرض الثالث فى شأن مبررات الانسحاب يرين عليه الغموض ، حيث تبدو صعوبة تحديد ماهية «الظروف الاستثنائية» هذه . وبسبب تخوف المملكة المتحدة من أن تدفع أندونيسيا « بالظروف الاستثنائية » مبررا لانسحابها ، بادرت وذكرت فى كتابها الرسمى تعليقا على هذا الانسحاب « أن سبب انسحاب أندونيسيا — الذى يرتكن الى انتخاب مجلس الامن لعضو غير دائم — تعتقد الحكومة الاندونيسية وحدها أنه لا يستوفى الشروط المنصوص عليها فى المادة ٢٣ من الميثاق — لا يشكل بطبيعته ظرفا استثنائيا يمكن أن تستند اليه الحكومة الاندونيسية فى انسحابها من المنظمة » .

وترجع هذه الاشارة الى أنه يصعب اعتبار انتخاب دولة لعضوية مجلس الامن ظرفا استثنائيا . ومع ذلك فمبدأ الظروف الاستثنائية على قدر وافى من النسبية ، أو هو يفضى الى « تقديرات » أو نتائج مختلفة تماما طبقا لوجهة النظر المبنية عليها . فالحدث الذى لا يحظى بأهمية تذكر فى اطار المنظمة ، قد يمثل بالنسبة الى الدولة ، سواء على صعيد سياستها الخارجية أو فى محيط سياستها الداخلية ، هذه الصفة الاستثنائية للظروف التى تكره على الانسحاب من المنظمة الدولية . واذا كان الاعلان لم يتضمن معيارا لتحديد هذه الظروف الاستثنائية ، وأغفل الاشارة الى الاجراءات التى ينبع منها تقدير هذه الظروف ، فكأنه يوحى بأن

هناك من الامور المتعلقة بهذا التقرير ما ينبع من الاختصاص الاختيارى للدول الاعضاء .

وفى الواقع لا يمكن الاستناد الى اعلان سان فرانسسكو لحصر شروط ممارسة حق الانتخاب . فهذا الاعلان ليست له القيمة القانونية أو القوة الالزامية التى لنصوص ميثاق الامم المتحدة . ولكن تبدو أهمية الاعلان فى اصراره على وجود شروط قانونية محددة لممارسة هذا الحق . فاذا كان حق الانسحاب تمارسه الدول الاعضاء ، فلانه اما معترف به ضمنا فى الميثاق ، واما لانه يعد من حقوق السيادة التى للدول الاعضاء .

ومنذ أن استقر الامر على أن اعلان سان فرانسسكو لا يقيد ممارسة حق الانسحاب ، فان الشرط الوحيد الذى قد يخضع له هذا الحق هو ضرورة الاخطار الكتابى بقرار الانسحاب ، حيث أن هذا هو الضمان لرسمية الاجراء وجديته .

وأى من الشروط الاخرى لا يمكن ان تجبر الدولة المنشقة على العودة الى المنظمة طالما لا يوجد نص صريح فى ميثاقها . وتجدر الاشارة الى أن أندونيسيا لم تسىء استغلال هذا الموقف ، لانها لم تنفض يدها من الاسهام فى ميزانية الامم المتحدة ، اذ أومنت بقيمة حصتها فى ميزانية المنظمة العادية فى ٢٥ فبراير عام ١٩٦٥ ، كما أوفت بالتزاماتها المادية قبل بعض المنظمات المتخصصة الاخرى .

وتبع وجود هذه الحرية التامة التى يمكن فى ظلها ممارسة حق الانسحاب ، تخوف الكثيرين من الفقهاء ، ومن الدول ذاتها . فاطلاق هذا الحق قد يفضى الى اغراء بممارسته ، بما يؤدى الى انهيار المنظمة بأكملها وتحطيم الآمال المعقودة عليها . ومن ثم يمكن تأييد وجهة نظر الحكومة الايطالية حين قررت « أنها تشعر بوجوب التعبير عن تخوفها ازاء النتائج التى تؤرق المنظمة من جراء خلو الميثاق من أى نص يتعلق بمسألة ذات أهمية قصوى وتتمثل فى انسحاب دولة عضو من المنظمة الدولية » .

ومع هذا لا يمكن اسقاط الاجراءات التى قد تفرضها المنظمة على هذا الحق الذى يبدو وكأنه اختيارى تماما . فقد اثبتت تجربتى : منظمة الصحة العالمية واليونسكو ، أن فى قدرة أى منظمة دولية عدم قبول الانسحاب ، وقد يؤدى هذا الى خلق حالة ملائمة لاحداث تقارب لا حق بينها وبين الدولة المنشقة .

واذا كانت الصياغة الدبلوماسية التى اتصف بها رد السكرتير العام للامم المتحدة على القرار الاندونيسى ، أو على الاستفسارات التى قدمتها مختلف مراكز الاعلام فى الأمم المتحدة ، تبدو وكأنها تحتفظ بامكان اعتبار أندونيسيا عضوا « غير عامل » أكثر من اعتبارها دولة أجنبية عن المنظمة . الا أن المسلك الذى انتهجته الامم المتحدة فى مواجهة أندونيسيا مغاير فى كثير من الوجوه لذاك الذى سلكته منظمة الصحة العالمية فى مواجهة الاعضاء الغير العاملين فيها . فمثلا لم تبعث الامم المتحدة الى أندونيسيا بالمستندات المخصصة للدول الاعضاء ، ولم تدعها الى المشاركة فى أى من اجتماعات الهيئات الرئيسية فيها ، كما لم تدرج لها أية مخصصات فى ميزانية المنظمة عام ١٩٦٥ .

فقد أوضحت بعض البحوث القانونية الفروق القائمة بين العضو غير العامل، وبين العضو المنشق أو الخارج من العضوية . فالانسحاب من المنظمة ليس مجرد غياب بسيط من ساحتها حين تسعى الدولة الغائبة أو الغير العاملة لاظهار تبرمها وسخطها باثارة اضطراب يربك سير العمل من الداخل ، ولكن الانسحاب يعنى السعى للتخلص من دستور المنظمة وقوانينها . فالدولة المنشقة تصبح بمنأى عن الخضوع للالتزامات المفروضة على الدول الاعضاء .

● ولكن اذا ما نجحت دولة فى الخلاص من أحكام الميثاق ، فلسوف تظل خاضعة لكثير من الالتزامات — ان لم يكن منها جميعها — المترتبة على هذا الميثاق والتى نبعت من الحكمة والارادة الجماعية المجتمع الدولى .

● واذا ما غادرت الدولة المنشقة ساحة المنظمة ، فلا يتبع ذلك بالضرورة انسحاب مواطنيها الذين يشغلون وظائف دولية فى اطارها . ومن ثم فانسحاب أندونيسيا لم يكن عقبة أمام استمرار مواطنيها فى اداء وظائفهم ،

اذ يحظى مبدأ استقلال الوظيفة الدولية بتقدير الدول كافة .

ورغم الاهمية المتزايدة لهذا المبدأ ، فان تدهور العلاقة بين المنظمة والدولة المنشقة قد يدفع رعاياها الى الاستقالة ، هذا الامر الذى يكشف عن تفضيل لا شعورى للولاء القومى على تأكيد الصفة الدولية للوظيفة . ففى ٢١ أكتوبر عام ١٩٣٣ ، أى فى اليوم ذاته الذى انسحب « الرايخ الالمانى » من عصبة الامم عقب الاعلان الصادر فى جنيف تقدم نائب السكرتير العام فى العصبة استقالته الى السكرتير العام .

وفيما يتعلق بانسحاب اندونيسيا ، لم يقدم استقالته احد من الرعايا الاندونيسيين الثلاثة عشر الذين يعملون فى الامم المتحدة . وفى ذلك دلالة على أن استقلال الوظيفة العامة الدولية ، اضحى أكثر تأكيدا من ذى قبل .

● واذا كانت السابقة الاندونيسية التى كادت تعصف بالمنظمة الدولية ، ذات دلالات سياسية شغلت الرأى العام العالمى ، الا أن الانسحاب من المنظمة الدولية يرتب آثارا قانونية ويولد نتائج عديدة ، سواء فيما يختص بالعلاقة المستقبلة بين المنظمة واجهزتها الرئيسية والفرعية ، وبين الدولة المنشقة ، أو فيما يتعلق بماهية الالتزامات التى لا مناص من خضوع الدولة المنشقة لها ، ثم فيما يختص بالمعاهدات المعقودة فى ظل الامم المتحدة ، وكانت الدولة المنشقة طرفا فى توقيعها . ولاهمية هذه الاثار ينبغى الاشارة اليها بشىء من التفصيل .

اثر الانسحاب فى عضوية محكمة العدل الدولية :

وفقا للفقرة الاولى من المادة الثالثة والتسعين من ميثاق الامم المتحدة « يعتبر جميع اعضاء الامم المتحدة بحكم عضويتهم أطرافا فى النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية » وتبعا لهذه المادة تعتبر أندونيسيا طرفا فى هذا النظام . ويثار الخلاف فى هذه الحالة هو ما اذا كان يترتب على تبعية العضوية فى المنظمة والنظام ، تبعية فى الانسحاب من ايهما :

حقيقة أن ميثاق الامم المتحدة فى الفقرة الثانية من مادته الثالثة والتسعين فتح مجال عضوية نظام المحكمة الاساسى أمام الدول غير الاعضاء فى الامم المتحدة ، ومن ثم تستطيع أندونيسيا أن تتقدم بطلب للانضمام . ولكن بعض الآراء لا تحبذ هذا المسعى ، اذ تعتبر أن عضوية اندونيسيا كطرف فى نظام المحكمة قائمة رغم انسحابها من الامم المتحدة . وحسم الخلاف فى هذه المشكلة ليس سهلا ، اذ أن الفقرة الثانية من المادة ٩٣ هذه ترى « أن الدول غير الاعضاء فى الامم المتحدة يجوز أن تنضم الى النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توصية مجلس الامن » وطبقت هذه الاجراءات فعلا حين انضمت كل من سويسرا وليختنشتين وسانت مارين الى نظام المحكمة الدولية .

ويلاحظ أن الجمعية العامة للامم المتحدة قد أوقفت الانضمام الى نظام المحكمة على قبول الدولة غير العضو فى المنظمة الدولية للالتزامات التى تخضع لها الدول الاعضاء قبل المحكمة بمقتضى نصوص ميثاق الامم المتحدة .

فاذا ما آثرت أندونيسيا الاستمرار فى عضوية النظام الاساسى للمحكمة ، فهى فى هذه الحالة تستحدث موقفا فريدا ، اذ تكون عضوا فى نظام المحكمة رغم عدم خضوعها لالتزامات الميثاق ، هذا الامر الذى لا يميزها فقط من الدول الاعضاء فى الامم المتحدة — وهى طرف فى نظام المحكمة الاساسى ، ولكن أيضا يميزها من الدول الغير الاعضاء فى الامم المتحدة وأصبحت طرفا فى هذا النظام ، فهذه الدول ملتزمة لأحكام الميثاق .

والواقع أن استيفاء الشروط التى يصفها مجلس الامن والالحاح على ضرورة توافرها — ويبدو ذلك أيضا فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة والثلاثين من نظام المحكمة وهى تنص على : أن الدول الغير الاعضاء فى الامم المتحدة لا يمكن أن ينتظمها سلك عضوية المحكمة الا بمقتضى « الشروط التى يضعها مجلس الامن ، على أنه لا يجوز بحال وضع تلك الشروط بكيفية تخل بالمساواة بين المتقاضين أمام المحكمة » — قد لا يجعل الدولة المنسحبة مطلقة الحق فى عضوية نظام المحكمة ، اذ يجب عليها الانتماء

الى هذا النظام — اذا ما ارادت — بالشروط المعتــادة .

واذا ما قارنا بين اثر الانسحاب فى عضوية نظام محكمة العدل الدولية فى ظل الامم المتحدة ، وبين اثره فى عضوية نظام المحكمة الدائمة للعدل الدولى فى ظل عصبة الامم ، لاتضح لنـــا ان الانسحاب من العصبة لم يؤثر فى الانتماء الى نظام المحكمة الدائمة — طالما لم تظهر الدولة المنشقة ارادة منافية .

ويرجع سبب هــذا الخــلاف فى حقيقته الى العــلاقة التى تربط كلا من المنظمتين الدولتين بالجهاز القضائى الدولى فى كل حالة .

فالعلاقة التى تجمع بين الامم المتحدة ومحكمة العدل الدولية أقوى واكثر تحديدا من تلك التى كانت تصل عصبة الامم بالمحكمة الدائمة .

فمحكمة العدل الدولية مثلها مثل الجمعيــة العامة ومجلس الامن « هيئة رئيسية لمنظمــة الامم المتحدة » كما تؤكد المادة الســابعة من الميثاق والمادة الاولى من نظام المحكمة . واكثر من ذلك تطبقا للمادة الثانية والتسعين من الميثاق اصبح نظــام المحكمة ، بالرغم من تميزه عن الميثاق ، ملحقا به و « جزءا منه لا يتجزأ » .

هذه العلاقة الوطيــدة بين الامم المتحــدة ومحكمة العدل الدولية ، هى التى تفسر لنــا آلية العضوية فى الثانية بمجرد الانضمــام الى عضوية الاولى . وقد تلمسنا ذلك فى نص الفترة الاولى من المادة الثالثة والتسعين من الميثاق . وربما يفسر هذه العلاقة عدم دعوة اندونيسيا الى المشــاركة فى انتخــاب خليفــة للدكتــور عبد الحميد بدوى فى السلك القضائى للمحكمة ، كما انها لم تشترك فى التصويت الذى اجرى فى ١٦ نوفمبر ١٩٦٥ ، بشأن انتخاب السيد فؤاد عمون ايضا . ولم يحدث أن قدمت اندونيســيا احتجاجا الى المحكمة الدولية فى اى من الحالتين . وقد يبرر هذا الصمت بانشــغال اندونيســيا بأحداثها الداخلية ، أو بعدم رغبتهــا فى اثارة التوتر بينها وبين التنظيم الدولى بصورة قــد تحول بينها وبين العودة الى صفوفه . وقــد دلت الوقائع على صحة الغرض الاخير ، اذ ان اعلان اندونيسيا العودة الى الامم المتحــدة فى سبتمبر المــاضى ومع بداية الدورة الحــادية والعشرين للجمعية العامة ، لم يقابل بنفور من المنظمة الدولية بل على العكس قوبل بترحيب كبير اكده تصريح السكرتير العام « من اغتباطه بعودة اندونيسيا الى الامم المتحدة » .

● ودراسة العلاقة بين الدولة المنسحبة من المنظمة الدولية واحد اجهزتها الرئيسية ، يتبعها بالضرورة بحث علاقة هذه الدولة بالاجهزة او الهيئات الفرعية للمنظمة بصفة عامة ، أو احد هذه الاجهزة على انفراد .

فالانسحاب من المنظمة الدولية لا يعنى حتمية تجنب المشاركة فى انشــطتها المختلفة ، اذ ان التعاون الدولى فى حد ذاته مبدا مهم بغض النظر عن اعتبارات العضوية فى الامم المتحدة .

وتتعدد صور هذا التعاون واشكاله فى الهيئات الفرعية اذ لا تفرقة بين الدول الاعضاء والدول الغير الاعضاء بل تحقيق للعالميــة فى اوســع معانيها ، وخير مثال يحتذى هو مثال اللجــان الاقتصــادية الاقليمية : فالتعــاون بين الدول الاعضاء فى الامم المتحدة والدول غير الاعضــاء فيها ، داخل هذه اللجان مطرد التقدم .

والحقيقة الواضحة ان وجود العــلاقة بين الدولة المنشقة وبين هيئة فرعية (وبصفة خاصة فى المجال الاقتصادى الذى يكتسب أهمية فائقة فى عالم اليوم) قد يؤدى الى التخفيف من آثار الانفصال ، بل قد تؤدى اللقاءات التى تحدث فى ساحة هذه الهيئات الفرعية الى احتمال حدوث تقارب فيما بعد . ومع الاهمية البالغة لهــذه الهيئات ، الا انه لا يمكن تجاهل العلاقة التى تربط الهيئات الفرعيــة بالهيئــات الرئيســية للمنظمة . فالعــلاقة التى تجمع بين اللجــان الاقليمية الاقتصادية وبين المجلس الاقتصــادى والاجتماعى قد تحول ، اذا ما تأزمت الامور ، دون مشاركة الدولة المنشقة فى انشطة الهيئات الفرعية حيث تغلب الدولة فى هــذه الحــالة الاعتبــارات السياســية على ما دونهــا من اعتبارات . وقد يكون هذا الاعتبار هو ما حدا أندونيسيا على عدم حضور اجتماعات اللجنــة الاقتصادية الاقليمية لجنوب شرق آسيا فى ٢٠ ابريل ١٩٦٥ .

لما كان « انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الانسانية أحزانا يعجز عنها الوصف » هو احد التبعات التى آلت شعوب الامم المتحدة على نفسها مهمة تحقيقها ، ولما كان «حفظ السلم والامن الدولى» هو اول مقاصد الامم المتحدة وأهدافها ، فقد نص الميثاق فى الفقرة الرابعة من مادته الثانية على أن « يمتنع اعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوه أو استخدامها ضد سلامة الاراضى أو الاستقرار السياسى لاية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة ومن ثم فعلى جميع اعضاء الهيئة ــ طبقا للفقرة الثالثة من المادة الثانية فض منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والامن والعدل الدولى عرضة للخطر » ومثار الخلاف فى هذه الحالة هو مدى التزام الدولة المنشقة مثل هذه المبادىء المفروضة على الدول الاعضاء والتى تشكل احدى دعائم التنظيم الدولى . فالدولة ، وقد تخلت عن عضويتها ، تصبح غير مقيدة بأحكام الميثاق . ولكن الواقع أنه اثر انسحاب أندونيسيا ، عبرت الكثير من الدول عن استحالة التحلل من التزامات الميثاق وأحكامه . فايطاليا تؤكد فى مذكرتها المؤرخة ١٣ مايو سنة ١٩٦٥ « أن مبادىء الميثاق هى مبادىء القانون العام العرفية وأن الميثاق لم يفعل الا مجرد التذكير بها ، فجدير بأندونيسيا الخضوع لهذه المبادىء ــ وان انسحبت من المنظمة » ومحاولة اكساب بعض أحكام الميثاق القوة التى للقاعدة العرفية هى مثار خلاف شديد . حقيقة ان المبادىء التى عرضتها المادة الثانية فى فقرتيها الثالثة والرابعة، كثيرا ما تعددت الاشارة اليها فى اطار العلاقات الدولية ، وتؤكد غالبية الدول ان لم يكن كلها التزامها لهذه المبادىء ، ولكن هذه التأكيدات المتكررة لاكساب هذه المبادىء قوة القواعد العرفية ، طالما أن الدول تسلك فى علاقاتها مناهج جد مغايرة للامتثال لاهدافها ومقاصدها . كما أن هذه المسألة ليست محل اتفاق من الفقهاء ، فقد أسفرت مناقشات قريبة للجنة القانون الدولى بشأن هذه المبادىء ، عن خلافات عميقة اذ هى احدى المسائل الهامة التى تكون الدول أكثر حساسية ازاءها .

● والانسحاب الذى يكون مبعثه صراع بين دولتين او اكثر قد يتبادر بصدده الى الاذهان ما حدث فى عصبة الامم حين انسحبت بعض الدول لتصبح طليقة اليد ، منتهجة للسياسة التى ترتئيها دون ان تصبح عرضة للعقاب اذا ما تلمست سبل العدوان . لهذا السبب يشير الكتاب البريطانى فى شأن انسحاب أندونيسيا الى الفقرة السادسة من المادة الثانية ، وهى التى تجعل « للهيئة العمل على ان تسير الدول غير الاعضاء فيها على هذه المبادىء بقدر ماتقتضيه ضرورة حفظ السلم والامن الدولى » .

وهذا النص يسمح للمنظمة ، اذا ما تعرض السلام الدولى او الامن الدولى للخطر ، أن تفرض على الدول (الغير الاعضاء) الاجراء أو العمل الذى تراه مناسبا فى تلك الحالة القاهرة . ومع هذا فطبيعة الاجراء الذى للمنظمة أن تفرضه ، غير متفق عليها . فبعض الاراء يجعل سلطة المنظمة فى تلك الحالة ذات طابع سياسى ، وبعضها الآخر يجعلها سلطة نابعة من الاختصاص القانونى المترتب على الصفة اللاصقة بوظيفة الامم المتحدة ، كمنظمة داعية الى العالمية .

والامم المتحدة فى هذه الناحية أكثر شمولا وتعميما حين تقارن بالمجلس الاوربى مثلا الذى قام لتحقيق المصلحة العامة « لجميع الدول المتمدينة » .

ولقد اسهم الراى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية فى شأن تعويض الاضرار المترية على خدمة تقوم بها الامم المتحدة ، فى تأكيد « أن حقوق وواجبات المنظمة تتوقف على اهدافها ووظائفها المعلنة او المبينة فى دستور انشائها ، والتى تنميها الممارسة الفعلية » فاذا ما فحصنا موقف الدولة المنشقة لوجدنا ان هذه الدولة حين وافقت من قبل على الميثاق ، تكون قد قبلت مبدأ قدرة المنظمة على التدخل فى الحالات التى ارتأتها الفقرة السادسة من المادة الثانية بالنسبة الى الدول غير الاعضاء فى الامم المتحدة . فهل تظل الدولة المنشقة مقيدة بهذا القبول حتى وان غادرت المنظمة وتحررت من الخضوع لاحكام ميثاقها ؟

ان الدولة المنشقة قد تؤكد التزامها لمبادىء الميثاق أو دستور المنظمة . فمثلا اكد وزير خارجية اندونيسيا أن بلاده « سوف تظل مخلصة للمبادىء المدعمة للتعاون الدولى والمنصوص عليها فى ميثاق الامم المتحدة » .

ولكن مفهوم الالتزامات — والحال هذه — قد يختلف بسبب المقتضيات السياسية . وعلى ذلك نجد أن مؤتمر أديس ابابا سنة ١٩٦٣ يقرر ان الاستعمار هو عدوان دائم ، ويرجع الكفاح المسلح ضده الى حق شرعية الدفاع ، ومن ثم فهو لا يشكل انتهاكا للفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة .

وأندونيسيا حين انسحبت من الامم المتحدة كانت ترى فى ملاييزيا صنيعه للاستعمار الجديد ، وطبقا للرأى السابق فالكفاح المسلح ضدها هو حق شرعى فى الدفاع . واذا كان هذا الحق يرتبط بالمحافظة على السلام ، فمن العسير على أعضاء مجلس الأمن الاتفاق حول هذا الامر ، وقد يؤثرون احالة المسألة الى الجمعية العامة .

واذا لم تكن النصوص المجردة كفيلة بغرض احترام مبادىء الميثاق ، فان ارادة الدولة السلامية — وهذا واضح فى حالة أندونيسيا ورغبتها فى عدم حدوث انشطار بين صفوف دول العالم الثالث ، وهى احدى زعاماته — كفيلان بتحقيق هذا الغرض . ولقد سلكت أندونيسيا مسلكا حسنا لتؤكد مخططاتها السلامية وهى تتمثل فى احترام تعهداتها الدولية التى تعاقدت عليها ، وبصفة خاصة اتفاقية ايريان .

العودة الى الامم المتحدة :

من الناحية الثانوية يعنى الانسحاب مغادرة ساحة المنظمة ، ومن ثم فاعتزام استئناف العضوية لا يكون الا بالتقدم بطلب للعضوية يخضع فى هذه الحالة لما يخضع لطلب الدولة الاجنبية من شروط فرضها الميثاق فى مادته الرابعة تلك التى تتطلب صدور قرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الامن فى هذا الشأن .

واذا كانت الدولة قد قبلت فى بادىء الامر دون ما اعتراض ، فقد لا يكون الحال كذلك حين تتطلب اعادة انضمامها .. فقد يمنع قبولها ، سلوك عدوانى قد تكون انتهجته فترة تحررها من التزامات المنظمة .

وهناك راى قدمه البروفسور روسو فى صدد مشكلة العودة الى عصبة الامم ، اذ رأى : ان أسبانيا وكوستاريكا بعد أن غادرت العصبة ، استطاعت احتلال مقاعدها دون حاجة الى اعادة اجراءات الانضمام . ففى رأيه « أن اختصاص الانسحاب هو بطبيعته اختيارى ، سواء فى تحديد أسبابه ، أو فى تحديد موعد تنفيذه ، أو فى المدة التى يستغرقها » . فقرار الانسحاب هو تعبير عن ارادة الدولة المنشقة وليس تعبيرا عن اختصاص مقيد . وتستطيع الدولة أن تلغى هذا القرار بارادتها المنفردة » ولكن قد يبدو الارتباط بين حرية الانسحاب وحرية العودة مفقودا . فالانسحاب من المنظمة قرار قد تتخذه الدولة بارادتها المنفردة ، أما قرار العودة فلا يمكن أن يكون كذلك . فاذا كان الانفصال بطبيعته عملا أو تصرفا فرديا ، فاعادة الانضمام يتطلب توافق ارادات متعددة .

ولذلك فان المسلك الذى انتهجته العصبة فى هذا الصدد مثار خلاف على الصعيد القانونى، من حيث أن الجانب السياسى لمشكلة الانتماء الى المنظمة قد تغلب على جانبها القانونى . ولكن كان من الصعب على منظمة دولية اعترفت بالانسحاب أن تضع قيودا على اعادة الانضمام اليها . فلم تكن هناك مدعاة لمعاقبة الدولة المنسحبة .

● ولكن بالنسبة الى الامم المتحدة تبدو الآثار القانونية للانسحاب محدودة بعض الشىء — فليست الامم المتحدة هى المنظمة الوحيدة التى فى نطاقها يمارس التعاون الدولى ، بل هناك كثير من المنظمات الاقتصادية والفنية التى تستطيع الدولة المنشقة المشاركة فى انشطتها . ولذلك يرى جانب كبير من الفقهاء — ضرورة

تطبيق الاجراءات المنصوص عليهـا فى المـادة الرابعة من الميثاق اذا ما رغبت الدولة المنشقة فى استئناف عضويتها .

ولكن بالنسبة الى مجريات الامور حين عزمت أندونيسيا على استئناف عضـويتها مع بداية الدورة الحادية والعشرين للجمعية العـامة ، واعـلان الامم المتحـدة ـ المتمثل فى تصريح سكرتيرها العام عن اغتباطه بهذا القرار ـ نجد تغليبا للجانب السياسى للمشكلة العنصرية أيضا ، اذ لم يكن هناك ضرورة أو مبرر لاثارة مشاكل اجرائية قد يترتب عليها مشكلات اكثر صعوبة تهدد المنظمة ذاتها .

وبقرار أندونيسيا العودة الى الامم المتحدة ، انتهت المشكلة ، أو السابقة التى سـببت أرقا وقلقا للمنظمة الدولية ولشـعوب العـالم ، بل لشعوب العالم الثالث على وجه التخصيص ، هذا العالم الثالث الـذى تحتل أندونيسـيا احـدى زعاماته .

عفاف المغربل

التكـتـل الاقتصـادى فى أفـريقـيـا

أن الاسـتقلال السـياسى لـدول القـارة الافـريقيـة لا يعنـى نهاية المطاف بالنسبة الى أمالها فى أن تلحق بركب التطور وعصر الفضاء بعد أن جثم الاستعمار على صدرهـا مئـات السنين ، وترك التخلف الاقتصادى الرهيب معرقلا لكل محاولة لتحقيق الحرية الاجتماعية وحصول كل افريقى على نصيب عادل من الثروة والدخل يوفر له مستوى معقولا من العيش يعوضه عن سنى الحرمان الطويلة .

واذا كان الاستعمار العالمى قد نبذ شـكله التقليدى وهو الاحتلال العسكرى ، فانه قـد استبدل به شكلا أشد ضراوة واستغلالا وهو الشكل الاقتصادى أو الاستعمار الجديد للدول النامية والحديثة العهد بالاسـتقلال السياسى مستغلا ضعف وتخلف اقتصادياتها . وعلى سبيل المثال اذا نحن نظرنا الى الاقتصاد الافريقى بصفة عامة فاننا نجده كأى اقتصاد آخر متخلف يعتمد على الزراعة وانتاج عـدد محدود من المـواد الاولية ، بينما لا يمثل الانتاج الصناعى سوى نسبة ضئيلة من الناتج القومى ، أما وسائل النقل والمواصلات فهى محدودة للغاية لان شبكة المواصلات الموجودة حاليا فى افريقيا لم تقم فى الاصل الا لخدمة الاغراض السياسية والعسكرية للدول المستعمرة ، وما أعد منها لاغراض اقتصادية كان الهدف منـه ربط المستعمرات الافريقيـة بالدول الاوربية التى كانت تسيطر عليها . ولهذا فان الاستغلال الكامل لمصادر الثروة الطبيعية فى أفريقيا سيحل لنا الكثير من المشاكل التى تواجه القارة ، وأهمها ضعف مستوى الانتاج وضعف التبادل التجارى بينها وانخفاض مستوى المعيشة ومستوى دخل الفرد . وفى الوقت نفسه أصبح لزاما على الدول الافريقية الحديثة الاسـتقلال وجميعها تشترك فى ظاهرة التخلف الاقتصادى ، أن تضع برنامجا موحدا للعمل من اجل التعاون الاقتصادى الافريقى القائم على التقدم السريع نحو النمو عن طريق الاعتماد ذاتيا على اقتصاديات القارة أساسا ، لتحقيق زيادة ملموسة فى معدل النمو فى كل دولة من الدول المختلفة . وفى الوقت نفسـه نرى أن تحقيق التكامل الاقتصـادى فى

أفريقيا هو السبيل الوحيد للوقوف فى وجه التكتلات الاقتصادية العالمية التى يتستر وراءها الاستعمار الجديد ، وهو أيضا الطريق المأمون لتنمية اقتصاديات القارة ورفع مستوى معيشة شعوبها وتحقيق الاستقلال الاقتصادى ليكون سندا ودعامة للاستقلال السياسى .

يمكن القول أن التكامل الاقتصادى هوصورة من صور التكتل الاقتصادى ، ولكنه تكتل مبنى على مجموعة من المنافع والمصالح المتبادلة وليس تكتل الجانب الضعيف مع الجانب القوى لصالح القوى . انه باختصار يرمى الى الحصول على مزايا اتساع رقعة السوق والاستغلال الاقتصادى لموارد كل دولة بهدف تحقيق نمو متوازن فى اقتصادياتها يتفادى مراكز الاختناق فى بعض مراكز الانتاج والتوزيع . واذا كان التعاون الاقتصادى يعنى اتفاق مجموعة من الدول على التقليل من أشكال التمييز الموجودة بين الوحدات الاقتصادية المنتمية لكل منها ، ومثال ذلك الاتفاقات الدولية الخاصة بالسياسات التجارية ، فان التكامل الاقتصادى يعنى ببساطة الاجراءات الفعالة لابطال والغاء مختلف صور التفرقة الكمية (كنظام الحصص) والقيمية (كالرسوم الجمركية) الموجودة بين الاقتصاديات القومية بحيث نصل فى النهاية الى مرحلة تتميز بغياب مختلف أشكال التمييز . مثال ذلك ازالة الحواجز التجارية بين الدول .

التعاون الاقتصادى الافريقى

واذا كان النصف الاول من القرن العشرين قد تميز بكفاح أفريقيا للحصول على الاستقلال السياسى ، فان النصف الثانى منه تميز ببذل الجهود من أجل التعاون الاقتصادى والدعوة الى الوحدة بين الدول الحديثة الاستقلال .

ولقد جاء تأسيس اللجنة الاقتصادية الافريقية التابعة للامم المتحدة E C A عام ١٩٥٨ دفعة قوية للتعاون الاقتصادى فى أفريقيا ولا نستطيع أن ننكر الدور المهم الذى قامت به اللجنة فى هذا الشأن . ومن نشاط هذه اللجنة نذكر على سبيل المثال :

١ — القرار الذى يدعو السكرتير التنفيذى للجنة الى القيام بعمل مسح كامل أولى للتجارة الداخلية فى أفريقيا وظروف التصنيع داخل القارة ، وأيضا الدعوة الى عقد مؤتمر لرجال الاعمال الافريقيين .

٢ — وكانت الخطوة العملية الاولى التى تبنتها اللجنة الاقتصادية الافريقية فى فبراير ١٩٦١ هى القرار رقم (III) 27 لانشاء بنك التنمية الافريقى وقد أصبح حقيقة واقعة وبدأ البنك يمارس نشاطه فى أول يوليه ١٩٦٦ فى أبيدجان .

٣ — وفى دور الانعقاد الرابع أصدرت اللجنة القرار رقم (IV — 58) بتأسيس المعهد الافريقى للتخطيط والتنمية الاقتصادية I D E P بداكار لتدريب واعداد الخبراء اللازمين لاعداد خطط التنمية فى الدول الافريقية .

٤ — وفى دور الانعقاد الخامس أصدرت اللجنة فى ٢ مارس ١٩٦٣ قرارين مهمين بدعوة السكرتير التنفيذى للقيام بدراسة انشاء سوق افريقية مشتركة واتحاد أفريقى للمدفوعات ، آخذا فى اعتباره الدراسات التى قامت بها لجنة التجارة وأيضا لجنة الصناعة والمصادر الطبيعية المتفرعتين من اللجنة الاقتصادية الافريقية .

كما دعا القرار أيضا الحكومات الافريقية لتسهم اسهاما فعالا فى هذه الدراسات للاسراع بتكوين السوق المشتركة ، ثم صدر قرار رؤساء الدول والحكومات الافريقية فى مؤتمر القمة الافريقى بدعوة السكرتير التنفيذى للجنة الى تقديم المساعدات الممكنة لتشكيل لجنة خاصة من الخبراء لدراسة تكوين اتحاد المدفوعات الافريقى وكيفية تحرير العملات الوطنية الافريقية من ارتباطها بالكتل النقدية الخارجية ، تمهيدا لوضع أسس تكوين منطقة نقدية افريقية موحدة .

واذا كانت اللجنة الاقتصادية الافريقية قد أدت الدور الرئيسى فى مجال التعاون الاقتصادى الافريقى ، فهذا لا ينفى أيضا نشاط بعض الكتل التى تكونت خارج نطاق اللجنة ، مثل كتلة الدار البيضاء وقد تكونت عام ١٩٦٢ من الجزائر وغانا وغينيا ومالى والمغرب والجمهورية العربية

المتحدة ، ووقعت فيما بينها اتفاقا لتأسيس اتحاد للمدفوعات . ورغم أن الاتحاد المذكور لم ينجح تماما فى تحقيق أهدافه من الناحية العملية ، الا انه كان ولاشك أول محاولة جادة لتنظيم طرق الدفع والمقاصة بين بعض الدول الافريقية .

التكامل الاقتصادى الافريقى

... واذا نحن انتقلنا من موضوع التعاون الاقتصادى لنناقش امكانيات التكامل الاقتصادى فى أفريقيا ، لوجدنا أن التكامل يمكن أن يتحقق على أحد المستويات التالية :

(أ) تكامل مبنى على حرية انتقال السلع داخل منطقة محددة ، ويعنى هذا تحقيق التكامل على المستوى التجارى عن طريق الاتفاق على انشاء منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركى بين مجموعة من الدول الافريقية .

(ب) تكامل مبنى على حرية انتقال السلع وعوامل الانتاج داخل المنطقة المحددة ، ويعنى هذا تكاملا على المستوى التجارى والصناعى ، ويتضمن ثلاثة أشكال متوقعة : سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادى أو تكامل اقتصادى تام .

ومن أمثلة الشكل الاول من اشكال التكامل الاقتصادى فى أفريقيا ، لدينا منظمة التجارة الحرة لغرب أفريقيا وتضم ساحل العاج وغينيا وليبريا وسيراليون ، والاتحاد الجمركى الغربى ويضم ساحل العاج وفولتا العليا وداهومى وموريتانيا والنيجر والسنغال، والاتحادالجمركى لافريقيا الوسطى الاستوائية ويضم الكونغو برازافيل وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والكاميرون وجابون .

وبالنسبة الى الشكل الثانى أو المستوى الاعلى منمستويات التكامل الاقتصادىالافريقى، هناك السوق المشتركة لشرق أفريقيا وتضم أصلا كينيا وأوغندا وتنزانيا ومن الممكن أن تتسع السوق لتنضم اليه مستقبلا بعض دول شرق أفريقيا مثل : الكونغو كنيشاسا (ليوبولد فيل سابقا) وبورندى وأثيوبيا وملاوى وروانده والصومال والسودان وزامبيا ومدغشقر .

هذا بالاضافة الى المشروعاتالاخرى المقترحة لتحقيق التكامل على المستوى التجارى عن طريق الاتفاقات الثنائية واتفاقات الدفع بين الدول الافريقية ، وانشاء اتحاد افريقى للمدفوعات وتأسيس البنك المركزى الافريقى .

(جـ) التكامل القطاعى .

ويعنى ببساطة الانتقال من قطاع الى آخر وتحقيق التكامل بالنسبة الى مختلف الصناعات بصورة متعاقبة . وقد أوصى بتطبيق هذا الاسلوب فى فترة ما بين الحربين ووجد له أنصارا كثيرين فى الفترة التالية للحرب العالية الثانية ، فقدمت مقترحاتلربط قطاعات منوعة مثل صناعة الحديد والصلب والنقل والزراعة فىأوربا . ودعا مشروع ستيكر الى تكامل الاقتصاديات القومية عن طريق الغاء الحواجز صناعة اثر أخرى .

وبالنسبة الى هذا الشكل من التكامل لدينا فى أفريقيا مشروع De berniss لانشاء صناعة متكاملة للحديد والصلب فى غرب أفريقيا وقد أوصت بعثة اللجنة الاقتصادية الافريقية بالشكل التكاملى لهذه الصناعة فى غرب أفريقيا .

وتحقيق التكامل الاقتصادى علىاحدى الصور الثلاث السابقة مرتبط ببعض الاعتباراتالنظرية والعملية والتنظيمية . فمن الضرورى قبل كل شىء عمل تحليل اقتصادى عن طريق بعض البرامج الخطية Linear Programming لبيان الزيادة التى ستتحقق فى الدخل القومى لكلدولة، وزيادة العمالة ، وحجم التبادل التجارى، وكيفية استغلال الموارد المتاحة ، وتجميع الاسواق الداخلية للاقاليم ، وعمل مسح شامل للموارد المناسبة للاستغلال الاقتصادى . ثم يأتى بعد هذا كله وضع الاهداف الاستراتيجية لعملية التكامل والتى يمكن تحقيقها عن طريق تعبئة الموارد المتاحة والطاقاتالتكنولوجية لاستخدامها الاستخدام الأمثل . ومن جهة أخرى فانه من الاهمية بمكان التنبؤ بالوقت اللازم لكل مشروع لكى يعطى عائدا صافيا ، ويتم هذا عن طريق أبحاث السوق والمؤشرات الاحصائية للقدرات الفنية والانتاجية فى كل بلد .

ثم يأتى التطبيق العملى لكل ما سبق ، وينبنى أساسا على اختيار مجال المشروع المقترح

أو الصناعة بحيث تتحقق الاهداف النظرية المرسومة. وسيكون اختيار الاهداف الاستراتيجية مبنيا على اكتشاف البيئة الصالحة للتعاون الداخلى بين الدول ، والتنسيق بين خطط التنمية فى كل منها عن طريق اجراء مقارنات بين حسابات الدخل القومى ، وجداول الانفاق العام ، وحجم الاستثمارات والمدخرات ، وامكانيات التمويل المحلى والاجنبى لكل دولة وتحديد الميادين الغالبة التى تتجه اليها التنمية فى الاقاليم ، واختيار وحدة نقدية مشتركة للمقارنة (كالدولار مثلا) ومن جهة أخرى تحديد المناطق التى يمكن أن يتم داخل حدودها تعاون اقليمى وثيق يمكن أن يغل العائد الاقصى ، نتيجة وجود بعض المشروعات العامة الاساسية كالطرق والكبارى والسكك الحديدية . بمعنى أن الاستثمار فى هذه المناطق لن يجد نفسه مضطرا الى تنفيذ بعض هذه المشروعات العامة تحقيقا لاهدافه الاساسية ، بل سيجدها متوافرة يمكن أن تساعده وتعاونه وتوفر له امكانيات العمل والانتاج .

والان ، وبعد أن عرضنا لاشكال التكامل الاقتصادى الموجودة حاليا فى أفريقيا والاسس التى يمكن أن يقوم عليها مستقبلا ، يجدر بنا أن نتناول بشىء من التفصيل دراسة هذه الاشكال بالنسبة الى بعض المناطق فى أفريقيا ، ولتكن عن شرق ووسط أفريقيا .

التعاون الاقتصادى فى شرق أفريقيا :

تكونت السوق المشتركه لشرق افريقيا من تنزانيا وأوغندا وكينيا قبل حصول كل دولة منها على الاستقلال فى الاعوام ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ على التوالى ، وكانت هذه السوق تشكل فى الواقع صورة اقتصادية فريدة تحمل داخل اطارها أكثر من مواصفات الاتحاد الجمركى ، ولا تصل فى مجموعها الى مرتبة السوق المشتركة ، فبالاضافة الى التعاريف والرسوم الداخلية والخارجية الموحدة بين الدول الثلاث الاعضاء ، تضم أيضا بعض الاجهزة التى تسهر على تقديم الخدمات المشتركة لاعضائها ، مثل السكك الحديدية والموانى والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والعملة المشتركة (١٠) .

ثم جاء استقلال هذه الدول سياسيا على التوالى وما تبع ذلك من تنفيذ بعض خطط التنمية الاقتصادية من غير تنسيق ، الامر الذى أدى الى أن تصبح هذه السوق المشتركة أقل من « اتحاد جمركى » وأقل من « سوق مشتركة » ولكنها تحتوى على بعض العناصر المميزة لكل منهما .

ومن هذه الاجراءات التى أدت الى هذا الوضع الفريد ، قيام تنزانيا عام ١٩٦٥ بانشاء بنك مركزى مستقل يقوم باصدار عملة خاصة بها ، وهو اجراء ولاشك يحد من امكانيات عمل السوق المشتركة . ثم جاء عقد اتفاق كمبالا فى ابريل ١٩٦٤ بين الدول الثلاث حيث نص فيه صراحة على اتباع نظام الحصص العينية بالنسبة الى بعض السلع الداخلة فى التجارة بين الدول الثلاث وكذا تحديد مقام المنظمة على أساس كونها اتحادا جمركيا وهذا يعنى أيضا تحديد امكانيات العمل أمام المنظمة كسوق مشتركة . ومن جهة أخرى نجد أن الاجتماع الوزارى الذى تم بين الدول الثلاث بعد الاستقلال ، قد أضاف أكثر من عنصر لمكونات السوق المشتركة بينها .

المشاكل الرئيسية التى تعترض السوق المشتركة لشرق أفريقيا :

أدت عمليات التنمية الاقتصادية الغير المنسقة بين الدول الثلاث بعد الاستقلال ، الى خلق الكثير من المشاكل التجارية وخلل الميزان التجارى لتنزانيا وأوغندا دون كينيا بسبب بداية كينيا الرائدة فى مجالات التنمية الصناعية . والجدول التالى يبين لنا التجارة فى السلع المنظورة بين تنزانيا وكل من اوغندا وكينيا .

ومنه يتضح لنا تزايد العجز فى الميزان التجارى لتنزانيا من ٦٫٨٥٨٫٠٠٠ مليون جنيه استرلينى عام ١٩٦٠ ليصبح عام ١٩٦٤ مبلغ ١٠٫٥٧١٫٠٠٠ مليون جنيه استرلينى ، وهو أمر يبعث على القلق ولاشك ، طالما أن الزيادة فى الواردات تتمثل فى سلع استهلاكية . لهذا لم يكن أمام تنزانيا بد من اتخاذ بعض الاجراءات

الفعالة لتصحيح الخلل الموجود فى ميزانها التجارى، ومن ذلك مثلا وضع خطة تنمية مستقلة عن الاقليمين الاخرين مدتها خمس سنوات والدعوة الى عقد مؤتمر فى كمبالا عام ١٩٦٤ لبحث مشاكل السوق .

اتفاق كمبالا فى ابريل ١٩٦٤ :

تم توقيع اتفاق كمبالا بين الدول الثلاث كنتيجة حتمية للضغوط التى قامت بها تنزانيا من أجل تكييف العلاقات التجارية الموجودة بين الاعضاء، واصلاح الخلل فى الموازين التجارية الناتج من زيادة سرعة التنمية الاقتصادية فى بعض الدول دون الاخرى ، نتيجة عدم التنسيق بين الخطط الاقتصادية للتنمية بين الدول الاعضاء فى السوق وكان من بين ما اتفق عليه من اجراءات ما يأتى :

١ — الاعتماد اساسا على السوق المحلى للاستهلاك بالنسبة الى بعض المنتجات الصناعية الجارى انتاجها حاليا (داخل دول السوق) او التى تضع احدى دول السوق خططا لانتاجها مستقبلا .

٢ — تطبيق نظام الحصص بالنسبة الى المنتجات الصناعية التى تتوافر لها امكانيات الربح نتيجة اتساع السوق ، وذلك بهدف الموازنة بين الدول التى لديها فائض فى ميزانها التجارى والدولة التى لديها عجز مع تدعيم السوق المحلى للاخيرة بالمنتجات المشابهة .

٣ — تتعهد الدول التى لديها فائض فى ميزانها التجارى بدراسة امكانيات التبادل التجارى والحد الاقصى الممكن عن طريقة زيادة الواردات من الدول ذات العجز .

٤ — تتخصص كل دولة فى الانتاج على الاساس الاقليمى التالى (بالنسبة الى السلع التى يمكن تسويقها بين الدول الثلاث) :

تنزانيـــا :

١ — تصفية وتكرير وتركيب أربعة أنواع من زيوت المحركات .

٢ — تجميع أجزاء بعض أنواع اللوريات وعربات النقل .

٣ — صناعة الراديو .

٤ — صناعة المواسير وعجلات واطارات السيارات .

أوغنـــدا :

١ — صناعة بعض أجزاء السيارات وتجميع العجلات .

٢ — صناعة نترات السماد والمخصبات الأزوتية الاخرى .

كينيـــا :

١ — صناعة اللمبات الكهربائية العادية ولمبات الفلورسنت .

ولاى دولة عضو الحق فى انتاج بعض السلع المشابهة لما تخصصت فى انتاجه دولة أخرى ، بشرط تغيير شكله أو تنويعه .

٥ — اختيار لجنة محايدة من الخبراء الصناعيين من خارج شرق أفريقيا ، لتقديم النصح

(بالالف جنيه استرلينى)

العام	قيمة السلع المحلية المصدرة الى كينيا واوغندا من تنزانيا	قيمة السلع المحلية المصدرة من كينيا واوغندا الى تنزانيا	صافى العمليات التجارية
١٩٦٠	٢٣٢٤	٩١٨٢	—٦٨٥٨
١٩٦١	٢٢٣٤	١٠٦٠٥	—٨٣٧١
١٩٦٢	٢٣٩٧	١١٦٨٥	—٩٢٩٤
١٩٦٣	٣٤٢٣	١٢٣٥٨	—٨٩٢٥
١٩٦٤	٥١٣١	١٥٧٠٢	—١٠٥٧١

والمشورة فى كيفية توزيع الصناعات مستقبلا عند توسعها تبعا لامكانيات كل دولة .

النقد الموجه لاتفاق كمبالا

ويمكن ايجازه فيما يلى :

أولا : أن الاتفاق على التخصص الاقليمى فى بعض الصناعات بالنسبة الى كل دولة ثم اعطاء كل منها الحق فى انتاج سلع مشابهة لما تخصصت فى انتاجه دولة أخرى ، غير مقبول من الناحية المنطقية . ذلك لان قيام دولة بانتاج سلعة معينة لم تكلف بها أصلا يعنى الحكم بالموت على المؤسسة التى تنتجها ما لم تقم بتغيير شكلها أو تنويعها !

ثانيا : من المحتمل أن يتم تحديد الواردات من خارج الدول الثلاث . فاذا تم هذا على سبيل المثال بالنسبة الى باقى دول شرق افريقيا التى تكون مع الدول الثلاث اقليما ملائما للاتحاد من الناحية الطبيعية ، فاننا نكون ولا شك ازاء موقف يتعارض مع الدعوة الى التكامل الاقتصادى الاقليمى .

ثالثا : من المحتمل أيضا أن يؤدى هذا الاتفاق الى خلق عدم توازن فى التبادل التجارى بين الاتحاد وباقى دول اقليم شرق فريقيا ، أو بعبارة أخرى اذا نجح الاتحاد فى علاج الخلل فى الموازين التجارية لاعضائه فانه قد ينقل هذا الخلل الى باقى دول اقليم شرق افريقيا .

رابعا : قد يؤدى اتباع نظام الخصص بين دول الاتحاد الى تشجيع اتجاه التجارة الخارجية لدول الاتحاد وباقى دول شرق افريقيا الى خارج القارة .

خامسا : أن الحرص الشديد والتركيز المستمر فى بنود الاتفاق على ضرورة اتخاذ اللازم لسد الفجوات الموجودة فى الموازين التجارية للدول الاعضاء ، ربما أدى الى تغافل وتناسى الهدف الاسمى : وهو تنمية التكامل الصناعى وتحقيق معدل سريع للنمو الاقتصادى داخل دول الاتحاد ومنطقة شرق افريقيا بصفة عامة ، ومن جهة أخرى فان علاج وتقويم عدم التوازن الاقليمى يجب أن يتم على مستوى الاتحاد ، أما اتخاذ بعض القرارات والقيام باجراءات فردية من جانب الدول الاعضاء فهو أمر ولا شك يزعزع من أركان الاتحاد ويهدده بالحل .

والذى لا شك فيه أن اتفاق كمبالا — رغم النقد الموجه اليه — يفتح الباب أمام امكانية تعاون الاقاليم مع بعضها البعض كخطوة ربما تسبق عمليات التكامل الاقليمى ، وان اتساع هذه السوق المشتركة لشرق افريقيا مرتبط بمدى استعدادها لضم اعضاء آخرين علاوة على أعضائها الثلاثة الحاليين وهو أمر موقوت بنجاح وسرعة حل المشاكل والصعاب الجارية التى تواجه الاتحاد .

التعاون الاقتصادى فى وسط افريقيا

تبلغ المساحة الكلية لاقليم دول وسط افريقيا حوالى ۳٫۳٤۲٫۰۰۰ كيلو متر مربع تقريبا يسكنها ۲۸٫۲٤۹٫۰۰۰ مليون نسمة ودول وسط افريقيا التى حصلت على استقلالها حديثا هى : الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى ، والكونغو برازافيل والكونغو كينشاسا وجابون وتشاد ورواندا وبورندى .

وقد أوصت البعثة التى أوفدتها اللجنة الاقتصادية الافريقية لبحث امكانيات التعاون الاقتصادى فى وسط افريقيا باعتبار الاتحاد الجمركى الاستوائى (U.D.E.) الذى يتكون من الكاميرون وجمهورية افريقيا الوسطى والكونغو برازافيل وجابون وتشاد ، كنواة من أجل التكامل الاقتصادى الاقليمى بحيث يتوسع هذا الاتحاد ليضم الدول الثلاث الباقية .

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف تتخذ الخطوات الاتية :

١ — عمل مسح شامل للقوى العاملة الموجودة ، مع التوسع فى التعليم وبرامج تدريب العمال ودراسة آثار التنمية والتصنيع فى الصحة العامة .

٢ — الاستمرار فى عمل مسح شامل للمصادر الطبيعية فى الاقليم .

٣ — دراسة امكانيات التوسع فى الاعتماد على وسائل النقل داخل الاقليم .

٤ — استغلال وتنمية مصادر الطاقة الطبيعية فى الاقليم مثل البحيرات والانهار .

٥ — الاهتمام بالتنمية الزراعية وزيادة حجم التبادل التجارى بالنسبة الى المنتجات الزراعية .

٦ — تنسيق خطط التنمية الصناعية فى الاقليم من طريق :

(أ) حصر الامكانيات الصناعية لكل دولة ، والصناعات التى يمكن أن تنشأ فى أى مكان من الاقليم (الصناعات الغذائية ، صناعة المنسوجات والصناعات المرتبطة بعضها ببعض مثل الكيماويات ومواد البناء والصناعات المعدنية) .

(ب) الفصل بين الصناعات الاقليمية والصناعات التى تتطلب أسواقا أخرى أوسع سواء بالنسبة للاقليم أو داخل افريقيا أو خارجها (مثل الصناعات الغذائية والكيماويات ، المخصبات الصناعية ، المنسوجات ، المعادن والصناعات المعدنية) .

(جـ) توزيع الصناعات بين كل دولة داخل الاقليم يكون مبنيا على أساس اختيار الاقل نفقات فى الانتاج ، ومن الطبيعى أن هذا الامر يتقرر فى ضوء المواد الخام الممكن الحصول عليها والسوق الفعلية أمام المنتجات وطبيعة الصناعة الواقع عليها الاختيار .

٧ — أن انضمام الكونغو (كينشاسا) الى الاتحاد الجمركى الاستوائى (U. D. E) مرتبط بالاجراءات الاتية :

(أ) تشجيع التبادل التجارى بين الكونغو (كينشاسا) وجيرانها أعضاء الاتحاد (U. D. E) وخاصة فى السلع المرغوبة مثل الاسمنت والمنسوجات والمنتجات المعونية .

(ب) تبادل المعلومات التفصيلية الخاصة بجميع مشروعات التنمية فى كل من الزراعة والصناعة بين أعضاء الاتحاد والكونغو كينشاسا .

(جـ) الاتفاق على التنسيق بين أعضاء الاتحاد والكونغو كينشاسا فى مجال الصناعات القائمة على الحجم الكبير .

(د) القيام بدراسات بهدف الوصول الى نظام للدفع والتعاون النقدى بين الفرنك الكونغولى والفرنك الافريقى C F A عن طريق الاستعانة باللجنة الاقتصادية الافريقية والخبراء من خارج افريقيا .

(هـ) تجميع خطط التنمية التى فى دور الاعداد وعقد اتفاقات للتنسيق الزراعى والصناعى بين كل اقليم وآخر باجراء بعض التعديلات .

(و) عمليات التكامل الصناعى لمنطقة وسط افريقيا قد يترتب عليها نقل بعض المراكز الانتاجية من بعض المناطق وانجذابها الى سوق مشتركة حرة ربما على الساحل أو فى منطقة كينشاسا / برازافيل خصوصا دوالا أو بوانت نوار أو ليبرفيل/ أواندو وعلاج هذا الامر يتطلب :

١ — تنمية الدخل الضريبى المحول الذى نظمته أصلا معاهدة الـ (U. D. E) ، وضمان تعويض عادل لدولتى : تشاد وافريقيا الوسطى وهما العضوان الفقيران فى الاتحاد والمعتمدان تماما على هذا الدخل الضريبى ، وذلك فى حالة فتح أسواقهما لباقى الدول الاعضاء فى الـ (U. D. E)

٢ — تشجيع الصناعات الملائمة لتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى عن طريق عقد اتفاقات رسمية ، وذلك لتلافى عدم نمو هذه الصناعات نتيجة السماح لقوى السوق الحرة بالعمل .

٣ — محاولة تمويل الصناعات الاقليمية برأس المال اللازم لها من المصادر المحلية عن طريق تنمية معدل الادخار القومى ، ثم الاتجاه بعد ذلك الى تشجيع الاستثمار الاجنبى ، ويستلزم هذا بالطبع اجراء دراسات تفصيلية عن رءوس الاموال والضمانات التى تطلبها مقابل استثمارها .

٨ — الاهتمام بدراسة معدل احلال الواردات، ولا مفر من اعتباره — رغم عدم كماله نسبيا — كدليل ومرشد لعمليات تخطيط التنمية الصناعية ثم حصر المشاكل الرئيسية الناتجة من تجميع أهداف التنمية الصناعية وايجاد توازن بين مختلف قطاعات الاقتصاديات الوطنية الداخلية فى الاتحاد وتحديد المدى الذى يمكن أن يصل اليه التوسع الصناعى .

واذا كان اتفاق الاتحاد الجمركى الاستوائى

U.D.E. يعتبر كنقطة بداية وكخطوة على الطريق نحو تحقيق التكامل الاقتصادى لوسط افريقيا ، الا أن عقد اتفاقية سوق مشتركة تضمن حرية انتقال عوامل الانتاج هو ولا شك دفعة قوية للاسراع بالتكامل الاقتصادى المنشود ، وزيادة اكيدة فى سرعة معدل النمو الاقتصادى .

المشاكل النقدية التى تواجه التكامل الاقتصادى الافريقى

الذى لا شك فيه هو أن التنسيق بين السياسات النقدية ، هو اجراء ضرورى من اجل تنفيذ خطة موحدة تهدف الى تنمية القارة صناعيا وتوسيع التبادل التجارى بين أقطارها .

ولقد قامت اللجنة الاقتصادية الافريقية بدراسة امكانيات تأسيس اتحاد أفريقى للمدفوعات والاسس التى ستجرى على أساسها عمليات المقاصة . وقد بحثت المشكلة على أساس امكان عقد اتفاقيات مقاطعة بين الدول الافريقية المنتمية الى كل من كتلتى : الفرنك ، والاسترلينى .

ولكن هل حجم المشكلة تحدده هاتان الكتلتان فقط ؟ الاجابة طبعا بالنفى ، لان هناك مناطق نقدية أخرى متعددة فى افريقيا مثل الدولار والبيزيتا والاوسكودو ، كما أن هناك دولا افريقية لها عملات مستقلة (مثل غينيا ومالى والجمهورية العربية المتحدة) بل حتى من بين دول المنطقة الاسترلينية دول لها نظم نقدية مختلفة تعتمد على عملات وطنية خاصة بها صادرة عن بنوكها المركزية (مثل سيراليون وغانا ونيجيريا وتنزانيا الخ ..) ، أما بالنسبة الى بعض دول أفريقيا الناطقة بالفرنسية ، فلا زالت انظمتها النقدية مرتبطة باتفاقيات مجالس العملة ، أو كما تسمى حاليا البنوك المركزية ، وهى بذاتها مجالس العملة التى تكونت قبل الاستقلال ولم تكن وظيفتها تخرج عن اصدار العملة ثم جاء الاستقلال الذى منحته فرنسا لمستعمراتها تتحولت هذه المجالس الى بنوك مركزية مرتبطة تماما بالخزانة العامة الفرنسية ، وهذا معناه عدم وجود سياسة نقدية مستقلة يمكن لاى دولة من هذه الدول أن تتبعها ، وفى الوقت نفسه نجد أن بعض الدول التى كانت مستعمرة من فرنسا وبلجيكا فى شمال ووسط افريقيا (مثل المغرب والكونغو كينشاسا) لديها بنوك مركزية وطنية مستقلة لها حق اصدار العملة دون الرجوع الى فرنسا أو بلجيكا .

والنتيجة الطبيعية لكل هذه النظم النقدية فى افريقيا هى وجود الكثير من المشاكل التى تعترض عمليات التنسيق بين السيادات النقدية وتأسيس اتحاد المدفوعات الافريقى بعد التوسع التجارى المنتظر ، كنتيجة لانشاء الصناعات الاقليمية الداخلة فى خطط التكامل الاقتصادى الافريقى . ومن أهم المشاكل التى ستواجهنا ، الاسراع بعقد اتفاقات الدفع والمقاصة بين الدول ذات النظم النقدية المستقلة (مثل الجمهورية العربية المتحدة وغينيا ومالى والكونغو كينشاسا ونيجيريا وغانا وسيراليون) ولقد كان من بين ما أوصت به بعثة اللجنة الاقتصادية الافريقية لبحث امكانيات التعاون الاقتصادى فى وسط افريقيا ، عقد اتفاقات دفع ومقاصة بين الكونغو كينشاسا ودول الاتحاد الجمركى الاستوائى U.D.E. للتغلب على العقبات التى تعترض عمليات التبادل التجارى بينهما .

ولكن هل يعنى هذا وجود تنسيق بين السياسات النقدية فى افريقيا ؟

ان عقد اتفاقات دفع ومقاصة بين الكتل النقدية المختلفة يترك جوهر المشكلة بدون حل ، لان التوفيق والتنسيق بين السياسات النقدية لدول افريقيا من الصعب تحقيقه طالما أن بعض الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية تتقرر سياستها النقدية عن طريق فرنسا !

اذن ما هو الحل ؟

الحل ولا شك مرهون بالوقت الذى تستطيع فيه هذه الدول تقرير سياستها النقدية مستقلة عن فرنسا ، وعن طريق بنوكها المركزية التى تصبح لها سلطة كاملة . وهذا معناه تحرير اقتصاد هذه الدول من السيطرة الفرنسية ، وهو أمر مرتبط بابعاد النظام السياسى القائم فى كل دولة ، وبمدى فعالية وتأثير القوى الثورية التقدمية . فى هذا الوقت يصبح انشاء منظمة تجمع بين البنوك المركزية الافريقية وتعمل بالتعاون مع خبراء اللجنة الاقتصادية الافريقية

(E. C. A.) وبنك التنمية الافريقى (A D B) والمعهد الافريقى للتخطيط والتنمية الاقتصادية (I D E P) امرا ميسورا يمكن معه تحقيق التكامل بالنسبة الى المناطق النقدية المختلفة ، والاتفاق على نظام موحد للاحتياطى العام بالنسبة الى جميع البلدان الافريقية يكون له تأثير ضخم وهائل فى التجارة والصناعة فى أفريقيا نتيجة تنمية القطاع النقدى .

ولعله من المناسب ونحن نناقش المشاكل النقدية للتكامل الاقتصادى الافريقى ، أن نعرض للدور الذى يمكن أن يؤديه بنك التنمية الافريقى (I D E P) فى سبيل تحقيق التكامل المنشود .

الغرض من انشاء بنك التنمية الافريقى

جاء انشاء البنك الافريقى للتنمية بعد سلسلة من المشاورات العديدة التي تمت بين الدول الافريقية خلال اجتماعات اللجنة الاقتصادية الافريقية (E C A) وكان من نتائجها صدور القرار رقم 52 (IV) فى دور الانعقاد الرابع للجنة وما جاء بهذا القرار من اعتبار انشاء بنك افريقى للتنمية خطوة فعالة لتحقيق التضامن الافريقى ، وأداة لها قيمتها ووزنها فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة ومن أهم ما تضمنته اتفاقية انشاء البنك ما يأتى :

١ — أن عضويته مفتوحة لدول القارة الافريقية (عدا جنوب افريقيا الى أن تقف جميع سياسات التفرقة العنصرية التى تمارسها) .

٢ — يقوم البنك بتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة الى الدول وأقاليم القارة الافريقية بحيث تكون هذه المشروعات مخططة لجعل اقتصاديات أعضائه تزداد تكاملا وتشجع ازدياد التبادل التجارى .

٣ — توفير المساعدات الفنية بالنسبة الى دراسة وتمويل وتنفيذ المشروعات المقترحة أو توفير أى خدمات أخرى تهدف الى الاسهام فى الوصول الى غرض البنك .

٤ — العمل على تعبئة المصادر التمويلية داخل القارة وخارجها لتمويل برامج التنمية .

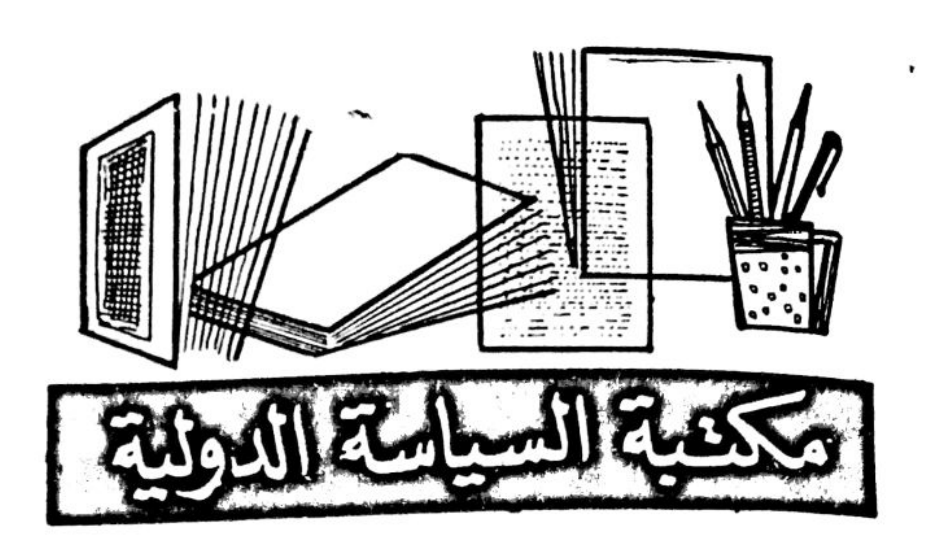
٥ — التعاون مع المؤسسات التمويلية الموجودة فى القارة الافريقية فى سبيل تحقيق أهداف البنك .

٦ — حدد رأس مال البنك المصرح به بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار ، وأتفق على أن توجيه راس المال لتحقيق أغراض البنك يدخل ضمن اختصاص الاعضاء ، ويحق لهم مناقشته . ويتم الاكتتاب فى رأس المال ، والدفع بالذهب أو بأى عملة حرة أخرى .

٧ — وأخيرا فان البنك لا يتنافس أو يمنع القروض والمساعدات المقدمة من المؤسسات التمويلية الدولية (مثل البنك الدولى) الى الدول الاعضاء ، ولكنه ملزم بالمشاركة فى نشاط هذه المؤسسات . وقد يقوم البنك بدور تمويلى مكمل لما تم انجازه بواسطة هذه المؤسسات ، خصوصا بالنسبة الى تمويل المشروعات الوطنية الصافية .

هذا وقد بدأ البنك يمارس نشاطه رسميا اعتبارا من أول يولية ١٩٦٦ وهى فترة يسيرة يصعب معها تقييم أعمال البنك ودراسة المشاكل التى تواجهه ، ولكن الذى لا شك فيه هو ان المجال متسع أمام البنك لكى يسهم بنشاطه فى تدعيم وتنمية اقتصاديات الدول الافريقية وتمهيد الطريق نحو تكامل اقتصادى افريقى يقوم على أساس علمى مدروس يحقق أغلى أمنيات القارة فى قيام وحدة اقتصادية تحقق الرفاهية المنشودة لجميع أبناء القارة ، وتسمح بقيام وحدة سياسية تستند الى أساس مادى متين ، يجعلها تجابه جميع ألوان الضغوط الاستعمارية وتقف كقوة تحررية ضخمة لها وزنها وقيمتها فى السياسة العالمية .

عهدى عبد الملك



روســـــيا وأفـــريقيــــا

- U. SS. R. Academy of Sciences, Africa Institute.
- Russia and Africa.
- Moscow, 1966.

في مايو ١٩٦٥ انعقد في موسكو مؤتمر لدراسة العلاقات التاريخية بين روسيا وأفريقيا ، بالتعاون مع اليونسكو بمناسبة ذكرى الاحتفال بيوم الحرية الافريقية . وقد نظم المؤتمر معهد الدراسات الافريقية التابع لاكاديمية العلوم للاتحاد السوفيتي بالاشتراك مع جمعية الصداقة السوفيتية الافريقية . وتناول المؤتمر بالدراسة ٢٢ تقريرا عالجت العلاقات التاريخية بين روسيا ما قبل الثورة وافريقيا . أما العلاقات السوفيتية الافريقية فقد رئى تخصيص مؤتمر آخر لها . وتجميعا للجانب الاكبر من التقارير التى عرضت فى هذا المؤتمر الخاص بالعلاقات التاريخية بين روسيا وأفريقيا ، صدر هذا الكتاب موضوع عرضنا وقد ظهر باسم « روسيا وأفريقيا » ، ونلاحظ أنه اختار لفظه روسيا دون عبارة الاتحاد السوفيتى .

يستهدف هذا الكتاب أمرين ، فهو يرمى أولا الى تأجيل العلاقات السوفيتية الافريقية ، ثم هو يبغى ثانيا مواجهة الدعاية الغربية التي تقوم بها بصفة أساسية الصحافة البرجوازية زاعمة أن علاقة الاتحاد السوفيتي بأفريقيا علاقة استعمارية فى طابعها الاساسى ، غايتها سد الفراغ الاستعمارى الذى خلفته دول غرب أوربا فى القارة .

ولا يعد اهتمام الاتحاد السوفيتي بهذين الامرين شيئا غريبا . فقد نبه لينين فى كتابه « الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية » الى خطورة الاستعمار وأوضح صوره وأشكاله وأساليب مقاومته ، ونادى بحق تقرير المصير لشعوب أفريقيا . كذلك تنبأ لينين بالدور المهم الذى ستباشره أفريقيا وتوقع أنه « عما قريب ستقوم حركات التحرر ، وتؤدى القارة الافريقية دورا مهما » . ومنذ ثورة أكتوبر الاشتراكية كان للاتحاد السوفيتي مواقفه الواضحة الى جانب القضايا الافريقية ، ومعارضته الرق ، والدعوة الى حرية الزنوج فى أمريكا ، ومقاومة الفلسفة البورجوازية التى تمجد الاستعمار ، والدفاع عن حق تقرير المصير للشعوب الافريقية .

جذور العلاقات الثقافية بين روسيا وأفريقيا :

بدأ اهتمام روسيا بأفريقيا على المستوى الثقافى منذ القرن الثامن عشر . فحين أصدرت الاكاديمية العلمية قاموسا للغات العالم ضمنت هذا القاموس ٣٣ لغة أفريقية . كذلك أسهم الجغرافيون الروس الذين سافروا الى أفريقيا . وبحثوا فى حياة الشعوب الافريقية وحضاراتها ، وفى دراسة اللغات الافريقية ، وقام بعضهم بطبع خلاصة دراسته فى كتب ونشرات . ويشير أولدووج ، صاحب هذه الدراسة ، على سبيل المثال الى اسهام شامبليون الذى اقام فى روسيا زمنا طويلا اسهاما كبيرا فى دراسة اللغة المصرية القديمة عن طريق دراسة الآثار الفرعونية ، كما يشير الى جهود ليم وتيراف فى دراسة الحضارة الاثيوبية واللغة الامهرية . وينصرف جانب كبير من هذه الدراسة الى تحليل دور الروس فى دراسة هاتين اللغتين .

الصـــلات البشرية

بين روسيا وأفريقيا

قدم جولدن هانجا دراسة عن الافريقيين الذين يعيشون فى روسيا . وقد ذكر أنه يوجد بالفعل روس سمر يحيون فى مناطق متفرقة من البلاد وان كان أغلبهم يعيشون فى القوقاز ، وربما يرجع ذلك الى آثار الصلات التجارية السابقة بين مصر والقوقاز .

وقد يندهش البعض حين يعرفون أن الشاعر الروسى الكبير بوشكين كان افريقى الاصل . اذ كان جده أفريقيا خدم فى بلاط بطرس الاول وتولى عدة مناصب كبرى لديه . وقد ذكر بوشكين هذه الحقيقة فى كثير من كتاباته . كذلك يشير هانجا الى أن أحد المصريين ، وهو الشيخ محمد ابن سعد بن سليمان عياد المرحمى الطنطاوى الشافعى ، كان أستاذا بجامعة بطرسبرج . كما عين مستشارا فى الدولة فى عام ١٨٤٠ . وكل ذلك يؤكد بلاشك أنه قد كانت ثمة علاقات بشرية قديمة بين روسيا وأفريقيا وأن عددا من الافريقيين قد عاش فى روسيا .

روســـيا القيصرية

وقضايا الرق والاستعمار

من المعروف أن روسيا قد وقفت فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، ضد تجارة الرقيق . وقد عرض أبرموفا لاسباب ذلك فقال : ان موقف روسيا من الرق فى ذلك الوقت لم يكن موقفا تقدميا يهدف الى الارتفاع بمستوى الافريقيين ، بقدر ما كان ينبعث أساسا عن التخوف من زيادة قوة الدول الاوربية والولايات المتحدة . فلم تكن الاوضاع الاقتصادية الداخلية فى روسيا فى ذلك الوقت تسمح بالمشاركة فى تجارة الرقيق التى كانت تتركز بصفة أساسية فى أيدى انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة ، وكانت دعوة روسيا لتحريم تجارة الرق تحمل فى طياتها الرغبة فى اضعاف هذه الدول . وفى ذلك الوقت نادى أكثر من كاتب بتحريم تجارة الرق وبوجوب مقاومة الاستعمار والاعتراف بحق

Scanned by CamScanner

تقرير المصير للشعوب الافريقية وكانت هذه جهودا فردية من جانبهم .

وقد كان من أبرز مواقف روسيا ازاء استنكار الاستعمار ، موقفها من الحملة الانجليزية على مصر وضرب الاسكندرية فى ١١ يونيه ١٨٨٢ . فقد استنكرت روسيا هذا الحادث والفت مع المانيا والنمسا والمجر ما عرف « بالدول المحايدة » التى رأت فى استمرار انضواء مصر تحت لواء الامبراطورية العثمانية، منجاة لها من الوقوع تحت سيطرة دول غرب أوربا الاستعمارية التى كانت تسعى للسيطرة على قناة السويس .

كذلك قام الروس بمساعدة الاثيوبيين على الكفاح ضد بريطانيا وفرنسا ، وكان ذلك عن طريق المعونة الطبية التى قدمتها بعثة الصليب الاحمر الروسى اذ كانت تعالج ٢٥٠ شخصا يوميا ، وقد كوفىء أعضاء هذه البعثة . كما تقرر اقامة هيئة الصليب الاحمر فى اثيوبيا . والواقع أن هذه المعونة الطبية كانت جزءا من المساعدة الشاملة التى قدمتها روسيا بناء على طلب منيليك امبراطور اثيوبيا لمساعدة بلاده على الحصول على استقلالها . وقد وافقت روسيا على ذلك عطفا على أثيوبيا من جهة ورغبة فى وقف توسع دول غرب أوربا من جهة أخرى ، فقدمت لاثيوبيا قرضا قدره ٢٦ ألف تالر وأرسلت البعثة الطبية التى أشرنا اليها ثم عقدت علاقات دبلوماسية رسمية مع أثيوبيا فى عام ١٨٩٨ .

رحلات الروس الى افريقيا :

كانت زيارات الروس لافريقيا متواترة ، وكانت تقترن فى أغلب الاحيان بانتاج ثقافى يتناول بالدراسة احدى المناطق أو الظواهر الافريقية . وقد تزايدت هذه الزيارات وبخاصة فى القرن الثامن عشر ، وكان أغلبها لمصر والشمال الافريقى والشمال الشرقى للقارة .

ففى عامى ١٧٠٤ ، ١٧٠٧ مثلا زار الروسيان ماكارى وسلنفرست مصر وتحدثا عن مشاهداتهما للزراعة والتربة والرى فى القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط . كما زار باركس مصر واهتم بدراسة نظام الحكم فيها فى ظل العثمانيين ، وكانت وجهة نظره أن خضوع مصر خضوعا شكليا للامبراطورية العثمانية لم يؤثر فى الطابع الاصل لحياتها السياسية . وقد قام الروسى رانترمين بتأليف كتاب عنوانه « الدول ذات الديانة المحمدية » قام فيه بدراسة مصر وليبيا وتونس والجزائر ومراكش . وفى عام ١٧٠٢ صدرت أول جريدة روسية وهى «فيدوموستى» وتضمنت موضوعا عن افريقيا اهتم بمراكش بصفة خاصة، كما تضمن عددها الثانى موضوعا عن سياسة تركيا فى أفريقيا . كذلك كتب الروسى نوروث بعد زيارته لمصر عن حكم محمد على لها وعن أحوالها الاقتصادية والاجتماعية فى ذلك الوقت . كما كتب كلينجن مستنكرا استعمار مصر فقال انه « سيأتى اليوم الذى لا ينحنى فيه الفلاحون ، والذى يتعلمون فيه حماية حقوقهم ويحصلون على استقلالهم » . كذلك اهتم الرحالة كوكوفينتسوف بدراسة الجوانب السكانية فى أفريقيا فى كتابيه اللذين أصدرهما بعد زيارته للشمال الافريقى . أما كوفاليفيسكى فقد الف كتابا عنوانه « النيل ينبع من الجنة » . وكتب يليسيف بعد زيارته لمصر أن « من يزور مصر ويرى حضارتها القديمة ، يعرف أن لا شىء مستحيل فى الوجود » ، كما تنبأ بأنه « سيأتى يوم ليس ببعيد يكون للقارة فيه دورها المهم الخطير » . ومن أبرز الروس الذين زاروا مصر مجموعة المهندسين والخبراء الذين قدموا بناء على طلب محمد على فى عام ١٨٤٣ . وهكذا نرى أن علاقات روسيا بالشمال الافريقى عامة ومصر خاصة علاقات وثيقة وأنها قد ازدادت بصفة خاصة منذ القرن الثامن عشر ، وان كانت قد بدأت تنتظم منذ القرن الخامس عندما بدأت زيارات التجار الروس لشمال القارة .

وقد عرف الروس طريقهم كذلك الى بقية أنحاء القارة فقام تيمان مثلا بزيارة لافريقيا استمرت ثلاث سنوات ابتداء من عام ١٨٦٥ . وجابوا فيها تنجانيقا وكينيا ، ودرس عادات الوانيكا وتقاليدهم ولغة الجالا ، كما تطرق الى دراسة الشعر والموسيقى فى أفريقيا . أما جونكر فقام برحلات عديدة فى أفريقيا وأقام فى تونس والجزائر ومصر والسودان وفى تنجانيقا والكنغو وقام بدراسة المناطق الواقعة بين النيل والبحر الاحمر .

والعلاقات الروسية بأثيوبيا قديمة ووثيقة وقد بدأت قبل القرن التاسع عشر . ففى القرن



الرابع عشر قام أوستانوس الاثيوبى الاصل بزيارة النوبة ومصر وفلسطين ، ومات فى أرمينيا وحضر البطريرك نفسه جنازته . وهناك جالية أرمنية استوطنت أثيوبيا منذ وقت بعيد وقام رجال الدين الارمن بزيارتها من وقت الى آخر . ومن أهم من عنوا بدراسة أحوال أثيوبيا من الروس يليسيف الذى كان يزود الصحف بمقالات متتالية عن مشاهداته فى أثيوبيا وبقية مناطق أفريقيا فى نهاية القرن التاسع عشر ، والكسندر بولاتوفيتش الذى زار أثيوبيا وأصدر كتابا عنها مزودا بخريطة تفصيلية لها ، تناول فيه أوضاع البلاد من الناحية الجغرافية والجيولوجية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية ، كما عرض القضية السياسية للبلاد وأيد حق الاثيوبيين فى الاستقلال . ومنذ ذلك الوقت توثقت العلاقات الروسية الاثيوبية وبخاصة منذ عهد الامبراطور منيليك الثانى .

هذه هى معظم الاتجاهات التى تركزت حولها التقارير التى عرضت فى ذلك المؤتمر الخاص بالعلاقات الروسية الافريقية قبل ثورة أكتوبر الاشتراكية ، وهى توضح أن هذه العلاقات قديمة العهد وسابقة للنظام السوفيتى الجديد ، غاية الامر أن النظام الجديد قد صبغها بفلسفته القائمة على معاداة العنصرية والاستعمار والاستغلال الرأسمالى ، وهذه هى الوجهة الجديدة فى العلاقات بين روسيا وأفريقيا ، التى من أجلها تقرر تخصيص مؤتمر آخر يتناول العلاقات ذات الطابع الجديد بين الاتحاد السوفيتى وأفريقيا الراهنة التى رفعت معظم بلدانها أعلام الاستقلال .

منى محلب

الفكرة القومية فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢

— Mohmoud Ismail Mohamed Ismail.

— Nationalism in Egypt before Nasser's Revolution.

— University of Pittsburgh.

— U.S.A, 1966.

كان التزام مصر الثورة للقومية العربية ، سمة مميزة من سمات ثورة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ . وقد ظهر كثير من الكتابات التى درست وأوضحت الدور الطليعى لمصر الثورة فى المناداة بالقومية العربية كمبدأ ، والعمل من أجل الوحدة العربية كهدف . والحقيقة أن البحث فى هذا المجال يلزمه بادىء ذى بدء دراسة فى المفهوم المصرى للقومية قبل ثورة يوليو ، ومدى تبلور الفكرة القومية عند القيادات والاحزاب والحركات الوطنية فى مصر آنذاك ، ومدى نصيبها من التيارات الفكرية الاخرى التى كانت تنادى بالقومية المصرية او الوحدة الاسلامية .

ورسالة الدكتوراه التى نحن بصدد عرضها تقدم دراسة عن « القومية فى مصر قبل ثورة ناصر » وقد تقدم بها الاستاذ محمود اسماعيل

محمد اسماعيل الى قسم العلوم السياسية بجامعة بتسبرج بولاية بنسلفانيا (الولايات المتحدة الامريكية) ، وحصل بمقتضاها على الدكتوراه فى أغسطس ١٩٦٦ .

والرسالة مقسمة الى تسعة ابواب ، ومما يذكر ان صاحبها حرص على ايراد نتائج البحث فى ختام كل باب ثم سجل نتائج الدراسة ككل فى نهاية الرسالة .

القومية وتراث مصر التاريخى

وقد ضمن المؤلف الباب الاول تحديدا لبعض المفاهيم التى تقوم عليها رسالته ، مثال ذلك : القومية بصفة عامة والقومية العربية والقومية المصرية والوحدة الاسلامية بصفة خاصة .

وفى تعريف القومية عموما يقول المؤلف : انه ليس هناك اتفاق على تعريف واحد لها ، ولهذا يورد بعض التعاريف من وجهات نظر مختلفة ، ثم يضع تعريفا من وجهة نظره على النحو الاتى :

« القومية هى شعور واع ، يوحد جماعة من الناس Community of People وينبع من تراث تاريخى مشترك ، سواء كان هذا التراث حقيقيا او متخيلا . وتتطلع هذه الجماعة للعيش معا فى المستقبل ، كدولة مستقلة . هذه الجماعة ذات الشخصية المستقلة يلزم أن تستحوذ على الولاء الاخير Terminal loyaltg للشعب . وبمعنى آخر فان اية حركة قومية يجب أن تكون مرتبطة بشعور واع للقومية . مثل هذا الشعور قد ينبع من تراث تاريخى مشترك ، وآمال مشتركة ، لجماعة الناس المعنية ، بغرض العيش معا فى دولة مستقلة ، ويكون الولاء الاخير للامة » .

وفى مناقشة صاحب الرسالة لوجهات النظر المختلفة المتعلقة بتراث مصر التاريخى يقول : ان وجهات النظر هذه أثرت الى حد كبير فى اتجاهات مختلف الزعماء والجماعات المصرية . فمن ناحية نادى بالقومية المصرية الخالصة من اعتقد أن مصر احتفظت بخصائصها المميزة خلال احقاب التاريخ المتعاقبة . ومن ناحية اخرى ، اتجه من اعتقدوا ان الفتح العربى الاسلامى ادى الى فقدان الشخصية المصرية المستقلة المتميزة ، الى تعضيد حركة الوحدة الاسلامية او القومية العربية او خليط من كليهما .

وقد اهتم المؤلف بصفة خاصة بدراسة ثلاثة عوامل اثرت فى الحركة القومية فى مصر وفى تطورها . هذه العوامل هى : الاهداف القومية ، والدين ، والتغير الاجتماعى والاقتصادى ، وقسم المؤلف الآراء المتعلقة بالتغير الاجتماعى والاقتصادى الى آراء ثورية وجذرية ، اوتدريجية تطورية ، أو متعاونة ومرضية للمستعمر ، ووجد المؤلف فى دراسته أن لكل من هذه السياسات والاتجاهات أثرها الخاص فى الحركة القومية . فعلى سبيل المثال تبين أن أكثر السياسات ارضاء لجماهير الشعب — شريطة توافر الوعى السياسى — هى الداعية الى أهداف قومية ثورية جذرية وتغيير اقتصادى واجتماعى ثورى وجذرى ، كما أن جماهير الشعب كانت تنجذب أيضا الى الدعوات الخاصة باحياء الاسلام ، على حين أن الكثيرين من المثقفين كانوا ميالين الى العلمانية والدعوة الى التغيير الاجتماعى والاقتصادى التدريجى وتحقيق أهداف قومية محدودة .

الاحزاب والحركات الوطنية .. والمفهوم القومى :

ونستطيع أن نجمل أهم نتائج الدراسة فيما يلى :

أولا : ان الحركة القومية التى نشأت قبل الاحتلال البريطانى تأثرت الى حد كبير بالافكار والآراء الغربية التى بدات تظهر فى مصر عقب الاحتلال الفرنسى عام ١٧٩٨ ، وكانت الحركة القومية آنذاك مقتصرة على فئة محدودة جدا ، ولم تشترك فيها جماهير الشعب التى كانت مفتقرة الى الوعى السياسى . وقد سعت هذه الفئة المحدودة لتحقيق أهداف قومية محدودة فقط وذلك كمساواتهم بالعناصر الاجنبية المقيمة فى مصر حينئذ . وكانت هذه الفئة مؤلفة من طائفتين ، طائفة كان لها نظرة تقليدية فيما يتعلق بالتغيير الاجتماعى والاقتصادى وكذلك تجاه

الاسلام ، والطائفة الاخـرى كانت تدعو الى العلمانية التقدمية المعتدلة .

ثانيا : ان الحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل فتح فرصة كبيرة لارضاء الجماهير والتعبير عن مشاعرهم وجذبهم الى الحركة القوميـة ، فقد دعا الحزب الوطنى الى تحقيق أهـداف قومية ثورية جذرية . وعلى سبيل المثال مطالبته بتحقيق الاستقلال التام غير المقيد . بينما كان حزب الامة (وقوامه طبقة الباشوات وكبـار الملاك الاقطاعيين الى جانب بعض المثقفين) يطالب بالتغيير الاقتصادى والاجتماعى بالتدريج وتحقيق الاستقلال على مراحل . وكانت غالبية المثقفين المتأثرة حينئذ بالانكار والآراء الغربيـة تظن أن طريقة التدرج والتطور هى الوسيلة الوحيـدة لتكوين أمة قوية مستقلة فى مصر . وكانت هذه المجموعة من الوطنيين العلمانيين الذين نادوا بالتطور والتدرج لتحقيق الاهـداف القومية ، هى العناصر الاساسية التى تكون منها فيما بعد حزب الوفد والاحرار الدستوريين .

ثالثا : ان حزب الوفد بدأ فى صـورة حركة احتجاج سلمى ضد بطش وارهاب الاستعمار البريطانى خلال الحرب العالمية الاولى ، وكانت السلطات الاستعمارية ترفض التسليم بأيةمطالب وطنية حتى ولو كانت محدودة وشكلية الى حد بعيد ، ثم تحولت حركة الاحتجاج السلمى هذه الى حركة ثورية برئاسة سعد زغلول واشتركت جماهير الشعب فى هذه الحركة اشتراكا فعالا . ويقول مؤلف الرسالة : أنه مما يلفت أن قادة هذه الحركة الثورية لا يمتون بصلة الى رجالات الحزب الوطنى ، وذلك الحزب الذى أعطـاه مصطفى كامل ومحمد فريد صفات وخصـائص ثورية بالقياس الى زعمـاء حزب الامة الذين آمنوا بالتدرج والتطور . ويرجع ذلك — فى رأى المؤلف — الى أسباب متعددة : أهمها أن الحزب كان يفتقر فى ذلك الوقت الى الزعامة التى تؤثر فى الجماهير والمثقفين معا وتستهويهم ، فأغلبية المثقفين فى ذلك الوقت كانت مؤمنة بالقوميـة العلمانية التى تنادى بالفصل بين الدين والدولة، على حين أن الحزب الوطنى له اتجاهات اسلامية واضحة سواء كانت هذه الاتجاهات مما ينطبق عليه مفهوم تقليدى أو اصلاحى تجـاه الدين الاسلامى . ومن ثم وجدنا أخيرا أن القيـامة العلمانية المؤمنة بالتدرج والتطور تصـدرت الموجة الثورية آنذاك . ولقد حاول الحـزب الوطنى على غير جدوى أن يسترد زعامة الحركة القومية .

رابعا : اضطرت السلطة الاستعمارية وتحت الضغط الثورى الى التخلى عن بعض نفوذهـا بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أما الاهداف القومية الاساسية فقد تركت لمفاوضات مقبلة بين السلطة الاستعمارية والوطنيين . ونتيجة لهذا التصريح صدر دستور ١٩٢٣ ، وتكون حزب الاحرار الدستوريين تعرض الدفاع عنه واتباع سياسة قومية تدريجية . أما المؤمنون بالحلول الثورية الجذرية الذين تمكن سـعد زغلول من تولى قيادتهم ، فقد خاضوا الانتخـابات التى ترتبت على صدور دستور ١٩٢٣ فأحرزوا فيها نصرا ساحقا . وقد تبع انتصارهم انشاء حزب الوفد وتأليف حكومة منه اتخذت سياسة أقرب الى التدرج والتطور فيمـا يتعلق بالاهـداف القومية . وقد رفض حزب الوفد أن يتبع سياسة ثورية جذرية فيما يتعلق بالتغيير الاجتمـاعى والاقتصادى .

خامسا : واجه دعاة القومية المصرية الخالصة تحديا من العناصر التى آمنت باحياء الاسلام ، وخاصة أن مثل هذه الدعوة كانت تلقى حماسا من قبل الجماهير . وقد أدرك ذلك بعض الزعماء المؤمنين بالعلمانية وحاولوا تهدئة خواطر الجماهير عن طريق اتباع سياسـة تجمع بين العروبة والاسلام . وكشف تطور الحركة القومية فى مصر عن تدهور فى تيار الحركة القوميـة المصرية العلمانية الخالصة ، وكان هذا التدهور فى صالح القومية العربيةوحركةالوحدة الاسلامية ، اذكانت الجماهير أشد ميلا وتطلعا الى السياسـات والاتجاهات العربية المسلمة ولم تكن جاذبيـة العروبة والاسلام شيئا جديدا فى مصر فى ذلك الوقت ، فقبل الحرب العالمية الاولى كانت حركتا الوحدة الاسلامية والقومية المصرية تهدفان الى تحقيق استقلال مصر ، ولكن نظرا الى وجود تعارض فى الاهداف القومية بين المصريين وبقية العرب الذين كانوا يرزحون تحت نير الحـكم العثمانى ، وقام خلاف بين الحركة القوميـة المصرية والحركة القومية العربية . فللمقاطعات العربية الخاضعة للحكم العثمانى كانت تستهدف تحقيق استقلالها من الحكم التركى حتى ولو



استدعى الامر التعاون مع الانجليز ، بينما كان الهدف المبدئى للمصريين هو تحرير أنفسهم من ربقة الاحتلال البريطانى بجميع السبل ، ومنها التحالف والاتحاد مع الامبراطورية العثمانية مع تأييدهم للوحدة الاسلامية . وبعد الحرب العالمية الاولى أصبحت الدول الغربية المستعمرة هى العدو المشترك للعرب جميعا . وقد ساعد ذلك على التوفيق بين الاهداف القومية للمصريين وبقية العرب . فترتب على ذلك أن حزب الوفد الذى كان على رأس حركة القومية المصرية الخالصة أخذ يتراجع بعض الشىء عن موقفه ويدعو الى سياسة تنادى بالوحدة العربية ، ولكنه مع هذا ظل يعطى الاولوية لتحقيق الاهداف القومية المصرية . وحاول الوفد مواجهة تحدى الاخوان بجذب الجماهير عن طريق الدعوة الى الوحدة العربية واتباع سياسة ترمى الى تحقيق تغير اجتماعى واقتصادى تدريجى .

وقد ظل الصراع بين الاخوان والوفد والاحزاب الاخرى يدور فى حلقة مفرغة ، لافتقار كل هذه العناصر الى الثورية الحقيقية نظرا الى عدم ادراكها التام لمقتضيات الظروف ومشيئة جماهير الشعب ورغباته . وظل الحال كذلك حتى قامت ثورة الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر ، فأولت الفكر القومى والعمل الوحدوى اهتماما خاصا واكدت هوية الشعب العربى فى مصر وحددت المفهوم العلمى والمحتوى الاجتماعى للوحدة العربية .

وفى ختام هذا العرض لا يسعنا الا ان نهنىء الدكتور محمود اسماعيل برسالته القيمة التى تسهم اسهاما ايجابيا فى اعادة كتابة تاريخنا القومى من جديد .

أحمد يوسف القرعى

قضية جبل طارق

— Gil Armangué Rius.

— Gibraltar Y Los Espanoles.

— Aguilar, Madrid, 1965.

مؤلف هذا الكتاب خيل أرمانجويه ريوس يعمل فى الحقل الدبلوماسى ، والناشر مانويل اجيلار يقول فى مقدمته أن الدروس التى يستخلصها من الكتاب فى اقل من مائة كلمة لا أكثر ، مؤداها عنده حقيقتان :

الاولى : ان كل الاسبان على اختلاف مشاربهم وأهوائهم ، ومنذ بداية القرن الثامن عشر حتى اليوم يقفون جبهة واحدة ازاء مشكلة جبل طارق، لا تفرق بينهم مذهبية أو حزبية فى المناداة بأن جبل طارق جزء سليب مهيض من الوطن الاسبانى يجب أن يعود .

الثانية : ان قضية جبل طارق تحتل مكانا رئيسيا بين مسائل العمل الدبلوماسى فى ضوء تصميم اسبانيا على استعادة جبل طارق من

ناحية ، واصرار بريطانيا من ناحية أخرى على عدم التخلي عن تلك الصخرة الخالدة .

الاحتلال البريطاني لجبل طارق :

يبدأ المؤلف الفصل الاول بعبارة تقول « أنه منذ أن وضع الادميرال البحري جورج روكي العلم البريطاني فوق سارية جبل طارق عندما دخل البلد فاتحا باسم الملكة آن ، فان مدينة جبل طارق لم تنتقل السيادة عليها الى التاج البريطاني بل الى التاج الاسباني في شخص المطالب بعرش اسبانيا آنذاك الارشيدوق كارلوس الذي جاء على ظهر سفن الاسطول البريطاني الذى غزا المدينة ونزل الى الميدان الرئيسى فيها معلنا نفسه ملكا على أسبانيا باسم كارلوس الثالث » .

والواقع أن هذه العبارة انما تشير الى ظروف حرب التعاقب على العرش الاسبانى ، وهى المناسبة التى سنحت لبريطانيا لتضع يدها على صخرة المدخل الحصين للبحر المتوسط ، وظلت هناك منذ سنحت لها تلك الفرصة فى صباح أول أغسطس عام ١٧٠٤ حتى اليوم . فلقد كانت بريطانيا والنمسا وهولندا تناوىء النفوذالفرنسى فى اسبانيا ولا تعترف بفيليب الخامس ــ المنتمى بصلة القربى الى الاسرة المالكة الفرنسية ــ ملكا على اسبانيا ، وانما وجدت بريطانيا من صالحها أن تؤيد منح العرش الاسبانى للأمير النمسوى الارشيدق كارلوس .

وربما يرجع تاريخ المحاولة البريطانية الى الثالث والعشرين من أغسطس عام ١٧٠٢ عندما ظهرت بعض القطع البحرية فى خليج قادوس يقودها الادميرال الانجليزى جورج روكى وزميله الهولندى الادميرال اوليموند وبحوزتهم وسائل نقل تكفى حوالى أربعة عشر الف مقاتل ، وكانوا متجهين لاحتلال قادس ومن ثم اثاره الشعب ضد فيليب الخامس ، وظنوا أن الشعب سيرحب بمقدمهم ويفتح لهم الابواب دون قتال . ولكن الاندلس كله فى النصف الجنوبى من اسبانيا هب للدفاع عن أرضه ومؤازرة ملكه فانسحب الغزاة بحرا الى الشمال حيث التقوا بثلاثين سفينة تجارية اسبانية غير مسلحة قادمة لتوها من رحلة فى أمريكا اللاتينية ، فهاجموها فى خليج فيجو القريب الى حدود البرتغال . وعلى ضوء هاتين الواقعتين تحددت نوايا جورج روكى الذى جاء بعد ذلك ضمن حملة بحرية بريطانية ضخمة حمل لواءها العام الادميرال الامير هس درامستات وحملت فيما حملت الارشيدوق كاروس الذى أعلن خلال الرحلة وأثناء حفل أقامه خليفة الملك بطرس الثانى البرتغالى ، أنه متجه لغزو اسبانيا بصفته الملك الشرعى لها ، وفى صباح أول أغسطس سنة ١٧٠٤ دخلت القوة الرئيسية الى خليج جبل طارق وكانت تضم ٦١ سفينة حربية عليها ٤ر١٠٤ مدافع و ٥٨٣ر٢٥ مقاتلا يؤازرها ٦٨ سفينة نقل تحمل ٩٠٠٠ جندى معاون .

وكان حكم جبل طارق الاسبانى فى ذلك الحين هو الجنرال دييجودي ساليناس الضابط المدفعى قد سارع بالكتابة الى الملك فيليب بضرورة الاستعداد لمواجهة احتمال الهجوم ، فكلف الملك القائد العام لقطاع الاندلس المركيز فيلا دارياس بالاستعداد ، فحشد هذا بالفعل قوات كبيرة فى قادس ازاء توقعه أن يعود الهجوم الى قادس ذاتها ، فلما دخل أسطول الغزاة الى خليج جبل طارق لم يكن يقابلهم بالفعل اكثر من مائة رجل يقودهم ساليناس وفى حوزتهم أحد عشر مدفعا . وفى مساء اليوم نفسه نزل الى البر ثلاثة آلاف جندى بريطانى ، ووجه كارلوس الثالث نداءه الى حاكم المدينة أن يستسلم ، ولكن مجلس المدينة أعلن اصراره على مقاومة الغزاة. فلما يئس المهاجمون من أن تستسلم المدينة بلا قتال ، هاجمتها نيران الاسطول فى فجر الرابع من أغسطس سنة ١٧٠٤ فاشتعلت فيها النيران وأزهقت أرواح عديدة ، ولجأ أهل المدينة فزعين الى ساحة الكنيسة الكبرى واجتمع زعماؤهم فى هيئة مجلس ولم ير المجلس بدا من التسليم تفاديا لضياع المزيد من الارواح ولوقوع الدمار الشامل بالمدينة ، وهكذا تم استيلاء الغزاة على جبل طارق بعد ظهر اليوم نفسه . وقبل ان تغرب الشمس حمل روكى العلم البريطانى ولوح به ثلاث مرات ثم ثبته على قمة الجبل معلنا باسم الملكة آن البريطانية الاستيلاء على جبل طارق ، وبقى الامير هس دارمستات بعد ذلك كأول حاكم بريطانى للمدينة وبقيت تحت امرته قوة من الف وثمانمائة جندى بريطانى وكتيبتين هولنديتين .

واتفق أهل المدينة فيما بينهم على الرحيل وعدم الاقامة فى جبل طارق طالما بقى العلم البريطانى يرفرف عليها ، وغادروها بالفعل فى صباح السادس من أغسطس سنة ١٧٠٤ وبينهم العمدة ساليناس الذى حمل أنباء الواقعة الى فيلا داریاس القائد العام للاندلس ، أما الاب روميرو راعى كنيسة جبل طارق فقد سجل على رقعة تحمل تاريخ السادس من أغسطس ان الذين بقوا فى المدينة من أهلها بعد قرار الهجرة الجماعية لا يتجاوز عددهم اثنى عشر .

وفشل الاسطول البريطانى بقيادة روكى فى احتلال ملقه بعد أن تدخل الاسطول الفرنسى الذى كان قادما فى الاصل للحيلولة دون وقوع جبل طارق فى يد الغزاة الانجليز ، فشارك القوات الاسبانية التى يقودها فيلا داریاس فى حصار الغزاة فى جبل طارق ولان الحصار فشل بل ذهبت محاولات الهجوم المتعدد دون جدوى وبذلك وضعت بريطانيا يدها نهائيا على المدينة وان لم يتخذ ذلك الصفة الشرعية الا بعد انعقاد مؤتمر اوترخت الذى تمخض عن معاهدة اوتريخت سنة ١٧١٣ التى حسمت حرب التعاقب على العرش الاسبانى على أساس نظرية توازن القوى . وكانت هذه النظرية هى الاساس الرئيسى فى أسلوب حسم المشكلات فى العلاقات الدولية خلال القرن الثامن عشر ، ومؤداها انه يجب الابقاء دواما على التساوى فى القوة بين الدول الكبرى بل التساوى أيضا فى مقومات القوة والموارد الرئيسية ، بحيث اذا بدا لاحدى الدول أنها وصلت من القوة حدا يمكنها من مهاجمة غيرها — وقد كانت منطق العصر ان الغلبة للأقوى — سارعت باقى الدول الى الاتفاق فيما بينها لوقف الدولة النامية القوة عند حد معين يضمن عدم تماديها فى العدوان ضد جاراتها .

وقد قضى صلح اوتريخت بان تظل اسبانيا لملكها فيليب الخامس وأن يتخلى عن أطماعه فى فرنسا كما يتخلى المرشح لعرش فرنسا عن أطماعه فى اسبانيا ، واهم ما يعنينا هنا أن معاهدة أوتريخت قد اعترفت لانجلترا بشرعية وجودها فى جبل طارق وجزر مينوركا الاسبانية .

وشرعية الوجود البريناطى فى جبل طارق ، كما اقتضت معاهدة اوتريخت ، يقيدها عدد من الشروط التى حددتها المعاهدة نفسها من حيث حدود المنطقة والاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى جبل طارق ، وكذا حق التصرف فيها . واسبانيا ترى أن هذه الشروط والحدود قد انتهكها الانجليز بل أساؤا أيضا استعمال حقهم فى البقاء فى المنطقة بصورة يعتبرها الأسبان من مبررات المطالبة بتخلى بريطانيا وعودة جبل طارق الى الوطن الام اسبانيا .

أسبانيا .. واستعادة جبل طارق :

وقد ظلت مشكلة جبل طارق جرحا داميا يؤلم الاسبان منذ الاحتلال البريطانى ، واتخذت محاولات استعادته صورا متعددة ومختلفة حسب الظروف المحيطة بالمشكلة . ومؤلف الكتاب دون ارانجويه ريوس يستعرض الحلول المختلفة التى لجأ اليها الاسبان دون جدوى . وأول هذه الحلول — وليس آخرها — كان الالتجاء الى القوة لاستعادة هذا الجزء السليب ، فقد فكر البعض فى اشعال النار هناك أو قصف المدينة بالمدافع من برج مرتفع يشيد خصيصا لهذا الغرض قرب الجبل ، كما خيل للبعض أنه يمكن استعادة المدينة بقصفها بمدافع الاسطول الاسبانى الشهير ، اسطول ميشودى آركون لكن تبين أنه من المستحيل أن تتم استعادة المنطقة عن طريق البحر ، وكان السبب الرئيسى هو نمو قوة الاسطول البريطانى بدرجة فاقت سائر القوى البحرية الاخرى ، وقد احتوت المعاهدات الموقعة بين فرنسا واسبانيا فى القرن الثامن عشر التضامن لحل مشكلة جبل طارق ، وأهم تلك المعاهدات تلك التى وقعتها الدولتان فى أعوام ١٧٢١ ، ١٧٢٥ ، ١٧٣٣ ، ١٧٤٣ ، ثم ١٧٧٩ .

ويقول المؤلف أن السيطرة على جبل طارق كانت تشير فى الواقع الى مقياس التفوق البحرى، حتى انه يورد عبارة للكاردينال جوليو البيرونى تقول « انه ان لم يتوافر للاسطولين الاسبانى والفرنسى من القوة ما يفوق الاسطولين البريطانى والهولندى فلا محل للحديث عن عودة جبل طارق» هكذا كان منطق الاسبان فى القرن الثامن عشر وقد فشلت محاولات ثلاث للهجوم على الانجليز فى جبل طارق مما أقنعهم بعدم جدوى الالتجاء الى القوة فى حسم المشكلة . وحتى فى القرن التاسع عشر نصادف العبارة الشهيرة التى يرددها

فرانسيسكو ماريا مونتيرو في كتابه (تاريخ جبل طارق) يقول « سيبقى جبل طارق انجليزيا طالما بقيت انجلترا هى القوة البحرية الأولى فى العالم » .

ولقد دعمت بريطانيا وجودها فى جبل طارق وأحالته فى القرن الثامن عشر الى قاعدة بحرية مهمة ودعامة قوية لمراكزها البحرية الاخرى . وقد تنبهت الى أهميته الاستراتيجية منذ اللحظة الاولى كبوابة بين المحيط والبحر المتوسط ومنفذ احتاجت الى السيطرة عليه تأمينا لمواصلاتها الى الهند عن طريق شرق البحر المتوسط .

واتجه الاسبان الى الحلول السليمة فبدأ للبعض أنه يمكن استعادة جبل طارق عن طريق شرائه من الانجليز . ومن أهم الشخصيات الاسبانية التى نادت بهذا الحل خوسيه دى كامبيلو وكذلك خوسيه دى كارفاخال وفلوريدا بلانكا . ولما لم تجد فكرة شراء البنيون (أى جبل طارق) دعا فلوريدا بلانكا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر الى مبادلة جبل طارق بأى منطقة اخرى . واقترح الاسبان بديلا لجبل طارق منطقة أوران، أو منطقة ماثا لكفير أو جزيرة سانتو دمنجو ، بل قدم الاسبان كبديل لجبل طارق بورتوريكو أو كاراكاس أو جزر الباهاماس ، ولكن بريطانيا كانت تدرك أن لقاءها فى جبل طارق يعطيها ميزة كبرى فى الاطلنطى والبحر المتوسط ويزيد امكانياتها التجارية فى الشرق الاقصى وفى أفريقيا ، ولذلك أحجمت عن قبول الحلول السالفة الذكر مما زاد ألم الاسبان وحقدهم الذى يعبر عنه فرانسيسكو كاناليخاس بقوله « ان جبل طارق صفعة دائمة على أصداغنا نحن الاسبان لا يمكن أن تمحى من ذاكرتنا » وهذا الشعور يفسر لنا الحل الغريب الذى شاع فى الحقبة نفسها وهو يقضى بأن تتنازل بريطانيا عن جبل طارق الى « البابا » برضا اسبانيا .

وينتهى النصف الثانى من القرن الثامن عشر وقد فشلت المحاولات السلمية ، ويأتى القرن التاسع عشر لتبدأ مرحلة جديدة من محاولات التفاهم بعد أن تخلى الاسبان نهائيا عن أسلوب القوة منذ النصف الاول من القرن الثامن عشر . والمعروف أن القرن التاسع عشر وقعت خلاله حروب الاستقلال ووحدة الكيان الوطنى ، وخلاله كان النضال فى أمريكا اللاتينية ثم الخلافات الدستورية والهزات المختلفة بسبب تعاقب الجالسين على العرش وتغير الحكومات . وهذه فى نظر المؤلف أسباب شغلت الاسبان من حين الى آخر عن التحمس لاستعادة جبل طارق ، ومع ذلك فقد برز من بين الاسبان فى هذا القرن رجال اهتموا بالمشكلة من أمثال الماركيز دى بوثوبوينو الذى تفاوض لاستعادة الجبل مع اللورد ستانهوب وكراجز وتونشند ، كذلك الماركيز دى لاباث الذى ظل اهتمامه بالمشكلة وحماسه لحلها بالقدر نفسه حتى بعد أن بلغ سن الثمانين ، فأما موقف العسكريين الاسبان فى القرن التاسع عشر، فيعلن المؤلف أنه يتمثل فى رأى كاميلو فاليس موديستو نافارو وخوسيه ابانييس ومؤداه : أنه يمكن الاستغناء عن جبل طارق عسكريا بتحصين المواقع الاسبانية المحيطة بها وانتظار الوقت الملائم ، خاصة وأن الاهمية الاستراتيجية والتكتيكية للجبل قد قلت فى نظرهم فتحول جبل طارق الى محطة لتموين السفن الذاهبة الى الهند ، ومما يذكر فى هذا الشأن أن تحوله من قلعة عسكرية الى مستعمرة والى مدينة تجارية ، هو تغير يعتبر خرقا لمعاهدة أوتريخت فضلا عن انتشار التهريب عن طريق جبل طارق ، وقد ندد الاسبان بذلك منذ البداية حتى اليوم .

ويعود المؤلف الى القول بأن الاتجاه فى القرن العشرين قد نجا الى التماس الحذر والمعقولية والحزم المشوب بالرغبة فى التفاهم مع المملكة المتحدة ، فلقد انتظر الاسبان أن يتحول جبل طارق من مركز للطغيان والعار الى مركز للتعاون والتفاهم المشترك ، وفى هذا يورد المؤلف عبارة لفرناندو ماريا كاستييا وزير الخارجية الحالى قالها فى عام ١٩٤١ « ان اسبانيا تريد حل مشكلة جبل طارق لانها لا تريد أن يبقى بينها وبين الشعب الانجليزى خلاف من أى نوع ، بل تريد ايضا محو كل عداء موروث » . فأما سلفادور دى مادرياجا فيقول « ان مواصلة بريطانيا احتلال جزء من الارض المنتمى بالقانون الطبيعى الى بلد أوربى آخر ، هو من قبيل العودة بالتاريخ وبالعلاقات الدولية الى عهد « الحياة للاقوى ظفرا » .

ويردد المؤلف أن الاختلاف حول جبل طارق يحول دون دعم علاقات الود والصداقة ، وان

مما يؤلم اسبانيا أيضا اهدار ما للاسبان المقيمين فى سان روكى من حقوق انسانية وهم أبناء واحفاد اهل جبل طارق الأصليين الذين نزحوا عنها . ثم يعود الى القول بأن كاستيلا قد عبر فى الامم المتحدة عن الرغبة فى التفاهم مع بريطانيا حول المشكلة اذ تقدر اسبانيا الصداقة مع بريطانيا حق قدرها . ويفسر المؤلف ذلك بقوله « لقد اغلقت اسبانيا بنفسها باب العنف منذ منتصف القرن الثامن عشر » .

مشكلة جبل طارق فى الامم المتحدة :

ونأتى مع المؤلف دون خيل ريوس الى المرحلة المعاصرة وهى التى تتحدد فى اطار تدويل قضية جبل طارق ووجهة نظره فى هذا الخصوص أنه « لما كان اتجاه الامم المتحدة هو انهاء الاستعمار بكل صورة بسرعة وبغير شروط ، وكذا الاستعمار الجديد ، فان ذلك ينطبق على جبل طارق » ، وقد أبرز دون خايمى بنييس أمام الامم المتحدة أن الوضع الاستعمارى فى جبل طارق يعتبر من وجهة النظر القانونية ناشئا عن التدخل الصريح فى الشئون الداخلية لبلد آخر ، أما جونثا لوفرناندس دى لامورا ونونيو أجيرى دى كاثر فقد كتبا فى عام ١٩٦٣ تحت عنوان السياسة الاوربية فى كتابهما عن « السياسة الخارجية الاسبانية » حول المشكلة نفسها يقولان « لقد ظهر التحسن فى العلاقات الاسبانية البريطانية على ضوء الزيارة التى قام بها وزير الخارجية البريطانية اللورد هيوم الى اسبانيا وكذا وزير الداخلية المستر بتلر ، على أن ذلك التحسن سيبقى دائما مشوبا بالمشكلة المعقدة ، مشكلة جبل طارق ، تلك المشكلة التى يجب أن يحين اليوم الذى تتم فيه مواجهتها بمنطق الواقع وبروح العصر » وفى عام ١٩٦٤ أعلنت لجنة تصفية الاستعمار فى الامم المتحدة فى السادس عشر من أكتوبر ضرورة تطبيق مبدأ تقرير المصير فى جبل طارق ، بناء على طلب أهل المنطقة نفسها وأوصت اللجنة باجراء مفاوضات ثنائية بين اسبانيا وبريطانيا لحل النزاع . ونص قرار اللجنة بجلستها رقم ٢٩١ يقول « ان اللجنة الخاصة بعد دراسة الموقف فى اقليم جبل طارق غير المستقل ، وبعد أن استمعت الى ممثلى الدول التى تدير الاقليم وممثلى اسبانيا والى الطلبات الواردة من أهالى الاقليم ذاته ، تؤكد أن مقومات اعلان منح الاستقلال يمكن تطبيقها على هذا الاقليم .. » .

وفى عام ١٩٦٥ أعلنت الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها العشرين موافقتها بأغلبية ٩٦ صوتا مقابل لا شىء وامتناع ١١ عن التصويت على مشروع قرار يدعو بريطانيا واسبانيا الى التفاوض بخصوص المشكلة .

وهكذا تتابعت المحاولات السلمية المتعددة التى تلجأ اليها اسبانيا لاستعادة جبل طارق بعد أن تخلت نهائيا عن أسلوب العنف ، برغم ارتفاع بعض الاصوات بمناسبة تحرير منطقة السويس ثم كفاح شعب عدن منادية بضرورة الالتجاء الى أسلوب الكفاح لاستعادة جبل طارق . ومما يذكر بهذه المناسبة أن السلطات الاسبانية قد لجأت خلال العامين الأخيرين الى فرض قيود على صيد الاسماك فى مياهها الاقليمية المواجهة لجبل طارق وعلى انتقال المتاجر والافراد بين جبل طارق وباقى الإراضى المحيطة بها . وقد أبلغت اسبانيا من بداية العام الحالى ١٩٦٦ حكومات الدول الاعضاء فى حلف الأطلنطى أنها لن تسمح لطائراتها العسكرية بالتحليق فوق أراضيها فى طريقها الى جبل طارق نظرا الى الأخطار التى تتعرض لها اسبانيا نتيجة لاستخدام جبل طارق كقاعدة لحلف الاطلنطى ، وقدمت حكومة مدريد احتجاجا رسميا الى حكومة لندن على انتهاك الطائرات الحربية البريطانية للمجال الجوى لاسبانيا .

ولاشك أن المؤلف قد نجح فى أن يقدم للقارىء الاسبانى وثيقة شاملة حافلة بالبيانات والمعلومات وأن يجعل منها فى الوقت نفسه مرجعا يسجل وجهة نظر الاسبان من خلال ما تعكسه كتاباتهم واناشيدهم التى تدور حول المشكلة .

ولربما جاز القول بأن الكتاب يتميز بطابع الحماس الممزوج بالقلق ، والايمان المتسم بالتفاؤل والامل فى امكانية التوصل الى حل سلمى لهذه القضية .

د. أحمد محمد أبو زيد



الأزمة السياسية والعسكرية في الهند الصينية

— Brian Crozier.

— South East Asia in turmoil.

— London, 1966.

بريان كروزييه مؤلف هذا الكتاب ظل طوال عشر سنوات ، خبيرا لمجلة الايكونومست فى شئون جنوب شرقى آسيا والشرق الاقصى . وهو محاضر دائم فى مسائل هذه المنطقة . وقد قابل بوصفه مراسلا اجنبيا كثيرا من زعماء فيتنام الجنوبية كما قابل هوشى منه والامير سيهانوك والامير سوفانا فوما .. وعندما كان مراسلا لرويتر أقام فى جنوب شرقى آسيا عام ١٩٥٢/١٩٥٣ . ثم استقال من عمله ليتفرغ لوضع هذا الكتاب عن هذه المنطقة المضطربة التى شهدت الامبريالية الغربية، والقومية الشرقية ، وتهييج الكومنترن، والاحتلال اليابانى ، والصراع الصينى السوفيتى والتدخل الامريكى ، واطماع سوكارنو المتفجرة .

يقول المؤلف أن العنف هو القوت اليومى فى مختلف انحاء هذه المنطقة المضطربة منذ أن اتجهت الجيوش اليابانية جنوبا فى عام ١٩٤١ . فقد اخذ الارهابيون يرهبون الخونة ويضربونهم ويقتالون الموظفين . وثار الثوار باسم الوطنية أو الشيوعية أو مناهضة الشيوعية ، وثاروا فى بعض الاماكن من اجل غنائم السلب والنهب ، وسقطت امبراطوريات قديمة وقامت امبراطوريات جديدة . وشبت ثورات واندلعت ثورات مضادة واشتركت دول كبرى فى حروب كبرى اشتراكا مباشرا أو من وراء ستار . وكان الاستعمار هو العدو واصبح الاستعمار الجديد هو العدو الاول . ووضعت برامج المعونة لمساندة او لتقويض هذا النظام أو ذاك ، واتجه الكثير من الاموال الى جيوب الموظفين المرتشين . وكان ثمن العنف هو تبديد واستنزاف موارد ثروة جنوب شرقى آسيا الضخمة ، بينما ملايين الافواه الجديدة تصرخ من أجل الطعام ، وبينما تزداد مستويات المعيشة المنخفضة تدهورا .

وربما كان العنف واختلال الامن اللذان سادا جنوب شرقى آسيا منذ الحرب العالمية الثانية أمرا محتوما ، رغم أن الديماجوجية والغباء البشرى قد خلقا القلق حيث لم يكن ثمة ما يدعو اليه ، فما يحدث فى أرجاء كل هذه المنطقة هو ثورة من نوع أو آخر : اما ثورة وطنية على الحكم الغربى أو حتى على النفوذ الغربى ، واما ثورة اجتماعية دفع اليها البحث عن معايير جديدة لاحلالها محل تلك المعايير التى فرضتها الامبريالية الغربية على مجتمعات تقليدية لاتصلح لمواجهة ضغوط هذا القرن .

ويزعم المؤلف أن اعظم الثوار دهاء واكثرهم عنادا هم شيوعيون من نوع أو آخر . ولما كان كل الشيوعيين فى جنوب شرقى آسيا تقريبا يلقون التشجيع والعون من خارج المنطقة ، وكانت الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى تحاول مقاومة تقدمهم ، لذلك اصبحت منطقة جنوب شرقى آسيا أحد مسارح العالم الكبرى للحرب الباردة . بل انها المنطقة التى تحولت فيها الحرب الباردة الى حرب ساخنة .

ويرى الكاتب أن الحرب العالمية الثانية هى التى أثارت شعوب جنوب شرقى آسيا وحركت

عواطفها ، وأن اليابانيين هم الذين أشعلوا شرارة برميل البارود بالصدفة وحدها ، اذ اقبلوا كغزاة ولكنهم كانوا آسيويين ولم يكونوا اوروبيين ، فرحب بهم اخوانهم الاسيويون باعتبارهم محرريهم رغم أنهم سرعان ما تعلموا كراهية عنجهية العسكرية اليابانية ووحشيتها. وكشف لهم مجيء اليابانيين عن أمرين : أنه من الممكن قهر الاوربيين والانتصار عليهم ، وأن شعوب المنطقة تستطيع أن تحكم نفسها .

واذا كانت الحكومات الوطنية المحلية هى نتاج الاحتلال اليابانى بمعناه « التحريرى » فان حرب العصابات هى نتيجة لنزعاته المستبدة الجائرة . ففى بورما والملايو ولاوس والفيلبين برزت جيوش المقاومة المعادية لليابانيين ، وفى معظم جماعات المقاومة لعب الشيوعيون دورا بارزا ، وهكذا قام فى العامين الأخيرين من الحرب حلف وفاق بين الوطنيين والشيوعيين والاوروبيين الذين عادوا بعد الحرب . الذين كانوا يهربون لهم الاسلحة التى دفن الكثير منها لاستخدامه فى المستقبل ضد السلطات الغربية .

ويقرر المؤلف أن أعظم قوة نشطة فى جنوب شرقى آسيا منذ الحرب الثانية هى القومية ، وأنشط مناهض لها ، وحليفها المرحلى ، هو الشيوعية . وقد عقد اشتراك دول كبرى فى القتال موقفا معقدا أصلا وجعله اكثر خطورة . ففى مرحلة ما بعد الحرب كانت الدول الامبراطورية المتراجعة ــ بريطانيا وفرنسا وهولندا ــ مشتركة جميعها فى حروب . ومنذ تسوية جنيف فى عام ١٩٥٤ التى أنهت حرب الهند الصينية الاولى أصبح وجود الولايات المتحدة علىالمسرح الدولى واضحا ، ومنالجانب الشيوعى اشترك الاتحاد السوفيتى والصين ولكن بصورة غير مباشرة اذ كان هناك شيوعيون آخرون يقومون بالقتال .

ويرى المؤلف ان جذور المتاعب الحالية ممتدة الى أواخر القرن الماضى حينما ثار أهالى الفيليبين ضد الحكم الاسبانى ، ثم حين تدفقت بعد ذلك تيارات الوطنية المبكرة من بلدين كبيرين فى شرق آسيا هما الصين واليابان ، وقد قامت فىأولاهما ثورة البوكسر التى هيأت للصينيين الوحدة العاطفية التى تتكون منها الامم الحديثة ، أما الثانية فقد هزمت روسيا القيصرية فى ١٩٠٥

وفى العشرينات بدات قوة جديدة وهى الشيوعية ، تؤجج لهيب السخط الوطنى وكان حرمان الدول الغربية من مستعمراتها جزءا من مخطط الدولية الاولى ، أما استقلال شعوب المستعمرات منذ كان عاملا ثانويا ، اذ كان الامر الجوهرى هو التعجيل بالثورة الشيوعية فى الدول المستعمرة ذاتها عن طريق التحريض على الانهيار الاقتصادى ، وهنا يعرض المؤلف لتاريخ الاحزاب الشيوعية فى المنطقة بأكملها وتاريخ زعماء الاحزاب الشيوعية بتفصيل واسهاب .

وتعرض المؤلف بعد ذلك لفترة الاحتلال اليابانى للمنطقة وقيام حكومات من أهالى البلاد برعاية اليابانيين ، وتعاون بعض الزعماء المحليين مع السلطات اليابانية ومفهوم هذا التعاونى فى نظر الاسيويين أن اليابانيين يعتبرون محررين لهم من الحكم الاجنبى الغربى . ويعتبر أن بذور الاضطرابات الحالية قد بذرت فى هذه الفترة التى اشترك فيها الشيوعيون مع الوطنيين فى مقاومة اليابانيين وحاولوا فى كثير من الحالات السيطرة على حركات المقاومة .

ويتحدث المؤلف عن نمو الفيتيمنة باعتبارها حالة خاصة من اتحاد الشيوعيين والوطنيين لمقاومة الاستعمار الفرنسى . وقد تكونت الفيتيمنة من عشرة آلاف مقاتل مسلح فى الفترة التى هزمت، فيها اليابان وأقام هوشى منه حكومة مؤقتة لفيتنام ، ولم يعترف بحكومة الامبراطور باوداى الذى اضطر بعد أن خذلته فرنسا الى الانضمام الى هوشى منه ورجاله والعمل مستشارا له . وبعد ذلك يعلنهوشى منه استقلال فيتنام ، وتحاول فرنسا اعادة الوجود الفرنسى الى فيتنام ولكنها تصطدم بمقاومة الفيتناميين والصينيين والامريكيين . ويكشف الكاتب عن اسرار غريبة ، اذ يقول : أنه دارت فى ذلكالوقت حرب خفية بين شبكة المخابرات الفرنسية ومكتب الخدمات الاستراتيجية (نواة وكالة المخابرات المركزية الامريكية) وان هذا المكتب أقام علاقات وثيقة مع هوشى منه .

ويعرض الكاتب لخطأ الفرنسيين فى ذلك الوقت فيقول : أن فكرة منح الشعوب التابعة استقلالها كانت لا تزال بعيدة عن أذهانالرسميين الفرنسيين وكان هذا مفهوما ضمنا فى الحقيقة من فكرة « رسالة فرنسا الحضارية » ، فالاستقلال الذاتى أو حرية القول أو المساواة فى الحقوق مع المواطنين الفرنسيين او منح حقوق المواطن الفرنسى ذاتها كانت كلها امورا معقولة اما الشيء الذى لم يكن معقولا فهو الاستقلال .

وهكذا كان مقدرا لكل المفاوضات الفرنسية ، سواء مع الشيوعيين او مع الوطنيين اما ان تفشل واما أن تؤدى الى اتفاقيات ينقصها اى من الجانبين . وهذا ما حدث فعلا ، فقد فشلت سلسلة المفاوضات التى تمت مع هوشى منه وبدات بعدها حرب الهند الصينيةالاولى ، وكذلك سلسلة المفاوضات الثانية التى دارت مع يارداى التى ادت الى اتفاقيات لم تحقق شيئا .

ويعرض المؤلف بعد ذلك للفوضى فى كمبوديا ولاوس منذ أن أطاحت السلطات اليابانية فى نهاية الحرب بممثلى حكومة فيشى ، ثم استغلال كمبوديا ونجاح الوطنيين فى مقاومة الضغط الشيوعى وقيادة الامير سيهانوك البارعة رغم العراقيل والمؤامرات التى وضعت فى طريقه ودبرت له ، وفى لاوس يقدم الصراع بين فئات ثلاث : الغربيين والشيوعيين والحياديين .

ويعلل المؤلف انتصار قوات الفيتمنة فى ديان بيان فو الى عوامل ثلاثة ، هى عبقرية الجنرال جياب العسكرية ، والمساعدة النسبية من الصين بعد انتصار الشيوعيين النهائى فى عام ١٩٤٩ ، والتفوق الشيوعى فى نوع من الحرب لم يبدا الفرنسيون يفهمونه الا بعد هزيمتهم ، وهو الحرب الثورية .

ويتحدث الكاتب عن الحرب الثورية ويعرفها بأنها صراع لكسب عقول واجسام الناس الذين يعيش بينهم رجال العصابات ، فلو أن الناس تعانوا مع رجال العصابات فان الاختفاء والامداد بالغذاء وجمع المعلومات عن تحركات العدو يصبح سهلا ، وليس من الصدفة ان يكون الجيش الخاسر فى حربين فى الهند الصينية هو الجيش المرتبط والمشترك مع الاجانب سواء كانوا فرنسيين او امريكيين ، وهو ما يبدو متفقا مع الوصف الشيوعى لهم بأنهم امبرياليون اجانب . وعلى العكس من ذلك فى الجانب الشيوعى . فلم يكن هناك روس او صينيون مشتركين فى القتال الفعلى . ومما لا يمكن انكاره أن الفيتمنه فى حرب الهند الصينية الاولى والفييت كونج فى حرب الهند الصينية الثانية ، مهما كانت سياستهم ، هم فيتناميون استطاعوا الاندماج فى السكان المحيطين بهم ، مما يتفق مع قول ماو المأثور الذى يقارن العلاقة بين الجيش والشعب بعلاقة السمك بالماء . حقا أن كثيرا من الفيتناميين كانوا يقاتلون مع الجانب الفرنسى والامريكى ، ولكن الجنود الفيتناميين النظاميين كانوا مشتركين بصورة واضحة مع جيوش اجنبية تتبع سياسة القمع .

واشار المؤلف بعد ذلك الى الثورات الشيوعية التى نشبت فى عام ١٩٤٨ فى كل من الملايو وبورما والفيلبين واندونيسيا وفشل هذه الثورات ، بينما نجحت ثورة شيوعية مماثلة فى فيتنام ، واوضح ان فشل هذه الثورات كلها يرجع الى انها لم تكن تتفق مع المطالب الشعبية ومع امانى الوطنيين ، او كانت كل من الفيلبيين وبورما مستقلة عندما بدات الثورة ، وكانت اندونيسيا قد أعلنت استقلالها قبل ذلك بثلاث سنوات ولكنها كانت لا تزال مشتبكة فى قتال مع الهولنديين ، ولم يجد الاندونيسيون سببا يجعلهم ينقلبون على زعمائهم لمجرد أن الشيوعيين يقولون ذلك. اما فى الملايو فقد حقق الشيوعيون تقدما عندما كان الاستقلال بعيد المنال ، ثم بداوا يخسرون عندما زادت خطى التقدم الدستورى .

وعرض الكاتب بعدئذ للضغوط الخارجية ، ويقول ان انتصار الشيوعيين الصينيين يشكل عاملا له أهميته كما يعتبر نقطة تحول فى آسيا، لانه لاول مرة تفرض حكومة مركزية فى الصين ارادتها على جميع بقاع الدولة ولان حكام الصين الجدد يضعون الشيوعية بلا تحفظ فى خدمة المطامح الوطنية للصين . ويوضح المؤلف المراحل الثلاث فى دبلوماسية الصين ، تبدأ بمرحلة التشدد والعنف ثم تنتقل الى مرحلة التعايش مع جيرانها وتعلق فى باندونج عدم وجود اى نية لديها للتدخل فىثورات البلاد الاخرى ، ويرفع ماو شعار « لتتفتح مائة زهرة » وشعار التنافس بين مدارس الفكر ، ولكن الصين سرعان ما تعود الى موقف التشدد الاختيارى نتيجة عوامل متعددة .

وبينما يبرز الكاتب دور الشيوعيين فى الاضطرابات التى تسود منطقة جنوب شرقى آسيا ، نجد انه يأخذ قضية التدخل الامريكى فى المنطقة كأمر مسلم به قائلا ان لامريكا الحق فى هذا التدخل نتيجة لاثارة الشيوعيين للاضطرابات ومحاولة التقدم فى المنطقة وهو يبنى تدخل امريكا على اساس زائف هو رغبة روزفلت فى منع حلفاء الولايات المتحدة الاوربيين من استعادة مراكزهم الامبراطورية السابقة ، ويقول ان الحكومات الامريكية المتعاقبة طبقت هذا المبدا . ويغفل المؤلف ذكر البواعث الحقيقية للتدخل الامريكى

فى هذه المنطقة وفى غيرها من مناطق العالم . ومن هذه البداية تنطلق أمريكا وعملاؤهـا فى المنطقة فى بحث محموم عمن تسميهم « بالوطنيين الحقيقيين » وقبـل ذلك كله ، فى البحث عن « الرجل القوى » المناسب القادر على اجتذاب التأييد حوله ، وهكذا عجز الامريكيون « المعادون للاستعمار » عن أن يدركوا أنهم سوف يصبحون « امبرياليين » بمجرد أن يتضح مدى اشـتراك امريكا . ولم يدركوا أن الحيـاد هو تعبير عن القومية والاستقلال الحديث ، بل لقـد ذهب فوستر دالاس الى اعتبار الحياد عمـلا غير اخلاقى ، ومن ثم فقد مال الامريكيون الى وضع الحياديين والشيوعيين فى مرتبة واحدة . ولم يكن يهمهم فى بحثهم عن الرجل القوى أنه طاغية مستبد كسينجمان رى ونجو دينه دييم طالمـا أنه يردد دائما أنه معاد للشيوعية أو أن هـذا وحده كاف لاعتبارهم زعماء العالم الحر مهمـا كانت اراؤهم فى الحرية داخل بلادهم .

ويمضى الكتـاب فى وصف مراحل التـدخل الامريكى وتورط أمريكا نتيجة لذلك فى فيتنـام بزيادة عدد قواتها هناك واشتراكها فى القتـال الفعلى ، وعدائها لحكم سيهانوك فى كمبوديا ، ومحاولاتها المتكررة لدفع انصارها فى لاوس الى الحكم مما أدى الى تحالف الشيوعيين والحياديين هنـاك .

ثم يتناول المؤلف دور حلف جنوب شرقى آسيا ويسرد ملامسات اقامة هذا الحلف ومحـاولة أمريكا جر دول كولومبو للاشتراك فى مشروعاتها الاستعمارية للدفاع عن المنطقة المتفجرة ويحمل المؤلف على نهرو بتحامل واضح لرفضه الاشتراك فى هذه الخطط ويتهمه بقصر النظر ، ثم لا يفوت الكاتب أن يختص سوكارنو بسبابه ووصفه لنظام حكمه بالفشل والفساد والفوضى ويصفه هو بأنه « أمبريالى جديد » .

ويرى المؤلف أن اقتراحات سيهانوك وديجول وغيرهما من المنادين بتحييد المنطقة لا يمكن أن تعتبر حلا عمليا معقولا الا اذا حيدت فيتنـام الشمالية أيضا وهو أمر مستحيل عملا . ويبدو اقتراح ديجول معقولا على أساس فرض واحد فقط ، هو أن تأخذ فيتنام الشمالية « بالتيتوبة » أى تبتعد عن الاعتماد على روسيا أو الصين ، وهذا ما حاوله جان سانتبنى فى عام ١٩٥٥ بعد الحرب الاولى فى الهند الصينية ، أو عاد الى هانوى كمبعوث لفرنسا ، ولم تكن الفكرة سيئة ولكنها قامت على افتراض أنه فيتنام الشمالية كانت ستسيطر بعد فترة قصيرة على البـلاد كلها ، ولكنها انهارت لان دييم ظل فى الحكم فى فيتنام الشمالية بمساعدة الامريكيين .

ويرى المؤلف أن البديل الوحيد للوجود الامريكى فى فيتنام والذى قد يساعد على صيانة السلام هو نزع السلاح الشامل فى البلاد كلها ، شمالها وجنوبها ، فاذا ما تم هذا ، فان الحياد يكون معقولا ، وبدون ذلك يكون الحياد خرافة كاملة .

أحمد حسن ابراهيم

تـاريـخ الاسـتعمار فى أفـريقيـا

— Ch. A. Julien.

— Histoire de L'Afriqne depuis son origine jusqu'à 1945.

— Paris, 1963.

اتجهت انظار العالم بعد الحرب العالمية الثانية الى قارة أفريقيا ، واخـذ الباحثون والدارسون يولون أفريقيا جانبا كبيرا من الاهتمام والتعمق فى البحث والـدراسة ، فكان من نتيجة ذلك أن برزت الى الوجود كثير من المؤلفات العلمية ـــ سياسية واقتصاديـة

وتاريخية وجغرافية — عن هذه القارة بقلم كبار المؤرخين والكاشفين والسياسيين، وبخاصة في جمهوريتنا العربية المتحدة ، اذ أنه بعد قيام ثورتنا المجيدة في ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ اتجه الأمر الى اعادة علاقاتنا القديمة التاريخية بهذه القارة ، والى استئناف صلاتنا وروابطنا بيننا وبينها التي كانت موجودة منذ آلاف السنين .

وهذا الكتيب الذي بين أيدينا يلقي — أولا — ضوءا جديدا على تاريخ هذه القارة منذ نشأتها حتى عام ١٩٤٥ — وقد قصد المؤلف فيه سرد هذا التاريخ حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية ، لأن هذا العام من وجهة نظر المؤلف ، يعتبر الحد الفاصل بين غروب شمس الاستعمار وسياسته وبزوغ فجر الاستقلال لكثير من الدول الافريقية ، وهو يكشف أخيرا عن المحاولات التي قامت بها الدول الكبرى والسبل الملتوية لاستعمار هذه القارة واستثمارها لحسابها الخاص مع استنزاف دماء أبنائها .

ومؤلف هذا الكتاب هو « شارل اندريه جوليان » استاذ علم التاريخ في جامعة السوربون وهو مؤرخ فرنسي ولد في مدينة « كان » عام ١٨٩١ وهو أستاذ لمادة تاريخ الاستعمار بجامعة السوربون ، وكان يشغل منصب عميد كلية الآداب في الرباط ، وله عدة مؤلفات قيمة عن الاستعمار في أفريقية .

وقد ضمن المؤلف كتيبه هذا ستة أبواب ، استهلها بالحديث عن أصول ومفهوم كلمة « أفريقيا » ومن أين اشتق هذا الاسم ، ثم يذكر المؤلف أن مساحة القارة الافريقية تبلغ ثلاثة أمثال مساحة أوربا وتشكل في جزئها الأكبر قطعة من قارة قديمة تضم استراليا وشبه جزيرة الهند وهضبة البرازيل ، ثم انتقل بعد ذلك الى الحديث عن تكوين القارة جيولوجيا ، وعن ظهور الانسان الأول في عصر ما قبل التاريخ وعن الآثار التي عثر عليها المنقبون والتي تدل على تقدم هذا الانسان في الصناعة والزراعة والفن في ذلك الوقت ، وعن الأجناس المختلفة وأصولها في كل دول افريقيا . اما من جهة تقدم المواصلات في تلك الأزمنة فكانت تقوم على مدى اتساع الهجرات وعلى مقدار الأراضي الشاسعة المنبسطة فقد كان من أهم الطرق ، طريق السودان من البحر الأحمر حتى المحيط الأطلنطي، ولم تكن الصحراء الكبرى عقبة يصعب عبورها حتى قبل استخدام الجمل . ثم تحدث عن مواقع الحضارة القديمة في كل بلد من أفريقيا وأنهى حديثه بقوله : « قام في هذا الموقع المختار (مصر) حضارة أشرقت على القارة ، وتكونت الدولة الأولى بنظمها التي عرفها العالم القديم ، لذلك احتل هذا البلد مكانا مرموقا في التاريخ العام وكذلك في تاريخ أفريقيا » .

وأوضح المؤلف في الباب الثاني أن مصر كانت تمثل في أفريقيا أول مركز اشعاع للحضارة وانها دولة قام حكمها على أساس من المساواة والاشراف الكلي على مرافق البلاد . وكانت محط انظار الدول المجاورة التي شنت حروبا كثيرة عليها انتهت أخيرا بالتغلب عليها . وقد عرفت مصر التي أثرت بسبب الجزية المفروضة على المغلوبين . ثراء لم يسبق له مثيل ، اذ لم يظهر هذا الثراء في عظمة الآثار فحسب ، بل كذلك في الأثاث والمجوهرات . وكانت سياسة مصر قائمة على السلم والتفرغ لمختلف مجالات النشاط من صناعة وزراعة وفنون وثقافة . واذا كانت لم تستطع أن تحافظ على هذا المبدأ ودخلت في حروب كثيرة مع جيرانها ، فلأنها ارادت أن تحافظ على استقلالها وشخصيتها . وعلى الرغم من انتشار عمليات التلاقح بين الشعب المصري والشعوب الأخرى التي مكنتها الظروف — في فترات ضعف عارض من فتح مصر ، فان الشعب المصري لم يتخل عن طبيعته وتقاليده وعزته وكرامته ضد اى تدخل أجنبي . وحتى في حكم البطالمة والرومانيين والبيزنطيين لم تكن الاسكندرية مدينة مصرية فحسب ، بل كانت عاصمة لعالم حوض البحر المتوسط . فمتحفها وجامعتها الحقيقية ومكتبتها وعلماؤها وفلاسفتها وصناعها ، كل ذلك أشاد لها بمكانة لا نظير لها ، وللمصريين في هذه المكانة أكبر نصيب .

ويذكر المؤلف في الباب الثالث أن ميزان الثقل قد انتقل الى قرطاجنة وروما اللتين اخذتا تتنافسان على احتلال الجزء الشمالي من أفريقية وتأسيس وكالات تجارية على طول الشاطيء ، ثم انتهى الأمر الى أن روما قد احتلت أفريقيا

الشمالية من البحر الأحمر الى المحيط الأطلنطى، الا ان انهيار الدولة الرومانية من الناحيتين الحربية والاقتصادية قد أدى الى قيام القوى الوطنية فى جميع الولايات بالمناداة بالاستقلال والانفصال عن روما .

العرب فى أفريقيا

وقد وضع المؤلف الباب الرابع تحت عنوان « العرب فى أفريقيا » مدللا بذلك على أن العرب اتصلوا بأفريقيا الشرقية فى عهد الأسرتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة عن طريق التجارة واحتفظوا خلال الألف الأولى قبل الميلاد بسيادة بحار الجنوب وكانوا يخلطون منتجات الهند بمنتجات بلاد الصومال وارتيريا التى كانوا يوجهونها بقوافل اما تجاه سورية عن طريق مأرب ومكة ، واما تجاه طيبة عن طريق ميناء وادى الجازوس . وقد أقام تجار مقبلون من الجزيرة العربية أو من فارس من القرن السابع الى القرن الحادى عشر سلسلة من وكالات تجارية على طول الشاطىء الشرقى لأفريقيا . واسسوا فى بعض الجزر مدنا فسيحة ورحبة شبيهة بمدن الجزيرة العربية حيث كانوا يعيشون فيها حياتهم التقليدية . وينفى المؤلف بشدة الاتهامات التى توجه الى العرب من بعض المؤرخين المستعمرين من أن العرب لم يكن هدفهم التجارة فحسب بل كان الهدف أيضا الغزو واستعمار هذه البلاد حيث يقول : « .. ونظم العرب قوافل فى اماكن بعيدة لتيسير تجارتهم ، واقاموا محازن للبضائع فى الداخل . واتجهوا لفتح طرق التجارة لكنهم لم يحاولوا أبدا اخضاع القبائل سالقوة او ضم أراضيهم . واذا كانت العلاقات على نطاق ضيق مع سكان الشاطىء الذين اختاروا حضارة أفرو — آسيوية فان الاتصالات مع القبائل فى الداخل كانت منقطعة ومقصورة على التجارة . ويجب مع ذلك أن ننسب الى العرب ادخال زراعة الأرز وقصب السكر من الهند فى أفريقية المدارية » .

اما فى شمال افريقيا ، فقد فتحها العرب واعتنق القوم هناك دين الاسلام ، ثم انتشر هذا الدين عن عقيدة وايمان حتى وصل الى الغرب ، وتكونت دول اسلامية كبيرة أفاض المؤلف فى الحديث عنها ، وقد استشهد بوقائع كثيرة على أن العرب لم يكرهوا احدا على اعتناق الدين الاسلامى ، ولم يحاولوا قط بالقوة ان يتاجروا مع الأفريقيين ، بل الافريقيون هم الذين كانوا يفضلون التعامل معهم لأمانتهم وتسامحهم .

التسلل الأوروبى الى أفريقيا

ولقد بدأ التسلل الأوربى الى افريقيا واستعمارها من عام ١٤١٥ الى عام ١٨٧٧ ولأهمية هذا الموضوع أفرد المؤلف له الباب الخامس ، واثبت فيه السبيل والأساليب التى قامت بها الدول الاستعمارية كافة للانقضاض على افريقيا واستغلال جميع مواردها واستنزافها لمصلحتهم الشخصية فاستقر البرتغاليون على حدود الشاطىء الاطلنطى من بلاد مراكش ، والأسبانيون فى موانى الشاطىء الجزائرى والتونسى . وانقض الاتراك العثمانيون فى الوقت نفسه على القاهرة (عام ١٥١٧) وأقاموا من مصر اياله ، ثم أشرفت الامبراطورية العثمانية على الساحل الأفريقى من بلاد الجزائر التى لم تحتفظ فيها اسبانيا الا بمدينة وهران حتى مصر . ثم ظهر عامل آخر فى استعمار معظم موانى الشاطىء الغربى تحت حجة الكشوف البرتغاليه التى قام بها برتغاليون حتى استطاعوا الوصول الى الشاطىء الشرقى ، وبعد أن حطموا الاسطول المصرى فى عام ١٥٠٩ ، ضمنوا لأنفسهم لمدة قرن الاشراف على المحيط الهندى . ويقول المؤلف بهذه المناسبة : « .. واقتصرت البرتغال على احتلال المواقع الرئيسية من الشاطىء بين سيته ورأس جوارد فوى . ولم يكن الذهب والعاج والفلفل الأسود ، بالرغم من انها ذات دخل طيب يستدعى غزوا » وحافظ البرتغاليون على هذا الاحتكار حتى اليوم الذى قضى فيه استيلاء أسبانيا على البرتغال على الشهوات المتنافسة (عام ١٥٨٠) . وكان القراصنة الفرنسيون أول من قهر الحصار البرتغالى . ثم تنافست انجلترا وبلاد الأراضى المواطئة فيما بينهما بقية الشاطىء الغينى . والى جانب هذه القوى الثلاث الكبيرة (فرنسا وانجلترا وهولندا) حاولت الدانيمرك وبرانديورج أن تقيما لنفسيهما

مكانا فى القرن السابع عشر على ساحل الذهب. ومنذ عام ١٦٩٨ ، استطاع العـرب أن يقيموا سدا فى وجه التسلل الى أفريقيا الشرقية خـلال ما يقرب من قرنين . وبدأت الدول الاستعمارية تستخدم وسيـلة أخرى فى استعمار أفـريقيا ، بحث عدد كبير من الأوربيـين الى الهجرة الى الدول الافريقية ومحاولة توطينهم . ثم اشـتد الصدام بين الدول الكبيرة لاحتلال أكبر مساحات ممكنة فى أفريقية ، فكان أول اشتباك بين انجلترا وفرنسا عندما حطم نلسون الاسطول الفرنسى فى أبى قير . ومنذ عام ١٨١٥ ، أصبحت سواحل أفريقيا كلها خاضعة تقريبا لسلطة المستعمرين الأوربيين . ثم أخذت الدول الاستعمارية تتطلع الى احتلال وسط وجنوب أفريقية عن طريـق الكشوف ثم مهدت هذه الكشوف الى التقسيمات السياسية .

وفى هذا الباب يتحدث المؤلف أيضا عن تجارة الرق فى أفريقيا فيقول : أن الشركات الاستعمارية بدأت تمـارس المقايضة السلعية ، ثم اقبـلت بالتدريج على أن تخصص نشاطها فى تجارة الرق الأسود . فالبرتغاليون الذين فتحوا الطـريق حققوا لأنفسهم احتكار هـذه التجارة فى القرن السادس عشر . وأخـذها عنهم الهولنديون فى القرن السابع عشر ، والانجليز فى القرن الثامن عشر . وكان الفرنسيون يمارسون تجارتهم فى الأصل فى السنغال وفى مملكة ارور الى الشرق من فولتا . وهذه التجارة التى كانت نتائجهـا تلمس بعيدا جدا فى داخـل القارة أضعفت من قوى أفريقيا ، وحفظت عليها بربريتها بحيث لم يبذل الأوربيون اى جهد لاستعمارها .

ويستطرد المؤلف فى الباب السادس والأخير تحت عنـوان « تقسيم أفريقيا ــ الامبرياليـة الاقتصادية » حيث يقول : « ولم يكن النضال من أجل تقسيم أفريقيا سوى مظهر من مظاهر الامبريالية الاقتصادية التى هيمنت على السياسة العالمية بعد عام ١٨٧٠ . وكان النضال حامى الوطيس لا سيما أن المجـال المفتوح للشهوات المتنافسة كان أكثر اتساعا » . وكان من نتيجة ذلـك أن تنازعت القـوى الأسواق بخطط من الاتفاقيات وبقروض واستيلاءات كانت تعرض السلام للخطـر من وقت الى آخر . وحصـل كاشفون أو تجار عن طريق الرشاوى على مئات من المعاهدات حيث بيعت أقاليم شاسعة للشركات مقابل بضعة أمتار من القماش أو بضعة زجاجات من الخمر . واستخدمت هذه الصكوك كقاعدة للمطالبة بممارسة حقوق سياسية واجتماعيـة لدى بعض الحكومات بين عامى ١٨٨٠ ، ١٨٩٥ ففى بلاد أكثر تطورا مثل تونس ومصر ، وافقت البنوك على قروض بالربا للملوك الذين كانوا يبيعون استقلالهم بموافقتهم على رقابة أموالهم. أما فى حالة المعارك العسكرية ، فقد استغـل المستعمرون الأوربيون تفوقا فى التسلـح كان يجعل كل دفاع غير ذى موضوع . وفى بدايـة القرن العشرين كانت أوربا قد انتهت من تقسيم أفريقيا باستثناء دولتين أو ثلاث على الأكثر . واستمرت الحال على هذا النمط حتى قبيل الحرب العالمية الثانية ، فاضطرت الدول الاستعمارية الى أن تستميل الأفريقيين الى المشاركة فى قضية السلام والحرية ــ كما كانت تزعم ــ وقد كان لهم دور كبير فى كسب الحرب الى جانب الحلفاء، الا أنها حنثت بوعودها واضطر الأفريقيون الى أن يدافعوا عن استقلالهم وقوميتهم وشخصيتهم بسواعدهم ، وأكرهوها على قبول مطـالبهم ، فاستقلت كثير من الدول ، وأثبتت حكامها فى زمن وجيز حسن قيادتهم لبلادهم واسهامهم فى قضية السلام والحرية وسياسة عدم الانحياز .

غنيم عبدون

آسيا والعالم المعاصر

— Clan de Buss.

— Asia in the Modern World.

— U.S.A., 1964.

عبر ما يزيد على سبعمائة وخمسين صفحة ينتقل بنا مؤلف هــذا الكتاب فى رحلة مع القارة الاسيوية منذ ازدهار حضاراتها القديمة حتى وضعها الدولى المعاصر، تلك القارة التى يجتمع فيها القديم والحديث فى نسيج واحد غريب .

الحضارات التقليدية فى آسيا

ولقد ظل هناك انقسام عميق الغور بين ما سمى بالحضارة الغربية (التى نشأت فى غرب آسيا وشمال افريقيا ، ثم ازدهرت فى اليونان وروما) من ناحية ، والحضارة الشرقية (التى نشأت على ضفاف النهر الاصفر فى الصين ونهر الاندوس فى الهند) من ناحية أخرى . والمؤلف فى هذا الفصل من كتابه يعرض لأهم ملامح تلك الحضارة الشرقية ، فيعرض للحيوية الثقافية التى ميزت الصيد وملامح تنظيمها الاجتماعى والاقتصادى ، كما يعرض لثقافة الهند الغنية وتأثيرها فى جيرانها من الشمال والشرق وحتى الحدود الثقافية للصين ، ويوضح كيف كان للهند تأثيرها الضخم فى تشكيل وجه حياة جيرانها . كما يعرض المؤلف للحياة فى اليابان ، وقد كان الغرب أقل معرفة لاحوالها . وأخيرا ينتقل الى جنوب شرق آسيا حيث توجد جاوه أول منطقة سكنها الانسان على وجه الارض .

ولقد ظلت هذه الحضارات سائدة فى آسيا حتى احتكت بالغرب . ويقوم المؤلف بشرح آثار هــذا الاحتكاك فى فصــل بعنوان : « التجارة والمسيحية والاستعمار » . ونعتقد من جانبنا أن المؤلف قد وفق تماما فى اختيار هذا العنوان، ربما عن غير قصد . فلم تكن التجارة والمسيحية (أى التبشير) بالنسبة الى الاستعمار سوى الغاية والوسيلة على التوالى . وأيا كان الامر فقد كان خضوع آسيا للاستعمار بداية عهــد جديد فى تاريخ آسيا ، انفتحت فيه على بقيــة العالم .

تأثير الغرب فى آسيا

ينتقل المؤلف بعد ذلك الى شرح ردود الفعل المختلفة — وبخاصة من الوجهة الحضارية — ازاء تدخل الغرب . فعلى حين وقفت الصين من الحضارة الوافدة موقف النفوذ والاستعلاء ، مما قاد الى الحروب المضنية التى أفقدت الصين قوتها ، كانت اليــابان أكثر اســتعدادا لتبنى الجوانب المادية والآلية فى الحضارة الغربية . وطبيعى بعد ذلك اذن أن يصف المؤلف اليابان بأنها أول دولة حديثة فى آسيا وأنها قضت على الاقطاع وقامت بعمليات التحديث وبناء الامة وتنظيم شئونها السياسية بنجاح .

على أن القرن التاسع عشر الذى شهد اغتصاب الصين وصحوة اليابان ، قد شهد أيضا تدعيم سلطة التاج البريطانى فى الهند ، وفى صد النفوذ الاستعمارى عن جيمع مناطق جنوب شرقى آسيا باستثناء سيام ، ولذلك فان المؤلف يتعرض هنا لدراسة الظاهرة الاستعمارية فى كل من الفلبين وجزر الهند الشرقية الهولندية وبورما والملايو والهند الصينية الفرنسية .

القارة الآسيوية فى القرن العشرين :

وينتقل المؤلف بعد ذلك الى دراسة الفترة التى أعقبت مباشرة الاحتكاك المباشر بالغرب لأول مرة وما تمخضت عنه من صراعات ومن مظاهر للتغير ، ونعنى بذلك بداية القرن العشرين .. وفى السنوات الاولى من هذا القرن كانت اليابان تتمتع بالاستقرار الداخلى وبالسيادة والمكانة الدولية ، فكانت المنافس الأكبر لكل من الصين والهند . فعلى حين كانت الصين مستقلة سسيا كانت خاضعة فى الواقع للشروط الجائرة التى فرضتها عليها الدبلوماسية الاجنبية . وأما الهند فكانت وحدها مستعمرة بريطانية ، ولم يكن الموظفون البريطانيون لينسون بحال أنهم رعايا جلالة الملك الامبراطور فى لندن . من هنا أصبح الكفاح من أجل الحكم الذاتى والاستقلال هو القضية المسيطرة فى التاريخ الهندى ، وأضحت الهند فى هذا الصدد النموذج المثالى الذى تحتذيه المستعمرات الاوربية فى جنوب شرقى آسيا . لذلك ينتقل المؤلف الى استعراض أهم التطورات فى جنوب شرقى آسيا موضحا تأثرها بالنموذج الهندى واختلافاتها عنه .

ويستعرض المؤلف بعد ذلك أهم الاحداث التى مرت باليابان وبالصين وبجنوب شرقى آسيا على السواء حتى الحرب العالمية الثانية . فيشرح نتائج هزيمة اليابان فى الحرب العالمية ، ويعرض لأبعاد الحرب الاهلية فى الصين التى انتهت بضعف الكيومنتانج وتدعيم الحزب الشيوعى ، ثم لانقسام جنوب شرقى آسيا وظهوره فى صورة جديدة مجزأة .

وبعد أن ينتهى المؤلف من ماضى آسيا يعرض نحاضرها ، فيتناول أهم الملامح السياسية الداخلية والخارجية للدول الاسيوية بعد الحرب العالمية الثانية ، وهى التى تحدد دورها الدولى المعاصر .

اليابان

تمثل اليابان تركيبا متميزا يجمع بين ما هو تقليدى وما هو حديث ، ويعتبرها مؤلف الكتاب نموذجا ــ فى ظل دستور ١٩٤٧ ــ « للديمقراطية وهى تعمل » . والسبب فى ذلك أن « السلوك السياسى فى اليابان يقترب من الانماط التى تتبعها أكثر الديمقراطيات خبرة فى الغرب » . ويعتبر الامبراطور فى اليابان رمزا للدولة أكثر منه مصدرا فعليا للسلطة . ويقوم الحكم على نمط برلمانى ووجود مجلسين ووزارة وهيئة للدفاع القومى . وأهم الاحزاب فى اليابان الحزب الديمقراطى الليبرالى والحزب الاشتراكى اليابانى والحزب الشيوعى . ويوجد الى جانب ذلك بعض قوى الضغط مثل عصبة اعادة بناء اليابان ، وجمعية خلق القيم البوذية ، ولجنة متطوعى الشباب الوطنى . والسمعة العامة للنظام اليابانى هى الاستقرار السياسى النسبى .

أما من حيث النشاط الخارجى لليابان فان أغلبه يتجه نحو الولايات المتحدة . ومن هنا يركز المؤلف جانبا كبيرا من اهتمامه على ما يسميه « الدبلوماسية اليابانية ــ الامريكية » . ويرى المؤلف أن « جزءا كبيرا من رخاء اليابان يستند الى علاقاتها الطيبة بالولايات المتحدة » . وهو يشير الى أن الامريكيين يستثمرون أموالا كبيرة فى اليابان تربو على ٨٠٪ من مجموع الاستثمارات الاجنبية فى اليابان (حوالى بليون دولار) . كذلك فان اليابان هى ثانى عميل للولايات المتحدة التى تسيطر بدورها على ثلث تجارة اليابان . ونحن نعتقد أن هذه المظاهر تعد دليلا على تبعية اليابان الإقتصادية للولايات المتحدة وليست دليلا على رخاء اليابان .

يبدأ المؤلف دراسته للصين بعقد مقارنة بينها وبين اليابان ، فنرى أن الدولتين قد حققتا تقدما كبيرا فى أعوام قليلة ، ومع ذلك فقد واجهت الصين ما يزيد على عشرة أمثال ما واجهته اليابان من مشكلات . يضاف الى هذا أن الصين كانت فى مرحلة من النمو تجعلها متخلفة عن اليابان بحوالى قرن من الزمان . فاذا تذكرنا بعد ذلك أن الصين من حيث المساحة وعدد السكان تعادل مساحة وعدد سكان اليابان ثمانى مرات ، لعرفنا كيف تتزايد الصعوبات التى تواجهها الصين بمتوالية

هندسية تطرد مع زيادة حجمها وتنوع ظروفها وتزايد سكانها .

ويعتبر الحزب الشيوعى الصينى قلب النظام السياسى للجمهورية الشعبية ورأسه ، وقد كان هذا الحزب يضم فى عام ١٩٥٠ قرابة سبعة ملايين عضو من الفلاحين والعمال والجنود . أما هيكل نظام الحكم فقد استكمل ملامحه بظهور دستور ١٩٥٤ الذى استمرت الدولة بمقتضاه تمثل « ديمقراطية جديدة » ، قائمة على مبادىء الصراع الطبقى وحكم الحزب والمركزية الديمقراطية . ويعتبر المؤتمر الشعب القومى هو الهيئة التشريعية واعلى أجهزة الدولة ، أما الحكومة الشعبية المركزية فهى اعلى السلطات التنفيذية . وتوجد الى جانب ذلك هيئات للحكم المحلى والقضاء على مستويات مختلفة . وللقوات المسلحة دور واضح فى النظام الصينى حتى أن هناك علاقة وثيقة جدا بين اللجنة العسكرية فى الحزب الشيوعى ووزارة الدفاع فى الحكومة ومجلس الدفاع القومى والهيئة العامة . وتعتبر اخطر مهمة أمام النظام الصينى هى التنمية الاقتصادية لسد حاجات شعب يتزايد يوما بعد يوم ، وقد فرض هذا عدة صعاب امام خطط التنمية الخمسة الثلاث . على أن المؤلف يعترف بأن « الشيوعيين قدْ ارسوا اقوى حكومة عرفتها الصين لمدة قرن كامل، حتى أن تيوان بكل مالجأت اليه من دعاية وحرب للعصابات ، قد كانت لا حول لها فى محاولاتها لاثارة العصيان والتخريب » .

أما فى مجال العلاقات الخارجية للصين فقد ركز المؤلف جانبا كبيرا من اهتمامه على العلاقات الصينية السوفيتية . فلقد كانت هذه العلاقات ودية منذ البداية ، اذ اعترفت الصين بارتباطها بالكتلة الشرقية وسلمت بدينها الكبير للاتحاد السوفيتى . وطوال حياة ستالين كان هو روسيا بالنسبة الى الشيوعيين الصينيين ، فستالين هو الذى اعترف بالنظام الشيوعى الصينى وتحالف معه وامده بالمعونة المادية والفنية ، كما تمكن ماوتسى تونج بفضل تأييد ستالين من التوصل الى مكانة ممتازة كزعيم للصين . فلما اظهر خروشوف فى خطبته امام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى عام ١٩٥٦ بعض الاتجاهات الجديدة دون أن يستشير الصين قبل اعلانها ، فندد بستالين وبعبادة الفرد .. الى غير ذلك ، بدأت الشقة تتسع بين البلدين ، اذ لم تلق هذه الاتجاهات هوى لدى الصين . وقد تزايدت هذه الخلافات بفضل نمو الاتحاد السوفيتى الى الحد الذى يمكنه من مواجهة الغرب بمفرده ، وفى الوقت نفسه ازدياد المصاعب الاقتصادية فى الصين الى حد الخطورة .. ورغم كل هذه الخلافات فان الاصرار ما زال قائما على تعاون البلدين فى العمل ضد الراسمالية واذا تركنا مجال العلاقات بالاتحاد السوفيتى ، فان للصين وزنها الدولى كقطب يسعى لتزعم القارة الاسيوية عن طريق الدعوة الى التعايش السلمى حتى عام ١٩٥٧ ثم عن طريق التأكيد على مواجهة الاستعمار الامريكى بعد ذلك . وتحقق سياسة الصين نجاحا ملموسا فى كثير من مناطق آسيا بهذا الخصوص .

ويستطيع القارىء أن يتلمس بين السطور أن مؤلف الكتاب يهدف الى القول بأن مواجهة المشكلات كانت أصعب بالنسبة الى الصين الشعبية عما كانت عليه بالنسبة الى اليابان ، لأن الاولى لم تعتمد — كما فعلت الاخيرة — على الولايات المتحدة بل اعتمدت على الاتحاد السوفيتى . ومع ذلك فان المؤلف لا يسعه الا أن يعترف بأن دور الصين من الاهمية بحيث ان « وجه الامور التى ستحدث فى جميع أنحاء العالم الحديث سوف يعتمد الى حد بعيد على نجاح او اخفاق الثورة الصينية » . ويراود المؤلف الأمل فى أن يتزايد الخلاف الصينى السوفيتى محاولا اظهار أهمية الغرب بالنسبة الى الصين فيقول ان « الصين قد فضلت أن تستخدم ارصدتها الذهبية الثمينة فى الحصول على سلع تجارية عادية من الغرب على أن تلجأ الى روسيا والكتلة التابعة لها ، من أجل المعونة » .

وينتقل المؤلف بعد ذلك الى دراسة جمهورية تايوان التى يسميها «الحكومة القانونية لجمهورية الصين » ، وهو يخصص لها ١٧ صفحة من كتابه ، على حين لا يخصص للصين الشعبية سوى ٢٤ صفحة . ونرى ان هذه النسبة لا تتناسب سواء مع الحجم الطبيعى والسكانى المقارن للدولتين او مع أهميتها الدولية .

الهنــــد :

كان من حسن حظ الهند أن توافر لها زعيم له من القوة والمكانة ماكان للرئيس الراحل نهرو. وقــد كان نهرو يرى أن بلاده هى أكبر دولــة ديمقراطية فى العالم . فالاقتراع السرى حق لكل بالغ فى الهند فى الانتخابات القومية التى تعقد مرة كل خمس سنوات ابتداء من عــام ١٩٥٢ . ويسيطر حزب المؤتمر على جانب كبير من التأييد الشعبى ، فقد حصل فى انتخابات عام ١٩٦٢ على ٦٠ ٪ من الاصوات وعلى ثلثى مقاعــد المجلس الادنى فى البرلمان. أما الاحزاب الاخرى، كالحزب الشيوعى وحزب الحرية وجان سانغ وبراجا والحزب الاشتراكى وغيرها فلم تتمكن من الحصول الا على عدد محدود من المقاعد . ويرى المؤلف ان استمرار الديمقراطية فى الهند لم يكن بالأمر السهل ، خاصة أن نهرو قد كان يهــتم بالعدالة الاقتصــادية الى جانب الديمقراطيــة السياسية ، مما اقتضى الاخذ بخطط التنميــة الاقتصادية وبرامج التنمية الجماعية، وسياسات التغير الثقافى والتربوى . ويعود جانب كبير من نجاح التجربة الديمقراطية فى الهند الى جهود نهرو كزعيم لحزب المؤتمر ورئيس للوزراء . غير ان المؤلف يضيف سببا آخر من وجهة نظره بقوله « لقد تعلم زعماء الهند وباكستان وسيلان دروسهم جيدا من أساتذتهم البريطانيين » !

أما فى المجال الخارجى فيرى المؤلف ان الهند تعلق جانبا كبيرا من الاهتمام على مكانتها كعضو فى الكومنولث . وهو يقرر ان للهند دورها البارز فى مجال الامم المتحدة فى العمل من أجل السلام وضد الاستعمار والعنصرية .

والهند دولة رائدة بين دول الحياد الايجابى، كما أنها زعيمة لما يعرف بمجموعة كولمبو وقطب مهم فى التضامن الآسيوى ، والاسيوى الافريقى . أما علاقات الهند بالولايات المتحدة فهى ما بين ارتفاع وانخفاض، ويرى المؤلف ان هذه العلاقات قد تحسنت عندما رفض الامريكيون (ان صح ذلك) أن يتعاونوا مع البريطانيين والفرنسيين فى أزمة السويس عام ١٩٥٦ . وتتجه الهند كذلك الى التعاون مع الاتحاد السوفيتى خاصة ازاء موقفه المؤيد لها فى نزاع الحدود مع الصين .

ويرى المؤلف أن أضخم مشكلة دولية تواجه الهند الان هى الانفجار غير المتوقع فى علاقاتها بالصين، ثم يلى ذلك فى الاهميــة خلافها مع باكســتان بخصوص منطقة كشمير .

جنوب شرقى آسيا :

مرت هذه المنطقة بثورة من جميع النواحى بعد الحرب العالمية الثانية . وقد واجهت دول هذه المنطقة مشكلات مشتركة أثرت فى جوها السياسى وفى توجيه نموها التاريخى . وقــد تحدث المؤلف عن هذه المشكلات المشتركة ثم خصص قسما لكل دولة على حده . ولن يتسع المقام هنا الا لعرض آرائه اجمالا بالنسبة الى هذه المنطقة . فمن الناحية النفسية يرى المؤلف أن هذه الدول اشتركت فى الرغبة فى التخلص من الحساسيات التى نتجت عن كون أبنائهــا مواطنين من الدرجة الثانية ، والرغبة فى أن يتســاووا مع الاوربيين والامريكيين البيض . وكأمم جديدة كانت دول هذه المنطقة تسعى الى الاستقلال والاحترام الدولى ، وفى المجال السياسى كافحت كل دولة للتوصل الى نظــام الحــكم والمؤسسات السياسية التى تلائم شعبها لظروفها الاقتصادية ومستوى نموهــا . كذلك واجهت جميع دول هذه المنطقة مشكلات داخلية مرجعها وجود أقليات سكانية متعددة بالاضافة الى تزايد تأثير الشيوعيين وبخاصة تحت وطأة المشكلة الاقتصادية الحادة . وجميع دول المنطقة قــد واجهت مشكلة تكيف الجيش المنظم الحديث مع المجتمع التقليدى القائم ، كما سعت جميعهــا لايجاد أفضل الســبل للتعامل مع الشيوعيين المحليين ، وعانت جميع هذه الدول من الخلافات بين الزعماء ، الذين سعى جانب كبير منهم لمصالحه الشخصية وحدها « دون أن يظهر بينهم نموذج جديد من الزعيم الهندى المتسامح غاندى » .

وبعد ذلك يعرض المؤلف لدول جنوب شرقى آسيا دولة دولة . فيبدأ **ببورما** ويتحدث عن التطبيق الاشتراكى الداخلى فيها وعن سياستها الخارجية الحيادية ، ثم معرض لاتحاد ماليزيا ويرى أن الملايو قد نجحت بفضل اتباعها لوسائل أكثر تقليدية من غيرها ، وهو يقرر فى عبارة

جازمة أن « خلق اتحاد ماليزيا فى ١٦ سبتمبر ١٩٦٣ قد أنهى من الوجهة العملية عصر الامبريالية فى جنوب شرقى آسيا » ، متغافلا بذلك عن أنه من الممكن اعتبار هذا الاتحاد صورة من صور الاستعمار الجديد ، وينتقل المؤلف بعد ذلك الى الفلبين التى كانت أقرب الى الملايو منها الى بورما فى طريقة حلها لمشكلاتها الداخلية والخارجية . فقد أخذت بالديمقراطية على النمط الامريكى ، كما وضعت نفسها بوضوح ضمن القوى المعادية للشيوعية وأما **تايلاند** فيرى المؤلف أنه برغم أن عليها التزامات اقليمية كثيرة لا تقل عن التزامات الفلبين ، فقد ركزت جل اهتمامها على الشئون الداخلية .

وينتقل المؤلف الى أندونيسيا فيشير الى مشكلاتها المعقدة سواء بخصوص الاحزاب أو بخصوص الوضع الاقتصادى السيء ، كما يشير الى أهمية تزايد نفوذ الشيوعيين ، ثم يتحدث بعد ذلك عن العودة الى دستور عام ١٩٤٥ فى عام ١٩٥٩ وباسم « الديمقراطية الموجهة » . وقد رأى المؤلف أن جانبا كبيرا من المشكلات الاقتصادية فى أندونيسيا قد نشأ عن تأكيد سوكارنو على أهمية الجيش وتخصيص نسبة الثمن من الميزانية للانفاق على الخدمات العسكرية وربما كانت أحداث أندونيسيا الاخيرة وتولى قادة الجيش للسطات هناك من نتائج تلك الظاهرة . ويعرض المؤلف أخيرا لدول شبه جزيرة الهند الصينية وهى **كمبوديا ولاوس وفيتنام** التى شهدت مأساة من الثورة والدماء ، اذ أن مؤتمر جنيف لعام ١٩٥٤ لم يضع نهاية للحرب ، وانما ادى الى اعادة تنظيم القوى السياسية طبقا للاوضاع الجديدة .

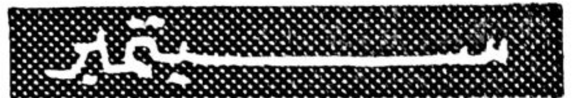
وينهى المؤلف كتابه بالحديث عما يسميه « بدور الولايات المتحدة الامريكية ازاء آسيا » ولقد قال جون كيندى رئيس الجمهورية الامريكى السابق مرة : « ما يجب أن نقدمه لشعوب آسيا هو ثورة.. ثورة سياسية واقتصادية واجتماعية تفوق أى شيء يمكن للشيوعيين أن يقدموه ، وتزيد عنه ديمقراطية » .

ولكننا نتساءل فى النهاية : هل تعتبر أعمال الولايات المتحدة فى فيتنام نموذجا من نماذج ذلك المثل الاعلى الذى تريد الولايات المتحدة أن تقدمه لآسيا ؟!

نزيه نصيف



شهريات



الاتحاد السوفييتى :

١٩–٢٢ : قام ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفييتى بزيارة رسمية لبلغاريا أجرى خلالها مباحثات مع المسئولين البلغاريين .

٢٠–٢٢ : قامت قوات الاتحاد السوفييتى والمجر وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية بمناورات حربية مشتركة فى شرق أوروبا .

٢٢–٢٥ : قام السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفييتى بزيارة رسمية ليوغوسلافيا واجرى محادثات مع المسئولين اليوغوسلافيين ، وصدر فى كل من الاتحاد السوفييتى ويوغوسلافيا بيان مشترك عن المحادثات ، اعرب الجانبان فيه عن رضائهما لنمو العلاقات بين البلدين ، واستنكر الزعيمان تدخل الولايات المتحدة فى حرب فيتنام ، وتعهدا بمواصلة تقديم المعونة الى شعب فيتنام فى نضاله من أجل الاستقلال وحق تقرير المصير .

٢٣ : أعلن وزير خارجية الاتحاد السوفييتى فى خطاب له فى الجمعية العامة للامم المتحدة رفض بلاده للمشروع الامريكى الخاص بالصلح فى فيتنام وطالب بانسحاب جميع القوات الامريكية فورا ، ووقف الغارات على فيتنام الديمقراطية دون أية شروط ووعد بتقديم كل المساعدات الضرورية اليها .

وقدم الوزير السوفييتى ثلاثة مشروعات قرارات : أولها يطالب جميع الدول بالامتناع عن جميع الاعمال التى تعرقل الوصول الى اتفاق بمنع انتشار الاسلحة النووية ، والثانى يندد بجميع أشكال التدخل فى الشئون الداخلية للدول ويحذر من التدخل المسلح ، والثالث يدعو الى سحب القواعد العسكرية الاجنبية الموجودة فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

٢٥–٢٦ : قام ليونيد بريجنيف بزيارة للمجر واجرى محادثات مع المسئولين المجريين .

انظر ايضا : الصومال (٢٠) ، الكونجو كينشاسا (٢٠) .

أفغانستان :

١٧ــ٢٢: قام رئيس وزراء أفغانستان بزيارة رسمية لـ ج٠ع٠م ، وأجرى محادثات مع المسئولين ، وصدر بيان مشترك عن المحادثات أكد الجانبان فيه تمسكهما بسياسة عدم الانحياز ، وأيدا كفاح الشعوب ضد الاستعمار وحق شعب فيتنام فى تقرير مصيره ، وحق الشعب الفلسطينى فى العودة وحق شعب جنوب الجزيرة العربية فى الاستقلال .

هذا وقد تم توقيع برنامج تنفيذى للاتفاق الثقافى بين البلدين لسنة ١٩٦٧/٦٦ .

المانيا الاتحادية (الغربية) :

٤ : قام وزير اقتصاد المانيا الغربية بزيارة لبوخارست استغرقت ثلاثة أيام ، أجرى خلالها محادثات مع رئيس وزراء رومانيا ووزير خارجيتها لتحسين العلاقات بين البلدين .

١٤ : قدمت ألمانيا الغربية الى المغرب قرضا مقداره حوالى ٦٠ مليون مارك .

٢٣ : صرح لودفيج ايرهارد بأنه اذا تم عقد معاهدة لمنع انتشار الاسلحة النووية ، فان هذه المعاهدة يجب الا تمنع تحقيق استراتيجية نووية جماعية داخل نطاق حلف الاطلنطى أو فى « اطار أوروبى » .

٢٧ــ٢٨: قام ايرهارد رئيس وزراء المانيا الغربية بزيارة للولايات المتحدة وأجرى محادثات مع الرئيس الامريكى جونسون ، وصدر بيان مشترك عن المحادثات أعلن فيه أن المانيا لن تستطيع فى المستقبل تحمل جميع نفقات القوات الامريكية المرابطة فيها .كما وافق الجانبان على ضرورة منع انتشار الاسلحة النووية ، واتخاذ اللازم نحو السماح للدول غير النووية داخل حلف الاطلنطى بالاسهام فى الدفاع النووى .

انظر أيضا : اندونيسيا (٢٨) ، الولايات المتحدة (٢٧)

المانيا الديمقراطية (الشرقية) :

٣ : قدمت حكومة المانيا الشرقية مذكرة الى الجامعة العربية تطلب فيها تأييد الدول العربية لالمانيا الشرقية فى انضمامها الى الامم المتحدة .

٢٦ : قام رئيس المانيا الشرقية بزيارة رسمية ليوغوسلافيا استغرقت أسبوعا، وأجرى خلالها محادثات مع المسئولين اليوجوسلاف حول دعم الروابط بين البلدين وصيانة السلام فى أوربا .

انظر أيضا : الاتحاد السوفييتى (٢٠) .

أندونيسيا :

١١ــ١٣: قام آدم مالك وزير خارجية اندونيسيا بزيارة للجزائر ، أجرى خلالها محادثات مع المسئولين الجزائريين ، وصدر بيان مشترك أعلن فيه معارضة اندونيسيا والجزائر لعقد أى مؤتمر اسلامى على المستوى السياسى .

١٣ــ١٦: قام وزير خارجية اندونيسيا بزيارة رسمية لـ ج٠ع٠م ، وأجرى محادثات مع المسئولين فى القاهرة وصدر بيان مشترك أعلن الجانبان فيه تمسكهما بسياسة عدم الانحياز .. واكد الجانبان حرصهما على الاستمرار فى الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار من أجل حرية الشعوب وحقها فى تقرير مصيرها . ودعا البيان الى توطيد أواصر الصداقة بين البلدين وتدعيم الصلات الاقتصادية والثقافية والفنية وتبادل الزيارات والوفود بينهما .

١٦ : قام آدم مالك بزيارة رسمية ليوغوسلافيا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين اليوجوسلاف تناولت كيفية المشاركة فى المجهودات التى تبذلها الدول غير المنحازة لتحسين الموقف الدولى .

١٩ : استأنفت اندونيسيا عضويتها فى الامم المتحدة ، ويرأس آدم مالك وزير الخارجية وفد بلاده لدى الجمعية العامة .

٢٨ : حصلت اندونيسيا على قرض قدره ٥٠ مليون مارك من ألمانيا الغربية

انظر أيضا : ماليزيا (٦)

ايطاليا :

٢٣ــ٢٤: اجتمعت اللجنة الفرعية للتخطيط النووى لحلف الاطلنطى فى روما على مستوى وزراء الدفاع (للولايات المتحدة والمانيا الغربية وبريطانيا وايطاليا وتركيا) .

وأصدرت اللجنة بيانا اوصت فيه بوضع الترتيبات اللازمة لزيادة اسهام الدول الصغيرة فى التخطيط النووى داخل الحلف.

انظر أيضا : بلجيكا (١٤)

بلجيكا :

١٤ : وافق المجلس الدائم لحلف الاطلنطى على اختيار مدينة « كاستو » فى بلجيكا موقعا جديدا للقيادة العليا للحلفاء فى أوروبا بدلا من موقعها الحالى فى روككور بالقرب من باريس ، كما وافق على اختيار روما مكانا لكلية الدفاع التابعة للحلف .

بوتسوانا :

٣٠ : حصلت بوتشوانا لاتد على استقلالها من الحكم البريطانى الذى استمر ٨١ عاما ، وأصبح اسمها جمهورية بوتسوانا .

انظر أيضا : جنوب افريقيا (٢٩)

تشيكوسلوفاكيا :

١٢ : قام رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا على رأس وفد من الحزب الشيوعى والحكومة التشيكية بزيارة لبلغاريا

استغرقت خمسة أيام ، أجرى خلالها محادثات مع الحزب الشيوعي والمسئولين في حكومة بلغاريا .
انظر أيضا : الاتحاد السوفيتي (٢٠)

تونس :

١٣ : أعلنت جميع الدول العربية (عدا السعودية) في اللجنة السياسية لمجلس جامعة الدول العربية ادانة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبه لتصريحاته التي ادلى بها أثناء جولته في بعض الدول الاوروبية ضد فلسطين والسياسة العربية ازاءها .
انظر أيضا : فلسطين (١١) ، المملكة العربية السعودية (١٨).

الجزائر :

٢٧ : تم توقيع اتفاق للتعاون الاقتصادي بين الجزائر والصين الشعبية .
انظر أيضا : اندونيسيا (١١) ، سوريا(٣)، الكونجوكينشاسا(٣٠)

الجمهورية العربية المتحدة :

١٠ : تم تشكيل الوزارة الجديدة برياسة المهندس محمد صدقي سليمان .

١٢ : عقد السيد حسن صبري الخولي الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية اجتماعا مع وزير خارجية الكويت لمناقشة الموقف بشأن وساطة الكويت بين الرياض والقاهرة بخصوص اليمن والمقترحات المقدمة لهذا الغرض ، وذلك في ضوء رد كل من السعودية و ج٠ع٠م على هذه المقترحات ووجهة نظر كل منهما في نقط الخلاف .

٢٢-٢٨: قام الرئيس جمال عبدالناصر بزيارة رسمية لتانزانيا ، وأجرى خلالها محادثات مع الرئيس جوليوس نيريري ، وصدر في كل من القاهرة ودار السلام بيان مشترك من محادثات الرئيسين أعلنا فيه اتفاقهما على ضرورة العمل على تدعيم منظمة الوحدة الافريقية . وأعرب الرئيسان عن عدم رضائهما عن النتائج التي انتهى اليها مؤتمر الكمنولث الاخير فيما يختص بقضية روديسيا .

وأكد البيان تأييد ج٠ع٠م وتانزانيا لحق تقرير المصير لشعب جنوب غربي افريقيا وحقوق شعب فلسطين العربي وكفاح عدن والمحميات في الجنوب المحتل ، كما ايد الرئيسان حق الصين الشعبية في عضوية الامم المتحدة. ودعا البيان الى ضرورة التنسيق بين الدول النامية لتدعيم كيانهما الاقتصادية وتحقيق مصالحها ، وطالب بتطبيق قرارات المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية في جنيف.

وأدان الرئيسان استمرار الغارات الجوية على فيتنام الديمقراطية، وطالبا بوقف الغارات كخطوة في سبيل ايجاد حل للازمة ، كما طالبا بانسحاب جميع القوات الاجنبية من فيتنام الجنوبية .

هذا وقد أعرب الرئيسان عن ارتياحهما للنمو المطرد في العلاقات بين البلدين ، واتفقا على أهمية تبادل الزيارات بين المسئولين في المنظمات الشعبية في الدولتين .

٢٦ : تم التوقيع النهائي لاتفاق تسوية تعويضات الرعايا اليونانيين الذين خضعت اموالهم لاجراءات الحراسة أو التأميم أو الاصلاح الزراعي.

٢٦ : قام وفد من القيادة العربية الموحدة برياسة الفريق عبدالمنعم رياض رئيس أركان حرب القيادة بزيارة لسوريا استمرت ستة أيام ، وأجرى الوفد محادثات تهدف الى تنسيق أعمال القوات العربية الموحدة .

٢٦ : تم توقيع اتفاق ثقافي بين ج٠ع٠م والنرويج .

٢٩ : سافر الى نيويورك السيد محمود رياض وزير خارجية ج٠ع٠م ليرأس وفد بلاده لدى الدورة الجديدة للجمعية العامة للامم المتحدة .
انظر أيضا : افغانستان (١٧)، اندونيسيا (١٣) ، السودان(١٠) قبرص (١٦) ، الكونجو كنيشاسا (٣٠) ، الهند (٥) .

الجمهورية العربية اليمنية :

١٣ : اعلن مجلس جامعة الدول العربية استنكاره للاعتداءات البريطانية المتكررة على أراضي الجمهورية العربية اليمنية ، واعلنت الدول الاعضاء تضامنها مع جمهورية اليمن ضد كل محاولات الضغط السياسي والاقتصادي عليها .

١٦-١٨: قبل الرئيس عبد الله السلال رئيس الجمهورية اليمنية والقائد الاعلى للقوات المسلحة استقالة اعضاء المجلس الجمهوري ووزارة حسن العمري من مناصبهم . وقد تم تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة المشير عبد الله السلال ، وتم تعيين اللواء عبد الله جزيلان نائبا للقائد الاعلى للقوات المسلحة ونائبا لرئيس الوزراء .

٢٩ : صرح المشير عبد الله السلال رئيس الجمهورية بأن السلطات اليمنية تجرى تحقيقا في تصرفات خطيرة منسوبة الى الجانب السعودي في لجنة السلام المشتركة .

وأضاف أن الجانب السعودي حاول بكل الوسائل أن يتصل ببعض المشايخ والقبائل للعمل خلافا لمقتضى اتفاق جده .
انظر أيضا : ج٠ع٠م (١٢) ، العراق (٨) .

جنوب أفريقيا :

٦ : اغتيل هندريك فيرفورد رئيس وزراء جنوب أفريقيا وهو جالس في البرلمان على يد رجل ابيض يدعى ديمترى ستافنداس من مواليد موزامبيق .

١٠ : اقترحت اللجنة الفرعية الخاصة باقليم جنوب غربي افريقيا التابعة للجنة تصفية الاستعمار ، ان تتولى الامم المتحدة الاشراف على الاقليم بدلا من حكومة جنوب افريقيا ، وأن تستخدم القوة في ذلك اذا لزم الامر .

١٣ : انتخب أعضاء الحزب الوطنى الحاكم جون فوستر وزير العدل رئيسا للوزراء .

٢٦ : قدمت حكومة فوستر مشروعا الى البرلمان يقضى بالغاء الاحزاب السياسية التى تضم اجناسا متعددة ، وحظر قيام اية جماعة مختلطة العناصر تهدف الى ترويج المبادىء السياسية أومناقشتها.
ويهدف المشروع الى منع الحزب التقدمى المعارض - والمتعدد الاجناس - من ترشيح اربعة من اعضائه البيض فى انتخابات شهر اكتوبر ١٩٦٦ .

٢٧ : تقدمت مجموعة الدول الافرو أسيوية مشروع قرار الى الامم المتحدة تطلب فيه أن تتولى المنظمة العالمية ادارة جنوب غرب افريقيا والغاء وصاية حكومة جنوب افريقيا على هذه المنطقة .

٢٩ : وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على مشروع قرار قدمته مجموعة الدول الافرو آسيوية ، يحذر جنوب افريقيا من التدخل فى الشئون الاقتصادية والداخلية لبوتسوانا ، وليسوتو ، وسوازيلاند .

الجنوب المحتل :

١٣ : أعلن مجلس جامعة الدول العربية استنكاره لما تمارسه سلطات الاحتلال البريطانى من أعمال التخريب فى الجنوب المحتل ، وحث الدول العربية على تقديم العون العسكرى والمالى والسياسى للنضال الوطنى ومناشدة قوى المجاهدين فى الجنوب توحيد صفوفها والتمسك بشأن تحرير الجنوب .
وقرر مجلس الجامعة مساعدة شعب منطقة الخليج العربى على التحرر والتقدم ومتابعة المساعى فى نطاق اللجنة الدائمة للخليج العربى بالجامعة لتقديم المعونات العربية المقررة التى حالت السلطات البريطانية دون تقديمها .
كما اعلن المجلس تقديم العون للمناضلين الوطنيين فى عمان وتأييد القضية فى اجتماعات لجنة تصفية الاستعمار وفى الجمعية العامة للامم المتحدة .

١٤ : أرسلت القيادة البريطانية فى عدن قوات الى حضرموت بالطائرات بعد ان ظهرت فيها بوادر المقاومة المسلحة ، بعد الحوادث التى أعقبت زيارة وفد حزب رابطة الجنوب العربى الى امارة القعيطى وزيارة سير ريتشارد تيرنبول المندوب السامى البريطانى فى عدن لامارة الكثيرى .

جويانا :

٢٠ : وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على انضمام جويانا الى المنظمة الدولية وأصبحت العضو رقم ١١٨ .

الدانمرك :

٢٨ : أعلن انتخاب وزير خارجية الدانمرك رئيسا لمجلس حلف شمال الاطلنطى .

داهومى :

٩ : أذاع راديو توجو ان جوستين أوهو مادجبى الرئيس السابق وزراء داهومى والمقيم الان فى باريس ، قد اتهم بمحاولة قلب الحكومة العسكرية القائمة ، وأن بعض أعضاء وزارته يجرى استجوابهم فى المؤامرة .

روديسيا :

٦ : وافق برلمان روديسيا على تعديل دستور ١٩٦٥ ، تعديلا يقضى بمنح حكومة ايان سميث سلطات اضافية لاصدار قانون الاعتقال الوقائى بدون فرض حالة الطوارىء

أنظر أيضا : المملكة المتحدة (٦ ، ٢٧) .

زامبيا :

٧ : هاجم وزير خارجية زامبيا سياسة بريطانيا ازاء روديسيا فى مؤتمر الكمنولث وقال ان مبادىء ويلسون الستة لتسوية الازمة القائمة قد انتهى العمل بها وينبغى اتخاذ غيرها .
كما تحدث وزير مالية زامبيا عن النواحى الاقتصادى للعقوبات المفروضة على روديسيا فقال ان سياسة ويلسون الخاصة بفرض هذه العقوبات قد فشلت تماما ، وذلك يرجع الى حد ما الى رفض كل من البرتغال وجنوب أفريقيا تطبيق العقوبات .
أنظر أيضا : المملكة المتحدة (٦).

السودان :

١٠ : شملت المدن السودانية مواكب شعبية اشتركت فيها جماهير حزب الشعب الديمقراطى والقوى الاشتراكية والعمال والطلبة تأييدا للجمهورية العربية المتحدة والرئيس جمال عبد الناصر .

١٢ : اتهم وزير الداخلية والدفاع فى السودان قوات تشاد بالاعتداء على القرى السودانية ، وأعلن الوزير ان حكومته اتخذت التدابير اللازمة لحماية حدودها مع تشاد .

٢٩ : أعلن السيد الصادق المهدى رئيس حزب الامة ورئيس الوزارة الائتلافية فى السودان ، ان جميع وزراء حزب الامة قدموا استقالاتهم من الوزارة تمهيدا لاجراء تعديل وزارى بعد أن تم توحيد الجناحين المنشقين لحزب الامة ، وقال رئيس الوزراء أن بلاده لم تؤيد الدعوة الى المؤتمر الاسلامى أو الحلف الاسلامى التى يقوم بها الملك فيصل .

سوريا :

٢ : صدر بيان مشترك عن المحادثات التى أجراها حزب البعث السورى وحزب جبهة التحرير الجزائرية، وقد أعلن الجانبان فيه تصميمهما على تحرير فلسطين وشن حرب تحريرشعبية للقضاء على اسرائيل وأكد البيان تأييد الحزبين للنضال الذى تخوضه الشعوب الافريقية ضد الاستعمار ، ودعا البيان الى عقد اجتماعات متزايدة للحكومات العربية التقدمية .

٦ : صدر بيان باسم القيادة القطرية لحزب البعث أعلن فيه أنه تم اكتشاف مؤامرة لقلب نظام حكم « البعث » فى سوريا . وقال البيان ان هذه المؤامرة تمت بتدبير من ميشيل عفلق وصلاح البيطار ومنيف الرزاز بالاتفاق مع بعض العسكريين فى الجيش السورى.

١٠ : لجأ الى عمان العقيد سليم حاطوم الذى تولى زعامة الجانب العسكرى من محاولة انقلاب ٨ سبتمبر فى سوريا ، بعد أن عبر الحدود الاردنية من سوريا ومعه ٢١ من الذين اشتركوا فى المحاولة .
واتهمت السلطات السورية ، حكومة الاردن بتشجيع محاولة الانقلاب وبأنها حشدت قواتها على الحدود أثناء احداث الانقلاب .

١٩ : قدمت سوريا شكوى الى مجلس الامن اتهمت فيها اسرائيل بأنها تنتهج سياسة عدوانية تنطوى على تهديد سوريا ومنطقة الشرق الاوسط كلها .

انظر أيضا : ج.ع.م (٢٦) .

الصومال :

٢٠–٢٨ : قام الرئيس آدم عثمان رئيس جمهورية الصومال بزيارة رسمية للاتحاد السوفييتى ، أجرى خلالها محادثات مع المسئولين السوفييت حول المعونة السوفيتية للصومال والمسائل الدولية كحرب فيتنام وجنوب أفريقيا .
انظر أيضا : فرنسا (٢١)

الصين الشعبية :

١ : أعلن أوثانت سكرتير عام الامم المتحدة فى رسالته التى وجهها الى أعضاء المنظمة الدولية ، أن عدم تمثيل الصين الشعبية فى المنظمة الدولية من العوامل السلبية فى الموقف الدولى .

٢٧ : صرح وزير خارجية الصين لاعضاء الوفد البرلمانى اليابانى أثناء زيارته لبكين ، ان زوال التوتر بين الصين والولايات المتحدة يبدأ بانسحاب القوات الامريكية من فيتنام . وقال ان الصين لا تنوى فتح مجال جديد للتفاوض مع الولايات المتحدة غير مجال المفاوضات على مستوى السفراء فى وارسو .
انظر أيضا : الجزائر (٢٧) ، فلسطين (٢٧) .

العراق :

٨ : أعلن وزير الدفاع العراقى استعداد بلاده لارسال قوات عراقية لحماية الثورة اليمنية فى أى وقت يطلب منها ذلك ، وأكد أن العراق سيشارك الشعب اليمنى فى نضاله ضد أعدائه الرجعيين والاستعماريين .

غانا :

٢٧ : قررت حكومة غانا اغلاق سفارة كوبا فى أكرا . وأصدرت بيانا اتهمت فيه كوبا بأنها ترسل مساعدات الى الدكتور قوامى نكروما لمعاونته على النشاط المضاد للحكومة الحالية .

فرنسا :

١–٢ : القى الرئيس الفرنسى ديجول خطابا سياسيا فى كمبوديا أعلن فيه أن انسحاب القوات الامريكية هو الحل الوحيد لانهاء الحرب فى فيتنام ، وأن فرنسا لن تفكر فى القيام بوساطة ما لم يتم الانسحاب من فيتنام . .
صدر فى كل من فرنسا وكمبوديا بيان مشترك عن محادثات الرئيس الفرنسى ديجول مع الامير سيهانوك رئيس دولة كمبوديا ، دعا فيه الزعيمان الى عقد اتفاق دولى لضمان حياد فيتنام وكل منطقة الهند الصينية ، وأكد البيان ضرورة احترام اتفاقيات جنيف ووقف جميع العمليات العسكرية فى فيتنام .

٧ : أبلغت فرنسا المجلس الدائم لمنظمة حلف شمال الاطلنطى بأنها لن تسهم ابتداء من عام ١٩٦٧ بنصيبها فى الميزانية الخاصة بمعظم انواع النشاط العسكرى للحلف .

١٣ : قام وزير خارجية فرنسا بزيارة ليوغوسلافيا أجرى خلالها مباحثات مع المسئولين اليوجوسلافيين .

٢١ : قرر مجلس الوزراء الفرنسى اجراء استفتاء فى الصومال الفرنسى قبل يوم أول يوليو ١٩٦٧ لاستطلاع الرأى العام هناك فى موضوع حصول المستعمرة على الاستقلال.
انظر أيضا : بلجيكا (١٤) ، الولايات المتحدة (٤) .

فلسطين :

٣ : قرر ممثلو الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين، رفع توصية الى الامم المتحدة يحذرونها فيها من الموافقة على قطع الاعانة عن أعضاء كتائب التحرير الفلسطينية

١٠ : أصدرت منظمة العاصفة السرية الفلسطينية بيانا أعلنت فيه استشهاد اثنين من رجالها فى اشتباك مع دورية اسرائيلية مسلحة فى شمال منطقة طبرية يوم ٧ سبتمبر .

١٠ : طالب احمد الشقيرى رئيس منظمة

التحرير الفلسطينية فى اللجنة السياسية لمجلس الجامعة العربية بنقل تونس من الجامعة العربية لموقف رئيسها المتخاذل من قضية فلسطين .

١١ : تقدمت منظمة تحرير فلسطين بمشروع الى اللجنة السياسية للجامعة العربية تتناول خطة العمل الايجابى فى القضية الفلسطينية على جميع المستويات وفى مختلف القطاعات الخارجية والداخلية .

١٣ : اتخذت اللجنة السياسية لمجلس الجامعة العربية قرارا بشأن المقترحات الخاصة بمدينة القدس التى تقدمتها منظمة تحريرفلسطين أوصت فيه بأن تبادر الحكومة الاردنية الىاعلان القدس عاصمة للبلاد وتكليف القيادة بوضع خطة عسكرية للدفاع عن القدس تلتزمها حكومة الاردن، وأن تتولى الدول العربية اقامة مشروعات عمرانية وانشائية فى القدس لانعاش أهلها ودعم القوى المحيطة بها .

١٤ : أدلى ليفى اشكول رئيس وزراء اسرائيل بتصريحات أعلن فيها أن الاسلحة الامريكية كانت تتدفق علىاسرائيل طوال الاشهر الاثنى عشر الماضية .

٢٧ : أعلن السيد احمد الشقيرىرئيس منظمة التحرير الفلسطينية انه ليس سرا أن الصين الشعبية هى من الموارد الاساسية لاسلحة جيش التحرير . وقال ان بعض القوات تدربت فى الصين وعادت الى قواعدها السرية فى الدول العربية .

انظر ايضا : سوريا (١٩) .

فيتنام الجنوبية :

١ : أعلن اوثانت سكرتير عام الامم المتحدة فى رسالته التى وجهها الى اعضاء المنظمة الدولية بشأن عدم تجديد مدة خدمته ، أن الامم المتحدة فشلت فىتسوية مشكلة فيتنام وأثبتت عدم قدرتها على ايجاد حل لها .

٥ : وصل الى فيتنام الجنوبية ، ٥٤٢ر٥ ضابطا وجنديا من كوريا الجنوبية على ثلاث طائرات امريكية .

١١ : أجريت الانتخابات العامة فى فيتنام الجنوبية لانتخاب اعضاء الجمعية التأسيسية التى ستضع مسودة الدستور الجديد ، للانتقال من نظام الحكم العسكرى الى نظام الحكم المدنى .

وقد اقتصرت الانتخابات على المناطق التى تسيطر عليها حكومة سايجون فقط ، أما المناطق الاخرى الشاسعة التى تسيطر عليها قوات جبهة التحرير فلم يتمكن رجال حكومة سايجون من الدخول اليها لاحصاء أصوات الاهالى .

١٣ : أذاعت جبهة التحرير فى فيتنام الجنوبية بيانا أعلنت فيه أنها لاتعترف بالبرلمان الجديد المنتخب، وانه لا يعنى شيئا بالنسبة الى اغلبية افراد الشعب الفيتنامى.

انظر أيضا : الاتحاد السوفييتى (٢٢ ، ٢٣) ، الصين (٢٧) ، فرنسا (٢١) ، وفيتنام الشمالية (٩) ، الولايات المتحدة (٢٢) .

فيتنام الشمالية :

٩ : أصدرت حكومة فيتنام الشمالية بيانا أعلنت فيه أنها لن تعترف بنتائج الانتخابات التى اجرتها فيتنام الجنوبية ، لانها خدعة سياسية تهدف الى ايجاد مبرر قانونى لاستمرار الولايات المتحدة فى توسيع نطاق الحرب فى فيتنام.

قبرص :

٣ : وصل الرئيس القبرصى مكاريوس الى اثينا وأجرى محادثات مع المسئولين اليونانيين ، قبل ان يواصل سفره الى لندن لحضور مؤتمر رؤساء حكومات الكومنولث

١٦ــ٢٣ : قام الرئيس القبرصىمكاريوس بزيارة رسمية لـ ج٠ع٠م أجرى خلالها مباحثات مع الرئيس جمال عبد الناصر حول الموقف فىمنطقة البحر الابيض ونتائج مؤتمر الكومنولث الاخير والوضع الدولى العام .

الكونجو (كنيشاسا) :

٢٦ : وافق برلمان الكونجو على قرار يدعو الحكومة الى قطع علاقاتها الدبلوملوماسية مع البرتغال ، واغلاق جميع القنصليات الاجنبية فى الكونجو، وقد تم قطع العلاقات يوم ٢٨

٣٠ : قدم نواب الكونجو الى البرلمان مشروع قرار يطلب من الحكومة العمل على استئناف العلاقات الدبلوماسية مع ج٠ع٠م والجزائر ومالى والاتحاد السوفيتى .

مالى :

١٦ : أجرى الرئيس موديبو كيتا رئيس جمهورية مالى تعديلا وزاريا فى بلاده تولى بمقتضاه رئاسة الوزارة ووزارتى الدفاع والتنمية الاقتصادية .

أنظر أيضا : الكونجو كينشاسا (٣٠) .

ماليزيا :

٦ : بدأت فى كوالا لامبور مباحثات بين أندونيسيا وماليزيا بشأن اسس التعاون بين البلدين طبقا لاتفاقية السلام التى وقعت فى جاكارتا .

٨ : أعلن رسميا موافقة ماليزيا وباكستان على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما .

المملكة العربية السعودية :

٤ : صدر فى كل من السعودية وتركيا بيان مشترك عن المحادثات التى أجراها الملك فيصل والرئيس

التركى أثناء زيارته التى بدأت يوم ٢٨ أغسطس ، وقد أعلنا فيه انهما اتفقا على أن تتعاون البلدان فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية ، كما اتفقا فى الرأى على الحاجة الى تعاون دولى واسع النطاق على أسس الاحترام المتبادل والحقوق القومية .

٤ــ١٢: قام الملك فيصل بزيارة للمغرب استغرقت أسبوعا أجرى خلالها مباحثات مع الملك الحسن الثانى، تناولت الاقتراح الخاص بمؤتمر القمة الاسلامى بالاضافة الى الشئون العربية والعلاقات بين البلدين .

وصدر بيان مشترك تناولا فيه العلاقات الاقتصادية بين البلدين ووقوفهما الى جانب شعب فلسطين وتأييد عقد مؤتمرات القمة وتدارس الجانبان الوضع فى العالم الاسلامى ، ورأيا أن الدعوة الى تضامن المسلمين لا تحمل أى تعصب أو عدوان

١٢ــ١٨: قام الملك فيصل بزيارة رسمية لغينيا أجرى خلالها مباحثات مع المسئولين هناك .

١٨ : قام الملك فيصل بزيارة رسمية لتونس استغرقت أسبوعا أجرى خلالها محادثات مع الرئيس التونسى بورقيبة .

٢٧ : أذاع راديو مكة انه تم توقيع اتفاق بين الولايات المتحدةوالملكة السعودية لتزويد السعودية بأسلحة أمريكية .
انظر ايضا : تونس (١٣) ، ج٠ع٠م (١٢) ، ج٠ع٠ى (٢٩)، السودان (٢٩) ، الولايات المتحدة (٢٨) .

المملكة المتحدة :

١٠ــ١٥: عقد مؤتمر رؤساء وزارات الدول أعضاء الكومنولث اجتماعاته فى لندن، وقد تولت زامبياوتنزانيا وسيراليون زعامة مجموعة الدول المطالبة بالتدخل المسلح لوضع نهاية لحكم ايان سميث . وقد ألقى الرئيس ويلسون خطابا فى مؤتمر الكومنولث اوضح فيه استعداد بريطانيا لمضاعفة حملة العقبات الاقتصاديه عن طريق فرض حظر اجبارى على كثير من السلع الاستهلاكية المرسلة الى روديسيا . ومن هذه الاجراءات الجديدة ، فرض حظر اجبارى من جانب الامم المتحدة علىمبيعات البترول الى روديسيا ، ومنع بعض الدول مثل الولايات المتحدة وغيرها من شراء الكروم والحديد الخام من هناك .

وصدر البيان الختامى لاجتماعات مؤتمر الكومنولث متضمنا انذارا منهارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا الى حكومة روديسيا بانهاء تمردها قبل يناير ١٩٦٧ والا فان بريطانيا ستؤيد استصدار قرار من مجلس الامن بفرض عقوبات اقتصادية الزامية عليها .

٢٧ : فشلُ وزير الكومنولث البريطانى فى التوصل الى اى أساس لتسوية مشكلة روديسيا مع ايان سميث رئيس الحكومة العنصرية.
انظر ايضا : ج٠ع٠ى (١٣) ، الجنوب المحتل (١٣) ، (١٤) ، زامبيا (٧) ، الهند (٥) ، الولايات المتحدة (١٤) .

الهند :

٥ : تم فىنيودلهى توقيع اتفاقية تجارية بين الهند و ج٠ع٠م .

• : اعلن وزير الخارجية الهندى ان الوفد الهندى فى مؤتمر الكومنولث لن يعارض طلب الدول الافريقية الخاص باستخدام القوة فى روديسيا .

الولايات المتحدة :

٤ : اعلنت الولايات المتحدة رفضها لاقتراح الرئيس الفرنسى ديجول بأن تتعهد مقدما بسحب قواتها من فيتنام الجنوبية كوسيلة للدخول فى مفاوضات لاقرار السلام .

١٠ : صدر بيان مشترك عن المحادثات التى جرت بين الجنرال نى وين رئيس مجلس الثورة الحاكم فى بورما والرئيس الامريكى جونسون وقد أعربا فيه عن الرغبة فى ايجاد تسويةمبكرة وسليمة للحرب فى فيتنام ، كما أعربا عن قلقهما ازاء الاخطار الكامنة فى انتشار الاسلحة النووية وعن أملهما ان يمتد خطر التجارب النووية ليشمل التجارب التى تجرى تحت الارض .

١٤ : وافقت الولايات المتحدة على ان تقرض بريطانيا مبلغا اضافيا تقدره ٦٠٠ مليون دولار لدعم مركز الجنيه الاسترلينى .

٢٢ : وافق مجلس النواب الامريكى على تشريع يخول الرئيس الامريكى جونسون سلطة استدعاء نحو ١٩٨ ألفا من الاحتياطى والحرس الوطنى للعمل جنبا الى جنب المجندين فى فيتنام .

٢٧ : صرح الرئيس جونسون بأن التزامات الولايات المتحدة فى منطقة جنوب شرقى آسيا لن تقلل ابدا من التزامات أمريكا نحو حلف الاطلنطى والامن الاوروبى، كما ذكر ان التزامات امريكا الخاصة بالدفاع عن برلين الغربية ، تعد مسألة هامة بالنسبة الى جميع الامريكيين .

٢٨ : صرح المتحدث الصحفى باسم وزارة الخارجية الامريكية ان صفقة المعدات العسكرية التى عقدت مع المملكة السعودية وقيمتها ١٠٠ مليون دولار ، تتفق مع سياسة تزويد بعض دول الشرق الاوسط بالمعدات العسكرية « فى الحدود الضرورية للدفاع والامن الداخلى » . وان الاتفاق كان نتيجة لدراسة أعدتها وزارة الدفاع السعودية .
انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (٢٢،٢٣) ، الصين (٢٧) ، فلسطين (١٤) ، المملكة العربية السعودية (٢٧) .

يوجوسلافيا :

١٠ : تم لاول مرة منذ عام ١٩٥٢ تبادل البعثات الدبلوماسية بين يوجوسلافيا والفاتيكان .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى (٢٢) ، **المانيا الشرقية** (٢٦) ، **اندونيسيا** (١٦) **وفرنسا** (١٣) .

اليونان :

١٧ : وصل الملك قسطنطين ملك اليونان الى القاهرة لحضور احتفالات دير سانت كاترين بمناسبة مرور ١٤٠٠ عام على انشائه .

انظر أيضا : ج.ع.م (٢٦) ، قبرص (٣) .

أكتوبر

الاتحاد السوفيتى :

٣ : تم فى موسكو اتفاق بين حكومتى الاتحاد السوفييتى وفيتنام الشمالية تقدم بمقتضاه الاولى الى الثانية معونة ودعما لدفاعها بدون مقابل ، كما تم توقيع اتفاق اضافى للقروض واتفاق للتجارة لعام ١٩٦٧ .

٨ : تم فى موسكو توقيع اتفاق بين حكومتى الاتحاد السوفييتى ورومانيا نص على تأليف لجنة حكومية مشتركة للتعاون الاقتصادى بين البلدين .

١٣ : بعث الاتحاد السوفييتى بمذكرة احتجاج الى ليفى أشكول رئيس وزراء اسرائيل بشأن تهديدات اسرائيل الموجهة الى سوريا .

١٥ : القى ليونيد بريجنيف سكرتير عام الحزب الشيوعى السوفييتى خطابا فى اجتماع عقد فى الكرملين تكريما لزعيم الحزب الشيوعى البولندى أثناء زيارته للاتحاد السوفييتى ، أعلن فيه رفض الاتحاد السوفييتى لمقترحات الرئيس جونسون الخاصة بتحسين العلاقات بين الشرق والغرب وخاصة فى أوربا ، وقال بريجنيف أن الحرب الفيتنامية تقف عائقا دون تحقيق ذلك ، كما هاجم موقف الصين ووصفهم بالمرتدين فى المعسكر الشيوعى ، وأكد بريجنيف تصميم الاتحاد السوفييتى على توفير المساعدات العسكرية والمساعدات الاخرى لحكومة هانوى .

١٦–١٨ : اجتمع فى موسكو زعماء أحزاب ورؤساء حكومات بلغاريا وكوبا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية والمجر ومنغوليا ورومانيا ، وجرت المباحثات حول أثر الثورة الثقافية الكبرى فى الصين فى الحركة الشيوعية الدولية ، كما استعرضوا الموقف فى فيتنام على ضوء زيادة عدد القوات الامريكية المقاتلة هناك والمساعدات التى تقدمها الدول الشيوعية لفيتنام الشمالية .

انظر أيضا : بولندا (١٠) ، فرنسا (٢٩) ، المغرب (٢٤) ، الولايات المتحدة (١٠) .

أثيوبيا :

٧–١٥ : قام الامبراطور هيلاسلاسى امبراطور أثيوبيا بزيارة رسمية للكويت ولبنان والاردن وأجرى محادثات مع المسئولين فى الدول الثلاث .

١٥–١٨ : قام الامبراطور هيلاسلاسى بزيارة رسمية للجمهورية العربية المتحدة ، وصدر فى كل من القاهرة وأثيوبيا بيان مشترك استنكر سياسة بريطانيا التى أدت الى اغتصاب السلطة فى روديسيا بواسطة الاقلية الاجنبية ، وأدان استعمار حكومة جنوب أفريقيا العنصرية لجنوب غرب أفريقيا واستنكر التحالف بين الحكومتين العنصريتين فى جنوب افريقيا وروديسيا وبين البلدين فى الميادين الفنية والاقتصادية والثقافية بوجه خاص .

١٨ : قام الامبراطور هيلاسلاسى بزيارة خاصة لسويسرا .

٢٠ : قام الامبراطور هيلاسلاسى بزيارة لفرنسا اجتمع خلالها بالرئيس ديجول وتناول الاجتماع الاستفتاء الذى يجرى فى الصومال المسمى بالفرنسى قبل يوليو القادم ، والتعاون بين فرنسا وأثيوبيا .

٢٧ : زار الامبراطور هيلاسلاسى يوجوسلافيا وأجرى محادثات مع الرئيس تيتو ، وصدر بيان مشترك عن المحادثات وقد استغرقت يوما واحدا أعرب فيه الرئيس تيتو والامبراطور هيلاسلاسى عن تأييدهما للمبادىء التى أقرها مؤتمر عدم الانحياز فى بلغراد والقاهرة ، وقالا أن التطورات الاخيرة فى العالم أكدت حيوية سياسة عدم الانحياز وأهميتها لحماية السلام

المـالى ، وأن مؤتمر القمـة الافريقى القادم سيؤيد معارك الكفاح من أجل السلام والتحرر الكامل للقارة .

٣٠ : بدأت فى أديس أبابا الـدورة السابعة لوزراء خارجية أفريقيا تمهيدا لعقد مؤتمر القمـة الافريقى (أديس أبابا ١٩٦٦) وفى اليوم التالى عقد رؤساء الوفود فى مؤتمر وزراء الخارجية جلسة سرية لبحث الازمة الناشئة عن اعتقال وزير خارجية غينيا وأعضاء وفدها .

انظر ايضا : الكويت (٩) .

الأردن :

١٢ : بعثت القيادة العربية الموحدة بمذكرة الى حكومة الاردن تناولت رأى القيادة العامة فى موضوع الدفاع عن القدس العربية ودعم مواقعها الدفاعية .

وأشارت القيادة العـامة فى مذكرتها الى أن الاردن لم تأخذ برأى القيادة ولم تنفذ ما طلب منها ، وأن السلطات الاردنية امتنعت عن السماح لقوات عراقية بالدخول الى الاردن لتأخذ مواقعها الدفاعية طبقا للخطة المتفق عليها فى مؤتمر القمة العربى الثانى .

انظر ايضا : أثيوبيا (٧)

اسبانيا :

١٠ : عقد فى مدريد المؤتمر الدولى لاتحاد الملاحة الفضائية اشترك فيه نحو ١٠٠٠ عالم من علماء الفضاء لدراسة المشكلات المتعلقة باكتشاف الفضاء .

انظر ايضا : المملكة المتحدة (٢٩)

افريقيا الوسطى :

٢٩ : قام بوساكا رئيس جمهورية افريقيا الوسطى بزيارة للسودان استغرقت خمسة أيام ، وقد أجرى خلالها محادثات مع المسئولين السودانيين تناولت مسألة اللاجئين من جنوب السودان الى جمهورية أفريقيا الوسطى .

المانيا الاتحادية (الغربية)

٢٧ : استقال من حكومة ايرهارد الائتلافية الوزراء الاربعة المنتمون الى الحزب الديمقراطى الحر ، بسبب الخلاف حول تغطية العجز فى الميزانية وقدره ٣٦٠ مليون جنيه استرلينى ، ومن بين الوزراء المستقالين أريك منده نائب رئيس الوزراء .

انظر ايضا : بولندا (١٠)

المانيا الديمقراطية (الشرقية)

١٠–١٥ : عقد فى برلين الشرقية المؤتمر السادس لمنظمة الصحافة الدولية واشترك فيه ممثلو ٧٠ دولة .

٢١ : أعلنت المانيا الشرقية تأييدها لسوريا ضد اسرائيل وأعربت عن استنكارها للاستفزازات الاستعمارية ضد سوريا .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى (١٦) ، بولندا (١٠) ، ج.ع.م (٢٩)

انجولا :

١٠–١٥ : اجتمعت فى القاهرة لجنة التوفيق والمصالحة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية المؤلفة من ج.ع.م وغانا والكونجو برازافيل ، لتوحيد صفوف المناضلين الافريقيين فى انجولا وتصفية الخلافات بين حزب الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا (حكومة انجولا فى المنفى) والحركة الشعبية لتحرير أنجولا. وقد نجحت لجنة التوفيق والمصالحة فى مهمتها ، وتم توقيع اتفاق نص على وقف الحملات الدعائية بين الجبهة والحكومة والافراج فورا عن المعتقلين لدى كل جانب كما نص على تكوين لجنة من منظمة الوحدة الافريقية لاعادة تقييم الموقف العسكرى فى أنجولا، ولجنة أخرى لبحث أسلوب التعاون وحجم المساعدات المطلوبة .

انظر ايضا : كونغو كينشاسا (١٥)

أندونيسيا :

١–٢٥ : بدأت المحكمة العسكرية فى جاكارتا فى أول أكتوبر محاكمة د. سوباندريو وقد كان النائب الاول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية ومدير المخابرات المركزية . وفى ٢٥ أكتوبر أصدرت المحكمة حكما بالاعدام رميا بالرصاص بعد ادانته بارتكاب أعمال هدامة وجرائم اقتصادية وبالاشتراك فى محاولة الانقلاب الشيوعى عام ١٩٦٥ .

٣١ : وافق البرلمان الاندونيسى على عودة أندونيسيا الى عضوية صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير وكذلك اشتراكها فى البنك الاسيوى للتنمية .

ايـران :

٤ : اختتم اتحاد البرلمان الدولى اجتماعاته فى طهران وكانت قد بدأت يوم ٢٧ سبتمبر ، بحضور وفود ٦٣ دولة .

انظر ايضا : باكستان (١٤) ، تركيا (١) ، لبنان (٢٧) .

ايطاليا :

٢٩ : وافق مؤتمر الحزب الاشتراكى الايطالى على الاتحاد مع الحزب الاشتراكى الديمقراطى وبذلك تعود الوحدة بين الحزبين بعد أن ظلا منفصلين ١٩ عاما .

باكستان :

١٤ : قام الرئيس الباكستانى ايوب خان بزيارة لايران استغرقت

أربعة أيام أجرى خلالها محادثات مع الشاه حول المسائل المتعلقة بالحلف المركزى وبمنظمة التعاون الاقليمى للتنمية التى تضم ايران وباكستان وتركيا .

البرازيل :

٣ : انتخب البرلمان البرازيلى وزير الخارجيــة السابق مارشال آرتورو كوستا سيلفا رئيســا للبرازيل ، وستبدأ فترة رئاسته فى مارس ١٩٦٧ وهو التاريــخ الذى تنتهى فيه رئاسة الرئيس كاستلو برانكو .

بلغاريا :

١٠–١٥ : قام تــودور جيفكوف رئيس وزراء بلغاريا بزيارة رسميــة لفرنسا استغرقت أسبوعاوأجرى خلالها مباحثات مع الجــنرال ديجول والمسئولين الفرنسيين . وتم توقيع اتفاق ثقافى بــين البلدين . وقد عقد رئيس الوزراء البلغارى مؤتمرا صحفيا قبــل مغادرته باريس وصرح فيه بأنه ما دامت الحــرب مستمرة فى فيتنام يعارض اقتراح الــرئيس الامريكى جونسون الخــاص بتخفيض قــوات كل مــن الشرق والغرب فى أوربا لزيادة التعاون بين الكتلتين .
أنظر أيضا : الاتحاد السوفييتى (١٦) ، ج.ع.م (٣١)

بوتسوانا :

٢ : أعلن سيرثيس خاما رئيس جمهورية بوتسوانا الافريقية أن بــلاده لن تعــترف بنظام أيان سميث العنصرى فى روديسيا وقال أنــه يعتبر بريطانيا مسئولة عن مهمة تسوية هذه المشكلة .

١٧ : تم قبول جمهوريــة بوتسوانا عضوا فى الامم المتحدة .

٣١ : تم قبول جمهوريــة بوتسوانا عضوا فى منظمة الوحدة الافريقية

بورما :

١٨ : أعلنت بورما رسميا انسحابهــا من عضوية منطقة الاسترلينى .

بورونــدى :

٨ : قام وزير خارجية بوروندى بزيارة رسمية للجمهورية العربية المتحدة استغرقت أربعة أيام أجــرى خلالها محادثات مع المسئولين فى ج.ع.م .

بولنــدا :

١٠–١٦ : قام فلاديسوف جومولــكا زعيم الحزب الشيوعى البولندى بزيارة لموسكو وأجرى محادثات مع المسئولين هناك . وصــدر بيان مشترك عن المحادثات جاء فيه أن الصين الشعبية برفضها الاشتراك فى عمل موحد مع الدول الشيوعية ، قد أضعفت الكفاح ضد الاستعمار . وأكد البيــان استعداد الدولتين للاشتراك فى مؤتمر أوروبى لبحث أمن القارة الاوربية . كما أشار البيان الى أن الوسيلة الوحيدة لتسويــة المشكلة الالمانية هى قبول الامر الواقع ، ومؤداه ، أو هنــاك دولتين المانيتــين وأنه يجب ألا تنتهك حدود أى منهما .

تانزانيــا :

١٧ : قام وفد برلمانى تانزانى برئاسة السيد أكرم سابر كلوادا رئيس المجلس التشريــعى بــزيارة لــ ج.ع.م. بــدعوة من مجلس الامة .

١٩ : رفضت حكومة تانزانيا تجــديد الاتفاقية الزراعية المعقودة بينها وبين اسرائيــل عام ١٩٦٣ ، وطالبت الخبراء الاسرائيليــين بمغادرة البلاد .

تايلانــد :

٢٢ : سافر رئيس وزراء تايلانــد الى الفلبين للاشتراك فى مؤتمر مانيلا

٢٩ : أعلن تانوم كيتيكا شورن رئيس وزراء تايلاند أن الرئيس الامريكى وافق على زيادة المساعــدات العسكرية الامريكية لتايلاند بنحو الثلث .
أنظر أيضا : الفلبين (٢٣)

تركيــا :

١ : صرح وزير خارجية تركيا بــأن بلاده لن تقبل اتحاد قبرص مع اليونان مقابل حصول الاقليــة التركية القبرصية فى قــبرص على بعض الامتيازات .

٢ : قام الرئيس التركى جودت صناى بزيارة رسمية لايران استغرقت خمسة أيام أجرى خلالها محادثات مع المسئولين الايرانيين .
أنظر أيضا سوريا (٢٣) .

تشيكوسلوفاكيا :

٢ : أصــدرت فيتنام الشماليــة وتشيكوسلوفاكيا بــلاغا مشتركا اتهمتا فيه الولايات المتحــدة بتوسيع نطاق الحرب الفيتنامية، وطلب الجانبان أن توقف أمريكا فى الحال دون قيــد أو شرط غاراتها على فيتنام الشماليــة وأن تعترف بجبهة التحريــر الفيتناميــة ، وقد وعــدت تشيكوسلوفاكيــا ببذل معونتهــا المادية والادبية لفيتنام الشمالية وارسال متطوعين اذا دعا الامر.
أنظر أيضا : الاتحاد السوفييتى (١٦)

تونس :

١ : أصــدر الحــزب الدستورى التونسى بيانا أعلن فيه وقف كل مساعدات أدبيــة أو مادية عن منظمة تحرير فلسطــين بسبب هجوم السيد أحمد الشقــيرى رئيس المنظمة على موقف الحبيب بورقيبة من قضية فلسطين .

٣ : قطعت حكومة تونس عــلاقاتهــا الدبلوماسية بالجمهورية العربية

المتحدة ، وقامت الجزائر برعاية مصالح ج٠ع٠م فى تونس ، كما قامت المغرب برعاية مصالح تونس فى ج٠ع٠م ٠

الجزائــر :

٦ـ١٢ : قام الرئيس الجزائرى هوارى بومدين بزيارة رسميةليوجوسلافيا استغرقت خمسة أيام أجرى خلالها محادثات مع الرئيس اليوجوسلافى تيتو ٠ وصدر بيان مشترك من المحادثات أعلنا فيه تأييدهما لحركات التحرير الوطنى فى القارةالافريقية ونددابالاجراءات الاستعمارية التى تهدف الى تقسيم الدول العربية من أجل الاحتفاظ بالمصالح الاقتصادية والسياسية للاستعمار فى الشرق الادنى ، وأعرب الرئيسان عن عطفهما وتأييدهما لحقوق شعب فلسطين العربى ٠

١٩ : أعلن الرئيس الجزائرى هوارى بومدين فى رسالة الى الدكتور نور الدين الاتاسى رئيس الدولة السورية تأييد الجزائر المطلق لموقف سوريا ضد اسرائيل وتنديدها بالاعتداءات الاسرائيلية على الحدود السورية ٠

أنظر أيضا : تونس (٣)

ج٠ع٠م :

١ـ٩ : مقعد مؤتمر علماء المسلمين اجتماعات الفترة الاولى من دورة انعقاده الثالثة فى القاهرةبحضور ممثلى ٢٨ دولة يمثلون ٦٠٠ مليون مسلم ٠
وأصدر المؤتمر بيانا أعلن فيه علماء المسلمين أن قضية فلسطين امانة فى عنق كل مسلم ، وطالبوا الدول الاسلامية التى اعترفت باسرائيل بسحب هذا الاعتراف، وأن تقطع الدول والشعوب الاسلامية التى تتعامل معها هذا التعامل ٠ كما طالبوا الحكومات التى تسعى للصلح مع اسرائيل بالكف عن مساعيها ابقاء لوحدة المسلمين ٠

١٢ : ألقى السيد محمود رياض وزير خارجية ج٠ع٠م خطابا فى الجمعية العامة للامم المتحدة دعا فيه أعضاء المنظمة الى تأييد منظمة تحرير فلسطين ، ووجه نداء لمواجهة التحالف الاستعمارى العنصرى فى افريقيا والشرق الاوسط ٠ وتناول فى بيانه المشكلات الدولية المعاصرة ، من محاولات فرض النفوذ والسيطرة الى مشكلات التسلح وانتشار الاسلحة النووية الى الفجوة الكبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية ٠

٢٠ـ٢٧ : قام الرئيس جمال عبدالناصر بزيارة للهند واشترك مع الرئيس اليوجوسلافى تيتو والسيدة أنديرا غاندى رئيسة وزراء الهند فى محادثات ثلاثية (من ٢١ الى ٢٤ أكتوبر) حول القضايا والمشاكل الدولية التى تهدد السلام العالمى ٠ وعقب انتهاء المحادثات الثلاثية قام بزيارة رسمية للهند (من ٢٥ الى ٢٧ أكتوبر) وأجرى محادثات ثنائية مع السيدة أنديرا غاندى رئيسة وزراء الهند ٠ وصدر بيان مشترك عن المحادثات استعرض فيه الرئيس ورئيسة وزراء الهند العلاقات الوثيقة بين البلدين ، والتعاون فى المجالات العلمية والفنية والاقتصادية والثقافية ٠ وقررا أن يتم تبادل وجهات النظر بصفة دورية بين وزارتى خارجية البلدين على مستوى الوزراء أو على مستويات رسمية عالية مرة كل عام على الاقل ، وذلك لدراسة التطورات الدولية والمسائل ذات الاهمية المشتركة٠

٢٤ـ٢٩ : عقدت فى القاهرة ندوة لدراسة حركة التحرر الوطنى والاشتراكية فى أفريقيا ، نظمتها مجلة الطليعة بالاشتراك معمجلة قضايا السلم والاشتراكية التشيكية ، وحضر الندوة ممثلو القوة الثورية فى ٣٢ دولة أفريقية ٠
ووجه الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى رسالة الى أعضاء الندوة تمنى فيها أن تحقق الندوة أغراضها الكبيرة بتوفير أرض لقاء فكرى للمناضلين الثوريين من أبناء القارة وبتجديد صلات نضالية بينهم ٠
وتبادل المشتركون فى الندوة وجهات النظر بصدد الموضوعات العاجلة للحركة الثورية فى أفريقيا ، وأصدرت الندوة بيانا جاء فيه أن حل مشكلة الوحدة سيعجل بالتحرير الكامل للقارة من الاستعمار ، ويمكن الشعوب من الحفاظ على الانجازاتالعظيمة للثورة الافريقية ٠

٢٥ : قدم مندوب ج٠ع٠م فى اللجنة السياسية للجمعية العامة للامم المتحدة مقترحات مهمة بشأن المعاهدة المقترح عقدها لمنع انتشار الاسلحة النووية ، منها: الا توضع المعاهدة الخاصة بمنع انتشار الاسلحة النووية بمعزل عن المسائل المتصلة بنزع السلاح ، وأن يصدر اعلان من الدول النووية بأنها لن تستخدم الاسلحة النووية ضد أية دولة غير نووية ، وأن تكف الدول النووية عن العمل على زيادة ما تخزنه من هذه الاسلحة ٠

٢٩ : بدأ بالقاهرة اجتماعات الدورة التاسعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ٠

٢٩ : تم توقيع اتفاق صناعى بين ج٠ع٠م والمانيا الديمقراطية ٠

٣١ : تم توقيع اتفاقية التعاونالمشترك العسكرى والثقافى بين ج٠ع٠م وبلغاريا الشعبية ٠

أنظر أيضا : أثيوبيا (١٥) ، أنجولا (١٠) ، بوروندى (٨) ، تانزانيا (١٧) ، تونس (٣) ، السودان (١٢) ، الكويت (٢٩)، الهند (٢١) ٠

الجمهورية العربية اليمنية :

١٧ : صدر قرار جمهورى بتشكيل لجنة تأسيسية لوضع أسس تنظيم شعبى يضم قوى الشعبالوطنية، على أن تتولى اللجنة متابعة

وضع التنظيم الشعبى موضع التنفيذ .

١٨ : التقى وزير خارجية الجمهورية العربية اليمنية ببيان بلاده أمام الجمعية العامة للامم المتحدة، وقد اتهم فيه بريطانيا باستخدام جميع أنواع الضغوط والارهاب لتحطيم الثورة اليمنية ، وطالبها بالتزام قرارات الامم المتحدة بشأن منح شعب جنوب اليمن حقه فى تقرير المصير .
انظر أيضا : الكويت (٢٩) .

جنوب أفريقيا :

٢٧ : قررت حكومة جنوب أفريقيا انشاء تنصلية عامة لها فى جزيرة فورموزا لتباشر الاشراف على التبادل التجارى بين البلدين .

٢٧ : وافقت الجمعية العامة بأغلبية ١١٤ صوتا ضد صوتين على قرار يقضى بانتهاء انتداب حكومة جنوب أفريقيا على أقليم غرب أفريقيا ووضع الاقليم تحت الاشراف المباشر للامم المتحدة .

روديسيا :

٢٢ : وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة فى جلسة طارئة على قرار تقدمت به الدول الافرو آسيوية يهدف الى استنكار أى اتفاق بين بريطانيا وحكومة سميث العنصرية فى روديسيا من شأنه الاضرار بحقوق الاغلبية الافريقية هناك .

٢٧ : وافق برلمان روديسيا على مد العمل بقانون الطوارىء ثلاثة أشهر أخرى .
انظر أيضا : بوتسوانا (٢٠) ، المملكة المتحدة (٣ ، ١٣) .

السودان :

١٢–١٦ : قام وفد سودانى يمثل المنظمات السياسية والجماهيرية والشباب بزيارة ج٠ع٠م برئاسة الشيخ على عبد الرحمن رئيس حزب الشعب . وفى ختام الزيارة أذاع الوفد بيانا أعلن فيه أن حماية النظام الثورى القائم فى ج٠ع٠م فى مقدمة المهام الثورية للقوى التحررية العربية بوصفه نموذج آمال وتطلعات الشعوب العربية ، ورحب بالدعوة الى وحدة القوى الثورية فى العالم العربى . كما أكد الوفد تأييده لقضية فلسطين وللشعب العربى.

١٥ : وافق مجلس الوزراء السودانى على مشروع البيان المشترك السودانى التشادى فى ضوء الاقتراحات التى تقدم بها رئيس النيجر الذى توسط فى النزاع بين تشاد والسودان .

٢٠ : صرح رئيس وزراء السودان بأن اتفاق تبادل المجرمين الذى عقد بين السودان وتشاد أخيرا لا يعنى تسليم اللاجئين السياسيين لتشاد .
انظر أيضا : أفريقيا الوسطى (٢٩) .

سوريا :

١٦ : أعيد تشكيل الوزارة السورية برئاسة الدكتور يوسف زعين

٢٣ : أعلن رسميا فى دمشق أن الدكتور يوسف زعين رئيس الوزراء أصدر أمرا بتجميد جميع الاموال التركية فى سوريا حتى صدور أوامر أخرى . واتخذت حكومة سوريا هذا الاجراء عقب الانباء التى قالت أن الحكومة التركية استولت على جميع الممتلكات السورية فى تركيا .

٢٤ : اتهم نائب رئيس وزراء سوريا وزير خارجيتها الدول الاستعمارية بالتآمر على سوريا بواسطة اسرائيل ، فى محاولة لقلب نظام الحكم الاشتراكى فيها . وقال أن أى عدوان سيواجه بحرب شعبية شاملة وسيؤدى الى اشعال نار الحرب فى المنطقة كلها .

٣٠ : أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السورى قرارا بادماج جميع البنوك العاملة فى سوريا فى خمس مؤسسات مصرفية .
انظر أيضا : الاتحاد السوفييتى (١٣) ، المانيا الشرقية (٢١) ، الجزائر (١٩) .

الصين :

٢٧ : أجرت الصين الشعبية رابع تفجير نووى . وقد أكدت حكومة بكين فى البيان الذى اذاعته ، أن الغرض من اجرائها التجارب النووية المحدودة وضع الاسلحة النووية هو الدفاع ، وانها لن تكون البادئة باستخدام الاسلحة النووية فى أى وقت وفى أى ظرف من الظروف .

٢٩ : قطعت الصين الشعبية علاقاتها الدبلوماسية بحكومة غانا وسحبت جميع ممثليها الدبلوماسيين .
انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى (١٥،١٦) ، بولندا (١٠) .

غانا :

٢٩ : ألقت سلطات غانا القبض على وفد غينيا وكان برئاسة وزير الخارجية أثناء مروره باكرا فى طريقه الى أديس أبابا لحضور اجتماعات وزراء خارجية دول منظمة الوحدة الافريقية .
انظر أيضا : انجولا (١٠) ، الصين (٢٩) .

غينيا :

انظر : أثيوبيا (٣٠) ، غانا (٢٩) .

فرنسا :

٢٩ : تم توقيع بروتوكول لزيادة حجم التجارة بين فرنسا والاتحاد السوفيتى .
انظر أيضا : أثيوبيا (٢٠) ، بلغاريا (١٠) ، المغرب (١٨) .

الفلبين :

٢٣–٢٥ : عقد فى مانيلا مؤتمر اشتركت فيه الولايات المتحدة الامريكية والفلبين وكوريا الجنوبية وتايلاند واستراليا ونيوزيلنده وفيتنام الجنوبية وهى الدول التى لها قوات محاربة فى فيتنام . وصدر بيان مشترك عن المحادثات التى جرت بين المؤتمرين اعلنوا فيه أنهم على استعداد للانسحاب من فيتنام خلال ستة أشهر اذا وافقت فيتنام الشمالية على ثلاثة شروط هى : أن تسحب قواتها النظامية من فيتنام الجنوبية ، وتوقف تسلل القوات والامدادات الى الثوار ، وتخفض من اعمال العنف التى تقوم بها بالاشتراك مع الثوار فى فيتنام الجنوبية .
انظر أيضا : تايلاند (٢٢) ، الولايات المتحدة (٢٩) .

فلسطين :

٣ : أعلنت لجنة التوفيق الفلسطينية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة أنها فرغت من اعمالها الفنية لتحديد وتقييم ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين ، وأنهت خدمات المستر ف. ا. جارفيس ممثلها الفنى المختص بممتلكات اللاجئين .

٢٠ : تقدمت الدول العربية – ماعدا تونس – طلبا للسماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالتحدث فى اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة عند مناقشة تقرير وكالة الاغاثة.
انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى (١٣) ، المانيا الشرقية (٢١) ، تانزانيا (١٩) ، تونس (٢١) ، الجزائر (١٩) ، ج.ع.م (١٢) ، سوريا (٢٤) ، الولايات المتحدة (١٢) .

فيتنام الجنوبية :

٢٢ : اذاع الثوار الفيتناميون أنهم دمروا واصابوا باضرار ٥٩٢ طائرة حربية أمريكية من بينها مقاتلات نفاثة وطائرات هليكوبتر فى ٢٣ هجوما شنوه على ١٦ مطارا أمريكيا فى فيتنام خلال الاشهر الستة الماضية ، كما قتلو وجرحوا فى خلال المدة نفسها ٣٫٣٨٤ جنديا من جنود الحلفاء، من بينهم ٢٫٦٦٩ جنديا أمريكيا.
انظر أيضا : الفلبين (٢٣) ، المملكة المتحدة (٣) ، الولايات المتحدة (١٢، ١٩) .

فيتنام الشمالية :

انظر : الاتحاد السوفييتى (٣، ١٥ ، ١٦) ، تشيكوسلوفاكيا (٢) ، الفلبين (٢٣) .

قبرص :

١٨ : اجرى الرئيس القبرصى مكاريوس مع أوثانت سكرتير عام الامم المتحدة محادثات حول مشكلة قبرص .

هذا وقد قام الرئيس القبرصى بجولة فى أمريكا اللاتينية زار خلالها شيلى واكوادور وبيرو .
انظر أيضا : تركيا (١)

كمبوديا :

١٤ : تقدمت كمبوديا احتجاجا الى مجلس الامن تتهم فيه القوات الامريكية والفيتنامية بانتهاك حدودها .

كونغو (كنيشاسا) :

٥ : تطعت حكومة الكونغو علاقاتها الدبلوماسية بالبرتغال .

٦ : اتهم جوزيف موبتو رئيس الكونغو الدول الغربية باقامة شبكة تخريب فى الكونغو ، وقال ان هذا هو السبب الذى دعاه الى اغلاق بعض القنصليات الاجنبية.

١٥ : وافق مجلس الامن على مشروع قرار يدعو فيه البرتغال الى منع المرتزقة الاجانب من استخدام اراضى أنجولا كقاعدة للعمليات الموجهة ضد الكونغو ، كما دعا جميع الدول الى الامتناع من التدخل فى الشئون الداخلية للكونغو .

٢٦ : تولى جوزيف موبوتو رئيس جمهورية الكونغو كينشاسا منصب رئيس الوزراء بدلا من البريجادير جنرال مولامبا وقد عهد الى الجنرال بمنصب وزير الدفاع .

الكويت :

٩ : أعلنت الكويت انشاء علاقات دبلوماسية بأثيوبيا على مستوى السفارة .

٢٩ : أعلن الامير صباح سالم الصباح أمير الكويت فى مجلس الامن الكويتى ، أن هناك عقبات تقف فى طريق التوسط بين ج.ع.م والمملكة السعودية بشأن قضية اليمن .
انظر أيضا : أثيوبيا (٧) .

لاوس :

٢١ : فشلت محاولة الانقلاب التى قام بها الجنرال تادما تانت قائد السلاح الجوى فى لاوس ، وقد لجأ الى تايلاند بعد سيطرة حكومة لاوس على الموقف .

لبنان :

١٥ : أعلن بنك انترا اللبنانى اغلاق ابوابه لنقص السيولة النقدية فيه بعد ان سحب منه لاكثر من ١٠٠ مليون ليرة فى شهر واحد .

٢٧ : اتفقت لبنان وايران على استئناف العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء بينهما .
انظر أيضا : اثيوبيا (٧)

ليسوتو :

٢ : حصلت باسوتولاند المستعمرة البريطانية فى افريقيا على استقلالها تحت اسم ليسوتو بعد انقضاء ٩٨ عاما من الحكم البريطانى ، واصبحت عضوا فى الكمنولث .

١٧ : تم قبول دولة ليسوتو عضوا بالامم المتحدة .

٣١ : تم قبول جمهورية ليسوتو عضوا بمنظمة الوحدة الافريقية .

مالاوى :

١٦ : اعلن هيستجز باندا رئيس جمهورية مالاوى فى الجلسة الختامية للمؤتمر السنوى لحزب المؤتمر الحاكم فى مالاوى ، انه لن يؤيد اية قرارات عن روديسيا وجنوب افريقيا تتخذها الامم المتحدة أو منظمة الوحدة الافريقية او مؤتمر دول الكمنولث . وصرح بأنه لا يستطيع تأيد اية مقاطعة لموزمبيق البرتغالية وجنوب افريقيا أو روديسيا ، لانه سيترتب على ذلك فوضى سياسية وانهيار اقتصادى فى بلاده .

المغرب :

١٨ : سافر الكولونيل الدليمى مدير البوليس المغربى ومساعد الجنرال أوفقير وزير الداخلية الى باريس وسلم نفسه للسلطات الفرنسية حيث كان متهما فى قضية خطف بن بركة .

٢٤–٢٨ : قام الملك الحسن ملك المغرب بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتى أجرى خلالها محادثات مع الزعماء السوفيت حول زيادة المعونات الاقتصادية والفنية السوفيتية للمغرب .

انظر ايضا : تونس (٣)

المملكة المتحدة :

٣–٧ : عقد حزب العمال البريطانى مؤتمره السنوى الخامس والستين فى برايتون ، ووافق المؤتمر على السياسة العامة الداخلية وخاصة سياسة التجميد .

وبالنسبة الى السياسة الخارجية ، وافق المؤتمر على سياسة الحزب ازاءها بما فيها الموقف من مشكلة فيتنام ، ورفض المؤتمر مشروع قرار يقتضى بمطالبة الحكومة بفصل سياستها تماما من سياسة الولايات المتحدة ، وتم موافقة المؤتمر على قرار يدعو الى انهاء الغارات الامريكية على فيتنام الشمالية والضغط على الولايات المتحدة لانهاء الحرب ووافق المؤتمر ايضا على سحب القواعد البريطانية فى الشرق الاوسط والشرق الاقصى على أن يتم الانسحاب نهائيا عام ١٩٧٠ مع خفض ميزانية الدفاع من ٦ر٥ مليون جنيه استرلينى الى ٩٧ر٤ مليون جنيه .

كما وافق المؤتمر على سياسة حكومة ويلسون ازاء روديسيا .

١٣ : حذرت الحكومة البريطانية ايان سميث رئيس وزراء حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا بأنه يتعين عليه ان ينهى التمرد الروديسى خلال شهر واحد أو يواجه عقوبات اجبارية قاسية تفرض تحت اشراف الامم المتحدة .

١٢–١٥ : عقد حزب المحافظين مؤتمره السنوى الرابع والثمانين فى بلاكبول .

٢٩ : وصل الى جبل طارق وزير المستعمرات البريطانى (فريدل) للبحث فى كيفية مواجهة قرار الحكومة الاسبانية الاخير القاضى بفرض الحصار الاقتصادى على القاعدة البريطانية الكبرى غرب البحر الابيض المتوسط .

انظر ايضا : بوتسوانا (٢) ، الجمهورية العربية اليمنية (١٨)، روديسيا (٢٢) .

نيجيريا :

٤ : فرضت حكومة نيجيريا العسكرية حظر التجول فى شمال نيجيريا بعد احتدام المعارك بين قبائل الهوسا الشمالية وافراد من قبائل الايبو الشرقية المقيمين فى الشمال ، وجاءت هذه الاضطرابات بعد المؤتمر الدستورى الذى عقده زعماء اقاليم البلاد الاربعة فى لاجوس وتمت فيه الموافقة بالاجماع على ان تبقى نيجيريا متحدة .

الهند :

٤ : قامت السيدة انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند بزيارة رسمية لنيبال استغرقت أربعة ايام اجرت خلالها محادثات مع المسئولين فى نيبال .

٢١–٢٤ : اجتمع فى نيودلهى كل من الرئيس جوزيب بروز تيتو رئيس الجمهورية الاشتراكية الاتحادية ليوجوسلافيا والرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة والسيدة انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند ، وقد بحث الرؤساء الثلاثة الموقف الدولى الراهن وتبادلوا وجهات النظر فى المشاكل الدولية وفى وسائل دعم علاقات بلادهم وتعاونها فى جميع المجالات .

وصدر بيان مشترك عن المباحثات طالبوا فيه بوقف الغارات الجوية على فيتنام الشمالية فورا وبلا شروط ، وسحب كل القوات الاجنبية من الجنوب . واشراك جبهة التحرير فى أى محاولة تبذل من أجل السلام . وأيد البيان الشعوب الافريقية والعربية المكافحة من أجل الاستقلال . كما أكد الرؤساء الثلاثة حقوق شعب فلسطين المشروعة وأيدوا كفاحه لتحقيق أمانيه ووجه الرؤساء دعوة الى الدول النامية لتنسيق جهودها لمواجهة القيود التى تضعها الدول المتقدمة على مساعداتها للدول النامية .

انظر ايضا : ج.ع.م (٢٠) ، الولايات المتحدة (٣١) ، يوجوسلافيا (٢٠) .

هولندا :

١٢ : وافق مجلس حلف شمال الاطلنطى على اقتراح الحكومة الهولندية نقل مقر قيادة الحلف فى وسط

أوربا الى برونسوم ماستريشت فى هولندا .

١٥ : قدمت وزارة السيد جوزيف كالز الائتلافية استقالتها بعد أن سحب البرلمان الهولندى ثقته بها .

الولايات المتحدة

١٠ : اجتمع الرئيس الامريكى جونسون بوزير الخارجية السوفيتية وبحثا العلاقات بين البلدين وسياسة الاتحاد السوفييتى بشأن قضية فيتنام .

٢ : وافقت الحكومة الامريكية لبنك التصدير والاستيراد على منحه قرضا لاسرائيل قيمته ستة ملايين من الدولارات لشراء آلات ومعدات من الولايات المتحدة .

١٢ : وافق الكونجرس الامريكى على تخويل الرئيس جونسون سلطة استدعاء الاحتياطى للخدمة العسكرية بدون اعلان حالة الطوارىء ، وفى الوقت نفسه وصل الى سايجون أربعة آلاف جندى أمريكى اضافى فزاد بذلك عدد القوات الامريكية فى فيتنام الى ٣٢٥ الف جندى .

١٩ــ٣١ : قام الرئيس الامريكى بجولة زار فيها كلا من نيوزيلندا واستراليا والفلبين وفيتنام الجنوبية وكوريا الجنوبية وماليزيا وحضر خلالها اجتماعات مؤتمر مانيلا التى اشتركت فيها الدول التى لها قوات محاربة فى فيتنام الجنوبية .

٣١ : وصل السفير الامريكى المتجول هاريمان الى نيودلهى لاجراء محادثات مع السيدة أنديرا غاندى رئيسة وزراء الهند ووزير الخارجية الهندية حول مشكلة فيتنام .

انظر أيضا : الاتحاد السوفييتى (١٥) ، بلغاريا (١٠) ، تايلاند (٢٩) ، تشيكوسلوفاكيا (٢٢) ، الفلبين (٢٣) ، فيتنام الجنوبية (٢٢) ، كمبوديا (١٤) ، المملكة المتحدة (٣) .

يوجوسلافيا :

٤ : أعادت اللجنة المركزية لعصبة الشيوعيين اليوجوسلافيين انتخاب الرئيس تيتو رئيسا للعصبة .

٢٠ــ٢٥ : وصل الرئيس اليوجوسلافى تيتو الى الهند وحضر اجتماعات المؤتمر الثلاثى لدول عدم الانحياز (الهند ــ ج . ع . م ــ يوغوسلافيا) .

انظر أيضا : أثيوبيا (٢٧) ، الجزائر (٦) ، ج.ع.م (٢٠) ، الهند (٢١) .

نوفمبر

الاتحاد السوفييتى :

٤ : استخدم الاتحاد السوفيتى حق الفيتو فى مجلس الامن ضد مشروع القرار الذى يدعو كلا من سوريا واسرائيل الى الامتناع عن اتخاذ أى اجراء من شأنه زيادة حدة التوتر فى منطقة الشرق الاوسط .

وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بين عشر دول ايدت مشروع القرار أثناء الاقتراع ، وقد عارضته الى جانب الاتحاد السوفييتى ثلاث دول هى مالى وبلغاريا والاردن .

قال المندوب السوفييتى أن الفقرة التى تضمنها مشروع القرار ودعا فيها الحكومة السورية الى « تعزيز ما تتخذه من تدابير لمنع وقوع حوادث تشكل انتهاكا لاتفاقية الهدنة العامة » .. من شأنها تشجيع اسرائيل على السير فى « طريقها العدوانى » وتزيد الموقف تعقيدا فى منطقة الشرق الاوسط .

١٤ : تم توقيع بروتوكول تجارى لعام ١٩٦٧ بين الاتحاد السوفييتى ورومانيا ينص على زيادة نطاق التبادل التجارى بين البلدين .

١٤ــ٢١ : قام نيكولاى بودجورنى رئيس جمهورية الاتحاد السوفييتى بزيارة رسمية للنمسا ، وقد أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى فيينا . وصدر بيان مشترك عن المحادثات أكد فيه الجانبان تعزيز التعاون الثقافى والعلمى بين البلدين .

٢٣ : تم توقيع اتفاق بين الاتحاد السوفييتى وأندونيسيا ، يقضى بتأجيل سداد ديون اندونيسيا وفوائدها للاتحاد السوفييتى لعدة سنوات .

أنظر أيضا : البانيا (١) ، ألمانيا الديمقراطية (١٠) ، بلغاريا (١٤) ، ج.ع.م (٢٢) ، سوريا (١٩) ، الصين (٦) ، فرنسا (٩) ، (٢٤) ، فنلندا (١٥) ، كندا (٩) ، المجر (٢٨) ، المملكة المتحدة (٢٢) .

أثيوبيا :

١ـ٦ : واصل مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية اجتماعاته تمهيدا لعقد المؤتمر ، ولاعداد جدول أعمال الرؤساء .

٥ـ٩ : عقد مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية اجتماعات الدورة الثالثة ، وشكل الرؤساء لجنة ثلاثية من الرئيس جمال عبد الناصر والامبراطور هيلاسلاسي والرئيس الليبري وليام تابمان ليبحث مع الجنرال أنكراه رئيس الحكومة العسكرية في غانا مشكلة اعتقال الوفد الغيني في أكرا وقد تمكنت اللجنة الثلاثية من اقناع الجنرال أنكراه بالافراج عن الوفد الغيني المعتقل .

انظر تقريرا عن أعمال مؤتمر القمة الافريقي في باب التقارير والتعليقات .

١١ : تم انتخاب أثيوبيا عضوا بمجلس الامن لمدة سنتين تبدأ في أول يناير ١٩٦٧ .

انظر ايضا : شيكوسلوفاكيا (١٤) ، تونس (٢ ، ٥ ، ٩) ، ج.ع.م (٥) ، جنوب افريقيا (١٤) ، غينيا (٧) .

الارجنتين :

٧ : اختتم مؤتمر القواد العسكريين لمنظمة الدول الامريكية اجتماعاته في الارجنتين ، وحضره جنرالات من ١٧ دولة من دول أمريكا اللاتينية . وقد ناقش المؤتمر تشكيل قوة بوليسية لامريكا اللاتينية وزيادة المساعدات العسكرية الامريكية لبلدان أمريكا اللاتينية . هذا وقد امتنعت المكسيك واروجواي عن الحضور لاعتراضهما على فكرة انشاء القوة البوليسية .

الاردن :

١٦ـ٢٥ : بناء على طلب من حكومة الاردن اجتمع مجلس الامن لمناقشة الغارة الاسرائيلية على الاراضي الاردنية التي وقعت يوم ١٣ نوفمبر ١٩٦٦ .

(انظر المناقشات في نشاط المنظمات الدولية) .

٢١ : قام الشعب الاردني بمظاهرات طالب فيها الحكومة بوجوب تسليح القرى الواقعة على الخطوط الامامية المواجهة لاسرائيل وتحصينها طبقا لما يقرره الخبراء العسكريون في القيادة العربية الموحدة ، كما طالب بتنظيم المقاومة الشعبية والسماح لوحدات من الجيوش العربية بالدخول الى الاردن لتعزيز الجيش الاردني .

قد اضطرت الحكومة الاردنية أمام تعدد المظاهرات الشعبية الى اغلاق الحدود والمطارات والطرق البرية ، وعزل مدن الضفة الغربية . هذا وقد تبادل أفراد الشعب اطلاق النار لاول مرة مع قوات البادية .

٢٣ : بعث الفريق عبد المنعم رياض القائد العام بالنيابة للقيادة الموحدة لجيوش الدول العربية ، خطابا الى الامين العام للجامعة العربية اوضح فيه وجهة نظر القيادة في التصريحات التي أدلى بها رئيس وزراء الاردن واتهم فيها القيادة العربية بالتقصير في مواجهة الغارة الاسرائيلية الاخيرة على الاردن .

انظر أيضا : الاتحاد السوفييتي (٤) ، باكستان (١٣) ، ج.ع.م (٢٤) ، فلسطين (١٢ ، ١٦) ، ماليزيا (١٤) .

اسبانيا :

١٩ : وافقت لجنة تصفية الاستعمار على تقرير قدمته لجنة فرعية زارت غينيا الاسبانية واوصت فيه بأن تمنحها اسبانيا الاستقلال في موعد اقصاه يوليو ١٩٦٨ .

٢٦ : أقر البرلمان الاسباني مشروع التعديل الدستوري الجديد وهو يسمح بانشاء منصب رئيس الوزراء .

ألبانيا :

١ : افتتح أنور خوجة زعيم الحزب الشيوعي الالباني في تيرانا مؤتمر الحزب ، والتي فيه خطابا حمل فيه على الاتحاد السوفييتي . هذا وقد حضر المؤتمر وفود رسمية من أربع دول شيوعية هي : الصين ، ورومانيا ، وكوريا الشمالية ، وفيتنام الشمالية .

ألمانيا الاتحادية (الغربية) :

حصل الحزب الديمقراطي الوطني (المعروف باسم الحزب النازي الجديد) على ٨ مقاعد ، ٨٪ من مجموع الاصوات في انتخابات ولاية هيسي في ألمانيا الغربية .

١٠ : رشح الحزب الديمقراطي المسيحي د . كيسنجر رئيس وزراء ولاية بادن ـ فيرتيمبرج لمنصب المستشار خلفا للودفيج ايرهارد .

٢١ : فاز الحزب الديمقراطي الوطني بـ ١٥ مقعدا في برلمان ولاية بافاريا ، ولم يكن الحزب ممثلا من قبل في برلمان الولاية . أما الاتحاد المسيحي الاشتراكي فقد احتفظ بالاغلبية المطلقة اذ حصل على ١١٠ مقاعد ، كما احتفظ الحزب الاشتراكي بمقاعده التسعة والسبعين .

٣٠ : قدم المستشار لودفيج ايرهارد استقالته رسميا الى رئيس الجمهورية الالمانية ، بعد أن اتفق زعماء الحزبين : المسيحي والاشتراكي على تشكيل الائتلاف الوزاري الجديد برياسة كورت كيسنجر .

ألمانيا الديمقراطية (الشرقية) :

١٠ـ١٢ : قام ويلي ستوف رئيس وزراء المانيا الديمقراطية بزيارة ودية لموسكو .

انظر أيضا : ج.ع.م (١٢) .

أنتجوا (جزيرة) :

١ : حصلت جزيرة انتجوا (من جزر الانتيل بالبحر الكاريبى) على استقلالها ، بعد ١٥٠ عاما من الحكم البريطانى .

اندونسيا :

١ : وافق البرلمان الاندونيسى بالاجماع على مشروعى قانونين يقضيان بعودة اندونيسيا الى عضوية صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والانضمام الى بنك التنمية الاسيوى .

٢٨ : أعلن وزير خارجية اندونسيا أن بلاده لا توافق على استخدام اى اجتماع للمسلمين كسلاح سياسى، كما أعلن أن بلاده توافق موافقة تامة على بيان الرؤساء: عبدالناصر وتيتو وأنديرا غاندى ، خاصة فيما يتعلق بمشكلة فيتنام ، وأكد استمرار تأييد بلاده لموقف العرب من قضية فلسطين وترحيبها بالاشتراك فى اى مؤتمر تعقده دول عدم الانحياز .
انظر أيضا : الاتحاد السوفييتى (١٣) .

ايرلندا :

١٠ : انتخب البرلمان الأيرلندى جاك لينش المحامى رئيسا للوزراء .

بربادوس (جزر) :

٣٠ : نالت جزر باربادوس (من جزر البحر الكاريبى) استقلالها ، بعد حكم بريطانى استمر ٣٣٩ عاما .

باكستان :

١٣ـ١٧ : قام الرئيس الباكستانى أيوب خان بزيارة رسمية للاردن اجرى خلالها محادثات مع الملك حسين ، وصدر بيان مشترك عن المحادثات اشار الى الغارة الاسرائيلية على الاردن ، وجاء فيه أن الرئيس أيوب خان شاهد عن كثب أحد مظاهر الاعمال العدوانية الاسرائيلية ، كما أكد الجانبان ايمانهما بالحاجة الى تقديم العون الى الاردن من الدول العربية والاسلامية .

البرازيل :

١١ : تم انتخاب البرازيل عضوا بمجلس الامن لمدة سنتين تبدأ فى أول يناير ١٩٦٧ .

بلغاريا :

١٤ : عقد فى صوفيا المؤتمر التاسع للحزب الشيوعى البلغارى ، وحضره وفد من الحزب الشيوعى السوفييتى برئاسة ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب .
انظر أيضا : الاتحاد السوفييتى (٤) .

بوروندى :

٢٩ : وقع انقلاب عسكرى فى بوروندى سقط على اثره النظام الملكى ، واعلنت الجمهورية وتولى مايكل ميكو رئيس الوزراء وقائد الانقلاب سلطات رئيس الجمهورية ورئاسة المجلس الوطنى للثورة .

تشيكوسلوفاكيا :

١ـ٣ : اجتمع فى براغ ممثلو الاحزاب الشيوعية من ١٦ دولة من غرب اوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا .

٩ـ١٤ : قام الرئيس التشيكى أنطونين نوفوتنى بزيارة لـ ج.ع.م اجرى خلالها محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر حول المسائل الدولية والافريقية والعلاقات الثنائية بين البلدين . وصدر بيان مشترك اعلن فيه الرئيسان تأييدهما لحقوق شعب فلسطين ونضاله، وأكد ايمانهما بمبادىء التعايش السلمى ، وادانتهما للتدخل الاستعمارى المتزايد ، وطالبا بوقف الغارات الجوية ضد فيتنام الديمقراطية فورا وبدون قيد أو شرط ، وسحب القوات الاجنبية منها . وأعلنا كذلك تأييدهما لعقد مؤتمر عالمى لنزع السلاح تشترك فيه جميع الدول وطالبا بتصفية القواعد العسكرية الاجنبية ، وأكد أهمية دور الامم المتحدة فى المحافظة على السلام وضرورة استعادة الصين الشعبية لحقوقها المشروعة فى المنظمة الدولية . واستعرض الرئيسان العلاقات بين البلدين فى المجالات السياسية والاقتصادية والفنية والثقافية .

١٤ـ١٨ : قام الرئيس التشيكى نوفوتنى بزيارة رسمية لاثيوبيا ، أجرى خلالها محادثات مع الامبراطور هيلاسلاسى ، وصدر بيان مشترك عن المحادثات أكد فيه الجانبان رغبتهما فى تعزيز علاقات التعاون بين البلدين .

١٩ـ٢٤ : قام الرئيس التشيكى نوفوتنى بزيارة رسمية للهند اجرى خلالها محادثات مع السيدة انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند . وصدر بيان مشترك عبر فيه الجانبان عن اتفاق وجهات نظرهما بضرورة النضال من أجل اقرار السلام فى العالم ، والبحث عن جميع الوسائل التى تكفل تحقيق التفاهم بين الدول .

توجو :

٢١ : اعلن الرئيس نيكولاس جرونيتسكى رئيس الجمهورية فشل انقلاب كان يهدف الى الاطاحة بحكمه . وقد قامت هذه المحاولة فى اعقاب القرار الذى اصدره جرونيتسكى باقالة الوزارة فى اليوم السابق للانقلاب .

٢٦ : اعلن رئيس جمهورية توجو تشكيل وزارة جديدة اشترك فيها عدد من اعضاء حزب الاتحاد الوطنى

التوجوى وعدد من أعضاء اتحاد العمال الوطنى .

تونس :

٢ : تقدم وزير خارجية تونس اقتراحا لمؤتمر وزراء خارجية الدول الافريقية يدعو الى تصفية لجنة تحرير افريقيا ، وكذلك وقف نشاط جميع اللجان الاخرى ومن بينها لجنة روديسيا ، وأن تتولى سكرتارية المنظمة اعمال هذه اللجان . هذا وقد رفض مؤتمر وزراء الخارجية اقتراح الوزير التونسى .

٥ : أعلنت الحكومة التونسية أنها احتجت على رفض وزراء الخارجية فى أديس أبابا لاقتراحها بالغاء لجنة التحرير الافريقية ولذلك قررت وقف المساعدات المالية التى كانت تقدمها الى هذه اللجنة .

٩ : امتنعت تونس عن التصويت على كل قرارات مؤتمر القمة الافريقى الخاصة بتحرير المستعمرات ، وبخاصة قرار روديسيا وقرار ميزانية لجنة التحرير الافريقية .

الجزائر :

١٤ : تام وزير خارجية الجزائر بزيارة للعراق استغرقت يومين أجرى خلالها محادثات مع زير خارجية العراق استعرضا فيها العلاقات بين البلدين بصفة خاصة والقضايا العربية بصفة عامة .

٢٨ : تام الرئيس الجزائرى هوارى بومدين على رأس وفد يضم ٢٣ من اعضاء مجلس الثورة والمسئولين فى الحكومة الجزائرية ورجال حزب جبهة التحرير ، بزيارة رسمية لـ ج.ع.م . أجرى محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر تناولت القضايا الدولية والافريقية والعربية ، كما تناولت تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين .

أنظر أيضا : ج.ع.م (١) .

الجمهورية العربية المتحدة :

١–٣ : قام السيد على صبرى نائب رئيس الجمهورية والامين العام للاتحاد الاشتراكى العربى بزيارة للجزائر ، وشارك فى احتفالات أعياد الثورة الجزائرية ، كما أجرى محادثات مع حزب جبهة التحرير الجزائرية .

وصدر بيان مشترك اتفق فيه الجانبان على التعاون من اجل تدعيم أجهزة الاعلام ، وتنظيم لقاءات دورية لبحث مشاكل تطور التطبيق الاشتراكى ، وتبادل زيارات القيادات الفكرية ، مع تشكيل لجنة اتصال ومتابعة دائمة مكونة من عضوين من كل تنظيم سياسى للاشراف على متابعة التعاون بين التنظيمين .

٤ : تم بالقاهرة توقيع اتفاق للدفاع المشترك بين ج.ع.م وسوريا ، وقد وقعه عن البلدين كل من المهندس محمد صدقى سليمان والدكتور يوسف زعين . ونص الاتفاق على تدابير مشتركة لمواجهة العدوان وخطر الحرب ، كما نص على تشكيل مجلس دفاع وقيادة مشتركة .

٥–٨ : قام الرئيس جمال عبد الناصر بزيارة لاثيوبيا لحضور اجتماعات الدورة الثالثة لمجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية .

هذا وقد استقبل الرئيس جمال عبد الناصر فى أديس أبابا وفدا غينيا برياسة ليون ماكا رئيس الجمعية الوطنية الغينية ، وحمل الوفد رسالة خاصة من الرئيس سيكوتورى يشكر فيها الرئيس عبد الناصر على جهوده الموفقة فى حل مشكلة وفد غينيا المعتقل فى أكرا .

٨ : تم توقيع اتفاق تجارى بين سيلان و ج.ع.م .

١٢ : تم توقيع البروتوكول الخاص بالتعاون الثقافى والفنى والاعلامى بين ج.ع.م وألمانيا الديمقراطية .

١٥–١٧ : قام السيد محمود رياض وزير الخارجية بزيارة رسمية لايطاليا ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين الايطاليين . وصدر بيان مشترك عن المحادثات اكد فيه الجانبان تصميمهما على مواصلة بذل جميع أشكال التأييد الممكنة للدور الاساسى الذى تؤديه الامم المتحدة ، كما أعرب الجانبان عن رغبتهما فى ان يؤدى استئناف نشاط لجنة نزع السلاح فى جنيف ، الى نتائج ايجابية لتحقيق نزع السلاح التام والشامل . واشار البيان المشترك الى المحادثات الجارية لتسوية المسائل المعلقة بين ايطاليا و ج.ع.م .

١٥ : تقدمت ج.ع.م والدول السبع الاخرى غير المنحازة ، الاعضاء فى مؤتمر جنيف لنزع السلاح ، مشروع قرار جديد الى اللجنة السياسية الرئيسية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة تحث فيه مؤتمر جنيف على استئناف العمل بأسرع ما يمكن والتركيز على ضرورة التوصل الى معاهدة لحظر انتشار الاسلحة النووية وحظر التجارب النووية تحت الارض .

١٥ : تم توقيع اتفاق تجارى طويل الاجل بين ج.ع.م ورومانيا .

١٩–٢٥ : تام السيد حسن عباس زكى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على رأس وفد عربى بزيارة للسودان أجرى خلالها محادثات مع المسئولين السودانيين ، وحضر اجتماعات اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادى بين البلدين . وقد صدر بيان مشترك جاء فيه أن الجانبين العربى والسودانى اتفقا على زيادة حجم التبادل التجارى الى ١٢ مليون ابتداء من عام ١٩٦٧ ، واستمرار التعاون الفعال بين البلدين فى جميع المجالات التجارية والاقتصادية .

٢٢–٢٧ : تام المشير عبد الحكيم عامر النائب الاول لرئيس الجمهورية ونائب القائد الاعلى للقوات المسلحة ، بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتى اجرى خلالها محادثات سياسية وعسكرية واقتصادية

مع المسئولين السوفييت . وصدر في كل من القاهرة وموسكو بيان مشترك جاء فيه ، أن المحادثات شملت قضايا العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين البلدين . كما تبادل الجانبان وجهات النظر بشأن المسائل المسلحة في الموقف الدولى التى تهم البلدين .

٢٤ : القى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا بمناسبة افتتاح الدورة الرابعة لمجلس الامة تناول فيه الموقف الداخلى والعربى والدولى. وشرح الرئيس عبدالناصر تطورات السياسة العربية والاسباب التى دعته الى توجيه الدعوة الى عقد مؤتمرات القمة ، والاسباب التى اضطرته الى المطالبة بتأجيل المؤتمر الرابع . كما تحدث الرئيس عن اهمية التقاء القوى الثورية ، وعن اتفاق الدفاع المشترك بين القاهرة ودمشق ، وحدد أبرز ملامح السياسة الخارجية لـ ج.ع.م ، وصرح « باننا نتحمل مسئوليتنا القومية لتحرير فلسطين ولو متفردين .

وحول موضوع الغارة الاسرائيلية على منطقة الخليل ، أوضح الرئيس عبد الناصر أنه لابد بالنسبة الى جبهة الاردن من تسليح سكان القرى الامامية ولو بالقدر الذى يمكنهم من الدفاع عن النفس والقيام بدور المعوق حتى تصل النجدات العسكرية النظامية .

وفى حديث سيادته عن السياسة الخارجية أكد موقف ج.ع.م بالنسبة الى ما يجرى فى فيتنام .

٢٥ : قام السيد زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية على رأس وفد بزيارة للعراق حضر خلالها اجتماعات القيادة السياسية الموحدة التى عقدت فى بغداد وصدر فى كل من القاهرة وبغداد بيان مشترك استعرضت فيه القيادة الموحدة الوضع الراهن فى الوطن العربى والتحديات الاستعمارية والصهيونية واكد البيان تأييد القيادة الموحدة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ونضال الشعب العربى فى الجنوب المحتل والخليج العربى . وقد بحثت القيادة العلاقات الثنائية بين البلدين واعربت عن تأكيد اطراد نموها فى جميع المجالات .

٢٥ : تم توقيع اتفاق تجارى بين ج.ع.م وايطاليا .

٢٧ : قررت ج.ع.م وسنغافورة رفع التمثيل الدبلوماسى بينهما الى درجة سفارة .

انظر ايضا : اثيوبيا (٥) ، تشيكوسلوفاكيا (٩) ، الجزائر (٢٨) ، جنوب افريقيا (١٤) ، رومانيا (٢٠) ، سوريا (١٤،١) ، الصومال (١١) ، العراق (٧ ، ٢٦) ، كونغو كينشاسا (٩) ، النرويج (٢٨) ، الولايات المتحدة (١٤) .

الجمهورية العربية اليمنية :

٢ : اعلنت الحكومة اليمنية استنكارها لقرار حكومة الملك فيصل بدعوة ما يسمى بالملكيين فى اليمن ، لحضور اجتماعات مؤتمر اتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية للدول العربية المقرر عقده فى ٥ نوفمبر ١٩٦٦ بمدينة الرياض. **انظر ايضا : المملكة العربية السعودية (٣) .**

جنوب افريقيا :

٢ : تم تشكيل اللجنة الفرعية الخاصة باقليم افريقيا الجنوبية الغربية فى الامم المتحدة وتضم ١٤ دولة، وتقوم اللجنة — فى موعد لايتجاوز شهر ابريل — بتقديم التوصيات بشأن الخطوات التى يمكن ان تؤدى الى وضع الاقليم تحت الادارة المباشرة للامم المتحدة واعداده للاستقلال .

٤ : وافقت اللجنة السياسية لمجلس وزراء خارجية افريقيا المنعقد فى اديس ابابا بالاجماع على قرار يضم مشروعين تقدمت بهما ج.ع.م واثيوبيا ، وهو يندد بحكم جنوب افريقيا فى جنوب غربى افريقيا ويعتبره احتلالا عسكريا غير مشروع .

الجنوب المحتل :

١ : بدأت لجنة الوصاية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة مناقشة قضية عدن والجنوب المحتل وتقرير لجنة تصفية الاستعمار الخاصة بذلك .

٢ : أعلنت القيادة البريطانية فى عدن ان عدد الهجمات التى وقعت خلال شهر اكتوبر فى عدن ، يعتبر قياسيا بالنسبة الى ما وقع منها خلال ثلاث سنوات حالة الطوارىء . فقد وقع فى هذا الشهر ٨١ هجوما على الدوريات البريطانية وفى بقية المحميات وقع ٦٥ هجوما للثوار .

١٨ : أصدر مجلس قيادة تحرير الجنوب المحتل عدة قرارات تتعلق بقضية الجنوب المحتل ، طالب فيها بريطانيا بالغاء حالة الطوارىء، واطلاق الحريات العامة واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والغاء حكومة اتحاد الجنوب العربى .

٢٧ : أصدرت حكومة اتحاد محميات الجنوب العربى بيانا قالت فيه أن السعودية وافقت على منح الحكومة قرضا بمبلغ ٨٠ مليون ريال سعودى (حوالى ٦ر٥ مليون جنيه استرلينى) .

الدانمارك :

١١ : تم انتخاب الدانمارك عضوا بمجلس الامة لمدة سنتين تبدأ فى أول يناير ١٩٦٧ .

رومانيا :

٢٠—٢٥ : قام الرئيس كينوستويكا رئيس جمهورية رومانيا بزيارة رسمية لـ ج.ع.م اجرى خلالها محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر . وقد صدر بيان مشترك عن المحادثات أعرب فيه الجانب

الرومانى عن تقديره لسياسة القاهرة التى تعمل على دعم السلام العالمى ومقاومة الاستعمار ، كما أيد الطرفان نضال شعب فلسطين من أجل الحصول على حقوقه المشروعة ، وطالبا بوقف ضرب فيتنام فورا . وأكد الطرفان أهمية دعم الامم المتحدة ، وطالبا باستعادة جمهورية الصين الشعبية لحقوقها المشروعة فى عضوية الامم المتحدة والمنظمات الدولية . هذا وقد استعرض الرئيسان العلاقات الثنائية بين البلدين فى المجالات الاقتصادية والثقافية والفنية والعلمية ، وقررا تدعيم هذه العلاقات .
أنظر أيضا : الاتحاد السوفييتى (١٤) ، ألبانيا (١) ، ج.ع.م (١٥) .

روديسيا :

١٠ : أصدرت لجنة الوصاية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة قرارا ينص على دعوة بريطانيا الى استخدام القوة لاسقاط حكومة الاقلية العنصرية فى روديسيا .

١٧ : وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على مشروع قرار يدعو بريطانيا الى اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة ، بما فى ذلك بوجه خاص ، استخدام القوة لانهاء التمرد فى روديسيا .
أنظر أيضا : المملكة المتحدة (٢٦) .

زامبيا :

١٥ : قام كينيث كاوندا رئيس جمهورية زامبيا بزيارة للولايات المتحدة أجرى خلالها محادثات مع المسئولين الامريكيين ، وقد زار مقر الامم المتحدة وتحدث عن خطورة الاوضاع الحالية فى روديسيا .

٢٠-٣٠ : قام رئيس جمهورية زامبيا بجولة فى أمريكا اللاتينية زار خلالها جامايكا وترنيداد وجويانا وشيلى ، ثم غادر أمريكا اللاتينية الى روما . وقد أجرى فى شيلى محادثات مع المسئولين هناك حول سياسة مشتركة بين البلدين خاصة بانتاج وتسويق وأسعار النحاس .

السودان :

٢٦ : وصل الى الرياض السيد اسماعيل الازهرى رئيس مجلس السيادة السودانى فى زيارة للسعودية ، على رأس وفد يضم وزراء الخارجية والصناعة والمالية والزراعة والحكومة المحلية ونائب القائد العام للجيش .
أنظر أيضا : ج.ع.م (١٩) .

سوريا :

١-٧ : قام د . يوسف زعين رئيس وزراء سوريا على رأس وفد بزيارة رسمية لـ ج.ع.م أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى ج.ع.م وقد صدر فى كل من القاهرة ودمشق بيان مشترك عن المحادثات اتفقا فيه على دراسة جميع امكانيات التنسيق والتكامل فى مجالات الاقتصاد والثقافة والاعلام وغيرها ، كما اتفقا على استمرار الاتصال والتشاور فى مختلف القضايا لدعم تعاونهما. وأكد البيان أن معركة فلسطين هى القضية الاولى التى يجب أن يلتقى على ساحتها الشعب العربى .
هذا وقد تم توقيع اتفاقية للدفاع المشترك بين البلدين .

١٤ : صدق مجلس الوزراء السورى على اتفاق الدفاع المشترك بين ج.ع.م وسوريا .

١٩ : وقعت سوريا والاتحاد السوفييتى اتفاقا يقضى بتوسيع نطاق التجارة بينهما .

٢٤ : قام د . يوسف زعين بزيارة لتشيكوسلوفاكيا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين هناك .
أنظر أيضا : الاتحاد السوفييتى (٤) ، ج.ع.م (٤) ، العراق (٢٢) .

الصومال :

١١-١٧ : قام الرئيس الصومالى عبدالرزاق حاجى بزيارة لج.ع.م أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى ج.ع.م حول دعم العلاقات بين البلدين .

الصين الشعبية :

٦ : تم فى بكين توقيع بروتوكول للتعاون العلمى والفنى بين الصين والاتحاد السوفييتى .

٢٩ : رفضت الجمعية العامة للامم المتحدة مشروع قرار باعطاء الصين الشعبية مقعداً فى المنظمة الدولية .
أنظر أيضا : ألبانيا (١) .

العراق :

٧ : صدر فى كل من بغداد والقاهرة بيان عن اجتماع الرئيس العراقى عبد الرحمن عارف والسيد حسن صبرى الخولى الممثل الشخصى لرئيس الجمهورية العربية المتحدة ، أعلن فيه المسئولون العراقيون تأييد العراق التام لما ورد فى البيان المشترك الصادر عن المباحثات التى جرت بين ج.ع.م وسوريا .

٢٢-٢٣ : قام وفد عراقى رسمى يرأسه السيد رجب عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية بزيارة لسوريا أجرى خلالها محادثات مع د . يوسف زعين وقد تناولت تطورات المنطقة والسياسة البترولية للبلدين .

٢٦-٢٨ : عقدت فى بغداد اجتماعات الدورة الثالثة للقيادة السياسية الموحدة بين ج.ع.م والعراق ، وتضمن جدول الاعمال التطورات الاخيرة للموقف العربى ، ومراحل تحقيق الوحدة السياسية التى

تمت الان ، وموقف البلدين وسياستهما الخارجية فى المرحلة المقبلة .

غانا :

انظر : اثيوبيا (١٥) ، غينيا (٧) .

غينيا :

٧ : اعلن الرئيس احمد سيكوتورى أنه لن يشترك فى مؤتمر القمة الافريقى المنعقد فى أديس أبابا بسبب تطورات الموقف الناشىء عن اعتقال الوفد الغينى فى أكرا .

٨ : اصدر الرئيس أمرا بطرد فرق السلام الامريكية من غينيا .
انظر أيضا : ج.ع.م (٥) .

فرنسا :

٩ : تم فى باريس توقيع اتفاق لانشاء خط اتصال مباشر بين الكرملين وقصر الاليزية ، وقد تم الاتفاق على انشاء هذا الخط أثناء زيارة الرئيس ديجول لموسكو فى شهر يونيو الماضى .

١٤ : عقد فى باريس المؤتمر البرلمانى السنوى لدول حلف الناتو .

١٦–١٩ : تام وزير الشئون الاقتصادية والمالية الفرنسى بزيارة الاتحاد السوفيتى أجرى خلالها محادثات مع المسئولين السوفييت . وقد صدر بيان مشترك عن المحادثات جاء فيه ، أن الجانبين اتفقا على اتخاذ كل الخطوات الضرورية لتوسيع نطاق التجارة بين البلدين، واتفقا على تقديم التعاون بين ممثلى الشركات فى البلدين لتعزيز التقارب الاقتصادى بينهما .

١٦ : وصل الى باريس نائب الحاكم العام فى جيبوتى لاجراء محادثات مع الجنرال ديجول والمسئولين الفرنسيين حول طريقة اجراء الاستفتاء لتحديد مستقبل الصومال الفرنسى .
انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (٤) .

فلسطين :

٢ : القى عزت طنوس ممثل منظمة تحرير فلسطين خطابا فى اللجنة السياسية الخاصة التابعةللجمعية العامة للامم المتحدة ، أعرب فيه عن عجز الامم المتحدة عن حل القضية الفلسطينية .

٧ : قررت اسرائيل الغاء الحكم العسكرى فيها ابتداء من يوم ٦ ديسمبر ونقل مهامه الى السلطات المدنية المعنية . والمناطق التى يشملها القرار هى الاقاليم التى تقع على خطوط الهدنة الاسرائيلية والتى يقطن معظمها العرب الذين يخضعون للحكم العسكرى ولقيود الانتقال .

١٣ : اجتازت القوات الاسرائيلية خط الهدنة عند منطقة الخليل الى الاردن ودارت معركة برية وجوية بينها وبين قوات الاردن .

١٦ : وجه السيد أحمد الشقيرى رئيس منظمة تحرير فلسطين رسالة الى الملك حسين دعاه فيها الى قبول تعاون جيش تحرير فلسطين مع الجيش الاردنى على حماية المواطنين فى القرى الامامية وعلى طول خطوط الهدنة مع اسرائيل .

١٧ : وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على مشروع قرار يدعو جميع الدول الى زيادة اسهامها فى مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، على أساس ان هذه « مسألة عاجلة » .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى (٤) ، الاردن (١٦) ، اندونيسيا (٢٥) ، ماليزيا (١٤) ، الهند (١٣) .

فنلندا :

١٥–١٩ : تام وفد حكومى فنلندى برئاسة الوزراء رافائيل باسيو ، بزيارة رسمية لموسكو بدعوة من الحكومة السوفيتية ، وصدر بيان مشترك عن محادثات الجانبين الفنلندى والسوفيتى .

فيتنام الجنوبية :

٩ : رفضت الجمعية التأسيسية فى فيتنام الجنوبية تدخل الحكومة فى اعداد الدستورالجديد الذى تتولى الجمعية وضع مشروعه .

فيتنام الشمالية :

٢ : أعلن هوشى منه رئيس جمهورية فيتنام الشمالية رفضه لقرارات مؤتمر مانيلا ، وأكد أن الحرب لا يمكن أن تنتهى الا بشروط هانوى المعروفة .
انظر ايضا : البانيا (١) .

كندا :

٩–١١ : تام بول مارتن وزير خارجية كندا بزيارة للاتحاد السوفيتى أجرى خلالها مباحثات مع المسئولين حول المشكلة الفيتنامية والعلاقات الثنائية بين البلدين .

١١ : تم انتخاب كندا عضوا بمجلس الامن لمدة سنتين تبدأ فى أول يناير ١٩٦٧ .

كوبا :

١ : قام رئيس جمهورية كوبا على رأس وفد بزيارة لفيتنام الشمالية أجرى خلالها محادثات مع المسئولين هناك .

كوريا الجنوبية :

٢ : اعلنت قيادة القوات الامريكية فى كوريا الجنوبية ان جنود كوريا الشمالية هاجموا دورية من الجنود

الامريكيين وجنود كوريا الجنوبية فى المنطقة المنزوعة السلاح بين كوريا الشمالية والجنوبية . ودعت القيادة الى اجتماع لجنة الهدنة المشتركة للتحقيق فى الحادث .

كوريا الشمالية :

٣ : اتهمت كوريا الشمالية الولايات المتحدة بأنها تحاول توسيع نطاق الحرب فى آسيا ، وطالبت بوقف التحرشات التى تقع على حدودها منذ ٢٥ اكتوبر الماضى .
انظر أيضا : البانيا (١) ، كوريا الجنوبية (٢) .

كولومبيا :

٢٨ : اعلنت حكومة كولومبيا انها استأنفت علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية بجميع الدول الشيوعية فى أوروبا الشرقية فيما عدا الاتحاد السوفييتى . وذلك بعد أن ظلت علاقاتها مقطوعة بهذه الدول مدى ١٨ عاما .

الكونغو كينشاسا :

٥ : وضع جوزيف موبوتو رئيس جمهورية الكونغو كينشاسا ، اتليمى كاتانجا والكونغو العليا تحت الحكم العسكرى .
٩ : اعلن رسميا أن الكونغو كينشاسا والجمهورية العربية المتحدة قررتا اعادة علاقاتهما الدبلماسية على مستوى السفارة .

الكويت :

١٥–٢٧ : عقد فى الكويت المؤتمر الرابع والعشرين لمكاتب المقاطعة العربية وقد اتخذ المؤتمر قرارات اجماعية تقضى بوضع شركات فورد وكوكاكولا وآر . س ايه الامريكية فى قائمة المؤسسات المحظور التعامل معها فى أسواق الدول العربية .

لبنان :

٢٥ : قدم فيليب تقلا وزير خارجية لبنان استقالته من منصبه ليتفرغ لمنصب محافظ البنك المركزى .

مالى :

١٠–١٤ : قام الرئيس موديبوكيتا بزيارة رسمية لتانزانيا أجرى خلالها محادثات مع الرئيس نيريرى حول التطورات الافريقية بعد اجتماع مؤتمر القمة فى أديس أبابا . وقد صدر بيان رسمى جاء فيه أن البلدين سيواصلان مساندتهما لحركات التحرر الافريقية ، وجدد الرئيسان ثقتهما بمنظمة الوحدة الافريقية ودعا الرئيسان الى مواصلة التأييد لقضية التحرير وبخاصة لجنة التحرير الافريقية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .
انظر أيضا : الاتحاد السوفييتى (٤) .

ماليزيا :

١٤ : أصدرت وزارة خارجية ماليزيا بيانا استنكرت فيه عدوان اسرئيل على الاردن الذى جاء انتهاكا لمبادىء القانون الدولى وميثاق الامم المتحدة .

المجر :

٢٨ : عقد فى بودابست المؤتمر التاسع لحزب العمال الاشتراكيين (الحزب الشيوعى المجرى) بحضور مندوبين عن ٣٠ حزبا شيوعيا على رأسهم ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفييتى وتودور رينكوف رئيس وزراء بلغاريا .

المملكة العربية السعودية :

٣ : قرر المكتب الدائم للاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية تأجيل المؤتمر الثامن للاتحاد الذى كان من المقرر عقده يوم ٥ نوفمبر فى الرياض .. وقد أرسل المكتب مذكرة الى الحكومات العربية الاعضاء فى المؤتمر تناولت موقف الحكومة السعودية وتصرفاتها التى أدت الى عدم شرعية انعقاد المؤتمر، اذ وجهت الدعوة الى « الملكيين اليمنيين » بدلا من وفد الجمهورية العربية اليمنية .
انظر ايضا : الجمهورية اليمنية (٢) ، الجنوب المحتل (٢٧) ، السودان (٢٦) .

المملكة المتحدة :

٢٦–٢٧ : وصل هوبرت بودوين وزير خارجية بريطانيا بزيارة للاتحاد السوفيتى بحث خلالها مع الزعماء السوفييت موضوع المشكلة الفيتنامية .

٢٦–٢٧ : وصل هوبرت بودوين وزير الكومنولث البريطانى الى روديسيا وعقد اجتماعا واحدا مع ايان سميث رئيس الحكومة العنصرية فى روديسيا ، ولم يصدر أى تصريح من أى من الجانبين .
انظر أيضا : الاتحاد السوفييتى (١٤) ، أنتجوا (١) ، باربادوس (٣) ، الجنوب المحتل (٢٠) ، روديسيا (١٠ ، ١٧) .

النرويج :

٢٨ : قام وزير خارجية النرويج بزيارة للجمهورية العربية المتحدة أجرى خلالها مباحثات مع المسئولين فى ج.ع.م .

النمسا :

٢٤ : بدأت اجتماعات مجلس وزراء السوق الاوربية المشتركة لبحث طلب النمسا الخاص بالارتباط بالسوق عن طريق اتفاق يسمح لها بالدخول فى اتحاد جمركى مع دول السوق .

نيجيريا :

٢١ : وجـه الحاكم العسكرى لشرق نيجيريا بيانا اذاعيا دعا فيه أهل المنطقة الشرقية الى مقاومة ما أسماه جهود الكولونيل يعقوب جوون رئيس الحكومة العسكرية فى نيجيريا لفرض دستور جديد عليهم . وقال أن جوون أجل المؤتمر الدستورى الذى كان مقررا عقده فى لاجوس الى أجل غير مسمى ، ووصف هذه الخطوة بأنها غير ديمقراطية وبأنها ديكتاتورية ومن جانب واحد .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى (١٤) .

الهند :

١ : اجتمعت السيدة انديرا غاندى بالسفير الامريكى المتجول فريل هاريمان ، وقد شرح السفير لرئيسة الوزراء وجهة نظر الولايات المتحدة الخاصة بعدم وقف الغارات الجوية الامريكية على فيتنام الشمالية الا اذا ظهرت ادلة من جانب هانوى على استعدادها للاشتراك فى مفاوضات سلام لانهاء الحرب الفيتنامية ،

١١ : تم انتخاب الهند عضوا بمجلس الامن لمدة سنتين تبدأ من اول يناير ١٩٦٧ .

١٣ : اعلنت السيدة انديرا غاندى رئيس وزراء الهند تعديلا وزاريا فى وزارات الخارجية والدفاع والداخلية والتربية والدولة ، بعد استقالة وزير الخارجية حولزا ريلال تاندا بسبب الاضطرابات التى وقعت فى الهند أثناء تظاهر الهندوس المطالبين بمنع ذبح الابقار فى جميع أنحاء الهند .

١٣ــ١٦ : عقد بنيودلهى المؤتمر الدولى لمكافحة اخطار الحرب والقواعد والاحلاف العسكرية . وقد أصدر المؤتمر قرارا بشأن فلسطين جاء فيه أن اسرائيل قاعدة استعمارية ، وأن شعب فلسطين جدير بأن يتلقى المعونة بجميع أشكالها المادية والمعنوية من الشعوب المحبة للسلام ، فى صراعه من أجل استعادة حقوقه المشروعة .

انظر ايضا : تشيكوسلوفاكيا (١٩) .

الولايات المتحدة :

٨ــ٩ : أسفرت انتخابات عضوية مجلس الكونجرس وحكام الولايات عن تأليف مجلس النواب الجديد من ٢٤٩ نائبا ديمقراطيا و ١٨٦ نائبا جمهوريا مقابل ٢٩٥ نائبا ديمقراطيا و ١٤٠ نائبا جمهوريا فى المجلس القديم ، ومن تأليف مجلس الشيوخ الجديد من ٦٤ شيخا ديمقراطيا و ٣٦ شيخا جمهوريا مقابل ٦٧ ديمقراطيا و ٣٣ جمهوريا فى المجلس القديم. أما مناصب حكام الولايات فقد أسفرت عن توزيعها بالتساوى بين الجمهوريين والديمقراطيين ، بعد ان كان للحزب الديمقراطى ٣٣ منصبا وللجمهوريين ١٧ .

٢٤ : قام السناتور ادوار كينيدى يصاحبه النائب جون تانى بزيارة لـ ج.ع.م استغرقت يومين . وقد اجتمع خلالهما بالمسئولين فى الجمهورية العربية المتحدة واجرى اتصالات اتاحت له الفرصة لتعرف اتجاهات السياسة العربية .

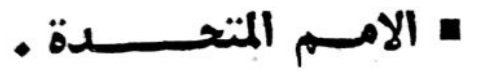
انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى (٤) ، زامبيا (١٥) كوريا الشمالية (٢٣) ، الهند (١) .

اليونان :

١٤ : بدأت محاكمة المتهمين بتكوين جمعية سياسية باسم « سبيدا » لقلب نظام الحكم واخراج اليونان من حلف الاطلنطى واتباع سياسة غير منحازة ، ومن بينهم ٢٨ من كبار ضباط الجيش اليونانى و٦ سياسيين منهم أندرياس باباندريو وزير التنسيق السابق وابن جورج باباندريو الزعيم المعارض فضلا عن ١٠ من المدنيين .







■ الوكالات المتخصصة .

■ المنظمات الاقليمية .

■ منظمات أخرى .

الأمم المتحدة

١ ـ افتتاح الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة :

افتتحت الجمعية العامة دورتها الحادية والعشرين يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٦٦ . وانتخبت السيد عبدالرحمن بازواك (افغانستان) رئيسا للدورة الحالية حيث تبحث ٩٥ مسألة مدرجة فى جدول أعمالها . وقد اتضح منذ البداية أن مشكلة فيتنام ، وان لم تدرج فى جدول اعمال الجمعية العامة الا أنها تطغى على جميع المناقشات الدائرة .

٢ ـ الذكرى الحادية والعشرين لانشاء الأمم المتحدة :

وجه أوثانت ، أمين عام الامم المتحدة ، نداء يوم ٢٤ اكتوبر ١٩٦٦ ، بمناسبة الذكرى الحادية والعشرين لانشاء الامم المتحدة ، دعا فيه ساسة العالم الى التخلى عن سياسة القوة كسلاح فى العلاقات الدولية . وقال أوثانت فى رسالته : يجب أن نواجه انعدام الثقة واستمرار سياسة القوة . كما يجب أن نواجه حقيقة الحرب الدائرة فى فيتنام ، وهى أن هذه الحرب ليست مجرد كارثة على الشعب الفيتنامى ولكنها ايضا خطر على السلم العالمى . واضاف أوثانت : يجب أن نواجه ايضا حقائق الامم المتحدة نفسها ،فالمبادىء والاهداف مدرجة فى ميثاق المنظمة ولكنها لاتزال بعيدة عن أن تكون الموجه أو المنظم الدائم للحياة الدولية .

وطالب أوثانت أيضا بضرورة مواجهة الحقائق الاقتصادية والاجتماعية للعصر ، تلك التى تعرض للخطر مستقبل الاستقرار العالمى . كما دعا الساسة الى التخلى عن بعض « العادات والمخاوف ومظاهر التعصب » التى اتسمت بها علاقات الماضى كيما تعالج المشاكل القديمة والجديدة على السواء .

٣ ـ قضية فيتنام :

صرحت المصادر الدبلوماسية فى ٦ أكتوبر ١٩٦٦ بأن مندوبى الجمهورية العربية المتحدة والجزائر وكمبوديا اتصلوا بأوثانت ، الامين العام للامم المتحدة ، فى محاولة لانهاء الركود الذى أصاب المساعى الخاصة باجراء محادثات سلام لوضع حد للحرب فى فيتنام .وقالت هذه المصادر أن الامين العام أبلغ ممثلى الدول الثلاث أنه يواصل نشاطه لمحاولة نقل المشكلة من ميدان القتال الى مائدة مفاوضات .

وفى ٧ أكتوبر قام الرئيس الامريكى جونسون بزيارة مفاجئة للامم المتحدة حيث اجتمع مع أوثانت ، وأجرى معه حديثا طويلا تناول مشكلة فيتنام بوجه خاص .

٤ ـ شكوى اسرائيل ضد سوريا :

فى ١٤ أكتوبر ١٩٦٦ بدأ مجلس الامن اجتماعاته لبحث الشكوى العاجلة التى تقدمت بها اسرائيل ضد سوريا ، بعد اشتداد عمليات الفدائيين العرب فى داخل اسرائيل، وقد قدمت اسرائيل الى المجلس قائمة تضم ٦١ عملية للفدائيين وقعت منذ يناير ١٩٦٥ . وترتكز شكوى اسرائيل الى المجلس حسب وجهة نظرها على نقطتين هما : أن سوريا هى مركز الجماعات المسلحة التى تعمل ضد اسرائيل ، ثم أن سوريا تحرض وتهدد بشن حرب ضد اسرائيل .

وقد اجتمع وزراء الخارجية العرب في نيويورك بناء على دعوة من السيد عبد الخالق حسونة الامين العام لجامعة الدول العربية ، لدراسة الاستراتيجية العربية التي ستتبع في مجلس الامن . وقد اصدرت جميع الدول العربية بيانا رسميا أيدت فيه سوريا ووصفت فيه شكوى اسرائيل بأنها مصطنعة .

وفي ابان اجتماع المجلس وقعت حوادث ، منها اعتداء ممثلي جماعة صهيونية على مقر الوفد السوري في الامم المتحدة . وكان هذا الحادث مدار جزء من المناقشات التي جرت في المجلس حول طريقة بحث شكوى اسرائيل ، كما كان عاملا على ازدياد التوتر في الجلسة .

وقد اقترح مندوب الاردن ، وهو البلد العربي الوحيد الممثل في عضوية المجلس) أن لايتناول جدول الاعمال الادعاءات الواردة في مذكرة الشكوى الاسرائيلية لانها مملوءة بأحكام ليست لها مبررات ، وأيده الاتحاد السوفييتي وبلغاريا . وفي الجلسة التالية التي عقدت في ١٥ أكتوبر ، أيد مندوب الولايات المتحدة شكوى اسرائيل ضد سوريا قائلا أن سوريا تأوي جماعة الفتح وتشجعها . كما أيد الشكوى أيضا مندوب بريطانيا .

وقد اجل المجلس اجتماعاته عدة مرات ، لدراسة التقرير الذي أعده الجنرال أود بول رئيس هيئة الرقابة الدولية على الهدنة في فلسطين ، واجراء مشاورات بين الدول الاعضاء . وقد أكد تقرير الجنرال اود بول أن التفتيش على خطوط الهدنة السورية الاسرائيلية لم يكشف عن وجود اى تعزيز للقوات والعتاد ، ولكنه تضمن بالرغم من ذلك اتهاما لكل من الجانبين بنقضه اتفاق الهدنة في مناطق خطوط الهدنة وفي المنطقة المنزوعة السلاح بين الجانبين .

وقد وضعت الولايات المتحدة وبريطانيا مشروع قرار يحث سوريا « على اتخاذ التدابير الضرورية لمنع الفدائيين العرب من اتخاذ سوريا قاعدة لعمليات الغرض منها التدخل في شئون اسرائيل » ، وقد تبنت نيوزيلندا المشروع الامريكي البريطاني ، ولكن فرنسا رفضت الاشتراك في تبني المشروع .

ونظرا الى قيام معارضة شديدة من الدول الافريقية ومعظم أعضاء المجلس لمشروع القرار الامريكي البريطاني ، أجل مجلس الامن اجتماعاته لاتاحة الفرصة لمزيد من المشاورات ، ولكي يتسنى لاوثانت ، الامين العام للامم المتحدة ، أن يحصل من ممثلي المنظمة الدولية في الشرق الاوسط ، على تقرير يبين مدى قدرة لجنة الهدنة السورية الاسرائيلية المشتركة على العمل في الوقت الحالي ، وتقرير آخر عن الموقف في المنطقة المنزوعة السلاح بين سوريا واسرائيل . وكان مندوب الاردن ، ممثل الدول العربية في المجلس ، قد طلب هذين التقريرين . وقرر المجلس تأجيل اجتماعاته بالرغم من اعتراض مندوب الولايات المتحدة .

وقد اتضح من المناقشات الجانبية أن المشروع الامريكي البريطاني سوف يفشل في الحصول على أغلبية الاصوات اللازمة لاقراره ، لانه يلقي عبء اللوم على سوريا وحدها . هذا وقد قدم الامين العام للامم المتحدة تقريره الى المجلس وقال فيه أنه ينبغي السعي الى « وسيلة أكثر نفعا » لتمكين لجنة الهدنة السورية الاسرائيلية المشتركة من اداء مهمتها على وجه أكمل . وقال التقرير أن عجز اللجنة عن العمل يضعف بدون شك محاولات المحافظة على الهدوء على طول الخطوط بين سوريا واسرائيل . وأضاف ، أن سوريا ترى ضرورة تدخل لجنة الهدنة في المسائل المتعلقة بالمنطقة المنزوعة السلاح ، بينما ترى اسرائيل منذ عام ١٩٥١ أن لجنة الهدنة ليست كفؤا لمعالجة مسائل المناطق المنزوعة السلاح وأنها لا تحضر جميع اجتماعات لجنة الهدنة .

وقد تقدمت ست دول من الاعضاء غير الدائمين في مجلس الامن بمشروع قرار يدعو سوريا الى تعزيز اجراءاتها لمنع وقوع حوادث انتهاك للهدنة على حدودها مع اسرائيل ، كما يدعو اسرائيل الى التعاون مع لجنة الهدنة الاسرائيلية — السورية المشتركة .

وفي ٥ نوفمبر ١٩٦٦ استخدم الاتحاد السوفييتي حق الاعتراض (الفيتو) على هذا المشروع . وهكذا انتهت مناقشات مجلس الامن التي دامت ما يقرب من ثلاثة اسابيع دون اصدار قرار . وقد صوت ضد مشروع القرار الى جانب الاتحاد السوفييتي كل من الاردن ومالي وبلغاريا ، وامتنع ممثل فورموزا عن التصويت .

٥ — شكوى الاردن ضد اسرائيل :

في ١٣ نوفمبر الماضي وقع عدوان اسرائيلي واسع النطاق على قرية السموع وبعض القرى الاردنية الاخرى في المنطقة الواقعة جنوبي جبل الخليل .

وقد بعث الدكتور محمد الفرا ، مندوب الاردن ، رسالة الى آرثر جولد برج ، الرئيس الامريكي لمجلس الامن لشهر نوفمبر ، حذر فيها المجلس من ان موقفا قابلا للانفجار يسود منطقة الشرق الاوسط الان بسبب الغارة الاسرائيلية ضد الاردن واحتفظ بحق حكومته بدعوة مجلس الامن الى جلسة عاجلة لبحث العدوان الاسرائيلي .

وقد طلبت حكومة الاردن رسميا في ١٥ نوفمبر عقد جلسة عاجلة لمجلس الامن لبحث شكواها ضد اسرائيل . وبدأ المجلس بحث الشكوى الاردنية في ١٦ نوفمبر .

وفي بداية الجلسة استمع المجلس الى تقرير مبدئي قدمه أوثانت ، أمين عام الامم المتحدة ، عن نتائج التحقيقات السريعة التي أجراها المراقبون التابعون للامم المتحدة عن الغارة الاسرائيلية على الاراضي الاردنية . ووعد الامين العام بتقديم تقرير مفصل عن الموقف . وكان الدكتور محمد الفرا ، مندوب الاردن ، أول المتحدثين بعد أوثانت ، فأعلن ان الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وهو ينص على تطبيق عقوبات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية على المعتدى ، هو الرد الوحيد على هذه الحالة المحددة ، هذا بالطبع اذا كان المجلس يريد

الابقاء والمحافظة على هيبته وكرامته وسلطته .. فالتنديد بالعدوان الاسرائيلي ليس كافيا ، فقد سبق للمجلس التنديد باسرائيل دون جدوى ، لارتكابها اعمالا من هذا النوع .

وتحدث آرثر جولد برج ، المندوب الامريكي،فقال أن الغارة الاسرائيلية على الاردن لم يكن تفسيرها أو التماس العذر لها بحوادث سابقة. واضاف ، أن الولايات المتحدة تعتبر الحادث نقضا تاما لالتزامات اسرائيل .

وتحدث اللورد كارادون ، المندوب البريطاني ، فقال ان حكومته لا تجد مبررا لهذا العمل الاسرائيلي المحسوب ، والمعترف به ، والغير المتناسب اطلاقا مع طبيعة الحوادث التي ادعت اسرائيل أن الاردن قد ارتكبتها . وأضاف ان الهجوم الاسرائيلي يعتبر خرقا صارخا لميثاق الامم المتحدة واتفاقات الهدنة .

وتحدث فيدرينكو ، مندوب الاتحاد السوفييتي ، نطلب من المجلس اتخاذ التدابير الكافية لضمان وقف أعمال العدوان التيترتكبها اسرائيل.

وندد روجيه سيدو ، مندوب فرنسا بالغارة الاسرائيلية التي تناقض ميثاق الامم المتحدة واتفاقية الهدنة .

وعندما استأنف المجلس اجتماعه فى ١٧ نوفمبر اتضح أن ادانة اسرائيل جماعية ، اذ اشتركت ثلاث دول أخرى هى : الارجنتين واليابان ونيوزيلندا ، مع الدول الاربع الكبرى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا وفرنسا) فى مطالبة المجلس بالتنديد باسرائيل .

وعاد المجلس الى الانعقاد فى ١٨ نوفمبر بعد مشاورات طويلة ومعقدة بدا منها أن مناورات تجرى من وراء الستار ترمى الى مناقشة موضوع الصدام العربي — الاسرائيلي كله مناقشة شاملة . وتبين ان بعض الدول الغربية تحاول اخراج مناقشة المجلس عن الموضوع المحدد لها ، وهو « الغارة الاسرائيلية على منطقة الخليل فى الاراضى الاردنية». كما تبين من المشاورات ان هناك اختلافا كبيرا فى الرأى ، بين اعضاء المجلس حول الطريقة التي يمكنه بها اتخاذ قراره فى موضوع المناقشة وفى الوضع فى المنطقة معا .

وعندما عاد المجلس الى الانعقاد يوم ٢٤ نوفمبر قدمت نيجيريا ومالى مشروع قرار بشأن الغارة المسلحة التي شنتها اسرائيل على القرى العربية فى الاردن ، وينص المشروع على أن المجلس « يلوم اسرائيل على هذا العمل العسكرى الذى تم على نطاق واسع وانطوى على نقض لميثاق الامم المتحدة ولاتفاق الهدنة بين الاردن واسرائيل » . ويؤكد لاسرائيل ان أعمال الانتقام العسكرى لا يمكن أن يسمح بها ، واذا تكررت فسيكون على مجلس الامن أن يبحث تدابير اخرى أكثر فعالية حسب ما ينص عليه الميثاق لضمان عدم تكرار مثل هذه الاعمال .

وقد أقر المجلس هذا المشروع فى جلسته المنعقدة يوم ٢٥ نوفمبر وذلك بأغلبية ١٤ صوتا للاشىء وامتناع نيوزيلندا وحدها عن التصويت .

٦ — قضية فلسطين :

بدات اللجنة السياسية الخاصة مناقشة موضوع فلسطين فى أوائل أكتوبر ١٩٦٦ فى اطار مناقشتها للتقرير السنوى لمدير وكالة اللاجئين الفلسطينيين . وقد أكد التقرير أنه مالم تحصل الوكالة على أموال اضافية ، فان برنامجها فى أعمال الاغاثة والتشغيل سيختصر خلال العام القادم . ودعا مدير الوكالة الجمعية العامة الى اعادة النظر فى اسس ووسائل تمويل الخدمات التي تقوم بها الوكالة . وجاء فى التقرير أيضا أن اللاجئين الفلسطينيين يرون أن من حقهم قانونا العودة الى ديارهم ، وأن الامم المتحدة قدمت لهم توكيدات لم تنفذ بعد بشأن الترحيل والتعويض ، واضاف أن مرور الاعوام لا يخفف من شعور المرارة لدى اللاجئين ويقينهم من انهم تعرضوا لظلم فادح عن طريق ضياع ديارهم وبلادهم وممتلكاتهم ، ومن ثم فان بقاء مشكلة اللاجئين وما ينطوى عليه ذلك بالنسبة الى السلام والاستقرار فى الشرق الاوسط ، لا يزال امرا خطيرا . .

وفى ٢٠ أكتوبر طلب ممثلو اثنتى عشرة دولة عربية (ليس من بينها تونس) أن تستمع اللجنة السياسية الخاصة الى ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية . ووافقت اللجنة فى ٢٤ أكتوبر على هذا الطلب . وفى هذه الجلسة تكلم مندوب لبنان داعيا الى ضرورة تعيين حارس لادارة ممتلكات اللاجئين فى وطنهم الذى طردوا منه ، وقال أن مثل هذا الحارس يستطيع ان يسلم ايرادات هذه الممتلكات الى اصحابها .

وفى جلسة ٢ نوفمبر القى عزت طنوس ، ممثل منظمة تحرير فلسطين ، خطابا أكد فيه أن اللاجئين فقدوا كل ثقتهم بالاتجاء الى الامم المتحدة ومزقوا القرار الذى اتخذته الامم المتحدة منذ ١٩ عاما وأدى الى تقسيم فلسطين . وأضاف قائلا : أن جيش منظمة تحرير فلسطين قائم بالفعل لشن « حرب التحرير » ضد الذين أقاموا اسرائيل نتيجة لقرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين .

هذا وقد تقدمت الصومال وباكستان وماليزيا وأفغانستان ، نيابة عن الدول الافريقية الاسيوية، مشروع قرار يقضى بتعيين حارس من الامم المتحدة على ممتلكات العرب فى فلسطين ، وعارض مندوب اسرائيل فكرة تعيين حارس دولى على ممتلكات العرب .

وكانت الولايات المتحدة قدمت مشروع قرار يدعو كل من الدول العربية واسرائيل الى التعاون على اعادة اللاجئين الفلسطينيين الى وطنهم أو تعويضهم . وقد أقرت اللجنة السياسية الخاصة المشروع الامريكى بأغلبية ٦٥ صوتا ضد لا شىء وامتناع ٤٥ دولة عن التصويت ، وتغيب عدد كبير من ممثلى الدول . وامتنعت جميع الدول العربية عن التصويت على المشروع لانها تطالب بادانةاسرائيل وحدها لمنعها لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين من العمل على تنفيذ قرار الامم المتحدة باعادة الفلسطينيين الى وطنهم .

واقترعت اللجنة بعد ذلك على المشروع الرباعى الذى قدم نيابة عن الدول الافريقية — الاسيوية ، وهو يدعو الى تعيين حارس دولى على ممتلكات العرب فى فلسطين . وقد رفضته اللجنة بأغلبية ضئيلة

(٣٨ صوتا ضد ٣٦ وامتناع ٣٦ من التصويت) ، وهى أغلبية تقل عن المقترعين ضد المشروع فى العام الماضى بنسبة ملحوظة . ورفضت اللجنة بأغلبية ضئيلة جداً أيضا ، تعديلا اقترحته الصومال على المشروع الامريكى بشأن لجنة التوفيق يقضى بالقاء مسئولة فشل المحاولات السابقة للجنة على اسرائيل . ولكن اللجنة وافقت على تعديل صومالى آخر يحث جميع الدول المسهمة فى ميزانية وكالة اغاثة اللاجئين على أن تزيد من أنصبتها، ويطالب بمشاركة بقية الدول فيها .

وفى ١٧ نوفمبر وافقت الجمعية العامة بأغلبية كبيرة على مشروع قرار يدعو جميع الدول الى زيادة أسهامها فى مساعدة اللاجئين الفلسطينيين على أساس أن هذه « مسألة عاجلة » وكانت الموافقة بأغلبية ٦١ صوتا ولم يعترض أحد ، ولكن امتنع ممثلو ٣٩ دولة عن التصويت ومن بينهم معظم الدول العربية والاسيوية والشيوعية ، وكان الامتناع احتجاجا على عدم الموافقة على مشروع القرار الذى يدين اسرائيل .

٧ — قضية عدن والجنوب المحتل :

ألقى جورج براون ، وزير خارجية بريطانيا ، خطابا فى الجمعية العامة فى ١١ أكتوبر ١٩٦٦ تناول فيه مشكلة الجنوب العربى ، وقال أن بريطانيا أعلنت أخيرا موافقتها على قرارات الامم المتحدة بشأن المنطقة ، وأنها تأمل أن يتمكن أوثانت ، الامين العام للمنظمة الدولية ، من أن يختار قريبا أعضاء البعثة الدولية التى تسافر الى المنطقة لتوصى بخطوات تطبيق قرارات المنظمة الدولية بشأن الجنوب .

هذا وقد أصدرت اللجنة الفرعية للالتماسات التابعة للجنة تصفية الاستعمار ، قرارا فى ١٦ أكتوبر أوصت فيه هذه اللجنة الاخيرة بالاستماع الى ممثلى ثلاث منظمات مختلفة فى الجنوب العربى ، وتقديم تقرير بآرائهم الى الجمعية العامة للامم المتحدة . وهؤلاء الممثلون الذين أوصت اللجنة بالاستماع اليهم هم : أولا — عبد القوى مكاوى السكرتير العام لجبهة تحرير الجنوب المحتل ، ثانيا — سليم الواقى نائب رئيس رابطة الجنوب العربى وسيتحدث باسم شيخان الحبشى السكرتير العام للرابطة ، ثالثا — أحمد القاضى وجابر العوذلى عضوا جبهة تحرير الجنوب .

وفى ٢٩ أكتوبر ، اجتمع عبدالقوى مكاوى أمين جبهة تحرير الجنوب المحتل مع أوثانت ، أمين عام الامم المتحدة ، لبحث مشكلة الجنوب وقرارات الامم المتحدة بشأنها . وقد شرح له مكاوى سبب رفض الجبهة للتحفظات التى وضعتها بريطانيا بشأن مهمة بعثة الامم المتحدة للجنوب ، وقال أن قرارات البعثة يجب أن تكون نهائية وأن لا يكون لبريطانيا حق الاعتراض عليها . وأثار مكاوى نقطتين : الاولى أن الحكومة الحالية لا تصلح لادارة انتخابات حرة ويجب أن تقوم حكومة انتقالية ، والثانية ان لا يكون لبريطانيا أية سلطة فى اختيار أعضاء اللجنة .

هذا وقد بدأت لجنة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى التابعة للجمعية العامة ، دراسة قضية عدن والجنوب العربى منذ أول نوفمبر ١٩٦٦ . وأمام اللجنة تقرير للجنة تصفية الاستعمار عن هذه القضية . وقد ألقى مندوب اليمن بيانا أمام اللجنة قال فيه : ان بريطانيا ما زالت تقيم العقبات فى سبيل تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن المنطقة ولا تتعاون مع اللجنة الخاصة المعينة من قبل الامم المتحدة لبحث قضية عدن والجنوب العربى. وتحدث أيضا عن خطط بريطانيا التى تهدف الى تقطيع أوصال منطقة الجنوب العربى وفرض حكومة عميلة ، بغية الابقاء على نفوذها مع جعله محتجبا وراء الستار . كذلك تحدث بالتفصيل عن أعمال التعذيب التى يتعرض لها الوطنيون فى عدن .

وفى ١٠ نوفمبر ألقى اللورد كارادون مندوب بريطانيا فى الامم المتحدة ، بيانا أمام لجنة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، طلب فيه من المنظمة المساعدة على جعل الجنوب العربى دولة مستقلة فى عام ١٩٦٨ ، وقال أن هناك عقبات تقف دون ارسال بعثة الامم المتحدة الى عدن ، ولابد من تذليل هذه العقبات لان الموقف هناك معقد .

وفى ١٦ نوفمبر أدلى ممثل المملكة العربية السعودية ببيان أمام لجنة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى، جاء فيه أن بريطانيا قد تصرفت بحكمة فيما يتعلق بالمشكلة منذ أن أعلنت أنها مستعدة لمنح الجنوب العربى كله الاستقلال خلال موعد لا يتعدى عام ١٩٦٨ . وأضاف ممثل السعودية « أن من الانصاف ان تتم عملية تحول الحكم فى جو هادىء لا تعكره أعمال العنف التى قد تؤدى الى اضطرابات سياسية فى المنطقة اذا لم تتخذ اجراءات لوقفها » . ثم قال : « انى أعتقد انه ليس من حقنا أو من حق اى أحد آخر أن يتساءل حول مدى اخلاص بريطانيا فى الوفاء بوعودها مالم يثبت عكس ذلك » .

وطالب السيد محمد عوض القونى ، رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة ، بضرورة العمل على تنفيذ قرارات الامم المتحدة دون غش أو خداع .

وأذاعت وكالات الانباء فى ٢٦ نوفمبر أن الدول العربية اتفقت على مشروع قرار موحد بشأن عدن والجنوب العربى ، وأنها ستقدمه الى اللجنة السياسية الخاصة نيابة عن الدول العربية : الجمهورية العربية المتحدة والعراق وسوريا والسودان . ولم توافق المملكة العربية السعودية على المشروع العربى وانما انفردت وحدها بتقديم مشروع يدعو الى اجراء انتخابات فى الجنوب العربى تحت اشراف الامم المتحدة ، ولكن قبل انتهاء الادارة البريطانية .

٨ — اغاثة اللاجئين :

قررت الجمعية العامة تخصيص أسبوع (من ٢٤ الى ٣١ أكتوبر ١٩٦٦) لجمع التبرعات لاغاثة

اللاجئين فى آسيا وأفريقيا . واهتم بمشاكل اللاجئين الان ، الى جانب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، هى مشاكل اللاجئين فى أفريقيا حيث تسببت حدود الاستعمار المصطنعة فى فصل القبائل والعشائر بعضهما من بعض ، وفى تولد الحزازات فيما بينها . كما تسبب الاستعمار فى هروب الوطنيين من أنغولا وموزمبيق.

٩ ـ التفرقة العنصرية :

قررت الجمعية العامة بأغلبية ٩٤ صوتا ضد صوت واحد (هو صوت جنوب أفريقيا) تخصيص يوم ٢١ مارس من كل عام يوما دوليا تبذل فيه الجهود للقضاء على التفرقة العنصرية . و ٢١ مارس هو ذكرى « مذبحة » ويندوك التى وقعت فى ٢١ مارس ١٩٦٠ فى جنوب أفريقيا .

كما وجهت الجمعية العامة نداء الى سائر دول العالم لاتخاذ جميع الوسائل الكفيلة بالقضاء على التفرقة العنصرية .

وبأغلبية ٨٥ صوتا مقابل صوتين (جنوب أفريقيا والبرتغال) مع امتناع ١٧ عن التصويت . قررت الجمعية العامة انشاء قسم خاص فى الامانة العامة للمنظمة الدولية لمكافحة سياسة « الانفصال العنصرى » فى جنوب أفريقيا . ومهمة هذا القسم الجديد أساسا هى الاعلام وتوعية الرأى العام العالمى ، عن طريق بيان الآثار البغيضة لسياسة « الانفصال العنصرى » .

وبأغلبية ٨٣ صوتا ضد صوت واحد (هو صوت جنوب أفريقيا) مع امتناع ٢٠ عن التصويت ،طلبت الجمعية العامة من مجلس الامن اتخاذ الاجراءات اللازمة على وجه الاستعجال للقضاء على سياسة « الفصل العنصرى » فى جنوب أفريقيا والاقاليم المجاورة .

١٠ ـ قضية روديسيا :

بدأت لجنه الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى التابعة للجمعية العامة لمناقشة مشكلة روديسيا فى ١٢ أكتوبر ١٩٦٦ . وقد واجه مندوب بريطانيا هجوما عنيفا من جانب الدول الافريقية التى اتهمت بريطانيا بالخداع .

وفى ٢٢ أكتوبر وافقت الجمعية العامة فى جلسة طارئة على قرار تقدمت به الدول الافرو آسيوية ، يهدف الى استنكار أى اتفاق بين بريطانيا وحكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا باعتباره يعرض الحقوق الثابتة للاغلبية الافريقية فى روديسيا للخطر . وقد تمت الموافقة بأغلبية ٨٦ صوتا ضد صوتين (البرتغال وجنوب أفريقيا) وامتنعت ١٨ دولة عن التصويت من بينها الولايات المتحدة وبريطانيا .

وفى ١٠ نوفمبر وافقت لجنة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى على مشروع قرار تقدمته الدول الافريقية والاسيوية ، يدعو بريطانيا الى اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة ، بما فى ذلك استخدام القوة بوجه خاص ، لانهاء التمرد فى روديسيا . وقد تمت الموافقة بأغلبية ٨٩ صوتا ضد صوتين وامتناع ١٧ دولة عن التصويت بينها الولايات المتحدة وبريطانيا و١٥دولة أوروبية غربية . وأقرت اللجنة كذلك تعديلا لمشروع القرار قدمته السودان ، ويقضى بلوم بريطانيا لانها لم تعمل على ازالة حكم الاقلية العنصرية فى روديسيا . وقد فاز التعديل السودانى بأغلبية ٩٩صوتا ضد صوتين مع امتناع ٩ دول عن التصويت .

هذا وقد أجرت اللجنة اقتراعا خاصا على فقرة من مشروع القرار تدين البرتغال وجنوب أفريقيا بسبب المعونة التى تقدمانها الى حكومة الاقلية فى روديسيا . وقد فازت هذه الفقرة بأغلبية ٨٨ صوتا ضد صوتين مع امتناع ٢٣ دولة عن التصويت . وجدير بالذكر أن الفقرة التى تدعو بريطانيا الى استخدام القوة ضد حكومة روديسيا غير الشرعية فازت بأغلبية ٧٨ صوتا ضد ١٨ ، مع امتناع ١٧ دولة عن التصويت .

١١ ـ تمثيل الصين الشعبية :

فى ١٦ نوفمبر ١٩٦٦ قدمت عشر دول مشروع قرار الى الجمعية العامة يطالب بضم الصين الشعبية الى الامم المتحدة وطرد فورموزا . والدول صاحبة المشروع هى: البانيا، والجزائر ، وغينيا ، ومالى ، والكونغو برازافيل ، وكمبوديا ، وباكستان ، وسوريا ، وكوبا ، ورومانيا .

وفى ١٨ نوفمبر وهو أول يوم ناقشت فيه الجمعية العامة القضية اقترحت ايطاليا أن تعين الجمعية العامة لجنة خاصة لتقرير ما اذا كانت الصين الشعبية تريد الانضمام الى عضوية الامم المتحدة ، ولتبحث أيضا ما اذا كانت الصين مستعدة لاحترام ميثاق الامم المتحدة كما تبحث وضع فورموزا . واقترحت ايطاليا أن تتكون اللجنة من شخصيات بارزة لها خبرة واسعة بالمسائل الدولية ، على أن تقدم تقريرها فى هذا الصدد قبل انعقاد الجمعية العامة فى دورتها القادمة . وفى ٢١ نوفمبر تبنت ست دول الاقتراح الايطالى . هذه الدول هى : بلجيكا وبوليفيا والبرازيل وشيلى وايطاليا وتوجو وأيدت الولايات المتحدة الاقتراح .

وكانت كندا قد حاولت فى بداية الدورة الحالية التقدم بمشروع يهدف الى قبول تمثيل الصين فى مجلس الامن والجمعية العامة ، مع قصر تمثيل فورموزا على الجمعية العامة. ولكن المشروع ووجه بمعارضة عنيفة اضطرت كندا ازاءها الى التخلى عنه .

وعلى كل حال فازاء تزايد احتمالات فوز مشروع تمثيل الصين بأغلبية كبيرة ، أرادت الولايات المتحدة أن تحتاط للامر فسعت لاصدار قرار باعتبار مسألة تمثيل الصين الشعبية من بين المسائل المهمة التى تتطلب موافقة ثلثى الدول الاعضاء (وعددها ١٢١) .

وفى ٢٣ نوفمبر ذكرت وكالات

لانباء أن الصين الشعبية اتهمت الولايات المتحدة بأنها تعمل مع « حفنة من الدول التابعة » لابقاء بكين خارج الامم المتحدة . وقالت وكالة أنباء الصين الجديدة أن الولايات المتحدة دفعت مثل اليابان وتايلاند الى تقديم مشروع قرار الى الامم المتحدة باعتبار مسألة تمثيل الصين مسألة مهمة تتطلب موافقة ثلثى أعضاء المنظمة الدولية . وأضافت الولايات المتحدة دفعت فى الوقت نفسه كندا وايطاليا وبعض الدول الاخرى الى القيام بمناورة تهدف الى أعطاء العضوية فى الامم المتحدة لدولتين صينيتين ، ليكون ذلك بمثابة خط دفاع ثان لمنع الصين من أخذ حقها المشروع .

هذا وقد رفضت الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر اعطاء الصين الشعبية مقعدا فى المنظمة الدولية .

١٢ — قضية نزع السلاح والمسائل المرتبطة بها :

تقدمت الجمهورية العربية المتحدة مقترحات مهمة الى الامم المتحدة بشأن المعاهدة المقترح عقدها لمنع انتشار الاسلحة النووية . وقد أوضح مندوب ج.ع.م هذه المقترحات فى بيان القاه يوم ٢٥ اكتوبر الماضى أمام اللجنة السياسية الرئيسية التابعة للجمعية العامة ، قال فيه ان ج.ع.م تعالج هذه المسألة بفهم تام للنواحى المتصلة بها ، وهى المسئوليات المتبادلة بين الدول النووية والدول غير النووية. وقد اقترحت ج.ع.م الا توضع المعاهدة الخاصة بمنع انتشار الاسلحة النووية بمعزل تام عن المسائل المتصلة بنزع السلاح ، وان يصدر اعلان من الدول النووية بأنها لن تستخدم الاسلحة النووية ضد اية دولة غير نووية ، وان تكف الدول النووية عن العمل على زيادة ما تخزنه من هذه الاسلحة . وكانت هذه المقترحات اساسا لمشروع قرار تدمته مجموعة دول عدم الانحياز الى اللجنة السياسية العامة فى ٢٧ اكتوبر ، تدعو فيه جميع الدول الى اتخاذ جميع الوسائل بقصد ابرام معاهدة بمنع انتشار الاسلحة النووية ، وحث مؤتمر جنيف لنزع السلاح على استئناف نشاطه بأسرع ما يمكن . وتضمن المشروع أيضا فقرة تدعو الدول النووية الى تقديم ضمان بأنها لا تستخدم الاسلحة النووية ولا تهدد باستخدامها ضد الدول التى لا تمتلك هذه الاسلحة . وقد وافقت اللجنة السياسية على هذا المشروع فى ١١ نوفمبر ، وذلك بالرغم من معارضة الولايات المتحدة للفقرة الخاصة بتقديم ضمانات ضد شن هجوم بالاسلحة النووية او التهديد باستخدامها. واقرت الجمعية العامة هذا المشروع فى ١٧ نوفمبر بأغلبية ٩٧ صوتا ضد صوتين (البانيا وجمهورية افريقيا الوسطى) مع امتناع ثلاث دول عن التصويت هى فرنسا وايسلندا والكونغو — كينشاسا .

هذا وقد تقدم مندوب باكستان بمشروع قرار فى أول نوفمبر الماضى الى اللجنة السياسية الرئيسية يدعو الدول غير النووية الى عقد مؤتمر فى ميعاد أقصاه شهر يوليو ١٩٦٨ لبحث المسائل المتعلقة بأمن الدول غير النووية ، وبحث وسائل منع انتشار الاسلحة النووية ، وأخيرا بحث امكان استخدام الاجهزة النووية الموجودة للاغراض السلمية فقط . وقد وافقت اللجنة على المشروع الباكستانى بأغلبية ٤٦ صوتا ضد صوت واحد (الهند) وامتناع ٥٦ دولة عن التصويت . واقرت الجمعية العامة فى ١٧ نوفمبر هذا المشروع بأغلبية ٤٨ صوتا ضد صوت واحد (الهند) مع امتناع ٥٩ دولة عن التصويت . ولكن واضح من توزيع الاصوات ومن الاغلبية التى حصل عليها القرار ، أن تنفيذه موضع شك كبير ، فقد امتنعت جميع الدول النووية — باستثناء بريطانيا — عن التصويت كما امتنعت عن التصويت جميع الدول الشيوعية — باستثناء رومانيا . هذا فضلا عن أن لجنة الميزانية اعلنت أن دعوة مثل هذا المؤتمر تستلزم اعتمادات اضافية لا تقل عن ٣٠ الف دولار اسبوعيا .

هذا وقد تقدم الاتحاد السوفييتى فى ٢٥ نوفمبر ، مشروع قرار الى اللجنة السياسية الرئيسية يطالب فيه بازالة جميع القواعد العسكرية الاجنبية من افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية . وقد عارضت الولايات المتحدة وبريطانيا المشروع السوفييتى واعلن السيد اسماعيل فهمى ، مندوب ج.ع.م تأييده للمشروع السوفييتى ، وقال أن الحقيقة التاريخية هى أن القواعد العسكرية الاجنبية مرادفة للاستعمار . وقال مندوب ج.ع.م أن ما يسمى بالمعاهدات القانونية ، قد فرضت على أمم غير متكافئة ولا حيلة لها فيها ولا يمكن لاحد أن يدعى جديا . أن هذه الشروط القانونية عادلة . ان الدول الكبرى تحاول بكل أشكال الضغط أن تنتزع هذه المعاهدات التى تضفى عليها صفة الشرعية .

ومن ناحية اخرى استأنفت اللجنة الفرعية للشئون القانونية التابعة للجنة الامم المتحدة لشئون الفضاء اجتماعاتها فى ١٢ سبتمبر الماضى . ومن المحتمل أن تسفر هذه الاجتماعات عن وضع صيغة لمعاهدة دولية لاستكشاف الفضاء . وقال متحدث باسم الولايات المتحدة أن بلاده براودها « أمل قوى » أن تكون هذه المعاهدة معدة لان تصدق عليها الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها القادمة .

١٣ — قضية جنوب غربى أفريقيا :

وافقت الجمعية العامة فى ٢٧ اكتوبر ١٩٦٦ بأغلبية ١١٤ صوتا ضد صوتين (جنوب أفريقيا والبرتغال) مع امتناع ثلاث دول عن التصويت (فرنسا وبريطانيا ومالاوى) . على قرار ينص على أن جنوب أفريقيا قد اخلت بالتزاماتها، باعتبارها الدولة صاحبة الانتداب على اقليم جنوب غربى افريقيا ، وبالتالى فان هذا الانتداب يعتبر منتهيا ويتعين اخضاع الاقليم تحت الاشراف المباشر للامم المتحدة . وقد تغيبت كل من بتسوانا وليسوتو أثناء جلسة التصويت على مشروع القرار .

ونص القرار كذلك على تشكيل لجنة خاصة — تضم ١٤ دولة —

تكون مهمتها تقـــديم التوصيات فى موعد لا يتجاوز شهر أبريل ١٩٦٧ بشأن الخطوات العملية التى يمكن عن طريقها وضع أفريقيا الجنوبيـــة الغربية تحت الادارة المباشرة للامم المتحدة واعدادها للاستقلال .

وقد رفضت حكومة جنوب أفريقيا هذا القرار ، كما حذرت من أنهـــا ستقاوم بكل الوسائل أية محاولـــة تقوم بها الامم المتحدة لغـــرض اشرافها على جنوب غرب أفريقيا .

١٤ ــ الكونغو كينشاسا :

قدمت نيجيريا مشروع قـــرار الى مجلس الأمن فى ١٠ أكتوبر ١٩٦٦ اتهمت فيه البرتغال بايواء قـــوات فى أنغولا استعدادا لغزو الكونغو ، وبأنها تسمح لمريس تشومبى رئيس وزراء الكونغو المعزول بارســـال مرتزقة اوروبيـــين من لشبونة الى انغولا لغزو الكونغو منها . وطالبت نيجيريا فى مشروعها بعدم السمـــاح للبرتغال بالتدخل فى شئون الكونغو، ودعت جميع الدول الى عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى .
وقد وافق مجلس الامن عـــلى مشروع القرار النيجيـــرى فى ١٥ أكتوبر ، الا أن الولايات المتحـــدة وبريطانيا وفرنسا ونيوزيلندا امتنعت عن التصويت عند الاقتراع عـــلى الجزء الخاص بالبرتغال .

١٥ ــ قضية كوريا :

فى ٢ نوفمبر ١٩٦٦ ، نصبتقوات كوريا الشمالية كمينا لدورية تابعة للامم المتحدة جنوبى المنطقة المنزوعة السلاح ، فقتلت ستة من الجنود الامريكيين وجنديا كوريا . وقـــد احتج ممثل القوات الدولية (وهو أمريكى) على هذا الحادث لـــدى لجنة الهدنة المشتركة .

١٦ ــ عضوية الأمم المتحدة

فى الـــدورة الحالية للجمعيـــة العامة ، عادت أنيـــدونيسيا الى عضوية المنظمة الدولية . كمـــا اكتسبت كل من جويانا وبوتسوانا وليسوتو عضوية المنظمة فأصبح عدد أعضاء الامم المتحدة ١٢١ـ.

١٧ ــ منظمة التنميـــــة الصناعية :

وافقت اللجنة الاقتصادية والمالية بأغلبية ٩٩ صوتا مقابل لا شىء ، على مشروع قرار بانشاء منظمـــة للتنمية الصناعية تابعة للامم المتحدة ومن المنتظر ان يراس هذه المنظمـــة الجديدة الدكتور ابراهيم حـــلمى عبد الرحمن من الجمهورية العربية المتحدة .

١٨ ــ الـــدول الناميـــة والاستثمارات الاجنبية :

وافقت الجمعيـــة العامة فى ٢٥ نوفمبر على قـــرار يقضى بضرورة حصول الدول النامية عـــلى نصيب أكبر من الارباح التى تحصل عليها المؤسسات الاجنبية من استثمـــار مصادر الثروة الطبيعية فى هـــذه الدول . وقد وافقت الجمعية العامة على القرار بأغلبية ١٠٤ أصوات ، دون معارضة ، مع امتناع ســـتة أعضاء عن التصويت .

ويقضى قرار الجمعية العامة بأن يصبح للدول النامية دور أكبر فى ادارة المشروعات الاجنبية فى بلادها كما نص القرار على أن يتعهـــد المستثمرون الاجانب بتقديم التدريب الكافى والسريع للفنيين فى الـــدول النامية . وقد أعلنت الولايات المتحدة وكانت بين الدول التى امتنعت عن التصويت ــ رفضها فكرة اعطـــاء مزيد من الاشراف لحكومات الدول النامية على رأس المـــال الاجنبى المستثمر فى بلادها ، على اعتبـــار أن هذا قد يؤدى الى منع تـــدفق رؤوس الاموال العالمية العامـــة والخاصة الى البلاد النامية .

١٩ ــ الازمة المـــالية للامم المتحـــدة :

وافقت الجمعية العامة بأغلبيـــة ساحقة على تنفيذ توصيات «لجنـــة الـ ١٤» التى انشئت فى العام الماضى لدراسة وتقديم اقتراحات جـــديدة بخصوص الشئون المـــالية لـــلامم المتحدة .

هذا وقد تقدمت الارجنتـــــين والبرازيل والهند ونيجيريا باقـــتراح يقضى باخراج نفقات عمليات المحافظة على السلام من الميزانية العاديـــــة للامم المتحدة ونقلها الى الـــــدول المتقدمة ، على أساس الاسهـــــام الاختيارى . وقد اعترضت الولايات المتحدة على هذا الاقتراح لانـــــه يتعارض مع قرار الجمعية العامة الذى صدر فى ديسمبر ١٩٦١ القاضى بأن يـــدرج فى الميزانية العاديـــــة للمنظمة ــ ابتداء من ميزانية ١٩٦٣ مبلغ سنوى يكفى لدفع فوائد سندات الامم المتحدة والاقساط الاساسية .
وأيد مندوبو بريطانيا ونيوزيلنـــــدا وكندا موقف الولايات المتحدة فى هذا الشأن . وجدير بالذكر ان سندات الامم المتحدة قد أصدرت أصلا لسد العجز الناشىء عن امتناع الاتحاد السوفييتى وفرنسا عن دفع نصيبهما فى نفقات قوات السلام الدولية .

٢٠ ــ انتخـــابات مجلس الامن :

انتخبت الجمعية العامة ، فى ١١ نوفمبر ، كلا من البرازيل وكنـــدا وأثيوبيا والدانمارك والهند لعضوية مجلس الامن لمدة سنتين تبدأ فى أول يناير ١٩٦٧ .

٢١ ــ الامين العـــام للامم المتحـــدة :

أصدر مجلس الامن بيانا رسميا ، بعد أن عقد اجتماعا مغلقا يـــوم ٢٩ سبتمبر ، أعرب فيه عن ثقتـــه بأوثانت ، الامين العام لـــلامم المتحدة ، وقال أن استـــمراره فى تأدية مهام منصبه سيكون تلبية لرغبة جميع الدول الاعضاء فى المنظمـــة الدولية . وفى ٢٨ أكتوبر ، أوصى مجلس الامن الجمعية العامة للامم المتحدة بأن تمد فترة بقاء أوثانت فى منصبه الى نهاية الـــدورة الحادية

والعشرين للجمعية العامة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٦ .

وفى أول نوفمبر وافقت الجمعية العامة بالاجماع على بقاء أوثانت فى منصبه حتى نهاية الدورة الحالية للجمعية العامة . وفى الجلسة نفسها صرح أوثانت بأن قراره النهائى بشأن موافقته على الاستمرار فى أداء مهام منصبه ، سيتأثر بعدة أمور من بينها مستقبل السلام فى آسيا . قال أن مسألة اختيار خليفة له يجب أن تسوى قبل انتهاء الدورة الحالية للجمعية العامة .

٢٢ — اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى :

أعلنت الحكومة الاندونيسية فى ١٢ سبتمبر الماضى أنها تنوى الاشتراك من جديد فى أعمال اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى .

٢٣ — اللجنة الاقتصادية لافريقيا :

عقد فى اديس ابابا فى أوائل سبتمبر الماضى اجتماع على مستوى الوزراء وكبار المسئولين من ١٥ دولة أفريقية ، لبحث مشاكل تمويل الادارة المحلية . وعقد الاجتماع تحت اشراف اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة .

الوكالات المتخصصة

١ — هيئة العمل الدولية :

انضمت النيبال الى عضوية هيئة العمل الدولية فى ٣٠ اغسطس ١٩٦٦ ، وبذلك اصبح عدد اعضاء المنظمة ١١٦ عضوا .

ومن ناحية اخرى اعلنت هيئة العمل الدولية فى ٦ سبتمبر أنها تلقت اخطارا من الحكومة الاندونيسية تعلن فيه هذه الاخيرة عودتها الى الاشتراك بصورة ايجابية فى اعمال المنظمة . وكانت أندونيسيا قد طلبت انسحابها من المنظمة فى ٨ مارس ١٩٦٥ ، الا أنه طبقا للنظام الاساسى للمنظمة لا يسرى الانسحاب الا بعد مضى عامين من الاخطار بالانسحاب .

عقدت لجنة البترول التابعة لهيئة العمل الدولية دورتها السابعة فى الفترة من ٣ الى ١٤ أكتوبر ١٩٦٦ لدراسة الاثار الاجتماعية التى تترتب على تغير أسس الصناعة البترولية والتقدم التكنولوجى فى هذا الميدان ، وبصفة خاصة الاثار التى تترتب على الزيادة فى اليد العاملة وقلتها وفقا لمراحل الانتاج من مرحلة الانشاء التى تتطلب أيادى عاملة كثيرة الى مرحلة الانتاج التى تتطلب أيادى عاملة أقل عددا. وأوصت اللجنة بضرورة التنسيق بين نشاط الشركات المنتجة للبترول وشركات الصناعة التحويلية المحلية، لتنتهج جميع هذه الشركات سياسة عمالية واحدة بطريقة تكفل العمالة الكاملة ومنع انتشار البطالة بين عمال البترول . وفى المناطق التى يعتبر البترول المصدر الوحيد لايراداتها ، لابد أن تجتهد الحكومات فى اقامة صناعات أخرى لتنويع موارد الاقتصاد الوطنى . وأوصت اللجنة كذلك بأن تهتم الحكومات والشركات ونقابات العمال بموضوع التأهيل المهنى كما يجب أن تعمل على ازالة الفوارق الاجتماعية بين العمال الفنيين والعمال غير الفنيين .

هذا وقد عقدت دول القارة الامريكية مؤتمرا تحت اشراف هيئة العمل الدولية فى الفترة من ١٢ الى ٢٣ سبتمبر فى أوتاوا . وقد اعتمد المؤتمر خطة تدعى « خطة أوتاوا » لتنمية الطاقة البشرية . كما اعتمد برنامجا خاصا لاصلاح نظم الضمان الاجتماعى .

وقد دعا المؤتمر هيئة العمل الدولية الى وضع خطة متكاملة لتشغيل اليد العاملة بصفة خاصة فى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى . كما أوصى المؤتمر هيئة العمل الدولية بزيادة نشاطها فى ميدان الضمان الاجتماعى وتنسيق نشاطها فى هذا المجال مع نشاط المنظمات الدولية الأخرى .

٢ — هيئة الصحة العالمية :

انضمت جويان الى هيئة الصحة العالمية فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٦ وبذلك أصبح عدد أعضاء الهيئة ١٠٤ أعضاء .

٣ — هيئة الأغذية والزراعة

اعلنت منظمة الاغذية والزراعة أنها اكتشفت وجود اتجاهين جديدين خطيرين فى نفقات المعيشة الاخذة فى الارتفاع فى العالم . فلاول مرة منذ سنوات عديدة أتخذت أسعار التجزئة للسلع الغذائية فى معظم بلاد العالم اتجاها نحو ارتفاع يفوق معدل الارتفاع فى جميع أوجه الانفاق الاخرى . ولاول مرة أيضا منذ خمس سنوات أصبح ما يتلقاه الفلاح مقابل ما يقدمه من محاصيل، أقل مما ينفقه على شراء ما يحتاج اليه من السلع ويقول تقرير «ملخص الحالة الزراعية والغذائية فى العالم » الذى أصدرته منظمة الاغذية والزراعة لهذا العام ، ان ارتفاع أسعار التجزئة وأسعار السلع الزراعية يرجع الى زيادة الطلب الذى نشأ من قلة المحاصيل الزراعية فى كثير من مناطق العالم ، وعن تخلف معدلات زيادة الانتاج عن معدلات زيادة تعداد السكان .

وذكر التقرير أن نقص المحاصيل الزراعية يعنى أن الفلاحين فى كثير من بلاد العالم يحصلون على مكاسب أقل مما كانوا يحصلون عليه من قبل نظرا الى ارتفاع تكاليف المعيشة ورغم الزيادة فى أسعار سلعهم . وقد تبين أن أكبر الزيادات فى أسعار السلع الزراعية بوجه عام كانت خلال عام ١٩٦٥ فى الماشية والمنتجات الحيوانية .

تسلم المهندس صدقى سليمان رئيس الوزراء من ممثلى الامم المتحدة بالقاهرة فى ٢٣ اكتوبر التقرير النهائى الخاص بمسح التربة الذى قامت بتنفيذه منظمة الاغذية والزراعة

ضمن برامج التنمية للامم المتحدة .

وقد بحث رئيس الوزراء مع الدكتور عبد الرزاق صدقى مساعد مدير عام منظمة الاغذية والزراعة لشئون الشرق الادنى ، والسيد روبرت جاكسون المثل الخاص لمدير برنامج الامم المتحدة للتنمية ، والسيد بانيتش المثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة للتنمية ، المشروعات الحالية والمستقبلة التى تقوم بها الجمهورية العربية المتحدة بالاشتراك مع برنامج الامم المتحدة للتنمية .

٤ ـ هيئة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) :

عقد المجلس التنفيذى لهيئة اليونسكو دورته الى ٧٣ فى باريس فى الفترة من ٨ الى ١٦ سبتمبر ١٩٦٦ وقد ركز المجلس اهتمامه على الاعداد للدورة الرابعة عشرة للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو وهو يبدأ فى ٢٤ أكتوبر ويستمر حتى آخر نوفمبر ١٩٦٦ . والمؤتمر العام هو أعلى جهاز فى المنظمة ، ويعقد دورة كل عامين لبحث خطة عمل المنظمة واعتماد الميزانية . وجميع الدول الاعضاء الممثلة فى هذا المؤتمر وعددهم ١٢٠ عضوا . وقد اقترح المجلس التنفيذى أن يعتمد المؤتمر العام الميزانية الجديدة للهيئة فى حدود ٦٢٫٠٥٩٫١٤٠ دولارا . ووافق المجلس على هذا التقدير بأغلبية ٢٤ صوتا مع امتناع عضوين عن التصويت . ومن الجدير بالذكر أن انعقاد المؤتمر العام يصادف الذكرى العشرين لانشاء هيئة اليونسكو .

هذا وقد انعقد المؤتمر العالمى السادس لعلم الاجتماع تحت رعاية منظمة اليونسكو فى مدينة ايفيان بفرنسا ، من ٤ الى ١١ سبتمبر . وبحث المؤتمر موضوعين اساسيين : الاول ، وحدة وتنوع علم الاجتماع ، والثانى التحليل الاجتماعى للعلاقات الدولية .

ومن ناحية اخرى عقدت اللجنة التنفيذية للحملة الدولية لانقاذ آثار النوبة دورتها الثانية عشرة فى مدريد من ٢٦ الى ٢٨ سبتمبر الماضى لمتابعة سير العمل فى موقع أبى سنبل وبحث الاعمال المقبلة فى منطقة معبد فيله وكذلك الحفريات فى منطقة النوبة السودانية .

واعتمد مؤتمر دولى فى مقر هيئة اليونسكو وتحت اشرافها فى الفترة من ٢١ سبتمبر الى ١٥ أكتوبر وثيقة دولية تنطوى على توصيات الى حكومات الدول الاعضاء بشأن المعلمين . وتناولت هذه التوصيات عدة موضوعات ، منها اعداد المعلمين على مختلف المستويات وحقوق وواجبات المعلمين ، والحرية المهنية ، وحياتهم الاجتماعية والاقتصادية .. الخ .

هذا وقد وافقت اللجنة الادارية لمنظمة اليونسكو فى ١٨ نوفمبر الماضى ، على قرار يقضى باستخدام اللغة العربية فى العمل داخل المنظمة ابتداء من الدورة القادمة للمؤتمر العام لليونسكو التى ستعقد فى نوفمبر ١٩٦٨ .

وقد افتتح المؤتمر العام لهيئة اليونسكو دورته الرابعة عشرة فى ٢٥ أكتوبر الماضى وامتدت الدورة حتى آخر نوفمبر . هذه الدورة التى وافقت الذكرى العشرين لانشاء الهيئة ، تعتبر من أهم الدورات التى عقدها المؤتمر العام . فالى جانب المؤتمر العام انعقد مؤتمر « مائدة مستديرة » ضم جميع رؤساء المجلس التنفيذى ، والمديرين العموميين السابقين للهيئة ، الى جانب بعض الحائزين على جائزة نوبل للسلام ، وذلك لبحث موضوع « اسهام هيئة اليونسكو فى اقرار السلام العالمى » . وانعقد مؤتمر « الدائرة المستديرة » فى الفترة من ٣١ أكتوبر الى ٣ نوفمبر . وفى ٤ نوفمبر ، وهو يوم ذكرى انشاء اليونسكو ، عقد المؤتمر العام جلستين خاصتين أقر فيهما « اعلان المبادىء التى تحكم التعاون الثقافى العالمى » .

وفى أول يوم لانعقاد المؤتمر العام طالب مندوب فرنسا بتمثيل جمهورية الصين الشعبية فى المؤتمر وسانده فى ذلك مندوبو الدول الشيوعية وكثير من الدول الآسيوية والافريقية . الا أن المؤتمر رفض الطلب وقرر تمثيل الصين الوطنية (فرموزا) بأغلبية ٥٦ صوتا ضد ٤٠ مع امتناع ١٩ دولة عن التصويت .

وكانت أهم الاتجاهات التى برزت فى المؤتمر العام فى مجال التربية فى مشروعات ١٩٦٨/٦٧ بترتيب الاولوية هى : تخطيط التعليم ، ومكانة المرأة فى التعليم ومنها فرص متكافئة فى التعيين وأنواع التعليم المناسبة لها واتاحة فرص العمل للبنات ، ثم الاهتمام بالكيف والنوع فى التربية ، ويتضمن تطوير المناهج وطرق التدريس وتدريب المعلمين وتجديد معلوماتهم ، وتعليم الكبار ومحو الامية كضرورة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ثم التعليم الزراعى كضرورة أو وسيلة لمواجهة الانفجار السكانى ، والتعليم الفنى والصناعى ، كأحد مقومات التنمية الاقتصادية .

كما بحث المؤتمر المشاكل التى واجهت التوسع فى التعليم والتفجر السكانى ، كمشاكل العمالة وضرورة تنويع برامج التعليم وأنواع المدارس ومشاكل المنتهين من المرحلتين الابتدائية والاعدادية وتهيئتهم للعمل والتوسع فى التعليم الثانوى بأنواعه وخاصة الفنى ، وتخطيط اعداد المعلمين . وقد تقرر عقد مؤتمر لوزراء التربية والاقتصاد فى الدول الافريقية خلال العام القادم .

وتضمن مشروع ميزانية اليونسكو لعامى ٦٧ و ١٩٦٨ تخصيص مبلغ ٢٠ الف دولار للجمهورية العربية المتحدة لتحويل مركز الوثائق التربوية الى مركز أقليمى ليخدم كل الدول العربية .

وبمناسبة الذكرى العشرين لانشاء هيئة اليونسكو ، يتعين ملاحظة أن هذه الهيئة قد تطورت تطورا كبيرا منذ أنشائها حتى الان ، من حيث تكوينها ومن حيث نشاطها . ففى سنة ١٩٤٦ كانت الهيئة تضم ثلاثين عضوا فقط وكانت واقعة تحت السيطرة المالية والفعلية للولايات المتحدة . وقد اتضح هذا الوضع فى سنة ١٩٥٥ عندما طرد المدير العام للهيئة (وكان يومئذ أمريكيا) ثلاثة موظفين من الامريكيين بتهمة عدم ولائهم لحكومتهم . ولكن الوضع تغير بعد ذلك ، فقد انضم الاتحاد السوفييتى الى الهيئة فى سنة ١٩٥٤ ولكن ما هو أهم من ذلك أن عددا كبيرا من الدول الجديدة والنامية

انضم الى الهيئة حتى أصبح عدد أعضائها ١٢٠ وقد ترتب على ذلك تغير ملحوظ فى نشاط الهيئة ، فأصبحت تتجه الى تقديم المعونة الفنية فى مجال التربية والتعليم ، الى الدول النامية فان ٢/٣ ميزانية الهيئة مخصص الان لهذا الغرض .

٥ ـ البنك الدولى للانشاء والتعمير :

قدم الدكتور نزيه ضيف ، رئيس الوفد العربى فى اجتماعات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وجهة نظر الجمهورية العربية المتحدة فى المشاكل الاقتصادية الدولية ، ودور البنك الدولى . وركز الدكتور نزيه ضيف على عدة نقاط أهمها :

١ ـ أن العوامل السياسية ما زالت تقوم بالدور الاكبر فى تدفق رؤوس الاموال ، فكثيرا ما تمتنع رؤوس الاموال عن التدفق الى جهات فيها مشروعات واقعية للتنمية الاقتصادية على حين توجه الى جهات أخرى ، قد لا تكون فيها مشروعات تنمية حقيقية .

٢ ـ أن الدول النامية غالبا ما تقابل بتعارض وجهات نظرها فيما تتبعه من مبادىء بالنسبة الى خطط التنمية منها ، وما تتبعه المؤسسات المالية من مبادىء مختلفة تماما مع مبادئها .

٣ ـ من المشاكل التى تواجه الدول النامية فى تطورها وتنفيذها لخطط التنمية ولم تواجه بطرق مرضية ، أعباء سداد الديون المستحقة على هذه الدول ، وهذه المشكلة تنتج فى الواقع من تصور السوق المالية العالمية .

٤ ـ لم يقم البنك الدولى بدور فعال فى مجال تمويل خطط التنمية ، وذلك يوجب اعادة النظر فى قانون انشائه حتى يمكن أن يؤدى الدور المطلوب منه .

وفى ١٤ اكتوبر الماضى تم تشكيل مؤسسة دولية تابعة للبنك الدولى مهمتها تسوية المنازعات المالية التى تنشأ بين المستثمرين الاجانب والدول التى يستثمرون فيها أموالهم . وستشمل خدمات هذه المؤسسة أفريقيا وأوروبا والولايات المتحدة والشرق الاقصى .

وصل الى القاهرة يوم ١٤ نوفمبر بعثة من خبراء البنك الدولى للانشاء والتعمير فى استصلاح الاراضى . وقامت البعثة بدراسة لمشروع الصالحية جنوبى بور سعيد ، تمهيدا لتحديد امكانيات تمويل البنك للمشروع .

نشر البنك الدولى والمؤسسات التابعة له (الجمعية الدولية للتنمية والشركة المالية الدولية) تقاريرها السنوية . وتقول هذه التقارير أن العمليات التى قامت بها هذه المؤسسات بلغت قيمتها ١١٦٠ مليون دولار فى١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ وهى موزعة على الوجه التالى :

البنك الدولى : قدم ٣٧ قرضا بلغت قيمتها ٨٣٩ مليون دولار .

الجمعية الدولية للتنمية : قدمت ١٢ قرضا بلغت قيمتها ٢٨٤ مليون دولار .

الشركة المالية الدولية : قدمت ٢١ قرضا بلغت قيمتها ٣٦ مليون دولار .

هذا وقد أعلن البنك الدولى فى ١٩ أكتوبر الماضى أنه قدم قرضا بمبلغ مائة مليون دولار الى الشركة المالية الدولية ، وهى مؤسسة تابعة له ، وهذه أول مرة يقدم فيها البنك الدولى قرضا الى هذه المؤسسة منذ تعديل النظام الاساسى للبنك والنظام الاساسى للشركة المالية ، بحيث يرخص للبنك فى تقديم قروض الى هذه المؤسسة التابعة له .

وافق البرلمان الاندونيسى بالاجماع فى أول نوفمبر الماضى ، على مشروع قانون ينص على عودة اندونيسيا الى عضوية البنك الدولى والانضمام الى بنك التنمية الاسيوى .

٦ ـ صندوق النقد الدولى :

أعلن صندوق النقد الدولى فى تقريره السنوى عن السنة المالية التى انتهت فى ٣٠ أبريل الماضى ، أن الضغوط التضخمية آخذة فى الارتفاع فى دول العالم الصناعية .

وقال التقرير أن الحد من ارتفاع نفقات المعيشة ومن الاسعار قد أصبح مشكلة مشتركة بين البلاد الصناعية ، ويؤكد ضرورة تركيز أهمية بالغة على ازالة العجز فى ميزان المدفوعات فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة .

وقال التقرير أيضا ان تدفق رؤوس الاموال ـ فى صورة قروض طويلة الاجل ـ من الدول الصناعية الى الدول الاقل نموا لم يتزايد ، رغم أن الدول الصناعية تحقق ارتفاعا مطردا وكسرا فى انتاجها القومى الاجمالى .

وفى هذا الصدد أكد التقرير انه من الضرورى أعطاء الاولوية لمساعدة البلاد الاقل حظا من النمو ، على تنفيذ خطط التنمية فيها ، وذلك من جانب الدول التى تتمتع بدخل أعلى نسبيا للفرد الواحد .

وجاء فى التقرير أن انتاج العالم من الذهب زاد خلال الاثنى عشر شهرا الاخيرة ، فبلغ نحو ١٤٥٠ مليون دولار . وأن هذه الزيادة نشأ معظمها بسبب قيام الاتحاد السوفييتى ببيع ما قيمته ٥٥٠ مليون دولار من الذهب فى أسواق الدول الغربية .

وفيما يتعلق بنشاط صندوق النقد الدولى نفسه قال التقرير ، أنه خلال السنة المالية المنقضية بلغت عمليات التمويل التى قام بها الصندوق أضخم قدر فى تاريخه ، فبلغ اجمالى المسحوب من الصندوق ٢٨٠٠ مليون دولار (بزيادة قدرها ٥٠٠ مليون دولار على الرقم القياسى السابق الذى سجل عام ١٩٦١ ـ ١٩٦٢) . وقد سحبت بريطانيا وحدها من هذا المبلغ ١٤٠٠ مليون دولار ، وكانت بريطانيا قد سحبت أيضا الف مليون دولار فى ديسمبر ١٩٦٤ .

وبلغ ما سحبته الولايات المتحدة فى السنة المالية ١٩٦ نحو ٥٥٠ مليون دولار . أما المبالغ الاخرى المسحوبة من الصندوق فكانت من نصيب الدول المنتجة للمواد الخام ، أى الدول غير الصناعية .

أصدر وزراء مالية « العشرة الكبار » بيانا يوم ٢٥ سبتمبر الماضى عقب أجتماع عقدوه بحضور بييربول شفايتزر ، المدير العام لصندوق النقد الدولى . وجاء فى هذا البيان أن الوزراء بحثوا وضع المدفوعات

الدولية منذ اجتماعهم الاخير فى يوليو ١٩٦٦ وأنهم كلفوا نوابهم بمتابعة بحث الموضوع .

ومن الجدير بالذكر أن بين دول نادى « العشرة الكبار » خلاف حاد بخصوص الاصلاح النقدى العالمى أو مشكلة السيولة الدولية .

فان فرنسا ترى أنه لا يمكن أن يحل الدولار الامريكى أو أية عملة أخرى محل الذهب كأساس للتعامل النقدى الدولى . ويرى المسئولون الفرنسيون أنه من الضرورى العمل على ازالة العجز فى موازين المدفوعات فى الولايات المتحدة وبريطانيا قبل الدخول فى أية مباحثات لاصلاح نظام النقد .

وتريد الولايات المتحدة (والى حد ما بريطانيا) أن يتم بحث موضوع « السيولة الدولية » فى نطاق صندوق النقد الدولى ، لان للولايات المتحدة قوة تصويتية ضخمة فى الصندوق لكبر حجم نصيبها فيه .

والاقتراح الذى تقدمت به يرمى الى :

١ — انشاء وحدات احتياطية جديدة مصحوبة بتوسع فى حقوق السحب من صندوق النقد الدولى لجميع أعضاء الصندوق .

٢ — عدم السماح بالاشتراك فى انشاء هذه الوحدات الجديدة الا للدول ذات العملات القابلةللتمويل.

٣ — أن يكون لصندوق النقد الدولى الدور الحاسم فى اتخاذ القرارات المنشئة لوحدة الاحتياطى الجديدة .

٤ — عدم ارتباط توزيع وحدة الاحتياطى الجديدة بين الدول المشتركة باحتياطيها الذهبى .

وترى كل من المانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا وهولندا وجوب عقد اتفاقية دولية خاصة بتحديد النسب العليا والدنيا للذهب الذى يدخل ضمن مكونات الاحتياطيات القومية.

وموقف الدول النامية قائم على الأسس الآتية :

١ — وجوب أن يقترن اصلاح نظام النقد الدولى بوضع سياسات جديدة للتجارة والمساعدات للعمل على ايجاد الحلول لمشكلة عدم توازن هيكل التجارة العالمية .

٢ — أن الدول النامية فى حاجة ماسة الى مزيد من السيولة ، وهذه يمكن توافرها بتوافر الاحتياطيات وبالتوسع فى سياسة الاقتراض من صندوق النقد الدولى وغيره من المؤسسات المالية الدولية والاقليمية.

٣ — أن يرتبط تكوين السيولة الدولية الجديدة بتمويل التنمية ، دون أن تطغى أحد العمليتين على الاخرى .

٤ — أن يتم بحث اصلاح نظام النقد الدولى على أوسع نطاق دولى .

٥ — أن الدول الغنية فى تطبيقها للسياسات الانكماشية فى السنوات الاخيرة بسبب الخوف من تناقص السيولة لديها ، قد لجأت الى الحد من مساعداتها الخارجية للدول النامية ، والاستمرار فى وضع القيود على السياسات التجارية .

٦ — أن احتياجات الدول النامية للسيولة لمواجهة زيادة الطلب على الواردات الاساسية ، تتزايد بنسبة أكبر من احتياجات الدول الغنية ، وان احتياجات الدول النامية فى تزايد مستمر نتيجة لتطور اقتصادياتها .

٧ — يجب أن يصحب اصلاح نظام النقد الدولى تعديل لنظم التجارة والمساعدات الدولية حتى يؤدى نظام الاصلاح الجديد الى حل مشكلة عدم عدالة توزيع الاحتياطيات الدولية التى تعانى منها الدول النامية .

وقد احتدمت وجهات النظر المتباينة فى الاجتماع السنوى الذى عقده صندوق النقد الدولى وأوضح الدكتور نزيه ضيف ، رئيس الوفد العربى ، أن الطريقة التقليدية التى يتبعها صندوق النقد الدولى فى تحليل ووضع علاج لمشكلة العجز فى ميزان المدفوعات ، قد لا تكون متمشية مع الاوضاع المنظورة حاليا وخاصة بالنسبة الى الدول النامية. وأوضح أن هذه المشكلة ليست مقصورة على بعض الدول وانما تعانيها أغلب الدول النامية .

وبالنسبة الى مشكلة السيولة الدولية ، أوضح المندوب العربى أنها لا تخص الدول المتقدمة وحدها ، فهى لا تعتبر تصورا فى السيولة الدولية انما هى مشكلة تحركات رؤوس الاموال يمكن أن تهدد هذه التحركات نظام النقد الدولى بأكمله. فالدول النامية ترغب فى زيادة وارداتها من الدول المتقدمة تمشيا مع خطط التنمية المطبقة فيها ، الا أن ذلك فى غير مستطاعها بسبب ضعف تدفق رؤوس الاموال اللازمة من الدول المتقدمة لتمويل مثل هذه الواردات .

وصلت الى القاهرة يوم ١٤ أكتوبر الماضى بعثة صندوق النقد الدولى برياسة جون جانستر ، مدير عمليات الشرق الاوسط بالصندوق، وذلك لاجراء مباحثات اقتصادية مع المسئولين فى وزارتى الاقتصاد والخزانة .

وافق البرلمان الاندونيسى بالاجماع فى أول نوفمبر ١٩٦٦ على مشروع قانون يقضى بعودة اندونيسيا الى عضوية صندوق النقد الدولى .

اجتمع فى واشنطون فى ٢٨ نوفمبر الماضى ، وكلاء وزراء مالية الدول الغربية العشر الغنية ، « نادى العشرة الكبار » ، مع عشرين من مديرى صندوق النقد الدولى لاجراء محادثات استغرقت يومين لمحاولة الوصول الى اتفاق تمهيدى على خطة لزيادة الاموال الاحتياطية لدى دول العالم غير الشيوعى ، حتى تتمشى هذه الاحتياطيات مع نمو التجارة العالمية .

٧ — وكالة الطاقة الذرية :

حذر الدكتور أيكلوند ، المدير العام لوكالة الطاقة الذرية الدولية فى بيان القاه أمام مؤتمر الابحاث الذرية فى ١٦ نوفمبر الماضى ، من أن النمو السريع لانتاج مادة البلوتونيوم التى تستخدم فى صنع الاسلحة الذرية « مشكلة رهيبة جدا » ينبغى أن تحل قبل فوات الاوان . وقال الدكتور أيكلوند ، أن المفاعلات الذرية التى سيتم انشاؤها لتستخدم فى الاغراض السلمية خلال الفترة حتى عام ١٩٧٠ تنتج ١٠ آلاف كيلو جرام من مادة البلوتونيوم سنويا ، « وهذا يعنى مئات من القنابل الذرية » . ودعا مدير وكالة الطاقة الذرية الى أن تفرض الوكالة رقابتها للتأكد من أن البلوتونيوم الناتج عن تشغيل المفاعلات الذرية لن يحول سرا الى الاستخدامات العسكرية .

وقال أن الوكالة وضعت نظاما محكما لضمان التفتيش الدولى على محطات الطاقة الذرية ، ولكنه أضاف

ان من بين القوى التى تنتجهـا محطات الطاقة الذرية فى العالم الان لا تخضع لاشراف الوكالة الا بنسبة ٦٪ فقط . والمعروف أن الاتحاد السوفييتى والدول الشيوعية الاخرى لم تفتح أبواب محطاتها الذرية للتفتيش الدولى ، على أساس أن هذا الموضوع ينبغى مناقشته ضمن اطار مشكلة نزع السلاح . ولكن الولايات المتحدة أيضا لم تخضع جميع محطاتها الذرية للاشراف الدولى ».

وقال مدير الوكالة أن ثلث المواد الانشطارية ستنتجه الدول التى لا تملك الان أسلحة نووية . وهذا يعنى أن عددا من الدول التى تقع خارج « النادى النووى » الان ستصبح مالكة للمواد اللازمة لصنع الاسلحة الذرية ».

وأعرب الدكتور ايكلوند عن أمله أن تتفق جميع الدول على أن تضع مفاعلاتها الذرية التى تستخدم فى الاغراض السلمية تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل عام ١٩٧٠ ».

٨ ـ الهيئة الدولية للارصاد الجوية :

اجتمعت ١٨ دولة أفريقية فى القاهرة فى شهر أكتوبر الماضى تحت اشراف الهيئة الدولية للارصاد الجوية بالتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك لتدريب خبراء الدول الافريقية على أحدث وسائل رفع مستوى خدمات الارصاد الجوية ، على اعتبار أنها عامل مهم فى نجاح مشروعات وخطط التنمية لهذه الدول ».

٩ ـ الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية :

عقدت الدول الافريقية مؤتمرا فى جنيف فى الفترة من ١٩ سبتمبر الى ٨ أكتوبر ١٩٦٦ لبحث موضوع الارسال الاذاعى على الموجتين المتوسطة والطويلة . وقد تمخض عن المؤتمر توقيع اتفاقية فى هذا الشأن . وقد وقعتها ٣٦ دولة أفريقية وهى تضع خطة للاذاعة على الموجة المتوسطة والموجة الطويلة فى القارة الافريقية . وهذه الخطة مكملة للخطة التى وضعت فى ١٩٦٣ للاذاعة على الموجات القصيرة .



العالم العربى

جامعة الدول العربية :

١ ـ مجلس الجامعة العربية :

افتتح مجلس جامعة الدول العربية دورته العادية السادسة والاربعين يوم ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ . واشتركت فى هذه الدورة ١٢ دولة عربية (عدا تونس) والسيد احمد الشقيرى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية . وقد أدرجت فى جدول أعمال المجلس بعض المسائل المهمة مثل تطورات قضية فلسطين وما تعرضت له من نكسات فى الاشهر القليلة الماضية ، وقضية الجنوب المحتل ، والموقف فى الخليج العربى وعلاقة بعض الدول العربية باسرائيل ، وتقارير لهيئة استغلال مياه الاردن ، والشركة العربية للملاحة البحرية ، ومجلس مقاطعة اسرائيل ، وتوصيات الدول المضيفة للاجئين عن أملاك العرب بفلسطين.

وبحث المجلس أيضا موضوع العجز المالى لمنظمة الغوث ، وكذلك ترشيح الجمهورية العربية المتحدة لعضوية المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالامم المتحدة ، وترشيح سوريا لعضوية مجلس الامن ، والعراق لمنصب نائب رئيس الجمعية العامة ، والجزائر لعضوية لجنة القانون الدولى ، والكويت والاردن والسودان لعضوية مجلس منظمة التنمية الصناعية ، وسوريا لعضوية مجلس منظمة الاغذية والزراعة ، والسودان لعضوية مجلس اليونسكو.

وفيما يتعلق بقضية فلسطين ومشتقاتها ، تركزت المناقشات حول مشروع خطة العمل على جميع المستويات وفى مختلف المجالات السياسية والدولية والعسكرية . وقد قدمت الخطة منظمة تحرير فلسطين .

وقد وافقت اللجنة السياسية التابعة للمجلس ، بالاجماع على احالة القرارات الخاصة بالقدس الى كل من حكومة الاردن والى القيادة العربية الموحدة . ومن بين هذه القرارات : ان تبادر حكومة الاردن الى اعلان القدس عاصمة للبلاد بأسرها ، ومن جملتها فلسطين المحتلة ، وتكليف القيادة الموحدة بأن تضع خطة كاملة تلتزم حكومة الاردن تنفيذها لحشد قوات عسكرية من جيوش الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق ، مع استعداد منظمة تحرير فلسطين للاشتراك فى الحشد بقوات من جيش التحرير ، وذلك بالنظر الى الخطر الاسرائيلى المحدق بمدينة القدس وبالنظر الى ظروف الاردن .

ونظر المجلس أيضا فى موقف الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة من قضية فلسطين وتصريحاته الداعية الى الصلح مع اسرائيل ، وأقر ممثلو جميع الدول العربية قرارا باستنكار موقف رئيس تونس والتنديد به ، وشذ منهم رئيس وفد السعودية ، فقد رفض القرار ، وطلب تسجيل تحفظه عليه فى محضر الجلسة . وقال فى تحفظه: « ان مثل هذا الامر من اختصاص مؤتمرات القمة » .

وبحث المجلس أيضا الموضوع الذى تثيره المصادر الغربية من

توازن السلاح بين الدول العربية واسرائيل كذريعة لتزويد اسرائيل بالسلاح . وقد اعلنت جميع الدول الاعضاء رفضها لهذا المزعم واستنكارها له .

وكان أهم موضوع يأتى فى الدرجة الثانية للقضية الفلسطينية ، قضية الجنوب المحتل وما يحيط بها من مخططات استعمارية تشترك فيها الرجعية العربية .

٢ ــ لجنة الخبراء العرب فى تشريعات العمل :

افتتحت يوم ٢٢ اكتوبر ١٩٦٦ بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة اجتماعات لجنة الخبراء العرب فى تشريعات العمل . وكانت الامانة العامة للجامعة العربية (ادارة الشئون الاجتماعية والعمل) باعتبارها السكرتارية المؤقتة لمؤتمر وزراء العمل العرب ، قد دعت الدول العربية الاعضاء الى ايفاد خبراء لحضور هذا الاجتماع . كما رأت تحقيقا للفائدة اشراك المنظمات والاتحادات المختلفة للمشاركة فى الاجتماع والاستنارة برايها فى مشروع اتفاقية مستويات العمل فى الدول العربية فى ضوء خبراتها السابقة. لذلك وجهت الدعوة الى اتحاد المحامين العرب ، واتحاد العمال العرب ، والاتحاد العام للغرف التجارية ، والاتحاد العربى لعمال البترول ،ومجلس الوحدة الاقتصادية، وفرع مكتب العمل الدولى بالقاهرة، واتحاد الصناعات بالجمهورية العربية المتحدة ، وامانة العمال بالاتحاد الاشتراكى العربى وكذلك الى طائفة من الخبراء فى هذا المجال .

وقد لبت الدعوة معظم الدول العربية وجميع المنظمات والاتحادات وانتهت اللجنة الى وضع مشروع اتفاقية لمستويات العمل فى البلاد العربية تقتصر على المبادىء الاساسية دون التفاصيل ، وذلك لترك المجال امام كل بلد عربى لوضع القواعد التفصيلية وفقا لاوضاعه وتقاليده وظروفه الخاصة.

٣ ــ اللجنة الدائمة للاعلام العربى :

بــدأت يوم ١١ نوفمبر ١٩٦٦ الدورة الحادية عشرة للجنة الدائمة للاعلام العربى بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، واشترك فيها وفود الدول العربية على مستوى وكلاء الوزارات ، ما عدا السعودية وتونس فقد قاطعتا اعمال اللجنة . وكانت أهم مشكلة واجهت اللجنة هى الازمة المالية للجامعة العربية وانعكاسها على نشاط مكاتبها الاعلامية فى الخارج. فقد تبين أن جملة المتأخرات على الدول العربية بلغت مليونى جنيه ، وأن الجامعة لا تستطيع مواجهة اعبائها غير ثلاثة اشهر فقط .

٤ ــ الالتزامات المالية للدول الاعضاء :

دفعت حكومة الجمهورية العربية المتحدة فى ٢٠ أكتوبر الماضى مبلغ ٣٧٥ الف جنيه ، سدادا لالتزاماتها قبل الجامعة العربية ، وبذلك كانت الجمهورية العربية أول دولة تسدد نصيبها فى الميزانية الجديدة للجامعة العربية،ثم تبعتها المملكة السعودية، ثم لبنان .

٥ ــ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية :

عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية جلسته الافتتاحية يوم ٢٩ اكتوبر ١٩٦٦ بحضور ممثلى دول اتفاقية الوحدة الخمس : الجمهورية العربية المتحدة ، وسوريا ، والعراق ، والكويت ، والاردن ، واستغرقت الاجتماعات عشرة أيام.

وقد قدمت حكومة العراق الى المجلس مذكرة عاجلة قالت فيها انها أصدرت تعليماتها الى البنك المركزى العراقى وبقية البنوك المحلية بفتح اعتمادات لاستيراد اى من السلع المحددة فى مرحلتى السوق العربية المشتركة ، من سوريا ومن بقية دول السوق دون شرط الحصول على اجازة استيراد . اما السلع الاخرى فان حكومة العراق مستعدة للنظر فى أى طلب يتقدم به التجار العراقيون للاستيراد من دول السوق المشتركة .

وأكد الدكتور عبد المنعم البنا الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ، أن تحقيق الوحدة الاقتصادية يستوجب العمل الدائم والتشاور المستمر . وأشار الى أن ما تم تحقيقه من الشئون الخاصة بهذه الوحدة والسوق المشتركة ، هو تخفيض جمركى بنسبة ٤٠٪ من الرسوم الجمركية على السلع الزراعية و ٢٠٪ منها على السلع الصناعية . ومن المتوقع أن يجرى تخفيض جديد فى المرحلة الثالثة التى تبدأ فى أول يناير ١٩٦٧ ، بنسبة ٢٠٪ اضافية على السلع الزراعية و ١٠٪ اضافية على السلع الصناعية .

هذا وقد عرضت الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية على وفود دول اتفاقية الوحدة ، موقف الدول الاعضاء من سداد التزاماتها المالية . وقالت الامانة العامة فى مذكرتها أن الجمهورية العربية المتحدة هى الدولة الوحيدة التى سددت التزاماتها بالكامل . وأن هناك التزامات على الكويت تبلغ ١٢٫٧٧٣ جنيها وعلى سوريا ١٢٫٥٠٠ جنيه وعلى الأردن ٣٢ جنيها وعلى العراق ٢٩٫٥٣٢ جنيها، وذلك غير ٣٢٦٠ جنيها استرلينيا على كل من سوريا والاردن .

القارة الافريقية

منظمة الوحدة الافريقية :

١ ــ لجنة التحرير :

بدأت لجنة التحرير المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية اجتماعا فى

٢٨ اكتوبر ١٩٦٦ من سلسلة اجتماعات تنتهى بانعقاد مؤتمر القمة الافريقى فى ٥ نوفمبر ١٩٦٦ .

وأعدت لجنة التحرير تقريرا عن مدى ما حققته من أعمال وقدمته الى مؤتمر وزراء خارجية القارة . وقد بدأ جلساته يوم ٣١ أكتوبر . وقالت مصادر عليمة ، أن لجنة التحرير تواجه أزمة مالية عنيفة بسبب تخلف كثير من الدول الاعضاء عن دفع حصصها فى الموعد المقرر .

٢ – مؤتمر وزراء خارجية أفريقيا :

اذاع راديو أكرا فى ٢٩ أكتوبر أن حكومة غانا القت القبض على أعضاء وفد غينيا لدى مؤتمر وزراء خارجية دول منظمة الوحدة الافريقية فى أديس أبابا . ويضم الوفد ١٩ شخصا برياسة وزير خارجية غينيا. وأذاعت وزارة خارجية غانا بيانا عقب الحادث أعلنت فيه أن حكومة غانا لن تفرج عن وفد غينيا الا اذا سمحت حكومة غينيا لابناء غانا الذين تحتجزهم رغم ارادتهم بالعودة الى غانا .

وقد أثار هذا الحادث دهشة واستياء سائر الدول الافريقية . وجرت اتصالات عاجلة بين رؤساء الوفود واعضائها فى أديس أبابا ، فى شكل اجتماعات ثنائية وثلاثية ورباعية استمرت طوال يوم ٣٠ أكتوبر . وقد عقد رؤساء وفود الجمهورية العربية المتحدة وتانزانيا والجزائر وزامبيا وكينيا وموريتانيا، اجتماعا ناقشوا فيه طريقة معالجة الازمة والخطوات التى يجب اتخاذها والتى ستعرض غدا فى اجتماع رؤساء الوفود .

وقام الامبراطور هيلاسلاسى – بوصفه رئيس الدولة المضيفة لاجتماع وزراء الخارجية فى مؤتمر القمة – بمحاولة لانقاذ الاجتماعات من الانهيار قبل أن تبدأ ، فأوفد وزير العدل الاثيوبى الى اكرا يحمل رسالة خاصة الى الجنرال جوزيف أنكرا رئيس المجلس الوطنى فى غانا ، لبحث هذا الموضوع واقناع الجنرال بالافراج عن الوفد الغينى حتى يمكن تجنيب المنظمة أزمة جديدة .

وفى ٣١ اكتوبر عقد رؤساء الوفود فى مؤتمر وزراء الخارجية لمنظمة الوحدة الافريقية جلسة سرية لبحث الازمة الناشئة عن اعتقال وزير خارجية غينيا وأعضاء وفدها . وقد أعلن محمد صحنون ، الامين المساعد لمنظمة الوحدة الافريقية والمتحدث باسمها ، أنه تقرر ايفاد بعثة من ثلاثة أعضاء تضم ممثلى ليبيريا وسيراليون وتانزانيا الى أكرا ، ثم الى كوناكرى ، وحددت مهمة هذه البعثة باطلاق سراح الوفد الغينى المعتقل فى غانا ومحاولة تحسين العلاقات بين الدولتين . ولكن تانزانيا انسحبت من البعثة كما انسحبت منها ليبيريا. وكانت عدة وفود ، بينها الجمهورية العربية المتحدة ، قد اعربت عن عدم ارتياحها لقرار ارسال البعثة . وتكونت البعثة فى آخر الامر من وزير خارجية الكونغو – كينشاسا، ونائب رئيس جمهورية كينيا ووزير الاعلام فى سيراليون . وقد صرح مصدر مسئول فى منظمة الوحدة الافريقية بأن فرص نجاح البعثة الثلاثية فى الافراج عن الوفد الغينى تكاد تكون معدومة ، وخاصة بعد فشل وزير العدل الاثيوبى ومبعوث الامبراطور هيلاسلاسى الى أكرا فى مهمته .

وقد اصرت الدول التقدمية وعلى راسها الجمهورية العربية المتحدة على أن يحدد المؤتمر مهمة هذه البعثة بأنها مقصورة على « ضمان اطلاق سراح الوفد الغينى » ولايدخل فى اختصاصها أى شىء يتعلق برعايا غانا الموجودين فى غينيا . وقد كان هذا التحديد هو شرط الدول التقدمية للموافقة على ارسال البعثة .

ثم انقسم المؤتمر بعد ذلك الى لجنتين : الاولى لدراسة الموضوعات السياسية والاقتصادية ، ويدخل فى اختصاص هذه اللجنة دراسة مشكلة روديسيا ومشاكل التفرقة العنصرية والاراضى المستعمرة . والثانية لدراسة المسائل الادارية والمالية والقانونية للمنظمة ، وفى مقدمة الموضوعات التى ستتناولها بالبحث مسألة انشاء محكمة ادارية تتبع المنظمة ، ووكالة انباء افريقية .

وقد قامت تونس بمناورة تهدف الى تصفية لجنة تحرير أفريقيا ، وهى أهم لجان المنظمة وهدفها العمل على مساعدة الشعوب الافريقية فى المناطق المستعمرة على التخلص من الاحتلال الاجنبى ، وكذلك تهدف الى وقف نشاط جميع اللجان الاخرى – ومن بينها لجنة روديسيا – وأن تتولى سكرتارية المنظمة القيام بأعمال هذه اللجان . وقد أثار هذا الاقتراح تعليقات حامية داخل الاجتماع ، نوصفه بعض الاعضاء بأنه جزء من المحاولات التى تبذل لهدم منظمة الوحدة الافريقية . وقد صرح مصدر فى وفد تانزانيا بأن لجنة تحرير افريقيا هى الامل الوحيد الذى يجمع الافريقيين حول حركات التحرير . وأضاف هذا المصدر أن مجموعة دول الافروملاغاشى (الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية) تؤيد هذه المؤامرة التى دبرتها تونس .

ولكن الدول التقدمية تمكنت من القضاء على مناورة تونس فلم يفز الاقتراح التونسى الا بصوتين اثنين هما صوتا تونس وساحل العاج .

وبعد ذلك تقرر تأليف لجنة فرعية من عشر دول لوضع تقرير نهائى عن لجنة تحرير افريقيا ويعرض على الرؤساء واختيرت تونس عضوا فى هذه اللجنة الفرعية ، ولكنها لم تشترك فى اجتماعاتها .

وفى الوقت نفسه عقدت لجنة روديسيا ، وهى تضم خمس دول هى : الجمهورية العربية المتحدة وزامبيا وكينيا وتانزانيا ونيجيريا ، اجتماعا لوضع تقريرها وقد طالبت فيه الرؤساء ببحث اقتراح مندوب السودان بانشاء حكومة لروديسيا فى المنفى .

وأقرت اللجنة السياسية ايضا مشروع قرار بمنح الاستقلال وحق تقرير المصير لشعب الصومال الفرنسى ، ومشروعا آخر يدعو الى اتخاذ اجراءات لمقاطعة النظام القائم فى جنوب افريقيا . ووافقت اللجنة كذلك على مشروع تقدمت به الجمهورية العربية المتحدة بشأن اقليم جنوب غرب افريقيا ، ودعا المشروع العربى دول المنظمة الى أن لا تدخر وسعا فى مساعدة شعب جنوب غرب افريقيا لتخليصه من الاستعمار الاجنبى كى يستطيع ممارسة حقه فى الحرية والاستقلال . وقد أشار الدكتور حسن الزيات ، رئيس وفد ج٠ع٠م الى معارضة حكومة

جنوب افريقيا لقرار الامم المتحدة وطالب منظمة الوحدة الافريقية بالرجوع الى مجلس الامن ، وطلب توقيع عقوبات على حكومة جنوب افريقيا طبقا لميثاق الامم المتحدة .

ولكن عشية انعقاد مؤتمر القمة لم يكن الموضوع الاساسى الذى أثار التوتر الحاد ، الا وهو موضوع القبض على وفد غينيا واحتجازه فى غانا ، قد سوى بعد ، اذ كانت التقارير الأولية تشير الى ان بعثة المنظمة قد فشلت فى مهمتها .

٣ ــ مؤتمر القمة الافريقى :

بدأ مؤتمر القمة الافريقى يوم ٥ نوفمبر فى جو من التوتر الحاد بسبب عدم تسوية الازمة التى نشبت بين غانا وغينيا بسبب احتجاز الوفد الغينى لدى مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية فى أكرا .

ولكن مؤتمر القمة استطاع ان يجتاز اخطر أزمة كانت تهدد اعماله وتهدد بالتالى مصير منظمة الوحدة الافريقية . فقد تمكن الرئيس جمال عبد الناصر والامبراطور هيلاسلاسى والرئيس وليام تابمان (رئيس ليبيريا) بتكليف من رؤساء الدول ، من حل أزمة الوفد الغينى المعتقل فى أكرا . اذ استطاع الزعماء الثلاثة اقناع الجنرال انكرابالافراج عن الوفد الغينى ، على أن يضمن الرؤساء الثلاثة ان يعود الغانيون المقيمون فى غينيا الذين يريدون العودة الى غانا .

ومع ذلك رفض الرئيس سيكوتورى الاشتراك فى مؤتمر القمة .

هذا وقد قرر المؤتمر تخفيض عدد اللجان الدائمة لمنظمة من ٧ لجان الى ٣ .

وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات قوية بشأن روديسيا ، وجنوب غرب افريقيا ، والتفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا وسائر المناطق الافريقية التى يحكمها البيض .

كما بحث المؤتمر مشكلة النزاع بين رواندا وبورندى . وتتهم الاولى الثانية بالاستعداد العسكرى لمهاجمتها .. وقرر المؤتمر تعيين جوسيتين بومبوكو وزير خارجية الكونغو ــ كينشاسا وسيطا فى النزاع .

وقرر المؤتمر انشاء لجنة الوساطة والتحكيم ، على أن تتولى النظر فى المنازعات الداخلية بين الدول الافريقية .

كما قرر المؤتمر عقد اجتماعه القادم فى اديس ابابا ، فى الاسبوع الاول من سبتمبر ١٩٦٧ قبل انعقاد دورة الامم المتحدة ، ورفض المقترحات الخاصة بعقد المؤتمر مرة كل عامين .

القارة الاوروبية

١ ــ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :

نشرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بمناسبة ذكرى انشائها الخامسة فى أول أكتوبر ١٩٦٦ ، دراسة عن التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء فى الفترة من ١٩٦٠ــ١٩٧٠ وقد جاء فى هذا التقرير أن معدلات التنمية فى الدول الاعضاء كانت مطابقة تماما للهدف الذى وضعته الدول الاعضاء عام ١٩٦١ ، الا وهو زيادة اجمالى الانتاج القومى بمقدار ٥٠ ٪ فى الفترة المذكورة .

فاجمالى الانتاج القومى فى الدول الاعضاء ارتفع بمقدار ٢٧ ٪ فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ أى بمعدل زيادة يبلغ ٤ر٩ ٪ سنويا .

واشارت الدراسة أيضا الى أن معدل التنمية الاقتصادية اكبر من معدل الزيادة فى السكان ، ولذلك فان الدخل الفعلى للفرد قفز فى مدة خمس سنوات من ٣٠٠ دولار سنويا فى ١٩٦٠ الى ١٩٠٠ دولار سنويا فى ١٩٦٥ . ولكن العامل الاساسى فى هذه الزيادة هو النمو الكبير فى الاقتصاد الامريكى الذى يمثل حوالى ٥٠ ٪ من مجموع الناتج القومى للدول الاعضاء فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

يلاحظ من ناحية أخرى أن معدل النمو فى بريطانيا كان ٣ر٧٪ ، أى اقل من المعدل الذى حددته الدول الاعضاء كهدف لها ، وهو ٤ر١ ٪ ومعدل النمو فى فرنسا هو ٤ر٩ ٪ . أما الحد الاقصى لمعدل النمو فقد حققته اليابان اذ بلغ معدل النمو فيها ٥ر٨ ٪ .

هذا وقد نشر أمين عام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من « سياسة المعونة من اجل التنمية ــ عام ١٩٦٦ » جاء فيه أن المعونة الثنائية زادت من ٥٤٤١ مليار دولار فى ١٩٦٤ الى ٥٧٧٣ مليار دولار فى ١٩٦٥ أى بزيادة فى معدلات مقدارها ٦ر١ ٪ . أما المعونة الجماعية فقد حققت زيادة قدرها ١٤ر٧ ٪ اذ زادت المعونة من ٧٩٧ مليون دولار الى ٩١٤ مليون دولار فى الفترة ذاتها . اما اسهام القطاع الخاص فى عمليات التنمية فقد زادت بمقدار ١٧ر٩ ٪ اذ ارتفعت القيمة من ٣ر٠٤٤ مليار دولار فى ١٩٦٤ الى ٣٥٨٩ مليار دولار فى ١٩٦٥ .

ولكن التقرير اضاف أن شروط القروض الى الدول النامية أصبحت اشد من ذى قبل .

٢ ــ حلف شمال الاطلنطى :

أعلنت الحكومة الفرنسية فى ٧ سبتمبر ١٩٦٦ ابتداء من ١٩٦٧ ، لن تسهم فى نفقات الاجهزة الاساسية لمنظمة حلف الاطلنطى . ولكنها سوف تسهم فى نفقات مشروع « نادج » وهو المشروع الذى يهدف الى انشاء شبكة للانذار والرد الآلى الالكترونى فى حالة وقوع هجوم جوى مفاجىء من العدو . ويقوم بتنفيذ هذا المشروع مجموعة من الشركات الدولية ، ومنها شركات فرنسية .

وقد اجتمعت لجنة خاصة لبحث رفض فرنسا الاسهام فى النفقات العسكرية للحلف ، وقررت هذه اللجنة فى ٩ سبتمبر الماضى نقل مقر القيادة العامة العليا للحلف فى أوروبا ، من فرنسا الى بلجيكا . وقبل مجلس حلف الاطلنطى فى جلسة ٩ سبتمبر عرض الحكومة الايطالية بنقل « معهد الدفاع » التابع للحلف من باريس الى روما بحيث تبدأ الدراسة فى المعهد فى روما فى يناير ١٩٦٧ .

وفى الجلسة التى عقدها مجلس الحلف فى ٤ سبتمبر اعلنت الحكومة الفرنسية قرارها الخاص بالانسحاب

من اللجنة العسكرية ابتداء من أول أكتوبر ١٩٦٦ .

وفى جلسة ٢٦ أكتوبر قرر مجلس حلف الاطلنطى نقل مقر الحلف من باريس الى بروكسل ونص قرار النقل على ما يلى :

ان مجلس الحلف اذ يشير الى قراره الذى اتخذ فى مجلس وزارى فى بروكسل فى ٨ يونيو ١٩٦٦ بشأن نقل القيادات العسكرية العامة للاطلنطى خارج فرنسا ، واخذا فى الاعتبار أن مزاولة الحلف لنشاطه على أكمل وجه تستدعى أن يكون المجلس بالقرب من القيادات العسكرية العامة ، يقرر :

١ ـ نقل مقر مجلس حلف الاطلنطى الشمالى الى بروكسل .

٢ ـ قبول عرض الحكومة البلجيكية بتهيئة المكان اللازم لمجلس الحلف فى بروكسل ، وشكرها على هذا العرض .

٣ ـ تكليف الامين العام لمنظمة الحلف بوضع الخطوات العملية اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

٣ ـ حلف وارسو :

أجرت القوات التابعة لحلف وارسو مناورات مشتركة فى شهر سبتمبر الماضى . وقد صرح متحدث عسكرى باسم الحلف بأن هذه المناورات تقررت منذ خريف ١٩٦٥ ، أى قبل صدور اعلان مجلس الحلف فى بوخارست فى شهر يوليو ١٩٦٦ .

٤ ـ الجماعة الاوربية :

(ا) البرلمان الاوربى :

عقد البرلمان الاوروبى والجمعية الاستشارية لمجلس أوروبا اجتماعا مشتركا فى ٢٣ و ٢٤ سبتمبر الماضى فى ستراسبورج ، لبحث موضوع « توسيع أوروبا » من الناحيتين الاقتصادية والسياسية . ولم يصدر اى قرار من هذا الاجتماع . الا ان اتجاهات الدول الاوروبية فى هذا الشأن اتضحت اثناء المناقشات .

وقد أوضح كل من سير باتريك فوردن ووكر وزير الخارجية البريطانية السابق ورئيس وفد بريطانيا الى جمعية مجلس أوروبا ، وكذلك السير دانكان سانديز وزير الدفاع البريطانى السابق ، موقف بريطانيا من السوق الاوروبية المشتركة .

فقد لخص السير فوردن ووكر سياسة بريطانيا الرسمية فى رغبتها فى الانضمام الى السوق المشتركة ، وأن المصاعب الاقتصادية الحالية لا تمنع من هذا الانضمام . ثم أضاف أنه فى رأيه الخاص ، سيتم انضمام بريطانيا الى السوق فى ١٩٧٠ على أكثر تقدير .

ومن ناحية اخرى صرح متحدث باسم لجنة السوق المشتركة بأنه لابد من مرور ثلاث سنوات على الاقل قبل انضمام بريطانيا الى السوق المشتركة .

ان مبدأ « تكوين أوروبا الكبرى » بانضمام دول السوق المشتركة الى دول منظمة التجارة الحرة ، فقد أيده الجميع . لان « أوروبا الكبرى » تستطيع الصمود أمام منافسة الولايات المتحدة فى المجالات التجارية والعلمية والفنية .

وفى دورة المؤتمر الاوربى التى انتهت فى ٢٩ اكتوبر الماضى بحث ثلاثة موضوعات هامة هى : البحث العلمى ، سياسة الطاقة ، ادارة أجهزة الجماعة الاوروبية .

وفيما يتعلق بموضوع البحث العلمى ، وجد البرلمان الاوروبى بأن أوروبا بدات تتأخر عن الركب العالمى . ولاحظ البرلمان أن المنظمة الاوروبية للطاقة النووية (الاوراتوم) لم تقم بمهمتها على خير وجه نظرا الى ضعف الاعتمادات المالية المخصصة لها وايضا الى الاختلاف فى الخطط النووية الوطنية .

كما طالب البرلمان الاوروبى بوضع سياسة مشتركة للطاقة المولدة لتذليل العقبات التى تعترض بعض الدول فيما يتعلق بالفحم والبترول . والى حين وضع مثل هذه السياسة العامة أوصى البرلمان باتخاذ اجراءات مبدئية لتأمين تموين الدول بالبترول وضمان تموين مصانع الصلب بالفحم .

وأخيرا قرر البرلمان الاوروبى ـ آخذا فى الاعتبار قرب ادماج مختلف الاجهزة التنفيذية للجماعة الاوروبية ـ تقويه رقابة البرلمان على اوجه نشاط الجماعة الاوروبية . وطالب البرلمان الاوروبى بضرورة استشارته قبل اتخاذ أية اجراءات سياسية مهمة .

ويعقد البرلمان الاوروبى دورته القادمة فى الفترة من ٢٨ نوفمبر الى ٢ ديسمبر ١٩٦٦ .

(ب) منظمة الفحم والصلب

ما زالت اللجان الفنية التابعة لمنظمة الفحم والصلب تتابع دراستها لتنسيق سياسة الدول الاعضاء الست فى مجال صناعة الصلب وضمان تموين مصانع الصلب بفحم الكوك . فقد لاحظ المسئولون فى المنظمة أن اتباع الدول الاعضاء لسياسات وطنية متفرقة ، يهدد بالانهيار التدريجى لسوق الصلب وبالتالى يهدد نمو السوق الاوروبية المشتركة ونظرا الى عدم تقدم المباحثات فى هذا الصدد ، تقرر ارجاء اجتماع المجلس الوزارى للمنظمة الى أواخر شهر نوفمبر ١٩٦٦ .

(ج) المنظمة الاوروبية للطاقة النووية (الاوراتوم):

اجتمعت « اللجنة الاستشارية للبحوث النووية » فى ١٦ سبتمبر الماضى للاشتراك مع لجنة الاوراتوم فى بحث موضوع الاتجاهات العامة وميزانيات البحوث النووية فى الدول الاعضاء .

هذا وقد قدم مسيو دى جروت ، عضو لجنة الاوراتوم ، استقالته من منصب رئيس « اللجنة التنفيذية المشتركة للبحث العلمى والفنى » . وتتكون هذه اللجنة من ممثل لمنظمة الاوراتوم وممثل للسوق الاوروبية المشتركة وممثل من منظمة الفحم والصلب . وقد انشئت هذه اللجنة فى أكتوبر ١٩٦٥ ، وعملت بطريقة غير منتظمة ، الامر الذى يدل على أن هنالك مصاعب تواجه السياسة المشتركة للدول الاعضاء فى مجال البحوث النووية والنشاط النووى عموما وان الانفرادية الوطنية تتغلب على روح التضامن الاقليمى .

(د) السوق المشتركة :

فى خطاب ألقاه يوم افتتاح البرلمان فى ٤ أكتوبر الماضى ، اقترح رئيس وزراء الدانمارك أن تنفصل السويد والنرويج والدانمارك عن بريطانيا وعن السوق المشتركة لكى تنضم الى منظمة التجارة الحرة . وقد صرح مستر ارلندر رئيس وزراء السويد ، بأن الانفصال عن منظمة التجارة الحرة ليس من مصلحة الدول الاسكندينافية ولكن واقع تحت ضغط كبير من رجال الصناعة للانضمام الى السوق المشتركة . أما مستر بورتن رئيس وزراء النرويج ، فقد صرح من جانبه أن بلاده لن تنضم الى السوق المشتركة بدون بريطانيا والاعضاء الاخرين فى منظمة التجارة الحرة .

فى ٤ أكتوبر الماضى ، قدمت اسرائيل طلب اشتراك الى السوق الاوروبية المشتركة . وتهدف اسرائيل من وراء هذه المشاركة الى تذليل الصعاب التى تعترض صادراتها الزراعية (لاسيما الموالح والبيض) وبعض سلعها الصناعية .

فى ٨ نوفمبر الماضى ، بدأت المفاوضات بين زعماء السوق الاوروبية المشتركة وزعماء سوق شرق افريقيا فى محاولة لايجاد رابطة فى المستقبل بين السوقين .

صرح الدكتور لوجو سورينج وزير خارجية النمسا بأن عام ١٩٦٧ سيكون عاما حاسما فى تقرير مصير محاولة بلاده للارتباط بالسوق الاوروبية المشتركة ، وهو يتوقع لهذا الارتباط أن يكون فى صورة اتحاد جمركى بين النمسا ودول السوق المشتركة . وقال الوزير النمساوى أن الدوافع وراء محاولات بلاده للارتباط بالسوق الاوروبية المشتركة ، ناشئة عن حاجة النمسا الى زيادة تجارتها كوسيلة للتنمية الاقتصادية .

فعلى الرغم من أن النمسا عضو فى منظمة منطقة التجارة الحرة الاوروبية ، فان تجارتها مع الدول الاعضاء فى هذه المنظمة تمثل ٢٠ ٪ فقط من مجموع تجارتها . أما تجارة النمسا مع دول السوق المشتركة فتمثل اكثر من ٥٠ ٪ . وتجارة النمسا مع الدول الشيوعية لا تزيد على ١٨ ٪ من مجموع تجارتها . وأعلن وزير خارجية النمسا أن حكومته لا تعتقد أن ارتباطها بالسوق المشتركة فى صورة اتحاد جمركى يتعارض مع حياد البلاد الدائمة ، لان هذا الاتحاد الجمركى لا يؤدى الى تبعية سياسية أو اقتصادية . وكان الاتحاد السوفيتى قد اعلن أن محاولة النمسا الارتباط بالسوق الاوروبية تتعارض مع حيادها . وقد بدأت فى ٢٤ نوفمبر الماضى اجتماعات مجلس وزراء السوق المشتركة لبحث طلب النمسا الارتباط بالسوق .



١ — الكومنولث :

انذر ايان سميث رئيس حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا ، بأن روديسيا ستخرج من الكومنولث وتصبح جمهورية اذا ما أثارت بريطانيا قضيتها فى الامم المتحدة . وقد أدلى سميث بهذه التصريحات فى حديث للاذاعة والتليفزيون فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٦ .

٢ — هيئة الصليب الاحمر الدولية :

اذاعت وكالة أنباء الصين ، فى اول نوفمبر الماضى ، أن حكومة بكين قد تقطع صلاتها بهيئة الصليب الاحمر الدولية . وقد بعث الصليب الاحمر الصينى بمذكرة الى الهيئة اتهمها فيها بأنها « تخدم الاستعمار الامريكى من طيب خاطر » بسماحها باشتراك ممثلين عن فورموزا وفيتنام الجنوبية فى اجتماع لجنتها التنفيذية .

اعلن الصليب الاحمر الدولى ، فى ٢٥ نوفمبر الماضى ، انه لم توجد اية أدلة تؤيد اتهام الجمهورية العربية المتحدة بأنها تستخدم الغازات السامة فى اليمن . وكان اتباع الامام المخلوع قد اتهموا الجمهورية العربية أكثر من مرة باستخدام هذه الغازات ، كما طلبوا فى احدى المرات أن تجرى لجنة الصليب الاحمر الدولية تحقيقا فى هذا الشأن . ولكن بعثة الصليب الاحمر فى اليمن لم تجد أى دليل يؤيد هذه المزاعم .

٣ — الاتحاد البرلمانى الدولى :

عقد الاتحاد البرلمانى الدولى مؤتمره الخامس والخمسين فى طهران فى الفترة من ٢٦ سبتمبر الى ١٦ أكتوبر وقد انتهى الى عدد من القرارات الهامة . ومن هذه القرارات :

أولا : قرار مجلس الاتحاد البرلمانى بشأن ضرورة التعاون مع منظمة الامم المتحدة ، وقد جاء فى هذا القرار الذى وافق عليه المؤتمر ، ان المجلس اذ يستشعر بأن الاتحاد البرلمانى الدولى يستطيع ويجب أن يقوم باسهام أكثر فاعلية فى أعمال منظمة الامم المتحدة باعتباره الصوت الوحيد الذى يعبر عن الرأى العام البرلمانى على نطاق العالم كله . ونظرا الى اقتناع المجلس بضرورة تجديد الجهود من أجل تنمية العلاقات القائمة بين الاتحاد البرلمانى والامم المتحدة ، يدعو رئيس وسكرتير عام الاتحاد بالقيام بمحادثات مع السكرتير العام للامم المتحدة ، فى أقرب وقت ممكن ، لبحث امكانيات خلق فرص جديدة للتعاون بين الاتحاد والمنظمة العالمية ، اى بين المنظمة التى تمثل فيها كل حكومات العالم والمنظمة التى تضم ممثلى شعوب العالم .

ثانيا : قرارات لجنة الشئون السياسية والامن الدولى ونزع السلاح وهى :

١ — بحث المؤتمر الحكومات المختلفة على أن تراعى المبادىء المتعارف عليها فى العلاقات الدولية ، فتحترم سيادة الدول ولا تتدخل فى السياسة الداخلية لأى منها ، وتسلم بالحق الطبيعى لكل أمة فى أن تتولى تسوية شئونها بنفسها .

٢ — يوصى المؤتمر كل الحكومات

والبرلمانات بأن تؤيد بكل وسيلة عقد اتفاقات ثنائية أومتعددة الاطراف للسلام والصداقة وعدم الاعتداء . وكذلك العمل على انشاء مناطق مجردة من الاسلحة الذرية والصاروخية فى مختلف مناطق العالم .

٣ ـ يناشد المؤتمر بكل قوة جميع الحكومات بأن تعقد اتفاقيات لمنع انتشار الاسلحة الذرية فى العالم ، وذلك من اجل تأمين عدم زيادة عدد الدول أو مجموعات الدول التى تملك أسلحة ذرية .

٤ ـ يوصى المؤتمر بأن تعمل جميع الدول على تنمية علاقات حسن الجوار من طريق التبادل الاقتصادى والتجارى والثقافى ، مما يساعد على خلق جو من الثقة بين الامم .

٥ ـ يطلب المؤتمر الى جميع الدول اتخاذ جميع الاجراءات التى من شأنها أن تؤدى الى تحقيق الامن الجماعى ، كما يناشد جميع الدول أن تحل منازعاتها بالوسائل السلمية ووفقا لميثاق الامم المتحدة .

ثالثا : قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية : وتتضمن دعوة جميع برلمانات العالم الى مساندة منجزات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، ودعوة البرلمانات الى تقديم كل مساعدة للاعداد لعقد المؤتمر الثانى للتجارة والتنمية فى عام ١٩٦٧ ، والاسهام فى العمل على نجاحه .

رابعا : قرارات اللجنة الثقافية وهى :

● أن تقوم منظمة اليونسكو بالتعاون مع منظمات الامم المتحدة الاخرى، بدراسة المشكلات الاجتماعية والثقافية الناجمة عن تأثير التطبيق العلمى والتكنولوجى على الحياة المعاصرة .

● أن تراعى منظمة اليونسكو الأخذ بالوسائل التعليمية الحديثة كالتليفزيون وغيره من الوسائل التى يمكن استخدامها فى ميدان التعليم ، وذلك عندما تتقدم أى دولة تطلب معونة من اليونسكو لتطوير تعليمها التكنولوجى والعلمى .

● دعوة الدول المتقدمة علميا الى أن تزيد من مساعداتها للدول الاقل نموا لتشجيع البحث العلمى فيها وتدريب الافراد العلميين والفنيين اللازمين للتنمية الاقتصادية فى هذه الدول .

٤ ـ جماعة القانون الدولى :

عقدت جماعة القانون الدولى مؤتمرها الثانى والخمسين بهلسنكى من ١٤ الى ٢٠ أغسطس ١٩٦٦ . وقد تضمن جدول اعمال المؤتمر الموضوعات التالية :

١ ـ قانون الجو والفضاء الخارجى . وقد بحث فى هذا الموضوع أمران : المسئولية عن الاضرار الناشئة عن المركبات الجوية والفضائية ، وتنظيم المواصلات اللاسلكية عن طريق الاقمار الصناعية .

٢ ـ تعديل ميثاق الامم المتحدة وبصفة خاصة موضوع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية وخاصة التحكيم الدولى . وقد أهاب المؤتمر بالدول أن تلجأ الى التحكيم فيما يخرج عن اختصاص محكمة العدل الدولية من المنازعات بين الدول ، أو بين احدى الدول واشخاص القانون الخاص . وقد بدت رغبة ظاهرة فى اعادة تشكيل محكمة العدل الدولية بما يكفل تمثيل العائلة الدولية بوضعها الراهن .

٣ ـ التجارة الدولية والاستثمارات الاجنبية : وقد بحثت فى هذا الاطار الموضوعات التالية :

(ا) تنسيق التشريعات الضريبية بين الدول .

(ب) عدم التحيز فى التجارة الدولية .

(ج) الاستثمارات الاجنبية فى البلاد النامية .

٤ ـ الانهار الدولية : وافق المؤتمر على بعض القرارات فى هذا الشأن وقد أطلق عليها اسم «قرارات هلسنكى لاستعمال المياه الدولية» . وأهم نقطة فى هذا الموضوع ، هى أن فكرة الحوض النهرى حلت محل فكرة النهر الدولى القديمة ، فأصبح الاتجاه الحالى هو ايجاد نظام قانونى متطور للاحواض الدولية على اعتبار أن كل حوض يكون وحدة متكاملة . وقد اقترح الدكتور جمال مرسى بدر (وهو من الجمهورية العربية المتحدة) اضافة فقرة الى احدى نصوص القرارات تقضى بمنع تحويل مياه الحوض الى خارج حدوده الجغرافية . غير أنه لم يخف على أغلبية الحاضرين أن الهدف من هذه الاضافة هو موضوع نهر الاردن والمشروعات الاسرائيلية التى ترمى الى تحويل مياه هذا النهر الى خارج حوضه فى صحراء النقب . ولذلك لم يوافق اغلبية الحاضرين على الاضافة المطلوبة .

٥ ـ القانون النقدى الدولى : أوصى المؤتمر باستمرار بحث هذا الموضوع حتى التوصل الى مشروع قانون موحد فى شأن المدفوعات الدولية .

٦ ـ التوارث الدولى : وافق المؤتمر على توصيات خلاصتها : انه يتعين عند النظر فى انطباق المعاهدات القائمة على الدول حديثة العهد بالاستقلال ، مراعاة مبدأ استمرار المعاهدات **ما أمكن ذلك** .

٧ ـ التعايش السلمى : وكان هذا الموضوع من اختصاص لجنة الامن والتعاون الدولى . وقد اتفق الرأى على عدم اصدار قرار فى هذا الشأن فى الدورة الحالية .

وقد بحث المؤتمر عدة موضوعات أخرى مثل القانون الطبى الدولى والعلاقات التجارية الدولية وحق اللجوء السياسى .. الخ .

٥ ـ ندوة ((أفريقيا ثورة التحرر الوطنى والاشتراكية))

فى الثلث الاخير من أكتوبر شهدت القاهرة ـ أم العواصم الافريقية وقاعدتها الثورية الراسخة ـ أول حدث من نوعه فى تاريخ القارة المناضلة . لقد اجتمع ممثلو ثمانية وثلاثين حزبا وطنيا وتقدميا من معظم بلاد القارة فى الندوة الدراسية التى دعت اليها مجلتا : « الطليعة » القاهرية ، ومجلة « السلم والحرية والاشتراكية » الدولية تحت راية « أفريقيا ـ ثورة التحرر الوطنى والاشتراكية » .

وفى خلال الايام الممتدة من ٢٤ الى ٢٩ اكتوبر ، كان على الندوة الدراسية ـ طبقا للبرنامج الذى وضعته المجلتان الداعيتان ـ أن تناقش موضوعين رئيسيين هما : « كفاح القارة ضد الاستعمار الجديد » وتقدمه مجلة الطليعة ، و « طرق وظروف التطور التقدمى للبلدان الافريقية » وتقدمه مجلة السلم والحرية ، وعددا لا يزيد على سبعة عشر تقريرا تتناول :

(ا) الاستعمار الجديد فى أفريقيا

(ب) الاستثمارات الرأسمالية الامبريالية فى أفريقيا .
(ج) أساليب التغلغل الاستعمارى فى البلدان الافريقية .
(د) تحليل اسباب وطبيعة الانقلابات العسكرية فى أفريقيا .
(هـ) حماية وتدعيم الانظمة التقدمية فى البلدان المتحررة فى أفريقيا .
(و) الحاجة الى وحدة القوى الثورية فى أفريقيا .
(ز) حركة التحرر لشعوب البلدان المستعمرة فى أفريقيا .
(ح) النضال ضد الانظمة العنصرية فى أفريقيا .
(ط) الثورة الافريقية كجزء لاينفصم من العملية الثورية العالمية .
(ى) تحليل التركيب الطبقى للمجتمع الافريقى ، ودور القوى الاجتماعية المتباينة .
(ك) ديمقراطية الحياة السياسية كشرط ضرورى للتطور التقدمى .
(ل) قضايا تكوين الطليعة الثورية ووحدة القوى الوطنية .
(م) المشكلة الزراعية .
(ن) مشاكل التصنيع .
(ظ) التخطيط ومصادر التراكم المالى .
(خ) مهام واحتمالات التعاون الاقتصادى بين الدول الافريقية .
(ر) أهمية التعاون بين البلدان الافريقية والدول الاشتراكية .

وقد تمكن أعضاء الندوة من تغطية جميع التقارير المقدمة بعد ان بلغت ما يقرب من ٧٠ تقريرا من مختلف الوفود . ونوقشت المواضيع الرئيسية باستفاضة وحرية رأى كاملة من جانب جميع الوفود .

وقد وجه الرئيس جمال عبدالناصر رسالة تحية الى الندوة هذا نصها :

« من دواعى سعادتى أن أوجه هذه الرسالة الى ندوة أفريقيا التى تقام فى القاهرة بدعوة من مجلتى « الطليعة » و « قضايا السلم والاشتراكية » — متمنيا لهذه الندوة أن تحقق أغراضها الكبيرة والمتعددة : بتوفير أرض لقاء فكرى للمناضلين الثوريين من أبناء قارتنا الباسلة وبتجديد صلات نضالية بينهم ، وبتبادل للتجارب يغنى خبراتهم جميعا ، ويضيف الى مدى الرؤية أمامهم الوضوح .

ان الواقع الافريقى المعاصر — والقضايا الافريقية الراهنة والتيارات التى تهب على أفريقيا قوية وعنيفة — تحتاج اليوم أكثر ما تحتاج ، الى نظرة عميقة تلقى بصرها على الصورة الشاملة ، وتقوم بدراستها وتقييمها بقصد أن يكون من ذلك قوة متجددة للنضال الثورى المستمر على الارض الافريقية .

ان السنوات الاخيرة — خصوصا من سنة ١٩٦٠ الى الآن — تحتاج منا جميعا الى معاودة التفكير العميق والواعى .

ان هذه السنوات الست — منذ بدأت اعلام الاستقلال ترتفع بسرعة فوق مناطق كثيرة من القارة الى اليوم ، حيث لا تزال السيطرة الاستعمارية تمسك بقبضتها شعوبا عديدة ، وحيث لا تزال الاحتكارات تعزز وتوسع مواقعها ، وحيث لاتزال التفرقة العنصرية تمارس دورها المروع واللاانسانى — هذه الفترة تستحق منا ان نوفر لها كل ماتستطيع من قوة التركيز الفكرى والقدرة على التحليل العلمى .. لكى نستبين بأمانة ما كان ، ونقدر بأمانة ما يجب أن يكون .

ان هذه الرسالة تصل اليكم هنا فى هذا المكان حيث تلتقى قوى التقدم فى أفريقيا ، بينما أنا فى عاصمة الهند أشارك مع أصدقاء لى ولكم فى عمل قريب مما يشغل بالكم واهتمامكم ، لكنى اتابع باهتمام ندوتكم .. راجيا لها كل التوفيق والنجاح .

مرحبا بكم جميعا على ضفاف النيل الافريقى الخالد الخلاق » .

وفى ختام اجتماعات الندوة صدر بيان عن الوفود الافريقية المجتمعة جاء فيه :

ان المشتركين فى الندوة تبادلوا وجهات النظر بصدد الموضوعات العاجلة للحركة الثورية فى القارة الافريقية . وقد دارت مناقشة حية وافية فى الندوة ، بشأن مسائل الكفاح ضد الاستعمار ، وكفاح الشعوب الافريقية اليوم ضد الاستعمار الجديد ونظم الحكم التى تمارس التفرقة العنصرية ، فى سبيل التحرير الكامل للقارة من النير الاستعمارى ، واشكال ومناهج التنمية التقدمية فى الدول الافريقية المتحررة ، والبناء الاشتراكى للمجتمع الافريقى ، ودور القوى الاجتماعية المختلفة فى الثورة ، وتعميم الديمقراطية باعتبارها شرطا أوليا للتنمية الاقتصادية فى الدول المستقلة ، ووسائل حل المشاكل الزراعية ، والتصنيع والتخطيط .

ان مشاكل وحدة القوى الثورية فى أفريقيا والتعاون بينها ، ودور الاحزاب الوطنية ، والحفاظ على النظم التقدمية وتدعيمها ، قد احتلت مكانا بارزا فى أعمال الندوة .

فللمرة الاولى فى تاريخ حركة التحرر لشعوب أفريقيا يجتمع المفكرون الافريقيون ، والشخصيات السياسية التى تمثل القوى والاتجاهات الثورية والتقدمية المختلفة لتلخص فى جو من المناقشة الصريحة والخلاقة ، الخبرة الغنية للكفاح الثورى ، ولتعرب عن آرائها ووجهات نظرها فيما يتعلق بآفاق زيادة تنمية الثورة والتقدم الاجتماعى .

وقد اظهرت أعمال الندوة ومضمون المناقشات ان القوى التقدمية والثورية فى أفريقيا مصممة على أن تتجمع وتضم صفوفها فى مواجهة هجوم قوى الامبريالية والرجعية ، لتحقيق التحرير الكامل لقارتها وللتقدم خطوات جديدة واسعة فى طريق التقدم الاجتماعى نحو الاشتراكية .

ان تدعيم ووحدة كل القوى الثورية التى تتخذ مختلف الاشكال ، تلك هى الضرورة الحيوية لافريقيا المكافحة اليوم ، ان المشتركين فى الندوة ليعربون عن أملهم فى أن اجتماعهم بالقاهرة سوف يساعد على حل مشكلة الوحدة والتعاون بين كل القوى التقدمية الثورية المناهضة للاستعمار . انهم يعتقدون أن حل هذه المشكلة سيجعل التحرير الكامل لقارتنا من نير الاستعمار والاستعمار الجديد ، ويجعل من الممكن للشعوب الافريقية أن تحافظ على الانجازات العظيمة للثورة الافريقية .

أن المشتركين فى الندوة يعربون عن شكرهم العميق للرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة وكل المنظمات والافراد لوسائل التحية الحارة القلبية التى وجهوها الى الندوة .

انهم يشكرون شكرا عميقا مجلتى : « مشاكل السلم والاشتراكية » و « الطليعة » على تنظيم هذه الندوة . ان المساهمات القيمة للمندوبين قد حولت هذه الندوة دون ريب الى علامة بارزة فى تجميع كل القوى

التقدمية والثورية فى أفريقيا فى كفاحها ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد ، ومن أجل الحرية والديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعى .

ونحن المشتركون فى هذه الندوة نعرب عن شكرنا العميق لشعوب الجمهورية العربية المتحدة وحكومتها والاتحاد الاشتراكى العربى من أجل الفرصة التى أتيحت لنا للاجتماع فى القاهرة ، ولكرم ضيافتهم .

واننا اذ نسجل نجاح الندوة ، وضرورة واهمية مزيد من المناقشات المشتركة بصدد الموضوعات الجديدة والعاجلة التى تواجهنا يوميا فى مراحل تطور الثورة الافريقية ، نعتقد انه من المفيد عقد مزيد من الاجتماعات المشتركة فى المستقبل .

٦ — ندوة داج همرشلد للقانون الدولى العام :

عقدت فى مدينة لاهاى بهولندا فى الفترة من ١١ اغسطس الى ١٦ سبتمبر ١٩٦٦ ، الندوة الرابعة للقانون الدولى العام التى تنظمها أكاديمية لاهاى بالاشتراك مع مؤسسة داج همرشلد ، وهى مؤسسة سويدية تحمل اسم السكرتير العام الراحل للامم المتحدة وتمارس عديدا من الانشطة فى مجال القانون الدولى والعلاقات الدولية ، وتعمل على تأكيد أهداف الامم المتحدة من اجل سيادة السلم والاستقرار الدولى من طريق احترام القانون الدولى والعدالة الدولية .

أما عن ندوة عام ١٩٦٦ فقد كان الحاضرون من مختلف الدول الافريقية ، باستثناء واحد من قبرص . وقد روعى فى اختيارهم تمثيل كل المناطق والاتجاهات فى أفريقيا . فمن شمال أفريقيا — الجزء المتحدث باللغة العربية — حضر الندوة اثنان من الجمهورية العربية المتحدة وواحد من كل من تونس وليبيا ، ومن البلاد المتحدثة باللغة الانجليزية حضر اثنان من غانا وواحد من كل من أوغندا ونيجيريا وسيراليون وتانزانيا ، ومن البلاد المتحدثة باللغة الفرنسية حضر ممثلون عن مالى والكونغو (ليوبلد) وتوجو وروآندا ومدغشقر وداهومى ، كذلك حضر واحد من جنوب غرب افريقيا . وانقسم المشتركون الى مجموعتين ، احداهما ، تدرس باللغة الفرنسية واشرف عليها احد ابناء الجمهورية العربية المتحدة . وهو الدكتور جورج أبي صعب الذى يقوم بالتدريس فى معهد العلاقات الدولية بجنيف ، وكان المشرف العام على الندوة الدكتور توركل أوبسال الاستاذ بجامعة أوسلو (النرويج) .

وتضمن برنامج الدراسة استعراضا عاما للقانون الدولى مع دراسة لعدة موضوعات ذات أهمية خاصة فى القانون الدولى المعاصر ، وهى المسائل القانونية المتعلقة بالامم المتحدة ، وفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، والقانون الدولى والتنمية الاقتصادية ، وبصفة عامة تميزت الدراسة بعدة خصائص :

أولا : الدراسة تتم على اساس المناقشة وتبادل الرأى ، ويكون دور المشرف هو التنسيق بين مختلف الاراء وبلورتها . وهذه المناقشة تجرى على اساس قرارات محددة من ذى قبل ووثائق تم توزيعها على المشتركين الى جانب الاحكام الدولية المتعلقة بالموضوع . وهذا اضفى على الدراسة الصفة التطبيقية الى جانب صفتها النظرية .

ثانيا : الى جانب حلقات المناقشة اليومية كان هناك بعض المحاضرات فى موضوعات معينة القاها عدد من الاساتذة المتخصصين وسوف يرد ذكرها فيما بعد .

ثالثا : كان هناك تركيز اثناء ذلك كله على ابراز دور الدول الجديدة فى آسيا وأفريقيا والاتجاهات التى تمثلها وموقفها من قواعد القانون الدولى المعاصر واحكامه . فالنظام القانونى هو دائما انعكاس لاوضاع وحقائق اجتماعية معينة وتعبير عنها . والحقيقة التاريخية التى لا يذكرها احد أن القانون الدولى العام قد نشأ وتطور فى أحضان الجماعة الاوربية ولم تسهم الدول الاسيوية الافريقية التى برزت على المسرح الدولى بالذات فى الفترة التى اعقبت الحرب العالمية الثانية فى هذا التطور ، الامر الذى أوجد حاجة ماسة الى تطوير القواعد التقليدية للقانون الدولى لكى تتلاءم مع هذا التطور الذى حدث فى المجتمع الدولى .

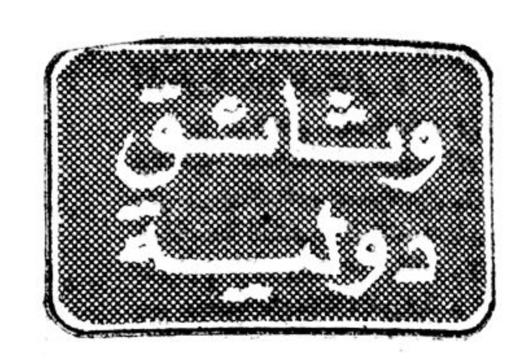
وقد دارت المناقشة دائما حول مايمكن أن تسهم به الدول الاسيوية والافريقية فى مجال هذا التطور .

وتخلل الدراسة عدة محاضرات القاها بعض الاساتذة . فكان الاستاذ رولنج مدير معهد دراسات السلم والحرب التابع لجامعة جرونجن بهولندا ، محاضرة عن الفقر والسلام .

والقيت عدة محاضرات أخرى مثل « مقدمة الى دراسة القانون الدولى » للاستاذ دبيوا بجامعة نيس والسكرتير العام لمجلس أكاديمية لاهاى . ومحاضرة للدكتور فان سانتن مستشار وزارة الخارجية الهولندية عن خبرته كمستشار قانونى لحكومة السودان . ثم محاضرة عن القانون الدولى المعاصر فيما يتعلق بالاجراءات للاستاذة عيجنز بالمعهد الملكى للدراسات الدولية بلندن . والقى الاستاذ ليز ستاين بجامعة كولومبيا وهو مؤلف كتاب « القانون الدولى فى عالم منقسم » وقد ترجم الى العربية . محاضرة عن المعاهدات والدول الجديدة ، وقد أثير موقف الدول حديثة الاستقلال من المعاهدات الموروثة عن الادارة الاستعمارية ، ونوقش موقف الرئيس نيريرى وموقف زامبيا من الموضوع ، اذ أعطت كل من البلدين لنفسها الحق فى مراجعة كل هذه المعاهدات فى مدة زمنية محددة . وكذلك أثيرت مشكلة المعاهدات غير المتكافئة — سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية — التى تبرمها الدول الاستعمارية مع الاقليم الذى على وشك الاستقلال ، ويكون توقيع هذه المعاهدات شرطا للحصول على الاستقلال . وبصفة عامة دارت المناقشة حول ما هو القانون الذى يحكم هذه الاوضاع ، وماذا يجب أن يكون عليه بما يتفق ومصلحة الدول الجديدة .

وفى نهاية الندوة قدم كل مشترك بحثا فى موضوع يدور فى اطار النقاط السابقة . وقد كانت كل الابحاث تعبيرا عن آراء الدول الجديدة فى موضوعات القانون الدولى المعاصر ، ونوقشت هذه الابحاث بين الدارسين .

والحقيقة ان مجرد اجتماع هذا العدد من الدارسين والمسئولين الافريقيين فى جو من تبادل الرأى والمناقشة بخصوص موضوعات تهم أفريقيا والعالم المعاصر ، لمما يساعد على خلق الارض المشتركة للتفاهم ، الامر الذى يجب تشجيعه .. فان الاتصال وتبادل الرأى هو الطريق الوحيد للوحدة الثقافية الافريقية .



من قرارات مؤتمر القمة الافريقى

«اديس أبابا ١٩٦٦»

روديسيا :

١ - ان مجلس رؤساء الدول والحكومات المنعقد فى أديس أبابا فى الفترة من ٥ الى ٩ نوفمبر ١٩٦٦ :

يستنكر استنكارا تاما وبدون تحفظ المحادثات الجارية بين الحكومة البريطانية ونظام المستوطنين المتمردين فى روديسيا ، بوصفها مؤامرة تستهدف الاعتراف بالاستقلال الذى أغتصبه المستوطنون المتمردون بطريقة غير شرعية .

٢ - يدعو جميع الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية وجميع الدول الاخرى الاستمرار فى عدم الاعتراف بالنظام القائم ورفض الاعتراف بأى نظام قد تاتى به المحادثات الجارية بين الحكومة البريطانية والمتمردين الروديسيين ، الا اذا كانت هذه الحكومة قائمة على أساس حكم الاغلبية .

٣ - يستنكر بشدة فشل بريطانيا فى القضاء على نظام المتمردين فى روديسيا ، ويطالب حكومة المملكة المتحدة من جديد بأن تعمل على اسقاط هذا النظام فورا وبأى الوسائل بما فى ذلك استخدام القوة.

٤ - يوصى منظمة الوحدة الافريقية وجميع الحكومات الصديقة بتقديم المعونة المادية والمالية لشعب زيمبابوى الذى يناضل فعلا داخل زيمبابوى .

٥ - يستنكر موقف جميع الدول التى تؤيد نظام المتمردين فى روديسيا خاصة البرتغال وجنوب افريقيا .

٦ - يدعو جميع الدول الاعضاء — بالاتفاق فيما بينها — الى اتخاذ الاجراءات ضد أولئك الاشخاص والشركات والمؤسسات القائمة فيها والتى تقوم — سعيا وراء المصالح الاستعمارية — بالتعامل مع النظام غير الشرعى فى روديسيا .

٧ - يدعو جميع الدول الاعضاء وكافة الدول التى ترغب فى سيادة الكرامة الانسانية والحرية فى أفريقيا وفى سائر أنحاء العالم ، أن تؤيد تطبيق برنامج من العقوبات الشاملة ضد روديسيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

٨ - يدعو من جديد جميع الدول الاعضاء أن تساهم فى صندوق خاص لتحرير روديسيا لتمكين الوطنيين فى زيمبابوى من مضاعفة نضالهم ضد المتمردين .

٩ - يدعو الدول الاعضاء بالتطبيق العملى للفقرة الثالثة من القرار الصادر فى ٥ مارس ١٩٦٦ والتى جاء فيها :

« يقرر تشكيل « لجنة للتضامن مع زامبيا » من خمسة أعضاء مهمتها تحديد الاجراءات الملائمة لتقديم المساعدات الفنية والاقتصادية لزامبيا من جانب الدول الاعضاء » . وذلك لتمكين زامبيا ليس فقط الصمود فى مواجهة الاثار المترتبة على اعلان الاستقلال من جانب واحد ، ولكن أيضا لزيادة فعالية مساندة زامبيا للمناضلين فى زيمبابوى .

يؤكد مطالبته لجميع الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة التى لم تتخذ اى اجراء بعد، بأن تطبق قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٠ نوفمبر ١٩٦٥ وأن تضاعف جهودها لاتخاذ قرارات أخرى اكثر

فعالية بما فى ذلك اطلاق سراح جميع زعماء زيمبابوى المعتقلين فى معسكرات الاعتقال ذات الطابع النازى فى روديسيا .

يحيى أبناء زيمبابوى الذين لقوا حتفهم فى المعركة ضد القوات التابعة لنظام المستوطنين الفاشى .

جنوب غرب افريقيا :

ان مجلس رؤساء الدول والحكومات المنعقد فى أديس أبابا فى الفترة من ٥ الى ٩ نوفمبر ١٩٦٦ .

يرى ان استمرار سيطرة جنوب افريقيا على جنوب غرب افريقيا يشكل احتلالا عسكريا غير شرعى لقطر أفريقى شقيق .

يدعو جميع الدول الاعضاء ببذل كل الجهود لمساعدة شعب جنوب غرب افريقيا لتخليص نفسه من الاحتلال الاجنبى كى يمارس حقه المشروع فى الحرية والاستقلال ، ويحث لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا أن تعطى الاولوية لانهاء احتلال جنوب غرب افريقيا .

يدعو الاجهزة المختلفة التابعة للامم المتحدة أن تتخذ كافة الاجراءات اللازمة بموجب ميثاق المنظمة ، لتطبيق قرار الجمعية العامة الصادر فى ٢٧ أكتوبر ١٩٦٦ بشأن جنوب غرب أفريقيا فورا لوضع حد لهذا الاحتلال الغاشم غير الشرعى لجنوب غرب أفريقيا .

يتعهد بالتعاون التام مع الامم المتحدة فى تنفيذ مسئولياتها تجاه جنوب غرب افريقيا . ويحث جميع الدول الاعضاء — فى ضوء قرار الجمعية العامة السالف الذكر — على ابلاغ السكرتير العام للامم المتحدة عن مدى التأييد المادى الذى يمكنها تقديمه للامم المتحدة من اجل التنفيذ الفعال لقرار الامم المتحده .

يحث جميع الدول التى لم تتوقف بعد عن مد جنب افريقيا بالسلاح والمعدات العسكرية والبترول ومنتجاته أن تمتنع عن ذلك .

المستعمرات البرتغالية :

ان مجلس رؤساء الدول والحكومات المنعقد فى اديس ابابا فى الفترة من ٥ الى ٩ نوفمبر ١٩٦٦ :

يدعو جميع الدول الى تطبيق نصوص القرار ٢١٨ (١٩٦٦) الصادر فى ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ من مجلس الامن الذى يؤكد :

(أ) الاعتراف الفورى بحق الشعوب فى الاقاليم الخاضعة للادارة البرتغالية فى تقرير المصير والاستقلال .

(ب) وقف جميع أعمال القهر فورا وانسحاب كل القوى المسلحة وغيرها المستخدمة حاليا لهذه الاغراض .

(ج) اصدار عفو سياسى غير مشروط وتوفير الظروف التى تسمح بقيام النشاط الحر للاحزاب السياسية .

(د) اجراء المفاوضات على أساس الاعتراف بحق تقرير المصير مع مندوبى الاحزاب السياسية المفوضين فى داخل الاقاليم وخارجها ، من أجل نقل السلطة للمؤسسات السياسية المنتخبة انتخابا حرا والتى تمثل الشعب طبقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (١٥) .

(هـ) منح الإستقلال بعدذلك فورا لجميع هذه الاقاليم فى ظل الادارات القائمة طبقا لامانى الشعوب .

— يستنكر موقف الدول التى تستمر فى بيع وتوريد الاسلحة والمواد الحربية أو المعدات والمواد التى تستخدم فى انتاج وصيانة الاسلحة والذخائر للبرتغال .

— يدعو جميع الدول الى تطبيق نصوص القرار ٢٠١٧ (٢٠) الذى أصدرته الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ ، لحث هذه الدول على اتخاذ الاعمال التالية :

(أ) قطع العلاقات الديبلوماسية والقنصلية مع حكومة البرتغال والامتناع عن اقامة مثل هذه العلاقات .

(ب) اغلاق الموانى أمام جميع البواخر التى ترفع علم البرتغال او تعمل فى خدمتها .

(ج) أن تحرم على بواخرها الدخول الى موانى البرتغال وأقاليمها المستعمرة .

(د) عدم تقديم تسهيلات الهبوط أو العبور لجميع الطائرات التابعة لحكومة البرتغال أو التى تعمل فى خدمتها وللشركات المسجلة وفقا لقوانين البرتغال .

(هـ) مقاطعة كافة الاعمال التجارية مع البرتغال .

(و) تقديم المساعدات المعنوية والمادية اللازمة لشعوب الاقاليم وتونس وملاجاش وسيراليون بالتعاون الخاضعة للادارة البرتغالية لاستعادة حقوقهم المشروعة ، وذلك بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية .

— يدعو وزراء خارجية ليبريا وتونس وملاجاش وسيراليون بالتعاون مع المجموعة الافريقية فى الامم المتحدة أن يستمروا فى بذل جهودهم لوقف كل المساعدات لحكومة البرتغال .

المستعمرات الاسبانية :

أن مجلس رؤساء الدول والحكومات المنعقد فى أديس أبابا فى الفترة من ٥ الى ٩ نوفمبر ١٩٦٦ :

— يعلن تأييده الكامل لجميع الجهود الرامية الى تحرير كافة الاقاليم الافريقية الخاضعة للسيطرة الاسبانية فورا وبدون شروط ، وهى افنى والاقليم المسمى « بالصحراء الاسبانية » وغينيا الاستوائية وفرناندو بو .

— يناشد أسبانيا بأن تتخذ المبادرة جديا فى عملية منح الحرية والاستقلال لجميع هذه الاقاليم ، وأن تمتنع عن اتخاذ أى خطوات من شأنها أن تخلق فى هذه الاقاليم موقفا يهدد السلام والامن فى أفريقيا .

التفرقة العنصرية :

ان مجلس رؤساء الدول والحكومات المنعقد فى أديس أبابا فى الفترة من ٥ الى ٩ نوفمبر ١٩٦٦ .

— يؤكد القرارات التى اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية بشأن « التمييز والتفرقة العنصرية » .

— يستنكر الاعمال التى تقوم بها تلك الدول التى تشجع حكومة جنوب أفريقيا — عن طريق التعاون السياسى والاقتصادى والعسكرى معها — على الاصرار فى اتباع سياساتها العنصرية .

— يشجب الاعمال التى يقوم بها الشركاء التجاريون الرئيسيون لجنوب أفريقيا الذين زادوا من تجارتهم واستثماراتهم فى جنوب أفريقيا ،

خرقا لقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة .

ــ يستنكر بشدة الاعمال التى تقوم بها تلك الدول التى تستمر فى بيع المعدات العسكرية لجنوب افريقيا أو تساعدها فى انتاج الاسلحة والذخائر ، خرقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن .

ــ يبدى عميق الاسف لفشل مجلس الامن فى اتخاذ اجراءات فعالة لوضع حد لسياسة التمييز ، بسبب مقاومة الشركاء التجاريون الرئيسيون لجنوب أفريقيا ومن بينهم اعضاء دائمين فى مجلس الامن .

ــ يدعو مرة أخرى جميع الدول التى لا تزال لها علاقات تجارية وروابط أخرى مع جنوب أفريقيا أن تقطعها دون تأخير .

ــ يلفت أنظار الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب أفريقيا الى أن عدم تعاونهم مع الجهود الرامية الى تحقيق حل سلمى عن طريق العقوبات الاقتصادية ، حسب الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة، يضاعف من خطر قيام نزاع عنيف ، ويناشدهم بأن تتخذوا خطوات عاجلة لقطع ارتباطاتهم مع جنوب أفريقيا .

ــ يؤيد توصيات لجنة الامم المتحدة الخاصة بسياسات التمييز التى تطبقها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا ، للقيام بحملة دولية تحت رعاية الامم المتحدة ضد التمييز .

ــ يحيى أولئك الذين يناضلون ضد التمييز وخاصة فى جنوب أفريقيا .

ــ يؤكد تأييده للبرنامج الانسانى الذى يهدف الى مساعدة ضحايا التمييز بما فى ذلك صندوق الامم المتحدة لجنوب أفريقيا وبرامج المنح الدراسية ، والتسهيلات التعليمية، واتاحة فرص العمل للاجئين من جنوب أفريقيا .

ــ يؤيد قرار الجمعية العامة باعتبار ذكرى مذبحة شاربفيل يوم ٢١ مارس « يوما دوليا للقضاء على التمييز العنصرى » وبحث جميع الدول والمنظمات الافريقية على التعاون فى الاحتفال بهذا اليوم .

ــ يدعو وزراء خارجية ليبريا ومالاجاش وسيراليون وتونس بالتعاون مع المجموعة الافريقية فى الامم المتحدة الاستمرار فى بذل جهودهم للوصول الى اجراء فعال للقضاء على التمييز فى جنوب أفريقيا .

بيان المؤتمر الثلاثى لدول عدم الانحياز

" اكتوبر ١٩٦٦ "

١ ــ اجتمع فى نيودلهى فى الفترة مابين الحادى والعشرين والرابع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٦٦ كل من الرئيس جوزيب بروز تيتو رئيس الجمهورية الاشتراكية الاتحادية ليوجوسلافيا والرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة والسيدة انديرا غاندى رئيس وزراء الهند .

ولقد كان طبيعيا فى هذا الاجتماع أن يتذكر الرئيسان تيتو وجمال عبد الناصر اجتماعاتهما السابقة بشرى جواهر لال نهرو فى عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦١ فى بريونى والقاهرة ليحيا جهوده المعظيمة من أجل قضية السلام والعدل فى العالم وفى ارساء مبادىء عدم الانحياز .

٢ ــ وقد بحث الرئيسان ورئيسة الوزراء الموقف الدولى الراهن وتبادلوا وجهات النظر فى المشاكل الدولية وفى وسائل دعم العلاقات والتعاون بين بلادهم الثلاثة فى كافة المجالات .

٣ ــ وقد تمت هذه المباحثات فى جو من الصراحة التامة والتفاهم المتبادل والصداقة كما أكدت هذه المباحثات النظرة المشتركة التىتتسم بهاعلاقات الصداقة الوطيدة بين حكومات البلاد الثلاثة وقد عبر الرئيسان ورئيسة الوزراء عن بالغ قلقهم للتهديد المتزايد للسلام العالمى الناتج عن انتهاك مبادىء التعايش السلمى ومبادىء وأهداف ميثاق الامم المتحدة

٤ ــ ولاحظ الرئيسان ورئيسة الوزراء بوجه خاص التدخل المتزايدوالتمادى فى استخدام القوة وممارسةالضغوط من جانب بعض الدول الكبرى ضد الدول الحديثة الاستقلال وغيرها من الدول النامية وهم يعتقدون بأن جو التوتر الحالى انما يعود أساسا الى موقف العداء الذى تتخذه قوى الاستعمار والاستعمار الجديد من شعوب ودول عديدة ومن أمانيها وكفاحها فى سبيل تحقيق التحرر السياسى والاقتصادى الكاملين .

ولقد رحب الرئيسان ورئيسة الوزراء بما تبديه شعوب العالم من اصرار على الحفاظ على السلام والمضى فى الكفاح من أجل الاستقلال السياسى والاقتصادى كما رحبوا بالاتجاه المشجع لدى عدد متزايد من الدول لاتخاذمواقف مستقلة وايجابية لمواجهة المشاكل الدولية مشاركة بذلك فى الحفاظ على السلام والامن الدوليين .

٥ ــ وقد لاحظ الرؤساء ما جرى على الموقف فى أوروبا من تحسن ويعبرون عن الامل فى أن يعود ذلك بالفائدة على العلاقات الدولية فى مجموعها . ويعتبر الرئيسان ورئيسة الوزراء أن ما طرأ على العالم مؤخرا من

اتجاهات وتطورات انمـا يثبت من جديد سلامة مبادىء عدم الانحياز . ويرحبون باطراد تبنى الدول المستقلة لمبادىء عـدم الانحياز وسعيها فى سبيل السلام والتقدم فى العالم .

ان سياسة عدم الانحياز تقف فى مواجهة كافة أنواع الاستعمار والسيطرة واحتكار القوة والاحلاف العسكرية وتستهدف تعزيز السلام العالمى لا عن طريق الانقسام فى العالم وانما عن طريق دعم الحرية والاستقلال والتعاون على أساس المساواة والمنفعة المشتركة .

أن الرئيسين ورئيسة الوزراء ليصرون على معارضتهم الاستعمار والاستعمار الجديد فى أية صورة من صوره ، وأن الاستعمار الجديد يسعى الى تقييد حرية الدول الحديثة الاستقلال فى العمل والى تشويه أهدافها القومية واستغلال طاقاتها البشرية والمادية .

٦- ويشجب الرؤساء استخدام المعونة الاقتصادية والمالية وسيلة لممارسة الضغط . وهم فى الوقت ذاته يشيدون بمقاومة دول نامية كثيرة لسياسة الضغوط ، وفى الوقت الذى تتضاعف فيه مشاكل التنمية وتزداد صعوبة فانهم يهيبون بأهمية ايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة وتوسيع امكانيات التعاون بين الدول النامية فى مجالات التجارة والتنمية .

٧- ويؤكد الرئيسان ورئيسة الوزراء من جديد أن الاحترام العالمى لمبادىء التعايش السلمى أمر حيوى فى الحفاظ على السلام والامن الدوليين ، وأن الرئيسين ورئيسة الوزراء لينظرون ببالغ الاهتمام للموقف الخطير فى جنوب شرقى آسيا وعلى وجه الخصوص للتصاعد فى العمليات الحربية فى فيتنام مما يهدد بتحويلها الى حرب أشمل وأوسع .

٨- أن الشعوب المحبة للسلام فى العالم لا يمكن الا أن تنظر ببالغ القلق للتضحيات الجسيمة التى يتعرض لها شعب فيتنام بالارواح والممتلكات ويؤكدون من جديد ضرورة انهاء ضرب فيتنام الديموقراطية بالقنابل ودون شرط .

٩- وهم يؤمنون ايمانا وطيدا بأن تنفيذ اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ وسحب جميع القوات الاجنبية سيؤدى الى السلام فى فيتنام والى تمكين شعب فيتنام من تقرير مستقبله بنفسه فى جو من الحرية ودون أى تأثير خارجى . وهم يعتبرون أنه من الضرورى اشتراك جبهة تحرير فيتنام الجنوبية كأحد الاطراف الرئيسية فى أى مجهود يبذل من أجل تحقيق السلام .

١٠- أن الرئيسين ورئيسة الوزراء يرحبون بالتطورات الايجابية التى أدت الى حصول عدد كبير من الدول فى آسيا وأفريقيا على استقلالها وأصبحت بذلك قوة فعالة من أجل السلام والتعاون الدولى .

١١- ولقد رحب الرئيسان باعلان طشقند باعتباره مساهمة فعالة فى قضية السلام وفى الوقت ذاته يلاحظ الرئيسان ورئيسة الوزراء أن الاستعمار لا يزال مسيطرا على أجزاء عديدة من العالم وهم يؤكدون مقاومتهم التامة للاستعمار والاستعمار الجديد بكافة صورهما وأشكالهما .

١٢- كما يؤدى تأييدا تاما الكفاح العادل لشعوب زيمبابوى وجنوب غربى أفريقيا وأنجولا وموزمبيق وغينيا المسماة بالبرتغالية وعدن والمحميات .

١٣- كما يؤكدون مقاومتهم للسياسة العنصرية فى جنوب أفريقيا وجنوب غرب أفريقيا وروديسيا الجنوبية ، ويعتبرونه أمرا حيويا أن تستعيد هذه الشعوب الخاضعة للاستعمار حريتها واستقلالها فى أقرب فرصة .

كما يدين الرئيسان ورئيسة الوزراء التحالف القائم بين قوى الاستعمار والعنصرية وهم فى الوقت نفسه على ثقة من الهزيمة الحتمية لهذه القوى .

١٤- ويؤيد الرئيسان ورئيسة الوزراء تأييدا كاملا الحقوق المشروعة لشعب فلسطين العربى كما يؤيدون نضاله فى سبيل تحقيق أمانيه وفقا لاعلان مؤتمر القاهرة لدول عدم الانحياز .

١٥- ويعرب الرئيسان ورئيسة الوزراء من جديد عن اقتناعهم بأن ازدياد حدة سباق التسلح يشكل تهديدا خطيرا للسلام والامن الدوليين وأن عقد اتفاقية لنزع السلاح العام الشامل تحت رقابة دولية فعالة فى وقت مبكر يعتبر من أهم المشاكل الدولية الملحة التى تواجه المجتمع الدولى .

١٦- ويؤكدون تأييدهم لعقد مؤتمر عالمى لنزع السلاح تدعى اليه جميع الدول كما يؤكدون ما ينطوى عليه انتشار الاسلحة الذرية من أخطار جسيمة ويدعون الى الاسراع فى عقد معاهدة لمنع انتشار الاسلحة الذرية وفقا للمبادىء التى أقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة فى دور انعقادها العشرين .

١٧- ويعبر الرئيسان ورئيسة الوزراء مرة أخرى عن ايمانهم بالدور الحيوى الذى تقوم به الامم المتحدة لدعم التعاون الدولى والحفاظ على السلام والامن العالميين ويعربون عن تأييدهم المتصل لزيادة فعالية الامم المتحدة فى قيامها بمسئولياتها طبقا للميثاق .

١٨- كما يؤيدون مبدأ عالمية الامم المتحدة وهم يطالبون بأن تستعيد جمهورية الصين الشعبية حقوقها المشروعة فى المنظمة الدولية .

ويعتبر الرئيسان ورئيسة الوزراء أن التقدم الاقتصادى السريع للدول النامية أمر حيوى للحفاظ على استقلالها السياسى والاقتصادى .

واستعرض الرئيسان ورئيسة الوزراء كفاح الدول النامية للتخلص من قيود الفقر والتخلف التكنولوجى ولاحظوا بالقلق أن معدل النمو الاقتصادى فى الدول النامية لم يصل حتى الان للهدف المتواضع للتنمية الذى حدده مؤتمر التنمية . ويرى الرئيسان ورئيسة الوزراء أن مسئولية التنمية تقع أساسا على عاتق الدول النامية نفسها وأن الدول النامية قد بذلت جهودا ضخمة متصلة لتعبئة مصادرها .

١٩- وهم يقدرون أن خطوات ايجابية قد اتخذت نحو النمو الاجتماعى والاقتصادى خلال العقد ونصف العقد الماضيين . ورغم ذلك فان النمو الاقتصادى المعتمد على الطاقات الذاتية مازال هدفا لم يتحقق بعد.

كما أن الهوة ما زالت تتسع بين الدول النامية والدول فى العالم . الامر الذى يؤدى الى زيادة التوتر الاجتماعى والاقتصادى والسياسى .

ويعتبر الرئيسان ورئيسة الوزراء أن عدم الكفاية فى مصادر التمويل الخاصة يشكل عقبة رئيسية فى طريق النمو الاقتصادى السريع . أن الدول المتقدمة لم تصل بمعوناتها المالية للدول النامية الى نسبة

واحد فى المائة من دخلها القومى وهى النسبة المتواضعة التى حددتها الامم المتحدة لمساعدة الدول النامية. كما لا تزال الشروط التى تضعها الدول المتقدمة فى هذا الصدد تشكل أعباء اضافية على الامكانيات المحدودة للدول النامية .

ان السياسات التى تتبعها الدول المتقدمة بالنسبة لاسعار المواد الاولية وامتناعها عن توفير الشروط العادلة لاستيراد المنتجات المصنوعة والنصف مصنوعة من الدول النامية يزيد الامور تعقيدا أمام الدول النامية لزيادة وارداتها من الخارج.

ويعتبر الرئيسان ورئيسة الوزراء أن تهيئة ظروف دولية أفضل للتنمية ما زالت تشكل ضرورة حيوية لتحقيق التقدم الاقتصادى فى الدول النامية. وهم يقدرون المجهودات التى أدت الى عقد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وهم فى الوقت ذاته يأسفون لعدم اتخاذ اجراءات فعالة من أجل تنفيذ توصيات هذا المؤتمر ويعبرون عن املهم فى ان تقوم كل من الدول النامية والدول المتقدمة بالاسترشاد بسياستها الخاصة بالتنمية بالبيان الختامى لهذا المؤتمر ان الرئيسين ورئيسة الوزراء واثقون بأن الدول النامية السبع والسبعين ستزداد اتحادا من أجل العمل على دعم جهودها التى تضمن نجاح المؤتمر الثانى عندما ينعقد فى خريف عام ١٩٦٧ ويرى الرئيسان ورئيسة الوزراء انه من الضرورى أن تنسق الدول النامية جهودها وأن تجد وسائل جديدة من أجل مواجهة التحدى المتمثل فى انخفاض معدل نموها .

وهم عازمون على اتخاذ خطوات عملية فى هذا الصدد ، واثقون أن جميع الدول النامية ستشارك فى الجهد المبذول لتوسيع نطاق التعاون المشترك وزيادة التبادل التجارى بينهما والمشاركة فى الخبرة الفنية والعلمية وبذل مجهودات جماعية من أجل تنمية علاقات تعود بالنفع المتبادل على هذه الدول فى مجال التجارة والتنمية .

وعبر الرئيسان ورئيسة الوزراء عن اغتباطهم بالصداقة والتفاهم القائمين بين بلادهم على أساس من الاهداف والنظرة المشتركة فى المشاكل العالمية والتعاون الوثيق فى المجالات الاقتصادية والفنية والتجارية والصناعية وقد ناقشوا الخطوات اللازمة فى هذا الصدد واتفقوا على أن يجتمع وزراؤهم المختصون لبحث امكانيات التعاون بين حكوماتهم فى المجالات الفنية والتجارية والصناعية.

ويعرب الرئيسان ورئيسة الوزراء عن تقديرهم للتقارب المتزايد بين بلادهم التى أقامت روابط من الصداقة الوطيدة والاخوة التى تعكس المشاعر والامال المشتركة لشعوبهم نحو سلام دائم وتقدم اقتصادى واجتماعى .

واتفق الرئيسان ورئيسة الوزراء على العمل سويا لدعم قوى عدم الانحياز فى عالم ملىء بالتغيرات وعلى التعاون مع الدول الاخرى من أجل دعم السلام والامن الدوليين فى جو من الحرية والمساواة بين الدول .

وقد عبر الرئيس جمال عبدالناصر والرئيس جوزيب بروز تيتو للرئيس رادا كريشنان ورئيسة الوزراء السيدة أنديرا غاندى عن عظيم تقديرهما للاستقبال الحار والحفاوة التى استقبلهما بهما حكومة وشعب الهند طوال اقامتهما فى دلهى .

بيان مؤتمر مانيلا

"سبتمبر ١٩٦٦"

نحن رؤساء الدول السبع المجتمعين فى مانيلا ، رغبة منا فى تحقيق السلام والتقدم فى المنطقة الاسيوية الباسيفيكية ، وايمانا بأغراض الامم المتحدة ومبادئها ، التى تدعو الى قمع اعمال العدوان، واحترام مبدأ الحقوق المتساوية ، وتقرير الشعوب لمصيرها ، قررنا أن العدوان يجب الا يكافأ .

واحتراما لحق كل الشعوب فى اختيار نظم الحكم الخاصة بها والحفاظ عليها ، وسعيا لتسوية سلمية للحرب فى فيتنام ، واذ شجعنا تشجيعا عظيما تزايد الفهم الاقليمى والتعاون الاقليمى بين أمم آسيا والباسفيكى الحرة ، نعلن ، من ثم ، هذا البيان بالمبادىء التى نبنى عليها آمالنا فى سلام وتقدم مقبلين فى المنطقة الاسيوية والباسيفيكية .

١ — يجب الا ينجح العدوان . بأن سلامة وأمن آسيا والباسيفيكى، وفى الواقع سلامة وأمن العالم بأسره لا يتجزآن . ولسوف تستمتع أمم منطقة آسيا والباسيفيكى باستقلالها وسيادتها وهى متحررة من العدوان بمنأى عن تدخل أو سيطرة أية دولة عليها . وقبولا منا لعبر التاريخ العسيرة التحصيل وهى أن نجاح العدوان فى اى مكان يهدد السلام ، فاننا مصممون على أن نفى بالتزاماتنا المتعددة فى ظل ميثاق الامم المتحدة ومختلف معاهدات الضمان المتبادل ، كى لا ينجح

العدوان فى منطقة آسيا والباسيفيكى.

٢ — يجب أن نحطم أغلال الفقر والجهل والمرض فى منطقة آسيا والباسيفيكى ، حيث يوجد ميراث طائل من أصيل القيم والعزة لكل انسان ، نحن نعترف بمسئولية كل أمة فى أن تشترك فى أية حملة متوسعة على الفقر والجهل والمرض لان هذه الثلاثة تشد الناس الى حياة اليأس والقنوط ، وهى جذور الغضب والحرب . وعندما يعرف الناس أن التقدم ممكن ، وأنه آخذ فى التحقيق ، وعندما يقتنعون بأن ابناءهم سوفا يعيشون حياة أفضل وأرغد ، وأن الناس يرفعون رءوسهم فى رجاء واعتزاز ، هنالك فقط يمكن أن يقوم استقرار قومى ونظام دولى دائمان .

٣ — يجب أن نعزز التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى نطاق المنطقة الاسيوية الباسيفيكية.

سوف نقوم نحن وبقية شركائنا فى آسيا والباسيفيكى ، بتنمية أوضاع التعاون الاقليمى وممارسته.

واننا لنهدف بفضل الجهود المؤزرة الى أن نبنى فى هذه المنطقة الشاسعة ، حيث يحيا قرابة ثلثى البشرية ، منطقة أمن ونظام وتقدم ، تحقق مصيرها المشترك فى ضوء تقاليدها الخاصة ومطامحها . ان شعوب هذه المنطقة لها الحقوكذلك المسئولية الاساسية فى أن تعالج مشكلاتها الخاصة ، وأن تصوغ مستقبلها الخاص بمايناسب مداركها وخبرتها الخاصة . ويجب أن يكون التعاون الاقتصادى والثقافى من أجل تنمية المنطقة مباحا ، بصرف النظر عن العقيدة او الايديولوجية، لكل بلاد المنطقة التى تتبع بصدق ونية خالصة سياسة السلام والوفاق مع جميع الامم . ولسوف نرحب بالدول التى هى خارج المنطقة كشريكات تعمل من أجل المصلحة المشتركة ، وسوف نسعى للتعاون معها فى صور تتمشى مع استقلال وكرامة الامم الاسيوية والباسيفيكية.

ان آسيا السلمية الناهضة ، التى تستطيع أممها أن تعمل معا من أجل الخير المشترك ، سوف تكون عنصرا أساسيا فى ارساء السلام والرخاء فى أنحاء العالم ، وفى توسيع آفاق التعاون الدولى ، وتوفير حياة أفضل لكل الجنس البشرى .

٤ — يجب أن ننشد الوفاق والسلام فى أنحاء آسيا .

نحن لا نهدد سيادة الوحدة الاقليمية لجيراننا ، أيا كان التزامهم الايديولوجى ، ولسنا نطلب سوى أن يكون هذا أمرا متبادلا . ويجب أن تصبح المنازعات والمطامع الايديولوجية ، والاحتكاكات المؤلمة الناجمة عن المخاوف القوميةوالمظالم فى ذمة الماضى ، ويجب ألا يفلح العدوان المتأصل فيها . ولسوف نقوم بدورنا الكامل لخلق جو يصبح الوفاق فيه أمرا ممكنا ، لانه فى العالم الحديث ليس للناس وللامم الا أن يعيشوا جنبا الى جنب كأخوة .

اتفاقية الدفاع المشترك بين ج.ع.م وسوريا
"نوفمبر ١٩٦٦"

ان حكومتى الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية ، استجابة منهما لرغبة الشعب العربى فى كل من القطرين الشقيقين ، وانطلاقا من ايمانهما المطلق بالمصير المشترك وبوحدة الامة العربية ، وتوحيدا لجهودهما فى تأمين وحماية سلامتهما ومثلهما القومية .

قد اتفقتا على عقد اتفاقية دفاع مشترك تحقيقا لهذه الغايات وأنابتا عنهما :

السيد / المهندس محمد صدقى سليمان رئيس الوزراء — عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة .

السيد / الدكتور يوسف زعين رئيس مجلس الوزراء — عن حكومة الجمهورية العربية السورية .

المادة الاولى

تعتبر الدولتان المتعاقدتان كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة منهما أو قواتها اعتداء عليهما ولذلك فانهما عملا بحق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى عن كيانهما تلتزمان بأن تبادر كل منهما الى معونة الدولة المعتدى عليها وبأن تتخذا على الفور جميع التدابير وتستخدما جميع ما لديهما من وسائل بما فى ذلك استخدام القوات المسلحة لرد الاعتداء .

المادة الثانية

تتشاور الدولتان المتعاقدتان بناء

على طلب احداهما فى الحالات الدولية الهامة التى تؤثر على سلامة اية واحدة منهما أو استقلالها .

فى حالة خطر حرب داهم ، أو قيام حالة مفاجئة ، يخشى خطرها ، تبادر الدولتان المتعاقدتان على الفور باتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التى يقتضيها الموقف .

المادة الثالثة

وعند وقوع أى اعتداء مفاجىء على احدى الدولتين المتعاقدتين فبالاضافة الى الاجراءات العسكرية التى تتخذ لمواجهة هذا العدوان تقرر الدولتان فورا الاجراءات الاخرى التى تضع خطط هذه الاتفاقية موضع التنفيذ .

المادة الرابعة

تنفيذا لاغراض هذه الاتفاقية قررت الدولتان المتعاقدتان انشاء الاجهزة الرئيسية التالية :

١ — مجلس دفاع .
٢ — قيادة مشتركة ، وتتشكل من :

(أ) مجلس رؤساء الاركان .
(ب) هيئة الاركان المشتركة .

المادة الخامسة

١ — يتكون مجلس الدفاع من وزير الخارجية والدفاع (الحربية) فى كل من البلدين وهو المرجع الاعلى لمجلس رؤساء الاركان .

٢ — يشمل اختصاص مجلس الدفاع ما يلى :

(أ) وضع الاسس والمبادىء العامة لسياسة تعاون البلدين فى كافة المجالات لدفع العدوان عنهما .
(ب) وضع التوصيات اللازمة لتوجيه وتنسيق نشاطات الدولتين لخدمة المجهود الحربى المشترك .
(ج) التصديق على قرارات مجلس رؤساء الاركان فى كل مايتعلق بالتخطيط للعمليات واعداد القوات المسلحة للدولتين .

(د) تأليف لجان خاصة دائمة أو مؤقتة عند الضرورة .

(هـ) يجتمع هذا المجلس دوريا كل ستة أشهر مرة فى دمشق ومرة فى القاهرة بالتناوب أو كلما استدعت الظروف بطلب من أحد الطرفين .

المادة السادسة

مجلس رؤساء الاركان :

١ — ويتألف من :

رئيس هيئة اركان القوات المسلحة فى كل من الدولتين .
٢ — ويختص مجلس رؤساء الاركان بما يلى :

(أ) تنفيذ الاسس والمبادىء التى يضعها مجلس الدفاع باصدار التوجيهات والتعليمات اللازمة .

(ب) اقرار الخطط والدراسات الموضوعة من قبل هيئة الاركان المشتركة وعرض ما يلزم عرضه منها على مجلس الدفاع للتصديق عليها .

(ج) اصدار القرارات المتعلقة بتشكيل هيئة الاركان المشتركة وتنظيمها ومهمتها .

٣ — يجتمع هذا المجلس دوريا كل ثلاثة أشهر أو كلما دعت الضرورة الى ذلك بطلب من أحد رؤساء أركان الدولتين .

المادة السابعة

فى حالة بدء العمليات العسكرية يتولى رئيس هيئة اركان حرب القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة قيادة العمليات فى الدولتين .

المادة الثامنة

تتحمل كل من الدولتين نفقات المنشآت العسكرية اللازمة لاغراض العمليات فى اراضيها .

المادة التاسعة

مدة هذه الاتفاقية خمس سنوات تتجدد تلقائيا لمدة خمس سنوات أخرى وهكذا ، ولأى من الدولتين المتعاقدتين أن تنسحب منها بعد ابلاغ الدولة الاخرى كتابة برغبتها فى ذلك قبل سنة من تاريخ انتهاء أى من المدد المذكورة سابقا .

المادة العاشرة

ليس فى أحكام هذه الاتفاقية ما يمس بأى حال من الاحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التى قد تترتب على كل من الدولتين المتعاقدتين بمقتضى أى اتفاقيات خاصة أو ميثاق جامعة الدول العربية أو ميثاق الامم المتحدة .

المادة الحادية عشرة

يصدق على هذه الاتفاقية وفق الاوضاع الدستورية فى كل من الدولتين المتعاقدتين ويتم تبادل وثائق التصديق فى وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة وتعتبر نافذة ابتداء من تاريخ تبادل وثائق التصديق .

واثباتا لما تقدم تم التوقيع على هذه الاتفاقية وختمها بخاتمى الدولتين .

حررت هذه الاتفاقية بالقاهرة فى الواحد والعشرين من رجب عام ١٣٨٦ هجرية الموافق الرابع من نوفمبر (تشرين ثان) عام ١٩٦٦ من نسختين أصليتين .

عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة
المهندس محمد صدقى سليمان
عن حكومة الجمهورية العربية السورية
د. يوسف زعين

البيان السوفيتى الصومالى المشترك
"سبتمبر ١٩٦٦"

بدعوة من مجلس السوفيت الأعلى وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية قام السيد / آدن عبدالله عثمان رئيس جمهورية الصومال بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتى فى الفترة ما بين ٢٠ و ٢٨ سبتمبر ١٩٦٦ ، وقد اقام الضيف العظيم والوفد المرافق له فى موسكو كما قاموا بزيارة كل من مدينتى : آلمارآتا ولينينجراد .

وقد جرت محادثات بين الجانبين اتسمت بروح الاخلاص والتفاهم ، ومثل الجانب السوفيتى فى هذه المحادثات : ن. ف. بدجورنى رئيس مجلس السوفيت الاعلى ، ك. ت مازورف النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء السوفيتى وبعض المسئولين السوفيت. ومثل الجانب الصومالى: آدن عبد الله عثمان رئيس جمهورية الصومال وبعض رجال الدولة الصومالية الذين صاحبوه فى رحلته.

ولاحظ الجانبان بارتياح أن العلاقات بين الاتحاد السوفيتى وجمهورية الصومال تقوم على أسس من الصداقة والتعاون والمساواة الكاملة والتفاهم وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لكلا الدولتين .

وناقش الجانبان فى محادثاتهما الاتفاقيات الاقتصادية التى تم توقيعها بين الدولتين وأعربا عن رضاهما بشأن الاجراءات التى اتخذت لاتمام تنفيذ هذه الاتفاقيات.

كذلك اعلن الجانبان عزمهما على العمل من أجل تطوير ودعم العلاقات المشتركة القائمة على الصداقة والتعاون فى المجال السياسى والاقتصادى والتجارى والثقافى .

وعبر الجانب الصومالى عن اعجابه بجهود الاتحاد السوفيتى من أجل السلام ومناهضته للامبريالية والاستعمار ، كما اشاد الجانب الصومالى بالمساعدات المنوعة التى يقدمها الاتحاد السوفيتى الى جميع الدول النامية .

ولاحظ الجانبان برضى أن وجهات نظرهما جد متقاربة حول القضايا العالمية الرئيسية ، وأكدا من جديد تمسكهما بمبدأ التعايش السلمى بين الدول على اختلاف نظمها الاجتماعية .

وتلاقت وجهات نظر الجانبين الاتحاد السوفيتى وجمهورية الصومال بشأن وقف انتشار الاسلحة النووية .

وعبر الجانبان عن عدم ارتياحهما بشأن زيادة حدة الاضطرابات التى سادت الموقف الدولى فى الآونة الاخيرة وتزايد خطر وقوع الحرب نتيجة للاعمال العدوانية التى تقوم بها القوى الامبريالية .

واعرب الجانبان عن قلقهما العميق بشأن الموقف المتأزم فى فيتنام وأوضحا موقفهما الجدير بالاحترام حول هذه القضية ، وأكدا حق شعب فيتنام فى تقرير مصيره وأيدا مطالب شعب فيتنام بانسحاب القوات الاجنبية التى تمارس عمليات التدخل المسلح فى فيتنام الجنوبية ، ووافق الجانبان على أن أى تسوية لقضية فيتنام لا يمكن أن تتم الا على أساس قرارات مؤتمر جنيف عام ١٩٥٤ والتى تنص على أن فيتنام دولة حرة مستقلة ومتحدة .

وناقش الجانبان الموقف فى أفريقيا وأعلنا أن القوى الامبريالية لا تزال مستمرة فى نشاطها التخريبى داخل الدول الافريقية مما يدعو الى اتخاذ موقف حاسم من جانب الدول والشعوب المحبة للسلام .

وأدان الجانبان بشدة النظام القائم على التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا ، كذلك اعلان الاستقلال فى روديسيا من جانب حكومة سميث العنصرية .

ويعلن الجانبان عن استعدادهما لتقديم كل مساعدة ممكنة للشعوب التى تناضل بعنف لا يقبل المهادنة من أجل حقهم الشرعى فى الاستقلال وحرية بلادهم.

كذلك فان الاتحاد السوفيتى وجمهورية الصومال قد عبرا عن تأييدهما لازالة القواعد العسكرية من البلاد الاجنبية .

ويعلن الجانبان اهمية كبرى على دعم الامن الاوربى كوسيلة للتخفيف من حدة التوتر العالمى ، وتقوية السلام العالمى . وأن التسوية السلمية للمسألة الالمانية تعد واحدة من أهم الاعمال التى تؤكد الامن فى أوربا .

وأشاد الجانبان بأهمية منظمة الامم المتحدة فى حفظ السلام والامن لشعوب العالم أجمع .

هذا وقد وجه رئيس جمهورية الصومال الدعوة الى الرئيس ن.ف. بودجورنى رئيس مجلس السوفيت الاعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لزيارة جمهورية الصومال، وقد قبل الرئيس بودجورنى الدعوة فى سرور .

البيان اليوغوسلافي الجزائري المشترك

٠ اكتوبر ١٩٦٦

بدعوة من رئيس الجمهورية الاشتراكية الفيدرالية ليوغسلافيا جوزيف بروز تيتو قام رئيس مجلس وزراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية هوارى بومدين فى الفترة ما بين السادس والحادى عشر أكتوبر ١٩٦٦ بزيارة رسمية ليوغوسلافيا .

وبعد ان اقام فى بلغراد عاصمة الجمهورية الاشتراكية الفيدرالية ليوغوسلافيا قصد الرئيس هوارى بومدين والوفد المرافق لهالجمهوريات الاشتراكية لبوسنى هرزقوفين وسلوفنيا حيث زار المؤسسات الفلاحية والصناعية والمؤسسات الثقافية والمعالم التاريخية وأقام بجزيرة بريونى .

وقد حظى الرئيس هوارى بومدين اثناء زيارته باستقبال حار يعبر عن عمق الصداقة والتضامن الموجود بين شعبى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الاشتراكية الفيدرالية ليوغسلافيا . وفى أثناء الزيارة اجرى الرئيس هوارى بومدين والرئيس جوزيف بروز تيتو محادثات حول القضايا الدولية الراهنة وحول العلاقات الموجودة بين البلدين ..

... وان المحادثات التى جرت فى جو من الصراحة والود التقليدى والتفاهم المتبادل بين الطرفين أبرزت ان وجهة نظر الطرفين حول القضايا الدولية العديدة جد متقاربة أوشبيهة.

وقد عبر الطرفان من عزمهما الحاسم لتنمية التعاون الودى بين البلدين فى مختلف الميادين .

ويعبر الرئيس هوارى بومدين والرئيس جوزيف بروز تيتو عن قلقهما أمام التطور الحالى الذى يعرفه الوضع الدولى والاخطار التى تهدد السلم فى العالم . وتواجه المطامح الطبيعية للشعوب فى تعزيز استقلالها وفى التعاون الدولى المبنى على المساواة فى الحقوق وفى تحقيق الرقى فى المبادىء الاجتماعية والاقتصادية وفى المحافظة علىالسلام العالمى تواجه هذه المطامح الضغط السياسى والاقتصادى الذى تفرضه القوات الاستعمارية فى مختلف مناطق العالم وخاصة فى أفريقيا وآسيا .. ان سلوك سياسة القوة فى اشكال مختلفة لهو حاجز كبير لتصفية الوضع الراهن فىالعالم ولادراج الديمقراطية فى العلاقات الدولية .

وان من آثار هذا الضغط عرقلة ومنع النمو الاقتصادى والسياسى للبلاد التى هى فى طريق النمو .. كما أن هذا الضغط يعرقل تقدم هذه البلدان فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى حتى اصبح الان احدى الاسباب الرئيسية للنزاعات العالمية الراهنة .

غير أنالرئيسين يلاحظان ان نزعات قوية ترمى الى تعزيز سياسة الاستقلال والتعاون الدولى المبنى على العدالة اخذت تبرز فى الميدان الدولى .

ضرورة تكاتف الجهود من أجل عرقلة مخططات الامبريالية والاستعمار .

وقد اتفق الرئيسان على ان مثل هذا الوضع يمكن جميع البلاد المتعطشة للسلام والحرية أن تعزز نشاطها لمجابهة مختلف أنواع الضغط ولايجاد الوسائل الناجعة التى تمكن من اجتياز الصعوبات الراهنة وقد اتفق الطرفان على ضرورة بذل جهود جدية نظرا للوضع الراهن فىالعالم وبمشاركة جميع البلاد المتعطشة للسلام وجميع القوى التقدمية فى الكفاح من اجل الاستقلال وحرية الشعوب والسلام ولتنمية البلاد المتخلفة وضد كل تدخل اجنبى من حيث تطبيق مبادىءالتعايش السلمى الفعال فى العلاقات الدولية وقد عرض الرئيسان مواقفهما ومواقف حكومتيهما المعروفة من حيث قضية الفيتنام ويلفت الرئيسان النظر حول الخطر الناجم عن التدخل الاجنبى فى القضايا الداخلية للبلاد الافريقية المتعرضة لضغط القوات الامبريالية والاستعمارية ويعتبر الرئيسان عن اعتقادهما الراسخ فى أن الشعوب الافريقية بمساعدة جميع قوى التقدم والسلام فى العالم ستتمكن من احباط كل المحاولات التى هى فى صور مؤامرات التفرقة السطحية أو فى صورة وسائل الاستعمار الجديد والتى تعمل على عرقلة رقيها السياسىوالاقتصادى والمضرة للنتائج المحصل عليها منذ الاستقلالوالعاملة على ضعف تضامنها وتعاونها ضمن منظمة الوحدة الافريقية .

الجزائر ويوغوسلافيا يقفان الى جانب الشعوب المكافحة .

ويعبر الرئيسان هوارى بومدين وجوزيف بروز تيتو عن مساعدتهما الكبيرة لحركات تحرير الشعوب التى لا تزال تعيش تحت السيطرة الاستعمارية مثل شعوب انغولا وموزمبيق وغينيا المسماة بالبرتغالية وجنوب غربى افريقيا ويعتبران أن انظمة الميز العنصرى فى أفريقيا الجنوبية وفى روديسيا خرق فظيع لحقوق الانسان والشعوب كما انها تهديد خطير للامن البلاد الافريقية المستقلة . ويندد الرئيسان أيضا بالاعمال الامبريالية الرامية الى تفرقة البلاد العربية بغية المحافظة على المصالح الاقتصادية والسياسية الاجنبية فى الشرق الاوسط وعبر الرئيسان ايضا عن عطفهما الصادق عن تأييدهما للشعب العربى الفلسطينى فى استعادة حقوقه الشرعية كما أنهما يؤيدان الكفاح التحررى الذى تخضه شعوب الجنوب العربى .

وبالاشارة الى خطورة قضية تنمية البلاد المتخلفة التى لها اثرها المبالغ فى الوضع الدولى يلح الرئيسان على ضرورة تطبيق توصيات مؤتمر الامم المتحدة حول التجارة والتنمية الاقتصادية وذلك فى أقرب الآجال وبكيفية فعالة تصد مساعدة جهود البلاد النامية على الصعيد القومى ويعبر الرئيسان عن أملهما فى أن المؤتمر الثانى للامم المتحدة حول التجارة والتنمية الاقتصادية سيساعد على تحقيق سياسة دولية جديدة فى ميدان النمو الاقتصادى وفى هذا المجال يولى الرئيسان اهتماما بالغا لاجتماع البلدان النامية الذى سيمكن من تنسيق وجهات النظر واقتراحات هذه البلدان تصد ضمان العمل المثمر للمؤتمر الثانى حول التجارة والتنمية الاقتصادية كما أشار الطرفان الى قلقهما امام مواصلة السباق فى التسلح الذى تظهر آثاره السلبية على الصعيد الدولى والذى لا يمكن من تحرر الموارد الهامة التى تنفق لهذا الغرض ولاستعمالها فى نشر السلام لجميع بلاد العالم .

وقد لاحظ الرئيس هوارى بومدين والرئيس جوزيف بروز تيتو بارتياح ان العلاقات بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، والجمهورية الاشتراكية الفيدرالية ليوغسلافيا تنمو بنجاح فى جو الصداقة التقليدية على أساس المساواة فى الحقوق والمصلحة المشتركة .

وقد لاحظ الرئيسان ان الاتصالات الايجابية التى جرت حتى الآن بين الحكومات والمنظمات الاجتماعية والسياسية والتى ساهمت على التعارف الحسن للتجارب ولنتائج تنمية البلدان فى تشييد العلاقات الاجتماعية الاشتراكية وفى اثناء هذه المحادثات أولى الطرفان اهتماما خاصا لتنمية التعاون الاقتصادى فى جميع اشكاله وقد لاحظ الطرفان بارتياح أن زيارة رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس الوزراء هوارى بومدين والوفد الموافق له ليوغسلافيا وكذلك المحادثات التى جرت بهذه المناسبة لهى مساهمة فعالة فى التفاهم والتعاون بين البلدين فى جميع الميادين وفى توطيد عرى الصداقة بين الشعبين الجزائرى واليوغسلافى وقد عبر الرئيسان عن اعتقادهما فى أن التعاون المثمر بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الاشتراكية الفدرالية اليوغسلافية تعمل أيضا على تعزيز السلام والتعاون الدولى وقد وجه الرئيس هوارى بومدين دعوة للرئيس جوزيف بروز تيتو لزيارة الجزائر زيارة رسمية وقد قبل الرئيس جوزيف بروز تيتو هذه الدعوة بسرور وسيحدد موعد هذه الزيارة فيما بعد .



الأهرام الاقتصادي

من أبحاث مجلد ١٩٦٦
« الجزء الأول »

أول يناير ١٩٦٦

د. اسماعيل صبري مقلد
مستقبل الوجود الأمريكي في آسيا

د. عبد العزيز حجازي
التخطيط العلمي ومسئوليات الإدارة عند التنفيذ

د. يحيى الجمل
الاشتراكية والحرية

١٥ يناير ١٩٦٦

د. بطرس بطرس غالي
السلام في فيتنام

د. عبد الغفور يونس
المعوقات الإدارية

د. عبد المنعم فوزي
الضرائب والرسوم السلعية في الميزان

أول فبراير ١٩٦٦

د. الطاهر أحمد مكي
القواعد الأمريكية في اسبانيا

د. حسن أحمد الشريف
رقابة الجهاز المصرفي على وحدات القطاع العام

د. محمد أحمد خليل
نظرية التكاليف الكلية دراسة تحليلية للعيوب الناشئة عن تطبيقها

١٥ فبراير ١٩٦٦

د. جمال العطيفي
مشكلات الزراعة في دول أوربا الاشتراكية

د. حازم الببلاوي
النظرية الاقتصادية وكفاءة النظام الإنتاجي في ظل النظام الاشتراكي

د. لطفي عبد العظيم
التخطيط الاقتصادي في اليابان

أول مارس ١٩٦٦

د. جمال مرسي بدر
الجديد في حقوق الإنسان

د. محمد فؤاد ابراهيم
ايطاليا في مفترق الطرق

د. محمد نصر الهواري
الأسلوب المحاسبي الموحد وأهميته في إعداد القوائم المالية للوحدات الإنتاجية

١٥ مارس ١٩٦٦

د. أحمد حافظ الجعويني
تطور الجهاز المصرفي في الاتحاد السوفيتي

د. صبحي تادرس قريصة
العوامل العامة المحددة لحجم الناتج القومي ومعدل نموه

طاهر أمين
تقييم رؤوس أموال المؤسسات العامة

أول أبريل ١٩٦٦

د. أحمد رشيد
الرقابة البرلمانية على القطاع العام في الجمهورية العربية المتحدة

محمود ابو زيد
الصناعات البيئية ومعهد الصناعات الصغيرة

د. مريد يمني
ثروتنا السمكية

١٥ أبريل ١٩٦٦

د. صلاح العقاد
حول الدستور المقترح للجنوب العربي

د. محمد سلطان أحمد أبو علي
التضخم والاستهلاك

وهبي غبريال
التنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية

أول مايو ١٩٦٦

د. أحمد زكي بدوي
تأثير اتفاقيات العمل الدولية في تشريع العمل في ج.ع.م

أحمد عامر
الحركة العمالية العربية إلى أين تتجه ؟

د. محمد توفيق بلبع
الكشوف الدورية للتكاليف

١٥ مايو ١٩٦٦

د. سعد ماهر حمزة
مجالس المدن ومواردها المالية في العالم العربي

صبري توفيق
العمالة والأجور في خطة التنمية

د. عبد الكريم درويش
البيروقراطية وتحديات مجتمع متغير

أول يونيو ١٩٦٦

د. جمال زكريا قاسم
الهستدروت وحقيقة التسلل الإسرائيلي في افريقيا

عبد العزيز الصيرفي
السيولة وسعر الفائدة في نظامنا المصرفي المعاصر

د. نبيل سيده محارب
الرقابة على الجهاز المصرفي

١٥ يونيو ١٩٦٦

د. بطرس بطرس غالي
الجديد في قضية نزع السلاح

د. منير سالم
الوسائل الآلية في ميدان المحاسبة

نبيل صباغ
العقول الالكترونية ومدى استخدامها في مجال الأعمال

اعــــلان

التصدير لتحقيق الرفاهيــة

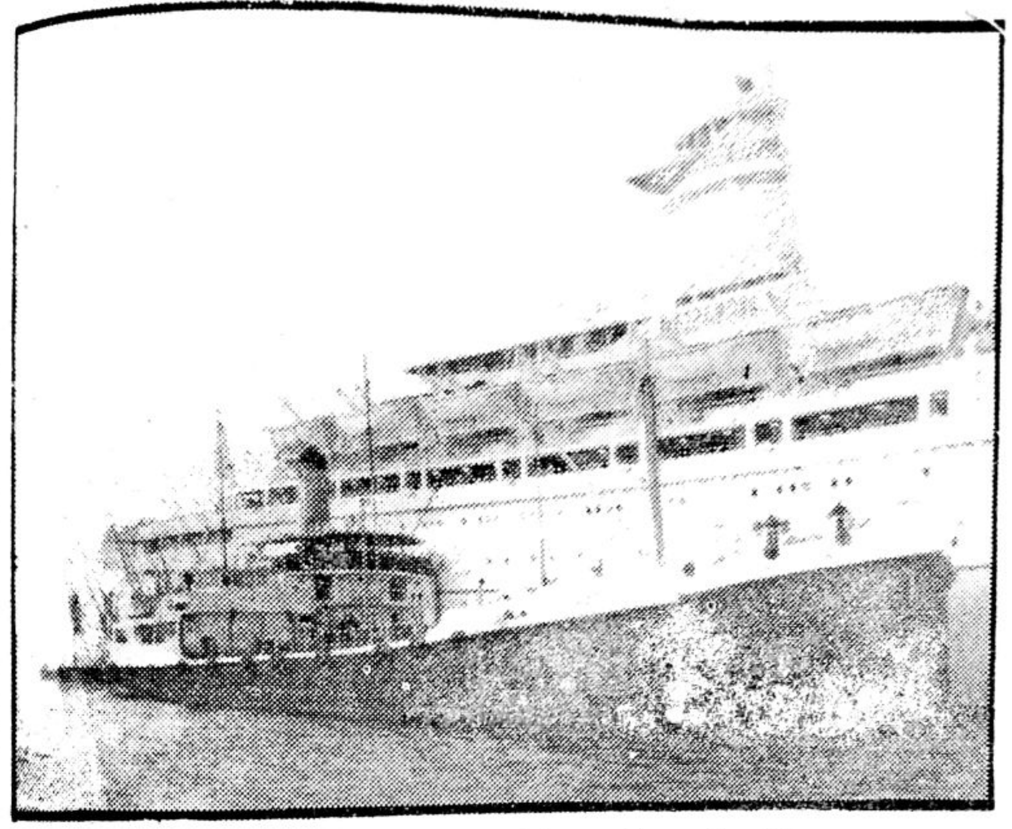
تعمل الجمعية التعاونيه للبترول احدى شركات المؤسسة العامة للبترول على تحقيق خطة الدولة لـزيادة التصـــدير فى مختلف مجالاته .

ففى ميدان تمـوين السـفن الاجنبية العابرة تعمل الجمعيـة منذ عشر سنوات على الاستفادة من الموقع الجغرافى الفريد لموانينا الاتفاق مع كبرى شركات الملاحة العالمية على تموين سفنها بمواد وقود السفن والتى تسدد قيمتها وخدماتها بالعملات الاجنبية .

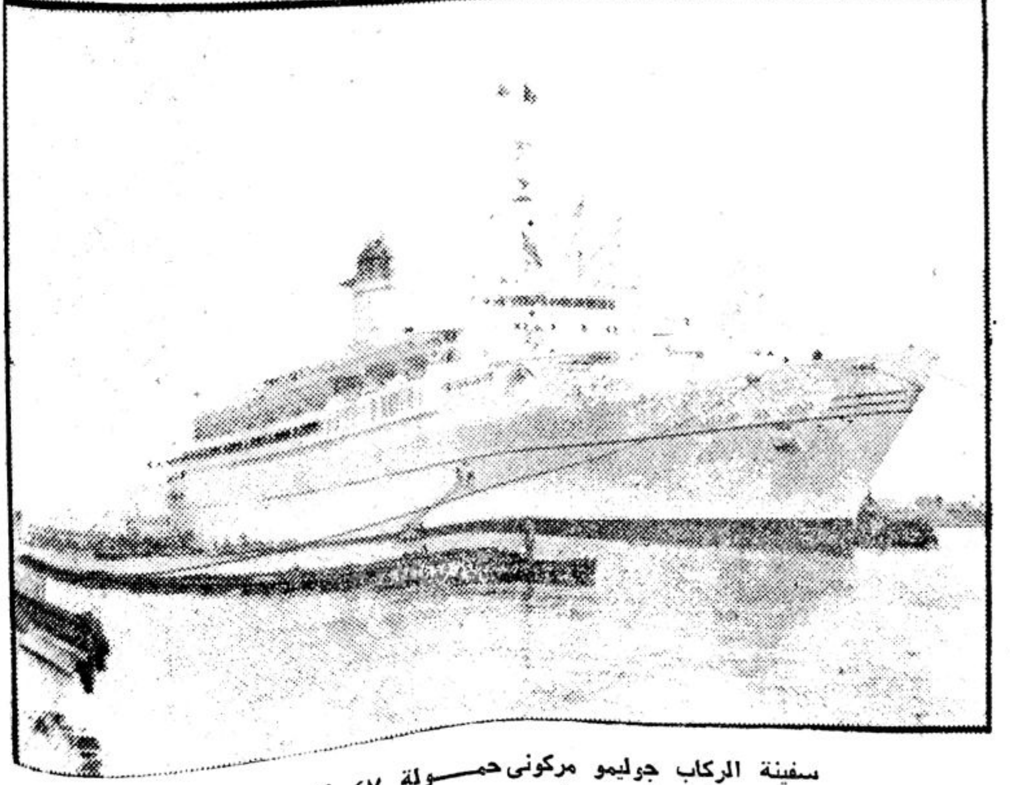
وقد باعت الجمعية التعاونية للبترول فى العام الماضى قرابة نصف مليون طن من مواد وقود السفن بلغت قيمتها أكثر من ٢١/٢ مليون جنيه سـددت بالعمـلات الاجنبية .

وقد اكتسبت الجمعية ثقـة أصحاب السفن بالخارج وأبرمت معهم عقودا بتوريـد احتياجات سـفنهم بالموانىء المصرية ومن هؤلاء العملاء شركتا (اللـويد كريستينوو ادرياتيكا) الايطاليتين والتى تملكان أفخم سفن الركاب الايطالية .

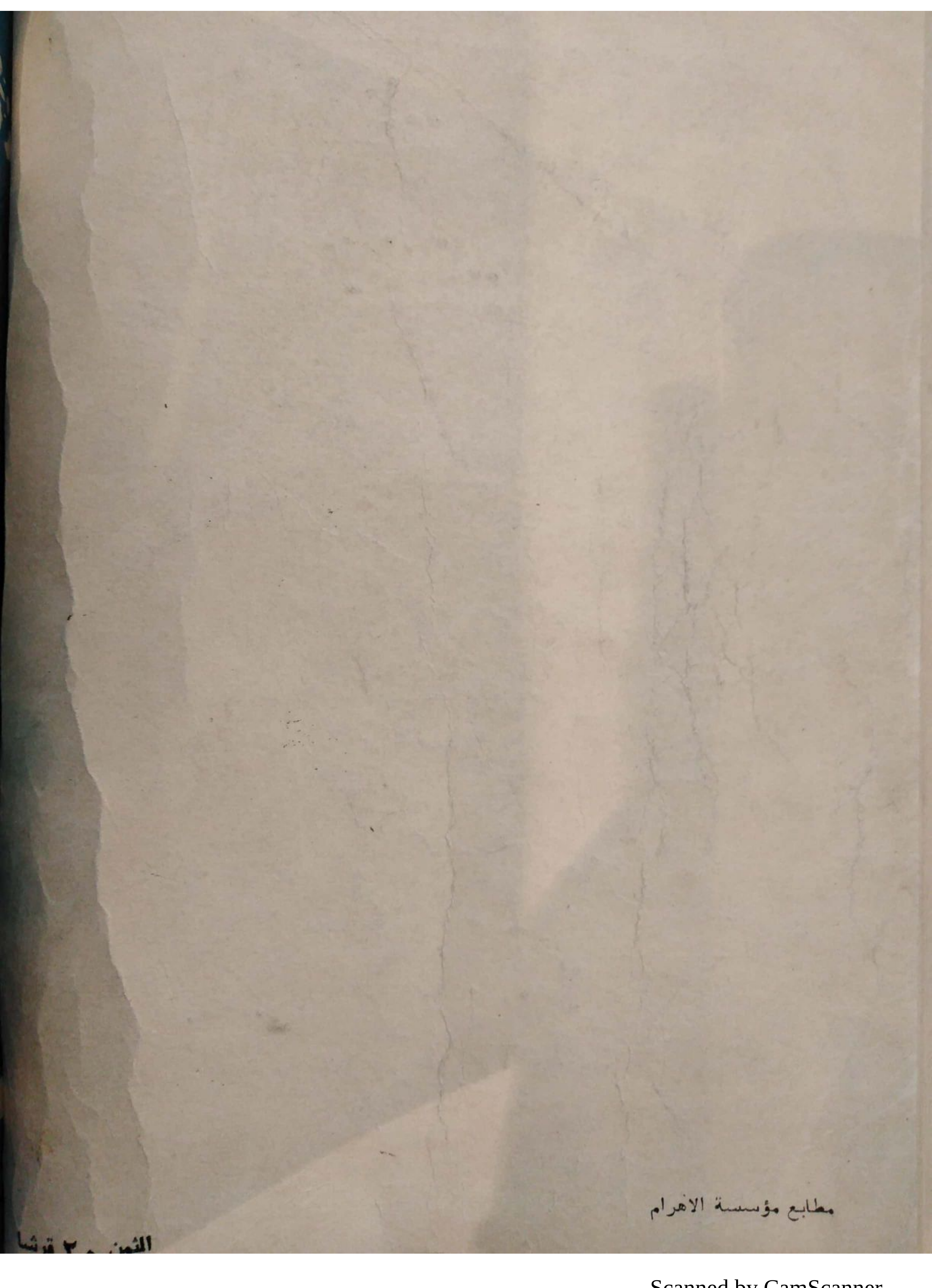
وقد قامت الجمعيـة بتموين سفينة الركاب الايطالية والضخمة (جوليمومركونى) حمولة ٢٥٠٠ راكب لاول مرة بميناء السويس فى ١٦ نوفمبر ١٩٦٦ بكمية قدرها ١٥٣٠ طنـا عن طـريق ناقلتى الجمعية رقم ٥ ، ٧ فى وقت واحد وقد تم تموين الكمية فى أقل من ٥ سـاعات وفى رحلة العودة بنفس الباخرة تراكت لاول مرة بعد الاعداد لذلك مع هيئة قناة السويس على رصيف البترول بالرسوة ببور سـعيد حيث تم تموينها مباشرة بالخط العـائم بكمية قدرها ١٥٢٣ طنا فى أقل من ٥ ساعات مما كان محل ثناء وتقدير اصحاب الباخرة ومندوبيها ببور سعيد .



سفينة ركاب جوليمو مركونى تحمل ٢٥٠٠ راكب تمون بالوقود فى ميناء السـويس بناقلات الجمعيـة التعاونيـة للبترول



سفينة الركاب جوليمو مركونى حمـولة ٤٧ ألف طن تمون بالوقـود فى مينــاء بورســعيد بالخط العـائم



مطابع مؤسسة الاهرام

الثمن ٣٥ قرشا